











# القانون تحفيو الجنائي

« الدعوى العمومية والدعوى المدنية . التحقيق الابتدائي »

« المحاكم . الطعن في الأحكام »

تأليف

الدكتور

محمد مصطفى القلبي

أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق

الطبعة الأولى

« مكررة » .



# بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

مهمة قانون العقوبات ، أن يبين الأفعال التي يعتبرها المشرع جرائم ومقدار الجزاء على كل منها فهو يتضمن القواعد الموضوعية (règles de fond) للقانون الجنائي .

ومهمة قانون تحقيق الجنايات ، بيان النظم والاجراءات التي يجب مراعاتها لتنفيذ قانون العقوبات ، أى لمعرفة الجاني اذا ما وقعت الجريمة ، وتطبيق قانون العقوبات عليه . فهو يتضمن القواعد الشكلية (règles de forme) .

وهذه القواعد الشكلية تعتبر أساسية فى المسائل الجنائية ، وليست عرضية كالقواعد الشكلية فى المسائل المدنية . فالدعوى فى المسائل المدنية عرضية ، يلجأ اليها صاحب الشأن اذا لم ينل حقه بالتراضى . فهى فى الواقع استثناء لما يسير عليه الناس عادة فى استيفاء حقوقهم .

ولكن الدعوى العمومية فى المسائل الجنائية ، هى الطريق الوحيد لاستيفاء المجتمع حقه قبل الجرم . فالاجراءات الجنائية أساسية لاغنى عنها فى كل جريمة ، بل الواقع أن لها المقام الأول . فقواعد العقاب مهما كانت محكمة وعادلة ، لن تؤتى أثرها فى كبح الاجرام اذا كانت قواعد التحقيق والمحاكمة مختلة ، تهيب السبيل لظلم البريء ، وافلات الجرم الحقيقي من العقاب .

وتحديد الاجراءات الجنائية وانتقاء أصلها ، ليس بالأمر الهين ، اذ يجب التوفيق بين مصلحتين متضاربتين ، مصلحة المجتمع ، ومصلحة المتهم . فمن جهة نجد أن مصلحة المجتمع تستلزم سرعة القصاص من الجرم حتى يحدث العقاب

أثره وعلى ذلك فالمنطقي أن تبسط الاجراءات . ولكن من جهة أخرى ، نجد أن مصلحة المتهم تقضى بالتريث قد يكون بريثا ، ولذلك يجب الأناة وافساح الصدر له لاثهار براءته .

ويجتهد الشرعون في التوفيق بين هاتين المصلحتين ، حتى يصبح كل من المجتمع والمتهم آمنا . والواقع أننا اذا رجعنا الى قواعد التحقيق والحكم على اختلاف الأزمنة والأمكنة ، نجد هاتين المصلحتين تتنازعان الغلبة في الاجراءات الجنائية . وكم طفت احدهما على الأخرى تبعالحالة الدولة الاجتماعية ونظام الحكم فيها .

ويمكن رد الأنظمة المختلفة للاجراءات الجنائية الى ثلاث : —

### ١ — النظام الاتهامي (le système accusatoire) : وهذا النظام

يصدر أساسا عن فكرة مصلحة الفرد وضمان حقه في الدفاع ، وهو أقدم الأنظمة لأنه أقرب الى ذهن الانسان الأول وعهده بالحرية . ولذلك نجده في أغلب الشرائع الأولى كاليونانية والرومانية ، كما نجده في الشريعة الاسلامية مع اختلاف في التفاصيل .

وهذا النظام في أبسط صوره ، كما في العهد القديم ، يكمل الاتهام للمجنى عليه نفسه أو لمن شاهد الجريمة ، يتولى الاتهام والاثبات أمام قاض يرضاه الخصوم ، يلزم الجانب السلبي ولا يتدخل في التنقيب عن الأدلة واكتشافها ، عمله قاصر على وزن الأدلة في النهاية والحكم لمن رجحت كفته . فالدعوى لم تكن الانزالا بين طرفين ، والقاضي حكم يشرف على هذا النزال وعلى تطبيق القواعد التي جرى بها العرف والأوضاع الدينية .

وتتمتاز الاجراءات في هذه الطريقة بكونها علنية وشفوية وتجري في مواجهة المتهم .

ولكن هذه الطريقة رغم ما فيها من ضمان للمتهم معينة من وجوه عديدة :

١ — فهي تشكل الاتهام للمجنى عليه أو أحد الأفراد ، وقد يكون

المتهم من ذوى النفوذ والبطش فلا يجزأ أحد على مناصبة الغلاء .

٢ — تجعل التحقيق علينا دائما مع أن المصلحة قد تقضى بأن يجزى فى الخفاء ، حتى يمكن الوصول للحقيقة .

٣ — من الخطر أن يؤخذ القاضى من بين عامة الناس ، بل يجب أن يكون له المام تام بالقانون ، وأن يكون مستقلا عن الأخصام . كما انه ليس من المصلحة أن يلزم جانب الصمت هو والهيئة الاجتماعية ، ويكلف المجنى عليه وحده بالبحث وجمع الأدلة .

ولم يندثر هذا النظام فى الوقت الحاضر ، بل لا تزال فكرته ظاهرة فى النظام الانجليزى ومن أخذوا عنه كأمرىكا . ولكن طبعاً أدخلت اصلاحات عديدة تذهب بكثير من عيوب هذا النظام . فهناك مثلاً نائب عن الهيئة الاجتماعية (attorney general) — وينوب عنه أيضاً (sollicitor general) — يمكنه أن يتولى رفع الدعوى أيضاً ، وهو يشبه النائب العمومى فى فرنسا وفى مصر . وليس القاضى حكماً يختاره الخصوم ، بل هو موظف مختص . ولكن يوجد بجانبه المحققون وهؤلاء ينتخبون .

٢ — نظام التنقيب والتهرى (le système inquisitoire) : وتمتاز

هذه الطريقة بسرية التحقيق وتدوينه ، ويكون التحقيق يجزى فى غير مواجهة المتهم . وقد وجدت هذه الطريقة فى العصور القديمة فى روما ، ولكنها كانت قاصرة على المتهمين من الرقيق . وفى القرون الوسطى جرت الحاكم الكنائسية على هذا النظام فى دائرة اختصاصها ، ومنها سرى الى الحاكم الملكى . ونجد من هذا النظام صورة واضحة فى فرنسا قبل الثورة الفرنسية . فكان اذا وقعت جريمة ، يتولى موظف خاص (le lieutenant du baillage) البحث والتهرى ، ويقوم بجمع الأدلة ، ويقبض على المتهم اذا دعا الحال ويودعه السجن ويظل مقبوضاً عليه ، والتحقيق يجزى فى غيبته ولو استمر ذلك مدة طويلة ، وبدون أن يسمح بحضور محام معه . ثم تحال الدعوى على المحكمة ، ويمثل الاتهام فيها موظف

نختص لا المجنى عليه أو من يحمل محله كما هو الحال في النظام الاتهامي . ولكن ذلك لم يكن يمنع التنازع من تحريك الدعوى ورفعها إذا أراد ولذلك كانوا يقولون ( tout juge est procureur général ) . وكانت الأدلة قانونية أى يجب أن يحصل الاثبات بالطريق الذى رسمه القانون . وكان للاعتراف المكان الأول في نظر القانون . ولذلك كان يباح التعذيب في التحقيق والمحاكمة للحصول على اعتراف المتهم .

ومن مميزات هذا النظام اجازة الطعن في الأحكام . وهذا النظام لا شك أنه أكثر الثنا مع قيام الحكومات المنظمة ، اذ تتولى الهيئة الحاكمة البحث عن المجرم وتقديمه للعدالة ، وقد يكون من المصلحة في أغلب الأحيان أن يدور التحقيق في طي الكتان حتى لا يؤثر المتهم بنفوذه هو أو سواء على جمع الأدلة .

ولكن يعاب على هذا النظام أنه يهيء جوا صالحا للتفريق وطفيان السلطة الحاكمة ضد خصوصها ، وخاصة في المسائل السياسية . وأكبر ما يعاب عليه إباحته تعذيب المتهمين ، وم أدى ذلك في العصر القديم الى مظالم صارخة . وقد كان هذا النظام هو المتبع في مصر قبل انشاء المحاكم والقوانين الحديثة أى قبل سنة ١٨٨٣ (١) .

### ٣ - النظام المختلط (le système mixte) : وهو السائد في أغلب

الدول ومن بينها فرنسا ومصر . فالاجراءات في دور التحقيق الأول تميل الى نظام التنقيب وفي دور المحاكمة الى النظام الاتهامي ، طبعاً مع التعديلات المناسبة التي تصلح من عيوب كل منهما كما سنرى بالتفصيل فيما بعد .

(١) يراجع تطور الاجراءات الجنائية في مصر في مقدمة شرح القسم العام من قانون العقوبات .

## الكتاب الاول

### الدعوى العمومية والدعوى المدنية

الدعوى بصفة عامة ، هي الوسيلة القانونية لتقرير الحق توصلاً لاستيفائه بمعاونة السلطة العامة ، أو هي حق الالتجاء الى السلطة القضائية لضمان استيفاء الحقوق .

والجريمة اذا وقعت ينشأ عنها حقان أساسيان ، حق المجتمع في مجازاة الجاني ، وحق من أصابه الضرر في تعويض ما أصابه من جراء الجريمة .

والدعوى التي تكفل للمجتمع استيفاء حقه تسمى بالدعوى العمومية (action publique) . ويمثل المجتمع فيها النيابة العمومية .

والدعوى التي تكفل التعويض لمن أصابه ضرر تسمى بالدعوى المدنية (action civile) . وصاحبها المدعى المدني (partie civile) .

ولقد كانت الدعويان في أول الأمر مندمجتين في بعضهما ، وكان ذلك نتيجة لمبدأ النظام الاتهامي ، فالجني عليه هو الذي يطلب القصاص ويطلب التعويض أمام القاضي . ولما نشأت الدولة واستقر أمرها ، قصرت حق التهم على المطالبة بالتعويض ، واقتطعت لنفسها الحق في رفع الدعوى العمومية ، فتولى أمرها بواسطة هيئة أو هيئات خاصة ، تحركها وترفضها للقضاء وتتولى السير فيها .

فالدعويان اليوم يختلفان من حيث الخصوم والسبب والغاية أو الموضوع وكذلك من حيث الاجراءات . وهما في الأصل مستقلتان عن بعضهما ، فيجوز أن ترفع إحداها ولا ترفع الأخرى ، وإذا تنازل المدعى للمدني عن دعواه فإن هذا لا يؤثر على الدعوى العمومية ، كما أن الدعوى العمومية اذا حفظت أو

سقطت بمضى المدة أو بالعفو فإن ذلك لا يؤثر على حق المدعى المدني في التعويض .

ولكن هذا الاستقلال ليس مطلقا ، بل نظراً لاتحاد منشئهما نجد بينهما ارتباطا يظهر في عدة مواضع . فالمدعى المدني له أن يرفع دعواه أمام المحكمة الجنائية فتتقضى فيها مع الدعوى العمومية . كما أن له في بعض الأحيان أن يحرك بنفسه الدعوى العمومية وذلك بطريق الجنبحة أو المخالفة المباشرة (citation directe) . ثم ان الدعوى الجنائية توقف الفصل في الدعوى المدنية ، كما أن الحكم فيها يؤثر على الفصل في الدعوى المدنية حسب التفصيل الذى سنراه فيما بعد .

---



## الباب الاول

### الدعوى العمومية ٤٦

سنتكلم على الدعوى العمومية في ثلاثة فصول :

- (١) المدعى
- (٢) المدعى عليه
- (٣) موانع رفع الدعوى وأسباب انقضائها .

### الفصل الاول

#### المدعى

صاحب الدعوى العمومية أو المدعى فيها هو المجتمع ، بكل أمرها الى النيابة تتولى تحريكها (mise en mouvement) وإدارتها أو استعمالها (exercice) أى السير فيها ، سواء في دور التحقيق أو في دور المحاكمة .

تحريك الدعوى واستعمالها : أول خطوة في استعمال الدعوى العمومية يعبر عنها عادة بتحريك الدعوى العمومية . فإذا رفعت النيابة الدعوى بناء على محضر البوليس مثلاً ، يقال بأنها حركتها . أما باقي الاجراءات التي تتخذها بعد ذلك كالمرافعة وابداء الطلبات والعلن في الأحكام ، فيعبر عنها بإدارة الدعوى أو استعمالها .

كذلك اذا التجأت النيابة الى قاضى التحقيق ( في بعض أحوال محدودة طبقاً للمادة ٥٧ تحقيق ) فأول خطوة تسمى بتحريك الدعوى ، وأما باقي الاجراءات التي تتخذها أمامه كحضورها في التحقيق وتقديم الأدلة والعلن في أوامره . . الخ ، كل ذلك يدخل تحت عبارة إدارة الدعوى أو استعمالها . ولكن سلطة التحقيق قد أصبحت اليوم في يد النيابة تجمعها الى سلطة

الانتهام كما سنرى . فهل مجرد قرارها أو أمرها بالتحقيق يعتبر تحريراً للدعوى العمومية ؟ لا نرى مانعاً من ذلك . فشخص المحقق سواء كان عضو نيابة أو قاضى تحقيق لا يغير من طبيعة الاجراءات شيئاً .

## للمبحث الأول

### نظام النيابة واختصاصها

نص المشرع على نظام النيابة فى لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية فى الفصل السابع (مادة ٥٨ تحقيق وما بعدها) تحت عنوان « فى قلم النائب العمومى » فهد الى « النائب العمومى » بتولى أمر الدعوى العمومية ، يديرها بنفسه أو بواسطة أعضاء النيابة الذين ينوبون عنه فى ذلك .

وأعضاء النيابة على درجات ، فعلى رأسهم النائب العمومى ، ويليه الأوفكاكو العمومى ، وهو ينوب عنه فى حال غيابه .

ثم رؤساء النيابة والنواب . ففى كل مديرية توجد نيابة كلية مقرها بندر المديرية يديرها رئيس نيابة ، ويعاونه عدد من الأعضاء — وكلاء ومساعدين ومعاونين حسب دواعى الحال — وله الرئاسة على سائر أعضاء النيابة فى دائرة المديرية . وفى المديريات التى لا يوجد بها محكمة كلية كالفيوم والقليوبية ، يسمى رئيس النيابة بالنائب ، وتستثنى البحيرة فدير النيابة هناك من درجة رئيس النيابة .

وكذلك يوجد فى كل من محافظتى القاهرة والاسكندرية رئيس نيابة ، وفى كل من بورسعيد ودمياط نائب .

وفضلاً عن ذلك يوجد بجوار النائب العمومى عدد من أعضاء النيابة تحت ادارة رئيس ، يكونون نيابة الاستئناف . وهم يعاونون النائب العمومى ويحضرون فى جلسات النقض ( من منهم فى درجة رئيس نيابة ) ويتولون الاشراف وتفتيش أعمال نيابات التطر المختلفة .

وأمام كل محكمة جزئية يتولى النيابة وكيل أو مساعد أو أكثر وهو تابع لرئاسة النيابة الكلية . وفي المحاكم المركزية يقوم بوظيفة النيابة أحد رجال الضبطية القضائية بانتداب من قبل وزير الحفانية .

**تعيين أعضاء النيابة :** تعيين النائب العموى والأفوكاتو العموى ورؤساء النيابةات والوكلاء يكون بمرسوم بناء على طلب وزير الحفانية وموافقة رأى مجلس الوزراء ( مادة ٣٢ من لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية ) .

أما تعيين المساعدين والمعاونين فيكون بمعرفة وزير الحفانية ( مادة ٦٩ لأئحة ) . وشروط تعيين الأعضاء منصوص عليها فى المواد ٦٧ — ٧٠ من اللأئحة فراجعها .

**واجب الأعضاء الميعين :** يجب على أعضاء النيابة أن يحلفوا قبل اشتغالهم بوظيفتهم بأنهم يؤدونها بالذمة والصدقة . ويحلف النائب العموى بين يدى جلالة الملك بحضور وزير الحفانية ، أما الوكلاء والمساعدون فيحلفون أمام وزير الحفانية ( مادة ٣٥ من اللأئحة ) .

### اختصاصات أعضاء النيابة

( أولا ) فيما يتعلق بالدعوى العمومية — يختلف مدى الاختصاص تبعاً لدرجة العضو :

**النائب العموى :** هو أمين المجتمع على الدعوى العمومية يتولى أمرها فى سائر أنحاء القطر سواء بنفسه أو بواسطة أحد وكلائه ( مادة ٦٠ لأئحة ) .

فله سائر اختصاصات الأعضاء طبعاً أى حق تحريك الدعوى والسير فيها . وله وحده حق الفاء أوامر الحفظ الصادرة من أعضاء النيابة خلال ثلاثة شهور من تاريخ صدورها ( مادة ٤٢ تحقيق ) ورفع الاستئناف فى ميعاد أطول ( ٣٠ يوماً بدلاً من الميعاد الطادى ومقداره ١٠ أيام ، مادة ١٧٧ تحقيق ) ، وقد أعطى

للمشرع هذين الامتيازين للنائب العمومى ليتدارك ما قد يقع فيه الأعضاء من خطأ .

وله كذلك وحده الطعن بطريق النقض فى أوامر قاضى الاحالة وقرارات أودة المشورة كما سيأتى .

**دور قانونى العمومى :** كانت وظيفة الأفوكاتو العمومى موجودة قديماً ثم ألفت . ولما أنشئت محكمة استئناف أسبوط سنة ١٩٢٥ أنشئت معها وظيفة أفوكاتو عمومى . وكان المقصود أن يحل محل النائب العمومى فى دائرة هذه المنطقة ولكن لم يحدد له اختصاص قانونى ولم يعط أى شىء من الاختصاصات الاستثنائية المحولة للنائب العمومى كحق الاستئناف فى ميعاد أطول أو الطعن فى قرارات قاضى الاحالة أو الفاء أوامر الحفظ الصادرة من أعضاء النيابة . وقد صار عمله هناك مجرد اشراف على أعمال النيابة . وأصدر النائب العمومى منشوراً سنة ١٩٢٦ ذكر فيه الأحوال التى تلتجئ فيها نيابات تلك المنطقة اليه سواء لابداء رأى أو للفحص . ثم صار مقر الأفوكاتو العمومى فى القاهرة . وأخيراً ، عند صدور القانون الخاص بتعديل نظام محكمة النقض والابرام نص على أن الأفوكاتو العمومى يجوز أن يحضر أمام محكمة النقض بدل النائب العمومى ، وجعل مقر الأفوكاتو العمومى فى القاهرة ، ولم يعد له اختصاص فى أسبوط .

والأفوكاتو العمومى يلى النائب العمومى فى الأهمية ويعتبر معيناً فنياً له فيقوم مقامه فى تحقيق القضايا الهامة مثلاً ، وهو يحل محل النائب العمومى فى حالة غيابه <sup>(١)</sup> .

(١) حكم بأن للأفوكاتو العمومى جميع اختصاصات النائب العمومى عند تقييد هذا الأخير وبداخل فى ذلك قيامه مقامه فى مجلس التأديب المخصوص لأن حقوق النائب العمومى مرتبطة بالوظيفة لا بشخصه فجلس التأديب المخصوص الذى يحضره الأفوكاتو العمومى بدل النائب العمومى يكون مشكلاً تشكيلة قانونياً .

استئناف مصر فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٦ المحاماة س ٧ رقم ٢٢٦ ص ٤٧٤ .

**رؤساء النيابة :** لهم كل الاختصاصات العادية التي للنائب العمومي وليس لهم شيء من اختصاصاته الاستثنائية كالاستئناف في ميعاد أطول من الميعاد العادي أو الناء أوامر الحفظ . ولهم حق التصرف في الجنايات وحدهم . ويجوز لهم الحضور أمام محكمة النقض ولهم على مرءوسيتهم الرياسة الادارية فقط ، فالمرءوسون — الوكلاء ومن عداهم — يستمدون صفتهم النيابة من النائب العمومي مباشرة لا من رئيس النيابة .

**وكلاء النيابة (substituts du Parquet) :** لهم سائر اختصاصات رؤساء النيابة ما عدا التصرف في الجنايات فإنه من اختصاص رؤساء دون الوكلاء « مادة ٤٢ تحقيق » ومثله الحضور أمام محكمة النقض .

**مساعرو النيابة (substituts adjoints) :** ولهم سائر اختصاصات وكلاء النيابة ، ما عدا استئناف الجنح ، فإنه خاص بالوكلاء (مادة ١٧٥ تحقيق) ، ولكن جرى القضاء على أن مساعد النيابة اذا عهدت اليه ادارة نيابة جزئية فإنه في هذه الحالة ينوب عن الوكيل الذي يدير عادة النيابة الجزئية ويكون له حق الاستئناف في الجنح <sup>(١)</sup> .

**معاونو النيابة :** ليس لهم الاتثيل النيابة في الجلسات والمرافعة وابداء الطلبات ، وليس لهم سلطة التحقيق أو رفع الدعوى أو الطعن في الأحكام . (ذكر يتو ٨ يونيه سنة ١٨٩٤) . وقد أصبحوا من رجال الضبطية القضائية طبقا للأمر العالي الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٩١٤ وعلى ذلك يمكن انتدابهم للتحقيق شأن باقي رجال الضبطية القضائية كما سنرى .

(ثانيا ) اختصاصات أخرى — فضلا عن هذه المهمة الأولى للنيابة نجد

(١) التقض في ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٥ المجموعة الرسمية س ٦ رقم ٨٧ وفي ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ الاستقلال س ٦ ص ١١ . فلان مع ذلك حكم القضا في ١١ يونيه سنة ١٨٩٢ القضاء س ٢ ص ٧٠ .

لها اختصاصات أخرى مختلفة وهي : —

١ — ملاحظة وتفتيش السجون أو غيرها من المحلات التي تستعمل للحبس لضمان تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بها « مادة ٦٢ لأئحة » .

٢ — إدارة الأعمال المتعلقة بنقود المحاكم وملاحظة وتفتيش صندوق الأمانات والودائع وتفتيش أقلام الكتبة والمحضرين « مادة ٦٣ لأئحة . انظر أيضا للمادتين ٧٢، ٧٣ لأئحة » .

٣ — إقامة الدعوى التأديبية على موظفي المحاكم ، « مادة ٦٠ لأئحة » ورجال القضاء « مادة ٥٣ من اللائحة والمعدلة سنة ١٩٣١ » كذلك على رجال المحاماة « مادة ٢٧ من القانون رقم ٢٦ سنة ١٩١٢ الخاص بلأئحة المحاماة ومعدلة بالقانون نمرة ٦٨ سنة ١٩٣١ » .

٤ — للنائب العمومي أو أحد وكلائه أن يحضر في الجمعية العمومية التي تعقد بالمحكمة لترتيب الأعمال القضائية « مادة ٦٤ لأئحة » .

٥ — طبقا للمادة ١٩٦ من القانون التجاري يجوز للنائب العمومي أن يطلب الحكم بالافلاس على من يستحقه . وحينئذ تحضر النيابة في الجلسة التي تنظر فيها القضية . ولكن من النادر أن تنظر المحكمة الأهلية في قضايا الافلاس نظرا لوجود الصالح الأجنبي في كل الأحوال تقريبا .

٦ — طبقا للقانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١ الخاص بتعديل نظام محكمة النقض وانشاء دائرة للنقض في المسائل المدنية تفصل المحكمة في الطعن بعد سماع محامي الخصوم والنيابة العمومية ( مادة ٢٨ من هذا القانون ) .

٧ — في جميع الأحوال التي تستلزم المحافظة على أموال المحل المستحق القصر المحجور عليهم أو القائمين وقبل أن يصدر قرار المجلس الحسي في هذه الأمور يجوز للنيابة أن تصدر الأوامر اللازمة للمحافظة على أموال هؤلاء الضعفاء . وكذلك في حالة وجود تركات لا وارث لها ، يجب على النيابة اصدار الأوامر

اللازمة للمحافظة على هذه التركات ، لحين الفصل في شأنها من الجهة المختصة .  
( مادة ١٠ من دكر يتو ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ ) .

٨ — يجوز للنّياية أن تطلب من المجلس الحسي الحجر على من ترى لزوم الحجر عليه ( مادة ١٥ وما بعدها من دكر يتو ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ ) .

٩ — للنّياية أن تستأنف أمام المجلس الحسي العالي أحكام المجالس الحسبية بتوقيع الحجر أو رفضه أو رفع الوصاية أو استمرارها . ويرفع الاستئناف بمريضة تقدم لوزير الحفانية ( مادة ٢ من القانون رقم ٥ سنة ١٩١١ ) .

### المبحث الثاني

خصائص النّياية العمومية ( Caractères du ministère public )

- |                                |                         |
|--------------------------------|-------------------------|
| la subordination hiérarchique. | (١) التبعية التدريجية . |
| l'indivisibilité.              | (٢) عدم التجزئة .       |
| l'indépendance.                | (٣) الاستقلال .         |
| l'irresponsabilité.            | (٤) عدم المسؤولية .     |

١ — التبعية التدرجية : أعضاء النّياية يتبعون رؤسائهم فيما يتعلق بتصرفاتهم تبعية تدريجية ، وهم في ذلك يختلفون عن القضاة . فالقاضى إنما يسير في نظر الدعوى كما يترأى له ، ولا يملك أحد كائنا ما كانت سلطته أن يأمره أو يشير عليه باتخاذ اجراءات معينة ، أو التصرف بشكل معين . وليس لرؤسائه الاداريين أن يتدخلوا في تصرفه ، فهو من هذه الناحية لا يخضع الا لسلطان ضميره (١) .

(١) لا يمكن لأحد الرؤساء لدى القاضى وكان ذلك لناية فانه يمكن أن تطبق عليه المادة ٢٠٠ من القانون رقم ٥ سنة ١٩١١ .

أما بين أعضاء النيابة فليس الأمر كذلك ، فأعضاء النيابة في الجهات خاضعون لرئاسة النيابة التي يعملون بها ، ف رئيس النيابة أن يشير على العضو الذي يعمل في دائرته بالسير أو عدم السير في الدعوى ، ويتخذ إجراءات دون أخرى . وعلى العضو المرءوس أن يذعن لأوامر رئيسه ، والأعرض نفسه للمسئولية الادارية . ومن باب أولى ، للنائب العمومي أن يأمر العضو باتخاذ الاجراءات التي يراها أصلح ، والتصرف على الوجه الذي يشير به . وذلك لأن النائب العمومي هو الأمين على الدعوى العمومية وما أعضاء النيابة الا نائبون .

وانما يلاحظ أن يترتب على مخالفة العضو لأوامر النائب العمومي ، فضلا عن المسئولية الادارية ، بطلان اجراءاته قانونا ، بعكس مخالفته لمن دون النائب العمومي من الرؤساء ، فانه لا يترتب عليها الا مجرد مسئوليته اداليا كما قدمنا ، أما اجراءاته فهي صحيحة قانونا . والعلة في ذلك أن عضو النيابة يستمد صفته النيابية من النائب العمومي مباشرة لا من رئيس النيابة فإذا خالف النائب العمومي وهو الأصيل ، لم تعد له صفة النيابة ، بعكس الحال في مخالفة رئيس النيابة مثلا . ويتربط على ذلك أنه اذا أمره النائب العمومي بحفظ دعوى فرضها ، أو برفعها لحفظها ، كان تصرف وكيل النيابة باطلا قانونا ، أما اذا كان الأمر من رئيس النيابة ، فان تصرفه صحيحاً قانوناً ، ولو أنه يتعرض للمسئولية الادارية (١) .

---

(١) هذا النظام يخالف ما عليه الحال في فرنسا . فهناك توجد عدة نيابات على درجات مختلفة ، ف يوجد أمام محكمة القضاء والايام نيابة خاصة (Parquet de la cour de cassation) يرأسها نائب عمومي ويحاوونه ستة من الأفوكاتية العموميين ، اثنان للتقاض الجنائي وستة للقضاء المدني . ثم في كل محكمة استئناف توجد نيابة يرأسها نائب عمومي . يحاوونه عدد من وكلاء النيابة والأفوكاتية العموميين .

ويوجد في كل محكمة ابتدائية (tribunal d'arrondissement) — وكل محكمة استئناف يتبعها عدد من المحاكم الابتدائية جهتي النيابة يسمى رئيسها بنائب الجمهورية (Procureur de



كذلك الحال في علاقة أعضاء النيابة بوزير الحقانية ، فهم مرسومون له من الوجهة الادارية بما فيهم النائب العمومي ، فله أن يصدر أوامره الى النائب العمومي ورجاله كما يتراءى له ، ولكنه لا يترتب على مخالفتها أى بطلان من الوجهة القانونية .

**مهمة الأعضاء في الجلسة :** هذا الخضوع لأعضاء لأوامر الرؤساء يمكن أن يعتبر تاما طالما أن الدعوى لم تخرج من دور التحقيق الابتدائي . أما اذا خرجت من يد النيابة ورفعت أمام القضاء فهل يقيد عضو النيابة الحاضر في الجلسة بإشارة رؤسائه ؟

مبدأ التبعية مأخوذ به في فرنسا ولكن المتفق عليه هناك أن عضو النيابة وان كان يخضع لتأشيرات رؤسائه كالأمر برفع دعوى أو الطعن بالاستئناف مثلا وغيرها من الاجراءات التي لا تجرى في الجلسة ولا يستطيع اعلائها ، فانه في ساحة المحكمة له الحرية في أن يتراجع كما يرى ، ويؤيد وجهة النظر التي يعتقد أحقيتها ويبدى الطلبات التي يراها عادلة وان خالفت الطلبات التي رفعت بها الدعوى مخالفة تامة . فله أن يطلب البراءة في الجلسة ولو تعارض هذا مع رأى رؤسائه (١) .

---

( la République ) . وهو يقابل رئيس النيابة في مصر ، ويواونه عدد من وكلاء النيابة يتمدون سلطتهم منه مباشرة .

وكل نيابة من هذه النيابة تكون وحدة قائمة بذاتها مستقلة عن غيرها من الوحدات الأخرى ، ويسرى في داخلها مبدأ عدم التجزئة والتبعية التدريجية مع ما يترتب عليها من الآثار القانونية . فثائب الجمهورية في دائرته هو الأمين على الدعوى العمومية يستعملها بنفسه أو بواسطة من ممة من الأعضاء . وليس للنائب العمومي أمام محكمة الاستئناف التي تتبع لها نائب الجمهورية هذا ، ليس له رئاسة عليه الا من الوجهة الادارية فقط فلا يترتب على مخالفة أوامره بطلان الاجراءات من الوجهة القانونية .

وهناك تفاصيل خاصة باشتراك النائب العمومي أمام الاستئناف ونائب الجمهورية في الجنابات وفي استئناف الجنيح وبتعاون النيابة مع بعضها .

ولهذا يقولون « إذا كان القلم مقيداً فاللسان طليق » (si la plume est servie la parole est libre) ، والحكمة في ذلك أنه لا خطر في أن تطلق الحرية لعضو النيابة في الجلسة فرأيه ليس ملزماً للمحكمة ، فهي تقدر الأمر حسب ما يترأى لها ، بعكس الحال خارج الجلسة فإن تصرفه يلزم في الأصل النيابة بأجمعا<sup>(١)</sup> .

أما في مصر فليس لعضو النيابة الحاضر بالجلسة هذه الحرية ، فقد صدر قرار من مجلس النظار في ٨ أبريل سنة ١٨٩٥ يبين مهمة النيابة في الجلسة ، وأصدرت وزارة الحفانية منشوراً في ٣٠ منه يفسر هذا القرار . ويؤخذ من القرار ومن المنشور أن عضو النيابة في المحكمة يجب أن يطلب العقوبة . وإذا لم تكن الأدلة كافية لاثبات التهمة ، فعليه أن لا يتشدد في طلب الحكم بالعقوبة . وإذا ظهرت في الجلسة أدلة تنفي التهمة ، فلي النيابة أن تقتصر على شرح التهمة والظروف ، وتكل الأمر للمحكمة تحكم بما يترأى لها ، أو كما يعبر عن ذلك في العمل ، تقوض الرأي للمحكمة<sup>(٢)</sup> .

---

(١) هناك في فرنسا قواعد خاصة بالأفوكاتو العمومي أمام محكمة الاستئناف فإذا أراد أن يبدى طلبات مخالفة لرأي النائب العام فالأمر يرفع إلى جسية عمومية لأعضاء النيابة لتفصل في الأمر (ذكرتو ٨ يولييه سنة ١٨١٠) .

(٢) هاك نص المادة ٥ من القرار المشار إليه « يجب على النيابة عند نظر الدعوى في المحكمة أن تقيم الأدلة على التهمة وتطلب الحكم بالعقوبة عليها ما لم تظهر في أثناء الجلسة أدلة جديدة نافية لها تقتصر على بيان الأحوال التي حدثت وتكل لها الفصل قطعيًا في وقائع الدعوى لما لها من الحق دون غيرها بمقتضى القانون في الحكم بالعقوبة أو البراءة أيًا كانت أقوال النيابة وطلباتها » .

وقد جاء في المنشور المشار إليه : أما أعمال أعضاء النيابة فقد حددها القانون صراحة في هذه العبارة « وتصرح التهمة » . وليست النيابة إلا خصما أقيم لرفع الدعوى باسم الهيئة الاجتماعية ولا يوجد في النصوص القانونية ما يسوغ لها أن تطلب براءة التهم كما شوهد حصول ذلك في العمل من زمن غير بعيد . وإذا كانت الأدلة القائمة على التهم غير كافية لاثبات التهمة =

وهذا القرار يتخالى في تقييد حرية النيابة لدرجة تتنافى مع المنطق السليم .  
فالنسبة خصم عادل ، ومن مصلحة المجتمع العمل على براءة البريء كالمعمل على  
اثبات اجرام المجرم . وقد يمكن مع التسامح الشديد التسليم بتكليف النيابة  
باثبات التهمة وطلب العقاب اذا لم تتغير الظروف ولم تظهر أدلة تهدم الاتهام في  
الجلسة . أما اذا ظهرت الأدلة على براءة المتهم في الجلسة فلماذا تمنع النيابة من  
طلب البراءة ؟ والواقع عملاً أن تقويض الرأى للمحكمة يعتبر من النيابة بمثابة طلب  
البراءة . وعلى كل حال فالمحكمة لا تتقيد بطلبات النيابة <sup>(١)</sup> فلها أن تحكم بالادانة  
ولو طلبت النيابة البراءة صراحة .

٢ - عدم العجزية : النيابة العمومية تكون كلاً لا يتجزأ ، وأعضاء النيابة  
وان اختلفت درجاتهم فكلهم نواب عن المجتمع ، تزول شخصيتهم أمام صفتهم  
النيابية ، فيجوز أن يتراجع عضو النيابة في قضية سبق أن حفظها ثم أنى أمر  
حفظه . ولذلك أيضاً حكم بأن الخطأ الذى يقع في الحكم في ذكر اسم عضو النيابة  
الذى حضر الجلسة ، لا يبنى عليه البطلان متى كان الطاعن لم يثبت أن شخصا  
من غير أعضاء النيابة قد قام بتشيل النيابة في الجلسة <sup>(٢)</sup> .

وصفة أعضاء النيابة جميعا واحدة لأن الأصيل واحد . وفيما عدا  
الاختصاصات الاستثنائية فإن مدى سلطتهم واحد شأنهم في ذلك شأن

== عليه لاشك انه لا يمتنع عليها أن تتعدد في طلب الحكم بالعقوبة بل الواجب الذى يفرض  
عليها في مثل هذه الظروف أن تسلك الأمر الى المحكمة لتفصل بما تراه اذ هي تلك المحكمة  
دون سواها .

والمادة ٦ من القرار المشار اليه تتناق مع الفكرة الحقيقية للنسبة اذ تحول ( يجب على أعضاء  
قلم النائب العمومي أن يتصرفوا على طلب معاقبة الجانين ويتركوا للأخصام أمر المرافعة عن  
أنفسهم وخصوصا رفع الاستئناف لطلب البراءة أو تخفيف العقوبة ) .

(١) أنظر حكم النقض في ١١ يونية سنة ١٩٣١ ( النشرة س ٢ رقم ٢٥٠ ) وفي ٢٩  
فبراير سنة ١٩٣٢ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٣٣٢ ص ٤٦٧ ) .

(٢) النقض في ١٦ مارس سنة ١٩١٢ ( المجموعة س ١٣ ص ١١٤ ) .

الشركاء في شركة تسمية (association en nom collectif) <sup>(١)</sup> . ولذلك فلكل عضو من أعضاء النيابة أن يحل محل الآخر ويتم الاجراءات التي بدأها الأول ، وانما طبعاً في حدود اختصاصه . ويترتب على ذلك أنه يمكن لمضوأن يبدأ في التحقيق ، ثم يهد به الى آخر ليطمه ثم يتولى ثالث المرافعة في الجلسة ، وهكذا الى أن يفصل في الدعوى نهائياً . وهذا بعكس القضاء ، فالقاضى الذى يفصل في الدعوى هو الذى يباشر الاجراءات ويتولى التحقيق في الجلسة (مادة ١٠٠ مرافعات) .

وانما يجب كما قلنا لى تكون الاجراءات قانونية أن لا تتجاوز مدى اختصاص العضو . وعلى ذلك لا يجوز لمساعد نيابة أن يستأنف حكماً في جنحة ، ما لم يكن يدير نيابة جزئية ، ولا يصح لوكيل نيابة أن يحفظ جنابة ، لأن هذا من اختصاص رئيس النيابة .

واختصاصات النائب العمومى ، كالاستئناف فى ميعاد ثلاثين يوماً ، والظعن بطريق النقض فى قرارات قاضى الاحالة اختصاصات استئنائية قاصرة عليه لا تصح لغيره من رؤساء النيابة الا بتوكيل خاص . وقد تردد القضاء فى هذا الأمر فحكمت محكمة النقض أولاً بأن حق رفع الاستئناف فى ميعاد ٣٠ يوماً حق استثنائى للنائب العمومى لا يتناول غيره من الرؤساء <sup>(٢)</sup> . ثم عادت وحكمت بأنه لما كان النائب العمومى يستعمل الدعوى العمومية بنفسه أو بواسطة أحد وكلائه وكانت النيابة العمومية فى كل محكمة لا تتجراً ، فانه يجوز لأحد وكلاء النائب العمومى أمام محكمة الاستئناف أن يرفع استئنافاً باسم النائب العمومى فى ميعاد ٣٠ يوماً بدون توكيل خاص <sup>(٣)</sup> ، وأجازت

(١) جازو تحقيق ، ١ قرة ٨٨ .

(٢) التقضى فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٩٤ (القضاء س ٢ ص ١٤٦) .

(٣) التقضى فى أول فبراير سنة ١٨٩٦ (القضاء س ٣ ص ١٠٥) .

ذلك أيضا للأفوكاتو العمومي <sup>(١)</sup> . ولكنها عادت أخيرا وجرت على المذهب الأول ، فقضت ببطالان الطعن من غير النائب العمومي في قرار قاضي الاحالة بطريق النقض ، وقالت بأنه لا يصح التمسك في هذه الحالة بمبدأ عدم التجزئة لأن المسألة لا تتعلق بحق نخول للنيابة العمومية ، بل تتعلق بحق أعطى للنائب العمومي وحده بصفته نائبا عموميا <sup>(٢)</sup> .

ومن هذا القبيل اختصاصات النائب العمومي الخارجة عن الدعوى العمومية ، كاختصاصه في المجالس المختصة ، فهذه من باب أولى تعتبر خاصة لا تخول لغيره من الأعضاء بحكم كونه من رجال النيابة <sup>(٣)</sup> .

**٣ - الاستقلال :** أعضاء النيابة يحضرون الجلسة عند نظر الدعوى أمام القضاء ، ويحتكون رجال الادارة في ضبط الحوادث ، ولذلك رؤى أن يكون للنيابة الاستقلال الكافي حيال هاتين السلطتين حتى لا تتحكم احدهما في تصرفاتها . وستكلم عن علاقة النيابة بالقضاء أولا ثم عن علاقتها بالادارة .

**معرفة النيابة بالقضاء :** النيابة العمومية هي المختصة أصلا برفع الدعوى أمام القضاء ، أما القضاء فسلطته قاصرة على نظر الدعاوى التي ترفع اليه . ولم يعد للقضاء ما كان له من قبل حيث كانوا يقولون ( Tout juge est procureur général ) ولكن أجاز القانون في بعض أحوال استثنائية حق تحريك الدعوى للمحاكم ، كحق محكمة الجنايات في تحريك الدعوى ( بناء على نص المادة ٦٠ من اللائحة ) وحق المحاكم في تحريك الدعوى فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب أثناء انعقاد الجلسة ( المادة ٢٣٧ تحقيق والمادة ٨٩ مرافعات ) .

(١) التقض في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٠٤ ( الاستقلال س ٤ ص ٢٦ ) .

(٢) التقض في ٢٤ مايو سنة ١٩١٣ ( المجموعة س ١٤ ص ٢٥٥ ) وانظر كذلك تقض ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ( مجموعة التقض ، ٢ رقم ١٠٠ ص ٩٦ ) .

(٣) الاستئناف في ٣ مارس سنة ١٩٠٩ ( المجموعة س ١٠ رقم ١١٢ ص ٤٠٦ ) .

والنيابة بل عليها حضور الجلسة في المسائل الجنائية (مادة ٦٤ لأئحة) ، ولا يمكن أن تتم هيئة المحكمة الا بوجودها في كل الاجراءات . ولذلك حكم بأنه اذا سعت المحكمة المركزية شهادة مأمور الضبطية القضائية الذي يمثل النيابة في الجلسة فانه حال سماع شهادته لا تكون هناك نيابة وتكون الاجراءات باطلة فضلا عن أنه لا يصح الجمع بين صفى الخصم والشاهد معا <sup>(١)</sup> .

ولا يجوز للمحكمة أن تكلف النيابة برفع دعوى أو بمباشرة تحقيق في قضية مرفوعة أمامها ، اللهم الا اذا كان منصوبا على ذلك قانونا . فالمحكمة المركز مثلا حق احالة القضية على النيابة لتباشر تحقيقها بنفسها اذا رأت ما يدعو الى ذلك ( المادة ٨ من قانون محاكم المراكز ) ، ولقاضى الاحالة حق اعادة القضية للنيابة لاستيفاء تحقيقها في بعض النقط بدلا من تحقيقها بنفسه ( مادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ) .

وقد حكم بأنه اذا كلفت المحكمة النيابة بجزء من التحقيق كسماع أقوال المجنى عليه فان البطلان يزول برضاء المتهم ولو ضمينا كما لو حضر الاستجواب وتكلم في الموضوع عند المرافعة دون أن يبدي اعتراضا على تصرف المحكمة <sup>(٢)</sup> . وحضور النيابة في الجلسة لا يجعلها تحت سيطرة المحكمة ، فأعضاء النيابة تابعون لرؤسائهم ولوزير الحقانية فقط ( مادة ٦٥ لأئحة ) . فلا تملك المحكمة لوم النيابة أو انتقاد تصرفاتها في حكمها كأن تذكر في حكمها أسفها مثلا لكون النيابة رفعت الدعوى <sup>(٣)</sup> . ولكن يجوز للمحاكم طبقا للسادة ٦٥ لأئحة أن تقدم لوزير الحقانية أى شكوى في حق النائب العمومى اذا وقع منه أمر يوجب ذلك فيما يتعلق بوظيفته ، فاذا كان الأمر واقعا من أحد وكلائه تكون الشكوى اليه .

(١) محكمة النقض في ٢٧ مايو سنة ١٩٠٥ ( الاستقلال س ٤ ص ٤٠٦ ) .

(٢) محكمة النقض في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٤ ( الفرائع س ٢ ص ٢١ ) .

(٣) مذكرات Donnedieu de Vabres بمجاسة باريس سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ص ٢٥٥ وانظر حكم محكمة النقض الفرنسية في ١٣ يناير سنة ١٨٨١ ( دلو ز سنة ١٨٨١ قسم ١ ص ٨٩ ) .

وقد أقرت محكمة النقض هذه المبادئ في حكم حديث لها<sup>(١)</sup> وهاك ما قالته في هذا الصدد :

« وبما أن النيابة العامة هي من النظم المهمة في الدولة المصرية أشار الدستور الى وجودها في كلامه عن السلطة القضائية ، وهي في حقيقة الأمر وبحسب القوانين التفصيلية المعمول بها في مصر شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية خضتها القوانين بمباشرة الدعوى العمومية نيابة عن تلك السلطة وجعلت لها وحدها حق التصرف فيها تحت اشراف وزير الحقانية ومراقبته الادارية ، فهي بحكم وظيفتها تلك مستقلة استقلالاً تاماً عن السلطة القضائية . ولئن كانت القوانين المصرية جعلت للنيابة سلطة قضائية في التحقيق فان هذا الحق الذي خوله لها القانون اذا كان من شأنه أن يرفع من مكاتبتها ويزيد في أهميتها فانه لا يمس بأصل مبدأ استقلالها عن القضاء وعدم تبعيتها له أية تبعية ادارية في أداء شؤون وظيفتها .

ويترب على استقلال النيابة عن القضاء وعلى ماخولها القانون من الاختصاص :

أولاً — أن يكون لها الحرية التامة في بسط آرائها لدى المحاكم في الدعوى العمومية بدون أن يكون للمحاكم أى حق في الحد من تلك الحرية الا ما يقضى به النظام وحقوق الدفاع ولا ينبو عن المنطق الدقيق .

ثانياً — أن ليس للقضاء على النيابة أية سلطة تبيح له لوها أو عيها مباشرة بسبب طريقة سيرها في أداء وظيفتها بل ان كان يرى عليها شبهة في هذا السبيل ، فليس له الا أن يتجه في ذلك الى الموظف المشرف مباشرة على رجال النيابة وهو النائب العام أو الرئيس الأعلى للنيابة وهو وزير الحقانية على أن يكون

(١) نقض ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ (الحاماة س ١٢ ص ٩٤٥ رقم ٤٧٩) وانظر كذلك نفس ١٦ مايو سنة ١٩٣٢ (مجموعة النقض ، رقم ٣٥١ ص ٥٤٧) .

هذا التوجه بصفة سرية رعاية للحرمة الواجبة للنيابة العامة والقاضية بأن لا يفض من كرامتها أمام الجمهور» .

**عمدة النيابة بالادارة :** أعضاء النيابة هم رؤساء الضبطية القضائية ، يدهم سلطة الاتهام والتحقيق ، وليس لأحد أن يعلى عليهم إرادته في سير التحقيق . ولكن رجال الادارة من ناحية أخرى هم الذين يتولون السهر على الأمن العام ويهمهم اظهار المجرم ومعاقبته ردعاً له وزجراً لسواه ، اذ بذلك يتحقق استتباب الأمن . وقد صدر قرار من مجلس النظار في ١٨ ابريل سنة ١٨٩٥ يرمى الى التوفيق بين مهمتي كل من النيابة والادارة جاء فيه :

« يختص النائب العمومي بإدارة الضبطية القضائية فيما يتعلق بأقامة الدعوى في الجناح والجنايات سواء كان ذلك بنفسه أو بواسطة وكلائه . ويلزم أن تكون العلاقات متواصلة بين النيابة العمومية وبين مأموري الضبطية القضائية ولا بد من دوام حسن الارتباط بينهما وحصول المشاركة في العمل تحت ادارة النيابة المسئولة عن الدعاوى وذلك توصلاً لظهور الحقائق . . . . » .

وقد أصدرت وزارة الحفانية منشوراً الى النيابة العمومية في ٢٠ ابريل سنة ١٨٩٥ توضيحاً لهذا القرار ، وأصدرت الحفانية والداخلية منشوراً مشتركاً بهذه الفكرة في ١٩ يناير سنة ١٩٠٨ <sup>(١)</sup> .

(١) أوضحت وزارة الحفانية قرار مجلس النظار هذا بمنشور أصدرته الى النيابة العمومية في ٢٠ ابريل سنة ١٨٩٥ جاء به « ولما كان النائب عن السلطة التنفيذية في الأقاليم أقدر من سواه على مساعدة النيابة بما يقيد لها له من المرفة بأهل الجهة التي فوض اليه أمر ادارتها والوقوف على ما يجري فيها مما يجعل مشايرته للنيابة في أعمال التحقيقات الجنائية أمراً طبعياً لا بد منه فأصبح مكلفاً بالاشتراك مع النيابة في هذه التحقيقات . وترى النظارة أنه لا بد للحصول على فوائد هذه المشاركة في العمل من التأكيد على أعضاء النيابة بوجوب الانشام والوفاق مع الديرين والمحافظين حتى تتمه بذلك طرق البحث عن الجانين والوقوف عليهم . ولا يفوت مع ذلك هؤلاء الأعضاء أنهم هم اللديرون دون غيرهم لحركة التحقيقات القضائية والسؤولون دون سواهم عن نتائجها لما هم حاصلون عليه من المعارف الخاصة بها وتصلها بوظائفهم » .



**٤ - عدم المسؤولية :** لأعضاء النيابة أن يحركوا الدعوى العمومية ويتولوا التحقيق فيها . ولهم ، تبعاً للدواعي التحقيق ، أن يصدرُوا أوامرهم بالقبض

== وفي ١٩ يناير سنة ١٩٠٨ صدر منشور آخر مشترك من وزارتي الحفانية والداخلية بهذا المعنى أيضاً مع زيادة الايضاح وأرسل لأعضاء النيابة والمديرين والمحافظين جاء به :

دل الاحصاء الجنائي في السنين الأخيرة على زيادة الوقائع التي حفظت مؤثماً وكان من نتائج هذه الزيادة تشجيع الجناة الذين فروا بناء على ذلك من يد العدالة وسريان الشعور بفقدان الأمن العام .

وقد همت هذه الحالة زميلي ناظر الداخلية كما همتي بالضرورة فبحثنا عن الأسباب الداعية إليها وبأن لنا أن من تلك الأسباب ما هو راجع الى فقدان روح التضامن عند العاملين المهين المشتركين في انجاح التحقيقات الجنائية وهما النيابة والبوليس . على أن وجود هذا التضامن هو من الأمور الضرورية . لذلك أقره مجلس النظار بتاريخ ٨ ابريل سنة ١٨٩٥ وبلغ قراره هذا مع ما اقتضاه من البيان والايضاح الى رجال البوليس والنيابة في منشورين أرسلنا الى الفريقين من نظارتي الحفانية والداخلية بتاريخ ٢٠ و٢٢ من الشهر المذكور . فن أجل هذا قرر زميلي وأنا أن ندعو الموظفين التابعين لنا بواسطة المنشور الحالي أن يراعوا بتمام الدقة والعناية المبادئ التي تمررت من قبل في هذا الخصوص .

والصلحتان المذكورتان وإن كانتا متميزتين عن بعضهما وتابعتين لنظارتين فانهما تهتمان بينهما بتمعة حفظ الأمن العام وتشتركان في المقصد الواحد وهو تقبب الجناة وفي الوسيلة الواحدة وهي التحقيق الجنائي كل واحدة منها في الدائرة التي رسمت لها وعلى قدر معارفها . فصلة البوليس تضبط الوقائع وتبلغها الى النيابة وتقدم لها التهمين وتجمع أدلة الاثبات . وأعضاء النيابة يبايعرون التحقيق ويطبقون الدعوى أو يحفظون القضايا .

فن أجل ذلك كان نجاح التحقيق موقوفاً على المشاركة الحقيقية بين المهيتين . ولكي يتفقا في عملهما ينبغي أن توجد الثقة من كل منهما في الأخرى وأن يتبادلا تمة عملهما ، وهما في القيام بمهتهما تعمل احدهما بمعارفها القانونية والفنية والأخرى بمعارفها العملية بالناس والأشياء الموجودة بالمكان الذي تملان فيه ما وغرضهما من ذلك كله جلاء الحقيقة .

وبما لا شبهة فيه أنه اذا أدى هذا العمل الى النتيجة المرضية كان مفيداً في الأمن العام بتحقيق العقوبة للجناة . واشهار أحكام معاقبة الجناة يؤثر في سلطة الحكومة فيؤيد نفوذها .

وعليه كانت الحكومة نفسها هي التي يهتما بنجاح التحقيقات الجنائية كما يهتما ذلك أيضاً بالنظر للقائمين مقامها في الأقاليم ، أعني المحافظين والمديرين الذين يعملون باسم كل ناظر وبالنيابة عنه ( أمر عال في ١٣ أغسطس سنة ١٨٨٨ ) . فن أجل هذا وبالنظر الى التبعة الملقاة عليهم في استتباب الأمن بمدبرياتهم كان من الواجب عليهم أن يراقبوا بالدقة سير ==

والجس وغير ذلك من الاجراءات التى تنطوى على حد من حرية الأفراد . ولا يترتب على ذلك قبلهم مسئولية لاجنائية ولا مدنية لأنهم انما يستعملون حقا خولة

== المصلحة المختصة بتحقيق الجنايات وعقوبة الجناة كما يراقبون المصالح العمومية الأخرى . كما أنه يجب على رؤساء هذه المصالح ومنهم رؤساء النيابة تطبيقا للقواعد التى يبت فى قرار مجلس النظار السابق ذكره أن يسلوا ما فيه ايقاف المديرين على سير التحقيق فى الوقائع المهمة وفى جميع الوقائع الأخرى التى يشيرون اليها وأن يتفقوا معهم على اتخاذ أولى الطرق لاكتشاف الجناة .

أما ما يجب اتباعه فى حالة عدم اتفاق المدير مع النيابة على الطريقة الواجب اتخاذها فى قضية معينة فهو موضع فى الفصل الثالث من قرار مجلس النظار المشار اليه المؤرخ ٨ ابريل سنة ١٨٩٥ .

ولساكن أعضاء النيابة مسؤولين عن تبعه كل تحقيق وجب عليهم أن لا يهلوا أمرا من شأنه ارشاد السلطة الادارية الى الطريق الذى يجب سلوكه فى بحثهم عن الحقيقة كذلك يجب عليهم أيضا أن يمتهدوا فى الانتقال فورا الى محلات الوقائع ليتمكنوا من مباشرة تحقيق المسائل المهمة بأنفسهم فاذا سبقهم اليها رجال الضبطية القضائية وابتدأوا التحقيق وجب عليهم أن يسروا طبقا لتعليمات التى اشتمل عليها منشور النائب العمومى المؤرخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٧ نمرة ٢٧ جئى .

ويجب على أعضاء النيابة أن يروا فى موظي البوليس شركاء ومساعدين ذوى معارف محبة بما لا يستغنى عن مساعدتهم وعليهم الاستفادة من معارفهم ومساعدتهم فى انجاح التحقيقات .

ومن أجل ذلك يجب أن تكون الحاسنة منبثة فى علاقاتهم معهم وأن يتقوا بهم . كذلك يجب على موظي البوليس ومستخدميه أن لا ينوا أن أعضاء النيابة هم مدبرو التحقيقات الجنائية فيجب عليهم أن ينظروا اليهم بأنهم حفظة القانون وبأنهم مرشدوهم على الأخص فى المسائل القانونية وأن يستفيدوا من معارف النيابة القضائية ليكون سيرهم متطابقا على ما ينبى وليصوبوا عملهم من تمدي الحد فيه ومن مخالفة القانون . وعلى المحافظين والمديرين ، بصفة كل واحد منهم الرئيس الأكبر فى مديريته والنائب عن السلطة العليا ، أن يلاحظوا استتباب حسن العلاقات بين أعضاء النيابة والموظفين الاداريين حتى يشتغل الكل بوقاف الى الغرض العام .

تحررت هذه المبادئ بوضوح تام فى قرار مجلس النظار المتقدم ذكره الا أن تطبيقها لم يلاحظ كما ينبى فى السابق ومن المهم جدا أن لا يكون ذلك فى المستقبل .  
وما تقدم تتعدد النظارتان على اخلاص رؤساء وأعضاء الهيئتين فى تطبيق التعليمات السابق يانها للوصول بذلك الى إيجاد التضامن الكفيل الذى لا بد منه لتأييد دعائم الأمن العام .

لم القانون ، ( المادة ٥٥ ، ٥٨ ع ) وترك لهم سلطة التقدير في ذلك . وما داموا حسنى النية فلا مسئولية عليهم حتى ولو ظهر أنهم أخطأوا في التقدير وقضى مثلاً ببراءة التهم ، فليس للمتهم عندئذ أن يطالب بتعويض . فهم من هذه الناحية خصوم ممتازون عن الخصوم العاديين .

والحكمة في ذلك ترجع الى ضرورة اطمئنان أعضاء النيابة . والا لوسمحنا بمقاضاتهم كلما أخطأوا لتراجعوا في كثير من الأحوال خشية الخطأ ، وفي هذا أكبر مشجع للمجرمين وبالتالي أكبر ضرر على المجتمع .

على أن انعدام المسئولية ليس مطلقاً . إذ يجب أولاً أن يكون عضو النيابة حسن النية في تصرفه . فإذا كان سيئ النية في تصرفه — ويلاحظ أن اثبات سوء النية ليس بالهين — فإنه يمكن محاكمته جنائياً فضلاً عن مطالبته بالتعويض <sup>(١)</sup> . وحتى اذا كان حسن النية فإنه لا يعفى إلا من الخطأ العادى كتفسير نص مثلاً ، أما اذا كان الخطأ جسيماً *faute lourde* فالتفتق عليه أن ذلك لا يعفيه من المسئولية ، ولمن أصابه الضرر الحق في التعويض ( مادة ١٥١ مدنى ) <sup>(٢)</sup> .

**في ضوء أعضاء النيابة la prise à partie :** ولكن مع التسليم بمسئولية عضو النيابة هل يمكن مقاضاته بالطريق العادى أم يتبع في ذلك طريق مخصوص القضاة المنصوص عليه في المادة ٦٥٤ مرافعات وما بعدها ؟ الأرجح أنه لا يجوز مقاضاته بالطريق العادى <sup>(٣)</sup> ، وذلك محافظة على كرامة النيابة وهيبتها اذ لا يصح أن يترك أعضاء النيابة عرضة للشاكسة من جانب الأفراد ، بل يجب حمايتهم

(١) أنظر جارو تحقيق ، ١ ص ١٩٦ .

(٢) أنظر جارو تحقيق ، ١ قرة ٩٣ والرأى بك ، ص ٣٧ ونشأت بك ص ٢٩٣ .

(٣) أنظر جرائونان تحقيق ، ١ هامش ص ٢٨ وانظر أيضاً جارو تحقيق ، ١ قرة ٩٣ وجرسونه في المرافعات ، ١ قرة ١٨٦ ، وقارن الرأى بك ، ٢ ص ٣٣ .

بطريق الخاصة فهو طريق عسير مخوف بالمصاعب . والقضاء المصرى الحديث أميل الى هذا الرأى <sup>(١)</sup> .

**هل يجوز رد أعضاء النيابة ؟** نص قانون المرافعات فى المواد ٣٠٩ — ٣٢٨ على جواز رد القضاة وبين الأحوال التى يجوز فيها الرد والاجراءات التى تتبع والجزاء الذى يحكم به على طالب الرد اذا رفض طلبه . وذكر هذه المواد تحت عنوان « فى رد القضاة عن الحكم » فبديهي أن يقال بأن نظام الرد هذا قاصر على القضاة ولا يسرى على أعضاء النيابة فلا يجوز ردهم ، وهذا هو رأى أغلبية شراح القانون المصرى . ولكن يرى البعض <sup>(٢)</sup> جواز رد النيابة باعتبارها سلطة تحقيق لأنها حلت محل قاضى التحقيق وقاضى التحقيق يجوز رده . ولكن هذا الاستناد واه ، فعضو النيابة وان تولى التحقيق لم يخرج عن كونه وكيلًا للنائب العمومى ولم يكتسب صفة القاضى . والقانون لم يتكلم عن جواز الرد الا بالنسبة للقضاة ، ولم يرد فى قانون تحقيق الجنايات ولا فى قانون المرافعات شىء خاص بـ رد أعضاء النيابة .

وقد قررت محكمة النقض أن القانون لم ينص فيما يتعلق بالحققين ، سواء أكانوا من رجال النيابة أم من رجال البوليس ، على نظام للرد كالتبع فى شأن القضاة <sup>(٣)</sup> .

مع هذا فالتشريع القائم محل للنقد . فالمصلحة تقضى بإجازة رد أعضاء النيابة خصوصاً وأن النيابة فى مصر جمعت فى يدها سلطتى التحقيق والادعاء . فإذا كان

(١) راجع حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٨ ( المجموعة س ٢٢ رقم ٢٧ ) وحكم محكمة المطارين فى ٢٧ مايو سنة ١٩١٨ ( المجموعة س ٢٢ رقم ١١ ) وأسبوط الابتدائية فى ٢٨ ابريل سنة ١٩٢٥ ( المعاماة س ٥ رقم ٥١٢ ) وقنا الجزئية فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ( المعاماة س ٦ رقم ٤٥٢ ) وانظر عكس ذلك محكمة مصر فى ( المعاماة س ٣ رقم ٤١٨ ) .

(٢) نشأت بك ، ١ ص ٢٩١ .

(٣) أنظر حكمتين لمحكمة النقض فى ١٦ ابريل سنة ١٩٣١ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٢٣٥ ص ٢٨٧ ، ٢٣٦ ص ٢٨٨ ) .

عضو النيابة ذا غرض في القضية لملاقة قرابة أو مصلحة أو ما أشبه ، فانه يخشى تأثره وضياح الحقيقة . صحيح ان رأى النيابة غير ملائم للمحكمة ولكن التحقيقات الأولى يتوقف على نزاهتها وأحكامها ظهور الحقيقة في أغلب الأحيان . قد يقال أن النيابة خصم والخصم لا يجوز رده . ولكن الواقع أن طالب الرد لا يرد النيابة ذاتها وإنما يرد ممثلها ويطلب أن يستبدل بشخصه شخص آخر<sup>(١)</sup> .

في فرنسا فضلا عن قيام النيابة العمومية بأعباء الدعوى العمومية ، فانها قد تجلس أيضا في الدعاوى المدنية في بعض الأحوال ( ومثل ذلك النظام المختلط في مصر ) ، وتعتبر خصما أصليا في الدعوى العمومية وتبعيا في هذه الدعاوى المدنية . والمشرع الفرنسي بمد أن تكلم على رد القضاة وقواعده ( مادة ٣٧٨ وما بعدها مرافعات ) نص في المادة ٣٨١ على أن قواعد الرد الخاصة بالقضاة تسرى على النيابة العمومية اذا كانت خصما اضافيا . ولكن الشراح ينتقدون المشرع لقصره اجازة الرد على هذه الحالة فقط ويطلبون تعميمها في كل الأحوال<sup>(٢)</sup> .

فاذا كان الكتاب في فرنسا يعيبون على المشرع هذا النقص الجزئي مع أن عمل النيابة هناك قاصر أساسا على الاتهام ، والتحقيق موكول الى قضاة وهؤلاء يجوز ردهم ، اذا كان الأمر كذلك فنحن في حاجة أشد للإصلاح . فالتحقيق في مصر انما تتولاه النيابة أيضا وهو في بعض النقط في حاجة الى توافر الضمان بشكل أوفى مما هو عليه الآن .

**قابلية أعضاء النيابة للعزل :** نصت المادة ٦٥ من لائحة الترتيب على أن أعضاء قلم النائب العمومي قابلون للاتصال عن وظائفهم .

ونصت المادة ٥٧ من اللائحة أيضا على أن ملاحظة وتاديب أرباب قلم

(١) جارو تحقيق ، ١ قرة ٩٢ .

(٢) جارو ، ١ قرة ٩٢ .

النائب العمومي يختصان بناظر الحفائية وبالنائب العمومي وقد صدر أمر عال في ٦ يونيه سنة ١٨٩٠ وآخر في ١١ يناير سنة ١٨٩٧ ببيان تشكيل الهيئة التي يحاكم أمامها أعضاء النيابة تأديبيا<sup>(١)</sup>.

### المبحث الثالث

#### حرية النيابة في استعمال الدعوى العمومية

النيابة كما قلنا هي الأمانة على الدعوى العمومية، لها الحق في تحريكها والسير فيها بمجرد علمها بالجريمة أو تبليغها سواء من البوليس أو من المجنى عليه أو من أى شخص آخر (مادة ٢٩ تحقيق). ولا يشترط القانون المصرى للشكوى أى وضع معين، فكما تكون كتابية تكون شفوية وكما تصح من شخص معلوم

(١) جاء فى المادة الثانية من الأمر العالى الصادر سنة ١٨٩٠ المشار اليه ما يأتى « أما تأديب أعضاء النيابة العمومية الميعين بأمر منا فيكون من المحكمة العليا التأديبية والمشكلة بأمرنا الصادر فى ٢١ ربيع الثانى سنة ١٣٠٦ - ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ على حسب نصوص الأمر المشار اليه . ومع ذلك يجوز فصل المذكورين من وظائفهم بأمر منا بالتطبيق للمادة ٦٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية » .

وجاء فى المادة الأولى من الأمر العالى الصادر سنة ١٨٩٧ « النائب العمومي والافوكاتو العمومي ورؤساء النيابة الميعين بأوامر عالية لهذه المحاكم الأهلية خاضعون لأحكام الأمر العالى الصادر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ . ويشكل لمن سوام من أعضاء النيابة بالمحاكم المذكورة مجلس تأديب مؤلف من وكيل وزارة الحفائية بصفة رئيس ومن الأفوكاتو العمومي ومفتش من لجنة المراقبة القضائية يمينه وزير الحفائية . أما الجزاءات التأديبية فهي « ١ » الانذار « ٢ » قطع الماهية مدة لا تتجاوز ١٥ يوما « ٣ » التوقيف مع الحرمان من الماهية مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر « ٤ » التنزيل من وظيفة الى أخرى « ٥ » الزل .

هذا ولوزير الحفائية والنائب العمومي يخاف عضو النيابة المحال على مجلس التأديب ايضاً مؤقتاً ريثما يرفع الأمر الى مجلس التأديب . وللوزير والنائب المذكورين الحكم بالانذار وقطع الماهية خمسة عشر يوما . أما الجزاءات الأخرى فينظر فيها بمعرفة الوزير بناء على قرار مجلس التأديب » .

يجوز أن تصدر من مجهول<sup>(١)</sup>.

ولكن تبليغ النيابة لا يلزمها بالتحقيق والسير في الدعوى، فكثيرا ما تهمل هذا البلاغات نظرا لتفاهة الموضوع<sup>(٢)</sup> أو تكتفى باستدلالات البوليس فالأمر متروك لتقديرها (Principe d'opportunité). ومتى حققت تتصرف في الدعوى فتحفظها أو تقدمها للحكمة حسب الظروف وكما سيأتى بالتفصيل.

والنيابة كوكيلة عن المجتمع مفوضة في السير في الدعوى بمجرد وقوع الجريمة. ولكنها لا تملك التنازل عن الدعوى ولا عن جزء من اجراءاتها فذلك حق المجتمع وحده. ويترب على ذلك:

١ — أنه لا يجوز للنيابة أن تتنازل عن الدعوى في أى دور من أدوارها سواء بموضع أو بغير عوض.

٢ — أنه لا يجوز أن تتنازل عن حقوقها في الطعن في الأحكام، ويجوز لها أن تطعن في الحكم الصادر ولو رأت الموافقة عليه في بادئ الأمر ما دام ميعاد الطعن لم يمحض.

٣ — يجوز لها أن تعدل عن رأيها الذى تقدمت به الى المحكمة. فاذا قدمت قضية باعتبارها جناحة فلها أن تطلب الحكم بعدم الاختصاص لاعتبارها جنائية. ولها أن تطعن في الحكم الصادر ولو أنه موافق لطلباتها، كما لو فوضت الرأى وحكم بالبراءة. ولكن يجوز للمجتمع كما قلنا أن يتنازل عن الدعوى وذلك بطريق العفو الشامل مثلا أو لمضى المدة أو للصلح في بعض الحالات (مادة ٤٦ — ٤٨ تحقيق) أو في بعض الجرائم اذا تنازل صاحب المصلحة الأولى كما هو الحال في جريمة الزنا أو في حالة الولد المارق من سلطة أبيه أو وليه.

(١) في القانون الفرنسى ينظم القانون شروطا شكلية يجب توفرها في التبليغات والشكاوى كأن تكون مكتوبة وأن يقع على كل صحيفة منها (مواد ٣١ و٦٤ و٦٥ تحقيق) ولكن عملا بتبلي الشكاوى ولو كانت من مجهول (D. de Vabres ص ٧٥٧).

(٢) النقص في ٤ يناير سنة ١٩٣٢ (الفترة ص ٣ رقم ٧٧ ص ٥٤).

اذن فالنيابة مفوضة في استعمال الدعوى التي تنشأ بمجرد وقوع الجريمة فتحرّكها وتسير فيها وليس لأحد سلطان عليها في ذلك . ولكن حرية النيابة في تحريك الدعوى العمومية وفي استعمالها ليست مطلقة كل الاطلاق فهناك أحوال تحد من حريتها .

وهذه الأحوال على نوعين : أحوال قيد فيها المشرع حرية النيابة ونص على وجوب الاذن من صاحب الشأن حتى يمكن للنيابة أن تحرك الدعوى العمومية وتسير فيها ، وأحوال يجوز فيها لغير النيابة تحريك الدعوى العمومية . وسنتكلم على ذلك في فرعين .

## الفرع الاول

الأحوال التي يجب فيها الاذن

### ١ - دعوى الزنا

اصطلاح الزنا في القانون يختلف عنه في الشريعة أو في اللغة ، فشرعا يراد بالزنا الوطء في غير حلال من أى شخص كان . وانما في قانون العقوبات يراد بالزنا حصول الفعل من شخص متزوج لأن في ذلك خيانة لمصلاقة الزوجية . وقد نص على الزنا في المواد ٢٣٥ — ٢٣٩ من قانون العقوبات . وقد نقل المشرع هذه المواد عن المشرع الفرنسي ( مواد ٣٣٦ — ٣٣٩ ع ) نقلا يكاد يكون حرفيا ، وضمنها قواعد العقاب والاجراءات الخاصة .

ونحن في دراستنا للزنا انما ندرسه من وجهة تحقيق الجنايات فقط ، أى من حيث دعوى الزنا واجراءاتها الخاصة .

**لا بد من شكوى :** نصت المادة ٢٣٥ ع على أنه لا يجوز محاكمة الزانية الا بناء على دعوى زوجها . ويراد بالدعوى شكوى أو تبليغ الزوج والنص



الفرنسي أكثر إضاحاً<sup>(١)</sup> (L'adultère de la femme ne pourra être dénoncé que par le mari) وكذلك بالنسبة للزوج لا ترفع عليه الدعوى إلا بناء على شكوى من زوجته (كل زوج زنى غير مرة في منزل الزوجية بامرأة أعدها لذلك وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة . . . . . مادة ٢٣٩) (Le mari qui entretiendra un commerce adultère dans la maison conjugale, et qui aura été convaincu sur la plainte de sa femme...)

والحكمة في ذلك لا ترجع الى كون جريمة الزنا جريمة شخصية كما كان يقول البعض<sup>(٢)</sup> . فجريمة الزنا جريمة عامة كباقي الجرائم تهم المجتمع لأن ضررها لا يقتصر على الزوج الذي تلم عرضه ، بل يلمح المجتمع لأنها تصيب العائلة في الصميم ، والعائلة هي نواة المجتمع اذا اضطرب أمرها ووهنت صلاحها ، فقد دب الفساد في كيان الأمة بأسرها . ولكن نظراً لأن نظام الأسرة واطمئنانها يشرف عليه الزوجان ، فقد ترك المجتمع الأمر للزوج المجنى عليه ، ليرى ما اذا كان من صالح العائلة التسامح واسدال الستار على ما فرط من الزوج الآخر لعل الوفاق يدوم ، فضلاً عما في ذلك من المصلحة للأولاد ، أو اذا لم يكن هناك أمل أو فائدة ، فعندئذ تتحرك النيابة لرفع الدعوى بناء على طلبه . لهذه الفكرة ، وطعها وراء تثبيت ببيان الأسرة الذي يوشك أن ينقض ، أجاز القانون للزوج المجنى عليه أن يعدل عن رأيه ويتنازل عن شكواه فيسقط الدعوى .

فجريمة الزنا جعل الشارع المقام الأول فيها للصالح الخاص . فاذا أثار الزوج المجنى عليه الصمت تفاضى المجتمع عن حقه<sup>(٣)</sup> .

(١) أنظر استئناف بنى سوية - في ١١ مارس سنة ١٩٢٣ (المحكمة ص ٣ ص ٤١٩) .

(٢) أنظر المناقشات التي دارت حول جريمة الزنا في مؤلف Locré عن التشريع الفرنسي جزء ٣٠ ص ٣٩٤ وما يليها وحكم محكمة الموسكى في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٠١ (الحقوق ص ١٦ ص ٢٨٩) .

(٣) يجب أن يثبت بالحكم الذي يخضع بإدانة الزوجة في جريمة الزنا أن رفع الدعوى كان بناء على بلاغ الزوج والا كان ذلك من اليوب الجمهورية البطلة (النقض في ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ (مجموعة النقض ، ١ رقم ٧١٢ ص ٢٥٥) .

وإذا لم يقدم الزوج أو الزوجة شكوى ، فلا تملك النيابة أن تحقق أو ترفع الدعوى . كذلك لا تملك الضبطية القضائية اتخاذ أى إجراءات . ويترتب على ذلك أنه إذا رفعت النيابة الدعوى من تلقاء نفسها ، فإنها تكون باطلة ، ولا يصحها دخول الزوج المجنى عليه بعد ذلك بصفة مدعى مدنى أمام المحكمة <sup>(١)</sup> .

وانما اذا كانت الأفعال الصادرة تكون الى جانب جريمة الزنا جريمة أخرى ( حالة التعدد المعنوى طبقا للمادة ٣٢ ع ) كأن وقع الزنا فى علانية ، فأصبح فعلا فاعحا مخلا بالحياء ( مادة ٢٤٠ ع ) ، أو توافرت فيه شروط جريمة التحريض على السق والتجور ( مادة ٢٣٣ ع ) ، فان النيابة يمكنها ولو لم يبلغ الزوج أن تباشر التحقيق وترفع الدعوى عن هذه الجريمة الثانية <sup>(٢)</sup> .

وقد حكم بأنه اذا تنازل زوج عن حقه وأبى رفع دعوى الزنا على زوجته ، فان النيابة لا تستطيع رفع الدعوى على الزوجة وشريكها بالمادتين ٣٢٤ وما بعدها ( دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة ووجود الشخص مختفيا فيه عن أعين من لهم الحق فى اخراجه ) . وذلك لأن الشارع أراد فى المادة ٣٢٤ معاقبة من دخل منزل آخر بقصد ارتكاب جريمة وتنازل الزوج عن الدعوى برفضه الشكوى يجعل الزنا كأنه لم يقع فلا جريمة اذن <sup>(٣)</sup> .

ومتى قدمت الشكوى استردت النيابة حريتها فهى التى تحرك الدعوى

(١) محكمة النقض الفرنسية فى ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ ( ملحق دلوذ العلى ، فقرة

٢٠ - ٢ ص ٦٦ ) وجرسون فقرة ٦٠ تحت مادة ٣٣٦ .

(٢) شوفرو وهيلى ، ٤ فقرة ٦٤٨ وجارو عقوبات ، ٥ فقرة ٢١٦٥ . وجرسون

فقرة ٤٩ تحت مادة ٣٦٣ . وانما اذا كانت جريمة الزنا تكون حالة تلبس فالأرجح أنه يمكن اتخاذ الاحتياطات اللازمة وبدأ التحقيق على الأقل اذا لم يكن الزوج حاضرا ( جرسون

رقم ٦٠ ) .

(٣) أسبوط الاجدائية فى أول سبتمبر سنة ١٩١٠ ( المجموعة س ١٢

ص ٢٦٨ ) .

وتتولى السير فيها <sup>(١)</sup> سواء انضم المشتكى اليها كدع مدنى أم لا وتتخذ كل الاجراءات <sup>(٢)</sup> فتتولى الاثبات والظن بالاستئناف أو النقض الخ . ويترتب على ذلك مثلاً أنه اذا حكم بالبراءة ، فإن استئناف هذا الحكم من حيث الدعوى العمومية خاص بالنيابة وحدها . أما الجنى عليه فانه اذا استأنف حكم البراءة وحده فالأرجح أنه لا يترتب على ذلك الا مجرد نظر الدعوى المدنية فى الاستئناف <sup>(٣)</sup> .

**شروط الشكوى :** لمن تقدم — يجب أن تقدم الشكوى لموظف مختص بالتبليغات الجنائية كالنيابة أو البوليس . ومن باب أولى رفع الدعوى مباشرة أمام محكمة الجنج . أما اذا قدمت الى جهة غير مختصة ، أو رفضت بشأنها دعوى تمويض أمام المحكمة المدنية ، أو دعوى لعان أمام المحكمة الشرعية ، فإن ذلك لا يعتبر اذناً للنيابة برفع الدعوى العمومية .

**شكلا** — وليس للتبليغ وضع خاص فكذا يصح كتابة يصح أن يكون شفوياً وكل ما يشترط أن تكون الشكوى صريحة <sup>(٤)</sup> .

(١) لا تتولى النيابة التحقيق الا بالنسبة للواقعة موضوع الشكوى . أما اذا ظهرت وقائع أخرى منفصلة عن هذه الشكوى وتبين أنها حصلت قبلها — قبل الواقعة — فليس للنيابة أن تعرض لها بدون اذن الزوج ( راجع دلوذ المولى تحت *adultère* فقرة ٢٠ ) . أما اذا كانت قد حصلت بعدها فالأرجح أنها تدخل فى التحقيق فالشكوى تشملها ضمناً ( نفس ٢٤ مايو سنة ١٨٥١ دلوذ سنة ١٨٥٢ ، ص ١٤ ) .

(٢) أنظر حكم محكمة Caen فى ١٣ يناير سنة ١٨٤٢ ( ذكره دلوذ المولى تحت كلمة *adultère* رقم ٢٦ ) وانظر حكم محكمة باريس فى ١٣ مارس سنة ١٨٤٧ ( دلوذ سنة ١٨٤٧ ، ص ٢ ) .

(٣) أنظر شوفو وهيلى ، ٤ فقرة ١٦١١ وما بعدها و *Mangin* رقم ١٤٠ ، وراجع جارو وجرسون فى هذا الباب .

وانظر عكس ذلك أحكاماً أخرى أشار اليها دلوذ المولى فقرة ٢٧ تحت كلمة *adultère* . وهذه النقطة تضاربت فيها أحكام المحاكم الفرنسية خصوصاً قبل سنة ١٨٨٤ حيث أُلغيت المادة ٣٠٨ مدنى وكانت سنداً قوياً للرأى العكسى .

(٤) ميث غمر فى ٧ مايو سنة ١٩١٧ ( الشرائع ص ٤٠٨ ) .

ويلاحظ أن في فرنسا يستلزم القانون شروطاً خاصة للتبليغات كما سبق وبيننا ، وفي العمل لا تستلزم هذه الشروط إلا في التبليغ عن الزنا <sup>(١)</sup> .

ضد من تقدم — يجب أن تحصل الشكوى ضد الزوجة أو الزوج . وعندئذ تحرك النيابة الدعوى ضد الزوج الخائن وضد الشريك أو الشريكة ولولم يذكره المشتكى في بلاغه . ذلك لأن المشرع في وضعه قواعد الزنا جعل حظ الشريك أو الشريكة تابها لحظ الزوجة أو الزوج . أما إذا بلغ ضد الشريك وحده فإن ذلك لا يكفي ، بل قد يعتبر تنازلاً عن رفع الدعوى فيستفيد من ذلك الشريك إذ لا يمكن رفع الدعوى عليه وحده .

من تقدم — يجب أن تقدم الشكوى من الزوج المجنى عليه ويجوز أن ينوب عنه في ذلك وكيل بتوكيل خاص عن الواقعة التي حدثت <sup>(٢)</sup> . ولا يجوز التوكيل مقدماً عن الزنا الذي قد يقع في المستقبل .

وهذا الحق حق شخصي للزوج فإذا مات فإنه لا ينتقل إلى ورثته بأي حال من الأحوال <sup>(٣)</sup> ولكن ما الحكم إذا كان الزوج قاصراً أو مجبوراً عليه ؟

المسألة محل خلاف . فالبعض يرى أنه لا يصح التبليغ سواء من الصغير أو المحجور عليه لأنه لا يحسن التقدير ، ولا من الوصي أو القيم لأن هذا حق شخصي خاص بالزوج <sup>(٤)</sup> . ولكن هذا الرأي يؤدي إلى نتيجة خطيرة ، إذ تصبح زوجة القاصر أو المحجور عليه في حل من أن ترضى كما تشاء ولا تثريب عليها .

والرأي الراجح أنه يجب التفرقة . فبالنسبة للصغير أما أن يكون مميزاً أو

(١) انظر جرسون فقرة ٥٨ تحت المادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ وجارو عقوبات ، ٥ من ٥٩٢ هامش ٨ .

(٢) جارو عقوبات ، ٥ فقرة ٢١٦٦ .

(٣) استئناف مصر في ١٠ مارس سنة ١٩٢٣ (الهامدة س ٤ من ٣٤٥) .

(٤) حسن نشأت باشا ، ١ من ٢٠٨ — ٢١٢ .

غير مميز . فإذا كان مميزاً فله التبليغ <sup>(١)</sup> وإذا كان غير مميز فالتبليغ لولييه لأن له الولاية على النفس <sup>(٢)</sup> .

أما بالنسبة للمجور عليه ، فإذا كان الحجر لفسه أو للحكم بعقوبة جنائية ، فإن ذلك لا يؤثر على حقه في التبليغ لأن سبب الحجر لا يؤثر على تقديره من حيث أفضلية التبليغ أو عدمه . أما إذا كان الحجر لجنون أو عته فخاله كحال الصبي الغير المميز .

وإذا لم يكن للزوج ولي ، فحق التبليغ لا ينتقل للوصى أو القيم لأن كلا منهما تقتصر ولايته على المال فقط ويرى البعض أن الحق ينتقل الى الملك <sup>(٣)</sup> . ويجب أن يكون الزواج صحيحاً ، فإذا كان باطلاً — ومرجع ذلك أحكام الأحوال الشخصية <sup>(٤)</sup> — فلا تكون هناك جريمة وبالتالي لا محل للشكوى . ولكن هل يشترط أن يكون الزواج قائماً وقت الشكوى ، أو بعبارة أخرى ، هل يسقط الطلاق حق الزوج في الشكوى ؟ الجواب يتوقف على نوع الطلاق . فطبقاً لأحكام الشريعة ، الطلاق اما رجعى أو بائن ، والطلاق الرجعى « لا يرفع أحكام النكاح ولا يزيل ملك الزوج قبل مضي المدة بل لا تزال الزوجية قائمة ما دامت المرأة في المدة . . . » <sup>(٥)</sup> . ويتربط على ذلك أن الزوج له أن يبلغ عن زوجته الى أن تنتهى العدة ، فإذا انقضت ولم يراجعها ، بانت ينونة صغرى ملكت بها نفسها فلا يملك الرجعة عليها ، وبالتالي لا يملك حق

(١) وقد حكم بأن الزوج الذى يزيد سنه عن ١٣ سنة له الحق في التبليغ عن واقعة الزنا ضد زوجته طبقاً للشريعة الفراء (النقض في ١٤ يناير سنة ١٩١٤ المجموعة الرسمية ص ١٥ ص ١١٢) .

(٢) أنظر حكم النقض في ١٧ فبراير سنة ١٩٠٦ (المجموعة الرسمية ص ٧ ص ١٠٢) .

(٣) وذلك طبقاً للمساعدة المرفوعة « السلطان ولي من لا ولي له » (نشأت بك ، ١ ص ٣٩٧) .

(٤) أنظر نشأت باشا ، ١ ص ٢٠٤ .

(٥) مادة ٢٣٠ من الأحكام المرفوعة في الأحوال الشخصية لقندى باشا .

التبليغ ضدها . أما الطلاق البائن ، فانه يفصح عرى الزوجية فلا تعود الا بعقد ومهر جديدين <sup>(١)</sup> وعلى ذلك فالطلاق البائن يجعل الزوج ولا صفة له في الزوجية ، وبالتالي لا صفة له في التبليغ <sup>(٢)</sup> . ولكن هناك رأيا آخر يرى أن الطلاق لا يسقط حق الزوج في التبليغ ، وذلك لأن القانون لم يشترط قيام الزوجية الا بالنسبة لوقوع الجريمة . فضلا عن هذا فان القول بغير ذلك يشل نصوص القانون الخاصة بجريمة زنا الزوج ، ويجعل الزوج في مأمن من العقاب في كل الأحوال تقريبا وذلك لأن الطلاق عادة بيد الزوج طبقا لأحكام الشريعة . فاذا ما وقعت منه جريمة زنا فانه يستطيع أن يطلق زوجته طلاقا بائنا فيسقط حقها في التبليغ ويصبح بمنجاة من العقاب . ومثل هذه النتيجة تحدث أيضا بالنسبة للزوجة اذا كانت عصمتها في يدها .

هذا النقد الأخير وجيه ولكن رغم ذلك من الصعب التسليم بذلك الرأي الثاني أمام نصوص القانون الصريحة في أن التبليغ انما يحصل من زوج أو من زوجة ، واذا وقع الطلاق بائنا قد أصبح الزوجان أجنبيين عن بعضهما . ومع كل هذا فان العيب وان كان هاما من الوجهة النظرية ، فان أثره لا يكاد يذكر في العمل . وذلك لأن جريمة زنا الزوج قليلة الوقوع في العمل نظرا للشروط العديدة التي يستلزمها القانون لقيامها .

### الأسباب الخاصة التي ترفع بها دعوى الزنا : هناك أسباب خاصة

بدعوى الزنا تمنع قيامها أو تؤدي الى سقوطها وهي :-

- ١ - تنازل الزوج المجنى عليه عن حقه .
- ٢ - سبق ارتكاب الزوج جريمة الزنا .

(١) المواد ٢٤٦ - ٢٤٨ من كتاب قدرى باشا المشار اليه .

(٢) أنظر نشأت باشا ، ١ ص ٢٠٢ ونشأت بك ، ١ ص ٣١٤ وفاروق العرابي بك ، ١ ص

## ٣ - حصول الزنا برضا الزوج .

## ١ - تنازل الزوج المجنى عليه : نصت المادة ٢٣٦ ، على أن للزوج

أن يوقف تنفيذ الحكم الصادر بالمعقوبة على زوجته الزانية ، وذلك اذا رضى معاشرتها له كما كانت . وكانت النتيجة المنطقية أن يجمع الكتاب والحاكم على القول بأن للزوج المجنى عليه أن يتنازل عن دعواه قبل الفصل فيها نهائيا ، فتسقط الدعوى بناء على هذا التنازل <sup>(١)</sup> . والسبب فى ذلك ظاهر . لأنه اذا كان للزوج أن يوقف تنفيذ الحكم الذى يصدر فى الدعوى ، فلا محل للاستمرار فى اجراءات الدعوى رغم ارادته <sup>(٢)</sup> . فضلا عن ذلك ، فان هذا هو الحل الطبيعى تطبيقا للفكرة التى يهتدى بها المشرع فى هذا الصدد ، فالدعوى العمومية فى الزنا انما يتوقف تحريكها على ارادة الزوج المجنى عليه محافظة على رباط العائلة ومصالحها . فاذا كان له حق الاذن فى اتخاذ الخطوة الأولى ، فالمعقول أن يباح له التنازل عن الدعوى بعد ذلك أملا فى التوفيق بين الزوجين لأنه من الصعب أن يعود الوفاق اذا ثبتت الفضيحة بحكم قضائى .

ولم يضع المشرع فى جريمة زنا الزوج نصا يقابل نص المادة ٢٣٦ ، أى أنه لا يوجد نص يخول الزوجة المجنى عليها الحق فى ايقاف الحكم الصادر ضد زوجها . وقد يدعى ذلك الى القول بأن تنازل الزوجة لا تأثير له على سير

(١) جازو ، عقوبات ، ص ٥٩٦ وما بعدها وجرسون فقرة ٨٣ - ٩٧ .

(٢) ملوى فى ٢٣ مارس سنة ١٩٠٧ ( المجموعة س ٨ ص ١٢٦ ) ، واستئناف طنطا فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٨ ( المجموعة س ٩ ص ١٧٨ ) ومنوف فى ٢١ مايو سنة ١٩١٦ ( الشرائع س ٢ ص ٦٠٣ ) ولجنة المراقبة سنة ١٩٠٧ فقرة ١٧ وسنة ١٩٠٨ فقرة ١٧ .

الدعوى<sup>(١)</sup> ولكن هذا القول مردود<sup>(٢)</sup>، فالحكمة واحدة في الحالتين، والمصلحة التي يسعى لها القانون وهي مصلحة العائلة والتوفيق بين الزوجين واحدة، سواء وقع الزنا من الزوجة أو من الزوج. أضف الى ذلك أنه يمكن أن يقال كما قدمنا أن القانون مادام قد علق البدء في الدعوى على ارادة الزوجة فالمعقول أنه يحصل استمرار السير فيها رهن ارادتها.

والتنازل كما يصح قبل الشكوى يصح بعدها، ويظل جائزا الى أن يفصل في الدعوى نهائيا.

وليس له من وضع خاص. فكما يصح كتابة يصح مشافهة<sup>(٣)</sup> وكما يكون صريحا يجوز أن يكون ضمنيا يستنتج من تصرف الزوج وظروف الحال، كأن يعود الزوج الى معاشرة زوجته في صفاء كما كان أولا، أو يراجها بعد أن طلقها طلاقا رجعيا، والأمر في ذلك متروك لتقدير المحكمة. ويلاحظ أن مجرد استمرار الحياة العيشية لا يكفي وحده لاثبات الصفح والتنازل، وأن مجرد طلب الحكم بالطاعة لا يعتبر تنازلا<sup>(٤)</sup>. ولا يشترط لصحة التنازل أن يعود الزوج

(١) بلانش، ٥ ص ٢٠٦ وشوفو وهيلي، ٤ قرة ١٦٣٠. ونشأت باشا، ١ ص ٢٣٥.

(٢) جارو عقوبات، ٥ ص ٥٩٧ وانظر حكم محكمة سوهاج في ٩ فبراير سنة ١٩٢٥ (المجموعة ٢٦ ص ١٠٤).

(٣) وقد حكم بأن التنازل تحت شرط أو مع تحفظ معتبر كالتنازل المطلق من كل قيد *pur et simple* وينتج كل آثاره (محكمة النقض الفرنسية في ٢٤ يوليو سنة ١٨٨٦ دلو ز سنة ١٨٨٧ قسم ١ ص ٣٢٩).

(٤) حكمت محكمة النقض المصرية في ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ بأنه اذا طلب الزوج من المحكمة الصربية الحكم له على الزوجة بالطاعة، فإن هذا الطلب لا يصح أن تنكح عليه الزوجة وتدعى أن زوجها قد اغتفر لها زلتها وصفح عنها. بل أظهر ما يفيد هذا الطلب أن الزوج يريد اعتقال زوجته في منزله لمراقبتها (مجموعة النقض، ١ رقم ٢١٢ ص ٢٥٥).

وقد حكم بأن تبادل العلاقات البالة على المودة الزائدة *intime* يعتبر صلحا وصفعا. ومجرد حمل الزوجة لا يعتبر دليلا على الصلح فقد يجوز أن يكون الحمل نتيجة زلة أخرى (دلو ز المعلى تحت كلمة *adultère* قرة ٤٨).



الى معاشرته زوجته ، فقد يكون التنازل من باب التسامح . وعلى ذلك فالتنازل صحيح ، ولو أظهر الزوج نيته في طلاق زوجته فيما بعد <sup>(١)</sup> .

وإذا حصل التنازل فإنه يعتبر دليلا قانونيا على عدم وقوع الزنا ، وعلى ذلك فإنه يمنع من رفع الدعوى سواء ضد الزوجة أو الشريك ان لم تكن قد رفعت . فإذا سبق ورفعت ، فإنه يؤدي الى براءة المتهمين <sup>(٢)</sup> . وكذلك يسقط معه حق الزوج المجنى عليه في طلب تعويض <sup>(٣)</sup> .

وسقوط الدعوى بالتنازل من النظام العام . فللمحكمة أن تستند عليه وتقضى بالبراءة اذا تبين لها من التحقيق ولو لم يتمسك به المتهم .

والتنازل اذا حصل يصبح قطعيا <sup>(٤)</sup> فلا يمكن الرجوع فيه ولا تقبل دعوى الزنا بعد ذلك لأن وجود التنازل يصبح كدليل قانوني على عدم وقوع الزنا <sup>(٥)</sup> .

وانما يلاحظ أن هذا التنازل لا ينصرف الا الى الواقعة التي حصل بشأنها ، فلا يمتدداها الى وقائع أخرى مستقلة حصلت قبل هذه الواقعة أو بعدها . وطبعاً لا يسرى هذا التنازل على الزنا الذي يحدث بعده .

٢ - سبق ارتكاب الزوج جريمة الزنا : نصت المادة ٣٣٥ ع على أنه اذا زنى الزوج في المسكن المقيم فيه مع زوجته ( وتوفرت شروط زنا الزوج مادة ٢٢٩ ع ) فإنه لا تسمع دعواه عليها .

(١) بورسميد في ٩ يولييه سنة ١٩١٧ ( المجموعة س ١٩ ص ٣٤ ) .

(٢) لجنة المراقبة في ١٥ يولييه سنة ١٩١٦ ( المجموعة س ١٧ ص ٢٠٧ ) .

(٣) أنظر مع ذلك حكم محكمة عابدين في ٧ يونيه سنة ١٩١٥ ( المصرايح س ٢ ص ٣١٤ ) .

(٤) جرسون فقرة ٧٦ ، ٩٥ وجارو ، ٥ هامش ٢٢ ص ٥٩٨ والغازيق في ١٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ ( المجموعة س ١٤ ص ٤٨ رقم ٢٦ ) .

(٥) جارو ، ٥ ص ٥٩٧ ، واستئناف طنطا في ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٨ ( المجموعة س ٩ ص ١٧٨ ) .

يقول جارو أن هذه المادة غريبة على القانون الجنائي الحديث ، لأنها تأخذ بمبدأ المقاصة في الجرائم فتبيح للزوجة الزنا مقابل الزنا من جانب زوجها <sup>(١)</sup> . والفكرة في عدم معاقبة الزوجة في هذه الحالة ترجع الى أن الزوج يعتبر بمثابة قدوة للعائلة ، فإذا استهان برباط الزوجية فلا يصح له أن يتأخذ زوجته إذا قابلت فعله بالمثل . أضف الى ذلك أن هذا النص يصح أن يكون في حد ذاته وإزعا للزوج عن الزنا اذ يهدده بإباحة الزنا لزوجته اذا ما فرط في حقوق الزوجية وأهدرها .

ولكن هذا النص خاص بالزوج فقط ، ولم ينص القانون على العكس . أى أن الزوج الذى يتهم بالزنا لا يصح له أن يدفع الدعوى بسبق ارتكاب زوجته لجرمة الزنا ، وذلك لأن الرجل هو القدوة للعائلة . والآراء مستقرة على ذلك <sup>(٢)</sup> .

ويشترط أن يحصل الزنا الذى وقع من الزوج والزوجية قائمة فعلاً أو حكماً أى أثناء المدة فى الطلاق الرجمى ، وأن تتوفر فيه شروط زنا الزوج المنصوص عليها فى المادة ٢٣٩ . ولا يشترط أن يكون قد سبق صدور حكم على الزوج فى جريمة زنا . فيكفى أن تدفع الزوجة بهذا الدفع ، وإذا لم يكن قد سبق صدور حكم على الزوج ، يوقف الفصل فى الدعوى حتى يفصل فى هذه المسألة <sup>(٣)</sup> .

ويلاحظ أنه اذا كانت واقعة زنا الزوج التى تدعيها الزوجة من اختصاص المحكمة التى تنظر الدعوى الأصلية ( زنا الزوجة ) ، فالمفروض أن المحكمة تفصل فى دعوى زنا الزوج أولاً ثم تفصل فى الدعوى الثانية . ولكن يجوز ضم

(١) جارو ، ٥ فقرة ٢١٦٧ .

(٢) جارو ، ٥ ص ٥٩٥ .

(٣) جارو ، ٥ فقرة ٢١٦٧ وهامش ١٤ ص ٥٩٥ وانظر شوفو وهيل ، ٤ فقرة

١٦٣٩ وما بعدها وجرسون فقرة ١١٦ ، ١١٧ .

الدعويين لبعضهما واصدار حكم واحد فيهما .

ولكن الى أى وقت تظل دعوى الزنا ضد الزوجة غير مقبولة لهذا السبب؟ نص المادة ٢٣٥ عام ولم يضع أى قيد من حيث الزمن . ولذلك يقول البعض بأنه يمكن للزوجة أن تدفع الدعوى ضدها بسبق ارتكاب زوجها للزنا مهما طاللت المدة <sup>(١)</sup> . ولكن هذا الرأى يؤدى لعاقبة وخيمة ، فهو يجعل من خطأ الزوج مرة واحدة تصريحاً قانونياً للزوجة بارتكاب الزنا متى شاءت . ولذلك فإن المحاكم ، ومعها كثير من الكتاب ، تقضى أنه يجب أن تكون جريمة الزوجة معاصرة أو مقاربة لجريمة الزوج <sup>(٢)</sup> . والمحاكم فى ذلك تهتدى بالفكرة الأساسية التى بنى عليها التشريع فى هذا الصدد دون أن تنقيد بحرفية النص .

ولكن اذا حرم الزوج من رفع دعواه اسبق الزنا ، هل للنيابة أن تحل محله فيعود اليها الحق فى رفعها ؟ هذا ما يقول به البعض بحجة أن جريمة الزنا جريمة ضد الهيئة الاجتماعية وليست خاصة بالزوج ، وكل ما هنالك أن المشرع قيد النيابة فى تحريك الدعوى فلا تفعل الا باذن الزوج ، فاذا زال هذا القيد بجرمان الزوج من هذا الحق عادت الى النيابة حقوقها كاملة <sup>(٣)</sup> . ولكن هذا الرأى باطل فالتانون ينص بصريح العبارة على أنه لا يجوز محاكمة الزانية الا بناء على شكوى زوجها . هذه قاعدة أساسية وضعها فى صدر المادة ثم أردفها بقيد يسلب الزوج حقه اذا سبق وزنا . وفضلاً عن ذلك فان هذا الرأى يؤدى الى

(١) جaro ، ٥ فقرة ٥٩٤ هامش ١٣ وجرسون فقرة ١٢١ ولكنه يلاحظ طبعاً أن لا تكون جريمة الزوج قد سقطت بحضى المدة أو بالغو مثلاً .

(٢) أنظر حكم محكمة باريس فى ١٨ يونيه سنة ١٨٧٠ ( سيرى سنة ١٨٧٠ قسم ٢ من ١٣٨ ) ومحكمة النقض الفرنسية فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٥ ( سيرى سنة ١٨٨٦ قسم ١ من ٨٨ ) وبلائش ، ٥ فقرة ١٨٩ .

(٣) أنظر فستان هيل ، ٢ فقرة ٧٧٢ .

تناقض ، اذ لو أصبح للنيابة أن تحرك الدعوى وتسير فيها ، فانه لا يكون هناك قيمة تقريبا لهذا الدفع الذى نص عليه القانون فى المادة ٢٣٥ لمصلحة الزوجة .

### ٣ - رضاء الزوج مقوما : هل رضاء الزوج مقدما بحصول الزنا يسقط

الدعوى ويحرم الزوج من حق الشكوى ؟

المسألة خلافية . فمن رأى البعض أن رضاء الزوج فى هذه الحالة يسقط الدعوى لأنه اذا كان الرضا اللاحق ، أى التنازل ، يكفى لاستقاطها فالرضا السابق يجب أن يكون له هذا الأثر من باب أولى <sup>(١)</sup> . أضف الى هذا أنه من السخريه أن نسمح لهذا الزوج برفع دعوى الزنا ليثار لشرفه ، وهو الذى فرط فى عرضه مقابل أجر أو مصلحة كما يحصل عادة . ثم ان القول بغير ذلك يضع سلاحا خطيرا فى يد أشخاص لا خلاق لهم يمكنهم من التحكم وابتزاز المال من الغير . وزيادة على ذلك اذا تأملنا نجد أن رأى العكسى يؤدى الى نتيجة قانونية لا يستسيغها المنطق . اذ ماذا يكون موقف الزوج الذى يتفق مع زوجته ويحرضها على ارتكاب الزنا اذا قلنا بأن هذا التصريح السابق لا يمنع من وجود الجريمة وقيام الدعوى ؟ طبقا للمبادئ العامة تعتبر الزوجة فاعلة أصلية فى جريمة الزنا ، والتكليف القانونى الصحيح يقضى باعتبار الزوجة شريكا بالاتفاق والمساعدة . وكيف يجوز هذا والزوج فى مكنته أن يعفو ويتنازل فيمحو كل أثر للجريمة ؟

ولكن الكتاب الحديثين فى فرنسا يميلون الى العكس ويرون أن رضاء الزوج لا يحرمه من الشكوى فيما بعد وغاية ما هنالك أنه قد يمكن اعتباره سببا لاستعمال الرأفة مع الزوجة المتهمة . وهو على كل حال يمنع من وجود محل

(١) مانجان فى كتابه الدعوى العمومية ، ١٣٥ فقرة ١٣٥ ومجموعة Merlin تحت كلمة

للتعويض<sup>(١)</sup> . وحجتهم في ذلك أن رضاء المجنى عليه لا يمنع من قيام الجريمة . ويقول جرسون وهو من أنصار هذا الرأي أيضا أن المسألة ليست بذات أهمية من الوجهة العملية ، فرضاء الزوج يستمر عادة مدة بسد وقوع الجريمة الى أن يعرض ما يدعو للخلاف والتهديد بالشكوى ، ولذلك فإنه يعتبر تنازلا أو عفوا ضمنيا يؤدي الى سقوط الدعوى<sup>(٢)</sup> .

أما المحاكم فترددة في فرنسا ولم تستقر على رأى نهائى<sup>(٣)</sup> . وقد ثار النزاع في مصر فقضت فيه احدى المحاكم بأنه لا عقاب على الزنا اذا حصل بتواطؤ من الزوج<sup>(٤)</sup> . والكتاب المصريون يميلون عامة الى هذا الرأى<sup>(٥)</sup> . وقد حكم أخيرا بالعكس من احدى المحاكم الكلية<sup>(٦)</sup> .

### مصر الشريك

حظ الشريك في الزنا مرتبط بحظ الزوجة الزانية يستفيد مما يفيدها ويسىء

(١) جaro ، ٥ فقرة ٢١٦٧ وهامش ١٧ وبلانش ، ٥ فقرة ١٩١ وهوس ، ٢ فقرة ١٠٩٧ .

(٢) جرسون فقرة ١٢٤ .

(٣) حكمت محكمة Caen في سنة واحدة حكمتين متناقضتين الأول في أول فبراير سنة ١٨٥٥ (سبرى سنة ١٨٥٦ قسم ٢ ص ٣٤٥) والثاني في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٥٥ (دلو ز سنة ١٨٥٦ قسم ٢ ص ٢٩٠) .

وقد حكمت محكمة بزنون حكما في ١٤ يوليو سنة ١٨٨٩ قالت فيه بأن الرضا السابق لا يمنع من رفع الدعوى (سبرى سنة ١٨٨٩ قسم ٢ ص ١٩٠) وأخذت بهذا الرأى محكمة السين في ٨ يناير سنة ١٩٢٠ (دلو ز سنة ١٩٢١ قسم ٢ ص ١٦) .

(٤) محكمة اللوسكى في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٠٤ (الحقوق ص ١٦ ص ٢٨٩) .

(٥) نشأت باشا ، ١ ص ٢١٩ ، المراى بك ، ١ ص ٥٩ . ونشأت بك ، ١ ص ٣٠٦ .

(٦) أنظر حكم محكمة مصر الابتدائية في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٧ (الجريدة القضائية ص ٤ العدد التاسع ص ١٥) .

اليه ما يسمى اليها أن يصدر حكم نهائى أو يصبح الحكم نهائيا فى الدعوى .  
وايس فى نصوص القانون اشارة الى ذلك فالمرشع لم يتكلم الا عن مقدار عقوبة  
الشريك ( مادة ٢٣٧ ع ) وعن أدلة الاثبات ضده ( مادة ٢٣٨ ع ) .

وانما جاءت هذه القاعدة بطريق الاستنتاج العقلى ، وأجمع عليها الشراح  
كافة . وذلك لأن المرشع نظر فى جريمة الزنا الى مصلحة العائلة وجعل للزوج  
المجنى عليه تقدير ذلك وخصه وحده بالحق فى الشكوى والتنازل الخ . وبما أن  
موضوع التهمة واحد بالنسبة للزوجة وللشريك فقضيتها واحدة . واذا آثر الزوج  
السكوت والعمو ستر الفضيحة ، فلن يتحقق الغرض اذا أجبنا رفع الدعوى على  
الشريك وحده لأن محاكمة الشريك والحكم عليه فضيحة للعائلة وحكم فى الواقع  
على الزوجة أيضا . لذلك أجمع الكتاب والقضاء على تبعية مصير الشريك لمصير  
الزوجة .

ويترب على ذلك أنه اذا بلغ الزوج ضد زوجته فان النيابة تحرك الدعوى  
ضد الزوجة وضد الشريك ولو أغفله الزوج فى بلاغه ، بل ولو تنازل عن الشكوى  
قبله . وبالعكس لا يمكن رفع الدعوى ضد الشريك وحده دون الزوجة <sup>(١)</sup> .  
وكذلك كل الدفوع التى تقيد الزوجة وتؤدى الى سقوط الدعوى ضدها تسقط  
الدعوى ضد الشريك أيضا . فتنازل الزوج <sup>(٢)</sup> ، وسبق حصول الزنا منه ،  
ورضاه مقدما كما تقيد الزوجة تقيد الشريك بالتبعية سواء من الوجهة الجنائية أو  
المدنية . وهذه الدفوع اذا كانت شخصية كالدفع بسبق حصول الزنا من الزوج  
فانها تتوقف على ارادة الزوجة ولا يمكن للشريك أن يتمسك بها اذا لم تشأ  
الزوجة ، لأن حق الشكوى من زنا زوجها قاصر عليها .

---

(١) استئناف طنطا فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٠ ( المجموعة س ١٢ ص ٧٨ ) وانظر  
أيضا شين الكوم فى ١٨ مارس سنة ١٩٠١ ( المجموعة س ٣ ص ٢٠٤ ) وأسبوط الجزئية  
فى ٢٩ يونيه سنة ١٩١٠ ( المجموعة س ٢٢ ص ٢٦٨ ) .  
(٢) استئناف طنطا فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٨ ( المجموعة س ٩ ص ١٧٨ ) ومنوف  
فى ٢١ مايو سنة ١٩١٦ ( الصرائع س ٣ ص ٦٠٣ ) .

. أما الدفع الأخرى فيصح للشريك أن يتمسك بها من تلقاء نفسه <sup>(١)</sup>.

**وفاة الزوجة :** هل يؤثر وفاة الزوجة على مصير الشريك ؟ يرى أغلب الشراح أن وفاة الزوجة تسقط الدعوى ضد الشريك بالتبعية . وذلك لأن الزوجة تعتبر بريئة الى أن يحكم عليها نهائيا بالادانة . وبما أن حظ الشريك مرتبط بحظ الزوجة فإنه يعتبر بريئا تبعا لها ، ولا يمكن دحض هذه القرينة لاستحالة السير في الدعوى لوفاة الزوجة <sup>(٢)</sup>.

ولكن يرى البعض الآخر أن وفاة الزوجة لا تؤثر على الشريك لأن القاعدة أن موت الفاعل الأصلي لا يؤثر على الشريك <sup>(٣)</sup> . ولكن هذا قياس مع الفارق . فالمرجع في باب الزنا خرج عن القواعد العامة للاشتراك فلا محل لتطبيقها <sup>(٤)</sup> وإنما يجب الاهتمام بالفكرة التي قام عليها التشريع في هذا الصدد .

**الشريك المتزوج أو الشريكة المتزوجة :** إذا فرضنا أن شريك الزوجة المتهممة بالزنا متزوجا فهل يشترط اذن زوجة هذا الشريك للمتزوج لرفع الدعوى عليه ؟ وكذلك الحال بالنسبة لشريكة ( أى خلية ) الزوج الزاني اذا كانت متزوجة هل يشترط اذن زوجها لرفع الدعوى عليها ؟

(١) أنظر دلو ز الصلي المشار اليه فقرة ٦٤ .

(٢) أنظر Villey ص ١٨٥ و جاردو ، ٥ فقرة ٢١٧٠ و جرسون ، فقرة ١٣ تحت مادة ٣٣٨ و ٣٣٩ ، وانظر أيضا حكم محكمة النقض الفرنسية في ٨ يونيو سنة ١٨٧٢ ( سبى سنة ١٨٧٢ قسم ١ ص ٣٤٦ ) . وفي ٨ مارس سنة ١٨٥٠ ( سبى سنة ١٨٥٠ قسم ١ ص ٨٥٦ ) و محكمة ليوج في ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٨ ( دلو ز سنة ١٨٩٠ قسم ٢ ص ١٢٤ ) و تطبيق المسو جاردو عليه . وانظر استئناف أسبوط في ٤ ديسمبر سنة ١٩١٩ ( المجموعة ص ٢١ من ١٩٧ ) و محكمة اللبان في ١٦ يونيو سنة ١٩٢١ ( المجموعة ص ٢٤ من ٦٠ ) .

(٣) بلاتش ، ٥ فقرة ١٨٣ والعراي بك ، ١ ص ٦٤ .

(٤) أنظر أورتولان ، ٢ فقرة ١٦٩٥ وهامش (١) ص ٢٦٢ و كلارنو تحت مادة ٣٣٩ وهوس جزء ٢ فقرة ١١٧٠ و Gardiel في المجلة الانتقادية سنة ١٨٩١ ص ٦ .

يجب أولاً تكيف مركز المتهمين من الوجهة القانونية . هل في جريمة الزنا على العموم يعتبر التهمان ( الزوج أو الزوجة والشريكة أو الشريك ) فاعلين أصليين أم فاعلاً وشريكاً ؟ قد يقال أنهما يعتبران فاعلين للزنا لأن الفعل يستلزم المشاركة وقد أتى كل منهما أعمال التنفيذ اللازمة . ولكن جريمة الزنا لا يعاقب فيها القانون على الفعل في حد ذاته ، وإنما على انتهاك حرمة الزوجية وهذا لا يقع إلا ممن كان طرفاً في عقد الزواج . أما الشخص الآخر فيعتبر شريكاً له بالتحريض والمساعدة <sup>(١)</sup> .

متى عرفنا ذلك نمود إلى الفرض المطروح فيسهل علينا الحل .

فما يتعلق بدعوى الزنا المرفوعة ضد الزوجة لا يشترط لرفضها على الشريك المتزوج إذن زوجته لأنه معتبر شريكاً لفاعلة أصلية في جريمة الزنا . أما فيما يتعلق برفع دعوى الزنا عليه باعتباره زوجاً زانياً ( متى توافرت الشروط طبعاً ) ، أى باعتباره فاعلاً أصلياً في جريمة الزنا ، فلا بد من إذن زوجته . أما خليلته فمعتبر شريكاً له ولا يلزم لرفع الدعوى عليها إذن من زوجها . والمحاكم الفرنسية مستقرة على ذلك <sup>(٢)</sup> . ويلاحظ أن هذه الحالة تعتبر حالة تعدد معنوي <sup>(٣)</sup> .

**أولاً الإثبات :** تثبت جريمة الزنا فيما يتعلق بالأزواج أو شريكة الزوج بطرق الإثبات العادية <sup>(٤)</sup> أما بالنسبة لشريك الزوجة فقد نص المشرع في المادة ٢٣٨ ع ( تقابل ٣٣٨ ف ) على أن الإثبات ضده يجب أن يحصل بأحدى الطرق

(١) أنظر جرسون مادة ٣٣٨ فقرة ٦٦ — ٧٠ وجارو ، ٥ فقرة ٢١٦٢ ودلون المصلى تحت كلمة adultère رقم ١٧ وانظر حكم النقض في ٢٧ مارس سنة ١٨٨٩ ( القضاء س ٤ ص ٢٧٢ ) .

(٢) محكمة النقض الفرنسية في ٢٨ فبراير سنة ١٨٦٨ ( سيري ١٨٦٨ قسم ١ ص ٤٢١ ) ومحكمة باريس في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٧٣ ( دلون سنة ١٨٧٥ قسم ٢ ص ٧٢ ) وديجون في ٣٠ مايو سنة ١٨٧٧ ( دلون سنة ١٨٧٩ قسم ٢ ص ٢١٦ ) .

(٣) جارو ، ٥ فقرة ٢١٧١ .

(٤) أنظر حارو ، هامش ٢٩ ص ٦٠٢ وبه إشارة لأحكام عديدة .



التي ذكرها على سبيل المحصر<sup>(١)</sup> (راجع نص المادة) .

ومع ذلك فيجب حتى في غير حالة الشريك أن يراعى ، كما تقول محكمة النقض في صدد اتهام زوجة بالزنا ، أنه « ليس من الجائز في مثل هذه المواد المخلة بالعرض والشرف أن يقبل القاضى مطلق دليل ولا أن يؤول الوقائع تأويلا في مصلحة الاتهام بل يجب عليه الاعتراف مع القانون بأنها مما يجب فيها التخرج الشديد في قبول أدلتها وفي استنتاج النتائج من وقائعها أخذا بتلك القاعدة الحكيمة قاعدة درء الحدود بالشبهات<sup>(٢)</sup> » .

ويقولون بأن حكمة التضييق في طرق الاثبات بالنسبة للشريك ترجع الى خطورة التهمة وتعلقها بالعرض فيجب أن تثبت بطريق قاطع ولا يكفي فيها مجرد شهادة الشهود عن حوادث تبعية قد تؤخذ في مجموعها قرينة على وقوع الجريمة ، فكثيرا ما تخطئ الشواهد وتضل الشبهات . فضلا عن ذلك فإن اباحة شهادة الشهود اباحة مطلقة في مثل هذه الحالة يفسح المجال لمن لا خلاق لهم للتشهير بسمة الغير والتيل من شرفهم .

ولكن هذا تبرير ضعيف لشذوذ المشرع عن القواعد العامة ، والا لوجب توحيد طرق الاثبات بالنسبة للزوجة والشريك فالمصلحة متحدة . والواقع أن قواعد جريمة الزنا على العموم تم عن المحاباة لجانب الرجل .

وقد نص المشرع على هذه الطرق في المادة ٢٣٨ على سبيل المحصر .  
وانما يلاحظ أن هذه الأدلة يجب أن تؤدي الى اقتناع القاضى ، فالتقاعدة الأساسية في القانون الجنائى أن الأدلة اقناعية . وكل ما هنالك أنه في حالة الزنا اشترط القانون بالنسبة للشريك أن يكون اقتناع القاضى عن طريق احدى هذه الأدلة التي نص عليها<sup>(٣)</sup> . فجرد وجود شخص مسلم في محل الحريم —

(١) أنظر تعليقا هاما للسيد Villey ألم فيه بالموضوع بمناسبة حكم لمحكمة النقض الفرنسية في ٣١ مايو سنة ١٨٨٩ ( سيرة سنة ١٨٩١ قسم ١ ص ٤٢٥ ) .

(٢) تمس ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ١٢٩ ص ١٥٥ ) .

(٣) جارو تحقيق ، ١ ص ٥٢٢ — ٥٢٣ .

وهذا دليل من تلك الأدلة — لا يكفي بمجرد ثبوت الواقعة لاثبات الزنا . وكذلك مجرد وجود شخص مع امرأة في خلوة بحالة مرهبة لا يقطع بوقوع الزنا فهذه قرائن يجوز دحضها واثبات البراءة .

والأدلة التي نص عليها القانون هي :

ضبط الشخص في حالة تلبس — ولا يلزم أن تتوفر شروط التلبس طبقا للمادة ٨ تحقيق أى أن يشاهد الجرم وقت ارتكاب الجريمة بالذات أو عقب ارتكابها مباشرة يتبعه الصباح أو معه شيء من آثار الجريمة . بل يكفي وإن لم يشاهد الشريك متلبسا بالجريمة بالفعل أن يوجد عقبها في ظروف تقطع بمحصول الفعل وهذا يستنتج من قرائن الأحوال كأن يوجد الرجل مع المرأة بملابس النوم أو ما أشبه (١) .

ويجب التفرقة هنا بين حالة التلبس واثبات حالة التلبس (٢) فالقانون يشترط أن يوجد الشخص في حالة تلبس وإنما اثبات التلبس يخضع للقواعد العامة فيثبت بأى طريق (٣) .

(١) وقد حكم بأنه إذا أخرج منهم امرأة متزوجة من منزل زوجها وأسكنها حجرة في منزل شخص آخر حيث أقام معها ليلة كاملة وتردد عليها مراراً فإن هذه الوقائع الناتجة بمهادنة المهود تكون حالة التلبس فيما يتعلق بالشريك في الزنا ( أسبوط الابتدائية في ١٠ فبراير سنة ١٩١٦ (المجموعة س ٧ رقم ٥٦ ص ٩٢) .

وحكم بأنه إذا فوجئ الجاني خالما ملابسه الخارجية ولباسه مخفيا تحت مقعد في غرفة مظلمة بينما كانت الزوجة في حالة اضطراب وكانت تتظاهر بادية الأمر بالنوم عند دخول زوجها ومفاجأته ، كل ذلك يصح أن يعتبر منه أن الجاني كان في حالة تلبس بالزنا . وقضت محكمة النقض بأن هذه الوقائع كافية بالقل وصالحة لأن يفهم منها هذا المعنى فلا وجه للاعتراض على الحكم الذي اعتبرها كذلك بأن الأمر لا يبدو أن يكون شروعا في جريمة الزنا لأن تدمير هذا أو ذاك مما يملكه قاضى الموضوع ولا وجه للطعن عليه فيه ( نفس ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٢ القضية رقم ١١٦٨ س ٢ قضائية وانظر لمنحس الحكم في مجموعة النقض ٢٤ رقم ٣٤٣ ) .

(٢) راجع حكم محكمة أسبوط في ١٠ فبراير سنة ١٩١٦ السابق الإشارة اليه .

(٣) نفس ٢٠ يونيو سنة ١٩١٠ (المجموعة س ١١ ص ٣٦١) .

وجود دليل كتابي صادر من الشريك — ويراد بذلك أن تكون الأوراق الصادرة من الشريك ، خطابات أو غيرها ، مشتملة على اعتراف صريح أو ضمني . وقد حكم بأن ضبط صورة فوتوغرافية لدى الزوجة لها ولرجل آخر لا ينهض دليلا على الزنا ، ولا يمكن قياس الصورة على الأوراق والمكاتيب لأن أدلة الزنا قبل الشريك مبينة في المادة ٢٣٨ ع على سبيل الحصر . فضلا عن ذلك فإنه يشترط في الأوراق والمكاتيب مع دلالتها على الفعل أن تكون كتابة محررة من المتهم نفسه والصورة الفوتوغرافية ليست من هذا القبيل <sup>(١)</sup> .

الاعتراف — ويقصد به اعتراف الشريك نفسه . وفي فرنسا اعتراف الشريك في الجلسة لا يكفي دليلا على ادانته والاعتراف الذي يقبل دليلا هو الذي يظهر أو يستنتج من دليل كتابي سابق على الجلسة <sup>(٢)</sup> ، وليس لدينا مثل هذا القيد . أما اعتراف المرأة على نفسها وعلى شريكها فلا ينهض حجة على الشريك <sup>(٣)</sup> . وجوده في الحل المخصص للحريم في منزل الزوج المسلم — رؤى اضافة هذا الدليل عند تعديل القانون سنة ١٩٠٤ مراعاة لعرف البلاد . وشأنه كشأن باقي الأدلة فهو لا يعتبر دليلا قاطعا ويجوز للشريك أن يدال بكافة الطرق على سبب وجوده فيدحض القرينة على وقوع الزنا <sup>(٤)</sup> .

## ٢ — الأولاد المتشردون

تنص المادة ٤ فقرة أولى من القانون رقم ٢ سنة ١٩٠٨ على أنه لا تقام الدعوى على متشرد بمقتضى الفقرة ج من المادة الأولى من القانون المذكور إلا

(١) قض ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ١٢٩ من ١٥٥ ) .

(٢) جارو ، ٥ ، فقرة ٢١٧٢ وبلانش ، ٥ ، فقرة ١٩٥ وانظر الأحكام التي أشار لها جارو في هامش ٣٣ جزء ٥ من ٦٠٣ وفارن حكم محكمة النقض البلجيكية حديثا في ١٥ يناير سنة ١٩٣٤ ( سبى سنة ١٩٣٤ ، ٤ من ١٢ ) .

(٣) قض ٢٤ يناير سنة ١٩١٤ ( المجموعة س ١٥ من ١١٢ ) .

(٤) انظر استئناف طنطا في ٧ مايو سنة ١٩٠٦ ( المجموعة س ٧ رقم ١٠٤ ) .

بتصریح سابق من أبيه أو من وصيه أو أمه إذا كان الأب متوفى أو غائبا أو كان عديم الأهلية أو من ولى أمره .

وتنص الفقرة الأخيرة منها على أنه في هذه الحالة يجوز إخلاء سبيل الولد ولو لم يبلغ سن الثماني عشرة سنة متى طلب ذلك من صرح بإقامة الدعوى أو من يقوم مقامه . ولم يقيد الشارع هذا الحق بقيد ما ولذلك فالمنطق يقضى بأنه يجوز لمن صرح بإقامة الدعوى أو من يقوم مقامه أن يتنازل عن شكواه في أى دور من أدوار الدعوى فيمتنع بذلك السير فيها ، لأنه لا معنى للاستمرار في الاجراءات وصدور أمر بالارسال للإصلاحية ما دام لولى أمر الصغير أن يوقف تنفيذه بلا قيد ولا شرط <sup>(١)</sup> .

### ٣ - جرائم الموظفين

#### ١ - موظفو الجمارك

نصت المادة ٣ من القانون رقم ٣ سنة ١٩٠٣ الصادر في ٧ مايو سنة ١٩٠٣ على أنه لا تصح محاكمة موظفي الجمارك وعماله على الجرائم الجزائية المنصوص عنها في المادة الأولى من ذلك القانون — كتسهيل عدم دفع الرسوم الجزائية أو تسهيل ادخال شيء في القطر بطريقة غير قانونية — لا تصح محاكمتهم الا بناء على شكوى مدير عموم الجمارك أو من يقوم مقامه . فالنيابة لا تملك رفع الدعوى الا بعد ذلك الاذن والا كانت الدعوى غير مقبولة . وإذا قدمت الشكوى فلا يملك مدير الجمارك أن يتنازل عنها كما هو الحال مع الزوج في الزنا أو ولى الأمر في تشرد الأحداث ، وذلك لأن الأمر لا يتعلق بمصلحته الشخصية وإنما بمصلحة عامة .

(١) انظر حكم محكمة اللوسكى في ١٢ يولييه سنة ١٩١٥ (المجموعة س ١٦ ص

## ٢ - باقى الموظفين

أما بالنسبة لباقي الموظفين فلا يوجد قيد قانوني يلزم النيابة باستئذان جهة معينة لرفع الدعوى عليهم ويترتب على مخالفته بطلان الاجراءات . وكان هناك قيد ادارى فقط وضع بقرار من مجلس الوزراء فى ٨ ابريل سنة ١٨٩٥ وذلك لتجنب وقوع الاضطراب فى سير المصلحة التابع لها الموظف المتهم ، ثم ألغى هذا القرار واستبدل به قرار آخر فى ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧ .

وطبقا لأحكام ذلك القرار الأخير<sup>(١)</sup> لا يجرى التحقيق فيما يوجه الى الموظفين من التهم إلا بأمر من رئيس النيابة أو نائب النيابة وتخطر بذلك المصلحة ذات الشأن . ثم ان التصرف فى القضايا سواء برفع الدعوى أو بالحفظ يكون بأمر من رئيس النيابة أو نائب النيابة اذا كان المتهم من الخفراء أو العساكر أو صف الضباط أو من الخدمة الخارجين عن هيئة العمال . أما بالنسبة لمن عدا هؤلاء من الموظفين فالتصرف يكون من النائب العمومى أو من يقوم مقامه .

ويجب على النيابة اخطار رئيس المصلحة التابع لها الموظف بنتيجة التحقيق أى بالحفظ أو برفع الدعوى كما يخطر بالحكم عند صدوره .

وهذه القيود ادارية ولا يترتب على مخالفتها الا مجرد المسؤولية التأديبية . فاذا فرضنا أن النيابة سارت فى اجراءاتها ولم تراعى فيها هذه القيود الادارية ، فان الاجراءات تعتبر صحيحة من الوجهة القانونية .

---

(١) طبقا للقرار القديم كانت حرية النيابة أكثر تعديدا اذ كان يجب على النيابة قبل اقامة الدعوى ضد أحد الموظفين أن تتفق مع الجهة الرئيسية التابع لها الموظف أو المستخدم واذا حصل خلاف ترفع النيابة الأمر لوزير الحفانية وهو يتفق مع الوزير ذى الشأن ويصدر قراره فى ظرف خمسة عشر يوما من يوم الحفارة فى المسألة مع الوزير المشار اليه ( مادة ٧ من القرار ) . ولكن يظهر كما جاء بمذكرة الحفانية الخاصة بالقرار الأخير أن تطبيق ذلك القرار قد أدى الى التكوى من عدم انفاذ الاجراءات الجنائية فى كثير من الأحوال التى كانت تستدعى ذلك .

## ٤ - الحصانة البرلمانية

تكفل الدساتير عادة الحرية التامة لأعضاء البرلمان . وقد أخذ بهذا المبدأ في مصر سواء في دستور سنة ١٩٢٣ ( مادة ١١٠ ) أو دستور سنة ١٩٣٠ ( مادة ١٠٠ )<sup>(١)</sup> فجاء فيها أنه لا يجوز أثناء دور الانقضاء اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه في أمور الجنايات والجناح إلا بأذن المجلس التابع له وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجريمة . ونص هاتين اللادتين منقول حرفيا تقريبا عن المادة ١٤ من قانون فرنسى صادر فى ١٦ يوليه سنة ١٨٧٥ .

وهذا الامتياز يعبر عنه بالحصانة البرلمانية *immunité parlementaire* . والحكمة فى منح الأعضاء هذه الحصانة ترجع الى الصلحة العامة ، فهى تقضى بتأمين الأعضاء وضمان حريتهم حتى يقوموا بواجبهم وهم فى مأمن من كيد خصومهم السياسيين وتسف السلطة التنفيذية ضدهم اذا ما قاوموها .

وهذه الحصانة شخصية قاصرة عليهم ولا تشمل ذويهم وأقاربهم . ومع كونها شخصية لا يجوز للعضو أن يتنازل عنها فهى امتياز له كعضو فى الهيئة التشريعية ولذا فانها تمنع من اتخاذ الاجراءات ما لم يأذن المجلس حتى ولو رضى العضو نفسه بالتحقيق والمحاكمة . ويجب على المحكمة أن تحكم بىطلان الاجراءات ولو لم يتسك به العضو ، وليس لها أن تحكم بالايقاف حتى يأذن المجلس .

**نرى الحصانة :** ان الحصانة لا تضع عضو البرلمان فوق القانون ولكنها تقيد حرية النيابة فى تحريك الدعوى ضده ورفعها عليه ، فلا يجوز لها أن تتخذ نحوه اجراءات جنائية ولا أن تقبض عليه الا بعد الاذن . ولا يراد بالاجراءات الجنائية كل اجراءات التحقيق ، بل يقصد بذلك الاجراءات الموجهة الى شخصه كاستدعائه واستجوابه وتفتيش منزله والقبض عليه ومن باب أولى حبسه احتياطيا

(١) أبطل العمل بهذا الدستور حديثا بمقتضى الأمر الملكى رقم ٦٧ سنة ١٩٣٤ .

لأن هذه الاجراءات تقيد من حريته وتحول بينه وبين القيام بمهمته . وذلك ظاهر في عبارة المادة « لا يجوز اتخاذ اجراءات جنائية نحو أى عضو . . . » (aucun membre d'une ou de l'autre chambre ne pourra être poursuivi ou arrêté.. etc.)<sup>(١)</sup> .

ويترتب على ذلك أن باقى اجراءات التحقيق التى يقصد بها استجلاء الحقيقة واثبات الوقائع يجوز للنسابة أن تباشرها بدون حاجة الى الاستئذان فيجوز لها سماع الشهود وعمل المعاينة وانتداب الخبراء الخ<sup>(٢)</sup> .

وكذلك لا يجوز تحريك الدعوى ضده مباشرة أمام المحكمة الجنائية ما دام متمتعاً بالحصانة<sup>(٣)</sup> .

وهذا القيد قاصر على رفع الدعوى أمام المحكمة الجنائية فلا مانع مطلقاً بمنع المدعى المدني من رفعها أمام المحاكم المدنية .

**انواع الجرائم :** والحصانة البرلمانية قاصرة على حالة الجنح والجنايات أيا كانت سواء كانت متعلقة بعمل العضو كنائب للأمة أم لا ، ولكنها لا توجد فى حالة المخالفات وذلك نظراً لتفاهتها . وقد استثنى القانون حالة خاصة جرد فيها العضو من الحصانة حتى ولو كانت الجريمة جنائية أو جنحة وهذه هى حالة التلبس . والمحكمة فى ذلك هى وجوب السرعة فى اتخاذ الاجراءات لعدم

(١) راجع جارو تحقيق ، ١ قرة ١٦٩ .

(٢) البعض يميز تفنيش منزل العضو ( راجع E. Pierre, traité de droit politique électoral et parlementaire رقم ١٠٦٥ وعكس ذلك جارو ، ١ هامش ١٣ ص ٣٧٢ ) .

(٣) انظر حكم محكمة النقض الفرنسية فى ٥ أغسطس سنة ١٨٨٢ ( دلو ١٨٨٢ ، ١ ص ٤٤ ) وانظر فى الموضوع حكمها فى ٣ أغسطس سنة ١٨٩٣ ( سبرى ، ١٨٩٥ ، ١ ص ٥٢١ ) وتطبيق المسبو Chavogrin عليه وهو تطبيق هام تعرض فيه لبحث كثير من الاشكالات .

ضياح معالم الجريمة الظاهرة ولأن مظنة الخطأ في التقدير ضعيفة الاحتمال والجاني كما تدل الشواهد متلبس بالجريمة .

**فترة الحصانة :** الحكمة في الحصانة كما قلنا هي عدم منع العضو من القيام بواجباته . ولذلك قرر الشارع أنها لا توجد إلا في أثناء دور الانقباد سواء كان عاديا أو استثنائيا ، أما في أثناء العطلة فلا محل لها لأن العضو لا يعمل .

ولكن ما الحكم إذا ارتكب العضو جريمة أثناء العطلة فقبض عليه ثم جاء دور الانقباد وهو مقبوض عليه ، هل يلزم لاستمرار القبض عليه واتخاذ باقى الاجراءات ضده اذن المجلس التابع له أم لا ؟ تنص المادة ١٤ من القانون الفرنسى الصادر فى ١٦ يوليه سنة ١٨٧٥ والسابق الاشارة اليه على أن الاجراءات التى تتخذ ضد العضو توقف أثناء الانقباد أو مدة الدورة بناء على طلب المجلس . ولم يوجد لهذه المادة مقابل لدينا فى دستور سنة ١٩٢٣ ولا فى دستور سنة ١٩٣٠ . وقد ثار الاشكال مرة أمام مجلس النواب ، فقرر المجلس بعد مناقشات طويلة أنه يجب اذن المجلس للاستمرار فى الاجراءات التى تتخذها النيابة ضد أحد الأعضاء أثناء العطلة <sup>(١)</sup> .

ولرفع الحصانة يقدم الطلب الى رئيس المجلس ، سواء من الجنى عليه أو من النيابة العمومية . وبعد فحص الأوراق يبدى المجلس رأيه فإذا رأى المجلس رفع الحصانة استردت النيابة كامل حريتها للسير فى الدعوى .

(١) انظر مضبطة مجلس النواب جلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ . وراجع بحث الموضوع بالاطويل فى الجزء الثانى من كتاب نشأت بك فى شرح قانون تحقيق الجنايات ص ٣١١ — ٤١٩ .



## الفرع الثاني

الأحوال التي يجوز فيها تحريك الدعوى من آخرين

الأصل أن النيابة هي التي تحرك الدعوى العمومية وتأتي بها أمام القضاء .  
ولكن القانون خول ذلك الحق أيضا لأشخاص أو هيئات أخرى لاعتبارات خاصة . فأجاز ذلك الحق (١) للمحاكم على العموم في مسائل معينة (٢) لمحكمة الجنايات (٣) للمدعى المدني . وسنرجع الكلام على حق محكمة الجنايات في تحريك الدعوى الى ما بعد ونتكلم الآن على الحالتين الأخريين في مبحثين .

### ١ - حق المحاكم في تحريك الدعوى

للمحكمة على العموم سلطة تحريك الدعوى بالنسبة للجرائم التي تقع أثناء انعقاد الجلسة . ولكن يختلف مدى سلطة المحكمة حسب كونها جنائية أو مدنية .

**فالمحاكم المدنية** طبقا للمادة ٨٩ مرافعات مختصة باصدار الحكم بأربع وعشرين ساعة على من يقع منه تشويش في الجلسة وينفذ حكمها في الحال . وكذلك باصدار الحكم بالعقوبة على من تقع منه جنحة في الجلسة في حق المحكمة أو أحد أعضائها أو أحد المأمورين الموظفين بالمحاكم . ويجوز لها أيضا أن تحكم من تلقاء نفسها في جنحة شهادة الزور (مادة ٢٥٧ ع) على من يرتكبها في الجلسة ويكون حكمها نافذا ولو مع الطعن بطريق الاستئناف (١) .

وتنظر المحكمة المدنية في الدعوى العمومية بدون حاجة الى سماع أقوال

---

(١) الجنب التي لم يحكم فيها حال انعقاد الجلسة أو انتهت الجلسة ولم تعين المحكمة جلسة أخرى للحكم فيها يكون النظر فيها على حسب الأصول للمعادة .

النيابة العمومية لخلو نص المادة ٨٩ من اشتراط ذلك <sup>(١)</sup>.

وقد قررت محكمة النقض <sup>(٢)</sup> أن الحامي أمام المحكمة لا يعتبر من المأمورين الموظفين بالحكم اللهم الا اذا كان يؤدي عرضا وظيفية لدى المحكمة وذلك في حالة دفاعه عن الفقراء الذين انتدب عنهم من لجنة المعافاة فمندد قد يمكن القول بأن حماية المادة ٨٩ مرافعات تنسحب عليه لأنه مكلف من قبل القانون بأداء مهمته <sup>(٣)</sup>.

والمادة ٨٩ وهي تخول للمحكمة حق العقاب في الجلسة التي تقع عليها أو على أحد المأمورين بالحكم لم تشترط لجواز المحاكمة فورا على جلسة الجلسة الا قيام الصفة الخاصة في المتدنى عليه ولم تتعرض لصفة المتدنى ، فأيا كان هذا المتدنى ، أى حتى ولو كان محاميا أو موظفا بالحكم فهو مأخوذ بحكمها <sup>(٤)</sup>.

ولم يختم القانون اصدار الحكم في نفس الجلسة التي وقعت فيها الجلسة ، وما دامت المحكمة قد بدأت في نظر الجلسة في الجلسة التي وقعت فيها فاجراءاتها صحيحة ولو لم يصدر الحكم في نفس الجلسة <sup>(٥)</sup>.

(١) قارن المادتين ٨٩ ، ٩١ مرافعات فرنسي وكذلك المادتين ٦٣ ، ٦٦ مرافعات مختاط .

(٢) قض ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٣٨٠ ص ٤٣٣ ) .

(٣) وهذا هو حكم مركز الحامي المدافع عن متهم بجناية اذا لا تصح المحاكمة بدون دفاعه ( انظر حكم النقض المشار اليه في هامش ٢ ) .

(٤) وعلى ذلك اذا وقعت الجريمة من كاتب الجلسة أو محضرها أو مترجمها بأن اعتدى أحد منهم على زميله أو على أحد القضاة أو على هيئة المحكمة فالمحكمة عقابه في الحال ما دامت هيئة المحكمة كاملة . فلو فرض أن المتدنى هو كاتب الجلسة وكان الى جواره أيضا كاتب آخر من كتاب الجلسات وأمكن أن يحل فورا محل المتدنى لجازت تلك المحاكمة الفورية أيضا وكانت صحيحة ( راجع قض ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ المشار اليه وانظر أيضا قض ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ مجموعة النقض ، ٢ رقم ٣٥٦ ص ٥٧٧ ) .

(٥) قض ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ المشار اليه في هامش (٤) .

والمحاكم الجنائية من أى درجة كانت ، طبقا للمادة (٣٣٧ تحقيق) <sup>(١)</sup>

لها اذا ما وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة أن تحكم فيها في نفس تلك الجلسة بد سماع أقوال النيابة العمومية . أما اذا وقعت جنابة فيصدر الأمر بأحالة القضية على النيابة العمومية ، ويجوز محضر بما حصل ويجوز للقاضي أو الرئيس الأمر بالقبض على المتهم اذا اقتضى الحال ذلك .

ويلاحظ أن المحكمة الجنائية تفصل بد سماع أقوال النيابة العمومية . وليس معنى ذلك أن تحريك الدعوى يتوقف على طلبات النيابة ، فالمحكمة هي التي تحرك الدعوى من تلقاء نفسها وانما تسمع طلبات النيابة أو تطلب اليها ابداء طلباتها ، والمحكمة أن تحكم ولو امتنعت النيابة عن ابداء طلبات ما .

## ٢ - حق المدعى المدني في تحريك الدعوى

العمومية مباشرة

La citation directe

عرفنا أنه في العهد القديم كان يجوز للمجنى عليه بل ولكل فرد آخر أن يتولى الاتهام أى ، كما نغير عنه اليوم ، كان له تحريك الدعوى العمومية والسير فيها . ثم اختص المجتمع بالدعوى العمومية ، يتولى أمرها بواسطة النيابة ، وقصر حق المجنى عليه أساسا هو أو من أصابه ضرر من جراء الجريمة على المطالبة بالتعويض . ولكن نظرا لاتصال حق المجنى عليه بالجريمة ، وكذا من أصابته بضرر ما ، نظرا لذلك ، كان من المعقول أن يكون للمجنى عليه أو للذى أصابه ضرر دور فعال فيما يتعلق بالدعوى العمومية ، فان الفصل فيها واثبات مسئولية الجاني يهمانه قبل كل فرد آخر . ولكن هل نسمح بتدخل المجنى عليه سواء أصابه ضرر أو لم يصبه ؟ وهل يباح التدخل لأشخاص أو هيئات أخرى ولو لم يصبها ضرر ؟ ثم ما هو حد

(١) لم يرد في قانون تشكيل محاكم الجنايات نص على هذا الحق ولكن المادة ٢٣٧ واردة في الباب الخامس وعنوانه « في الأحكام التي يجوز تطبيقها في جميع محاكم المواد الجنائية » . وعلى ذلك فلا شك في تخويل محكمة الجنايات هذا الحق . كذلك الأمر بالنسبة لقاضي الاحالة ( انظر نفس ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ السابق الاشارة اليه ) .

تدخل المدعى المدني على العموم؟ أنجعل منه سلطة أخرى تعمل الى جانب النيابة وتشرف على الدعوى العمومية فتتولى تحريكها والسير فيها والظعن في الأحكام التي تصدر الى آخر ما هنالك أم تقيد حقه في ذلك؟ وما مدى هذا التقيد؟ هذه مسائل اختلفت فيها الآراء <sup>(١)</sup>.

والمرجع المصري، جريا على ما سار عليه المشرع الفرنسي، سمح لمن أصابه ضرر من الجريمة سواء كان مجنيا عليه في الجريمة أو لا بتحريك الدعوى في بعض الأحوال فقط، فنص في المادة ٥٢ تحقيق على أنه « يجوز للمدعى بالحقوق المدنية في مواد المخالفات والجناح أن يرفع دعواه الى المحكمة المختصة بها مع تكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها بشرط أن يرسل أوراقه الى النيابة العمومية قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام ».

(١) تبيل الآراء الحديثة الى أن تمركز في رفع الدعوى العمومية النقابات والهيئات التي تتألف للسعي وراء غاية معينة أو للدفاع عن مصالح مشروعة كجمعية منع المسكرات مثلا أو جمعيات المحافظة على الآداب وجمعيات الرفق بالحیوان وجمعيات رعاية الأحداث . هذه الهيئات يهبها نقب الجرائم التي تمس أغراضها ويكون لديها غير خاصة على محاربة مرتكبيها فيحسن أن تنفيذ العدالة من هذه الغيرة فيسمح لها بتحريك الدعوى العمومية والسير فيها .

وقد خطا المشرع الفرنسي حديثا بعض الشيء في هذا السبيل فغول لنقابات أرباب الصنائع والمهن تحريك الدعوى العمومية فيما يتعلق بالجرائم التي تمس أغراضها كالفش في المسائل التجارية والمخالفات المتعلقة بقوانين العمل ( انظر مثلا المادة ١١ من الكتاب الثالث من قانون العمل الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٥ ) وراجع خطوات المشرع قبل ذلك ( فيدال هامش ٣ ص ٧٨٠ ) . ولكنه لم يطلق هذا الحق للنقابات بل يقيد بمحصل ضرر للنقابة شأن الحال مع كل مدع مدني ، غير أنه وسع المقصود بالضرر فقال سواء كان مباشرا أو غير مباشر . وعيل الكتاب الى توسيع هذا الحق ويقترحون جعله عاما فيباح للنقابات وللجمعيات على العموم تحريك الدعوى العمومية دون أن يشترط وجوب الادعاء بحق مدني ، ويكون لها الحق في السير في الدعوى فيصبح لها مثلا حق الظعن فيما يتعلق بالدعوى العمومية . ومنا لاساءة استعمال هذا الحق ، لا مانع من وضع ضمانات كاشتراط تقديم كفالة مقدما أو دفع غرامة الخ ( انظر فيدال ص ٧٧٨ ، ص ٧٨١ ) . وقد خطت بعض القوانين الأخرى في هذا السبيل خطوات أوسع من ذلك كالفانون النمساوي والفانون الألماني والفانون الترويجي . راجع تقريرا مقدما لجمعية التشريع المقارن ( مجلة الفانون الجنائي الدولي عدد فبراير ومارس سنة ١٩٣٠ ، ص ١٣ ، ١٨٠ ) . ونحن في الجمعيات ورفع الدعوى ( مجلة جمعية السجون ص ١٩١٠ ، ٧٥١ ) وانظر في الموضوع مجلة جمعية السجون ص ١٩٢٥ ، ص ٩٩ .

فكل من أصابه ضرر من الجريمة سواء كان هو المجنى عليه ذاته أو شخصا آخر يجوز له أن يلجأ إلى المحكمة بأن يرفع إليها دعواه المدنية ، فتتحرك بذلك الدعوى العمومية . وفي إعطاء هذا الحق لمن أصابه ضرر شيء من الرقابة على النيابة العمومية . ولكن هذا الحق ليس مطلقا يجوز رفع الدعوى في كل الجرائم ، بل هو جائز فقط في الخالفات والجنح ( أنظر المواد ٥٢ ، ١٢٩ ، ١٥٧ تحقيق ) وغير جائز في الجنايات ، ففيها يجب التحقيق ولا تحال على محكمة الجنايات إلا من قاضى الاحالة أو من قاضى التحقيق .

وسيان في ذلك كانت الجنبنة من اختصاص محكمة الجنح أو من اختصاص محكمة الجنايات كبعض جنح الصحافة ( المادة الأولى من القانون رقم ٢٧ سنة ١٩١٠ المعدلة بالقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ) .

ويستثنى من الجرائم التي يجوز للمدعى المدني أن يحرك فيها الدعوى العمومية مباشرة حالتان : —

أولا : الجرائم التي تقع خارج القطر . فقد نصت المادة ٤ ع على أنه لا تقام الدعوى العمومية على مرتكب جريمة أو فعل في الخارج إلا من النيابة العمومية وذلك ليرتكب النيابة تقدير أهمية الجريمة وظروفها وما إذا كانت المصلحة تقضى برفع الدعوى في تلك الجريمة التي وقعت في الخارج أم لا .

ثانيا : الجرائم التي تقع من الموظفين طبقا لقانون حماية الموظفين .

ففي ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ صدر القانون رقم ٢٣ سنة ١٩٢٩ وهو يقضى بإضافة فقرة جديدة الى المادة ٥٢ نصها كالآتي :

« ومع ذلك فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها اذا كانت الدعوى موجهة ضد شخص من الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أحد رجال الضبط <sup>(١)</sup> » .

(١) هذا القانون صدر سنة ١٩٢٩ أثناء تعطيل البرلمان . ولما أعيد افتتاح البرلمان قرر مجلس النواب في ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ ، وكذلك مجلس الشيوخ في ٤ يونيو سنة ١٩٣٠ ، باعتباره هو وثمانية قوانين أخرى من نوعه باطلة جميعها بطلانا أصليا طبقا للمادة ٤١ من الدستور الصادر سنة ١٩٢٣ لأنها لم تعرض على البرلمان ولم يصدق عليها . وقد ثار النزاع =

وأرفق بالقانون مذكرة إيضاحية تبين الداعى الى وجود هذا القانون والفرض منه وقد جاء فيها «... وإذا لم يمكن هناك ضرر جسيم من استبقاء هذا الحق (حق المدعى المدنى فى رفع الدعوى مباشرة) فى القانون المصرى فى الأحوال العادية، فإنه على العكس توجد أسباب جدية لعدم استبقائه

== بعد ذلك حول هذه القوانين، هل تعتبر لافية بقرار مجلس النواب أم تظل باقية رغم هذا القرار. وقد قضت محكمة النقض فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ فى حكم لها خاص بالقانون رقم ٢٢ سنة ١٩٢٩ المتعلق بمخطط النظام فى معاهد التعليم — وحكمه حكم الثانية القوانين الأخرى المنار إليها — قضت بأن هذا القانون كان واستمر ولا زال نافذاً. وقد بني هذا الحكم على أن الأصل أن أى قانون لا يمكن إلغاؤه إلا بقانون آخر وعلى أن كل ما يتعلق بالسلطة التشريعية فى دستور ٢٩ إبريل سنة ١٩٢٣ صار وقفه بالأمر السكريم رقم ٤٦ سنة ١٩٢٨ الذى نص فيه على أن السلطة التشريعية يتولاها الملك طبقاً لحكم المادة ٤٨ أى بواسطة وزرائه. وهذا الأمر صار من وقت صدوره نظاماً من أنظمة الحكم فى البلاد. فكل تشريع صدر بالمطابقة له هو تشريع صادر من سلطة مختصة ولا يمكن إلغاؤه إلا بتشريع آخر من السلطة ذاتها أو من يحمل محلها فى التشريع على الوجه الذى يحدد لاختصاص من يحمل محلها. ولم يصدر قانون يلغى الرسوم المذكورة من السلطة التى أصدرته ولا من السلطة التى حلت محلها، وكل ما فى الأمر أن مجلس النواب أصدر قراراً بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ باعتباره هو وقوانين ثمانية أخرى من نوعه جميعها باطلة بطلاناً أصلياً طبقاً للمادة ٤١ من الدستور القديم، وهذا مجلس الشيوخ حذفه فأصدر قراراً بهذا المعنى فى ٤ يونيه سنة ١٩٣٠، وهذان القراران لا يكتفيان لإلغاء الرسوم المطلوب تطبيقه لأن المادة ٤١ المذكورة كانت موقوفة بكل أحكامها. والرسوم الجارية النظر فيه هو وغيره من المراسيم إنما صدرت بطريقة خاصة عينتها السلطة الشرعية العليا فى البلاد بأمر منها لم تؤسسه على المادة ٤١ المذكورة ولم تجعل فيه لأى مجلس من مجالس البرلمان الحق، بمجرد قرار يصدره، فى إلغاء التشريع الذى يسبب أوضاعه. ومن جهة أخرى فإن الأمر الملكى رقم ٧٠ الصادر فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ قد نص صراحة فى الفقرة الثانية من مادته السادسة على أن كل الأحكام وكل ما سن أو أنخذ من الأعمال والأجراءات طبقاً للأصول والأوضاع التى قررها الأمر رقم ٤٦ سنة ١٩٢٨ تبقى نافذة وتظل تنتج آثارها غير منقطعة العمل فى الماضى. وهذا وحده قاطع فى وجوب اعتبار تلك القوانين قائمة ووجوب العمل بمقتضاها (نقض ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ مجموعة النقض ٢، رقم ١٢٥ ص ١٣٩).

وقد أصدر النائب العمومى المنشور رقم ٨٥ سنة ١٩٣٠ يلفت فيه أعضاء النيابة الى اعتبار هذه القوانين قائمة ووجوب العمل بمقتضاها.

عند ما يكون التهم موظفا أو مستخدما عموما أو أحد رجال الضبط لأن تكليف الموظفين بالحضور أمام المحكمة قد يؤدي الى عرقلة أعمال الادارة بجلب الموظفين أمام المحكمة والتخثير من شأنهم بغير حق .

ومما يبعث على التخوف من وجود هذا الحق أن الأفراد الذين يظنون أن ضررا ألحق بهم من فعل موظف يميلون طبعا الى الاعتقاد بأن في عمل الموظف مخالفة للقانون الجنائي ، في حين أنه يمسر كثيرا تقدير ما اذا كان الموظف الذي يقوم بخدمة عومية ، ويملك للقيام بها سلطة لا يملكها الأفراد ، قد أتى حقيقة في تصرفه فعلا يقع تحت طائلة العقاب . ومن ناحية أخرى ، فانه من الصعب جدا تبين القصد الجنائي في قيام الموظف بعمل تنفيذا لأوامر صادرة اليه أو على اعتقاد منه بذلك أو أن يكون حسن النية فيما عمل . ففي جميع هذه الأحوال القصد الجنائي غير متوافر ، وبالتالي فلا جريمة كما تنص على ذلك صراحة المادة ٥٨ من قانون العقوبات .

لذلك كله يحسن أن يترك للنياية العمومية تقدير هذه الأحوال ، ولا يخول المدعى بالحق المدني رفع الدعوى مباشرة الى هذه المحاكم . وليس المراد منح أى امتياز للموظفين وانما الغرض عدم تعطيل المصالح العمومية بدعاوى يرفضها الأفراد بدون ترو .

على أنه قد تبين من احصاءات قضايا الجنح التي رفضت ضد الموظفين من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٨ أن عدد هذه القضايا بلغ ١١٠٧ حكم بالبراءة في ٨٢٨ منها أى بنسبة ٧٥ في المائة . . . . . (١) » .

---

(١) حكم بأن هذا القانون لا يسرى على الدعاوى التي كانت مرفوعة أمام المحاكم عند صدوره اذ تحركت الدعوى الصومية قبل صدور هذا القانون وأصبح حق المدعين فيها حقا مكتسبا ( القبض في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩ المحاماة س ١٠ رقم ٢٠٤ ص ٤١٧ ) وكذلك نفس ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ ( المحاماة س ١٠ رقم ١١٨ ص ٢٦٢ ) . وضم من هذا الحكم الأخير أنه لا محل للمسك بنص المادة الثانية من القانون رقم ٤ س ١٩٠٤ التي يقول : يعمل بالقواعد المختصة بالاجراءات المنصوص عليها في القانون الجديد في جميع التحقيقات التي ==

والقانون قاصر على رفع الدعوى المدنية لتحريك الدعوى العمومية أمام المحاكم الجنائية . وعلى ذلك فيجوز لصاحب الشأن أن يلجأ للمحاكم المدنية ليطالب بتعويض عما أصابه من الضرر كما يجوز له أن يدعى مدنيا أمام المحكمة الجنائية اذا رفعت الدعوى العمومية على الموظف من النيابة .

وقد اختلفت الآراء في مدى تطبيق هذا القانون . هل يحمي الموظف من الدعوى المباشرة في كل الأحوال سواء تعلقت الجريمة أو لم تتعلق بوظيفته أم المقصود حماية الموظف فيما تعلق بوظيفته ؟

فن رأى البعض أن القانون قاصر على الجرائم التي يرتكبها الموظف أثناء قيامه بأعباء وظيفته . ولذا حكم بأن ارتكاب الموظف جريمة سب لا يعتبر داخلا في حماية هذا القانون <sup>(٢)</sup> .

ومن رأى البعض الآخر أن هذا القانون عام ولم يخص نوع الجرائم <sup>(٣)</sup> . وبهذا رأى قضت محكمة النقض في حكم أخير لها <sup>(٤)</sup> .

ولكن هذا رأى الأخير منتقد فهذا القانون جاء استثناء لمبدأ أساسى فيجب أن لا يتوسع في تفسيره وليس الغرض منه منح أى امتياز للموظف فالموظف خارج وظيفته ما هو الا فرد عادى . وفضلا عن ذلك فان المذكرة

== لم تكن تمت الى يوم وجوب العمل بهذا القانون وفي كل دعوى تكون منظورة أمام أى محكمة بعد هذا التاريخ ابتدائية أو استئنافية ، فان معنى ذلك هو العمل بهذه الاجراءات فيما لم يقفل فيه باب التحقيق منها . أما الاجراءات التي تم التحقيق فيها فتم بحسب القانون القديم ( انظر كذلك نفس ٢٧ مارس سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٨٢٧ س ٤٧ قضائية ) .

(١) محكمة البسة المركزية في ٤ ابريل س ١٩٢٩ ( المحاماة س ٩ رقم ٤٣٣ ) .

(٢) محكمة شين الكوم في ٢٨ يونيه س ١٩٣١ ( النشرة س ٢ رقم ٢٥٥ ) .

(٣) محكمة النقض في ٤ يناير س ١٩٣٢ ( المحاماة س ١٢ رقم ٣٤٩ س ٧٠٢ )

ومجموعة النقض ، ٢ رقم ٣١٦ س ٤٢٢ ) وانظر تطبيقا للمؤلف على هذا الحكم في مجلة القانون والاقتصاد س ٣ ص ٣٠٧ .



الايضاحية تدل بصراحة على أن نية المشرع عند وضع القانون انما كانت متجهة الى الجرائم التي تقع من الموظف أثناء تأدية الوظيفة ، فهذه الأحوال هي التي يصعب فيها معرفة ما اذا كان الموظف في تصرفه سيء القصد أم لا ولذلك ارتأى المشرع أن يترك تقدير هذا الأمر الى النيابة ( راجع للمذكرة الايضاحية وعلى الأخص الفقرات الأخيرة منها ) .

**الاجراءات** التي تتبع في رفع الدعوى مباشرة — يكلف المدعى المدني المتهم بالحضور أمام المحكمة الجنائية بواسطة تكليف رسمي بالحضور بين فيه طلب التعويض والتهمة الموجهة الى المتهم ويحدد فيه تاريخ الجلسة ، ويجب أن يرسل أوراقه الى النيابة العمومية قبل الجلسة بثلاثة أيام . على أن عدم ارسال الأوراق الى النيابة في هذا الميعاد ( قبل الجلسة بثلاثة أيام ) لا يترتب عليه البطلان ، فليس للنياية الا أن تطلب التأجيل لتحضير الدعوى ، وليس لها أن تطلب رفض الدعوى شكلاً<sup>(١)</sup> .

**شروط تحريك الدعوى العمومية بواسطة المدعى المدني** — يجب أن تكون الدعوى العمومية مقبولة لأن اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية استثنائي يأتي تبعاً للدعوى الجنائية<sup>(٢)</sup> . ويجب أن تكون الدعوى المدنية مقبولة شكلاً حتى يمكن أن تتحرك الدعوى العمومية . فيجب أن تكون اجراءاتها صحيحة وأن تكون مرفوعة من ذي صفة<sup>(٣)</sup> له صالح في الدعوى ، وأن لا يكون قد سقط حق المدعى في رفضها<sup>(٤)</sup> . وبعبارة موجزة يجب أن تكون مستوفية

(١) لجنة المراقبة سنة ١٩٠٨ رقم ٣٠٨ .

(٢) قض ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ (المجموعة س ٢٣ ص ٥٩) .

(٣) قض ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ (المجموعة س ٣٠ رقم ٥ ص ١٣) .

(٤) جارو تحقيق ، ١ ، ص ٣٤١ . ومع كل هذا بعض أحكام فرنسية قضت بأن عدم قبول الدعوى المدنية لعدم وجود صالح أو لانعدام الصفة لا يمنع من نظر الدعوى الجنائية اذا تولت النيابة السير في الاتهام . أنظر حكم محكمة Pau في ١٨ مارس سنة ١٨٥٤ (دلو ز سنة ١٨٥٤ ، ٢ ص ٢١٩) والجزائر في ٧ فبراير سنة ١٨٧٠ (دلو ز سنة ١٨٧٠ ، ٢ ص ٢٧٩) و Nimes في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٠٢ (دلو ز سنة ١٩٠٤ ، ٢ ص ١٢٧) .

للشروط التي تجعلها مقبولة شكلا فيما لو رفعت أمام المحكمة المدنية .

وعلى ذلك :

- لا تتحرك الدعوى العمومية إذا كانت المحكمة غير مختصة <sup>(١)</sup> كما إذا رفع أجنبي متمتع بالامتيازات دعواه مباشرة أمام المحاكم الأهلية <sup>(٢)</sup> .
- وكذلك إذا رفع شخص دعواه مباشرة ضد قاض بسبب حكم أصدره ضده ، تعتبر دعواه غير مقبولة لأن هناك طريقا للحاصمة القضاة <sup>(٣)</sup> .
- ولا يجوز لقاصر لم يبلغ رشده أن يرفع دعواه مباشرة أمام المحكمة الجنائية لأنه لا يملك رفعها أمام المحكمة المدنية . ومثله المحجور عليه لعمته أو سفه أو للحكم عليه بمقوبة جنائية .
- وإذا وجه شخص في دعوى مدنية اليمين الحاسمة الى خصمه لحلفها ، فانه لا يمكنه أن يلجأ الى المحكمة الجنائية ويرفع دعواه مباشرة ضد خصمه لحلفه يمينا كاذبة (مادة ٢٦٠ ع) . وذلك لأن توجيه اليمين الحاسمة يعتبر بمثابة صلح يتنازل بمقتضاه عن الحق المتنازع عليه سواء حلف صدقا أو كذبا ، ولا يمكنه أن يدعى مدنيا بعد ذلك حتى ولو رفعت الدعوى العمومية من النيابة ضد الخصم لحلفه كذبا <sup>(٤)</sup> .
- وكذلك إذا حكم نهائيا من المحكمة المدنية بصحة سند طعن فيه بالتزوير

(١) جارو تحقيق ، ١٠٢٢ .

(٢) قض ١٩ أكتوبر سنة ١٩٠١ (المجموعة س ٣ ص ١٢٠) واستئناف اسكندرية في ١١ ديسمبر سنة ١٩١٨ (المجموعة س ١١ ص ١٩) والنشبة في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٨ (المجموعة س ٢٠ ص ٧٢) وهما في ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧ (الحاماة س ٧ رقم ٥٢٢ ص ٩١٠) وانظر عكس ذلك حكما لمحكمة دمنهور في ١٢ يولييه سنة ١٩٠٦ (المجموعة س ٨ ص ١٨) واستئناف اسكندرية في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٠٦ (الحقوق س ٢٢ ص ٥) .

(٣) استئناف مصر في ١٥ ابريل سنة ١٩٢٢ (المجموعة س ٢٤ ص ١٠٨) .

(٤) قض ١٣ ابريل سنة ١٩١٢ (المجموعة س ١٣ ص ١٣٩) واستئناف أسبوط في ٢٨ يونيه سنة ١٩١٥ (المجموعة س ١٧ ص ٨٧) .

أو أنكر التوقيع عليه فإن هذا الحكم يمنع المحكوم عليه من رفع دعواه مباشرة بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية بتهمة التزوير<sup>(١)</sup>.

— وكذلك إذا حكم من محكمة مدنية بمقتضى سند، فلا يجوز للمحكوم عليه بعد ذلك أن يرفع جنحة مباشرة بتزوير هذا السند لأن الدعيين سيهما وموضوعهما واحد والمطالبة بتعويض بناء على تزوير السند فيه مساس بقوة الشيء المحكوم به<sup>(٢)</sup>.

— وإذا رفعت دعوى مباشرة من شخص بصفته وكيلًا ولم يكن التوكيل الصادر له يتناول هذه الدعوى فلا يمكن نظر الدعوى للمدنية ولا الدعوى العمومية<sup>(٣)</sup>.

— وفي جريمة الاعتداء على الأقراض بالربا الفاحش، المعنى عليه في عدة قروض ربوية أن يقيم نفسه مدعيًا مدنيًا بل وأن يحرك الدعوى العمومية، أما كل قرض على حدته فلا عقاب عليه، وعلى ذلك فالمقتضى لمرة واحدة لا يعتبر أنه وقعت عليه جريمة فلا يمكن أن يدعى مدنيًا أو يحرك الدعوى العمومية ولو توافرت شروط الجريمة بأن أقرض اللتهم شخصًا آخر<sup>(٤)</sup>.

(١) نفس ١٣ فبراير سنة ١٩٠٩ (المجموعة س ١٠ ص ١٦٧) والمباط في ١١ أبريل سنة ١٩٢١ (المقامة س ٢ ص ٣٥٧) ومنوف في ١٣ يونيو سنة ١٩١٥ (الشرائح س ٢ ص ٢٨٨).

(٢) استئناف مصر في ٥ ديسمبر سنة ١٩١٥ (الشرائح س ٣ ص ٢٧٥) ومنوف في ٢٨ مايو سنة ١٩١٦ (الشرائح س ٤ ص ٤٥).

(٣) قوس المركزية في ٢٤ مارس سنة ١٩٠١ (المجموعة س ١١ ص ٣٠).

(٤) ديباط في ٣٠ أغسطس سنة ١٩١٧ (المجموعة س ١٩ ص ٦٦) وانظر في الموضوع نفس ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ (المقامة س ١٠ ص ٥٢٣) ونفس ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ (مجموعة النقض، ٢ رقم ١٨٩ ص ٢٤٧) وانظر أيضًا شوفو وهيلي، ١ ص ٢١٦ هامش رقم ٣ ولبونشان، ١ ص ٣٩ فقرة ٣٧٦ وانظر عكس ذلك حكمًا لمحكمة الزلافيق الكلية في ٨ مايو سنة ١٩٢٩ قررت فيه أن لمن اقتضى حق الادعاء بحق مدني في دعوى الربا الجنائية سواء قد اقتضى مرة واحدة ودفع فوائد ربوية متعددة أو اقتضى أكثر من =

— وإذا رفضت دعوى مباشرة لمحكمة الجنح وظهر لها أن الواقعة جنائية ، وجب الحكم بعدم قبول الدعوى لرفضها من غير ذي صفة لا الحكم بعدم الاختصاص والا لا يمكن للمدعى المدني أن يحرك الدعوى مباشرة في الجنائية من طريق غير مباشر ، اذ طبقا للمادتين ١٤٨ ، ١٨٩ المعدلين بالقانون رقم ٧ سنة ١٩١٤ اذا حكم بعدم الاختصاص لأن الحادثة جنائية ترد القضية للنيابة وعلى النيابة أن تقدمها لقاضي الاحالة لاحالتها على محكمة الجنايات <sup>(١)</sup> .

— وإذا رفضت الدعوى مباشرة ولم يحضر لا المدعى ولا المتهم في الجلسة ، وحكم ببراءة المتهم لعدم ثبوت التهمة وبشطب الدعوى المدنية فلا يجوز للمدعى أن يحدد دعواه ثانية أمام محكمة الجنح لأن الدعوى المدنية تابعة للدعوى العمومية فلا يجوز رفضها أمام المحكمة الجنائية الا اذا كانت الدعوى العمومية لا تزال قائمة أمامها <sup>(٢)</sup> . ولكن اذا حضر المدعى المدني قبل نهاية الجلسة فان حكم الشطب يسقط ويجب على المحكمة نظر الدعوى المدنية ولو أن الدعوى العمومية قد فصل فيها ولا يجوز عودة المحكمة الى نظرها ، لأنه ولو أن الدعوى المدنية تابعة للدعوى العمومية ويجب نظرهما معا ، الا أن شرط التبعية هذا لا يجب توفره

---

== مرة واحدة لأنه وان كانت جريمة الربا جريمة نفسية يراد بها مؤاخذة المرائي على عادة الاقراض وما قام في نفسه من نزعة الى التعامل بالربا المتكرر الا أن الواقعة الواحدة مع القترض لمرة واحدة في ذاتها جزء من أركان جريمة الربا فهي عمل تملوه مسحة الجريمة عند ما يتكرر ، ولا شك في أن القترض يصيبه ضرر من القرض الواحد ما دام هذا القرض الواحد صدر من ذات المتاد على الاقراض بالربا . وعلى ذلك لا محل للرأي الفاضل بعدم جواز الادعاء مدنيا في دعوى الربا الجنائية لمن اقترض مرة واحدة لأنه رأى قد أغرق في التحليل النظري دون مراعاة الاعتبارات العملية وما وقع بالفعل من ضرر بسبب العمل الاجرامى للمعتاد على الاقراض بالربا ( الحاماة س ١٠ رقم ٩٠ ص ١٧٣ ) .

(١) الزقاقى الكلية في ٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ ( المجموعة س ٢١ ص ١٧ ) . وفي ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ ( المجموعة س ٢٠ ص ١٣٦ ) .

(٢) نقض ٢٧ يولييه سنة ١٩١٨ ( المجموعة س ٢٠ ص ١٣ ) وكفر الدوار في ٢٧ يناير سنة ١٩٢٦ ( الحاماة س ٦ رقم ٣٥٥ ) .

الا في حالة بدء الدعوى للاتصال بولاية القاضي الجنائي ، فإذا ما أصبح مختصا بنظر الدعوى المدنية برفضها بالطرق المقررة في قانون تحقيق الجنايات لم يعد هناك بعد ذلك مانع من اندفاعها والسير وحدها في بعض الأحوال<sup>(١)</sup> . ولكن قضت محكمة النقض أخيرا بأنه لا يجوز في هذه الحالة إعادة نظر الدعوى العمومية ولا الدعوى المدنية<sup>(٢)</sup> . وهذا الحكم محل نظر .

— وكذلك اذا نص في عقد صلح بين متشاجرين بتراضى الفريقين على تحكيم محكمين يكون حكمهم نافذا وغير قابل للطعن فان هذا الصلح يمنع قبول الدعوى المدنية من أحد الفريقين على الآخر وبالتالي يمنع من رفع الدعوى مباشرة<sup>(٣)</sup> . — وقد حكم بأن رفع الدعوى المدنية مباشرة مع طلب تخصيص ما يحكم به الى جهة خيرية لا يبطل الدعوى شكلا فليس في القانون المصرى مادة تقابل المادة ٥١ من قانون العقوبات الفرنسى التى تنص على عدم اجازة ذلك<sup>(٤)</sup> .

**ما يترتب على تحريك الدعوى :** متى رفعت الدعوى المدنية صحيحة شكلا الى المحكمة الجنائية تحركت الدعوى العمومية<sup>(٥)</sup> — ولو أن الدعوى قد

(١) المنصورة الابتدائية في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٠ (المجموعة س ٢٣ ص ٤٩) والزقازيق الابتدائية في ١٧ مايو سنة ١٩٢٥ (الحاماة س ٦ رقم ١١٢) .

(٢) نقض ٧ مايو سنة ١٩٣١ (مجموعة النقض ، ٢ رقم ٢٥٤ ص ٢٢٣) .

(٣) نقض ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ (الحاماة س ١٣ رقم ٢٤٨) .

(٤) مينا البصل في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ (الترائع س ٦ ص ١٤٨) . والمادة الفرنسية المشار اليها وضمت في سنة ١٨٣٢ وكانت المحاكم قبل ذلك تجيز تخصيص التعويض لجهة خيرية وكانت تسرف في البالغة في تقدير التعويض في هذه الحالة . وهذا ما دعا المشرع الفرنسى الى وضع هذا النص خصوصا وأن بعض المدعين المدنيين كثيرا ما كانوا يجلبون من طلب التعويض لأنفسهم مع حاجتهم اليه .

(٥) من رأى Le Sellyer أن رفع الدعوى من المدعى المدني لا يجعل المحكمة الجنائية مختصة بالفصل في الدعوى العمومية الا بناء على ابداء الطلبات من النيابة ( كتابه في الدعاوى جزء ١ فقرة ٧٠ وما بعدها ) ولكن هذا الرأى متقد اذ تضعيع المحكمة من اعطاء حق =

تكون مرفوضة موضوعا — وأصبحت المحكمة مختصة بالفصل فيها كما لو رفعت إليها من النيابة . أما إذا كانت مرفوضة شكلا ، فإن الدعوى الجنائية لا تتحرك حتى ولو طلبت النيابة السير في الدعوى ، لأن ابداء الطلبات في الجلسة لا يعتبر طريقا لرفع الدعوى <sup>(١)</sup> .

ومع كل فقد قررت محكمة النقض أنه إذا أقامت النيابة دعواها قبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية استقامت بذاتها وسارت في طريقها غير تابعة للدعوى المدنية وقضت بأن ابداء النيابة طلباتها منضمة الى المدعى المدني قبل أن يدفع المتهمون بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق الفصل فيها يكفي لتحريك الدعوى العمومية <sup>(٢)</sup> .

وانما عند هذه الخطوة — تحريك الدعوى العمومية — ينتهى دور المدعى المدني فيما يتعلق بالدعوى العمومية وتتولى النيابة السير فيها تبدي طلباتها وتحاول اثبات التهمة كما يتراءى لها . أما المدعى المدني فيقتصر حقه على دعواه المدنية . ولكن الواقع أن المدعى المدني في هذه الحالة يتعرض لاثبات التهمة وهو يحاول اثبات حقوقه المدنية .

ويترتب على انفصال الدعوى العمومية عن دعوى المدعى المدني أنه إذا تنازل أثناء نظر الدعوى عن دعواه المدنية فإن ذلك لا يؤثر على السير في الدعوى العمومية . وفي القانون الفرنسى نص صريح « مادة ٤ تحقيق فرنسى » على أن

== تحريك الدعوى للمدعى المدني . فآية قية للرقابة على النيابة ما دام الأمر مرجعه في النهاية إليها ؟ وفضلا عن ذلك فكما يقول جازو إذا سلمنا بهذا الرأي لما أمكن للمحكمة أن تنظر في الدعوى المدنية لأن اختصاصها بنظر الدعوى المدنية متوقف على تحريك الدعوى الجنائية وقيامها أمامها ، فإذا لم تتم الدعوى الجنائية لامتناع النيابة عن ابداء طلباتها فكيف تستطيع أن تفصل في الدعوى المدنية ؟ هذا ما لم يفتن اليه المؤلف ( جازو تحقيق ، ١ ص ٣٣٩ وهامش ٤١ فيها ) .

(١) جازو تحقيق ، ١ ص ٣٤١ ، والراي بك ، ١ ص ٥٣ .

(٢) قض ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ( المجموعة س ٣٠ رقم ٥ ص ١٣ ) وانظر حكم محكمة السطارين في ٤ ابريل سنة ١٩٣١ ( المحاماة س ١٣ رقم ٩٦ ص ٢٢٠ ) .

تنازل المدعى المدني لا يوقف ولا يؤثر على السير في الدعوى العمومية . وليس لهذه السادة مقابل في القانون المصرى ، ولكن القضاء فى مصر قد سار دائما على اتباع ذلك المبدأ المقرر فى القانون الفرنسى لاحتمال وجود وجه للسير فى الدعوى العمومية متى كانت الجريمة مما يلحق ضررا بالمصلحة العامة <sup>(١)</sup> .

فتنازل المدعى المدني أو تفويض الرأى من النيابة لا يؤثر على الدعوى العمومية بل تظل معلقة أمام المحكمة ومن حق المحكمة بل من واجبها الفصل فيها <sup>(٢)</sup> ، وللمحكمة أن تفصل فيها ولو امتنعت النيابة عن ابداء طلباتها <sup>(٣)</sup> ، وللنيابة أن تستأنف الحكم الصادر فى الدعوى ولوقبله المدعى المدني ، كما أن استئناف المدعى المدني لا يؤثر على الحكم فى الدعوى العمومية ما دامت النيابة لم تستأنف .

### هل للمدعى المدني أنه يحرك الدعوى أمام سلطة التحقيق ؟

كان القانون المصرى القديم ، تقليدا للقانون الفرنسى (مادة ٦٣ تحقيق فرنسى)، يجيز للمدعى المدني أن يطلب التحقيق من قاضى التحقيق . وكان على القاضى أن

(١) قض ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ (المحكمة س ٥ رقم ١٨٥ ص ٢٠١) ولكن الى جانب هذا المبدأ العام السليم الذى قرره محكمة النقض فى هذا الحكم قررت أيضا أن للفقذوف فى حقه الذى رفع الدعوى مباشرة أن يتنازل عن دعواه ، وبذلك يمنع المحكمة من السير فى الدعوى العمومية مستندة فى ذلك على السادة ٦ من قانون الصحافة الفرنسى الصادر فى ٢٩ يولييه سنة ١٨٨١ . ولكن هذه السادة ليس لها مقابل فى التشريع المصرى وهو نص استثنائى لا يمكن أن يأخذ به القاضى الا اذا وضحه المشرع ، وفيما عدا حالة الزنا أو الأولاد المتبردين لا يتوقف سير النيابة فى الدعوى بسد تحريكها على ارادة شخص آخر . أنظر بمكس هذا الحكم حكما خاصا بالسب لمحكمة النقض فى ٨ يناير سنة ١٩٣١ (النشرة س ٢ ص ٥٦) وانظر حكما خاصا بالسب والفذف لمحكمة النقض فى ٤ يناير سنة ١٩٣٢ (مجموعة النقض ، ٢ رقم ٣١١ ص ٢٩٧) .

(٢) قض ١١ يونيه سنة ١٩٣١ (النشرة س ٢ رقم ٢٥٠ ص ١٦٦) .

(٣) لجنة المراقبة فى ٢٢ يناير سنة ١٩٠٣ (المجموعة س ٤ ص ١٢٩) والاستئناف فى ٣٠ يناير سنة ١٩٠١ (الحقوق س ١٥ ص ٤١) .

يشرع في التحقيق ما دام الطالب يدعى مدنيا<sup>(١)</sup> . ثم تعدل اختصاص قاضي التحقيق شيئا فشيئا ، وطبقا للنصوص الحالية ( مادة ٥٧ تحقيق وما بعدها ) ليس لقاضي التحقيق أن يباشر التحقيق الا بناء على طلب النيابة ، وسلطته في التحقيق قاصرة على جرائم معينة . ولا يوجد قاضي تحقيق معين بصفة دائمة وانما يعينه رئيس المحكمة عندما تطلب النيابة اليه ذلك . وعلى ذلك ليس للمدعى المدني أن يطلب من رئيس المحكمة تعيين قاض للتحقيق . وغاية ما هنالك أنه اذا تعين قاض للتحقيق بناء على طلب النيابة ، فللمدعى المدني أن يدعى أمامه بمحقوق مدنية . والآن وقد صار التحقيق في يد النيابة هل للمدعى المدني أن يحرك الدعوى أمامها بأن يبلغها عن الجريمة ويدعى بمحقوق مدنية فيلزمها بمباشرة التحقيق ؟ النيابة تباشر التحقيق متى بلغت بارتكاب الجريمة من أى طريق كان ( مادة ٢٩ تحقيق ) ولكنه لا شيء يرغبها على مباشرة التحقيق فالأمر متروك لتقديرها . وكل ما للمدعى المدني أنه اذا شرعت النيابة في التحقيق أن يحضر أمامها ويدعى مدنيا ، وله أن يحضر في كافة اجراءات التحقيق ما لم تجد النيابة أن من المصلحة اجراء التحقيق في غيبته ( مادة ٣٤ تحقيق ) .

## الفصل الثاني

### المدعى عليه

العقوبة في التشريعات الحديثة شخصية لا يمكن أن توقع الا على من له يد في ارتكاب الجريمة ، ولا يمكن أن تلحق سواء مها كانت صلته به ، بعكس الحال في التشريعات القديمة . فكثيرا ما كانت العقوبة توقع على أقارب

---

(١) هذا ما استقر عليه القضاء اليوم ويقره أغلب الكتاب في فرنسا . وقد أثار هذا الموضوع هناك جدلا طويلا ( راجع جازو تحقيق ، ١ فقرة ١٥٢ وهامش ٥٦ ص ٣٤٢ . وراجع أيضا مقالا هاما للأستاذ دموج ( Demogae ) في مجلة جمعية الجون سنة ١٩٠٠ ص ٤٥١ ، ومقالا للأستاذ هوجنى ( Huguene ) في المجلة الانتقادية سنة ١٩٢٧ ص ٣٤١ ) .



الجانى ، تلحق أشخاصهم وأموالهم خصوصا فى الجرائم التى لها صبغة سياسية .  
والنتيجة المنطقية لهذا المبدأ أن الدعوى العمومية ، وهى الوسيلة الى عقاب  
الجانى ، شخصية أيضا . فبدأ شخصية العقوبة أو فرديتها (La personnalité ou l'individualité de la peine)  
تنتجته المنطقية أن الدعوى العمومية شخصية  
أى فردية (La personnalisation ou l'individualisation de l'action publique) .

ويترب على هذه القاعدة : —

أولاً — أن الدعوى العمومية لا يمكن أن ترفع الا على شخص موجود ،  
فلا يمكن أن ترفع الدعوى على حيوان أو على ميت ، وإذا سبق ورفضت الدعوى  
على شخص وتوفى أثناء السير فيها أدى ذلك الى سقوطها . وسنعود الى ذلك  
بالتفصيل عند الكلام على أسباب سقوط الدعوى .

ولا يكفي أن يكون الجانى موجودا بل يجب أن يكون معينا . وهنا  
يجب التفرقة بين دور التحقيق الابتدائى ودور المحاكمة . فى دور التحقيق  
الأول لا يشترط أن يكون الجانى معروفا عند البدء فى التحقيق ، فالغاية  
من التحقيق الأول هو التيقن من وقوع الجريمة ومعرفة الجانى الحقيقى لها .  
واذن فقد تقع الجريمة ولا يعرف فاعلها فى أول الأمر ، ولكن ذلك لا يمنع  
من التحقيق ، بل بالعكس التحقيق ألزم ما يكون فى هذه الحالة للوصول الى  
معرفة ذلك الجانى المجهول ، وهو السبيل الوحيد الى ذلك . أما فى دور  
المحاكمة ، أى عند ما ترفع الدعوى وتطلب محاكمة المتهم فيجب أن يكون  
المتهم معينا . ولا يشترط أن يكون الجانى معروفا باسمه ، بل المهم أن يكون  
معينا بشخصه وسواء فى ذلك تعين اسمه الحقيقى أو انتحل المتهم اسماً آخر  
أو امتنع بتاتا عن ذكر اسمه ، فالنيابة تريد مرتكب الجريمة فإذا بهم اسمه  
ما دام شخصه معروفا لها .

وليس بذى شأن أن يكون المتهم حاضراً أو غائبا فيصح رفع الدعوى  
فى الحالتين .

ثانياً — أن الدعوى العمومية لا ترفع الا على من كانت له يد في وقوع الجريمة سواء بصفة فاعل أصلي أو شريك . وينبنى على ذلك أنها لا يجوز أن ترفع :

١ — ضد من لا يسأل الا مسئولية مدنية . فالسيد يسأل مدنيا عن الأضرار التي تحدث من خادمه أو تابعه أثناء الخدمة فإذا كانت أفعال الخادم التي أحدثت هذه الأضرار تعتبر جريمة فإن المجنى عليه وكل من أصابه ضرر من جراء الجريمة يمكنه أن يرفع دعواه المدنية قبل السيد تبعاً للدعوى العمومية<sup>(١)</sup> . ولكن كون هذا السيد مسئولاً مدنياً لا يميز رفع الدعوى الجنائية ضده . نعم يجوز للنيابة طبقاً للمادة ٢٣٨ تحقيق أن ترفع الدعوى عليه وتكلفه بالحضور للحكم عليه بمصاريف الدعوى التي تستحق للحكومة ، ولكن تكليفه بالحضور هذا للحكم عليه بالمصاريف إنما يقصد به تعويض جزء من الضرر الذي نشأ عن الجريمة وهو المصاريف التي تكبدتها الحكومة ، والنيابة كنايبة عن الحكومة تطالبه بتعويض هذا الجزء من الضرر<sup>(٢)</sup> .

٢ — ولا ضد الشخص المعنوي la personne morale ، فكما يقول جارو يجب أن يكون المتهم من لحم ودم (en chair et en os) . والشخص المعنوي خلق يخلقه القانون تسهيلاً لتحقيق مصالح عامة أو خاصة ، ويجعل له الحق في التصرفات القانونية ، فيصح أن يدعى ويدعى عليه . ولكن تصرفاته لا يأتيها بنفسه ، فليس له كيان ملموس ، وإنما يأتيها بواسطة من يمثله ، فكيف يمكننا إذن

(١) ومع كل ففي فرنسا مثل هذا الشخص الذي تقوم ضده المسئولية المدنية بسبب أعمال تابعه قد يجوز رفع الدعوى الجنائية ضده بالنسبة للجرائم التي يرتكبها تابعه أثناء الخدمة وتكون عقوبتها الغرامة إذا كان هناك نص في القانون على ذلك كاللادة ٨ من التشريع الخاص بالمشارك الصادر أثناء الثورة والمادتين ٤٥ و ٤٦ من التشريع الخاص بالفابات . وقد توسعت المحاكم في هذا السبيل ففي كثير من المخالفات ضد اللوائح الخاصة بالصناعات المختلفة تحكم ضد صاحب المحل سواء وقعت المخالفة منه أو من عماله أو تابعيه أثناء العمل ، وتنقض بذلك حق ولو أن المشرع لا ينص صراحة في اللائحة على مسئولية صاحب العمل عن الغرامة ( جارو تحقيق ، ١ ص ٢٢٤ — ٢٢٦ ) .

(٢) جارو تحقيق ص ٢٢٣ — ٢٢٤ .

أن نسأله جنائيا وهو ليس له ارادة خاصة والارادة شرط أساسى لقيام المسؤولية الجنائية ؟ وكيف نسأله عن جريمة تقع من ممثله والمسؤولية الجنائية شخصية قاصرة على من ارتكب الجريمة ؟

هذه هى الفكرة المأخوذ بها فى القانون الفرنسى وكذلك فى القانون المصرى فالشخص المعنوى لا يسأل جنائيا ولكن اذا وقعت جريمة كمخالفة مثلا أو غش ممن عهد اليه بإدارة مصلحة الشخص المعنوى فإن الدعوى ترفع على مثل الشخص المعنوى نفسه <sup>(١)</sup> . ولذا قررت لجنة المراقبة أن ناظر الوقف بصفته مسئولا عن إدارة أعمال الوقف يحاكم جنائيا عن افعال تنفيذ قرار مصلحة التنظيم بهدم جزء من منزل آيل للسقوط من أعمال الوقف <sup>(٢)</sup> . واذا صدر حكم بالهدم فإنه ينفذ على أعيان الوقف . ومع كل قفى القانون الفرنسى نصوص يجيز فيها المشرع رفع الدعوى العمومية ضد الشخص المعنوى ليحكم عليه بالفرامة النصوص عليها <sup>(٣)</sup> ، ولكن هذه النصوص استثنائية فلا يتوسع فيها <sup>(٤)</sup> .

ولكن اذا كان الشخص المعنوى لا يجوز أن ترفع عليه الدعوى العمومية فليس ثمة شك فى أنه يجوز أن ترفع عليه الدعوى المدنية ولو تبعا للدعوى العمومية أمام المحاكم الجنائية .

(١) وعلى العموم فى المخالفات ضد اللوائح الخاصة بالمحلات الخطرة أو المضرة بالصحة أو المقلقة للراحة وما مائلا لا يشترط أن يكون المخالف هو المالك بل يصح أن ترفع على من يقوم مقامه . فى إدارة وإبواب بدون رخصة يعتبر الوكيل عن ورثة المالك مسئولا شخصيا عن المخالفة ولو لم يكن المالك ( الاستئناف فى ٢٢ أبريل سنة ١٩٠٥ الاستقلال س ٤ ص ٢٩٤ رقم ٢٩٣ ) . وتقضى المحاكم المختلطة بذلك أيضاً فتعتبر الدعوى صحيحة فيما يتعلق بهذه المخالفات اذا رفعت ضد مديرى هذه المحلات أو من يقوم مقامهم كوصى أو مدير شركة أو وكيل نفيسة أو حارس قضائى .

(٢) قرار لجنة المراقبة فى ٢٨ يناير سنة ١٨٩٩ ( القضاء س ٦ ص ٤٢ ) .

(٣) راجع التصريح الخاص بالفأيات بالنسبة للبلديات مواد ٨٢ ، ١٣٣ ، ١٩٩ . والتصريح الخاص بمركات السكك الحديدية ( القانون الصادر فى ١٥ يونيه سنة ١٨٤٦ المواد ١٢ و ١٥ و ٢١ ) .

(٤) محكمة النقض الفرنسية فى ١٠ يناير سنة ١٩٢٩ ( Gazette du Palais قسم ١ ص

نقد هذه الفكرة — كثرت الآراء حول تكييف مركز الشخص المعنوي وتحديد مسؤوليته خصوصاً من الوجهة الجنائية . فالفكرة القديمة وهي السائدة في فرنسا ومصر ومنها يصدر الرأي القائل بعدم مسؤولية الشخص جنائياً ، لا ترى في الشخص المعنوي الا مجرد خلق أو تخيل من المشرع تسهيلات لأداء المصالح والتعامل .  
ولكن هناك رأياً لبلانيول يتلخص في أن الشخصية المعنوية ما هي الا نوع من الملكية المشتركة ، والقول بأن هناك شخصاً أدبياً أو معنوياً خيال تبعته الأفكار فأضلها عن حقيقة الواقع .

وهناك رأى يتطرق ويقول بأن الشخص المعنوي ليس بخلق يتخيله المشرع بل هو كائن حي له ارادته وله ماله وان كان يديره بواسطة شخص آخر ، فشأنه في ذلك شأن الموكل أو القاصر ومن في حكمه . وهذا الشخص كما يستطيع أن يسير في الطريق السوى قبل الغرض المشروع الذي نشأ من أجله ، يجوز أيضاً أن ينتحى طريق الشر ويأتى ما حرمه القانون من الجرائم المختلفة ، وبالتالي يمكن أن تمتد اليه يد القانون وتماقبه <sup>(١)</sup> . يصح أن هذه الجمعيات والشركات ذات الشخصية المعنوية ترتكب جرائم التقليد والفساد والاتجار في المواد الممنوعة وغيرها ، فكيف تفلت من يد القانون وهل يكفي في ذلك أن يعاقب أحد عاملها أو وكلائها ؟ لم لا ترفع الدعوى العمومية ضدها اذا دعت الحال ؟ سيقال طبعاً أنه لا يمكن تنفيذ العقوبات عليها . صحيح ان كثيراً من العقوبات لا يمكن تنفيذها عليها كالعقوبات المقيدة للحرية ، ولكن هناك عقوبات أخرى يصح أن يحكم بها وتنفذ عليها كالغرامة والمصادرة ، ويصح أن توضع لها عقوبات خاصة مناسبة كالحل أو تقييد نطاق أعمالها <sup>(٢)</sup> الخ . ان المصلحة

(١) راجع رسالة متر (Mestre . A. باريس ١٨٩٩) عن الأشخاص المعنوية ومثولتها ، ومثال له في مجلة جمعية السجون سنة ١٩٢٠ ص ٢٣٨ وما بعدها وراجع في الموضوع المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية تأليف بول فالير (P. Valeur) .

(٢) في فرنسا نص في القانون الصادر في أول يولية سنة ١٩٠١ بتنظيم الجمعيات (مادة ٣ ، ٧ منه) على أن الجمعية اذا كانت تعمل لغرض غير مشروع يخالف القانون أو الآداب العامة فان تكونها يعتبر باطلاً ويجوز لمن له صالح وللنيابة العمومية أن تطلب من المحكمة المدنية حلها .

المامة في الواقع تستلزم أن يكون للنيابة حق مراقبة هذه الأشخاص فترفع الدعوى عليها وتطلب حلها اذا وجدت أنها أنشئت لفرض غير مشروع .  
وقد خطا القضاء الانجليزي والأمريكي في هذا السبيل خطوات واسعة فقال بمسئولية الأشخاص المعنوية جنائيا وتبعه المشرع في ذلك أيضا <sup>(١)</sup> .

٣ — ولا ضد ورثة الجاني أو وصيه أو وليه . فاذا توفى المتهم سقطت الدعوى ضده كما سيأتى لنا ولا يمكن رفع الدعوى ضد ورثته ، وكذلك اذا كان صغيرا فالدعوى ترفع عليه وحده ولا يمكن ادخال وليه أو وصيه معه . نعم ان القانون عند الكلام على أحكام المجرمين الأحداث يعاقب من استلم الجرم الحديث السن وتهدد بملاحظته اذا وقعت جريمة من الولد الصغير في خلال مدة معينة ( مادة ٦٢ ع ) . ولكن مسئولية الولى أو الوصى في هذه الحالة شخصية ومستقلة عن مسئولية الصغير عن تلك الجريمة الجديدة التى ارتكبها ، وترفع على كل منهما دعوى خاصة به يختلف موضوعها عن دعوى الآخر .

### الفصل الثالث

#### موانع رفع الدعوى وأسباب اقتضاها

متى وقعت الجريمة نشأت الدعوى العمومية وأمكن للنيابة تحريكها ما لم

---

(١) نص البرلمان في القسم الثانى من القانونسمى Interpretation act الصادر سنة ١٨٨٩ على أن لفظ شخص ( person ) في التشريع الجنائى يقصد بها أيضا الشخص المعنوى الا اذا نص المشرع على غير ذلك .

وقد أثر بحث مسئولية الأشخاص المعنوية جنائيا ورفع الدعوى عليها في مؤتمر بخارست الأخير ( من ٦ الى ١١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ ) واختلفت الآراء حول تقرير مبدأ المسئولية الجنائية وتوقيع العقاب عليها . وأخيرا قرر المؤتمر بين رغبته قرارا وسطا يوافق فيه على أن تطبق على الأشخاص المعنوية ما يسمى في القانون الجنائى بوسائل التأمين أو الضمان ( mesures de sûreté ) ، ولم يذهب الى حد القول بتطبيق العقوبات الجنائية البحتة ( راجع في الموضوع مجلة القانون الجنائى الدولى سنة ١٩٢٩ ص ٢١٩ ، ص ٢٢٨ ، ص ٢٣٤ ، ص ٢٤٦ ، سنة ١٩٣٠ ص ٦ وما بعدها . وانظر مقالا للمسيو D. de Vabres في مجلة Etudes criminologiques سنة ١٩٢٩ ص ٣١٨ .

يكن هناك مانع من ذلك ، ويظل لها حق تحريك الدعوى والسير فيها الى أن تسقط بسبب من الأسباب القانونية لسقوطها .

وموانع رفع الدعوى أو السير فيها قد تكون مؤقتة وقد تكون مؤبدة :

### فالموانع المؤقتة تشمل

١ - الحالات التي يتوقف فيها تحريك الدعوى على شكوى من صاحب الشأن كجريمة الزنا أو حالة الأولاد المتشردين وقد سبق الكلام على ذلك .

٢ - حالة العته أو الجنون الذي يطرأ على الجاني بعد وقوع الجريمة فقد نصت المادة ٢٤٧ تحقيق على أنه اذا كان المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة فى عقله فلا يحاكم حتى يعود اليه من الرشد ما يكتفى للدفاعه عن نفسه واذا اتضح عجزه عن الدفاع عن نفسه أمام المحكمة وجب إيقاف محاكمته على الوجه المتقدم .

٣ - حالة المصرى الذى يرتكب جناية أو جنحة يعاقب عليها فى البلد التى ارتكبها فيها ، فانه لا يمكن محاكمته الا اذا عاد الى القطر بشرط أن لا تكون الجريمة التى ارتكبها داخلة فى عداد الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٢ من قانون العقوبات ( انظر المواد ٢ ، ٣ ، ٤ عقوبات وانظر تفصيل البحث فى موضوع سريان القانون فى شرح القسم العام من قانون العقوبات ) .

### والموانع المؤبدة تشمل

١ - أسباب سقوط الدعوى العمومية بعد نشوئها وستنكلم عليها بالتفصيل على حدة .

٢ - عدم خضوع الجاني لسلطة الحاكم المصرية بناء على معاهدات أو قوانين أو عادات مرعية ( مادة ١ عقوبات ) وسنرجى الموضوع لحين الكلام على الاختصاص .

٣ - بعض موانع العقاب التى لا يمكن مع قيامها رفع الدعوى على الجاني كحالة السرقة بين الأزواج وبين الأصول والفروع ( مادة ٢٦٩ ع ) ، وعلاقة

الزوجية أو الأبوة أو البنوة في جرائم اخفاء الجانين والتهمين (١٢٦ ع). وكذلك موانع العقاب العامة وأقصد بذلك الأسباب الشخصية المدمية للمسئولية كالجنون المعاصر للجريمة والصغر — أقل من ٧ سنين — والسكر بغير اختيار. ودراسة ذلك موضعها قانون العقوبات .

### أسباب سقوط الدعوى العمومية بعد قيامها

إذا نشأت الدعوى العمومية فإنها لا تسقط وتنقضى إلا بواحد من الأسباب الآتية :

- ١ — الصلح في بعض المخالفات .
  - ٢ — العفو عن الجريمة .
  - ٣ — وفاة المتهم .
  - ٤ — التقادم .
  - ٥ — تنازل من له الحق في ذلك . وهذا في أحوال معينة واردة على سبيل الحصر : حالة الزنا وحالة المتشردين الأحداث .
  - ٦ — وجود مانع من موانع العقاب التي تعرض بمد نشوء الدعوى كتزوج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعيا ( مادة ٢٥٣ ع ) والمبادرة بالتبليغ في الاتفاق الجنائي ( مادة ٤٧ مكررة ع ) وفي الرشوة ( مادة ٩٣ ع ) .
  - ٧ — الحكم نهائيا في الدعوى .
- وأثر التنازل في دعوى الزنا وفي حالة المتشردين الأحداث قد سبق الكلام عليه ، كما أن بحث الأسباب المانعة من العقاب موضعها قانون العقوبات . وعلى ذلك سنتكلم على باقي الأسباب ما عدا الحكم النهائي في الدعوى فنسرجه الى ما بعد .

### المبحث الأول

#### Le compromis في المخالفات

النيابة العمومية تنوب عن المجتمع في استعمال الدعوى العمومية والسعى

وراء معاقبة الجاني ، ولكن ليس لها أن تتنازل عن الدعوى أو تتصلح فيها . غير أنه في بعض المخالفات البسيطة رأى المشرع أن يسمح بالتنازل عن الدعوى العمومية مقابل مبلغ معين يدفعه المخالف ، وذلك توفيراً للشقة والمصاريف سواء من جانب المتهم أو من جانب المجتمع . ولذلك نص في المواد ٤٦ — ٤٨ تحقيق على جواز الصلح في المخالفات و بين فيها الشروط اللازم توافرها .

**منى بمجوز الصلح :** الصلح جائز في كل المخالفات الا في الأحوال الآتية : —

( أولاً ) متى كان القانون قد نص على عقوبة للمخالفة غير عقوبة الغرامة سواء كانت عقوبة أصلية أى الحبس أو عقوبة تكميلية كالصادرة والعلق والهدم والازالة الخ .

( ثانياً ) اذا كانت المخالفة من مخالفات اللوائح الخاصة بالحلات العمومية .  
( ثالثاً ) اذا كان المخالف قد سبق أن حكم عليه في مخالفة أخرى أو دفع قيمة الصلح في خلال الثلاثة الأشهر السابقة على تاريخ المخالفة الجديدة المنسوبة اليه .  
فهذه الثلاثة الأشهر يبدأ سريانها من تاريخ الحكم في المخالفة القديمة أو الصلح فيها لا من تاريخ وقوعها .

**كيفية الصلح :** المخالف الذى يريد أن يدفع قيمة الصلح عليه قبل الجلسة ، وعلى كل حال في مدة ثمانية أيام من يوم علمه بأول عمل من الاجراءات في الدعوى ، أن يدفع مبلغ ١٥ قرشا ، يأخذ به قسيمة ، اما الى خزينة المحكمة واما الى النيابة واما الى أى مأمور من مأمورى الضبطية القضائية مرخص له من وزير الحقانية ( مادة ٤٧ تحقيق ) .

**أثر الصلح :** يترتب على دفع مبلغ الصلح انقضاء الدعوى العمومية ( مادة ٤٨ تحقيق ) بحكم القانون بصرف النظر عن رغبة النيابة ، ونص للمادة صريح في ذلك « تنقضى الدعوى العمومية بدفع مبلغ الصلح Ce paiement éteindra l'action publique



وليس لمن أصابه ضرر من المخالفة أن يرفع دعواه مباشرة الى المحكمة الجنائية ، بل له فقط الحق في رفع دعوى مدنية بطلب التعويض ( مادة ٤٨ تحقيق فقرة ثانية ) .

وانما لكي يحدث الدفع أثره ، يجب أن يكون الصلح جائزا في المخالفة . ولذلك حكم بأنه لا يجوز الصلح في مخالفة الأمر العالى الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ للتعلق بمنع الحفر بالقرب من المدن والنواحي والعرب لاشتتاله على الزام المخالف بالفرامة وردم الحفرة ، فاذا حصل الصلح خطأ ودفع التهم المبلغ للنيابة وهي أورده للخرينة فان هذا لا يمنعها من رفع الدعوى لاعتبار الصلح في هذه الحالة كأنه لم يكن <sup>(١)</sup> .

## المبحث الثانى

### L'amnistie العفو عن الجريمة

العفو عن الجريمة أو العفو الشامل ، يقصد به رفع صفة الجريمة عن الفعل فيصبح كأنه فعل مباح . ومجال التفصيل في العفو الشامل موضعه قانون العقوبات ، ولهذا سنقتصر كلامنا على آثاره من حيث الدعوى العمومية والدعوى المدنية .

( أولا ) من حيث الدعوى العمومية — العفو الشامل يرفع الصفة الجنائية عن الفعل وبناء عليه لا يكون هناك محل للمسئولية الجنائية .

ويترتب على ذلك أنه لا يجوز رفع الدعوى العمومية عن الفعل الذى صدر العفو عنه ولو تحت وصف آخر <sup>(٢)</sup> . واذا رفعت الدعوى بالفعل يحكم بعدم جواز نظرها . ويترتب على عدم جواز نظر الدعوى ، أن الأشخاص الذين يسرى

(١) استئناف أسيوط في ٣٠ مايو سنة ١٨٩٤ ( القضاء س ١ ص ٢٨٤ ) .

(٢) مذكرات D. de Vabres ص ٧١١ . وانظر بهذا رأى حكا المحكمة النقض الفرنسية في ١٢ فبراير سنة ١٩٢٥ ( مجموعة دلويز الأسبوعية سنة ١٩٢٥ ص ١٦٢ ) .

عليهم العفو الشامل لا يمكنهم أن يطلبوا الاستمرار في الدعوى ومحاكمتهم — لاظهار براءتهم مثلاً — لأن العفو الشامل قانون يرفع صفة الجريمة عن الفعل بصرف النظر عن مرتكبه وبذلك يصبح فصلاً مباحاً ، فلي أى جريمة يطلب هؤلاء الأشخاص محاكمتهم ؟

وإذا صدر حكم فإن العفو الشامل يحجوه فيصبح كأنه لم يكن . وينتج عن ذلك أن المحكوم عليهم يخلى سبيلهم وترد اليهم الغرامات أو المصاريف التي دفعوها ، وتعود اليهم حقوقهم التي فقدوها كمقوبة تبعية .

ولكن ما دام أن الصفة الجنائية ارتفعت عن الفعل بحكم العفو الشامل ، هل يجوز للمحكوم عليه أن يطالب بتعويض عما أصابه من الضرر من جراء المدة التي قضاها في السجن ، وأصبحت وكأن لم يكن لها مسوغ ؟ المسألة قد تدعو للتساؤل . ولكن قوانين العفو الشامل تحل مسألة الأحقية في التعويض بنص صريح ، وتنص عادة على أن العفو الصادر لا يجعل لأحد من المحكوم عليهم أو سواهم حقاً في المطالبة بتعويض . ولذلك نجد قانون العفو الشامل الصادر في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦ ينص صراحة على عدم جواز قبول « دعاوى المسؤولية التي يرفضها العفو عنهم على الحكومة بسبب المحاكمات أو الأحكام التي محاها العفو الممنوح بهذا القانون » .

(ثانياً) من حيث الدعوى المدنية — لا يؤثر العفو على حق التعويض الذي ترتب في ذمة الجاني لمن أصابه الضرر ، لأن العفو إنما يقتصر على رفع الصفة الجنائية عن الفعل الذي وقع ولا يتعرض للحقوق المدنية التي تنشأ عنه ، فهذه الحقوق ملك خاص لمن وقع عليه الضرر لا للمجتمع فلا يملك المجتمع أن يتصرف فيها . ويترتب على ذلك : —

١ — أن الدعوى بالحق المدني يجوز له أن يرفع دعوى تعويض أمام المحاكم المدنية .

٢ — إذا صدر العفو ودعوى التعويض قائمة أمام المحكمة الجنائية (تبعا للدعوى العمومية) فالأرجح أن المحكمة الجنائية تظل مختصة بنظر الدعوى المدنية

وعلى الأخص إذا كانت قد قضت ولو في مسألة فرعية <sup>(١)</sup> .  
ومع كل فيجوز — إذا دعت الظروف — أن ينص قانون العفو الشامل  
صرحة على عدم جواز رفع دعوى تمويض قبل التهمين الذين صدر العفو عنهم ،  
وانما بشرط أن تقوم الحكومة بتعميض من أصابه ضرر ، وفي هذا ما يشبه نزع  
الملكية للنفعة العامة .

### المبحث الثالث

#### وفاة المتهم *Le décès de l'inculpé*

تنقضى الدعوى العمومية ب وفاة الجاني ، وقد نص القانون الفرنسي على ذلك  
صرحة في المادة ٢ من قانون تحقيق الجنايات خشية التأثير بالتشريع القديم <sup>(٢)</sup> .  
ولم يجد المشرع المصرى حاجة للنص على ذلك فهذا مبدأ أساسى فى التشريعات  
الجناائية الحديثة ، وكل الاجراءات التى رتبها الشارع تقتضى وجود الجانى حيا .  
ومبدأ سقوط الدعوى بالوفاة مبدأ عام يسرى على كل الجرائم بلا استثناء  
وفى أى حالة كانت عليها الدعوى ما دام لم يصدر فيها حكم نهائى بعد . ففى  
حصلت الوفاة بعد ارتكاب الجريمة لا يمكن رفع الدعوى ، وإذا كانت قد رفعت  
فمعد ثبوت الوفاة يحكم القاضى بسقوط الدعوى للوفاة دون أن يتعرض للموضوع ،  
حتى ولا لكونها مقبولة من حيث الشكل أولا <sup>(٣)</sup> .

والمقام يستدعى شيئا من التفصيل فالحال لا يخلو من أحد فروض ثلاثة :  
(أولا) قد تحدث الوفاة قبل صدور أى حكم فى الدعوى ، وفى هذه الحالة

(١) جازو عقوبات ، ٢ ص ٦٣٠ .

وفى بعض الأحيان ينص قانون العفو على الحكم فى هذه الحالة ويسمح ببقاء الدعوى  
المدنية أمام المحكمة الجنائية ما دامت قد سبق ورفضت أمامها ولم يصدر فيها حكما ما ( راجع  
المادة الأولى من قانون العفو الشامل الصادر فى فرنسا سنة ١٩٢٥ ) .

(٢) كانوا قديما فى فرنسا يميزون رفع الدعوى على جثة الجاني أو ضد ذكره وذلك  
فى بعض الجرائم كالخيانة العظمى وبعض الجرائم الدينية والاعتبار .

(٣) لبوشان ، مادة ٢ فقرة ٤ .

اما أن تكون النية قد رفضت الدعوى واما لا . فإذا لم تكن قد رفضت فيستحيل رفضها ويتعين حفظها قطعيا للوفاة .

وإذا كانت قد رفضت فلا يمكن السير في اجراءات المحاكمة خطوة واحدة ويجب الحكم بسقوط الدعوى ، ولا يجوز الحكم بالمصاريف ومن باب أولى لا يجوز للنية أن تدخل الورثة ليحكم عليهم بها .

(ثانيا ) قد تحدث الوفاة بعد صدور حكم ولكن قبل مضي مواعيد الطعن وقبل أن يطعن أحد في الحكم كما لو حصلت الوفاة أثناء ميعاد المعارضة أو الاستئناف أو النقض وقبل أن يحصل طعن من المتهم أو النيابة ، ففي هذه الحالة تهدم الوفاة هذا الحكم فيصبح كأنه لم يكن فلا يمكن استئنافه مثلا من النيابة كما أنه لا تترتب عليه أية آثار ، فلا يجوز أن ينفذ ما يشمل من العقوبات المالية كالغرامة والمصادرة أو المصاريف التي يقضى بها على المتهم <sup>(١)</sup> .

ولكن ولو أن هذا الحكم لا يترتب عليه أى أثر ما من حيث التنفيذ ، الا أنه لا نزاع في أنه من حيث الواقع المادى قد صدر من القضاء ضد المتهم فهو يصمه بالعار ، فهل يمكن لورثة الجاني أن يطعنوا في هذا الحكم ليثبتوا براءته وليحوا عنه وعن أنفسهم هذه الوصمة ؟ يرى جارو أنه أمام خلو نصوص القانون من ترتيب طريق خاص بهذا الأمر لا يمكن القول باجازه هذا الحق للورثة <sup>(٢)</sup> . وبهذا قضت محكمة النقض <sup>(٣)</sup> .

(١) جارو تحقيق ، ١ فقرة ٢١٠ وقد تضاربت أحكام المحاكم فيما يتعلق بالحكم بالمصاريف فكان البعض يرى أن الحكم يحدث أثره رغم الوفاة فيما يتعلق بالمصاريف كما يجوز للورثة أن يطعنوا فيه ، وذلك لأن المصاريف ليست عقوبة . ولكن الرأى الأخير والمعمول به يميل الى العكس فالمصاريف ولو أنها لا تعتبر عقوبة الا أن الحكم بها على الجاني دليل ضنى على اداته ( راجع لبوشان مادة ٢ فقرة ٢٦ — ٣٢ وانظر الأحكام العديدة التي أشار اليها ) .

(٢) جارو تحقيق ، ١ ص ٤٥٩ .

(٣) قالت محكمة النقض في هذا الحكم ان الاجرام لا يحتمل الاستئناف في المحاكمة وان العقاب لا يحتمل الاستئناف في التنفيذ ، وان المرء اذا توفاه الله سقطت كل تكاليفه الشخصية فان كان قبل الوفاة جانيا لما يحاكم بحت جريمته وان كان محكوما عليه سقطت عقوبته =

(ثالثاً) قد تحدث الوفاة بعد الطعن في الحكم سواء كان الطعن من التهم أو من النيابة وعندئذ يحكم بسقوط الدعوى سواء في المارضة أو الاستئناف أو النقض .

في الحالة الأولى فرضنا أن الوفاة حصلت قبل صدور أى حكم وفي الحالة الثانية والثالثة فرضنا أن الوفاة حصلت بعد صدور الحكم ، ولكن ما رأى إذا صدر الحكم بالمعوية بعد الوفاة بأن صدر غيايباً وكانت المحكمة تجهل وقت إصداره أن التهم قد توفى ؟ يرى الشراح والمحاكم في فرنسا أن مثل هذا الحكم لا قيمة له ، بل هو باطل لصدوره ضد شخص ميت ولذلك يجوز للمحكمة التي أصدرته أن تلغيه بناء على طلب الورثة أو النيابة العمومية <sup>(١)</sup> .

وقد أثير هذا البحث أمام محكمة النقض المصرية فقررت أنه لا سبيل للطعن في مثل هذا الحكم وأن ليس في القانون طريق مرسوم للطعن فيه بدعوى مستقلة ترفع بصفة أصلية من أحد الورثة على النيابة العمومية ، وعلى كل حال فالأحكام تسقط قانوناً بوفاة المحكوم عليه وتندعم قوتها القانونية <sup>(٢)</sup> .

**وفاة الجانى والمصادرة :** المصادرة في الأصل عقوبة تكميلية . ولكن الأشياء التي تصدر قد تكون حيازتها مباحة وتصادر لاستعمالها في ارتكاب جريمة بناء على نص القانون (مادة ٣٠ ع ) ، وقد تكون حيازتها أو استعمالها محرماً قانوناً

---

= لا يرثه في هذه الكاليف أحد . وبما أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية مقصود بها إبطال الأحكام وأما التخفيف من شدتها وذلك يقتضى النظر في الأحكام ذاتها وفي صحتها من جهة الموضوع أو من جهة القانون ، وبما أن هذه الأحكام في صورة وفاة المحكوم عليه قد سقطت قانوناً وانعدمت قوتها والساقط المدوم قانوناً يتمتع قانوناً امكان النظر فيه لتلك لايقبل الطعن من أحد بعد وفاة المحكوم عليه (نقض ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ مجموعة النقض ، ٢ رقم ١٠٤ ص ١٠٦) .

(١) جازو تحقيق ، ١ ص ٤٥٧ ، ص ٤٦٠ ولبونقان ، مادة ٢ فقرة ٧ —

. ١١

(٢) نقض ٥ مارس سنة ١٩٣١ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ١٩٦ ص ٢٥٥ ) .

ومعاقبا عليه كالأسلحة اذا حملت بدون رخصة ( القانون رقم ٨ سنة ١٩١٧ )  
والمواد المخدرة فأحرازها معاقب عليه ( القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ ) .

فإذا كانت الأشياء حيازتها مباحة ، فان وفاة الجاني تسقط الدعوى وتمنع من  
الحكم بالمصادرة كما تمنع من الحكم بأى عقوبة أخرى . وعلى ذلك اذا اتهم  
شخص بفتح محل للعب القمار ( مادة ٣٠٧ ع ) وضبطت النقود والأمتعة فانه  
لا يحكم بمصادرتها اذا توفى أثناء نظر الدعوى <sup>(١)</sup> .

أما اذا كانت الأشياء محرم حيازتها قانونا ، فالتفق عليه أن القانون يتعقب  
هذه الأشياء أينما وجدت ، وعلى ذلك يحكم بمصادرتها رغم وفاة المتهم أثناء نظر  
الدعوى ، بل وترفع الدعوى على ورثته للتوصل للحكم بمصادرة هذه الأشياء ان  
لم تكن قد رُفِعت <sup>(٢)</sup> ، كما أنه يقضى بمصادرتها رغم براءة المتهم ورغم صدور عفو  
عن الجريمة <sup>(٣)</sup> .

**وفاة الفاعل أو الشريك :** اذا توفى الجاني سقطت الدعوى الجنائية  
بالنسبة له ولكن ذلك لا يؤثر على من معه من الجناة سواء كانوا فاعلين أصليين  
أو شركاء . ويستثنى من ذلك حالة الزنا فالرأى الراجح أن وفاة الزوجة تسقط  
الدعوى بالنسبة لها وبالنسبة للشريك ، لأن حظ الشريك مرتبط بحظ الزوجة كما  
سبق بيان ذلك بالتفصيل . ومثل الزوجة الزوج اذا وقع الزنا منه فان وفاته  
تسقط الدعوى بالنسبة له ولشريكه .

**الوفاة بعد الحكم النهائي :** اذا أصبح الحكم نهائيا انتهت الدعوى  
ووجب تنفيذ العقوبة ، فاذا حصلت الوفاة بعد ذلك تسقط العقوبة على تفصيل  
فى بحث التنفيذ .

(١) انظر فى الموضوع جرسون مادة ١١ فقرة ٣٨ — ٤٣ .

(٢) انظر حكم محكمة الاصر فى ٨ مايو سنة ١٩٢٣ ( المجموعة س ٢٦ ص ١١٣ )  
وحكم محكمة شبراخيت فى ١٥ مايو سنة ١٩٢٤ ( الهامة س ٤ ص ٨٥٩ ) .

(٣) جرسون فقرة ٤٩ وما بعدها وانظر لبونغان المشار اليه فقرة ٢٢ .

## المبحث الرابع

### التقادم La prescription

تسقط الدعوى العمومية كما تسقط العقوبة إذا مضت عليها مدة تختلف باختلاف نوع الجريمة وخطورتها .

والحكمة في ذلك ترجع للأسباب الآتية : —

(أولاً) نسيان الجريمة ، فاعقوبة تبنى أساساً على المدالة والمصلحة ، ومتى مضت مدة طويلة ، زالت من أذهان الناس أو كادت ولم يعد هناك حاجة الى التأثير من المتهم ، كما أنه لا مصادحة في عقابه وكفاه ما يلاقيه طول هذه المدة من الاضطراب والخوف الدائم .

(ثانياً) بمضى المدة تضيع معالم الجريمة والأدلة المادية عليها ، كما أن ذاكرة الشهود تختلط وقد يحتمل أن يموت بعضهم ، وكل هذا يؤدي الى صعوبة الاثبات ويخشى معه خطأ القضاء .

وقد أخذت كل التشريعات بمبدأ سقوط الدعوى والعقوبات بالتقادم ، وإن اختلفت في التفاصيل . ولكن مبدأ السقوط بالتقادم هذا لم يسلم من نقد الناقدين . فقد يما حمل عليه كرارا وبنتم ، وحديثاً وجه اليه النقد الشديد من أنصار المذهب الوضعي ولا سيما من أصحاب النظرية الإيطالية<sup>(١)</sup> . وهم يزعمون أن هذا المبدأ مبنى على فروض وهمية . فقد يصح أن تقع الجريمة وتظل في طي الخفاء حتى تمضى المدة المسقطه للدعوى ، فكيف يقال بأن المجتمع نسيها وهو لم يعلم من أمرها شيئاً . أما القول بأن الجاني يساوره الرعب والوجل طول المدة فأبعد ما يكون عن الحقيقة ، فالجرمون يعرفون كيف يستثرون وهم في أمن واطمئنان من مطاردة رجال البوليس أو سواهم .

على أن كثيراً من هؤلاء الناقدين لا يرون بأساً من الأخذ بمبدأ سقوط الدعوى أو العقوبة في بعض الأحوال بالنسبة للمجرمين بالصدفة أو المجرمين بالماضفة ،

فهؤلاء يصح أن يقال حقيقة انهم يتألمون من الجريمة ويفزعون من شبح الدعوى والعقاب . أما باقى المجرمين فلا محل لأن يفتلوا من يد القانون .

### المدة المسقط للدعوى

نصت المادة ٢٧٩ تحقيق على أن الحق فى إقامة الدعوى العمومية فى المواد الجنائية يسقط بمضى عشر سنين ، من يوم ارتكاب الجناية أو من تاريخ آخر عمل يتعلق بالتحقيق ، وثلاث سنين فى الجنىح وستة شهور فى المخالفات . ولا يقصد بذلك ، كما يدل ظاهر النص ، أن الدعوى لا تسقط بالتقادم الا اذا لم تكن قد رُفعت فاذا رُفعت لا يمكن أن تسقط ، بل المقصود بذلك أن الدعوى يجوز أن تسقط طالما أنه لم يصدر فيها حكم نهائى ، ويبدأ سريان المدة من يوم ارتكابها أو من آخر عمل يتعلق بالتحقيق سواء كان تحقيقا ابتدائيا أو تحقيقا انتهائيا كما سيأتى . والنص الفرنسى أدل على غرض الشارع «L'action publique est prescrite» . وعلى ذلك اذا صدر حكم غيابى ولم يمكن اعلانه للمحكوم عليه واستحال بذلك بدء ميعاد المعارضة ، لأنه لا يبدأ الا من تاريخ الاعلان الى المحكوم عليه ، فان هذا الحكم يعتبر آخر اجراء من اجراءات التحقيق وتسقط الدعوى ويسقط معها الحكم الغيابى بعد مضى ثلاث سنين من تاريخه ان كان صادرا فى جنحة ، أو بعد ستة شهور ان كان صادرا فى مخالفة . وكذلك اذا كان اعلان الحكم الغيابى باطلا ، أو طعن بالاستئناف ولكن لم تقدم النيابة الدعوى .

أما اذا أصبح الحكم نهائيا فان الدعوى تنتهى بذلك ، ويبدأ سريان التقادم المسقط للعقوبة . ويلاحظ أن القانون استثنى حالة المحكوم عليه غيابيا فى جناية كما هو ظاهر من المادتين ٢٢٤ ، ٢٨١ تحقيق ، ونص على أن الحكم الغيابى فى جناية يسقط بمضى المدة الطويلة المسقطه للعقوبات فى الجنايات ولو أنه ليس حكما نهائيا ومسعود الى ذلك فيما بعد .

وقد بنص المشرع على مدة خاصة لسقوط الدعوى فى بعض الجرائم ، كما هو الحال فى قوانين الانتخاب ففيها بنص دائما على سقوط الدعوى بعد فترة وجيزة



وذلك بنية التعجيل بإسدال الستار على ما تشيئه الحركات الانتخابية من نفور وشقاق ورغبة في استقرار الحال بعد هزات الانتخابات العنيفة<sup>(١)</sup>.

**كيفية احتساب المدة :** تحسب المدة المسقطه للدعوى بالتقويم الهجرى ، وذلك لأن التقويم الهجرى هو الأصل فى القطر ، ولأن المشرع قد أخذ به صراحة فى المادة ٢٧٦ عند الكلام على سقوط العقوبة بمضى المدة ، ولا معنى لاتباع تقويم آخر فى حالة سقوط الدعوى<sup>(٢)</sup>.

**تأثير الظروف المخففة أو المبررة على طبيعة الجرائم :** تختلف المدة المسقطه للدعوى باختلاف نوع الجريمة أى جنائية أم جنحة أم مخاصمة كما قدمنا ولكن قد تعرض ظروف تؤدي الى تطبيق عقوبة جنحة فى جنائية كما قد تعرض ظروف عكسية من شأنها أن تؤدي الى تطبيق عقوبة جنائية ولو أن الجريمة المرتكبة جنحة ، فهل مثل هذه الظروف تؤثر على طبيعة الجريمة فتقلبها من جنائية الى جنحة أو بالعكس وبالتالي تتغير المدة المسقطه للدعوى أو للعقوبة فيها ؟ كثر الخلاف فى هذا البحث ، وسنتكلم أولاً عن تأثير الظروف المخففة ثم عن تأثير الظروف المشددة .

**١ - تأثير الظروف المخففة :** الظروف المخففة اما قانونية واما قضائية أى أعذار قانونية أو أسباب رافة . وقد انقسمت الآراء حول تأثيرها الى ثلاثة مذاهب :

**المذهب الاول :** يرى أنصاره أن الظروف المخففة لا تؤثر على طبيعة

(١) فتلا تنص المادة ٩٣ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٣٠ الذى ألغى حديثا بمقتضى الأمر الملكى رقم ٦٧ سنة ١٩٣٤ على أن الدعوى العمومية والمدنية فى جرائم الانتخاب المنصوص عليها ما عدا ما نص عليه فى المادتين ٧٤ ، ٨٩ تسقط بمضى ثلاثة شهور من يوم اعلان نتيجة الانتخاب أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق . على أنه فيما يتعلق بالجريمة المنصوص عليها فى المادة ٨٨ تحب الثلاثة الشهور من يوم وقوعها أو من تاريخ آخر عمل متعلق بتحقيقها .

(٢) هفتى ١٧ أبريل سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٢٧ ص ٢٤ ) .

الجريمة فلا تقلبها من جناية الى جنحة ، سواء كانت قضائية متروك تقديرها للقاضي طبقا للمادة ١٧ ع ، أو قانونية كحالة الصغر (مادة ٦٠ ع) وحالة الاستفزاز في القانون الفرنسي (مادة ٣٢١ ع ف) . ويترتب على هذا الرأي أن الدعوى ومثلها العقوبة لا تسقط الا بمضى المدة المسقطه للدعوى والعقوبة في الجناية ، وكذلك الحال فيما يتعلق بالاختصاص اللهم الا اذا كانت هناك نصوص استثنائية خاصة ، وحجتهم في ذلك أن هذه الأعذار لا تؤثر على مادية الفعل ، فالقتل لا يزال قتلًا سواء وقع من ولد صغير أو من شخص بالغ . والمحاكم الفرنسية تميل في أحكامها الأخيرة الى هذا الرأي <sup>(١)</sup> .

**المذهب الثاني :** يرى أن العبرة بالعقوبة التي يحكم بها القاضي فإذا كانت عقوبة جنحة فالجريمة جنحة بصرف النظر عما اذا كانت الظروف أعدارا قانونية أو قضائية ، ولا محل للفرقة لأن القاضي في حالة العذر القضائي يحل محل المشرع <sup>(٢)</sup> .

**المذهب الثالث :** يرى أنصاره أن الظروف اذا كانت قانونية فإنها تؤثر على طبيعة الجريمة فتقلبها من جناية الى جنحة ، بعكس الظروف القضائية الخفيفة فإنها لا تأثير لها على طبيعة الجرائم فتظل الجناية جناية كما هي <sup>(٣)</sup> .

وحجتهم في ذلك أنه للتمييز بين الجنائية والجنحة والمخالفة يجب الرجوع الى القواعد التي وضعها المشرع لذلك في المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ ع (تقابل المادة الأولى من قانون العقوبات الفرنسي) ومن هذه المواد يتبين أن ضابط التفرقة هو نوع أو حد العقوبة التي ينص عليها القانون . وفي حالة الأعذار القانونية سواء كانت عامة كحالة الصغر أو خاصة كحالة الزوج الذي يفاجئ زوجته متلبسة بالزنا (مادة

(١) رو (Roux) فقرة ١٦٥ ، ١٦٦ وراجع أيضا مولينييه (Molinier) في المجلة الانتقادية سنة ١٨٥١ ص ٢٢٨ وما يليها .

(٢) فستان هيلي ، ٢ ، فقرة ١٠٥٦ والبراني بك ، ١ ص ١٢٠ وكتابه في شرح القسم العام من قانون العقوبات ص ١٣٥ .

(٣) جاردو عقوبات ، ٢ ص ٧٥٠ وما بعدها ولا بورد (Laborde) فقرة ٥٧٢ .

(٢٠١ ع) (١) العقوبة التى نص عليها القانون والتى لا يمكن للقاضى أن يمدوها هى الحبس والجريمة التى عقوبتها الحبس فقط لا شك فى أنها جنحة .

أما القول بأن العذر القانونى لا يؤثر على مادية الفعل ، وبناء عليه فلا يغير من طبيعة الجريمة ، فسيان وخطئ للقواعد التى سار عليها المشرع . فطبيعة الجريمة لا تقاس بنوع الفعل وحده ، بل تنشأ من مجموع عناصرها المادية والشخصية . والمشرع عند ما يقدر خطورة الفعل — ومظهر ذلك اعتباره جنائية أو جنحة أو مخالفة — ينظر الى الفعل المادى وإلى صاحبه ، لا الى الفعل المادى وحده . ونجد ذلك متجليا فى حالة الظروف المشددة القانونية ، فالأجاس مثلما اذا وقع من فرد عادى يعتبر جنحة ، ولكنه اذا وقع من طيبب يعتبر جنائية ( مادة ٢٢٤ ، ٢٢٧ ع ) وكذلك هتك العرض اذا وقع على شخص لم يبلغ ١٦ سنة ولم يقل عمره عن سبع سنين بدون اكراه فهو جنحة ، فاذا وقع من وليه أو ممن فى حكمه فهو جنائية ( مادة ٢٣٢ ع ) . فالفعل فى مثل هذه الأحوال واحد وانما خطورة الجريمة وبالتالي اعتبارها جنائية فيأتى من تغير حالة الركن الشخصى . أما حالة الظروف القضائية المخففة ( مادة ١٧ ع ) فليست كذلك . فعقوبة الجنحة التى يحكم بها على المتهم ليست من عمل القانون وانما يقدرها القاضى . وهو يستعمل سلطته التى تتراوح بين الحد الأعلى والحد الأدنى فاذا كانت الجريمة التى ارتكبها الجانى يعاقب عليها بالأشغال الشاقة للمؤقتة فإن هذه العقوبة يجوز أن تنزل الى الحبس ستة شهور . ومعنى ذلك أنه بدل أن كانت الجريمة يتراوح عقابها بين ٣ سنين أشغال شاقة و ١٥ سنة مثلا ، أصبح حداه ستة شهور حبس و ١٥ سنة أشغال شاقة . ولمعرفة نوع العقوبات ترجع الى العقوبات التى قررها القانون — بصرف النظر عن العقوبة التى يطبقها القاضى — ترجع الى القانون فنجد أن العقوبة أحد حديها عقوبة جنائية واذن فالجريمة جنائية .

(١) وكذلك فى فرنسا حالة من يحبس شخصا اذا أدخل سبيله قبل مضى مدة معينة ( المواد

٣٤١ — ٣٤٣ من قانون العقوبات الفرنسى ) .

وتشبه هذه الحالة حالة الشروع في جناية عقابها السجن . فالشروع في جناية من هذا القبيل يعاقب عليها بالسجن مدة لا تزيد عن نصف الحد الأقصى المقرر قانوناً أو الحبس أو غرامة لا تزيد عن خمسين جنياً مصرياً . فإذا فرضنا جناية يعاقب عليها بالسجن ثلاث سنوات فالشروع فيها سيعاقب عليه بعقوبة حدها الأدنى غرامة أو حبس وحدها الأعلى السجن سنة ونصف . ولا يشك أحد في أن الشروع في مثل هذه الحالة يعتبر جناية .

ويترتب على هذا الرأي ، أن الجريمة ، في حالة العذر القانوني ، تسقط الدعوى فيها وكذلك العقوبة بالمدة المسقطه للدعوى والعقوبة في الجنع ، وكذلك لا يعاقب على الشروع فيها الا اذا نص على ذلك .

ويظهر أن المحاكم المصرية تميل الى هذا المذهب <sup>(١)</sup> لأن الحلول التي وصلت اليها لا تستقيم الا معه .

— فقد حكم قديماً بأنه في أحوال العذر كالصغر والتشديد كالعود يعتبر الحد الذي انتهت اليه الزيادة أو وقف عنده النقص عقاباً مقررأ بالقانون للفعل الذي وقع لأن واضح القانون هو الذي بين هذه الأصول وعين ذلك الحد مباشرة بدون أن يكون للسلطة القضائية مدخل في ذلك <sup>(٢)</sup> .

— وحكم أيضاً بأن جريمة الزوج في حالة المفاجأة (مادة ٢٠١ ع) تعتبر جنحة فلا يعاقب على الشروع فيها لعدم وجود نص <sup>(٣)</sup> .

غير أنه يلاحظ أنها لم تتعرض لأثر هذه الأعذار من حيث التقادم ، ولكن طبقاً لهذه النظرية تسقط الدعوى والعقوبة بالمدة المسقطه في الجنع .

وعلى كل حال فالمرجع المصري لا يعتبر للظروف القضائية أثراً على طبيعة الجريمة كما يظهر من المذكرة الايضاحية للقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة

(١) انظر مجموعة البادى - الجنائية لجندى بك عبد الملك ص ٤٣٧ ، ٤٨٩ .

(٢) هنس ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٨ ( المجموعة س ١ ص ٢٧٥ ) .

(٣) هنس ١٠ ابريل سنة ١٩١٥ ( المصرائع س ٢ رقم ٢٥٩ ص ٢٤٥ ) .

١٩٢٥ الخاص بتجنيح بعض الجنايات فقد جاء فيها ما نصه « ان أحكام سقوط الحق في رفع الدعوى لمضى المدة في المواد الجنائية يستمر تطبيقها على الجنايات المعتبرة جنحا » .

٢ - **تأثير الظروف المسببة :** في بعض أحوال العود ينص القانون على عقاب العائد في جنحة بالأشغال الشاقة بدل الحكم عليه بالحبس ( مادة ٥٠ ، ٥١ ع ) أو بالارسال للإصلاحية ( المادتان ١ ، ٢ من قانون معتادى الاجرام الصادر سنة ١٩٠٨ ) وهو في درجة الأشغال الشاقة . فهل يؤثر هذا على طبيعة الجريمة ؟

ثار هذا البحث أمام المحاكم ففقت فيما يتعلق بالاختصاص أن الدعوى في حالة العائد طبقا للمادة ٥٠ من قانون معتادى الاجرام ترفع أمام محكمة الجنايات لأنها هي المختصة باصدار عقوبة الجنايات ، ولكنها فيما يتعلق بمضى المدة قضت بأن الدعوى تسقط فيها بمضى ٣ سنوات <sup>(١)</sup> . وقضت محكمة النقض في حكم أخير لها بأن الجريمة في حالة العود هذه جريمة قلقة النوع تكون تارة جنحة وتارة جنابة حسب العقوبة الصادرة فيها فإذا قضى فيها بالأشغال الشاقة فلا تسقط العقوبة الا بالمدة المسقطه لعقوبة الجنايات <sup>(٢)</sup> . ولكن هذا الرأي لا يحل الاشكال لأننا نريد تبين طبيعة الجريمة قبل الحكم فيها لنعرف ما اذا كانت الدعوى قد سقطت فيها أم لا . وربما كان الرأي المنطقي أن يقال بأن الجريمة في هذه الحالة تعتبر جنابة حدها الأدنى هو الحد الأدنى للعقاب المقرر لها أساسا وحدها الأعلى خمس سنين أشغال شاقة .

وهناك حالة على الأقل يجب اعتبار الجريمة فيها جنابة ، وهي حالة المادة

(١) تقض ٧ أبريل سنة ١٩٢٥ ( أشار له جنسدى بك عبد الملك في مجموعة البادىء الجنائية ص ٤٣٨ ) وجنايات مصر في ٧ يناير سنة ١٩٢٥ ( المجموعة س ٢٦ رقم ٥١ ) وجنايات بنى سويف في ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ( المحاماة س ٧ رقم ٣٤٢ ص ٣٥٠ ) .

(٢) تقض أول فبراير سنة ١٩٣٢ ( النشرة س ٣ رقم ٩٦ ص ٦٣ ) .

الثانية من قانون معتادى الاجرام التى تقضى بوجوب الحكم بالارسلال  
للاصلاحية<sup>(١)</sup>.

### بدء سريان المدة

يبدأ سريان مدة التقادم من تاريخ ارتكاب الجريمة أى من تاريخ انتهاء وقوعها أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق (مادة ٢٧٩ تحقيق). والرأى الراجح أن مدة التقادم لا تسقط الدعوى الا اذا مضت كاملة ، ولذلك فإنها تختبئ من اليوم التالى لارتكاب الجريمة أو لانتفاء التحقيق لأن يوم وقوع الجريمة أو انتهاء التحقيق لا يكون كاملا بطبيعة الحال ، واحتساب المدة بالأيام لا بالساعات . وقد يصعب تحديد يوم وقوع الجريمة بالضبط ، ولكن يكفى أن يكون تقريبيا ، كأن تقدم النيابة الدعوى وتنسب الى المتهم أنه ارتكب الجريمة من نحو سنة مثلا ، أو خلال المدة من يوم كذا الى يوم كذا<sup>(٢)</sup> . وتعتبر الدعوى مقبولة

(١) أنظر مجموعة المبادئ الجنائية لجندى بك عبد الملك ص ٤٣٩ . وراجع فى الموضوع حكم النقض سنة ١٨٩٨ السابق الاشارة اليه ص ٩٢ .

(٢) حكم بأنه فى جريمة خيانة الأمانة اذا تمزق تبين تاريخ الاختلاس فتعتبر الجريمة تامة من تاريخ ظهور عسر المثل أو توقيه عن رد الشيء بعد طلبه منه أو التنبيه عليه رسميا برده ، ويبتدىء ميعاد سقوط الدعوى العمومية من ذلك التاريخ ( كفر الزيات فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩١٢ المجموعة ص ١٤ رقم ١٢ وطنطا الكلية فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢١ المجموعة ص ٢٤ رقم ٢٤ والنقض فى أول يونيه سنة ١٩٢٦ المحاماة ص ٧ ص ٩ ) . وحكم بأن مدة سقوط الدعوى بالنسبة لاختلاس الأشياء المحبوز عليها تبتدىء من تاريخ توقف الحارس عن تسليم الأشياء التى فى عهده من تاريخ حجز تلك الأشياء ( طهطا الجزئية فى ٢٦ مايو سنة ١٩٢٣ المجموعة ص ٢٥ رقم ٨ ) .

ولكن تحديد التاريخ بهذا الشكل فيه شيء من التعكم ، والأصح كما رأيت محكمة النقض فى حكم أخير لما أن جريمة خيانة الأمانة جريمة وقتية تم وتنقض بمجرد اختلاس الشيء المودع . فالיום التالى لحصولها هو مبدأ سريان مدة سقوط الدعوى العمومية ولا يمكن تهرير ذلك يجب على القاضى أن يورد دليلا خاصا يدل عليه بعد أن يحقق مبدئيا تاريخ حدوثها ويبعث التاريخ الذى وقع فيه التبديد فضلا . وأما تاريخ محضر التنفيذ المثبت لتبديد فى مسائل الحجز وكذلك =

ما دامت لم تسقط بعد اذا احتسبت مدة التقادم من ذلك التاريخ . غير أنه طبعاً يصح للمتهم أن يثبت أن التاريخ الحقيقي للجريمة سابق لذلك ، ليتوصل الى الدفع بالتقادم . وتعيين تاريخ وقوع الجرائم من اختصاص قاضى الموضوع ، ولا رقابة لمحكمة النقض فى ذلك .

ويختلف اليوم الذى يعتبر بدء اسريان المدة حسب نوع الجريمة أهى وقتية أم مستمرة ، وبسيطة أم من جرائم العادة ، أم مكررة .

**الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة :** يبدأ سريان المدة فى الجريمة الوقتية من وقت وقوعها ، أما فى الجريمة المستمرة فيبدأ من تاريخ انتهاء حالة الاستمرار ومثل ذلك جريمة الحرب من المراقبة فينتدى ميعاد السقوط من تاريخ انقطاع الجريمة لا من تاريخ الدخول فيها<sup>(١)</sup> ، وفى جريمة استعمال التزوير اذا قلمت ورقة مزورة لمحكمة مدنية فلا تبدأ مدة التقادم الا من تاريخ الحكم النهائى أو التنازل عن الورقة<sup>(٢)</sup> ، وفى إخفاء الأشياء المسروقة لا يبدأ التقادم الا من يوم خروجها من حيازة الخفى<sup>(٣)</sup> . وحكم بأن اسقاط الموظف لاسم شخص من كشوف القرعة يعد جريمة مستمرة ، ولكن يزول هذا الاعتبار اذا تجاوز هذا الشخص السن

== تاريخ كل مطالبة رسمية أو غير رسمية ظهر على أثرها عجز الأمين عن الرد فلا معمول عليه فى مسألة سقوط الدعوى بمضى المدة لتعلق هذه المسألة بنفس تاريخ حدوث الجريمة فى الواقع ( نقض ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ بمجموعة النقض ، ١ رقم ٣٢٥ ص ٣٧ . وانظر كذلك نقض ١٧ أبريل سنة ١٩٣٠ بمجموعة النقض ، ٢ رقم ٢٥ ص ٢٢ ) .

( ١ ) النقض فى ١٧ يونيو سنة ١٨٩٩ ( المجموعة س ١ ص ١١٥ ) .

( ٢ ) النقض فى ٢٩ مايو سنة ١٩٠٩ ( المجموعة س ١٠ رقم ١١٩ ) وفى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٧ ( المجموعة س ١٩ رقم ٨٤ ) وفى ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠ ( المجموعة س ٢١ رقم ٢٧ ) وفى ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ١٧١ ) . وانظر عكس ذلك النقض فى ٩ يونيو سنة ١٩٠٠ ( المجموعة س ٢ ص ٢٧٥ ) والنبلاوين فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٠٦ ( المجموعة س ٨ ص ٤٠ ) .

( ٣ ) النقض فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٤ ( المحاماة س ١٥ قسم ١ ص ٢١ ) .

اللازم للاقتراع فينتدى، حينئذ سقوط الحق في إقامة الدعوى من هذا التاريخ<sup>(١)</sup>.  
وهناك جرائم الخلاف حول نوعها - مستمرة أو وقتية - كبير. من ذلك مخالفات التنظيم الميمنة في لأئحة التنظيم، ومخالفة عدم التبليغ عن وفاة من يتركون قصرا أو حملا مستكنا (طبقا للمادة ٨ من لأئحة المجالس الحسبية).  
والرأى الغالب أنها مخالفات وقتية<sup>(٢)</sup>.

**مبدأم العامة:** وفيها يشترط تكرار الفعل، ومثلها جريمة الاعتياد على الاقراض بالربا الفاحش (مادة ٢٩٤ مكررة ع)، والاعتياد على تحريض الشبان على الفسق والفجور (مادة ٢٣٣ ع). فالفعل الواحد لا عقاب عليه وإنما تتكون الجريمة من تكراره، ويبدأ سقوطها من تاريخ آخر فعل. فإذا كانت الأفعال كثيرة، بدأت المدة المسقطه للدعوى من تاريخ الفعل الأخير. ومتى

(١) قضى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٠٩ (المجموعة س ١١ رقم ٤٠). فارقن قضى ٢٨ مارس سنة ١٩٠٨ (المجموعة س ٩ رقم ٢١).

(٢) راجع دلوز الصلى تحت عبارة «مضى المدة في المائل الجنائية» فقرة ٥٥، وكذلك الحق فقرة ٤٥. وقد عرض هذا البحث للجنة الأبحاث القانونية للنيابة فيما يتعلق بمخالفات التنظيم ومخالفة عدم تبليغ المجلس الحسبي المشار إليها فكانت من هذا الرأى أيضا، واستندت في رأياها على ما جرى عليه القضاء في فرنسا وأشارت الى أحكام عديدة (انظر قرار اللجنة في ٥ مايو سنة ١٩٢٩، النشرة س ١ ص ٢٨١) وهى توافق على ما أجمع عليه الصراح والمحاكم في فرنسا من أن الجريمة الناشئة عن اغفال اجراء واجب عمله في أجل معين ليست جريمة مستمرة بل هى جريمة وقتية تنع وتنتهى بانتهاء الميعاد المحدد لعمل ذلك الاجراء. ومن تاريخ انتهاء الميعاد يبدأ سريان المدة المسقطه للدعوى العمومية، اللهم الا اذا كان المصروع ينص صراحة على اعتبار الاغفال مستمرا لحين تمام الاجراء المطلوب. ومثل ذلك مخالفة التبليغ عن المواليد والوفيات (المادة ١١ من قانون المواليد والوفيات) وهكّ نس هذه المادة «يستمر وجوب التبليغ عن المواليد والوفيات وتقديم صور الشهادات المختصة بها النصوص عنها في المادة ٢٠ من أمرنا هذا لغاية يوم اتمام هذه الاجراءات».

انظر بخصوص مخالفات التنظيم محكمة أسبوط الجزئية في ٢٦ اكتوبر سنة ١٩١٤ (الصرائح س ٢ رقم ٦١) وفي ١٧ مايو سنة ١٩١٥ (المجموعة س ١٦ رقم ١٠٣).



سقطت الدعوى يزول أثر هذه الأفعال وتسقط كلها ، ولا يمكن معاقبة الجاني الا اذا تكررت أفعاله بعد ذلك من جديد <sup>(١)</sup> .

ولكن هناك مسألة كثر حولها الخلاف في هذا الموضوع : هل يشترط فيما بين هذه الأفعال المتكررة أن تمضي مدة معينة ؟ يمكن رد الاختلافات الى ثلاثة آراء :

١ — أن مدة التقادم تسرى على كل فعل فيجب أن لا يكون قد مضى على كل فعل ثلاث سنوات . أو بعبارة أخرى يجب أن تقع الأفعال المتكررة والمكونة للجريمة في خلال الثلاث السنوات أى خلال المدة المسقطه للدعوى في الجنح <sup>(٢)</sup> .  
ولكن هذا الرأي مبنى على أساس باطل فكل فعل في حد ذاته لا يعتبر جريمة وانما تتكون الجريمة من مجموع الأفعال فلا ضرورة لأن يطبق التقادم على كل فعل .  
٢ — يرى أنصار الرأي الثانى أن كل فعل لا يعتبر جريمة في حد ذاته فلا محل اذن لاشتراط وقوع كل الأفعال في خلال مدة التقادم . ولكن بما أن المدة تسرى من تاريخ الفعل الأخير فلا يشترط مدة معينة بين هذا الفعل وما سبقه من الأفعال ، وعلى ذلك فالدعوى تعتبر في جريمة الاعتیاد على الاقراض قائمة مادامت لم تمض ثلاث سنوات على الفعل الأخير أيا كانت المدة التى تفصله عن الأفعال السابقة عليه . وهذا هو الرأي الذى يميل اليه القضاء في فرنسا وهو رأى الفقهاء الألمان أيضا . ولكن هذا رأى قد يؤدى الى الخلط بين الجريمة المستمرة وجرائم العادة . وأرى أنه يؤدى الى نتيجة غير مقبولة عملا . اذ تكون النتيجة أننا نقاب الشخص متى أقرض مرة لم تمض عليها ثلاث سنوات اذا ثبت أنه سبق أن أقرض مرة واحدة قبل ذلك ولو مضت مدة طويلة على هذا القرض ، مع أن هذا القرض السابق البعيد لو أنه تقدمته قروض أخرى من نوعه

(١) جارو عقوبات ، ٢ ص ٥٦١ .

(٢) فستان هيل ، ٢ ص ٦٨٩ و Le Ballyer في كتابه الدعوى واستعمالها انتهاؤها ،

٢ فقرة ٤٧١ ص ٦٦ .

لتكون الجريمة وسقطت الدعوى فيها بمضى المدة وستتطت معها كل هذه الأفعال ولزم أن يبدأ التكرار من جديد كما هو متفق عليه وكما سبق وذكرنا <sup>(١)</sup> .

٣ — يرى أنصار هذا الرأي أنه يشترط أن لا يمضي على آخر فعل ثلاث سنوات ، وأن لا تمضي هذه المدة أيضا بين كل فعل والفعل الذي سبقه <sup>(٢)</sup> . وهذا الرأي يتفق مع القواعد القانونية .

وقد تقلبت أحكام المحاكم المصرية بين هذه الآراء الثلاثة . ولكن أحكام المحاكم الأخيرة وعلى رأسها محكمة النقض والابرام تميل الى الرأي الثالث وهو الرأي المعقول <sup>(٣)</sup> .

**الجريمة المستمرة : délit continué** : وهي الجريمة التي تقع على جملة دفتات actions تنفيذا لقصد جنائي واحد <sup>(٤)</sup> . كلكصوص يتفقون على سرقة

(١) لتوضيح ذلك نفرض أن شخصا أقرض آخر في أول يناير سنة ١٩٠٠ ثم قرضا ثانيا سنة ١٩٠١ وثالثا سنة ١٩٠٢ ولنفرض أن الجريمة ظهرت سنة ١٩٠٦ . في هذه الحالة مضت أكثر من ثلاث سنوات على آخر فعل وبناء عليه تسقط الجريمة وتقطع معها الأفعال السابقة ولعاقبة التهم يجب أن تتكرر الأفعال من جديد .

وإذا فرضنا أن هذا التهم أقرض قرضا سنة ١٩١٠ فإنه لا يمكن عقابه على هذا الفعل وحده ولا يمكن أن تتكون جريمة الاعتياد من اجتماع هذا القرض مع القروض السابقة لأنها سقطت بمضى المدة . ولكن لو فرضنا أن هذا القرض لم يسبق له أن أقرض سوى مرة واحدة — قرض سنة ١٩٠٢ مثلا — فطبقا لهذا الرأي يمكن أن نعاقبه مع أنه من المسلم به أنه لا يمكن عقابه إذا تعددت قروضه قبل ذلك ! ( راجع بحثنا للمؤلف في الموضوع في مجلة القانون والاقتصاد ٣ ص ٣٠٤ ) .

(٢) جازو عقوبات ، ٢ ص ٥٦١ .

(٣) أنظر حكم في النقض في ١١ مارس سنة ١٩١٦ ( المجموعة س ١٧ ص ١٥٩ ) وفي ٢٧ يولي سنة ١٩١٨ ( المجموعة س ٢٠ ص ٢٠ ) ، وفي ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ( المجموعة س ٢٢ رقم ٣ ) ، وفي ٨ يناير سنة ١٩٣١ ( النشرة س ٢ رقم ٢٦٩ ص ١٨٨ ) ، والنصورة الاجتهادية في ٢٨ يناير سنة ١٩١٨ ( الصرائع س ٥ ص ٤٤٦ ) ، ومحكمة الطلائين في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠ و ١٧ يناير سنة ١٩٣١ ( المحاماة س ١٢ ص ٧٨٦ ) .

(٤) راجع جازو عقوبات ، ١ ص ٢٥٢ .

منزل ويسرقونه على عدة أيام كل يوم جزءا من المتاع<sup>(١)</sup> ، وكذلك حالة مأمور التحصيل الذى يختلس على عدة دفعات تنفيذا لتصميم واحد<sup>(٢)</sup> ، فالدعوى لا تسقط فيها الا من تاريخ انتهاء الجريمة أى من تاريخ آخر فعل للتنفيذ<sup>(٣)</sup> .

### انقطاع مدة التقادم وإيقافها

#### Interruption et suspension de la prescription

قلنا ان الحكمة فى جعل التقادم مسقطا للدعوى العمومية هو النسيان الذى يفشى الأذهان فلا يحفل الناس بالجريمة التى وقعت ولا بالعتاب عليها . لذلك كان من الطبيعى أنه اذا بدت أسباب تستبقي ذكر الجريمة أو تجدد ، فانها تؤدى الى اطالة المدة المسقطه للدعوى . وهذه الأسباب قد تؤدى الى انقطاع المدة أو الى إيقافها . ويقصد بالانقطاع أن يحدث سبب يحوثر ما مضى من المدة ويجعله كأن لم يكن ، فلا تسقط الدعوى الا بمضى مدة كاملة يبدأ سريانها من جديد عقب هذا السبب الذى حدث . أما الإيقاف فيراد به أن يعرض سبب فيمنع بدء سريان المدة أو يوقفه ، فتزال هذا السبب تستمر المدة فى سريانها أى لا يلزم لمضى المدة الا المقدار المكمل المدة الساتمة التى سرت قبل حدوث السبب الموقوف . وقد تكلم المشرع عن انقطاع المدة ولم يذكر شيئا عن إيقافها .

### انقطاع المدة

نص المشرع على انقطاع المدة فى المادة ٢٨٠ تحقيق وفى المادة ٢٨٢ تحقيق (تقابل المادتين ٦٣٧ و ٦٣٨ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى) فقال فى المادة

(١) جارو عقوبات ١ ، ٢ ص ٢٥٢ وقيدال ص ١٢١ وما يليها .

(٢) قض ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ (مجموعة النسخ ، ١ رقم ١) و ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ (الفتية رقم ١٠٥١ ص ٤٧ قضائية) .

(٣) انظر فى الموضوع فيما يتعلق بطبيعة جرائم الصحف والنشر تمليقين هامين للأستاذ روى على حكمين لمحكمة النقض الفرنسية الأولى فى ٤ يوليه سنة ١٨٩٦ (سرى سنة ١٨٩٧ قسم ١ ص ٢٠١) والثانى فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٠٧ (سرى سنة ١٩١٠ قسم ١ ص ٥٢١) ويرى الأستاذ أنها جرائم مكررة وترى محكمة النقض أنها جرائم متتعدة .

٢٨٠ « إجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص ولو لم يدخلوا في الاجراءات المذكورة ». وقال في المادة ٢/٢٨٢ « واذا أقيمت الدعوى بالتضمنينات أمام احدى المحاكم المذكورة قبل انقضاء تلك المدة فيترتب على ذلك انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية » .

### فالأجراءات التي تقطع المدة هي : —

(١) الاجراءات المتعلقة بالتحقيق : وهي التي تحصل من موظف قضائي مختص بالتحقيق سواء في دوره الابتدائي ، أى قبل رفع الدعوى ، أو بعد رفع الدعوى ، أى في المحاكمة . وعلى ذلك فالتحقيق من النيابة العمومية أو من أحد رجال الضبطية القضائية في الأحوال التي يعطى لهم فيها سلطة التحقيق كوكالة انتداب من النيابة يقطع المدة .

ويقصد بالاجراءات المتعلقة بالتحقيق : —

أولاً — نفس اجراءات التحقيق كالفتيش والمأينة واستجواب المتهم وضبط الرسائل وتعيين الخبراء وأوامر التكليف بالحضور والضبط والاحضار والحبس الاحتياطي .

ثانياً — اجراءات التصرف أو الفصل في التحقيق كأوامر الحفظ أو الاحالة الصادرة من النيابة وكذلك الأحكام الصادرة في الدعوى أيا كان نوعها حضورية أو غيابية <sup>(١)</sup> ، وسيان كانت قطعية أو وقتية أو تحضيرية أو تهييدية <sup>(٢)</sup> .

(١) راجع في ذلك كله جازو عقوبات ، ٢ فقرة ٧٣٢ وما بعدها وفيدال فقرة ٦٩٨ وما بعدها والرابي بك ، ١ ص ١٢٦ والمبايىء الجنائية لجندى بك عبد الملك ص ٤٤٣ وما يليها .

(٢) يلاحظ أنه اذا مضت مواعيد الطعن فان الحكم يصبح نهائياً وعندئذ تنتهى الدعوى ويبدأ سريان المدة المعلقة للقوة . لكن اذا صدر حكم غيابي ولم يعلن أو حكم حضوري طعن فيه من التهم بالاستئناف ولكن لم تقدم القضية للاستئناف فان هذا الحكم يعتبر آخر عمل متعلق بالتحقيق فيبدأ من تاريخه سريان المدة المعلقة للدعوى .

(٢) إجراءات تحريك الدعوى واستعمالها : أى إجراءات الاتهام سواء كان تحريك الدعوى من النيابة أو من المدعى بالحق للدنى أو من محكمة الجنايات . والمشرع عند ما تكلم عن تحريك الدعوى وقطعه للإجراءات لم يتكلم إلا عن المدعى بالحق للدنى واقامته دعواه بالتضمينات أمام المحاكم الجنائية ( مادة ٢٨٢ / ٢ ) . ولكن قطع المدة فى هذه الحالة ناشئ عن تحريك الدعوى العمومية بواسطة رفع الدعوى المدنية مباشرة ، فمن باب أولى يقطع المدة بتحريك الدعوى العمومية بواسطة النيابة العمومية فى السلطة المختصة أصلاً بتحريك الدعوى واستعمالها .

وعلى ذلك فأمر النيابة بالتحقيق وطلب التحقيق من قاضى التحقيق ، وكذلك ابداء الطلبات من النيابة وطعنها بطريق الاستئناف أو النقض تعتبر كلها إجراءات قاطعة للمدة . أما الطعن الحاصل من التهم بالاستئناف فالراجع أنه لا يقطع المدة لأنه ليس من قبيل إجراءات التحقيق أو استعمال الدعوى بل هو طريق للدفاع يلجأ إليه المتهم <sup>(١)</sup> .

وبناء على ما تقدم لا يعتبر من الإجراءات القاطعة للمدة :

— مجرد تحويل الشكاوى من النيابة الى البوليس لفحصها . وهذا التحويل لا يجعل لرجال البوليس سلطة التحقيق ولا تكون لهم هذه السلطة إلا إذا كان هناك أمر صريح صادر بانتداب رجل الضبطية القضائية للتحقيق <sup>(٢)</sup> . — ولا رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية <sup>(٣)</sup> . ومثله الاستئناف المرفوع من المدعى بالحق للدنى .

(١) راجع جازو عقوبات ، ٢ هامش ٣٣ ص ٥٦٧ وفتان هبلى ، ٢قرة ١٠٧٧ و١٠٧٨ وانظر عكس فيدال ص ٨٣٤ .

(٢) قضى ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ ( النشرة س ٢ ص ٧٢ ) و ٤ يناير سنة ١٩٣٢ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٣١٣ ص ٤١٠ ) ومحكمة مصر الكلية فى ٦ فبراير سنة ١٩٢٨ ( الهامزة س ٨ ص ٥١٩ ) .

(٣) قضى أول مايو سنة ١٩٢٣ ( المجموعة س ٢٥ رقم ٦٤ ص ١١٣ ) . انظر كذلك قضى ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ١٧١ ص ١٧٩ ) .

— ولا مجرد الشكوى المقدمة الى النيابة <sup>(١)</sup> ولو طلب فيها المشتكى الادعاء بحق مدنى .

— ولا رفع الدعوى للباشرة اذا كان التكليف بالحضور صادراً ممن لا صفة له فى تحريك الدعوى العمومية <sup>(٢)</sup> .

— ولا حفظ النيابة أو المدعى المدنى الحق لنفسهما فى رفع الدعوى <sup>(٣)</sup> ، ولا التحقيق الادارى الذى تجريه السلطة الادارية <sup>(٤)</sup> ، ولا اعلان الحكم النيابى للنيابة أو المكاتبات التى تستلم بها عن محل التهم <sup>(٥)</sup> .

ولكى تحدث الاجراءات أثرها وتقطع المدة يجب أن تكون صحيحة أى صادرة من موظف مختص ومستكملة للشروط اللازمة فاذا كانت باطلة فانها لا تقطع المدة .

وعلى ذلك فحضر رجال البوليس أو معاون النيابة فى غير التلبس أو حالة الانتداب لا يقطع المدة . وكذلك تحريك الدعوى من النيابة فى دعوى الزنا بدون اذن الزوج لا يقطع المدة لأن رفع الدعوى باطل . والتصرف فى جنابة من وكيل نيابة لا يقطع المدة ، لأن التصرف فى الجنايات من اختصاص رئيس النيابة . وكذلك الاعلان الباطل شكلاً لا يقطع المدة .

ما الحكم فى رفع الدعوى اذا كان التكليف بالحضور صحيحاً ولكن المحكمة غير مختصة ، كما اذا رفعت دعوى مباشرة أمام محكمة الجنح وتبين أن الحادثة جنابة ، أو رفعت دعوى أمام محكمة غير مختصة من حيث المكان ؟ مثل هذا الاجراء يقطع المدة ، وذلك لأن عدم اختصاص القاضى

(١) قرض ٢٩ مارس سنة ١٩١٩ (المجموعة س ٢٠ رقم ٨٤) .

(٢) قرض ١٧ ابريل سنة ١٩٣٠ (مجموعة القرض ، ٢ رقم ٢٧ ص ٢٤) .

(٣) المبادئ الجنائية لجندى بك عبد الملك ص ٤٤٥ .

(٤) مصر الاجدىة فى ٤ يناير سنة ١٨٩٩ (المجموعة س ٢ ص ٩٧) وإيتاى البارود

فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٠٦ (المجموعة س ٨ رقم ٢٠) .

(٥) استئناف مصر فى ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩ (الحقوق س ١٣ ص ١٢٧) .

لا يمكن أن يبطل الا الأعمال أو التصرفات التي تحصل من نفس القاضى ، فلا أثر له على التكليف بالحضور الصحيح شكلا<sup>(١)</sup> .

**الآثار التي تترتب على انقطاع المدة** — يترتب على انقطاع المدة : —

أولا — سقوط ما فات من المدة فيجب أن يبدأ سريانها من جديد . ولكن هل يمكن أن يتكرر انقطاع المدة الى ما لا نهاية كما هو الحال فى القانون المدنى ؟ يميل الكتاب فى فرنسا الى القول بأن المدة لا تقطع الا مرة واحدة ويستندون على عبارة المادة ٦٣٧ تحقيق فرنسى وعلى أن هذا الرأى مطابق للتشريع الصادر أثناء الثورة وعلى أن حكمة التقادم فى الجنائى غيرها فى المدنى فلا محل للقياس . فى المدنى يبنى سقوط الحق بالتقادم على فكرة الإبراء الضمنى ومجازاة الدائن المهمل ولكن فى الجنائى يبنى سقوط الدعوى على نسيان الجريمة فلا محل لأن تطول فترة الدعوى الى الأبد مع أن الجريمة تكون قد محيت من الأذهان . فضلا عن ذلك فى المدنى يوجد اجراء خاص يسقط الدعوى وهو بطلان المرافعة بمضى ثلاث سنوات ( مادة ٣٩٧ مرافعات فرنسى تقابل المادة ٣٠١ وما بعدها مرافعات مصرى<sup>(٢)</sup> ) . ولكن المحاكم الفرنسية تسير على عكس ذلك . والقانون المصرى يختلف عبارة نصوصه عن عبارة نصوص القانون الفرنسى ولا يوجد به ما يشتم منه وجود أى قيد وعلى ذلك فلا مانع من تكرار انقطاع المدة .

ثانيا — يعتبر قطع المدة عينيا in rem أى متعلقا بالجريمة ، فتقطع المدة ضد سائر من اشتركوا فى الجريمة سواء عرفوا أو لم يعرفوا وسيان جرى التحقيق معهم أم لا ، ونص المادة ٢٨٠ صريح فى ذلك « اجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة . . . . بالنسبة لجميع الأشخاص ولو لم يدخلوا فى الاجراءات المذكورة » .

(١) جازو عقوبات ، ٢ ص ٥٦٩ وفتان هيلى ، ٢ قرة ١٠٧٩ و ١٠٨٠ .

(٢) جازو عقوبات ، ٢ ص ٥٦٩ وما بعدها وفيدال ص ٨٢٥ .

ثالثا — يجب أن تسرى المدة من جديد بعد السبب الذي قطع المدة الأولى. ولكن ما هو مقدار تلك المدة الجديدة؟ في بعض الأحيان ينص على مدة خاصة ببعض الجرائم كجرائم الانتخاب (بضع شهور)، فإذا قطعت المدة فما مقدار المدة الجديدة التي يلزم سريانها لسقوط الدعوى؟ بضع شهور أم المدة العادية لسقوط الجench (ثلاث سنين)؟

من رأى القضاء في فرنسا أن المدة الجديدة يجب أن تكون المدة العادية في الجench. ولكن هذا الرأي منتقد فاقطاع المدة لا يغير من طبيعة الجريمة، ومقدار المدة المسقط للدعوى في الجريمة مبنى على مقدار قابليتها للنسيان<sup>(١)</sup> وهذا يرجع لطبيعتها.

### ايقاف المدة

لم يتكلم قانون تحقيق الجنايات عن ايقاف المدة كما فعل القانون المدني (المواد ٨٤، ٨٥، ٢٠٥ مدني) وقد جرى في ذلك على نسق القانون الفرنسي ولذا نثار الاشكال. هل هناك ما يوقف سريان المدة أو يمنع بدء سريانها في الدعوى الجنائية كما هو الحال في مضي المدة في المسائل المدنية؟

يرى كثير من الشراح أن مجيء القانون الجنائي خلوا من النص على أسباب للايقاف يدل على أن المشرع لا يسمح بايقاف سريان المدة أيا كانت الأسباب التي تمنع النيابة من تحريك الدعوى أو استمرار السير فيها، سيان في ذلك أكانت هذه الموانع ناشئة عن القانون أو عن الواقع (empêchements de droit ou de fait)<sup>(٢)</sup>. ويقولون بأنه لا محل للقياس على ما عليه الحال في القانون المدني، فبني سقوط الدعوى في القانون الجنائي يختلف عنه في القانون المدني. فالحكمة في سقوط الدعوى العمومية هو النسيان الذي يفسى الأذهان، أما في القانون المدني فالحق يسقط بمضي المدة نظرا لاهمال صاحبه ولظنة الإبراء،

(١) جارو عقوبات، ٢، فقرة ٧٣٤.

(٢) جارو عقوبات، ٢، فقرة ٧٣٦، واورتولان، ٢، فقرة ١٨٧٢ وما بعدها وبلاتش، ٢، فقرة ١٩٥ وفيبال فقرة ٧٠١ من ٨٣٥.



والنسيان — وهو أساس التقادم الجنائي — يلحق الناس بمجرد مضي الزمن وانصراف أذهانهم عن الجريمة أيا كان سبب ذلك . وعلى ذلك فلا يمكن أن يوقف سريان المدة لمنع ناشئ عن حكم الواقع كغرق أو حرب أو تعطيل المحاكم لثورة أو ما أشبه ولا لسبب قانوني كالجنون ( مادة ٢٤٧ بتحقيق ) ، أو تغييب من ارتكب جريمة عادية خارج القطر ( مادة ٣ ع ) أو توقف الفصل في الدعوى الجنائية على مسألة متعلقة بالأحوال الشخصية .

ولكن المحاكم الفرنسية تقضى بعكس ذلك وهي تطبق القاعدة المشهورة ( *Contra non valentem agere non currit praescriptio* ) تطبيقاً مطلقاً ، فكلما وجد عائق يشل يد النيابة ويجعل اتخاذ الاجراءات والسير فيها مستحيلاً كان ذلك موقفاً لسريان المدة سواء كانت هذه الاستحالة راجعة الى حكم القانون أو الى حكم الواقع . ولهذا قضت بأن القوة القاهرة ( *force majeure* ) كإغارة وما أشبه توقف سريان الدعوى ، وكذلك حدوث جنون المتهم بعد ارتكاب الجريمة ، وكذلك توقف تحريك النيابة للدعوى على اذن ، أو توقف الفصل في الدعوى المطروحة على الفصل في مسألة فرعية <sup>(١)</sup> .

وهناك رأى يتوسط ويقول بايقاف سريان المدة في حالة الموانع القانونية وبعدم الايقاف اذا كان المانع متعلقاً بالواقع . وذلك لأنه من التناقض أن يسمح القانون بسريان المدة وهو في الوقت نفسه يقيد النيابة ويمنعها من استعمال الدعوى أو السير فيها <sup>(٢)</sup> . ولكن هذه التفرقة تحكيمية فما دامت هناك حالة استحالة فالواجب أن يقال بالايفاف في كل الأحوال .

(١) محكمة النقض الفرنسية في ٩ ديسمبر سنة ١٨٧١ ( دلويز سنة ١٨٧١ قسم ١ ص ٣٥٣ ) وفي أول أغسطس سنة ١٩١٩ ( سيري سنة ١٩٢٢ قسم ١ ص ٢٣٩ ) وانظر كذلك قضى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٦ ( سيري سنة ١٩٢٦ قسم ١ ص ٣٧٥ ) ومن هذا الرأى الأستاذ زرو ، ٢ ص ٢٢٥ .

(٢) مانجان ، ٢ ، ٢٣٤ و ٢٣٥ و *Le Bollyer* ، ١ ، ٦٧ و فستان هيلي ، ٢ ، ١٠٧٢ وانظر المجلة الانتقادية سنة ١٨٥٨ ص ٤٩٧ وما بعدها وعلى هذا الرأى القانون الالمانى والبلجيكي والاطالى .

وربما كان رأى الحاكم الفرنسية أكثر اتفاقاً مع مصلحة العمل لأنه لا معنى للقول بسقوط الدعوى وبإد النياية مغلولة بسبب استحالة عارضة . صحيح انه قد تمضى مدة طويلة ولا يكون هناك فائدة من رفع الدعوى ولكن يجب أن يترك تقدير ذلك الى النياية فإذا رأت أن لفائدة فليس هناك مايلزمها برفعها ولها أن تحفظها لعدم الأهمية .

وقد ثار النزاع أمام الحاكم المصرية فأخذت محكمة النقض بالرأى الأول وقضت بأن إيقاف الفصل فى الدعوى العمومية الى أن يفصل فى دعوى مدنية لايوقف سريان المدة قسقط الدعوى العمومية بمضى ثلاث سنوات على تاريخ الإيقاف<sup>(١)</sup> . وقبل هذا الحكم قضت احدى الحاكم الجزئية بمكس ذلك<sup>(٢)</sup> .

### أثر التقادم

متى مضت المدة المسقطه للدعوى أصبحت قرينة قاطعة على زوال الصفة الجنائية عن الفعل الذى ارتكب . فالتقادم يعتبر بمثابة الغفو . وهو ككل الأسباب المسقطه للدعوى متعلق بالنظام العام<sup>(٣)</sup> . ويرتب على ذلك :

— أنه يجب على المحكمة أن تحكم بسقوط الدعوى متى مضت المدة اللازمة ولو لم يتمسك المتهم بذلك ، بل ولو تنازل عن حقه فى الدفع ومن باب أولى اذا تمسك به<sup>(٤)</sup> .

— يجوز ابدائه فى أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة فى الاستئناف مثلاً .

(١) قضى أول مايو سنة ١٩٢٣ ( المجموعة س ٢٥ من ١١٣ ) .

(٢) منيا القمح فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٠٦ ( المجموعة س ٨ من ١٤ ) .

(٣) جازو تحقيق ، ١ فقرة ٢١٨ وفيدال فقرة ٦٩١ ورو ، ٢ من ٢١٦ ومحكمة القضا الفرنسية فى ٢١ يناير سنة ١٩٢٦ ( Gazette du Palais ، ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٦ ) .

(٤) اذا دفع المتهم بالسقوط بمضى المدة وكان الدفع جدياً ولم تلتفت اليه المحكمة كان ذلك مبطلاً للحكم ( قضى ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ الهاماة س ٧ رقم ٤٦٠ من ٧٨٨ ) وقضى ٦ يونيه سنة ١٩٢٧ ( الهاماة س ٨ من ٤٧١ رقم ٣٠٣ ) .

— وإذا دفع المتهم بسقوط الدعوى وقضت المحكمة بإداته دون أن تتعرض لهذا الدفع أو تفصل فيه كان حكمها باطلا واجبا نقضه <sup>(١)</sup>. وإذا رفضت المحكمة دفع المتهم بسقوط الدعوى بالتقادم قائلة ان هناك تحقيقات قطعت المدة وجب عليها أن تبين ماهية هذه التحقيقات حتى يظهر ما اذا كان من شأنها أن تقطع المدة أم لا والا كان الابهام في البيان سببا في عيب الحكم وبطلانه <sup>(٢)</sup>.

---

(١) نقض ١٢ مارس سنة ١٩٣١ (مجموعة النقض ، ٢ رقم ٢٠٩ ص ٢٦٨) .

(٢) نقض ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ (مجموعة النقض ، ٢ رقم ١٩٣ ص ٢٤٨) .

## الباب الثاني

### L'action civile الدعوى المدنية

#### تمهيد

إذا وقعت جريمة ترتبت عليها مسئولية جنائية وأمكن رفع الدعوى العمومية على مرتكبها . وإذا نشأ عن هذه الجريمة ضرر لشخص ما ترتبت عليها أيضا مسئولية مدنية ، فيمكن لمن أصابه الضرر أن يطلب تعويضا بواسطة دعوى مدنية <sup>(١)</sup> . ولكن الدعوى المدنية التي تنشأ عن الجريمة وإن كانت تشبه دعوى التعويض العادية التي تنشأ من جراء جريمة مدنية بحتة أو شبهها (délit civil ou quasi délit) أى من جراء فعل لا يعاقب عليه القانون سواء كان متعمدا أو غير متعمد (مادة ١٥١ مدنى) إلا أنها تختلف عنها من بعض وجوه ، وذلك يرجع الى كونها ناشئة عن فعل له صفة خاصة أى له صفة جنائية أيضا . فللمدعى المدنى الخيار فى أن يرفع دعواه أمام المحكمة الجنائية المختصة بنظر الدعوى العمومية أو أن يرفضها الى المحكمة المدنية . وله الحق كما رأينا فى أن يحرك الدعوى العمومية فى بعض الجرائم ، وقد يكون هذا سبيلا غير مباشر لالزام خصمه بأداء ما يجب عليه من التعويض <sup>(٢)</sup> . ونظرا لأن الدعوى العمومية والدعوى المدنية ناشتتين عن فعل

(١) قد تنشأ عن الجريمة دعاوى أخرى غير دعوى التعويض كدعوى اللعان أمام المحكمة الشرعية فى حالة الزنا أو دعوى الطلاق فى فرنسا فى حالة الزنا أيضا ودعوى الحرمان من الارث بسبب القتل وكذلك دعوى فسخ الهبة فى فرنسا بناء على جحود الوهب له كمحاولة قتل الواهب . ولكن هذه الدعاوى الخاصة تخرج عن موضوعنا ، وإذا أطلق تمييز « الدعوى المدنية » فإنه يراد به دعوى تعويض الضرر الناجم عن الجريمة .

(٢) نجد فى فرنسا فروقا أخرى ففدة القادم فى دعوى التعويض الناشئة عن جريمة هى نفس المدة اللازمة لعمود الدعوى العمومية فى الجريمة . ثم إن الحكم الذى يصدر فى دعوى التعويض الناشئة عن جريمة يمكن تنفيذه بطريق الاكراه البدنى (مادة ٤ من قانون ٢٢ يولييه سنة ١٨٦٧) .

واحد وهو الجريمة نجد لهذا الاتحاد في المصدر أثراً بيننا في سيرة الدعوى المدنية وحياتها كما سيأتى لنا .

### للغير صرر (préjudice)

ولأن كل جريمة تقع تنشأ عنها دعوى عومية ، إلا أنه لا يلزم أن تترتب عليها دعوى مدنية حتما . فقيام الدعوى المدنية متوقف على حصول ضرر من جراء الجريمة فإذا لم تتسبب في ضرر ما فلا ينشأ عنها إلا الدعوى العمومية فقط . وذلك لأن الدعوى المدنية الغاية منها التعويض أى مقابل الضرر ، فإذا لم يكن هناك ضرر فلا فائدة منها ولا صالح فيها ، كما يحصل عادة في جنحة حمل السلاح ، وفي الشروع في جريمة إذا لم ينشأ عنه ضرر كحالة استحالة نسبية في سرقة — محاولة السرقة من جيب خال مثلاً .

فالضرر إذن ركن أساسى لقيام الدعوى المدنية . ولكن مجرد حصول ضرر لا يكفي وحده بل يجب أن يكون ناشئاً عن الجريمة أى أن تقوم علاقة سببية بين فعل الجاني وبين الضرر . وستكلم أولاً عن الضرر ثم عن علاقة السببية . وهذا البحث إنما موضعه الأول القانون المدني في دراسة المسؤولية المدنية <sup>(١)</sup> ، ولذلك سنوجز الكلام فيه .

**الضرر** : لابد من ضرر يقيم له القانون وزناً . والضرر الذى ينشأ عن الجريمة قد يصيب الشخص في ماله و ثروته المادية ، وقد يصيبه في جسمه وقد يصيبه في سمته وشرفه وكذلك قد ينال منه في شعوره وعواطفه . والضرر إذا أصاب الشخص في ثروته كسرقة متاع له أو أحدث له إصابة تعجزه عن كسب عيشه فمن السهل تقديره ولا شك إذن في وجوب التعويض . ولكن ما الحكم إذا كان الضرر أدبياً ؟ الواقع أن الضرر الأدبى الذى يصيب الانسان في شعوره أو في شرفه لا يمكن محو أثره كما لا يمكن تقويمه بمال . ولذلك ذهب البعض الى

(١) نشير على الأخص الى كتاب ديوج في الالتزامات جزء ٤ وبلاتيل وريير مع بول اسبان في الالتزامات جزء ٦ ، وكتاب الأستاذين هنرى وليون مازو في المسؤولية والى بحث هام للأستاذ سافاتييه في المجلة الانتقادية سنة ١٩٣٤ ص ٤٠٨ .



القول بأن الضرر الأدبي — على الأقل الضرر الأدبي البحت — لا يمكن أن يكون سببا للتعويض ، وأن التعويض في هذه الحالة يصبح بمثابة عقوبة خاصة تؤول الى المجنى عليه لتطفيء عاطفة الانتقام في نفسه ، وقد مضى زمن العقوبات الخاصة وأصبحت العقوبات عامة أى من حق المجتمع وحده . نعم اذا عاد هذا الضرر الأدبي بأذى مادي على الشخص فانه يكون محلا للاعتبار والتقدير وذلك كخدش التاجر في سمعته مثلاً .

ولكن الرأي الراجح والذي جرت عليه المحاكم في فرنسا وفي مصر أن التعويض جائز حتى وان كان الضرر اعتبارياً بحتاً . فالشرع عند ما تكلم عن الضرر سواء في القانون المدني ( مادة ١٥١ ) أو في قانون تحقيق الجنايات ( مادة ٥٤ ) لم يفرق بين أنواع الضرر ، فلا محل اذن لهذه التفرقة . صحيح ان الضرر المعنوي لا يمحو التعويض أثره ولا يمكن تعويمه بمال ، ولكن ايس الغرض من التعويض هو ازالة الأثر الذي حصل ، وانما هو أداء مقابل لهذا الضرر . وقد يمكن للمجنى عليه أن يستفيد من التعويض بشكل يسرى عنه على قدر المستطاع <sup>(١)</sup> .

والواقع أنه يمكن القول بأننا انما نقيم للضرر المادي وزناً لأنه يؤثر في نفوسنا تأثيراً سيئاً ، فالضرر اذن أياً كان نوعه يرجع في النهاية الى أثر نفساني . وغاية ما هنالك أن الضرر الأدبي لا يمكن تقديره ، وبالتالي تعويضه تعويضاً تاماً وهذا هو الاعتراض الثاني . ولكن كون المجنى عليه لا يمكن تعويضه تعويضاً تاماً دقيقاً ، لا يصح أن يكون سبباً في حرمانه من التعويض كلية . لا شك أن التقدير في هذه الحالة تحكمي الى حد كبير ، ولكن أمام هذه الصعوبة لاسبيل الاالاتجاء الى فطنة القاضى واجتهاده . وقد يكون مجرد الحكم في حد ذاته كافياً ، ولذا نجد كثيراً ما يحدث أن يطالب المجنى عليه بقرش واحد على سبيل التعويض ، لأن في مجرد اثبات خطأ الجاني قضائياً التعويض الكافي لهذا الضرر الاعتباري .

(١) انظر تفس ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ ( القانون والاقتصاد س ٣ رقم ١ ص

أما القول بأن التعويض في هذه الحالة سيصبح عقوبة خاصة فحجة واهية ، اذ لا تخرج عن كونها تحكم في التسمية . فلماذا لا نعتبره مقابلا للضرر ونعتبره عقوبة شخصية مع أن الجريمة عقاب خاص يستوفاه المجتمع .

ولكن هل كل ضرر أدبي يكون محلا للتعويض ؟ مبدئيا الضرر الأدبي البحت يمكن تعويضه . ولكن بقدر ما يجب التوسع في الضرر المادى والسماح لكل من لحقه برفع دعواه يجب التضييق في الضرر المعنوى ، فلا يصح أن يسمح بتعويض كل من تأملت نفسه من الجريمة قريبا كان أو بعيدا .

ومما يثير البحث في هذا الصدد ، حالة ما اذا كان الضرر متعلقا بروابط المحبة والمودة كما اذا قتل شخص مثلا ، فان المسلم به أنه لا محل للتعويض الا اذا كان الطالب زوجا أو من أقارب المتوفى وثبت وجود الضرر الأدبي<sup>(١)</sup> . فالابن اذا مات أبوه ، والأب اذا مات ابنه ، له الحق في تعويض عما أصابه من الألم لفقده حتى ولو لم تكن له مصلحة مادية في وجوده ، بل ولو أدى قصده الى غم مالى كالتعجيل بالارث أو التخلص من نفقة . أما صديق المتوفى فلا محل لتعويضه وان برح به الألم وكذلك الخليفة ، فالراجح أنها لا تستحق تعويضا في هذه الحالة<sup>(٢)</sup> .

وقد حكم بأنه اذا وقعت جريمة من الجرائم العلنية التى فيها انتهاك لحرمة الآداب ، جاز لمن كان حاضرا فى المحل الذى وقعت فيه الجريمة أن يدعى بحق مدنى ضد مرتكبيها<sup>(٣)</sup> .

ويجب أن يكون الضرر محققا certain . فالدعوى المدنية انما تكفل حقا ، واذا لم يتأكد وجود الحق فلا محل لرفع دعوى . وعلى ذلك فكل

(١) انظر نفس ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ (الحاماة س ٧ رقم ٤١٧ ص ٦٧٨) .

(٢) راجع فى كل ذلك بلانيول وريبير مع بول اسبان فى الالتزامات جزء ٦ ص ٧٥١ وما بعدها وانظر فيدال هامش ٣ ص ٧٧٤ .

(٣) محكمة جاند ييلجيكاف ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤ ، ذكر فى الحاماة س ٥ رقم ٢٦٨ ص ٢٩٦٠ .



القروض والخاوف المستقبلية لا تكفي لرفع الدعوى المدنية . فمالك المنزل الذى تقع فيه سرقة على أحد مستأجره قد لا يكون له حق فى التعويض قبل السارق بحجة أنه يخشى أن يحجم الناس عن الاقبال على استئجار منزله فى المستقبل خوفا من السرقة ، وكذلك ليس لشركة أن تطالب بتعويض من اعتدى على أحد موظفيها أثناء عمله ردعا للغير وخوفا من أن تكرر الاعتداء يؤثر فى أداء أعمال الشركة . وقد حكم بأنه اذا اتهم صاحب معمل صابون بفش بضاعته فليس لأصحاب معامل الصابون الأخرى فى المنطقة أن يدعوا مدنيا ، بحجة أن ذلك الفش يدعو الى الريبة فى مصنوعاتهم فيعود عليهم بالضرر <sup>(١)</sup> .

ولكن لا يشترط أن يكون الضرر حالا بكل أركانه ، بل يكفي أن يكون مؤكدا وان كان أثره لا يظهر الا فى المستقبل ، كأنلاف أشجار بشكل يؤثر على ثمارها فيما بعد ، أو احداث جرح يمنع المرم من مزاوله عمله فى المستقبل . وبعبارة أخرى يكفي أن توجد نواة الضرر وان كان مداه ونهايته لم يتحقق بعد . وفى هذه الحالة قد يصعب التقدير . والمسألة على كل حال ترجع الى تقدير القاضى وله أن يستعين برأى الخبراء وأن يحكم بالشكل الذى يلائم . فله أن يحكم بالتعويض دفعة واحدة أو أن يرتبه مدى الحياة أو لحين ، أو يقضى بالمسئولية عن التعويض ويقدر مبلغا مؤقتا تاركا التقدير النهائى الى حين توافر عناصره .

**علاقة السببية :** لا يكفي وقوع الجريمة وحصول ضرر بل يجب أن تقوم علاقة سببية بين الجريمة وبين الضرر المراد تعويضه . فاذا ثبت أن الضرر كان واقعا لا محالة بصرف النظر عن الجريمة أو أن الجريمة ليس لها دخل فى حلوله فلا محل للمسئولية المدنية . وعلى ذلك اذا جرح شخص آخر فتوفى المريض بسكتة قلبية لا علاقة لها بالجرح فالجاني لا يسأل عن الوفاة .

وتوجد علاقة السببية سواء كانت الجريمة ايجابية أو سلبية ، أى سواء تكونت من فعل أو من امتناع . ولكن متى يعتبر فعل الجاني سببا للضرر الذى



حدث؟ المسألة قد تدق في كثير من الأحوال . والواقع أنه ليس من الهين وضع ضابط لتحديد علاقة السببية ، ولذا قال البعض بأن المسألة — هل الفعل يعتبر سببا قريبا أو بعيدا — انما ترجع الى الشعور والاحساس قبل كل شيء .

ولقد أفاض الكتاب الألمان في بحث السببية بصفة عامة وتعمقوا في تحليلها وتشعبت في ذلك نظرياتهم تشعبا زاد الأمر تعقيدا والبحث وعورة ، ولم يعن الكتاب الفرنسيون ببحث السببية الا حديثا . أما المحاكم الفرنسية فولو أنها تشترط السببية لقيام المسؤولية الا أنها تتحاشى تحديدها أو وضع ضابط لها . وكثيرا ما تستعين بها لتبرير الحل الذي تراه عادلا فتقول بتوفر السببية أو بعدم توفرها متأثرة في ذلك بجسامة الخطأ المنسوب الى المدعى عليه .

ويرجع منشأ الصعوبة في بحث السببية الى أمرين : —

(أولا) أنه كثيرا ما يتدخل سبب أو أسباب أجنبية في حصول النتيجة ، فهل يظل الجاني مسئولاً عن النتيجة أو النتائج التي حدثت مع تدخل هذه الأسباب الأجنبية ، أم توزع المسؤولية بينهما ، أم يتحمل هذا السبب الجديد عبء ما حدث؟ — شخص أصاب آخر فجرحه فذهب الجاني عليه للمستشفى فاحترق المستشفى ومات في الحريق ، أو أجريت له عملية جراحية أهمل فيها الطبيب اهمالا فاحشا بأن استعمل سلاحا غير معقم فمات المريض .

— شخص قاد سيارة بدون تصريح فصادم آخر أتى بنفسه أمام السيارة فجرحه .

— وقعت جناية فوجه الاتهام أثناء التحقيق الى شخص غير القاعل الحقيقي وحبس وناله من ذلك ضرر بليغ ، ثم عرف القاعل بعد ذلك ورفضت عليه الدعوى .

في هذه الأمثلة هل يسأل الجاني عن هذه النتائج ويلزم فيها بالتعويض؟ أى هل يعتبر أن الضرر الناشئ عن الوفاة أو عن الجرح أو عن الحبس سببه الاصابة والقيادة بدون تصريح وارتكاب الجناية؟



(ثانيا) أنه قد تؤدي النتائج الأولى الى نتائج أخرى فهل مع التسليم بقيام علاقة السببية يسأل الشخص عن كل النتائج التي تسلسلت عن فعله معها بعد مداها ، أم يجب أن يوضع حد للنتائج التي يلقى عبئها على الجاني ؟  
والقمام لا يتسع لتفصيل هذين البعثين ولذا سنكتفي بكلمة موجزة في كل منهما .

السبب الأجنبي : المسألة كثيرا ما يصعب حلها . ولكن في كثير من الأحوال ، ما دامت المسؤولية الجنائية قد ثبتت لدى القاضى فإن المسؤولية المدنية تصبح لازمة أيضا . ويحدث ذلك في كثير من الأحوال التي تتوقف فيها المسؤولية الجنائية على حصول نتائج معينة ينص عليها الشارع ، وذلك كحالة جرائم القتل والضرب والجرح . فاذا أصيب شخص بجرح عمدا أو خطأ ثم مات ورفعت الدعوى الجنائية على من أحدث الجرح ورأى القاضى أنه مسئول عن القتل ، أى أن علاقة السببية قائمة بين فعل الجاني وبين الوفاة فإنه يعتبر أيضا مسئولا من الوجهة المدنية عن تعويض الأضرار التي نشأت عن الوفاة ، أى أن السببية تعتبر قائمة بين فعل الجاني وبين الضرر الذي حدث . وتوفر السببية من الوجهة الجنائية وعدم توفرها هذا بحث مرجعه القانون الجنائى عند الكلام على تلك الجرائم الخاصة .

وعلى كل حال فهذا السبب الأجنبي قد يرجع الى فعل المجنى عليه نفسه أو فعل انسان آخر أو الى حادث قهرى أو فجائى . والدور الذى يلعبه السبب الأجنبي فى وقوع الضرر قد تختلف أهميته حسب ظروف الحال .

فقد يكون هاما لدرجة تستغرق فعل الجاني وعندئذ يلقى عبء المسؤولية كلها على ذلك السبب الأجنبي ولا يسأل الجاني ، وذلك لأن الصلة بين فعل الجاني وبين الضرر الذى حصل واهية أو بمباراة أخرى يعتبر فعل الجاني سببا بعيدا للحدث فلا يسأل عنه ، ويعتبر السبب الآخر هو السبب الأساسى فإن كان انسانا يحمل عبء المسؤولية كله . وعلى ذلك اذا فرض أن شخصا اتهم ظاهرا فى جنابة وجس ثم ظهر الفاعل الحقيقى ورفعت عليه الدعوى فإنه لا يجوز لمن

اتهم ظلماً أن يرفع دعوى مدنية تبعا للدعوى العمومية يطالب فيها بتعويض ما ناله من ضرر الحبس وما اليه ؟ لا ريب أنه لو لم تكن الجريمة لما كان التحقيق وبالتالي لما كان القبض على هذا البريء وجبسه . ولكن الواقع أن السبب الأساسي هو خطأ المحقق وسوء تقديره ، جريمة الجاني تعتبر سببا بعيدا أو غير مباشر للقبض على ذلك البريء وما تلاه ، أو كما يقول المؤلفون الأقدمون تعتبر « سبب السبب » . وكذلك إذا قاد شخص سيارة بدون تصريح فدام آخر ألقي بنفسه أمام السيارة أو ثبت أن قائد السيارة لم يقع منه إهمال في القيادة وقت الحادثة ، ففي هذه الحادثة لا يسأل قائد السيارة عن الإصابة ، ولو أنه خالف اللوائح وقاد السيارة بلا تصريح . صحيح أن الحادثة نشأت عن قيادة السيارة بدون تصريح وعن فعل المجنى عليه . ولكن في هذه الحالة خطأ السائق يعتبر سببا بعيدا والسبب المباشر للحدث هو فعل المجنى عليه نفسه ، اذ لو كان السائق يحمل تصريحاً لما غير ذلك من مجرى الوقائع شيئا . وقس على هذا باقي الأمثلة <sup>(١)</sup> .

وإذا كان لكل سبب من الأسباب التي ساهمت في حدوث الضرر نصيب يذكر — والمسألة مرجعها الى تقدير القاضي — فإن المحاكم لا توزع المسؤولية بينها بالتساوي ، بل تراعى في ذلك جسامه الخطأ أو التقصير الذي ينسب الى كل منها . فإذا حصل مثلا تصادم بين سيارتين أدى الى إصابة أحد الركاب وكانت احداهما تسير على اليسار وبلا نور وكانت الثانية مطفأة الأنوار أيضا ، فطبقا للذهب الذي تميل اليه المحاكم في فرنسا على الأخص يراعى في تحديد نصيب كل سائق أهمية الخطأ الصادر منه . وفي هذا المثل ظاهر أن خطأ السائق الذي لم يلتزم الجانب الأيمن أشد . وكذلك اذا صدر من المجنى عليه إهمال يذكر فانه كما يؤثر على تخفيف العقوبة يؤثر أيضا على تخفيف التعويض <sup>(٢)</sup> . وعلى

(١) انظر نقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ ( القانون والاقتصاد س ٣ رقم ٣٤ ص

٢٧٩ ) .

(٢) انظر نقض ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٤ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ١٣٦ ص ١٧٠ )

ونقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ السابق الاشارة اليه .

كل حال المسألة متروكة قبل كل شيء الى تقدير قاضى الموضوع يستعين فى حلها  
باجتهاده وبآراء الخبراء اذا دعا الأمر .

النتائج الغير المباشرة : ان الضرر الذى ينشأ كثيرا ما يتضاعف وتنجم  
عنه أضرار أخرى قد تتضاعف بدورها ، وهكذا تتسلسل الأضرار فهل يسأل  
الجاني عنها كلها بعد مداها ؟ هل يظل فعله معتبرا سببا لهذه الكوارث البعيدة ؟  
شخص قتل ثورا لآخر فأعجزه عن حرث أرضه وبارت الأرض فضاقت به  
الحال وعجز عن سداد ديونه فانتزعت ملكية أطيانه وأصيب من جراء ذلك  
بمرض . هل يسأل الجاني عن كل هذه النتائج ؟

فى المسؤولية التعاقدية نص صريح على أن المدين انقصر لا يسأل فى حالة  
عدم الوفاء الا عن الضرر المباشر ( مادة ١٢١ مدنى تقابل ١٧٩ مختلط ،  
١١٥١ ف ) ولا يوجد نص يقابل ذلك فى المسؤولية اللاتعاقدية . ولكن الراجح  
أن نص المادة ١٢١ مدنى ما هو الا تطبيق لمبدأ عام وهو أن وجود علاقة السببية  
شرط لقيام المسؤولية وكلما بعدت النتائج كلما وهنت ثم انعدمت علاقة السببية  
وبالتالى فلا مسؤولية الا عن الأضرار المباشرة أو بتعبير أدق عن النتائج أو  
الأضرار اللازمة ( suites nécessaires )<sup>(١)</sup> .

## الفصل الأول

### الدعى

الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة أساسها وجود ضرر فكل من أصابه شخصا  
ضرر ناشئ عن الجريمة<sup>(٢)</sup> ، سواء كان ماديا أو أدبيا ، له الحق فى رفع الدعوى

(١) راجع مازو ، ٢قرة ١٦٦٦ وما يليها .

(٢) اذا لم يكن الضرر ناشئا عن نفس الجريمة التى رفعت بشأنها الدعوى العمومية فان  
الدعوى المدنية لا تهبل ( الزقاقى فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ المحاماة س ١٣ رقم ٤٥٥  
ص ٩٣٢ ) .

المدنية . ولا يشترط أن يكون المضرور هو نفس الجنى عليه بل يصح أن تقع الجريمة على فرد ويحدث الضرر لآخر ، كشخص يطلق عيارا على زيد فيخطئه ويتلف متاعا لعمرو ، فليعمرو فى هذه الحالة حق فى رفع دعوى مدنية أمام المحكمة الجنائية لأن الضرر ناشئ عن الجريمة <sup>(١)</sup> .

**أهلية المدعى المدنى :** وانما لا تملك المحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بالتعويض بل يجب أن يتقدم من أصابه ضرر ويدعى مدنيا أمامها . ويجب أن تكون للمدعى المدنى أهلية التقاضى فإذا كان قاصرا لا تقبل الدعوى الا من وصيه أو وليه وإذا كان محجورا عليه ائمه أو سفه ترفع من القيم <sup>(٢)</sup> . وفى حالة الافلاس ترفع دعوى التعويض من السندىك بشرط أن يكون التعويض عن ضرر مادى لحق المدين الذى أشهر افلاسه أى أن لا يكون متعلقا بشخصه (مادة ٢١٧ و ٢١٩ تجارى) <sup>(٣)</sup> كالتعويض فى دعوى قذف مثلا <sup>(٤)</sup> .

**شخصية الضرر** أى كونه شخصا : يجب أن يكون الضرر قد أصاب صاحب الدعوى شخصا . فإذا لم يكن قد أصاب الشخص ضرر فلا يمكنه أن يرفع دعوى التعويض مهما كانت صلته بالجنى عليه فى الجريمة . فالزوج لا يمكنه أن يرفع دعوى تعويض لجريمة وقعت على زوجته الا اذا تعدى اليه الضرر ، كأن قذف شخصا فى حق زوجته بشكل يشين سمعته ويلحق به ضررا أدبيا . ففى هذه الحالة يجوز له كما يجوز لزوجته رفع دعوى تعويض <sup>(٥)</sup> .

- 
- (١) انظر نفس ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٤ (الحاماة س ١٥ قسم ١ ص ٢١) .  
 (٢) اللوى أن يرفع دعوى التعويض الناشئة عن جريمة القتل بلا حاجة لاذن المجلس الحسى (نفس ١٢ مارس سنة ١٩٣٤ الحاماة س ١٤ قسم ١ ص ٣٨٨) .  
 (٣) انظر مع كل حكما صادرا من محكمة طنطا تطرفت فيه واعتبرت أن كل دعوى ناشئة عن جريمة تعتبر شخصية بالنسبة للفلس . وكانت القضية خاصة باختلاس وقع من محصل لدى المدين للفلس (طنطا السكينة فى ٢٩ مايو سنة ١٩١٣ المجموعة س ١٤ ص ٢٦٣) .  
 (٤) انظر مونييه فى ١٨ مارس سنة ١٩٣٠ (سبرى سنة ١٩٣٠ قسم ٢ ص ١٠٥) وتعلق الأستاذ هيلر (Hémar) عليه .  
 (٥) دموج ، ٤٤ فقرة ٥٢٩ .

وقد يتمدد الضرورون من الجريمة فيصبح لكل منهم حق في التعويض ويجوز لهم أن يرفضوا دعوى واحدة ولكن يحكم لكل منهم بالتعويض الذي يلائمه . فإذا تسبب شخص بإهماله في حريق منزل ، كان للمالك ولكل من المستأجرين أو المنتفعين حق في رفع دعوى مدنية .

والذي يحدث عادة أن الضرر الذي يصيب شخصا من جراء الجريمة يتبعه ضرر لآخرين (dommages par « ricochet ») فيصبح لهؤلاء الآخرين حق في دعوى تعويض وتعتبر دعواهم مستقلة عن دعوى من وقع عليه الضرر أولا فوقهم حيال الجاني كوقف الأول حياله ، وغاية ما هنالك أن ضررهم تولد عن الضرر الذي أصابه أولا . وعلى ذلك فمن داهمته سيارة بإهمال من سائقها خلفت له عاهة أعجزته عن عمله له حق في التعويض ، ولأبنائه ولزوجته الذين أصابهم ضرر من جراء تلك الاصابة حق في التعويض أيضا <sup>(١)</sup> .

ولا يشترط أن توجد بين الجاني عليه وبين طاب التعويض الآخر علاقة قرابة فالهم وجود ضرر ، سواء كانت العلاقة علاقة قرابة أو نسب أو تعامل . وعلى ذلك فالجريمة التي تقع على خادم وتمعزجه عن القيام بعمله ، فضلا عن تعويض الجاني عليه تبجل للسيد حقا في دعوى مدنية قبل الجاني لتعطيل أعماله <sup>(٢)</sup> . وسيان في ذلك كان الضرر ماديا أم أدبيا .

وكما يجوز أن يقع الضرر على فرد كذلك يجوز أن يقع على شخص معنوى

(١) مازو ، ٢ فقرة ١٨٧٢ وانظر في الموضوع حكم محكمة النفس الفرنسية في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣١ ( سيري سنة ١٩٣٣ قسم ١ من ٢٣٣ ) وتعليق الأستاذ أندريه دوبي ( André Deboy ) عليه .

(٢) كذلك للدائن حق في الدعوى المدنية قبل الجاني اذا ترتب على اصابته الجاني عليه المدين ضرر له كأن نشأ عن الاصابة عجز المدين عن العمل أو أدت الى وفاته ولم يكن للدائن من ضمان لسداد دينه سوى عمل المدين . وانما يجب أن يكون الضرر محققا لا وهما . وبجلى الضرر اذا أدت الجريمة الى اتلاف عتار أو متقول مرهون مثلا ( انظر مازو ، ٢ فقرة ١٨٧٥ ودموج ، ٤ فقرة ٥٣٢ ) .

وعندئذ يجوز للشخص المعنوى رفع الدعوى المدنية بواسطة ممثله<sup>(١)</sup>. ولكن الجماعات التى ليس لها شخصية معنوية ليس لها صفة فى رفع الدعوى باسمها ، وانما ترفع الدعوى من أعضائها مجتمعين أو منفردين اذا نالهم ضرر من جريمة كقذف فى حق مجلس مثلا<sup>(٢)</sup>.

وقد دخول المشرع الفرنسى لنقابات ذوى المهن ( القانون الصادر فى ٢١ مارس سنة ١٨٨٤ ) ، حقا واسما فى رفع الدعوى المدنية فأباح لها رفع الدعوى المدنية ولو أمام المحاكم الجنائية كلما وقعت جريمة تمس مصالح المهنة الخاصة بأعضائها وان لم تصب النقابة شخصا بضرر ما .

ومما كثر حوله البحث فى هذا الصدد مسألة المزاومة الغير المشروعة الناشئة عن مخالفة للقانون . فهناك من لا يسمح القانون بممارستها الا لمن توافرت فيه شروط خاصة من حيث الدراسة والمعلومات كالمطب والصيدلة ورتب على مخالفة ذلك مستواية جنائية . فاذا مارس شخص مهنة الطب بدون تصريح مثلا وارتكب بذلك مخالفة هل يجوز لأى طبيب أو لأطباء معينين أن يدعوا مدنيا لمزاومة المخالف لهم مزاومة غير مشروعة اذ اترزع منهم عددا من المرضى ؟ اختلفت الآراء فى هذه النقطة . ولكن الواقع كما يقول جارو أن المسألة تتعلق بالظروف والوقائع ، فاذا كان الضرر محققا كان هناك محل للتعويض أما اذا لم يكن محققا فلا محل له . ويتصور تحقق الضرر اذا كان الحادث فى بلدة صغيرة فيها طبيب واحد وجاء هذا الدخيل وزاحمه ، فلا شك هنا فى تحقق الضرر . أما فى مدينة كبيرة يتعدد فيها الأطباء فلا يمكن الجزم بتحقيق الضرر<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر قض ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ (المقامة س ١٠ ص ٤١٠).

(٢) ثار البحث فى قضية هامة خاصة بزولا ( محكمة القضاء الفرنسية فى ٥ أغسطس سنة ١٨٩٨ سبرى سنة ١٩٠٠ قسم ١ ص ٤٧٣ وتطبيق رو عليها ) وانظر جارو تحقيق ، ١ قرة ١١٨ وما بعدها وانظر بحث حق الجماعات فى دعوى التعويض بالتفصيل فى مؤلف مازو ، ١ قرة ١٨٧٨ وما يليها .

(٣) جارو تحقيق ، ١ قرة ١١٩ .



### انتقال الدعوى المدنية Transmissibilité de l'action civile

قلنا بأنه لا حق في الدعوى المدنية إلا لمن ناله ضرر شخصيا ، ولكن ليس معنى ذلك أن الدعوى المدنية لا يجوز رفعها إلا لمن أصابه الضرر . فالدعوى المدنية ملك لمن أصابه الضرر تكفل حقه في التعويض ، وشأنها شأن باقي الحقوق والدعاوى الخاصة يتصرف فيها صاحبها في حدود القانون ، ويقوم مقامه في رفعها خلقه أى مثله كورثته ودائنيه (ayants cause)<sup>(١)</sup> ، فيجوز للورثة وللدائنين والمحال اليه — على رأى البعض — أن يرفعوها سواء أمام المحكمة المدنية أو المحكمة الجنائية .

هذه هي القاعدة العامة غير أن في المقام تفصيلا يقتضيه اختلاف الضرر وصفة رافع الدعوى . فالضرر كما عرفنا إما أن يلحق الشخص في ماله أو في جسمه أو في شرفه وشعوره .

**الضرر الذي يصيب المال :** هذا الضرر ينشئ حقا للعصاب قبل الجاني ويرتب في ذمته دينا مقابل ما انتقص من ثروة الجنى عليه . وعلى ذلك فلا نزاع في أن للورثة أن يقيموا دعوى تعويض في هذه الحالة يطالبون فيها بتعويض الضرر الذي أصاب مورثهم .

وكذلك يجوز لدائني الجنى عليه أن يرفعوا دعوى التعويض باسم مدينهم طبقا لما هو محمول لهم بمقتضى المادة ١٤١ مدني التي تنص على أنه « يجوز لهم بمقتضى ما لهم من الحق على عموم أموال مدينهم أن يقيموا باسمه الدعاوى التي

---

(١) يجب مراعاة عدم الخلط بين الدعوى المدنية التي يرفعها من يقوم مقام المضرور من الجريمة وبين الدعوى الخاصة التي ترفع من أصابه ضرر بطريق التبعية للضرر الذي لحق الجنى عليه مثلا (par ricochet) . فالدعوى الخاصة لا تفيد إلا صاحبها ويجب اثبات حصول ضرر شخصي له . أما الدعوى التي ترفع من ممثل المضرور كدائن أو وارث فليس على رافعها أن يثبت حصول ضرر له بل يثبت حصول الضرر للجنى عليه الذي يمثله . وإذا رفعت من الورثة يوزع التعويض بينهم حسب حصصهم في الميراث . فالدعويان يختلفان عن بعضهما من حيث الموضوع وصفة المحصوم .



تنشأ عن مشارطاته أو عن أى نوع من أنواع التعهدات ما عدا الدعوى الخاصة بشأنه» (١).

وللصاب أيضا أن ينقل حقه فى التعويض الى غيره أى أن يحوله اليه شأن الحال فى كل الديون (مادة ٣٤٨ مدنى). غير أنه طبقا للمادة ٣٤٩ مدنى لا تتم الحوالة الا اذا رضى المدين بذلك كتابة وهذا غير محتمل فى حق التعويض الناشئ عن جريمة. وذلك بعكس القانون المدنى المختلط (مادة ٣٥٤ مدنى) والقانون الفرنسى (مادة ١٦٨٩، ١٦٩٠). وعلى كل حال يمكن تصور أحوال عملية كأن يكون الجانى مصريا والجنى عليه الذى أصابه الضرر أجنبيا، فيمكن للجنى عليه أن يحول حقه فى التعويض الى شخص مصرى والمصرى حينئذ أن يطالب بالتعويض. ولكن هل يجوز للمحال اليه أن يرفع دعواه أمام المحكمة الجنائية أم حقه قاصر على رفعها أمام المحكمة المدنية؟

يرى البعض أنه لا يجوز له الاتجاه الى المحاكم الجنائية لأنه لرفع الدعوى أمام المحكمة الجنائية يجب أن يتوافر لدى الطالب صالح شخصى مباشر. وفضلا عن ذلك فان اجازة رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية يترتب عليها نتيجة خطيرة وهى جواز تحريك الدعوى العمومية من المحال اليه وهذا لا يجوز الا لمن أضرته الجريمة (٢).

ولكن أغلب الشراح على عكس ذلك يرون أنه يجوز للمحال اليه رفع دعواه تبعا للدعوى العمومية وذلك لأن القانون لم يضع أى تفرقة وما دمننا قد سامنا بجواز انتقال الدعوى فلا محل لحرمات المحال اليه من الخيار بين الطريق المدنى والطريق الجنائى لأن هذا الخيار أعطى لمن كان له حق رفع الدعوى

(١) جازو، ١، ١٢٣ وقرة ١٢٣ وبلانيول وريير مع بول اسبان فى الالتزامات، ٦، قرة ٦٥٧ مازو، ٢، قرة ١٩٠٣. وعامة الشراح يوافقون على ذلك ويوجد رأى ضعيف يعتبر كل دعاوى التعويض الناشئة عن الجريمة شخصية (انظر جازو، ١، هامش ٤٢ ص ٢٧٦).

(٢) محكمة النقض الفرنسية فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٧ (سبرى سنة ١٨٩٨ قسم ١ ص ٢٠١) وبلانيول وريير مع بول اسبان فى الالتزامات، ٦، قرة ٦٥٨ والمرابى بك، ١، ١٥٩.

المدنية<sup>(١)</sup>.

ولكن ما هو مقدار التعويض الذى يحكم به للمحال اليه ؟ الراجح أنه لا يجوز الحكم له بأكثر من مبلغ التحويل طبقاً للمادة ٣٥٤ مدنى<sup>(٢)</sup>.

**الضرر المرى بعيب الجسم :** اما أن الاصابة التى تصيب الشخص فى جسمه لا تقضى عليه واما أنها تقضى عليه . فاذا لم تقض على حياته بأن سببت له جرحاً فقط ، فلمصاب طبعاً تعويض ما ناله من الضرر المادى كمصاريف العلاج وكذلك له مقابل عجزه عن الأشغال وله أيضاً تعويض الضرر الأدبى كالآلام مثلاً . وتعويض الضرر المادى الذى أصابه يمثل جزءاً من ثروته ، ولذا فما لا شك فيه أن لورثته بصدوفاته أن يطالبوا بتعويض ذلك الضرر سواء رفع الدعوى حال حياته أو لم يرفها<sup>(٣)</sup> . وكذلك لدائنيه أن يطالبوا باسمه بتعويض ذلك الضرر المادى ، ولا يحتج بالمادة ١٤١ مدنى فالدعوى فى هذه الحالة لا تعتبر ضمن الدعوى الخاصة بشخص المدين لأن المراد بذلك الأشياء الشخصية البحتة كما تعلق بسمعته أو عواطفه وشعوره<sup>(٤)</sup> . وكذلك يجوز تحويل التعويض فى هذه الحالة أيضاً<sup>(٥)</sup> .

(١) جارو ، ١ ص ٢٥٥ وفتان هلى ، ٢ ، فقرة ٦٠٨ وجارديل ( Gardeil ) فى المجلة الانتقادية سنة ١٨٩٠ ص ١٠٠ ومازو ، ٢ ، فقرة ١٩٠٣ .  
(٢) مازو ، ٢ ، فقرة ١٩٠٤ .

(٣) انظر حكم بنى سوف فى ٢ مارس سنة ١٩٢٢ ( الملامة س ٢ رقم ١١٥ ص ٣٦٢ ) ، ويظهر أن الحكم يرى ضرورة لأن يكون المتوفى قد تقدم بالشكوى ولو شفويا الى النيابة وهذا ما لا ترى ضرورة له .

(٤) مازو ، ٢ ، فقرة ١٩١٤ ثم انظر هامش ٢ تحتها .

(٥) مازو ، ٢ ، فقرة ١٩١٩ . وقد حكم بأنه يجوز لشركة التأمين التى تسكون قد دفعت الى مالك السيارة القيمة المؤمن عليها نظير صرفتها أن تدخل بصفة مدنية بحق مدنى أمام محكمة الجنب تطالب بقيمة ما دفعت ، ودخولها تبره مصلحتها المالية كما يبره حلولها محل الهنى عليه فى جميع الحقوق التى له قبل السارق ( محكمة جنابات دويه ( Douai ) فى ١٩ مارس سنة ١٩٢٧ ذكر فى الملامة س ٨ رقم ٩٢ ص ١٢٣ ) .

أما اذا قضت على حياته فاما أن تقضى عليه فوراً واما بعد مدة . فإذا مضت مدة بين الاصابة والوفاة ترتب الحق للمصاب في التعويض وانتقل الى ورثته كما يجوز أن يستعمله دائنوه . ولورثته أن يطالبوا زيادة على ذلك بتعويض الضرر الشخصى الذى أصابهم من الوفاة ، ولهذا حكم بأن صلح الجنى عليه قبل وفاته مع ضاربيه لا يؤثر على حق الورثة فى المطالبة بتعويض ما نالهم من الضرر ب وفاة مورثهم<sup>(١)</sup> . أما اذا قضت عليه فوراً فالظاهر أن الحق لا يولد للمتوفى لأنه أصبح جثة بمجرد وقوع الجريمة والحقوق والالتزامات لا ترتب الا للأحياء أو عليهم . وعلى ذلك فليس للورثة الا أن يرفعوا دعوى تعويض شخصية باسمهم يثبتون فيها الضرر الذى لحقهم<sup>(٢)</sup> كل بمحضته . وإذا دخل بمض الورثة أمام المحكمة الجنائية مدعين بحق مدنى عن قتل مورثهم وقضت المحكمة بالتعويض فليس هناك ما يمنع باقى الورثة من المطالبة أمام الجهة المدنية المختصة بتعويض ما أصابهم من الضرر<sup>(٣)</sup> .

**الضرر الأدبى :** الضرر الأدبى كما هو الحال فى القذف مثلاً متعلق بشخص الجنى عليه فلا يجوز لدائنيه أن يرفعوا دعوى تعويض عنه باسم مدينهم حتى ولو ترتب على الضرر الأدبى ضرر مادى . وكذلك لا يجوز فيه التحويل<sup>(٤)</sup> . أما فيما يتعلق بالورثة فالمسألة محل خلاف فالبعض يرى أن الدعوى لا تنتقل للورثة فى هذه الحالة لأن هذا الضرر خاص بشخص الجنى عليه<sup>(٥)</sup> . والبعض

(١) نفس ٢٨ مايو سنة ١٩٣٤ ( القانون والاقتصاد س ٤ ملحق عدد ٦ ص ١٥٤ ) .

(٢) يرى الأستاذان هنرى وليون مازو أن نفس الوفاة تعتبر ضرراً للمتوفى . بل هى أشد ضرراً يصيبه ، اذ تلحق الشخص فى أعز شئ لديه وهو الحياة . وعلى ذلك فللورثة أن يطالبوا بتعويض الضرر الناشئ عن الوفاة باسم مورثهم ( كتابها المشار اليه بقرة ١٩٠٧ - ١٩١٣ ) .

(٣) استئناف مصرى ٧ فبراير سنة ١٩٢٨ ( المحاماة س ٨ رقم ٥٢١ ص ٨٦٦ ) .

(٤) دمو ج ، ٤ فى الالتزامات بقرة ٥٤٠ ومازو ، ٢ بقرة ١٩٣٠ .

(٥) بلانيلول وريبير مع بول اسبان فى الالتزامات ، ٦ بقرة ٦٥٨ وبودرى وبارد جزء ٤

يرى أنها تنتقل اليهم لأنهم يمثلون المورث<sup>(١)</sup> والقانون لم يضع أى قيد لحرمان الورثة من الحقوق المالية التى تترتب لمورثهم .

القذف فى حق المتوفى — هل اذا قذف شخص فى حق المتوفى يترتب على ذلك تعويض ؟ الجريمة لاتقع الا على الأحياء ولكن اذا تعدى القذف فى حق المتوفى الى الأحياء أى اعتبر قذفا فى حقهم أيضا أمكن عقاب الجانى ومطالبته بتعويض عن الضرر الشخصى الذى لحقهم . على أن عدم قيام المسؤولية الجنائية فى حالة القذف فى شخص المتوفى لا يمنع من قيام المسؤولية المدنية اذا نال الورثة أو غيرهم ضرر من جراء ذلك ولو كانوا غير مجنى عليهم فى القذف ، اذ يكون لهم بمقتضى القاعدة العامة حق فى التعويض أمام المحاكم المدنية طبقا للسادة ١٥١ مدنى<sup>(٢)</sup> .

## الفصل الثانى

### المدعى عليه

ترفع الدعوى المدنية ضد المسئول عن تعويض الضرر الذى نشأ عن الجريمة . ويلزم بتعويض الضرر (١) مرتكبو الجريمة سواء كانوا فاعلين أو شركاء<sup>(٢)</sup> (٢) والمسئول مدنيا فقط كالسيد عن أضرار تابعه والشخص عن أعمال

(١) مازو ، ٢ فقرة ١٩٢١ ودموج ٤ ، فقرة ٥٣٨ .

(٢) فى فرنسا كانت المحاكم مختلفة فى جواز العقاب على القذف فى حق المتوفى قبل سنة ١٨٨١ . وفى ٢٩ يولييه من تلك السنة صدر قانون الصحافة ونس على أن القذف لا يعاقب عليه اذا تعرض لذكرى المتوفى الا اذا كان قصد الجانى أن ينال من شرف الأحياء واعتبارهم ( مادة ٣٤ ) . ومع كل فقد اختلفت الآراء حول تفسير هذا النص الجديد ( انظر جازو تحقيق ، ١ من ٢٧٣ وانظر مازو ، ٢ فقرة ١٩٢٢ ) .

(٣) ان مجرد ارتكاب الشخص للجريمة كما لا يترتب عليه حتما مسؤولية جنائية لوجود سبب من أسباب الاباحة أو انعدام المسؤولية مثلا ، كذلك لا يترتب عليه حتما مسؤولية مدنية . فلكي يسأل مرتكب الجريمة مدنيا يجب أن تتوفر لديه الارادة والتبيز ، اذ التعبير (faute) =

من كانوا تحت رعايته (مادة ١٥١، ١٥٢ مدنى) (٣) ومن يحلقهم — يخلف الجانيان أو المسئول مدنياً — كالورثة (١).

**أهلية المرمى عليه :** الأصل أن الشخص إذا كان عديم الأهلية يمثل في التقاضى من يشرف على مصالحه كالقيم أو الوصى سواء كان مدعياً أو مدعى عليه. فهل تصدق هذه القاعدة في حالة المسئولية المدنية الناشئة عن جريمة ؟

إذا رفعت الدعوى أمام المحكمة المدنية فلا شك في سريان هذه القاعدة. يجب أن يمثل الصغير أو السفهيه وصيه أو القيم ، سواء كان هو الجاني أو كان مسئولاً مدنياً فقط (٢). أما إذا رفعت أمام المحكمة الجنائية ، فمما يتعلق بالمسئول

== شرط أساسى لترتب المسئولية المدنية على أفعال الشخص ، ومتى انعدم التمييز استحال نسبة الخطأ اليه ، وعلى ذلك فالصغير الذى يقل عمره عن سبع سنين والمجنون لا يسألان مدنياً ، كما لا يسألان جنائياً ، عن فعلهما وإن ترتب عليه ضرر للغير . هذا هو المذهب الذى جرت عليه المحاكم في فرنسا وفي مصر ويميل اليه أغلب الكتاب ( راجع جارو تحقيق ، ١ فقرة ١٢٧ وقد أشار في هامش ص ٨٢٣ الى مراجع هامة ) . وقد قررت بعض القوانين الحديثة مسئولية المجنون ومن في حكمه مدنياً عن الأضرار التى يحدثونها ( القانون السويسرى مادة ٥٧ فى الالتزامات والقانون الاثنى عشرة مادة ٨٢٧ ) وهذا هو الرأى الراجح فى الصريعة الاسلامية .

ويميل بعض الكتاب فى فرنسا حديثاً الى القول بمسئولية المجنون والصغير فى هذه الأحوال ( راجع مازو ، ١ فقرة ٤٥٥ — ٤٦٨ و ٢ فقرة ١٩٣٥ ) .

(١) حكم بأنه يجوز للمسئول مدنياً أن يدخل فى الدعوى الجنائية ليدفع عن نفسه المسئولية التى تسببها عند الحكم بإدانة التهم وذلك لأن القانون لم يحرمه هذا الحق فعلاً بالمبادئ العامة وقواعد العدالة يجوز للمسئول مدنياً أن يدخل فى الدعوى الجنائية لينضم فى الدعوى الى التهم . وعلى ذلك إذا رفعت دعوى جنحة على سائق سيارة تابعة لمصلحة البريد حق لوزارة المواصلات أن تدخل فى الدعوى لتدافع عن التهم وتطلب البراءة ارتكاباً على أن الحادث وقع بخطأ المجنى عليه لا بخطأ التهم ( محكمة كرموز الجزئية فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٢ المحاماة ص ٦ رقم ٢١١ ) وتشترط محكمة النقض لجواز ذلك أن تكون هناك دعوى مدنية مرفوعة على الخادم أو التابع ( محكمة النقض فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ المحاماة ص ٤ رقم ٧٤٢ ) .

(٢) جارو ، ١ فقرة ١٣٠ .

مدنيا فالقاعدة العادية تسرى أيضا <sup>(١)</sup> . أما بالنسبة للتهم القاصر ومن في حكمه فقد اختلفت الآراء . والرأى الراجح والذي يميل اليه أغلب الكتاب واضطرت عليه أحكام المحاكم في فرنسا وكذلك في مصر هو أن الدعوى المدنية يجوز رفعها ضد القاصر أو المحجور عليه تبعا للدعوى العمومية بدون حاجة الى ادخال وصيه أو القيم عليه . وذلك لأنه اذا كان التهم مفروض فيه القدرة على الدفاع عن نفسه في الدعوى العمومية فالمنطقي أن يكون أهلا للدفاع في الدعوى المدنية أيضا . وفضلا عن ذلك ففي الاجراءات الجنائية وما تتضمنه من تحقيقات الضمان الكافي للقاصر ومن في حكمه <sup>(٢)</sup> .

ومثل القاصر السفیه والمفلس فيجوز أن ترفع عليه الدعوى المدنية وحده تبعا للدعوى الجنائية . وكما يجوز رفع الدعوى المدنية ضد القاصر شخصا أو من في حكمه اذا رقت الدعوى العمومية من النيابة كذلك يجوز رفع الدعوى المدنية ضده مباشرة أمام المحكمة الجنائية بدون حاجة الى الوصى أو القيم <sup>(٣)</sup> .

**نعمد المرحى عليهم :** اذا تعدد مرتكبو الجريمة سواء كانت عمدية أو غير عمدية وكذلك اذا وجد شخص مسئول مدنيا فان الجميع يعتبرون متضامنين في التعويض ، فالحكم الصادر بالتعويض والتضامن يمكن لمن صدر في صالحه أن ينفذه على أى فرد منهم كما يتراءى له <sup>(٤)</sup> . ولكي يحكم بالتضامن على مرتكبي

(١) جارو ، ١ ، فقرة ١٣٠ .

(٢) راجع جارو ، ١ ، فقرة ١٣٠ وهامش ٣٥ من ٢٩٥ وانظر حكم النقض في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٠٧ ( المجموعة س ٩ من ١٨ ) وفي ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٣ ( المرائع س ١ من ٨٥ ) وفي ١٩ مايو سنة ١٩١٧ ( المجموعة س ١٨ من ١٥٦ ) وقرار لجنة المراقبة القضائية سنة ١٨٧٩ ( مجموعة القرارات من ٢٣٩ ) وفي ٧ مارس سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ ، رقم ١٨٥ من ٢٢٥ ) وفي ٢٩ فبراير سنة ١٩٣٢ ( مجموعة النقض ، ٢ ، رقم ٣٣٢ من ٤٦٧ ) وانظر عكس هذا الرأى العراي بك ، ١ ، من ٥٩ .

(٣) انظر مازو ، ٢ ، فقرة ١٩٣٣ .

(٤) لمن نفذ عليه أن يرجع طبعاً على باقى السؤولين كل بما يلزم به سواء كان الالتزام بالتساوى أو مختلفا حسب الحكم . وانما يسأل مرتكبو الجريمة بالتضامن لأن كلامهم =

الجريمة لا يشترط أن تكون الجريمة عمدية فيكفي أن يحصل منهم خطأ واحد أى أن تجمعهم وحدة جنائية أو خطأ مشترك (faute commune) كحالة سيارتين يتصادمان باهمال سائقيهما وينشأ عن ذلك إصابة شخص . ويكفي أن يتدخل الجاني بأى نصيب في الإيذاء أو الضرر ليحكم عليه بالتضامن . وقد قررت محكمة النقض المصرية في عدة أحكام حديثة أن المسؤولية المدنية لا تقتضى الاتفاق السابق بين المتهمين على الاجرام ولا تقتضى توافق المتهمين على التعدى والإيذاء ، ويكفي لترتيب التضامن أن تتحد ارادة الفاعلين مجرد اتحاد وقتى على الاعتداء على الجاني عليهم وأن يقارف كل منهم هذا الاعتداء فعلاً أو يشترك فيه <sup>(١)</sup> .

**انتقال التزام الجاني أو المسئول مرنياً :** ان حق من أصابه ضرر في التعويض يقابله التزام أو دين في ذمة الجاني أو المسئول مدنياً وعلى ذلك اذا توفى الجاني أو المسئول مدنياً ظل دينه في ذمة خلفه العام كالورثة يؤدونه من التركة اذا لا تركة الا بعد سداد الدين . وانما يلاحظ أنه اذا تعدد الورثة فلا يلتزم كل منهم الا بنسبة حصته فى الميراث أى أنهم لا يعتبرون متضامنين فى سداد التعويض . فاذا أعسر أحدهم فلا يرجع المحكوم له بنصيب الميسر على الباقين وذلك لأن مبنى التضامن وجود وحدة فى الخطأ أو خطأ مشترك ، والورثة لم يشتركوا مع المورث فى الخطأ <sup>(٢)</sup> وانما توزع تكاليفه عليهم مقابل الغنم الذى وزعه بينهم <sup>(٣)</sup> .

== يعتبر سببا للضرر وكل من كان سببا فى ضرر يلتزم بتعويضه (مادة ١٥١ مدنى) (راجع مازو فقرة ١٩٤٤ جز ٢ وانظر أحكاما عديدة حديثة أشار إليها فى فقرة ١٩٤٥) .

(١) نقض ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ (النشرة س ٢ رقم ٦٧) و ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ (النشرة س ٢ رقم ١٣١) و ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ (النشرة س ٢ رقم ١٦٤) وانظر البحث مفصلاً فى مؤلف مازو ، ٢ فقرة ١٩٤٨ وما يليها .

(٢) مازو ، ٢ فقرة ١٩٩٦ .

(٣) كذلك اذا كان المسئول شخصاً معنوياً كمشركة مثلا وحلت المشركة فان الدعوى ترفع ضد المشركة أثناء عملية التصفية فاذا كانت عملية التصفية قد انتهت ووزعت أملاك المشركة فان الدعوى تتبع أعيان المشركة سواء كانت بين أيدي الشركاء أو انقلت الى أيدي شركة أخرى مثلا . هذا مع تفاصيل ترجع الى اختلاف نوع المشركة (راجع دوج ، ٣ فقرة ٣٥١ ومازو ، ٢ فقرة ١٩٩٩) .

## الفصل الثالث

### خيار المدعى بالحق المدني

الأصل أن المحاكم المدنية هي صاحبة الاختصاص في الدعاوى المدنية كما أن المحاكم الجنائية هي صاحبة الاختصاص في الدعوى العمومية . ولكن المشرع جعل للمضروور من الجريمة الخيار في أن يرفع دعواه المدنية أمام المحكمة المدنية كما هو الأصل أو أمام المحكمة الجنائية ( مادة ٥٢ و ٥٤ تحقيق )<sup>(١)</sup> . والحكمة في ذلك أن الدعوى العمومية والدعوى المدنية انما ينشآن عن فعل واحد وهو الجريمة ، والقاضي الجنائي وهو يقدر الوقائع ويفصل فيما وقع من اعتداء على المجتمع يسهل عليه وقد توافرت أمامه عناصر التقدير أن يفصل فيما نشأ عن الجريمة من ضرر شخصي . أضف الى هذا أن السماح لمن أصابه ضرر من الجريمة برفع دعواه الخاصة أمام المحكمة الجنائية يجعل الى جانب النيابة عوناً قوياً يساعد على جمع الأدلة وكشف خبايا الجريمة . وفضلاً عن ذلك فان تولى المحكمة الجنائية الفصل في الدعوى الجنائية والمدنية مما يمنع حصول التضارب الذي قد يقع بين حكم المحكمة المدنية والمحكمة الجنائية .

ونجد هذا الخيار في أغلب التشريعات الجنائية كالقانون الفرنسي ( مادة ٣ تحقيق ) والقانون البلجيكي ( مادة ٤ تحقيق ) . وهناك بعض قوانين لا تسمح برفع الدعوى المدنية الا أمام المحكمة المدنية كالقانون الألماني ( مادة ١١١ تحقيق ) .

## المبحث الأول

### مدى خيار المدعى بالحق المدني

حق المدعى المدني في هذا الخيار ليس مطلقاً بل يتقيد بقيدين :

(١) للدعى المدني الخيار بين المحاكم المدنية والمحاكم الجنائية العادية ولكن لا يجوز له رفع دعواه أمام المحاكم الاستثنائية كالمحاكم المختصة ولا أمام المحاكم العسكرية أو اللجان الإدارية .



(١) الدعوى المدنية لا تقبل أمام المحكمة الجنائية الا تبعا للدعوى العمومية .

(٢) اذا اختار المدعى المدني الطريق المدني فقد سقط حقه في الخيار .  
وسنتكلم على هذين القيدين في فرعين .

## الفرع الأول

تبعية الدعوى المدنية للدعوى العمومية أمام المحكمة الجنائية

لا تقبل الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية الا تبعا للدعوى العمومية ، فلا يمكن أن ترفع الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الجنائية . وعلى ذلك اذا انتهت الدعوى العمومية بالصلح ( مادة ٤٨ تحقيق ) أو بالعمو أو بالتقادم أو بحكم فلا يجوز للدعى المدني أن يرفع دعواه بعد ذلك الى المحكمة الجنائية . وكذلك لا يمكن أن ترفع الدعوى المدنية ضد المسئول مدنيا الا اذا رفعت الدعوى العمومية ضد الجاني . ولهذا حكم بأنه اذا رفع شخص جنحة مباشرة ضد آخر وأعلن المسئول مدنيا أيضا ولكنه اقتصر في توجيه طلب التعويض الى المسئول مدنيا وحده كانت الدعويان الجنائية والمدنية غير مقبولتين . أما الجنائية فلأن المتهم لم ترفع ضده الدعوى المدنية والدعوى العمومية ضده لا يحركها الا الادعاء مدنيا قبله . وأما الدعوى المدنية قبل المسئول مدنيا فتعتبر غير مقبولة أيضا لأنها لا تقبل الا تبعا للدعوى العمومية وهي كما رأينا لم تتحرك <sup>(١)</sup> .

وكذلك اذا حكمت المحكمة بعدم الاختصاص فانها لا تملك الفصل في الدعوى المدنية <sup>(٢)</sup> . ولهذا أيضا حكم بأنه اذا رفعت دعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية وتغيب المدعى المدني فحكم ببراءة المتهم وبشطب الدعوى المدنية فلا يجوز للدعى المدني تجديد دعواه ثانية أمام المحكمة الجنائية لأن الدعوى العمومية

(١) انظر الراي بك ، ١ ص ١٦٧ .

(٢) لجنة المراقبة سنة ١٩٠٨ ( مجموعة القرارات رقم ١٤٢ ) .

سبق الفصل فيها<sup>(١)</sup> . ولهذا السبب أيضا الرأي الراجح أنه يجب على المحكمة أن تحكم في الدعوى العمومية والدعوى المدنية في حكم واحد<sup>(٢)</sup> . فلا يجوز الفصل في الدعوى العمومية وتأجيل الفصل في الدعوى المدنية لجلسة أخرى والا كان هذا مبطالا للحكم بالنسبة للدعى المدني<sup>(٣)</sup> . وقد نص المشرع على ذلك صراحة في المادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

ولكن هذا القيد ليس عاما فهناك استثناءات له يظهر فيها استقلال الدعوى المدنية عن الدعوى العمومية . وهذه الاستثناءات هي :

### أولا - مائة الحكم بالبراءة :

كان الواجب أن لا تختص المحكمة الجنائية بالفصل في التعويض عند الحكم بالبراءة لأن الحكم بالبراءة معناه أنه لم تقع من المتهم جريمة فإذا كان هناك محل للتعويض فإن المسؤولية المدنية تكون ناشئة عن فعل لا عقاب عليه

(١) راجع ص ٦٨ . وتطبق محكمة النقض هذا المبدأ في كل الأحوال فلا تسمح بنظر الدعوى المدنية حتى ولو حضر المدعى المدني قبل انقضاء الجلسة ولكن بدو شطب دعواه .

(٢) لبوتشان مادة ٣ رقم ٦٣ ولجنة المراقبة سنة ١٩١١ ( مجموعة القرارات نمرة ١٦ ) .

(٣) قض أول ابريل سنة ١٩٠٥ ( المجموعة س ٧ ص ٢ ) وفي ٩ مايو سنة ١٩٠٨ ( المجموعة س ١٠ ص ٢ ) .

وانظر كذلك قض ٢٣ ابريل سنة ١٩٣١ . وفي هذه القضية

رفعت الدعوى أولا أمام المحكمة المركزية ودخل المحني عليه أمامها مدعيا بحق مدني . ثم

حكم من المحكمة المركزية بعدم الاختصاص تقدمت النيابة التمهين الى محكمة الجناح الجزئية ،

وفي الجلسة المحددة لم يحضر المدعى المدني لعدم الاستدلال على محله وإعلانه لتلك الجلسة ،

ف نظرت المحكمة في الدعوى العمومية وأجلت الفصل في الدعوى المدنية لجلسة أخرى وأمرت

بإعلان المدعى المدني والتمهين والشهود . وفعل في تلك الجلسة حضر المدعى المدني فدفع المحامي

الحاضر مع التهم بعدم جواز نظر الدعوى المدنية بعد الفصل في الدعوى العمومية . ولكن

المحكمة رفضت هذا الدفع وحكمت بالتعويض وتأييد الحكم في الاستئناف . ولما طعن بالنقض

من التهم قررت محكمة النقض أن الدعوى المدنية لم تقدم لمحكمة الجناح الابتدائية بطريقة

صحيحة قبل الفصل في الدعوى العمومية فيكون قبول تلك المحكمة لها غير صحيح وهذا

اليب ينسحب على حكم المحكمة الاستئنافية المطعون فيه فيتعين نقضه ( النشرة ٢ ص ٢ رقم

وهذا من اختصاص المحاكم المدنية لا الجنائية . ولكن الشرع رأى من المصلحة عملاً أن ينتفع بما تم في القضية من اجراءات وتحقيقات فأجاز للمحاكم الجنائية الحكم بالتعويض رغم الحكم بالبراءة ( انظر المادتين ١٤٧ و ١٧٢ تحقيق ) .

وفي المسألة تفصيل يرجع الى اختلاف نوع الجريمة :

ففي الجنايات يجب على المحكمة في كل الأحوال أن تحكم في التعويضات التي يطلبها الخصوم بعضهم من بعض ( مادة ٥٠ جنایات ) .

أما في المخالفات فطبقاً للمادة ١٤٧ تحقيق اذا حكم القاضي ببراءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة أو لأن الفعل لا يعاقب عليه القانون حاز له مع ذلك أن يحكم في التعويضات التي يطلبها الخصوم بعضهم من بعض ، ويراد بذلك التعويضات التي يطلبها المدعى المدني أو يطلبها المتهم من المدعى المدني .

أما فيما يتعلق بالجنح فقد نصت المادة ١٧٢ تحقيق على إجازة الحكم بالتعويض للقاضي اذا حكم بالبراءة لعدم ثبوت الواقعة أو عدم العقاب عليها كما فعل المشرع في المخالفات وزادت على ذلك حالة سقوط الدعوى بمضى المدة . الا أن المشرع وضع نصاً آخر ( المادة ٢٨٢ تحقيق ) جاء فيه أن الدعوى بالتضمينات الناشئة عن جنابة أو جنحة أو مخالفة لا يجوز اقامتها أمام المحاكم الجنائية بعد سقوط الدعوى العمومية بمضى المدة . فكيف يمكن التوفيق بين هذين النصين ؟ من رأى البعض أن المادة ١٧٢ تتكلم عن شيتين ، عن الحكم بالبراءة .

وعن الحكم بالتعويض . وقد بينت الأحوال التي يحكم فيها القاضي بالبراءة وهي عدم ثبوت الواقعة أو عدم العقاب عليها أو سقوطها بمضى المدة ، ثم أجازت للقاضي الحكم بالتعويض . ولكنها لم تبين ما اذا كان الحكم بالتعويض جائزاً في الثلاثة الأحوال أو في بعضها . واذن فالحكم بالتعويض جائز ما لم يمنع القانون ذلك . وقد جاء نص المادة ٢٨٢ يمنع من الحكم بالتعويض في حالة سقوط الدعوى العمومية بمضى المدة ، وعلى ذلك فالحكم بالتعويض لا يجوز الا في

الحالتين الآخرين<sup>(١)</sup>. ولكن سياق نص المادة ، وعلى الأخص النص الفرنسي ، يصعب معه التسليم بهذا الرأي ، فالمرجع بين الأحوال ثم قرر التصرف حيالها سواء من الوجهة الجنائية أو الوجهة المدنية .

وهناك رأي آخر يذهب الى أن المراد بالتعويضات في هذه الحالة — حالة سقوط الدعوى بمعنى المدة المشار إليها في المادة ١٧٢ — هو التعويضات التي يطلبها المتهم من المدعى المدني لا التي يطلبها المدعى المدني من المتهم<sup>(٢)</sup>. ولكن هذا تخصيص لا دليل عليه .

ويرى آخرون أن المادة ٢٨٢ هي الأصل ، جاءت مقررمة لمبدأ عام وهو أن الدعوى المدنية لا تقوم الا تبعا للدعوى العمومية وطبقه المشرع في حالة مضي المدة كما طبقه في حالة الضلع ( مادة ٤٨ ) . وقد جاءت المادة ١٧٢ استثناءا لهذا المبدأ فأجازت الفصل في الدعوى المدنية رغم عدم قيام جريمة وذكرت « سقوط الدعوى بمعنى المدة » . وهذه الحالة ، حالة السقوط ، لا تخرج عن كونها صورة من صور عدم العقاب على الفعل . وإذا كان من الجائز أن يحكم بالتعويض رغم كون الفعل لا يعاقب عليه بالمرة فالأولى أن يباح ذلك اذا كان الفعل يعاقب عليه في الأصل ثم سقطت الدعوى فيه بمعنى المدة<sup>(٣)</sup>. ولكن هذا الرأي تحككي ، وليست هناك حكمة في أن يضع الشارع نصا خاصا ( المادة ٢٨٢ ) يطبق به مبدأ عاما في حالة خاصة ثم ينسخه بنص آخر ( المادة ١٧٢ ) .

ومن رأي محكمة النقض أخيرا أنه من مقارنة المادتين ١٧٢ و ٢٨٢ يتضح أن كلا منهما وضعت لحالة تختلف عن الحالة التي استلزمت وضع الأخرى ، فاللادة ١٧٢ خاصة بالجسم الذي ينضم الى دعوى عمومية مقامة فعلا و يقيم نفسه

(١) استئناف أسبوط في ٣ يناير سنة ١٩٠١ ( المجموعة س ٢ ص ١٨٢ ) .

(٢) قض ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ ( المجموعة س ٨ ص ١٦٢ ) واستئناف مصر في ١١ يناير سنة ١٩٠٠ ( المجموعة س ١ ص ٢٥٨ ) وشين السكوم في ١ أغسطس سنة ١٩١٧ ( المجموعة س ١٩ ص ١١ ) .

(٣) العرابي بك ، ١ ص ١٧٤ وهن أول ديسمبر سنة ١٩٢٥ ( المحاماة س ٦ رقم

فيها مدعياً بحق مدني وهو ما يعرف قهراً بالطرف النضم (partie jointe) .  
وأما المادة ٢٨٢ فهي خاصة بالشخص الذي يلجأ مباشرة الى المحكمة الجنائية  
مطالباً بحقوقه المدنية فتتحرك بدعواه نفس الدعوى العمومية التي لم تكن مقامة  
من قبل ويعرف قهراً بالطرف الأصلي (partie principale) . واذن فلكل  
مجنى عليه الحق في أن يلجأ بالنسبة لحقوقه المدنية للقضاء الجنائي . واذا ما فعل  
ذلك اعتماداً على أن الدعوى العمومية مرفوعة فعلاً من جانب النيابة فقد  
حق له السير في دعواه المدنية لدى المحكمة الجنائية وحق على هذه المحكمة  
الجنائية — وقد ارتبطت بالدعوى — أن تسير في نظرها الى النهاية ولو ظهر في  
أثناء السير أن الدعوى العمومية قد سقطت . فان لم يكن ثمة دعوى جنائية قائمة  
بسبب انقضاء المدة المقررة لسقوطها فانه لا يجوز للمجنى عليه أن يلجأ مباشرة  
للقضاء الجنائي بل له اذا شاء أن يرفع دعواه أمام المحكمة المدنية وحدها .  
والفقرة الأخيرة من المادة ٢٨٢ تؤيد كون هذه المادة انما وضعت لحالة الدعوى  
المباشرة المرفوعة من المدعى المدني . فالشارع بعد أن منع المدعى المدني صراحة  
في الفقرة الأولى من الالتجاء الى القضاء الجنائي بعد انقضاء المدة المقررة لسقوط  
الحق في اقامة الدعوى العمومية أجاز له ذلك في الفقرة الثانية اذا كانت تلك المدة  
لم تنقض بعد ورتب على رفع الدعوى المدنية في هذه الحالة الأخيرة انتطاع المدة  
المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية . وفي ترتيبه هذا اشارة صريحة  
الى أن المقصود بهذه المادة هو حالة دعوى مدنية رفعت مباشرة بدون أن تكون  
هناك دعوى مرفوعة فعلاً من قبل <sup>(١)</sup> .

ووجهة نظر هذا الرأي أقرب ما يكون للعقل والمنطق ، ولكن نص المادة  
٢٨٢ لا يساعد على التسليم به . فهذه المادة تتكلم عن « دعوى التضمينات  
الناشئة عن جنابة أو جنحة أو مخالفة » فكيف يقال بأن المقصود منها هو حالة  
رفع المدعى المدني دعواه مباشرة أمام المحكمة الجنائية مع أن الدعوى المباشرة

(١) نفس ٢ مايو سنة ١٩٢٩ (مجموعة النقض ، ١ رقم ٢٤٥ ص ٢٨٤) .

لا تجوز الا في التحالفات والجنتح فقط والمادة تنص أيضا على التضييمات الناشئة عن جنائية ؟ الواقع أن هناك شيئا من التضارب ، ولو حذفت كلمة جنائية من المادة ٢٨٢ لاستقام الأمر وصح رأى محكمة النقض الذى يبنى المحكمة فى مغايرة النصين على أساس معقول .

واختصاص محاكم التحالفات والجنتح بالفصل فى التعويض رغم حكم البراءة جوازى متروك لها . فاذا حكمت بالبراءة و بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية لحكمها صحيح <sup>(١)</sup> ، وليست ملزمة بتسبيب حكمها فى ذلك <sup>(٢)</sup> . وقد أصدرت محكمة النقض فى سنة ١٨٩٩ حكما هاما <sup>(٣)</sup> ، بينت فيه كيفية استعمال هذا الحق المحول لمحاكم الجنتح والتحالفات . قررت أنه يجب أن تكون هناك شبهة جريئة أى أن لا يكون النزاع فى الواقع مدنيا بحتا وانما ألبسه المدعى ثوب الجريمة توصلا الى اختصاص المحاكم الجنائية ، وأن لا تكون الدعوى المدنية فى حاجة الى اجراءات طويلة للفصل فيها يترتب عليها تعطيل الفصل فى الدعوى العمومية . وقد سارت المحاكم فى أحكامها مهتدية بهذا الحكم فى استعمال حقها فى نظر الدعوى المدنية

---

(١) تفض ١٦ مايو سنة ١٩٣٢ ( مجموعة التفض ، ٢ رقم ٣٤٩ ص ٥٣٩ ) . وقد قررت محكمة النقض فى حكم لها أن الأمر متروك لاختيار المحكمة اذا شادت أنه وان شادت تركته ، وأن مقتضى ترك الخيار للمحكمة فى أمر التعويض الذى أنها اذا أرادت أن تحكم فى موضوعه بالانقياب أو بالرفض لزم أن يكون السبب ظاهرا فى حكمها أما اذا أرادت أن تتخلل عنه فعليها اظهار هذه الارادة مع حفظ الحق للخصوم يتفاوضونه لدى جهة الاختصاص . فاذا قضت محكمة الموضوع فى تهمة اختلاس بالبراءة ورفض الدعوى المدنية وكانت الأسباب التى أوردها فى حكمها لا تؤدى الى رفض الدعوى المدنية بل تشير الى أن هناك حسابا بين المدعى الذى والتهم لم يسو يد فان حكمها برفض هذه الدعوى غير صحيح ويجب الفأؤه وحفظ الحق للدعى المدنى يتقاضاه لدى الجهة المدنية المختصة ( التفض فى ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠ القضية رقم ٥٨١ ص ٤٧ قضائية ) .

(٢) تفض ٢١ مايو سنة ١٩٢١ ( المحاماة ص ٢ رقم ٥١ ) .

(٣) تفض ٢٨ يناير سنة ١٨٩٩ ( المجموعة ص ١ رقم ٨٣ ) .

أو التخلي عنها<sup>(١)</sup>.

وكما يجوز الحكم بالتعويض رغم البراءة للقاضي الجزئي، كذلك يجوز في الاستئناف. وإنما إذا ألقت المحكمة الاستئنافية حكم الادانة واستبقت الحكم بالتعويض فالواجب تسبب تأييد الحكم بالتعويض<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً — مائة الطعن في الاعطاس من المدعى المدني ومعه :

طبقاً للمادتين ١٧٦ ، ٢٢٩ تحقيق يجوز للمدعى المدني أن يطعن وحده بطريق الاستئناف أو النقض في الحكم الصادر وذلك فيما يتعلق بحقوقه المدنية . وإذا لم تطعن النيابة ، فإن المحكمة الاستئنافية أو محكمة النقض لا تنظر الا في الدعوى المدنية ويصح أن يقضى بالتعويض على المتهمين الذين قضى ببراءتهم أولاً<sup>(٣)</sup>. ففي هذه الحالة تحيا الدعوى المدنية وحدها رغم انتهاء الدعوى العمومية . وكذلك الحال في المعارضة في الجرح في الأحكام الغيائية طبقاً للرأى الغالب<sup>(٤)</sup>. أما في المحلفات فنص المادة ١٣٣ صريح في عدم جواز المعارضة من المدعى المدني .

### ثالثاً — مائة سقوط الدعوى العمومية بسبب عزمه بغير رفعها :

قد تعرض أسباب تؤدي الى انقضاء الدعوى العمومية بعد أن رفضت

(١) قرار لجنة الرقابة في ١٤ مايو سنة ١٩٠٠ (المجموعة س ١ ص ٣٠٤) ودسوق في ٢ نوفمبر سنة ١٩٠١ (الحقوق س ١٦ ص ٢٨٠) والنقض في ١٤ فبراير سنة ١٩١٤ (المجموعة س ١٥ ص ١١٥) وفي ١٠ نوفمبر سنة ١٩١٧ (المرائع س ٥ ص ١٥٣) والمنايا في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٢ (المجموعة س ٢٤ ص ٩٧) وبني سوف الكلية في أول يولي سنة ١٩٢٣ (الحاماة س ٣ ص ٣٥) وبنيها في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ (الحاماة س ٥ رقم ٤٤٤) .

(٢) قض ١٠ يونيو سنة ١٩٠٥ (المجموعة ١٩٠٦ رقم ٥ ص ٩) .

(٣) قض ١١ يونيو سنة ١٩٣١ (مجموعة النقض ، رقم ٢٧٦ ص ٣٤١) .

(٤) رو ، ٢ ص ١٦٦ وهامش ٣٣ ولاورد فقرة ٧٤٠ . وإلى هذا قيل الأحكام الثنائية (انظر جالرو ، ١ فقرة ١٩٣) .

صحيحة وذلك كوفاء المتهم أو العفو عن الجريمة أو صدور قانون جديد يبيح الفعل المنسوب للمتهم، فهل يجوز الحكم بالتعويض في هذه الأحوال رغم انقضاء الدعوى العمومية؟ المسألة تختلف فيها في فرنسا فالبعض يستلزم صدور حكم في الدعوى يعرض بعده هذا السبب السقط للدعوى العمومية. والبعض يجيز الفعل فيها ولو لم يصدر حكم لأن التلازم بين الدعوى العمومية والمدنية لا يشترط الا وقت رفعها<sup>(١)</sup>.

وهذا الرأي الأخير هو الأرجح في نظري وتساعد عليه نصوص القانون المصرى التى لا مقابل لها فى فرنسا. فالمادة ١٤٧ و ١٧٢ تميزان الحكم بالتعويض رغم الحكم بالبراءة لكون الفعل لا يعاقب عليه القانون. وحالة العفو عن الجريمة أو حالة صدور قانون جديد لا تخرج عن كونها صورة من صور عدم معاقبة القانون على الفعل.

وفضلا عن ذلك فالواجب عدلا لمعرفة ما اذا كانت المحكمة مختصة بالفصل فى دعوى أم لا أن ننظر الى يوم رفعها اليها، فإذا كانت مختصة ظلت كذلك رغم ما يطرأ من الأسباب. وذلك لأنها كانت تستطيع أن تقضى فى الدعوى قبل هذا الطارئ، فتأخير الفصل نتيجة الإبطاء وطول الاجراءات لا يصح أن يؤثر على صاحب الحق. وبهذا قضت محكمة النقض وقررت أنه اذا كانت الجريمة المطروحة لنظر محكمة الجنح تقع تحت نصوص قانون عفو شامل صدر أثناء نظر الدعوى فإن محكمة الجنح تقبل رغم ذلك مختصة بنظر الدعوى المدنية، ولكن الأمر يكون على خلاف ذلك اذا كان قانون العفو الشامل قد صدر قبل رفع الدعوى العمومية<sup>(٢)</sup>.

(١) جازو، ١، قرة ١٩٣ وتعليق Esmein على حكم محكمة النقض الفرنسية فى ١٦ مارس سنة ١٨٨٢ (سبرى سنة ١٨٨٣ قسم ١ ص ٨٩) وانظرو، ٢ ص ١٦٦ وهامش ٣٢ ص ١٦٧ وحكم محكمة باريس فى ٢٣ ماي سنة ١٩١٩ (سبرى سنة ١٩١٨ - ١٩١٩ قسم ٢ ص ١١٧) ومحكمة النقض الفرنسية فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٢٦ (سبرى سنة ١٩٢٨ قسم ١ ص ٧٧).

(٢) نقض ١١ أبريل سنة ١٩٢٩ (مجموعة النقض، ١ رقم ٢٢٢ ص ٢٥٩).



## الفرع الثاني

سقوط حق المدعى المدني في الخيار

تنص المادة ٢٣٩ تحقيق على أنه « اذا رفع أحد طلبه أمام محكمة مدنية أو تجارية لا يجوز له أن يرفعه الى محكمة جنائية بصفة مدع بمحق مدنية » .  
فالمدعى المدني اذا لجأ الى الطريق المدني أغلق أمامه الطريق الجنائي ، وبمفهوم الخالفة اذا لجأ أولاً الى الطريق الجنائي فذلك لا يحرمه من تركه والالتجاء الى الطريق المدني . ويطلقون هذه التفرقة بأن الطريق الجنائي أخطر بالنسبة للمتهم من الطريق المدني وفضلا عن ذلك فهو استثنائي فاذا تركه المدعى المدني ولجأ الى الطريق المدني فليس للمتهم أن يشكو . أما اذا اختار المدعى الطريق المدني أولاً فيعتبر أنه لجأ الى الأصل وتنازل عن حقه في الطريق الاستثنائي .

والمادة ٢٣٩ مطابقة لما جرت عليه أحكام المحاكم في فرنسا . ولم يضع المشرع في فرنسا نصا كالمادة ٢٣٩ ، ولكن المحاكم الفرنسية تهتدى بقاعدة قديمة جرى عليها القضاء في العهد القديم ، غير أنها لا تأخذ بها على اطلاقها . وهذه القاعدة تتأخص في أن المدعى اذا اختار أحد الطريقين — الجنائي أو المدني — لا يمكنه أن يلجأ الى الطريق الآخر (Una electa via non datur  
(<sup>(١)</sup> recursus ad alteram) .

(١) اختلفت الآراء في فرنسا حول تعليل هذه القاعدة ومدى تطبيقها في القانون الحديث . فالبعض يرجعها الى الرأفة بالمتهم حتى لا يذهب به المدعى من محكمة الى أخرى كما يشاء له هوام ( هوجني Hugueney في المجلة الانتقادية سنة ١٩٣٣ ص ٨١ ) والبعض يرى أن رفع الدعوى أمام محكمة يصبح ككفد قضائي يلتزم به رافعها فلا يقضه وحده . والبعض يرى أن التجاء المدعى الى طريق معناه تنازله عن الطريق الآخر . ويرى البعض أن هذه القاعدة تطبق في الحالتين كما كان الأمر في العهد القديم أى سواء في التخلي من المدني الى الجنائي أو العكس ( رو ، ٢ ص ١٥٢ وفيدال فقرة ٦٣٧ ) ولكن المحاكم تفرق بين الحالتين كما ذكرنا ومعها في هذا الرأي فستان هيلي ( جزء ٢ فقرة ٦١٧ ) وجارو ( جزء ١ فقرة ١٨٣ ) وانظر حكم محكمة النقض الفرنسية في ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ( سيرى سنة ١٩٣٤ قسم ١ ص ٦٣ ) .

وانما لتطبيق المادة ٢٣٩ يجب توفر الشروط الآتية : —

١ — يجب وحدة الدعوى من حيث الخصوم والسبب والموضوع .

وعلى ذلك اذا رفعت الدعوى أمام المحكمة المدنية ضد بعض الجناة ، فلا يتمتع رفضها أمام المحكمة الجنائية ضد البعض الآخر . وطبقا للرأى الغالب — واليه تميل الأحكام الحديثة — الطعن بالتزوير أمام المحكمة المدنية لا يمنع المطالبة بالتعويض عن التزوير أمام المحكمة الجنائية ، لأن موضوع دعوى التزوير أمام المحكمة المدنية هو رد و بطلان الورقة المزورة أما أمام المحكمة الجنائية فهو تعويض الضرر الناشئ عن التزوير <sup>(١)</sup> . وكذلك اذا رفعت دعوى حساب وقسمة أمام المحكمة المدنية فلا يمنع ذلك المدعى من الادعاء مدنيا أمام المحكمة الجنائية اذا رفعت دعوى جنائية على الخصم لاختلاسه بعض الأموال المشتركة <sup>(٢)</sup> . واذا رفع شخص دعوى حساب ثم شطبها لأن المدعى عليه أقر له بما في ذمته ولما طالبه ولم يدفع له شيئا رفع عليه جنحة مباشرة فان دعواه تكون مقبولة ، فالسبب يختلف في الدعويين لأنه أمام المحكمة المدنية يطلب الحساب وأمام المحكمة الجنائية يطلب التعويض عما لحقه من الأضرار من جراء التبديد فلا يوجد والحالة هذه اتحاد في السبب <sup>(٣)</sup> . واذا طالب البائع المشتري بالثمن بموجب كبيالة أعطيت

(١) راجع جارو ، ١ ص ٤٠١ وانظر حكم محكمة النقض في ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ القضية رقم ٣٠١ س ٤٧ قضائية وحكها في ١٦ مايو سنة ١٩٣٢ ( الملامة ١٣ رقم ١١ ص ٣٢ ) وقد فصل قاعدة سقوط الخيار تفصيلا وافيا . وانظر عكس ذلك حكم الأركية في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣ ( الملامة س ٤ ص ٥٦٠ ) . ويلاحظ أنه اذا حكم نهائيا أمام المحكمة المدنية بصحة السند أو عدم قبول الدعوى لم يميز للمدعى المدني أن يلجأ للمحكمة الجنائية للمطالبة بالتعويض لأن الحكم المدني حاز قوة الشيء المحكوم به ( شين الكوم في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٧ الاستقلال س ٦ ص ٢٥٤ ) والباطل في ١١ أبريل سنة ١٩٢١ ( المجموعة س ٢٤ ص ٣٩ ) وراجع حكم محكمة المطارين في ٤ أبريل سنة ١٩٣١ ( الملامة س ١٣ ص ٢٢٠ ) .

(٢) جارو ، ١ ، قرة ١٨٤ وبهامش ٣٢ اشارة لأحكام مختلفة .

(٣) مصر الكلية في ٥ مايو سنة ١٩٢٩ ( الملامة س ١١ رقم ٩٧ ص ١٦٠ ) .

له ثم تبين أن الكميالة مزورة ولكنه تمكن من اقامة الدليل على استلام المشتري للبضاعة وفلا حكم له بالثمن ، فان هذا لا يمنعه من رفع دعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية<sup>(١)</sup> لتعويضه عن الضرر الأدبي والمادى الذى لحقه من جراء التزوير<sup>(٢)</sup>.

(٢) يجب أن يكون المدعى المدني قد رفع دعواه أمام المحكمة المدنية رغم علمه بأن فى الأمر جريمة وله الخيار (en connaissance de cause) لأن القاعدة مبنية على افتراض تنازله عن استعمال الطريق الجنائى الذى خول له ، فاذا لم يكن يعلم بأن له الحق فى ذلك لجهله أن فى الأمر جريمة فلا معنى لافتراض التنازل . وعلى ذلك اذا طالب شخص آخر أمام المحكمة المدنية برد شئ أو دعه لديه ، ثم تبين بمد رفع الدعوى أن المودع بدد الأمانة فانه يجوز للمدعى أن يتخلى عن الطريق المدني ويلجأ الى الطريق الجنائى<sup>(٣)</sup> ، وفى العمل يمكن أن يقال أنه اذا رفع المدعى دعواه الى المحكمة المدنية ثم رفعت النيابة الدعوى على الخصم ، ففي كثير من الأحيان يسهل القول بأنه لم يكن له الخيار فى الطريقين أولم يكن يعلم به . وذلك يتصور على الأخص فى حالة النزاع على أموال واختلاسها ، وكذلك فى الجنايات قبل أن ترفع النيابة الدعوى اذ لا يمكن للمدعى المدني أن يرفع دعواه فيها مباشرة ، ومثلها حالة الجنح التى تقع من الموظفين .

(١) نفس أول يونيه سنة ١٩١٨ ( المجموعة س ٢٠ ص ٢ ) .

(٢) كذلك قضت محكمة النقض بأن دعوى البتوة ودعوى التويض عن الأضرار المترتبة على شهادة الزور فيها ( فى دعوى البتوة ) هما دعويان تختلفان طلباً وسبباً وأخصاماً وأنه وإن كان البحث فى دعوى شهادة الزور سـ يدور حتماً على الطعن فى الصهود واستنكار شهادتهم واثبات عدم صحتها على نحو ما دار عليه بين المدعى المدني وخصمه أمام المحكمة الشرعية إلا أن ذلك لا يقيم بين الدعويين الا وحدة المسألة المبحوثة l'identité de la question débattue مع بقاء موضوعيهما متغايرين ، ولا يبنى الخلط بين وحدة الموضوع ووحدة المسألة المبحوثة فيها ( نفس ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ مجموعة النقض ، ١ رقم ٢٦ ) .

(٣) انظر بحثاً للأستاذ هوغنى ( Huguency ) فى المجلة الانتقادية س ١٩٢٣ ص ٨١ .

(٣) يجب أن تكون المحكمة المدنية التي رفعت الدعوى أمامها أولاً مختصة بالفصل فيها . فإذا حكمت بعدم الاختصاص يعود المدعى الى حالته قبل التقاضى فكأنه لم يرفع دعوى (١) .

ولذلك قضت محكمة النقض بأنه اذا رفع شخص دعوى مدنية بطلب فسخ عقد بيع فدفع المدعى عليه بعدم اختصاص المحكمة نظرا لقيمة العقد المطلوب فسخه وأخذت المحكمة بهذا الدفع وقضت بعدم الاختصاص فان هذا الحكم لا يمنع الدعوى من الادعاء بحق مدنى أمام المحكمة الجنائية فى دعوى استعمال عقد البيع المدعى بتزويره (٢) .

**الدفع بسقوط خيار المدعى ليس من النظام العام :** والدفع بسقوط حق المدعى المدنى فى الخيار ليس من النظام العام فلا يجوز للمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها . ولكى يقبل يجب أن يبدية التهم أمام محكمة أول درجة وقبل التكلم فى الموضوع والا سقط حقه فيه (٣) .

---

(١) انظر جازو ، ١ ص ٤٠٢ وبلانيول وريير مع بول اسبان ، ٢ ص ١٥٣ وجرانولان ، ١ ص ٨٣ . ويرى البعض أنه اذا كان عدم الاختصاص نسبيا بسبب المكان فانه لا يؤثر على حرمان المدعى من الالتجاء للطريق الجنائى ( انظر حكما ذكره جازو ص ٤٠٣ وانظر العرابى بك ، ١ ص ٩٩٤ ) وقد اختلف فيما اذا كان قيد الدعوى ضروريا لاعتبار الدعوى مرفوعة والمحكمة مختصة أم يكنى فى ذلك مجرد الاعلان ، فحكم بأن مجرد تكليف المدعى المدنى خصمه بالحضور أمام المحكمة المدنية يكفى ويسقط حقه فى الالتجاء للمحكمة الجنائية ولو لم يقيد دعواه ( استئناف أسيوط فى ١٨ أبريل سنة ١٩٠٩ المجموعة ص ١٠ ) وحكم بالعكس أن القيد لازم لاعتبار الدعوى مرفوعة ( السيدة زينب فى ٢٨ مارس سنة ١٩٢٠ المجموعة ص ٢٢ ص ٨٠ ) .

(٢) تهنى ١٦ مايو سنة ١٩٣٢ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٣٥٠ ص ٥٤٠ ) .

(٣) نقض ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ ( القضية رقم ٣٠١ ص ٤٧ قضائية ) .

## المبحث الثاني

استعمال المدعى حقه في الخيار

### الفرع الاول

الالتجاء الى الطريق الجنائي

عرفنا أن الدعوى المدنية ترفع أمام المحاكم الجنائية تبعاً للدعوى العمومية ، وتكلمنا عن مدى هذه التبعية ، وستكلم الآن عن كيفية الالتجاء الى الطريق الجنائي واجراءاته .

اما أن المدعى المدني يرفع دعواه مباشرة للمحكمة الجنائية فيحرك الدعوى العمومية ، وقد سبق لنا الكلام على الدعوى المباشرة واجراءاتها . واما أن الدعوى العمومية ترفع من النيابة أو تتحرك من مدع آخر أو من المحكمة وهو يدخل في الخصومة مدعياً بحق مدني . وسيتناول كلامنا الوقت الذي يمكن للمدعى المدني الدخول فيه واجراءات الادعاء مدنيا وآثاره .

**الى أي وقت يجوز الادعاء بحق مدني ؟** تنص المادة ٥٤ تحقيق على أنه « يجوز لكل من ادعى حصول ضرره من جناية أو جنحة أو مخالفة أن يقدم شكواه بهذا الشأن ويقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية في أي حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة » . وعبارة « أي حالة كانت عليها الدعوى » ، لا يراد منها أن المدعى له أن يدخل في أي وقت الى أن يفصل في الدعوى نهائياً ، أي ولو لأول مرة أمام الاستئناف أو النقض مثلاً . بل المتفق عليه أن المراد أي حالة كانت عليها الدعوى الى أن يفصل فيها من محكمة أول درجة . والقول بغير ذلك ينتهي الى ظلم المتهم ظلماً بيناً . اذ لو سمحنا للمدعى أن يدعى لأول مرة في الاستئناف فاننا نضيع على المتهم حقه في درجتين من درجات القضاء . والقضاء

الفرنسي مستقر على ذلك <sup>(١)</sup> . وبذلك قضت محكمة النقض المصرية أيضا <sup>(٢)</sup> . ولكن متى تعتبر المرافعة قد تمت ؟ في الجنايات تم المرافعة بقرار ائتمائها ( مادة ٤٨ جنایات ) . و بعدئذ لا يقبل دخول المدعى المدني ولكن اذا أعيد فتح باب المرافعة لأي سبب كان أمكنه الدخول . غير أنه يلاحظ أنه لا يجوز أن يطلب الشخص فتح باب المرافعة ليدعى مدنيا <sup>(٣)</sup> . أما في الجنح والخالفات فلا نص على ائصال باب المرافعة وعلى ذلك فلا تنتهي المرافعة الا بصدر الحكم بالفصل في الموضوع أو بعدم الاختصاص . وعلى ذلك فلغاية النطق بالحكم للمضرور من الجريمة أن يدعى مدنيا ، حتى ولو كانت القضية مؤجلة للنطق بالحكم <sup>(٤)</sup> .

**المبررات :** لم ينص القانون على شكل خاص لدخول المدعى المدني في الخصومة التي حركت فيها الدعوى الصومية من سواء . فيكفي أن يحضر في الجلسة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه ويطلب الادعاء مدنيا ويدفع الرسوم المطلوبة ( مادة ١٩ — ٢٣ من لائحة الرسوم الصادرة سنة ١٨٩٧ ) ومتى دفع الرسوم أصبح طرفا في

(١) جارو تحقيق ، ١ ص ٤٢٨ وهامش ٣٧ فيها .

(٢) نقض ٨ أبريل سنة ١٩٠٥ ( المجموعة س ٦ ص ٢٠٩ ) و ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ ( المحاماة س ٤ رقم ٤٧٢ ) وجرائعولان ، ١ ص ٨٨ . ولكن هل يجوز الادعاء مدنيا في المعارضة ؟ المعارضة تبعد القضية الى حالتها الأولى وعلى ذلك فالراجع أن المحكوم عليه اذا عارض فالمدعى المدني أن يدعى مدنيا عند نظر القضية في المعارضة ( جارو ، ١ ص ٣٢٨ ) وحكم كفر الشيخ في ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٧ ( المجموعة س ١٩ ص ٨٤ ) وانظر بالعكس دسوق في ١٩ مايو سنة ١٩٠٠ ( الحقوق س ١٥ ص ١٧٩ ) . ولكن اذا لم يحضر المعارض وتنازل عن معارضته فان المعارضة تعتبر كأنها لم تكن وتخرج الدعوى من يد المحكمة فلا يجوز لها نظر الدعوى التي رفعت من المدعى المدني عند المعارضة فقط ( محكمة مصر الابتدائية في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٧ المحاماة س ٧ رقم ٣٥٠ ص ٥٠٢ ) .

(٣) جارو ، ١ ص ٤٢٧ .

(٤) القضاء الفرنسي مستقر على ذلك ( راجع جارو ، ١ ص ٤٢٨ وانظر هامش ٣٦ فيها ) .

الخصومة له أن يسير في دعواه الى أن يفصل فيها نهائيا . وعليه أن يعين له محلا في البلدة الساكن فيها مركز المحكمة المختلطة بالفصل في دعواه اذا لم يكن مقيما فيها ، فان لم يفعل ذلك يعلن ما يلزم اعلانه اليه الى قلم كتاب المحكمة ويكون ذلك صحيحا ( مادة ٥٣ تحقيق ) .

وسيان حضر التهم أو لم يحضر ، فيجوز للدعي أن يدعي مدنيا أمام المحكمة ولو في غيبة التهم . وليس في ذلك غبن على التهم لأن طريق الطعن في الحكم النهائي مفتوح أمامه <sup>(١)</sup> ، ثم ان اضطرار المحكمة للتحقيق للفصل في الدعوى العمومية يعتبر ضمنا للفصل في الدعوى المدنية وسياق المادة ٢١٨ تحقيق ، الخاصة بالجنايات ، يساعد على أن مجرد ابداء الطلبات من الدعي يكفي ولا حاجة لاعلان التهم .

**آثار الادعاء مدنيا :** متى ادعى الشخص مدنيا أصبح طرفا في الخصومة ، ويرتب على ذلك آثار له وعليه :

فله أن يحضر جلسة المحاكمة مع محاميه <sup>(٢)</sup> وله أن يطلب سماع شهود له ( مادة ٧٥ ، ١٤٠ تحقيق ) ، وله مناقشة الشهود الذين يسمعون سواء كانوا شهود اثبات أو نفى ( مادة ١٣٤ وما يليها ) . وله أن يترافع ويبين أحقية طلباته . ثم له أن يطعن في الأحكام التي تصدر فيما يتعلق بحقوقه المدنية كما سيأتي فيما بعد ( مادة ١٧٦ ، ٢٢٩ تحقيق ) <sup>(٣)</sup> ، وعلى القاضى أن يفصل في طلباته ويبين الأسباب التي بنى عليها حكمه <sup>(٤)</sup> .

(١) راجع جازو ، ١ ص ٤٢٨ ويرى العرابى بك أنه يجب اعلان التهم بالدعوى المدنية اذا كان غائبا ( جزء ١ ص ١٧٩ ) .

(٢) تقضى ٩ يناير سنة ١٩٢٩ ( الملمة س ١٠ رقم ٢٤٩ ص ٥١٠ ) .

(٣) واذا كان الادعاء أمام قاضى التحقيق أخطر الدعي بالأمر الصادر بالاحالة ( مادة ١٢١ ) . واذا كانت الجريمة جنائية وأحيلت لمحكمة الجنايات وجب أن يعلن بشهود الاثبات كما عليه أن يعلن التهم بشهوده ( مادة ١٩٤ تحقيق و ١٩٩ جنابات ) الخ .

(٤) أنظر جرائعولان ، ١ ، فقرة ١٤٨ .

وإذا أخفق في دعواه فإنه يجوز أن يحكم عليه بتعويض للتمهم فضلا عن المصاريف ( المواد ١٤٧ و ١٧٢ تحقيق و ٥٠ جنائيات ) .

أداء المدعى للشهادة — هل يلزم المدعى بأداء شهادة بعد حلف اليمين؟ قد يبدو لأول نظرة أن تكليف المدعى بحلف اليمين أحراج له ، اذ نضعه بين واجبه بأن يقول الصدق وبين صالحه الخاص وعلى ذلك فالأفضل أن لا تسمع شهادته الا على سبيل الاستدلال . وفلا بهذا الرأي قالت لجنة المراقبة القضائية في احدى قراراتها ( قرارها في ٢٧ مارس سنة ١٨٩٧ رقم ١٧ ) ، ولكن قضت محكمة النقض بأن لا مانع من سماع شهادة المدعى الذي بعد حلف اليمين <sup>(١)</sup> . وفي ذلك مصلحة العدالة إذ في هذه الحالة تكون أقوال المدعى أدنى الى الصدق خشية العقاب على شهادة الزور <sup>(٢)</sup> .

**تنازل المدعى عن دعواه :** تنص المادة ٥٥ تحقيق على أنه « يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يترك دعواه في أى حالة كانت عليها بشرط أن يدفع الرسوم مع عدم الاخلال بالتعويضات التي يستحقها المتهم ان كان لها وجه » فالمدعى المدني أن يتنازل عن دعواه أى يتركها في أى وقت لأن الدعوى ملك خاص له . ولا يشترط للتنازل وضع خاص فكما يصح باعلان أو خطاب ، يصح أن يحصل بتقرير ذلك شفويا في الجلسة . وانما يجب أن يكون صريحا فلا يصح أن يستنتج من تصرف المدعى المدني ، فلا يجوز أن يعتبر تغيبه عن الجلسة مثلا

(١) هض ٤ فبراير سنة ١٨٩٩ ( القضاء سنة ١٨٩٩ ص ١٢٧ ) ومحكمة الاستئناف في ١٠ ابريل سنة ١٨٩٩ ( المجموعة س ١٩٠٠ ص ٢٢٣ ) ومحكمة النقض في ٢٤ يونيو سنة ١٩٠٥ ( المجموعة س ١٩٠٦ رقم ١٤ ص ٢٨ ) وجرانولان ، ١ قرة ١٥٠ .

(٢) في فرنسا بمجرد أن يدخل الشخص مدعيا مدنيا لا تهل شهادته اللهم الا أمام محكمة الجنائيات حيث يجوز سماع أقواله على سبيل الاستدلال . هذا اذا عارض التهم أو النيابة في سماع شهادته ( جارو ، ١ قرة ١٩٦ ) .



X

تنازلا عن الدعوى <sup>(١)</sup> . ولا يشترط لصحته أن يقبله المتهم .

ويتربط على التنازل أن المدعى المدني يفقد صفة الخصومة في القضية وإذا حكمت المحكمة بالتعويض للمدعى رغم تنازله كان حكمها مخالفا للقانون ويتعين نقضه فيما يتعلق بالتعويض <sup>(٢)</sup> . ولكنه لا يؤثر على سير الدعوى العمومية حتى ولو كانت مرفوعة منه مباشرة ويستثنى من ذلك حالة دعوى الزنا <sup>(٣)</sup> .

وتنازل المدعى المدني لا يخليه من كل مسئولية بل عليه أولا دفع الرسوم كاملة لنهاية تخليه عن الدعوى <sup>(٤)</sup> . ويصح أن يحكم عليه بالتعويضات التي يطلبها المتهم .

والتنازل عن الدعوى أو بعبارة أدق ترك الدعوى لا يعتبر حكما تنازلا عن الحق ، لذلك يجوز للمدعى المدني أن يرفع دعواه ثانية أمام المحكمة المدنية كما سبق وقدمنا ( راجع المادة ٣٠٥ مرافعات ) <sup>(٥)</sup> .

والحكم الصادر باثبات تنازل المدعى عن دعواه لا يخرج عن كونه مجرد اثبات لواقعة حصلت فعلا أمام المحكمة وهي التنازل ولذلك فإنه لا يجوز للمدعى استئنافه ما دام أنه مقر بصحة رواية المحكمة لحدوث التنازل <sup>(٦)</sup> .

(١) حكمت محكمة النقض بأنه إذا تقبب المدعى فلا يصح الحكم بإبطال المرافعة فهذه الاجراءات خاصة بالحاكم المدنية ولا تسرى أمام الحاكم الجنائية ( نقض ٧ يناير سنة ١٩٢٤ المحاماة س ٤ ص ٩٠٧ ) .

(٢) نقض ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ( المحاماة س ٧ ص ٦٧٨ ) .

(٣) جرائم ولان ، ١٠ فقرة ١٥٣ . ومحكمة مصر الكلية في ٨ يناير سنة ١٩٣١ ( المحاماة س ١١ رقم ٤٦٨ ص ٩٣٥ ) .

(٤) راجع العرابي بك ، ١ ص ١٨٦ وانظر للمقارنة جازو تحقيق ، ١ فقرة ١٩٧ .

(٥) أما تنازل المدعى عن دعواه بموجب محضر صلح فهو تنازل عن الحق ولذا حكم بأن المدعى لا يملك بعد أن أقره في الجلسة الرجوع فيه ولا يجوز الحكم له بتعويض ما ( نقض ٢ يناير سنة ١٩٣٠ مجموعة النقض ، ١ رقم ٣٦٣ ص ٤١٤ ) .

(٦) لذلك حكم بأنه إذا أثبتت المحكمة في حكمها تنازل الوصي بصفته عن دعواه المدنية فاثبات هذا التنازل ليس حكما بصحة الصلح الذي قدم الوصي ورقعه للمحكمة ولا بصحة التنازل =

## الفرع الثاني

### الالتجاء الى الطريق للدنى

إذا لجأ المضرور من الجريمة الى المحكمة المدنية فتتبع قواعد المرافعات المدنية . غير أنه نظراً لوحدة المنشأ بين الدعوى العمومية والدعوى المدنية نجد أن العلاقة بينهما تظل باقية حتى ولو رفعت دعوى التعويض أمام المحكمة المدنية . والأمر لا يخلو من احدى حالات ثلاث : —

١ — أما أن تكون الدعوى المدنية قد فصل فيها نهائياً من المحكمة المدنية قبل رفع الدعوى العمومية ، وفي هذه الحالة الحكم الصادر لا يقيد المحكمة الجنائية في شيء فللقاضى الجنائى الحرية التامة فى التقدير .

٢ — وأما أن ترفع الدعوى المدنية بعد الفصل نهائياً فى الدعوى العمومية ، وفى هذه الحالة الحكم الجنائى يلزم القاضى المدنى . ويبحث ذلك فى دراسة قوة الشيء المحكوم فيه .

٣ — وأما أن ترفع الدعوى العمومية قبل أو أثناء التقاضى أمام المحكمة المدنية .

وقد ذكر المشرع الفرنسى الحكم فى هذه الحالة فنص فى المادة ٣ تحقيق على مضمون قاعدة قديمة مشهورة «الجنائى يوقف المدنى» *«Le criminel tient le civil en état»* أى أن رفع الدعوى العمومية يوقف سير الدعوى المدنية . والمحكمة فى هذه القاعدة

---

== عن الحق الناشئة عنه الدعوى حتى يجوز له استئنافه بحجة أن المجلس الحسى لم يأذن بالصلح ، وإنما هو مجرد اثبات لواقعة حصلت فعلاً أمام المحكمة وهى التنازل عن الدعوى . ومثل هذا الاثبات ليس من قبيل الأحكام التى تستأنف لأن المحكمة لم تهترع اعتماد الصلح بل اقتصرت فى حكمها على مجرد اثبات هذا التنازل فهى فى عملها تركت باب الطعن فى الصلح مفتوحاً للسعى فى إبطاله لدى جهة الاختصاص المدنية ( نض ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢ مجموعة النض ، ٢ رقم ٣٧٤ ص ٤٤١ ) .

ترجع من جهة الى خشية أن يؤثر حكم القاضى المدنى ، وهو يفصل فى نزاع بسيط نسبيا اذ يتعلق بصالح شخصى ، على تقدير القاضى الجنائى ، وهو يفصل فى نزاع هام اذ يتعلق بصالح الهيئة الاجتماعية ، ومن جهة أخرى الى ضرورة اتفاق الأحكام وعدم تضاربها .

وهذه القاعدة نتيجة لازمة لمبدأ تقيد القاضى المدنى بالحكم الجنائى ، فالحكم الجنائى له قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية فيما يتعلق بنقطة النزاع المشتركة بين الدعويين <sup>(١)</sup> . وكان المنطق يقضى بأن الدعوى المدنية يوقف الفصل فيها طالما أنه لم يقض فى الدعوى العمومية بعد ، سواء تحركت أو لم تتحرك . ولكن المشرع لم يشأ أن يغفل يد المدعى المدنى لهذه الدرجة ويجعل حقه رهن ارادة النيابة اطلاقا . ولذا لم ينص على الايقاف الا اذا تحركت الدعوى العمومية . ويشترط للايقاف توافر شرطين : —

أولا — أن تكون الدعويان الجنائية والمدنية ناشتتين عن فعل واحد أى عن الجريمة والا فلا ارتباط بينهما . ولذا حكم بأنه اذا شهد شخص زورا فى دعوى مدنية فرفضت عليه الدعوى العمومية فانها لا توقف الفصل فى موضوع الدعوى التى حصلت فيها الشهادة كذبا <sup>(٢)</sup> .

ثانيا — أن تكون الدعوى العمومية قد تحركت سواء أمام المحكمة أو أمام قاضى التحقيق .

اذا توافر هذان الشرطان وجب على المحكمة أن تحكم بالايقاف لأن هذا أمر متعلق بالنظام العام ، وليس بذى شأن شخص للمدعى عليه فى الدعوى المدنية فسيان كان هو الجانى نفسه أو المسئول مدنيا فقط . غير أن ايقاف الفصل فى الدعوى المدنية لا يمنع من اتخاذ الاجراءات الاحتياطية كحجز ما للمدين تحت يد الغير .

(١) جازو ، ١ ص ٤٤٦ .

(٢) جازو ، ١ ص ٤٤٨ .

هذا مجمل أحكام هذه القاعدة (Le criminel tient le civil en état) في القانون الفرنسي .

ولكن هل لهذه القاعدة أثر في القانون المصري ؟ لم ينص المشرع على نص يقابل المادة ٣ من القانون الفرنسي ولذا فيصح أن يقال أن الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية لا يوقفها تحريك الدعوى أمام المحكمة الجنائية . غير أن هذه القاعدة كما قدمنا أمر لازم ونتيجة منطقية لمبدأ تقييد القاضى المدني بالحكم الجنائى والحكمة فيها ظاهرة . وفي الواقع هذه القاعدة لا تخرج عن كونها تحديد لسلطة القضاين — القضاء الجنائى والقضاء المدني — اذا ما طرح عليهما الفصل فى نقطة واحدة . فالقاضى الجنائى يختص بالفصل فيما يتعلق بقيام الجريمة وفى نسبتها للاثم ولذا فان حكمه فى ذلك يقيّد القاضى المدني . وعلى ذلك اذا طرح النزاع على القاضى المدني يصبح الفصل فى قيام الجريمة ووقوعها من المتهم مسألة يجب الفصل فيها أولاً (question préjudicielle) من الهيئة المختصة بذلك أى من المحكمة الجنائية ، ولذا يجب الايقاف أمام المحكمة المدنية <sup>(١)</sup> .

ولهذا فاننا نرى أن هذه القاعدة واجبة الاتباع فى القانون المصرى لأنها لازمة بمحكم قواعد الاختصاص فضلاً عن أنها نتيجة حتمية لمبدأ تقييد القاضى المدني بالحكم الجنائى وهو مبدأ مسلم به من المحاكم المصرية . وقد قالت بذلك إحدى المحاكم المصرية عند ما ثار النزاع أمامها <sup>(٢)</sup> كما أخذت به لجنة المراقبة القضائية فى قرارها <sup>(٣)</sup> .

**القضاء المختلط :** ترى محكمة الاستئناف المختلطة أن الدعوى المدنية

(١) انظر أورتولان ، ٢ فقرة ٢١٣٤ .

(٢) استئناف مصر فى ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ ( مجلة القضاء سنة ١٨٩٥ من ٣٤٧ ) وانظر أيضاً حكم النفس فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩٦ فانه يشتم منه الليل لهذا رأى ( القضاء سنة ١٨٩٧ من ٨٦ ) .

(٣) انظر جرائعولان ، ١ فقرة ١٥٩ ونشأت باشا من ٣٨٨ وهما يريان أن المسألة محل لقررد وانظر أيضاً نشأت بك ، ٢ من ٥٥٩ .

أمامها مستقلة تمام الاستقلال عن الدعوى العمومية التي ترفع أمام المحاكم الأهلية أو أمام المحاكم القنصلية فلا توقف حتى يفصل في هذه الدعوى العمومية <sup>(١)</sup>. ولكنها فيما بين أنواع المحاكم المختلطة نفسها تأخذ بقاعدة « الجنائي يوقف المدني » <sup>(٢)</sup>.

**المرفى لا يوقف الجنائي :** مما سبق ظاهر أن الدعوى الجنائية لا توقف للفصل في الدعوى المدنية والمحكم مستقرة على ذلك .

وعليه إذا رفعت الدعوى مباشرة ضد شخص لمنعه الحيازة بالقوة فإن المحكمة الجنائية لا توقف الفصل في الدعوى حتى يفصل في دعوى وضع اليد <sup>(٣)</sup>.

### الفصل الرابع

#### موضوع الدعوى المدنية

**الحكم في الدعوى المدنية يتعرض لثلاث أمور :** الرد والتعويض والمصاريف .

**الرد (restitution) :** يقصد بالرد إعادة الشيء الى صاحبه الذي انتزع أو اختلس منه متى كان موجودا عينا كرد الأموال المسروقة الى المجنى عليه . وقد

(١) ديسمبر سنة ١٨٧٨ ( مجموعة الأحكام والتفريع ، ٤ ص ٣٥ ) وفي ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٠ و ٩ يناير سنة ١٩٠١ ( مجموعة الأحكام والتفريع ، ١٣ ص ٣٨ ، ص ١٠٧ ) .

(٢) ٣٠ يناير سنة ١٩٠١ ( مجموعة الأحكام والتفريع ، ١٣ ص ١٢٩ ) .

(٣) استئناف طنطا في ٢٠ يناير سنة ١٨٩٤ ( القضاء سنة ١٨٩٤ ص ١٩٦ ) .  
والتقض في ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٧ ( القضاء سنة ١٨٩٨ ص ٣٠ ) وقرار لجنة الرقابة في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٩٧ وفيه خطأت قاضيا أمر بإيقاف الفصل في دعوى تزوير عقد بيع حتى يفصل في الاستئناف المرفوع بخصوص حكم المحكمة الابتدائية المدنية الذي يقضى بالغاء عقد البيع .

يتوسع في معنى الرد فيراد به إعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل وقوع الجريمة كهدم مباني أقيمت أو إزالة أشجار غرست أو ابطال عقد مزور وهكذا .

والمرجع المصري يقصد بالتعويضات التي يشير إليها في المادة ١٤٧ و ١٧٢ تحقيق رفع الضرر سواء عيناً أو بمقابل . ولكن هل للمحكمة أن تحكم بالرد من تلقاء نفسها ؟ في القانون الفرنسي المادة ٣٦٦ تحقيق تنص صراحة على تحويل المحكمة حق الحكم بالرد في الجنايات ولو لم يدع أحد مدنياً . والمحاكم تسلم بذلك في الجench والمخالفات أيضاً .

أما في القانون المصري فلا يوجد نص مقابل المادة ٣٦٦ الفرنسية وعلى ذلك فليس للقاضي الجنائي أن يحكم بالرد الا اذا طلب صاحب الحق ذلك منه<sup>(١)</sup> ، اللهم الا اذا نص القانون صراحة على ذلك كما هو الحال في مخالفات التنظيم (مادة ١٥ من لائحة التنظيم الصادرة في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ . بناء عليها يحكم بالهدم أو ارجاع المكان الى حالته الأصلية . الخ ) وحفر أراضي الحكومة والاستيلاء على الأشياء الأثرية ( الأمر العالي الصادر في ١٢ أغسطس سنة ١٨٩٧ )<sup>(٢)</sup> .

**التعويض:** اذا أريد به معناه الضيق فإنه ينصرف الى الحكم بمقابل الضرر الذي أصاب المدعى المدني وعادة يحكم في التعويض بمبلغ من المال يقدره القاضي حسب مقدار الضرر دفعة واحدة أو يرتبه ايراداً لأجل . غير أنه قد تكون وسيلة التعويض في الضرر الأدبي نشر الحكم وإذاعته في الجرائد أو تعليقه في المحال العمومية مثلاً<sup>(٣)</sup> .

وفي القانون الفرنسي نص صريح على عدم اجازة تخصيص مبلغ التعويض

(١) قرار لجنة المراقبة في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٦ ( مجموعة القرارات رقم ٤٥٦ ) .

(٢) انظر مع كل جرائع مولان ، ١ ، قرة ١٦٨ .

(٣) جازو ، ١ ، قرة ١١١ والاستئناف المختلط في ١٢ يونيو سنة ١٩٠٢ ( مجموعة الأحكام والتشريعات ص ٢٤ ص ٢٥١ ) .

لجهة خيرية (مادة ٥١ ع ف) . ولا يوجد لهذه المادة مقابل في القانون المصرى وقد سبق لنا الكلام على ذلك .

ويلاحظ أنه كما يجوز الحكم بالتعويضات للمدعى المدني كذلك يجوز الحكم بالتعويضات للمتهم كما قدمنا .

**المصاريف :** مصاريف الدعوى المدنية يدفعها المدعى المدني مقدما ويتبع في كيفية تقدير هذه الرسوم وكيفية تحصيلها ما هو وارد في لأئحة الرسوم القضائية (مادة ٢٥٥ تحقيق) . أما من الذى يلتزم في النهاية بهذه المصاريف فيتوقف على الحكم في الدعوى العمومية وفي الدعوى المدنية وقد نص على ذلك في المادتين ٢٥٦ و ٢٥٧ تحقيق (١) .

### التعويض المرفى والبرية :

فضلا عن النصوص الخاصة بالتعويضات نص المشرع في المادة ٥٦ تحقيق

(١) نص الشارع في المادة ٢٥٦ على قواعد خاصة بتنظيم العلاقة بين المدعى وبين المتهم في شأن المصاريف وكيفية تسوية القضاء لها ، وقرر في المادة ٢٥٧ أنه لا يرجع في أحكام هذه العلاقة الى القواعد المدنية والتجارية الا في صورة واحدة هي صورة ما اذا برى المتهم ومع تبرئته ألزم بتعويضات المدعى بالحق المدني . أما باقى الصور فالمادة ٢٥٦ هي الواجب الرجوع اليها للفصل فيها .

وتنص الفقرة الأولى من المادة ٢٥٦ بأن المتهم الذى تهرت ادائته هو الذى يجب الزامه بكافة ما تكبده المدعى بالحق المدني من المصاريف . وقد جاءت هذه القاعدة عامة مطلقة لا تفرق بين ما اذا قضى لهذا المدعى بكل التعويض الذى طلبه أو يعضه وبين ما اذا لم يكن قد قضى له بشيء من التعويض . ولكن الشارع قد حد من عموم هذه القاعدة فاستثنى من تناول تطبيقها صورتين : الأولى — أن يكون المدعى المدني لم يحكم له بشيء من التعويض مع تقرير المحكمة بادانة المتهم ، ففيها لا يلزم المتهم بشيء من مصاريف الدعوى المدنية بل تكون المصاريف على المدعى وحده . الثانية — صورة ما اذا قضى للمدعى بعض طلباته فقط ، وفيها رأى القانون أن من العدل أن يترك للقاضي مطلق الحرية والاختيار في تسيب المصاريف المدنية بين المدعى والمتهم على النسبة التى يراها بحسب ظروف الدعوى ، أو الزام المتهم بكل المصاريف المدنية جريا على أصل القاعدة المقررة في الفقرة الأولى من المادة ٢٥٦ ( انظر نفس ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ بمجموعة النقض ، ١ رقم ٣٨١ من ٤٤٦ وكذلك نفس ٥ مارس سنة ١٩٣١ بمجموعة النقض ، ٢ رقم ١٩٩ من ٢٥٧ ) .

على أنه « يكون الاجراء فيما يتعلق بالتضمينات في الأحوال التي تقضى فيها الشريعة بالدية بحسب الأحكام المقررة في الشريعة المذكورة انما لا تتبع هذه الأحكام الا في حق الأشخاص السارية عليهم ». ونص أيضا في المادة ٢١٦ في نهاية الباب الخاص بجرائم القتل والجرح والضرب على أنه « في جميع الأحوال المبينة في هذا الباب التي تقضى فيها الشريعة بالدية يصير تقديرها والحكم بها شرعا للأشخاص السارية عليهم أحكام تلك الشريعة ، وهذا بدون اخلال بالعقوبات المدونة في هذا القانون ». وأمام هذه النصوص يتساءل الانسان عما اذا كان من الممكن الجمع بين التعويض المدني والدية .

والدية شرعا هي المال الذي يدفع بدلا للنفس أو لطرف من الأطراف<sup>(١)</sup> . فهي ثمن للدم المهدور أو العضو الفاقد . وقد شرعت في جرائم الاعتداء على سلامة جسم الانسان كالقتل وما دونه سواء كانت متعمدة ( ويسمى الفقهاء جنائيات ) أو غير متعمدة . وقد قرر الشارع الاسلامي القصاص في هذه الجرائم اذا كانت عمدية « النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والجروح قصاص » . ولكنه أجاز فيها الدية ، واذا رضى بها المجنى عليه أو ذويه سقط حقهم في القصاص لأن القصاص في الشريعة حق شخصي للمجنى عليه<sup>(٢)</sup> يستوفاه عينا أو بمقابل كماله أن يتنازل عنه . أما في جرائم الدم الغير العمدية فانه اكتفى بالدية فقط مقابلا لما أصاب المجنى عليه . فالفكرة في الدية على العموم وفي القصاص في الجنائيات المتعمدة انما ترجع الى اطفاء الأم والنفي في نفس المجنى عليه وذويه فهي ترضية لهم بشكل محدود . ومقدار الدية محدد ولكن دية الرجل غير دية المرأة ودية الحر غير دية العبد . والناس

(١) راجع تعاريف الدية في رسالة الدية للدكتور علي أبو هيف ( الجامعة المصرية سنة ١٩٣٢ . نسخة عربية ص ٢٤ وما بعدها ) . انظر في الموضوع مقال هنري لمونييه ( Henri Lemonier ) في المجلة الدولية سنة ١٩٢٧ ص ١١٠ .

(٢) ولكن رغم التراضي على الدية أو تنازل المجنى عليه عن حقه للقاضي حق تعزيز الجاني فله أن يطبق العقوبة التي يراها ملائمة وذلك محافظة على صالح المجتمع وسلامته . والراجع أنه يجوز التعزير في المعصية بشرط أن لا يبلغ مبلغ الحد فيها .



كلهم في نظر الشارع سواء ، دية أنفسهم أو دية أعضائهم واحدة بصرف النظر عن مركزهم العائلي أو الاجتماعي <sup>(١)</sup> .

بعد أن عرفنا الدية والفكرة فيها نعود الى سؤالنا : هل يمكن الجمع بين الدية والتعويض ؟

يرى البعض أن المطالبة بالتعويض لا تمنع من المطالبة بالدية فكلاهما يختلف من حيث طبيعته ومن حيث أحكامه فالتعويض مقابل لما نال الشخص من ضرر ، أما الدية فهي ثمن للدم يستحقه الشخص ويستحقه الورثة بصرف النظر عما اذا نشأ عن الإصابة ضرر أو لا . ومقدارها محدد لا يخضع لتقدير القاضى وهى تستوفى من مال الشخص فى الجرائم المتعمدة ومن مال عاقلة ( أى آله ) فى الجرائم الغير المتعمدة <sup>(٢)</sup> .

ومن رأى البعض أن المطالبة بالدية لا يتفق والمطالبة بالتعويض فالجنى عليه بخير بينهما ، فمن النص الفرنسى للسادة ٥٦ تحقيق يفهم أن الدية تقوم مقام التعويض . وفضلا عن ذلك فالمادة ٢٢٧ من قانون العقوبات المختلط صريحة فى تقرير هذا الخيار <sup>(٣)</sup> .

ولكن الواقع أن الخطأ فى اطلاق كل من الرايين . فالدية كما رأينا ،

(١) انظر تفصيل مقدار الدية فى رسالة الدكتور على أبو هيف المثار إليها ص ٦١ وما بعدها .

(٢) المراكى بك ، ١ ص ١٤٣ وما بعدها .

(٣) وهاك نس هاتين المادتين بالفرنسية :

« Dans tous les cas où le Diah ou prix du sang, sera prononcé par le Chéri, il sera, quant à la réparation civile, procédé conformément à cette loi, pour ceux qui en sont justiciables. »

« Dans tous les cas prévus au présent chapitre, le prix du sang sera réglé conformément au Chéri pour tous ceux qui sont justiciables de cette loi, ou des dommages-intérêts accordés dans les termes et dans les formes du droit commun » .

الفكرة فيها ترضية المصاب أو أقاربه ، كما هو ملحوظ فيها فكرة العقاب مقابل حق الانتقام الشخصي<sup>(١)</sup> . ففي الدية تعويض للآلام النفسية التي تصيب الجاني عليه ، فهي إذن تعويض لنوع من الضرر المعنوي الذي يصيب الشخص ، ولكنه تعويض محدد المقدار وله أحكام خاصة . أما التعويض المدني على العموم فهو يشمل رفع ما أصاب الانسان من ضرر أيا كان ، سواء كان ماديا أو معنويا ، ويجب فيه اثبات الضرر ، وهو خاضع لتقدير القاضي .

من هذا نرى أن في الدية تعويضا لجانب مما يصيب الشخص من ضرر . وعلى ذلك فالظاهر أنه اذا طالب الانسان بالدية فإن ذلك لا يمنع من أن يطالب بالتعويض عن الأضرار المادية التي أصابته خصوصا اذا احتفظ لنفسه بالحق في ذلك . واذا طالب بالتعويض المدني كاملا — أى عن الضرر المادى والأدبى — وقضى له فليس له أن يطالب بالدية . فالحيار مخول له بين تعويض الضرر المعنوي المتعلق بآلامه الناشئة عن الإصابة فله أن يطالب فيه بالدية فيحكم له بالمقدار المحدد ، و بين تعويض الضرر طبقا للأحكام المدنية فيحكم له على حسب المقدار الذي يقيم الدليل عليه ماديا كان أو معنويا . ونظرا لاتساع مدى التعويض يلجأ الناس اليه ولا يلجأون الى الدية .

**المجرة المختصة :** ما هي المحاكم المختصة بالفصل في الدية ؟ أهى المحاكم الشرعية أم الأهلية ؟ يرى البعض أن المحاكم الشرعية هى المختصة بالفصل فى دعوى الدية<sup>(٢)</sup> ، وحجتهم فى ذلك أنه لا يوجد نص صريح بمنع المحاكم الشرعية من النظر فى غير الأحوال الشخصية ، وقد كانت من قبل صاحبة الاختصاص العام .

(١) ولقد نجد أن المشرع التركى فى قانون الجزاءات الصادر سنة ١٨٥٨ اعتبر عفو الورثة فى حالة القتل أو تصالح مع القاتل سببا للتخفيف ( الدكتور على أبو هيف ص ١٣١ ) .

(٢) الرابى بك ، ١ ص ١٤٣ وأبو هيف بك ، ١ ص ٢٩٥ والدكتور على أبو هيف ص ١٤٦ .

ولكن يظهر أن الأصوب قصر اختصاص المحاكم الشرعية على نظر المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية فهذا هو الرأي الذى يتفق مع النظام القضائى القائم الآن فى مصر<sup>(١)</sup> . ونفس نص الشارع على الدية فى قانون العقوبات وتحقيق الجنايات يدل على أنه أراد أن يجعل النظر فيها من اختصاص المحاكم الأهلية لأنها هى المختصة وحدها بالعمل بما جاء فى هذين القانونين .

---

(١) عبد الفتاح السيد بك فى الوجيز ص ٢١٧ وما يليها والمشاوى بك ، ١ ص ٣٠٤ وما يليها .

## الكتاب الثانى

### التحقيق الابتدائى L'instruction préparatoire

النيابة العمومية كما عرفنا هى الأمانة على الدعوى العمومية ، تعمل على معاقبة الجانى فتتولى التحقيق لتثبت من الجريمة وفاعلها وتمحص الأدلة قبل أن تتقدم بالدعوى الى سلطة الحكم . وهى تشرع فى التحقيق متى علمت بالجريمة من أى طريق كان ، سواء بتبليغ أو شكوى من الجنى عليه أو أى فرد آخر ، أو باخطار من البوليس أو أحد الموظفين العموميين . ولكن التحقيق لا يلزم فى كل الجرائم فالتقانون لم يحتجبه إلا فى الجنايات ، فلا يجوز رفع الدعوى فيها الا بعد التحقيق . وفى العمل لا تباشر النيابة التحقيق الا فى الجنايات والجنح الهامة ، أما فى باقى الجرائم فتكتفى بالحاضر التى يجررها رجال البوليس .

ويعاونها فى مهمتها رجال الضبطية القضائية يتحرون عن الجرائم فيكشفونها ، وعن الأدلة فيجمعونها ويقدمونها اليها .

وسنتكلم عن ذلك فى باين .

## الباب الاول

### La police judiciaire الضبطية القضائية

**الضبطية الادارية والضبطية القضائية :** يقصد بالضبطية الادارية وظيفة منع الجرائم قبل وقوعها . فكل الاحتياطات والاجراءات التى تتخذ فى هذا السبيل تدخل فى عمل الضبطية الادارية ، ومثل ذلك توزيع العساكر والخبراء وعمل الدوريات وملاحظة المشبوهين ومن فى حكمهم . . الخ . فعمل الضبطية الادارية الوقاية من وقوع الجرائم ، واذا ما وقعت الجريمة يبدأ عمل الضبطية القضائية . فوظيفة الضبطية القضائية هى البحث عن الجرائم وثبات حالتها وجمع الأدلة والمعلومات التى توصل للتحقيق ورفع الدعوى (مادة ٣ تحقيق) أو كما يقول النص الفرنسى لهذه المادة « جمع عناصر التحقيق والاثهام » (pour fournir les éléments de l'instruction et de la poursuite) وذلك على حسب التفصيل الذى سيأتى <sup>(١)</sup> .

ويقوم بوظيفة الضبطية القضائية مأمورو الضبطية القضائية (officiers de la police judiciaire) ويساعدهم فى ذلك أعوانهم الذين تحت ادارتهم كالعساكر والخبراء والمخبرين (agents de la police judiciaire) .

---

(١) فى فرنسا بناء على المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى اذا أطلق اصطلاح « الضبطية القضائية » فانه قد ينصرف الى أعمال سائر الهيئات التى تتدخل فى الاجراءات من حين وقوع الجريمة الى حين رفع الدعوى الى المحكمة فنشمل أعمال رجال البوليس بعد اكتشاف الجرائم وجمع الاستدلالات وعمل النيابة — تحريك الدعوى أمام قاضى التحقيق — وعمل قاضى التحقيق — أى نفس التحقيق . ولكن الغالب أن هذا الاصطلاح يراد به الأعمال السابقة على تحريك الدعوى والتحقيق ، أى مهمة اكتشاف الجرائم وجمع الاستدلالات . (الظر جابرو تحقيق ، ٢ فقرة ٦٧٤ وما بعدها ورو ، ٢ ص ٢٤ و D. de Vabres ص ٧٤١) .

**مأمورو الضبطية القضائية :** نصت المادة ٤ تحقيق على أنه يُعتبر من مأموري الضبطية القضائية : (١) أعضاء النيابة <sup>(١)</sup> . (٢) وكلاء المديريات والمحافظات . (٣) حكام دارو البوليس ووكلاؤهم . (٤) رؤساء أقلام الضبط . (٥) مأمورو المراكز والأقسام . (٦) معاونو المديريات والمحافظات . (٧) معاونو البوليس والمحافظون . (٨) رؤساء نقط البوليس . (٩) نظار ووكلاء محطات السكك الحديدية المصرية . (١٠) العد والمشاخ الذين يقومون بالأعمال في حال غياب العد أو حصول ما يمنهم من القيام بالأعمال . (١١) مشاخي الخفراء . (١٢) صولات البوليس . (١٣) جميع الموظفين الخول لهم هذا الاختصاص بأمر عال اما في حال معينة أو بالنسبة لجرائم تتعلق بالوظائف التي يؤديونها .

وقد صدرت عدة قوانين بناء على هذا التصريح الأخير، اعتبرت فيها كثيرا من الموظفين من رجال الضبطية القضائية، وقصرت اختصاصهم على منطقة معينة أو على أنواع معينة من الجرائم . ومن أمثلة ذلك :

— مفتشو خفر السواحل في أثناء تأدية وظيفتهم فيما يتعلق بالتهريب أو مخالفة القوانين والأوامر واللوائح المالية (ذكريتو ١٣ يناير سنة ١٨٩٧) .  
— الضابط الذي يعين في نقطة خفر السواحل بحجة مرسى مطروح لضبط الجرائم المنصوص عنها بالقوانين واللوائح المتبعة (ذكريتو ١٨ مارس سنة ١٨٩٩) .

— مفتشو أقسام صحراء ليبيا والبحر الأحمر بمصلحة خفر السواحل (مرسوم في ١٨ مايو سنة ١٩١٥) .

— مهندسو ومديرو مصلحة التنظيم (ذكريتو ٢٦ أغسطس سنة ١٨٩٩ وقرار الأشغال في ٨ سبتمبر سنة ١٨٩٩) .

— مفتشو الآلات البخارية (ذكريتو ١٣ ابريل سنة ١٩٠١) .

— مفتشو صحة المحافظات والمديريات ومساعدوهم ومفتشو صحة الأقسام

---

(١) اعتبر معاونو النيابة من مأموري الضبطية بمقتضى ذكريتو ٢٨ فبراير سنة ١٩١٤ .

والمرآكز . . . الخ . بالنسبة للمخالفات التي تتعلق بالأعمال المنوطين بها ( قانون رقم ٦ سنة ١٩٠٣ ) .

— مديرو السجون ووكلاؤهم اذا انتدبتهم النيابة في حال وقوع جرائم من المسجونين أو عليهم ( ذكر يتو ٩ فبراير سنة ١٩٠١ ) .

— معاونو الزراعة بالأقاليم أو بقسم الحشرات ومن هم أرقى منهم وظيفة فيما يتعلق بتطبيق قانون ابادة دودة لوز القطن وبذرة القطن ( قانون ٢٦ يولية سنة ١٩٢١ ) .

ويلاحظ أن مأموري الضبطية القضائية الذين عدتهم المادة الرابعة اختصاصهم عام يشمل سائر الجرائم أيا كان نوعها ، بخلاف مأموري الضبطية الذين يقتصر اختصاصهم على الجرائم المتعلقة بأعمالهم كفتشى الصحة أو معاوني الزراعة فانهم فيما عدا هذه الجرائم الخاصة ليست لهم صفة الضبطية القضائية .

المديرون والمحافظون : لم يدخل القانون المديرين والمحافظين في عداد رجال الضبطية القضائية ولم يمنحهم اختصاصها ، مع أن لهم الرئاسة الادارية المباشرة على مأموري الضبطية من رجال البوليس .

والحكمة في ذلك ترجع الى أن مأموري الضبطية القضائية يعتبرون تحت ادارة النيابة العمومية فيما يتعلق بهذه المأمورية ( مادة ٦١ من اللائحة ) ، ولم يشأ المشرع أن يجعل المدير أو المحافظ ، وهو ممثل السلطة التنفيذية الأول في دائرة المديرية أو المحافظة ، تابعا للنيابة العمومية وهي متعلقة بالسلطة القضائية الى حد كبير (١) .

---

(١) في فرنسا لم تذكر المادة ٩ تحقيق ، وهي تقابل المادة ٤ تحقيق مصري ، préfets ، كالمديرين عندنا ، بين مأموري الضبطية القضائية . ولكن المادة ١٠ كانت تعطى لهم والمحافظ البوليس في باريس préfet de police سلطة واسعة توسعت الحاكم في تفسيرها ، فلم تنص صراحة على سلطة الضبطية القضائية فقط ، أي اكتشاف الجرائم وجمع الأدلة ، بل ذهبت بها الى مدى بعيد ، فجعلتها تشمل سلطة التحقيق والتفتيش والحبس ، ومن باب أولى طلب التحقيق أو تحريك الدعوى الى فاضي التحقيق أو النيابة . وقد كانت هذه السلطة الواسعة هدفا =

ولكن نظرا لأن استتباب الأمن في المديرية من أول الواجبات التي يعنى بها المدير، كان له بحكم رئاسته الادارية أن ينبيه على مرءوسيه باتخاذ ما يجب عمله عند وقوع الجريمة للسمي وراء اكتشاف مرتكبيها وله أن يتصل بالنيابة ليقف على ماجريات التحقيق، وقد كان له شيء من الاشراف على تحقيق النيابة قبل سنة ١٩٢٧ كما سيأتى .

### واجبات مأمورى الضبطية القضائية :

من مراجعة المواد ٦ و ٩ و ١٠ تحقيق يتبين أن واجبات مأمورى الضبطية القضائية تتلخص فيما يأتى :

عليهم أن يقبلوا البلاغات التي ترد اليهم بشأن الجنايات والجنح والخالفات ويبعثوا بها فورا الى النيابة . ولكن جرى العمل على أنه لا تبلغ النيابة مباشرة الا فى الجنايات والجنح الهامة ، أما فى باقى الجرائم فيكتفى بإرسال المحضر بعد اتعائمه . وإذا كانت الحالة حالة تلبس ، فعليهم أن ينتقلوا الى محل الواقعة كما سيأتى .

وعليهم أن يبحثوا عن الجرائم يكشفونها ، وعن الأدلة يجمعونها ويحافظون عليها حتى تستعين بها النيابة فى التحقيق ، وعليهم أن يحرروا بذلك كله محضرا يقدمونه للنيابة . فمهمتهم الأولى هى جمع الاستدلالات ، ولكنهم فى بعض الأحيان قد يكون لهم سلطة التحقيق . ويختلف مدى واجباتهم وسلطتهم حسب ما اذا كان لهم سلطة التحقيق ، أو عبارة أدق يقومون مقام النيابة فى بعض الاجراءات أم لا .

---

== للتد الروقمت عدة مشاريع للسلطة التصريرية لالغائها (راجع D. de Vabres من ٧٤٧ وما بعدها ورو ، ٢ من ٣١ وما بعدها وجارو تحقيق ، ٢ فقرة ٦٩٨ وما يليها ) . وأخيرا ألغيت هذه المادة بمقتضى قانون ضمانات الحرية الشخصية الصادر فى ٧ فبراير سنة ١٩٣٣ ( المادة الأولى ) .



## الفصل الاول

### سلطة مأمورى الضبطية القضائية فى حالة التحقيق

يكون لمأمورى الضبطية القضائية سلطة التحقيق فى الأحوال الآتية : —  
 (١) حالة التلبس . (٢) حالة الانتداب من النيابة للتحقيق أو القيام بجزء  
 من اجراءات التحقيق . (٣) حالة الانتداب من وزير الحقانية للقيام بأعمال  
 النيابة أمام المحاكم المركزية .

#### ١ — حالة التلبس *Flagrant délit*

ان فى اكتشاف الجريمة عند وقوعها ما يبرر التعجيل فى الاجراءات  
 والخروج عن القواعد البطيئة السير التى يجب اتباعها فى الأحوال العادية ضمانا  
 لحرية الأفراد . فالجريمة واقعة والأدلة قائمة فيجب الاسراع فى جمعها وخصمها قبل  
 أن تضع وتمتد اليها يد التستر والتلفيق . يجب الاسراع فى تحقيقها قبل أن  
 تذهب معالمها . ولا خوف فى ذلك فظنة الخطأ ضعيفة أمام هذه الجريمة التى  
 تنادى الأدلة بمحصولها .

لذلك نجد أن المشرعين من قديم العهد — من عهد الرومان — ينصون  
 على اجراءات خاصة بالجريمة فى حالة التلبس . ونحنا نحوم المشرع الفرنسى فى  
 العهد القديم<sup>(١)</sup> واستمر على ذلك فى التشريع أثناء الثورة . ولما وضع قانون  
 تحقيق الجنايات سنة ١٨١١ ، وضع المواد ٣٢ وما بعدها خاصة بحالة التلبس  
 والاجراءات السريعة التى تتخذ فيها . ولم يشأ أن يترك معنى الجريمة فى حالة  
 التلبس غامضا ، فعرفه فى المادة ٤١ مهتديا فى ذلك بآراء الشراح فى  
 العهد القديم ومقتبساتهم من آراء الكتاب الايطاليين فى ذلك العهد . وكانت  
 أحكامه قاصرة على التلبس فى الجناية ، ولكنه فى سنة ١٨٦٣ وسنة ١٩٣١  
 وضع أحكاما خاصة بالتلبس فى الجنح .

(١) انظر Jousse ، ٢ من ١٥ وما بعدها وفتان هيل ، ٣قرة ١٤٩٢ وما بعدها .

وقد قل المشرع المصرى تعريف الجريمة فى حالة التلبس نقلا حرفيا تقريبا عن المادة ٤١ من القانون الفرنسى ، وضمنه المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات ، وهى تقع فى الباب الخاص بالضبطية القضائية وتكلم عن أحكام التلبس فى هذا الباب أيضا ( المادة ١١ تحقيق وما بعدها ) .

**منى تعتبر الجريمة فى حالة تلبس ؟** : نصت المادة ٨ تحقيق على أن « مشاهدة الجانى متلبسا بالجناية هى رؤيته حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهه يسيرة . ويعتبر أيضا أن الجانى شوهد متلبسا بالجناية اذا تبعة من وقعت عليه الجناية عقب وقوعها بزمن قريب أو تبعته العامة مع الصياح أو وجد فى ذلك الزمن حاملا لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه مرتكب الجناية أو مشارك فى فعلها » .

ويلاحظ على هذا النص أنه يتكلم عن « تلبس الجانى » . ولكن الأصح والمقصود هو وجود الجريمة فى حالة تلبس ، أى أن التلبس متعلق بالجريمة لا بالشخص كما هو ظاهر من المادة ٤١ من القانون الفرنسى وهى مصدر المادة المصرية وكما هو واضح من النص الفرنسى للمادة المصرية <sup>(١)</sup> . وعلى ذلك فقد تعتبر الجريمة فى حالة تلبس ولو لم يعرف وقتئذ فاعلها ، كما اذا وجدت جثة والدم ساخن يسيل منها فهذه الحالة تدل على أن الجريمة قد ارتكبت منذ برهه ولذا تعتبر حالة تلبس ، ومثلها ما اذا وجد حريق مشتعل . ويلاحظ أيضا أن ذلك النص يتكلم عن التلبس بالجناية ، ولكن استعمال لفظ جناية خطأ فى التعبير فالغرض التلبس بالجريمة أو بعبارة أدق « الجريمة فى حالة تلبس » .

(١) وهاك عبارة المادة ٨ بالفرنسية :

Il y a flagrant délit, quand le fait incriminé se commet ou vient de se commettre. Seront aussi réputés flagrants délits les cas où, dans un temps voisin du fait, l'auteur désigné est poursuivi par la victime ou par la clameur publique, on est trouvé nanti d'instruments, armes, effets, ou papiers qui font présumer qu'il est auteur ou complice.

### أموال التلبس : تعتبر الجريمة في حالة تلبس فيما يأتي :

١ — اذا شوهدت الجريمة وقت ارتكابها بالفعل كما لو شوهد شخص يقتل آخر .

٢ — عقب ارتكابها بـ *Quant le fait incriminé vient de se commettre* ويراد بذلك عقب ارتكابها مباشرة (immédiatement) <sup>(١)</sup> ولم يحدد القانون هذه البرهة بمقدار معين ، ولكن يفهم من عبارته أن تكون المدة التي مضت على ارتكابها قصيرة . وكما يقول لبوتشان يجب أن يكون روع الناس وتأثرهم لم يبدأ بعد ، وأن تكون آثار الجريمة لا تزال ظاهرة وملحوسة ، وأن لا يكون المحقق الذي انتقل قد استغرق من الوقت الا ما يلزم لانتقاله <sup>(٢)</sup> . فاذا مضت مدة طويلة زالت حالة التلبس <sup>(٣)</sup> .

٣ — اذا حصل عقب وقوع الجريمة (dans un temps voisin du fait) أن المجنى عليه تبع الجاني ، أو تبعه العامة بالصياح (clameur publique) . وفي حالة الصياح العام لا يشترط أن يتبع الناس الجاني بأجسامهم بل يكفي أن يتبعوه بصياحهم واتهامهم .

٤ — اذا وجد الجاني عقب وقوع الجريمة بزمن قريب حاملا لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه مرتكبها أو شريك فيها <sup>(٤)</sup> . وقد دعا تحديد الزمن في هذه الحالة الى الاختلاف كما يظهر من الأعمال التحضيرية للمادة ٤١ فرنسي ، فقد اقترح البعض أن يحدد الزمن بأربع

(١) انظر نفس ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٤٢ من ٦٦ ) .

(٢) لبوتشان ، مادة ٤١ فقرة ٣ .

(٣) ولذلك حكم بأنه اذا قام أحد مأموري الضبطية القضائية بمعاينة جثة طفل ولد حديثا ووجد مقتولا بالطريق العام ، وأجرى ما يلزم لتفريح الجثة وسلم محضره في اليوم التالي فإنه لا يستطيع بعد ذلك — بحاله من السلطة بصفته من مأموري الضبطية القضائية — أن يكلف طبيباً بالكشف على فتاة سيئة السيرة يظهر أنها وضعت حملها في خفاء ( محكمة النقض الفرنسية في ٩ سبتمبر سنة ١٨٥٣ دلويز سنة ١٨٥٣ قسم ٥ من ٢٦٥ ) .

(٤) نفس ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٩٩ من ٩٥ ) .

وعشرين ساعة ، ولكن رفض هذا الاقتراح لأنه تحكى وأبقوا المسألة محلا للتقدير . ويرى لبوتشان أنه يصح أن تمضى أكثر من أربع وعشرين ساعة وإنما بشرط أن لا تطول المدة ، وأن يكون ضبط المتهم في فترة تحرى البوليس عنه وجاء نتيجة لهذا التحرى والبحث <sup>(١)</sup> .

ويلاحظ على الموم في كل أحوال التلبس ضرورة السرعة أى أن لا تمضى بين وقوع الجريمة واجراءات المحقق مدة طويلة وأن تستمر الاجراءات فاذا مضت مدة طويلة أو انقطعت الاجراءات فقد زالت حالة التلبس <sup>(٢)</sup> .

### أثر التلبس :

اذا وجدت الجريمة في حالة تلبس كان لذلك آثار خاصة من نواحي متعددة . وبهنا الآن أثر التلبس فيما يتعلق بسلطة وواجبات مأمورى الضبطية القضائية وهي تتلخص في اجراءات سريعة تستدعيها الحالة وتشمل مايتأتى :

**١- الانتقال الى محل الواقعة (le transport sur le lieu) :** طبقا للمادة ١١ تحقيق « يجب على مأمور الضبطية القضائية في حال تلبس الجانى بالجناية أن يتوجه بلا تأخير الى محل الواقعة ويحرر مايلزم من المحاضر ، ويثبت حقيقة وجود الجناية وكيفية وقوعها وحالة المحل الذى وقعت فيه ، ويسمع شهادة من كان حاضرا أو من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة وفاعلها » . وعليه أن يخطر النية العمومية بالانتقال (مادة ٢٧ تحقيق) ، ولكن عملا لا يحصل الاخطار فورا الا في الجنايات والجنح الهامة .

ويموز له أن يمنع الحاضرين عن محل الواقعة أو عن التباعد عنه حتى يتم تحرير المحضر . ويسوغ له أيضا أن يستحضر في الحال من يمكن الحصول منه على ايضاحات بشأن الواقعة (مادة ١٢ تحقيق) .

(١) لبوتشان فقرة ٩ .

(٢) راجع رو ، ٢ ص ٢٩٤ وحكم محكمة النقض الفرنسية في ٢٨ يوليو سنة ١٨٩٩ (سبى سنة ١٩٠٢ قسم ١ ص ٥٥) .

وإذا خالف أحد الحاضرين أمر المأمور المذكور بعدم الخروج أو التباعد أو امتنع أحد ممن دعاهم إلى الحضور يذكر ذلك في المحضر (مادة ١٣ تحقيق)، ونص المشرع جزاء على ذلك أن تحكم محكمة المخالفات على المخالف المذكور بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً أو برامة لا تزيد عن جنيته مصرى ويكون حكمها بذلك بناء على المحضر السالف ذكره الذى يجب اعتباره حجة لديها (مادة ١٤ تحقيق).

ولكن هل يجب على مأمور الضبطية القضائية أن ينتقل دائماً إلى محل الواقعة في حالة التلبس؟ المادة ١١ التى توجب الانتقال نقلت نقلاً مشوهاً عن المادة ٣٢ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى التى تتكلم عن ضرورة انتقال عضو النيابة في حالة التلبس إذا كانت الجريمة جنائية، ولم يلاحظ أن القانون الفرنسى قد ميز في الاجراءات بين حالة التلبس في الجنائية والتلبس في الجنحة<sup>(١)</sup>. فإذا أخذنا بحرفية النص فلا مفر من القول بأن الانتقال واجب في كل الأحوال سواء كانت الجريمة هامة أم غير هامة فالنص عام ولم يضع المشرع القيد الذى نص عليه المشرع الفرنسى. ولكن من الصعب عملاً أن تستلزم الانتقال في كل جريمة ولو كانت بسيطة وظاهرة.

هل يحلف الشهود اليمين؟ في التحقيق بواسطة النيابة يؤدي الشهود شهادتهم بعد حلف اليمين (مادة ٣١ تحقيق) فهل يشترط أداءهم اليمين أمام مأمور الضبطية في حالة التلبس أيضاً؟ لا محل لحلف اليمين أمام مأمور الضبطية القضائية لأن القانون لم ينص على ذلك ولو أراد ذلك لنص عليه صراحة كما فعل بالنسبة للخبراء عند ما يستعين بهم مأمور الضبطية القضائية (مادة ٢٤ تحقيق). أضف إلى هذا أن اختصاص مأمورى الضبطية في حالة التلبس اختصاص استثنائي فلا يجوز لهم

(١) راجع المواد ٣٢ تحقيق جنائيات فرنسى وما بعدها والقانون الصادر في ٢٠ مايو سنة ١٨٦٣ وانظر رو، ٢ ص ٢٩١ وما يليها وهامش (١) فيها. وربما كان المشرع المصرى شئ من المذنب فقد طال الخلاف حول تفسير المادة ٣٢ هذه وما بعدها نظراً لما فيها من التضارب في التفسير.

الاما نص عليه القانون صراحة . وعلى هذا رأى غالبية الشراح الفرنسيين<sup>(١)</sup> .  
**حضور عضو النيابة :** اذا حضر أحد أعضاء النيابة العمومية في وقت مباشرة تحقيق صار البدء فيه بمعرفة أحد مأموري الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية فله أن يتمه أو يأذن للمأمور المذكور باتمامه ( مادة ٢٥ تحقيق ) .

٢٠ **تفتيش المنزل وضبط ما يتعلق بالجريمة ( perquisition domiciliaire )**  
 يجوز للمأمور الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية أن يدخل في منزل المتهم ويفتشه ويجب عليه أن يضبط كل ما يجده في أى محل كان من أسلحة وآلات وغيرها مما يظهر أنه استعمل في ارتكاب الجريمة ويمكن الوصول به الى كشف الحقيقة . وعليه أن يحضر محضراً بما حصل من هذه الاجراءات ( مادة ١٨ تحقيق ) . ويجب عليه أن يضبط الأوراق التي توجد بمحل المتهم ( مادة ١٩ ) .  
 والأشياء التي تضبط توضع في حرز مغلق وتربط ويختم عليها . ويكتب على شريط من ورق داخل تحت الختم تاريخ الحضر بضبط الأشياء وتذكر المادة التي حصل من أجلها الضبط ( مادة ٢٠ تحقيق )<sup>(٢)</sup> .

٢١ **القبض على المتهم arrestation :** يجوز للمأمور الضبطية في حالة التلبس أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل قوية على اتهامه وبعد سماع أقواله

(١) راجع رو ، ٢ ص ٢٩٦ ولايورد فقرة ٩٠٧ . وعلى كل حال اذا حاف الشاهد العين بناء على طلب مأمور الضبطية فلا يترتب على ذلك أى بطلان .  
 (٢) الأشياء المضبوطة في جرائم على الموم ترسل الى النيابة حيث تحفظ اذا كان لها أهمية في نظر الدعوى . والمضبوطات التي لا يطلبها أصحابها ، ذوو الحق في ذلك ، في مباد ثلاث سنوات من تاريخ ضبطها تصير ملكاً للحكومة بلا احتياج الى حكم يصدر بذلك ( مادة ٢١ تحقيق ) .

وإذا كان العلم المضبوط مما يلغى بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته فللنيابة أن تبنيه بطريق الزاد العمومي متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق . وفي هذه الحالة يكون لصاحبه أن يطالب في المباد المحدد في المادة السابقة بالثمن الذي يبيع به ( مادة ٢٢ تحقيق ) .

ان لم يأت بما يبرئه يرسله في ظرف أربع وعشرين ساعة الى المحكمة التي من خصائصها ذلك ليكون تحت تصرف النيابة العمومية وتشرع النيابة في استجوابه في ظرف أربع وعشرين ساعة واذا لم يكن حاضرا فيصدر أمرا بضبطه واحضاره (مادة ١٥ و ١٦ تحقيق) . ونص المادة ١٥ يتكلم عن التلبس بالجناية ولكن المراد به التلبس بالجريمة . ولكن هل يجوز لمأمور الضبطية القضائية القبض في حالة التلبس أيا كانت الجريمة وكانت عقوبتها ؟

يرى البعض أنه لا يجوز القبض على الجاني في هذه الحالة الا اذا كانت الجريمة المنسوبة اليه جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس فاذا كانت العقوبة الغرامة فقط لا يجوز القبض <sup>(١)</sup> . وحجتهم في ذلك :

١ — ان المادة ٣٥ التي تتكلم عن النيابة لا تجيز لها اصدار أوامر الضبط والاحضار الا اذا كانت الجريمة جناية أو جنحة معاقب فيها بالحبس ولا يصح أن يعطى لمأمور الضبطية اختصاص أوسع من النيابة .

٢ — فضلا عن ذلك فالمادة ٧ تحقيق لا تجيز لأى فرد القبض على المتهم المتلبس بالجريمة الا اذا كان ما وقع منه يستوجب القبض عليه احتياطيا .

٣ — الفرض من ضبط المتهم هو ارساله للنيابة في ظرف ٢٤ ساعة لترى ما اذا كان هناك وجه لحبسه أم لا فاذا كان حبسه غير جائز فلا محل للقبض عليه . ولكن البعض يرى أن لمأمور الضبطية أن يقبض على المتهم أيا كانت عقوبة الجريمة ما دامت في حالة تلبس <sup>(٢)</sup> . والعلة في ذلك لا ترجع الى عمومية النص فقط بل الى أسباب أخرى وهي :

١ — ان حالة التلبس حالة خاصة تتخذ فيها اجراءات خاصة . وليس الفرض من القبض هو حبس المتهم وانما حجزه مدة . وهو اجراء ادارى أكثر

(١) المراسم بك ، ١ ص ٢١٣ ونشأت بك ، ١ ص ٤٢ .

(٢) انظر جرائعولان ، ١ قرة ٢٠٩ وانظر المبادئ الجنائية لجندى بك عبد الملك ص

منه قضائي يلجأ إليه مأمور الضبطية لسمع أقوال الجاني وللمنع تأثيره على الشهود أو على الأدلة القائمة خشية أن تمتد لها يد التلقيق .

٢ — ليس هناك تناقض اذا قيل بذلك بين المادة ١٥ والمادة ٣٥ تحقيق لأن أعضاء النيابة هم من رجال الضبطية القضائية بل هم رؤساؤها ، فلم هذا الاختصاص بحكم المادة ١٥ في حالة التلبس .

٣ — ليس مجرد المحكمة في ضبط المتهم المتلبس هو ارسال المتهم للنيابة لترى ما اذا كانت تحبسه احتياطيا أم لا . بل قد يكون لذلك فائدة أخرى ، فيمكن للنيابة أن تقدم الجاني للجلسة مباشرة اذا كانت منعقدة وكانت القضية صالحة لنظرها ، وسرعة الفصل في الدعاوى عقب وقوع الجريمة مباشرة لها أكبر أثر من حيث الردع . وكثيرا ما يحصل ذلك في العمل في مخالفات السكك الحديدية مثلا .

٤ — هذا الاختصاص مخول في فرنسا لمأموري الضبطية في حالة التلبس على الأقل اذا كان المتهم حاضرا <sup>(١)</sup> .

وهذا الرأي في نظري أقرب الى الصواب . ولكن يجب على مأموري الضبطية مزيد الاحتراس في استعمال هذا الحق . وقد أخذت محكمة النقض بهذا الرأي وقضت بصحة القبض على متهم في مخالفة احرار حشيش <sup>(٢)</sup> .

(١) راجع رو ، ٢ فقرة ٧٧ وأيضا هامش رقم ٨ ص ٣٠٠ .

(٢) تقض ١٥ يونيه سنة ١٩١٢ ( المجموعة س ١٣ رقم ١٠٢ ص ٢٠٧ ) وقد قالت محكمة النقض في حكمها هذا ان القصد من المادة ١٥ ليس هو الحبس الاحتياطي بالمعنى الحقيقي الذي يوقع بمقتضى أمر من السلطة المختصة وينبئ عليه أن يزج المتهم في سجن بالمعنى القانوني بل نصت هذه المادة على احتياطات وقتية مرفقة للتحقق من شخص المتهم واجراء التحقيق الأول . وهي احتياطات متعلقة بالأمن وادارية أكثر من كونها قضائية وخاصة بحجز المتهمين المتلبسين بالجناية ووضعهم في أي محل كان تحت تصرف البوليس بضع ساعات لمنع الاستدلالات وان هذه السلطة خطيرة ولكنها مشابهة للسلطة الممنوحة لمأمور الضبطية القضائية بمقتضى المادة ١٢ تحقيق التي تصرح له بأن يمنع الحاضرين عن الخروج أو التباعذ عن محل الواقعة حتى يتم تحرير المحضر . ويجب طبعا استعمال هذه السلطة بمزيد الاحتراس =



## ٢ - حالة الانتداب للتحقيق

منعاً لضياح الوقت وتخفيفاً لعمل النيابة أجاز القانون لأعضاء النيابة أن ينتدبوا أحد مأموري الضبطية القضائية لأجراء التحقيق ( المواد ٢٦ و ٢٩ و ٣٠ تحقيق ) ويجوز أن يحصل الانتداب (délégation) من قاضي التحقيق أيضاً . ( مادة ٧١ و ٩٠ تحقيق ) . ولكن هل يجب تخصيص الانتداب أى تخصيص الاجراءات التى ينتدب مأمور الضبطية لأجرائها ؟ بالنسبة لقاضى التحقيق يجب التخصيص ( مادة ٩١ ) . أما بالنسبة للنيابة فنص المادة ٢٩ عام فيجوز لعضو النيابة أن ينتدب أحد مأموري الضبطية ليشرع فى التحقيق ويتولاه فيقوم باجراءات التحقيق اللازمة كالمعينة واستجواب المتهم وسماع الشهود والتفتيش الخ . والعمل جار على ذلك ، والى ذلك تشير تعليمات النائب العمومى ( بند ٣٧ و ٣٩ )<sup>(١)</sup> . ولكن يلاحظ أن اختصاص مأمور الضبطية فى هذه الحالة استثنائى فلا يعطى له الا ما تستدعيه الضرورة ولذلك فهو لا يخول له الا الاجراءات العاجلة التى ترمى مباشرة الى جمع الأدلة ، أما الحبس الاحتياطى أو طلب ضبط الرسائل من القاضى مثلاً فيجب أن يجربها المحقق بنفسه . ويجب أن يكون الانتداب بالكتابة وأن يشمل على بيان اسم ووظيفة من أصدره والتهمة المنسوبة للمتهم والمهمة التى ينتدب المأمور لأجرائها .

## ٣ - الانتداب لمحكمة المركز

طبقاً للمادة ٥ من قانون محاكم المراكز « فى القضايا التى من اختصاص

---

== لأنها مقيدة للحرية الشخصية فى بعض الأحيان ولكن من جهة أخرى فإن هذه السلطة الفعلية هى وقبسية ويجب حفظاً للنظام العام أن يستبعد منها كل قيد غير منصوص عنه صراحة فى القانون وانه لا يمكن العمل بها الا اذا قورنت خطأ بمقالة الحبس الاحتياطى بمعناه الخاص الذى لا يستبر فعلاً بسيطاً بل حالة قضائية معينة ومقررة صراحة .

(١) يرى البعض أنه بالنسبة للنيابة أيضاً يجب تخصيص الاجراءات التى ينتدب مأمور الضبطية لعلها كالمعينة والتفتيش أو سماع شهادة شهود الخ ( جراغولان ، ١ ، قرة ٢٤٧ ) .

محكمة المركز يجوز أن يقوم بأداء وظيفة النيابة العمومية سواء فيما يختص بإجراء التحقيق وإقامة الدعوى وإبداء الطلبات أو بتنفيذ الأحكام وحق رفع الاستئناف من يعينهم لهذا الغرض وزير الحقانية من مأمورى الضبطية القضائية .

### الفصل الثانى

#### سلطة مأمورى الضبطية القضائية

##### فى غير أحوال التحقيق

فى الأحوال السابقة يقوم مأمورو الضبطية القضائية بالتحقيق فتعطى لهم سلطة واسعة ولهم أن يستعينوا فى أثناء مباشرتهم التحقيق بالقوة العسكرية مباشرة ( مادة ٢٨ تحقيق ) . و يترتب على محاضرم الآثار التى تترتب على تحقيق النيابة كقطع سريان المدة وتقييد النيابة بأمر الحفظ الذى تصدره ( مادة ٤٢ تحقيق ) . أما فى غير هذه الأحوال فليس لهم أساسا الإجماع الاستدلالات والتحرى عن الجرائم . ويجوز لهم انتداب الخبراء ، وعلى الخبير أن يحلف بمينا أمامهم على أن يبدى رأيه بحسب ذمته ( مادة ٤٢ تحقيق ) وطبعا هذا الاجراء يجوز لهم فى حالة التلبس من باب أولى . وبصفة استثنائية يجوز لهم القبض والتفتيش فى بعض أحوال فيجوز لهم القبض فيما يأتى :

- ١ — اذا وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع جناية من اللتهم أو شروع فى جناية أو جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد ( مادة ١٥ تحقيق ) .
- ٢ — اذا لم يكن للجاني محل معين معروف بالقطر المصرى ( مادة ١٥ تحقيق ) .

وفى هاتين الحالتين يجب على مأمور الضبطية ، كما هو الحال فى التلبس ، أن يرسل المقبوض عليه الى النيابة ان لم يأت بما يبرئه وعلى النيابة أن تشرع فى استجوابه فى ظرف أربع وعشرين ساعة .

و يجوز لهم التفتيش فيما يأتى :

- ١ — يجوز لهم تفتيش منازل الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس

إذا وجدت أوجه قوية تدعو الى الاشتباه في أنهم ارتكبوا جناية أو جنحة . ولا يجب اجراء هذا التفتيش الا بحضور العمدة وأحد المشايخ وبوجود الشيخ القائم بأعمال العمدة في حالة تغيبه وشيخ آخر . وفي المدن يجب أن يكون التفتيش بحضور شيخ القسم وشاهد وإذا تحققت الشبهة على المتهم جاز القبض عليه وتسليمه للنيابة (مادة ٢٣ تحقيق) .

٢ — يجوز للمأموري الضبطية القضائية دخول المحلات المخصصة لصناعة أو تجارة عملها تحت ملاحظتهم للتأكد من تنفيذ اللوائح الخاصة بها (مادة ٥ تحقيق) كالتواوين الخاصة بالمحلات العمومية أو المحلات المضرة بالصحة والمقلقة للراحة وقانون الصيدليات ولأئحة العاهرات . الخ .

وفي غير هذه الأحوال لا يجوز تفتيش منزل المتهم أو محل عمله الا برضاه . ويقصد بمحل المتهم منزله الذي يقيم فيه وملحقاته كالأحواش والحدائق سواء كان يقطنه باستمرار أو في أوقات معينة ، كما يشمل أيضاً كل محل خاص يستعمله شخصه أو لحفظ أمواله ولم يكن مخصصاً لدخول الجمهور .

وطبعا في كل أحوال التفتيش على مأمور الضبطية القضائية أن يضبط كل الأشياء التي تقيد في كشف الجريمة .

### نظرة عامة على اصلاح الضبطية القضائية

رجال الضبطية القضائية يعتبرون أكبر عون للسلطة القائمة بالتحقيق ، وعلى نشاطهم يتوقف الى حد كبير نجاح التحقيقات والتوصل الى معرفة الجانين ، ولذلك كان اصلاح حال الضبطية القضائية من أهم ما يجب أن يعنى به . ولا يتسع المجال هنا لمناقشة وجوه الاصلاح بالتفصيل ويكفى أن نشير اليها .

فيجب أن يقتصر عمل مأموري الضبطية القضائية ذوى الاختصاص العام على مراقبة المجرمين والبحث عن الجرائم ومرتكبيها ، وأن لا تسند اليهم أعمال أخرى حتى لا تحيد بهم عن واجبهم الأول . ولا بد أن يحسن اختيارهم ويشترط في انتقائهم شروط خاصة من حيث الأمانة والثقافة العامة والالمام بالقوانين

وبالعلوم المتعلقة بالأجرام والبوليس الجنائي العلمى . ويجب زيادة على ذلك ان لم يجعلوا تحت رئاسة النيابة الادارية مباشرة ، أن يكون للنيابة عليهم سلطة فعلية تمكنها من مؤاخذتهم مباشرة اذا ما فرطوا في واجهم أو مالأوا فيه . صحيح ان أعضاء النيابة يعتبرون الآن فى القانون رؤساء الضبطية القضائية ، ومن الوجهة القانونية مأمورو الضبطية تابعون للنيابة فيما يتعلق بالضبطية القضائية ( مادة ٦٠ و ٦١ لائحة ) فليهم أن ينفذوا أوامرها وعليهم أن يخطرأ النيابة بالجرأئم التى تبلغ اليهم . ولكن ما هو الضمان الفعلى لهذه التبعية ؟ طبعا لا سبيل الا ابداء الملاحظات أو الشكوى الى رؤساء مأمور الضبطية الادار بين لتوقيع جزاء عليه . ولكن الشكوى قد لا تجدى خصوصا اذا كان تصرف مأمور الضبطية صادرا عن رغبة من رؤسائه الاداريين .

فى فرنسا مثلا نجد أن رقابة النيابة على رجال الضبطية القضائية تظهر بشكل ملموس ومع كل فالتقادلا يكتفون بذلك القدر<sup>(١)</sup> . نجد أن للنائب العمومى فى حالة اهمال مأمور الضبطية القضائية أن ينذره ، ويثبت هذا الانذار فى سجل معد لذلك ( مادة ٢٨٠ تحقيق فرنسى ) ، فاذا عاد فى بحر سنة فللنائب العمومى أن يرفع أمره الى محكمة الاستئناف لتتظر فى شأنه وهى منمقدة بهيئة أودة مشورة ، وللمحكمة أن تأمره بالاستقامة فى المستقبل وأن تحكم عليه بالمصاريف ( مادة ٢٨١ و ٢٨٢ تحقيق فرنسى ) .

(١) فتان على ، ٣ فقرة ١٥٣٣ وانظر فى الموضوع رو ، ٢ فقرة ٩ وانظر المادة الثانية من قانون ضمانات الحرية الشخصية الصادر سنة ١٩٣٣ .

## الباب الثانى

### التحقيق بواسطة النيابة

#### تمهيد

الفرض من التحقيق الابتدائى هو جمع وتمحيص الأدلة القائمة على الجريمة وعلى المتهم حتى اذا رجحت إدانة المتهم رفع أمره الى القضاء للفصل فيه فصلاً نهائياً . فالتحقيق كما يدل عليه اسمه يقصد به استجلاء الحقيقة ، ولم يشأ المشرع أن يكتفى بهذا التحقيق الأول ويجعل رأى المحقق بالادانة قاطعاً فى أمر المتهم ، بل عهد الى سلطة أخرى ، سلطة القضاء ، نظر الدعوى والفصل نهائياً فى شأنها ، وجعل القضاء على درجات . وكل ذلك التريث والفصل بين القائمين بالتحقيق والقضاء إنما يدفع اليه خشية الخطأ وخشية التأثر والمحاباة .

وقد كثر الجدل حول التحقيق والاثهام ، أصبح جمعهما فى يد واحدة أم يجب الفصل بينهما ؟ والآراء الغالبة تميل الى الفصل بين السلطتين فيوكل الى النيابة العمومية الاتهام وتحريك الدعوى ، ويمهد بالتحقيق الى أحد رجال القضاء . وعلى ذلك أغلب التشريعات .

ويبرر أنصار الفصل بين السلطتين مذهبهم باعتبارات وجيهة . فيقولون بأن النيابة خصم تسعى لعقاب المتهم فكيف يعهد اليها بالتحقيق معه وهى التى تنهيه وتحملها الشواهد الأولى على اساءة الظن فيه ؟ صحيح ان المفروض أن النيابة خصم عادل ، ولكن الواقع أنه قد تملك عضو النيابة فكرة خاطئة فيندفع تحت تأثيرها الى ناحية اثبات التهمة دون أن يميز دفاع المتهم اهتماماً يذكر . فضلاً عن ذلك فالأخصن لحقوق الأفراد أن يعهد بالتحقيق فى أمرهم الى سلطة أخرى غير

النيابة بعيدة عن الاتصال بالسلطة التنفيذية (١) .

وقد أخذ المشرع الفرنسي سنة ١٨١١ مبدءاً الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق ، ونقله عنه المشرع المصري فى سنة ١٨٨٣ ، فهدد بالتحقيق الى قاضى التحقيق يتولاه بناء على طلب النيابة ( مادة ٥٢ من القانون القديم ) أو المدعى للمدنى ( مادة ٣٠ ) وقصر حق النيابة فى التحقيق على طلبه من القاضى ، كما قصر حق قاضى التحقيق على تولى التحقيق فقط ، فليس له أن يشرع فيه من تلقاء نفسه ، اللهم الا فى حالة التلبس فقد أجاز للقاضى أن يشرع فى التحقيق مباشرة كما أجاز للنيابة أن تبأشر التحقيق ( المواد ٣ و ١٣ و ٣٩ قديمة ) .

وعلى أثر ازدياد الجرائم عقب انشاء المحاكم الحديثة ، واضطرار الحكومة الى انشاء قوميونات التحقيق التى استمرت تعمل لغاية سنة ١٨٨٩ ، ارتأى المشرع أن يشرك الادارة اشراكاً فعلياً فى التحقيق ، فأصدر دكرتو فى ١٢ يونيه سنة ١٨٨٩ ، وعدله بآخر فى ١٧ يونيه سنة ١٨٩١ ، خول بمقتضاه للمديرين والمحافظين ووكلاء المديريات والمحافظات ، أن يباشروا بأنفسهم تحقيق ما يقع فى دائرة اختصاصهم من الجنايات والجنح ، وأن يجمعوا الأدلة والبراهين اللازمة ويحيلوا المتهمين على النيابة العمومية ، كما أجاز تعيين مأمورين من رجال البوليس للتحقيق فى بعض الجهات .

ولكن يظهر أن تحويل هذا الحق للمديرين ومن اليهم لم يأت بفائدة عملية تذكر ، فروى الاكتفاء باشتراك المديرين والمحافظين مع النيابة فيما يتعلق بتحقيقاتها ، فصدر قرار من مجلس النظار فى ٨ ابريل سنة ١٨٩٥ يبين حدود هذا الاشراك وقد جاء فيه « على قلم النيابة فى الدعاوى المهمة أن يتفق مع المديرين أو المحافظين على الطرق والوسائل التى توصل لمعرفة الجانين » . وصدرت منشورات من الداخلية والحقانية تفسر هذا القرار وقد سبقت الاشارة اليها . وقد أنى

(١) انظر فى هذا الموضوع رسالة Masson ( ديجون سنة ١٨٩٨ ) ونظام التحقيق وضمانات التهم تأليف P. Sânes ( باريس سنة ١٩٣٠ ) .

الدكرى الصادر سنة ١٨٨٩ بقانون فى ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ ، أما قرار مجلس  
النظار فظل قائما الى أن أُلغى أخيرا بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ يناير  
سنة ١٩٢٧ بمناسبة إطلاق الحرية للنياية فى التصرف فى التهم التى تسند الى  
الموظفين <sup>(١)</sup> .

وفى ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ صدر دكرى يخول للنياية سلطة التحقيق علاوة  
على سلطة الاتهام ، وقد علل المستشار القضائى ذلك باعتبارات عملية تتلخص فى  
ضرورة اختصار الاجراءات لسرعة البت فى الدعوى وفى عدم توفر العدد  
الكافى من قضاة التحقيق . ولكن المشرع لم يلف وظيفة قاضى التحقيق ، بل  
أبقاها . وظل يوجد قاضى تحقيق فى دائرة كل محكمة ابتدائية ولكن قصر اختصاصه  
على تحقيق الجنايات وجنح التزوير والنصب وخيانة الأمانة ، وجعل شروعه فى  
التحقيق متوقفا على طلب النياية حتى فى حالة التلبس .

وفى سنة ١٩٠٤ عند تعديل قانون تحقيق الجنايات ظلت النياية مخصصة  
بالتحقيق . وأبقى المشرع وظيفة قاضى التحقيق أيضا ، ولكنه لم يستبق قاضيا  
فى كل محكمة ابتدائية كما كان الأمر بل اكتفى بإجازة انتداب قاض يتولى  
التحقيق عند ما يدعو الأمر الى ذلك . فنص فى المادة ٥٧ تحقيق على أنه اذا  
رأت النياية أن هناك فائدة فى تحقيق دعوى بمعرفة قاضى تحقيق بالنظر لظروفها  
الخاصة ، فيجوز لها أن تخابر رئيس المحكمة الابتدائية فى أى حالة كانت عليها  
الدعوى وهو ينتدب أحد قضاة المحكمة لمباشرة هذا التحقيق . وبقى تحقيق قاضى  
التحقيق جائزا قط فى الجنايات والجنح السالفة الذكر وزيد عليها جنح التفاهل .  
اذن فالنباية هى التى تتولى التحقيق الابتدائى اليوم أساسا ، الا اذا رأت  
أن تنتدب أحد رجال الضبطية لمباشرة أو للقيام بجزء من اجراءاته ، أو

(١) نصت المادة الأولى من هذا القرار على ما يأتى « يلقى القرار الصادر من مجلس النظار  
بتاريخ ٨ يناير سنة ١٨٩٥ ويستأنس عنه بالقواعد المنصوص عليها فى المادة الآتية » .  
والمادة الثانية تتضمن القواعد التى تتبع فى تحقيق التهم التى توجه الى الموظفين والتصرف فيها ،  
ولا شئ فى المادة يتعلق بأشراف المديرين أو المحافظين على التحقيقات .

أن تطلب تعيين قاض ليتولاه في جرائم معينة . ولقاضي الاحالة أن يجرى تحقيقا تكمليا في القضايا المحالة عليه قبل التقرير فيها ( مادة ١٢ جنابات ) . والنيابة لا تباشر التحقيق في المثل في كل الجرائم ، بل تقتصر على الجنايات والجنح الهامة ، وتكتفي في الجرائم الأخرى بمحضر جمع الاستدلالات الذي يحرره مأمورو الضبطية القضائية وتتصرف في الدعوى بمقتضاه فتحفظها أو تحيلها على المحكمة .

ويلاحظ أنه لا يمكن إحالة الدعوى على المحكمة في الجنايات الا اذا كانت محققة بمعرفة سلطة التحقيق كما سيأتي ( المواد ١٨٩ تحقيق و ٢٩ و ٩ جنابات ) .

### الفصل الاول

#### خصائص التحقيق بواسطة النيابة

سنتكلم عن التحقيق في هذا الدور ، من حيث تدوينه ومن حيث العلانية وحضور الخصوم .

**مروين النقيب :** يجب أن يكون التحقيق مسطورا وقد نصت المادة ٣٢ تحقيق على أنه يجب أن يحضر مع عضو النيابة المحقق كاتب يحرر محضراً بشهادة الشهود ، ومن المسلم به أنه يجب تدوين أقوال المتهم كما يجب تدوين اجراءات التحقيق الأخرى كالمأينة والتفتيش .

ولكن هل يجب أن يصطحب وكيل النيابة كاتباً ليدون هذه الاجراءات الأخرى ؟ ترى محكمة النقض أن القانون لم يوجب حضور الكاتب مع عضو النيابة في التحقيق الا لتحري محضر بشهادة الشهود ولا يوجبها في باقي الاجراءات الأخرى كما هو الحال مع قاضي التحقيق ( مادة ٦٣ تحقيق ) <sup>(١)</sup> . ولكن الواقع أنه لا يوجد سبب ظاهر للغايرة في تحقيق النيابة بين شهادة الشهود وبين باقي الاجراءات وعلى

(١) نقض ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٩٤ ) .



الأخص استجواب المتهم ، فالحكمة في كل الأحوال واحدة وهي أن يوجه المحقق مجهوده للجانب القبي من التحقيق أما تدوينه فعمل آلي يهد به الى كاتب بدلا من تشتت ذهن المحقق بين التحقيق وبين التدوين <sup>(١)</sup> .

وتراعى في التحقيق الشروط المنصوص عليها في المادة ٨٣ تحقيق فتدون الأقوال كما تسمع . وعلى الكاتب أن يكتب الأقوال بغير تحشير بين السطور وان حصل شطب أو تخريج فيصدق عليه المحقق والكاتب والشهود والا فلا يعتبر ولا يعمل به ( مادة ٨٣ ) ، ويجب أن يوقع الشاهد على شهادته بعد تلاوتها عليه واقراره بأنه مصر عليها فان امتنع عن وضع امضائه أو لم يمكنه وضعه يذكر ذلك في الشهادة ويجب في كل الأحوال أن يوقع المحقق والكاتب عليها وعلى كل صحيفة من التحقيق ( مادة ٨٤ ) .

**المعلنية ومقصود المقصوم وكلاهما** <sup>(٢)</sup> : تنص المادة ٣٤ تحقيق على

(١) قارن قنص ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ( القانون والاقتصاد س ٤ ملحق العدد الثاني ص ٣٢ ) .

(٢) في فرنسا قبل سنة ١٨٩٧ كان التحقيق سرا بكل معنى الكلمة اللهم الا بالنسبة للنيابة فقد كانت دائما في كل أدوار التشريع على اتصال بالتحقيق . وفي سنة ١٨٩٧ صدر قانون ينص على أن للمتهم أن يوكل محاميا يحضر التحقيق معه فيكون حضوره واجبا في كل استجواب أو مواجهة الا في أحوال الاستعجال التي يغنى عنها من ضيق الوقت والا كان التحقيق باطلا ( مادة ٣ وما بعدها من قانون ٨ ديسمبر سنة ١٨٩٧ ) . وعلى القاضي قبل سؤال المتهم في أول التحقيق أن ينبهه الى أن له الحق في أن يوكل محاميا لحضور التحقيق معه ويجب وضع دوسيه القضية تحت تصرف المحامي في اليوم السابق للاستجواب أو المواجهة حتى يكون على علم بما دار في التحقيق . وأثناء حضور المحامي في التحقيق له أن يطلب من قاضي التحقيق ما يرى من الاجراءات وله أن يوجه أسئلة بشرط اذن قاضي التحقيق وللقاض أن لا يوجهها وانما عليه أن يثبت ذلك في المحضر . وللمحامي أن يتصل بموكله في أي وقت .

غير أنه يلاحظ أن حضور المحامي أثناء التحقيق قاصر على حالتي الاستجواب والمواجهة ، فلا يمتد الى حالة سماع الشهود أو اجراءات التحقيق الأخرى ، كما أن حق الاطلاع على دوسيه القضية قاصر على وكيل المتهم فاذا لم يكن له مدافع فليس له أن يطلب الاطلاع على الدوسيه . وهذه الاجراءات أساسية يترتب على عدم مراعاتها بطلان ما يحصل مخالف لها وما يليه من التحقيق ( رو ، ٢ ، ققرة ٨٢ ، ٨٣ ) .

وقد أجاز المرفع في سنة ١٩٢١ حضور التحقيق لمحامي المدعى بالحق المدني أيضا بنفس =

أنه يجوز للشهـم والمدعى بالحق المدنى أن يحضرا فى كافة اجراءات التحقيق ، الا أنه يجوز للنيابة أن تجرى التحقيق فى غيبتها اذا رأت لزوم ذلك . ثم نصت فى الفقرة الثانية على حضور الوكلاء وفى الفقرة الثالثة على سماع أقوال المتهم وتحقيق دفاعه . ففهم من نص المادة أن الأصل فى التحقيق أن يكون علنياً ، على الأقل بالنسبة للمتهم والمدعى بالحق المدنى <sup>(١)</sup> . ولكن المشرع احتاط ، فقد تدعو الظروف الى جعل التحقيق سرىا ، خوفاً من التأثير على الشهود ومن التفتيق لخلول النيابة الحق فى هذه الحالة فى جعل التحقيق سرىا <sup>(٢)</sup> والسألة متروكة لتقدير النيابة . وقانوننا يجب أن تزول السرية اذا زال الداعى الى ذلك . ولكن يلاحظ أن الفقرة الثانية تجيز لوكلاء الخصوم الحضور أثناء الاستجواب وسماع شهادة الشهود فهل يريد الشارع قصر حضورهما على هذه الاجراءات وحدها دون الاجراءات الأخرى كالمباينة والتفتيش ؟ يجرى العمل على السماح للمحامى بالحضور فى المباينة .

---

= الشروط . وعلى ذلك فالتحقيق بالنسبة لباقي الناس أى فيما عدا عامى المتهم ومحامى المدعى بالحق المدنى يظل سرىا . وفى ٧ فبراير سنة ١٩٣٣ صدر قانون يشتمل على ضمانات عديدة أثناء التحقيق لحماية الحرية الشخصية ( انظر دلوذ سنة ١٩٣٣ قسم ٤ ص ٦٥ ) .

(١) ولكن ما الحكم بالنسبة للجمهور ؟ لم يكلم المشرع عن ذلك فى قواعد التحقيق أمام النيابة . ولكن فى المادة ٧٨ عند الكلام على التحقيق أمام قاضى التحقيق نص على أن يكون « سماع الشهود على العموم فى جلسة علنية » . فهل يفهم من ذلك أن الشارع فى التحقيق أمام النيابة أراد أن ينهج طريقاً آخر غير الذى اتبعه مع قاضى التحقيق ؟ يصح ذلك . ولكن يرى البعض أنه يحسن توحيد قواعد التحقيق الابتدائى خصوصاً وأن مركز المتهم أمام النيابة أقل ضماناً منه أمام قاضى التحقيق ( المراتى بك ، ١ ص ٢٦٧ ونشأت بك ، ١ فقرة ٦٥ ) ، وفى العمل لا تشدد النيابة الا اذا كان التحقيق يدعو الى السرية .

(٢) أضاف المشرع أخيراً الى قانون العقوبات المادة ١٦٥ ثالثة بقصد حماية سرية التحقيقات وهالك نصها « يقابب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور وبغرامة لا تزيد على خمسين جنها أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط كل من نشر بأحدى الطرق المتقدم ذكرها اشاعات بشأن تحقيق جنائى قائم » . انظر فى الموضوع منشور النائب العمومى رقم ١٦ سنة ١٩٣١ .

وايس للمحامى أن يتكلم الا اذا أذن له المحقق بذلك (مادة ٣٤ تحقيق) .  
وانما على المحقق أن يثبت أقواله وطلباته سواء أجابه إليها أم لا . وعلى كل حال  
ليس الغرض من حضور المحامى هو المرافعة فحل ذلك فى ساحة المحكمة .

**الاطلاع على القضية :** لا يوجد فى القانون المصرى ما يلزم المحقق باطلاع  
المحامى على ما دار فى التحقيق قبل استجواب المتهم كما هو الحال فى فرنسا ولا  
اخطاره بالاجراءات التى اتخذها . وعلى ذلك اذا رأت النيابة أن التحقيق سرى  
فلها أن تمنع المحامى من الحضور أثناء سماع شهادة الشهود وباقى الاجراءات اذا  
شاءت ولا تمكنه من الاطلاع على دوسيه التحقيق ، فالقانون لم يلزم النيابة  
بشئ من ذلك . ولكن كيف يدافع المحامى عن موكله اذن ؟ هذه المشكلة تدعو  
دائما الى النزاع بين الدفاع والنيابة اذ لا تسمح النيابة فى هذه الأحوال بالاطلاع  
على دوسيه التحقيق قبل الانتهاء منه <sup>(١)</sup> . وفى سنة ١٩٣٠ قدم مشروع الى  
مجلس النواب يرمى الى تحريم اجراء أى تحقيق سرى بمعرفة النيابة والا كان  
باطلا ، واذا رأت النيابة أن الضرورة تدعو الى السرية فلها أن تطلب انتداب  
قاض للتحقيق ، ولكن هذا المشروع أهمل <sup>(٢)</sup> .

هل السماح بحضور المحامى مع المتهم واجب عند استجوابه ولو كان  
التحقيق سرى ؟ نص المادة ٢/٣٤ صريح فى أنه يجوز للمحامى الحضور عند  
استجواب المتهم وسماع أقوال الشهود بالشروط السابقة فى الفقرة الأولى ، أى

(١) أصدر أحد قضاة محكمة مصر الابتدائية قرارا يقضى فيه برفض دفع أعباء  
الدفاع لدى نظر معارضة فى امتداد حبس متهمين فى قضية كانت تبائر النيابة تحقيقها بصفة  
سرية وطلب الدفاع تمكينه من الاطلاع على التحقيقات التى تمت فى القضية ، وقرر أنه اذا  
كانت التحقيقات تجرى بصفة سرية ، فان الاطلاع عليها لا يتفق وسرية التحقيقات ، لأن  
فى ذلك تفويتا على الشارع لفرضه الذى قصده ( قرار أحد قضاة محكمة مصر الابتدائية  
فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٣٠ راجع الموسوعة الجنائية لجندى بك عبد الملك ، ٢ ص  
٢٤٧ ) .

(٢) والمفروض ينس على جمل قاضى التحقيق مختصا بالتحقيق فى سائر الجنايات والجنح  
( راجع مضبغة مجلس النواب جلة ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠ ) .

بشرط أن لا يكون هناك مدعاة لسرية التحقيق ، فيظهر من ذلك بمفهوم المخالفة أنه اذا كان هناك ما يدعو الى السرية فلا يسمح للمحامى بحضور الاستجواب وسماع الشهود . الا أنه في العمل لا تتشدد النيابة عادة في التفسير ، وهي تسمح للمحامى بالحضور عند استجواب المتهم ولو كان التحقيق سرىاً <sup>(١)</sup> ، ولكن لا تسمح بذلك عند سماع شهادة الشهود . وعلى كل حال لا يترتب على منع المحامى من حضور تحقيق النيابة أى بطلان <sup>(٢)</sup> .

## الفصل الثانى

### اجراءات التحقيق

هذه الاجراءات على نوعين ، فبعضها يرمى الى جمع الأدلة مباشرة وتحقيقها كالمعاينة وسماع شهادة الشهود واستجواب المتهم . وبعضها يقصد به الاحتياط لمنع فرار المتهم ومنع تأثيره على الأدلة كالتقبض والحبس الاحتياطى . وستتكلم عنها فى بحثين . وقبل أن نتكلم على هذه الاجراءات بالتفصيل ، يلاحظ بصفة عامة أن مهمة عضو النيابة لا تقتصر على جمع أدلة الاتهام وتحقيقها فقط ، بل عليه أن يحقق أيضاً دفاع المتهم فالغرض الوصول الى الحقيقة . وعليه أن يحترم حرية

---

(١) والحكمة فى ذلك ترجع الى أن المحامى له حق الاتصال بموكله ومخاطبته على اشفراد طبقاً للمادة ١٠٢ تحقيق التى تحيل عليها المادة ٤٠ تحقيق ، فلا فائدة اذن من منع حضوره أثناء الاستجواب ما دام أنه سيتصل بموكله . ولكن صدر حكم من محكمة النقض فى ٥ يناير سنة ١٩٢٦ قضت فيه بأنه من المقرر قانوناً أن النيابة التى تقوم بوظيفة قاضى التحقيق فى الواقع الجنائية لها الحق فى أن تأمر فى كل الأحوال بأن لا يزور المتهم أحد فى أثناء التحقيق وقبل استجوابه متى كانت سرية التحقيق تستلزم ذلك لاطهار الحقيقة ( راجع الموسوعة الجنائية ، ٢ ص ٢٥٣ ) وهذا حكم متقدم لأنه يشل الدفاع عن التهم فى دور التحقيق الابتدائى فضلاً عن كونه مخالف لنص المادتين ٤٠ و ١٠٢ تحقيق .

(٢) نفس ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ ( القضاء س ٥ ص ٢٦٧ ) و ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ( المجموعة س ٢٩ رقم ١٣٧ و مجموعة النقض ، ١ رقم ٦ ص ١٥ ) و ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٣٢٦ ص ٣٧٧ ) .

التهمين والشهود ، فلا يلجأ الى الوعد أو التهديد ولا يجوز أن يعتدى عليهم أو يعذبهم ، والا عرض نفسه للمسئولية الجنائية فضلا عن الادارية ( راجع للمادتين ١١٠ و ١١٣ عقوبات ) ، كما لا يصح له أن يلجأ الى الكذب أو الخديعة ليتوصل الى الحصول على اعتراف مثلا . ويلاحظ أيضا أن اجراءات التحقيق الخولة للنيابة لا سبيل للطعن فيها في دور التحقيق الابتدائي .

## المبحث الأول

### الاجراءات التي ترمى الى جمع الأدلة

هذه الاجراءات تشمل الانتقال والمعينة وسماع شهادة الشهود وتفتيش المنازل وضبط الرسائل وانتدات الخبراء واستجواب المتهم . والمحقق غير مقيد باتباع ترتيب معين ، فالأمر متروك لقطنته وهناك ارشادات في تعليمات النيابة الى الترتيب الذي يحسن اتباعه عادة ( راجع بند ٢٢ وما يليه من تعليمات النيابة ) .

### (١) الانتقال الى محل الواقعة والمعينة Le transport sur le lieu

لم يستوجب القانون الانتقال لمحل الواقعة الا في حالة التلبس بالنسبة لمأموري الضبطية القضائية ، ولكن من المصلحة أن تنتقل النيابة الى محل الحادثة بأسرع ما يمكن كلما كانت الجريمة مهمة ، فحصول التحقيق في محل الحادثة يسهل مهمة المحقق (١) . وبذلك تقضى تعليمات النائب العمومي ( بند ١٦ وما بعده ) . وهناك يعاين المحقق محل وقوع الجريمة ويثبت حالته وحالة ما يجده من الآثار التي تساعد على اكتشاف الجريمة ويعمل رسما لمحل الحادثة اذا دعا الحال .

(١) من رأى تارد (Tarde) أن الانتقال لمحل الواقعة من أهم الضمانات لظهور الحقيقة .  
ويعني لو أن المحققين ألزموا بالانتقال في كل الوقائع ( راجع Arch d'antrops. crim. جزء ١٢ ص ٢٩٣ سنة ١٨٥١ ) .

## (٢) سماع شهادة الشهود L'audition des témoins

تسمع النيابة شهادة شهود الاثبات أو النفي ( مادة ٣١ و ٣٤ تحقيق )  
ولكل من التهم والمدعى المدني أن يطلب سماع شهود ولكن النيابة ليست مجبرة  
على سماعهم مادامت لا ترى في ذلك فائدة . وللشهادة اجراءات نص عليها القانون :

**استدعاء الشهود :** لم يحدد القانون طريقا خاصا لاستدعاء الشهود ، فيصح  
أن يستدعى الشاهد بأى وسيلة ، شفويا أو تليفونيا أو بالتلغية عليه بواسطة  
الادارة الخ . ولكن لا يترتب على تخلفه مسئولية جنائية الا اذا سبق تكليفه  
بالحضور على يد محضر أو أحد رجال الضبط ( مادة ٣٣ / ١ ) . قضى هذه الحالة  
اذا تخلف يحكم عليه من القاضى بفرامة لا تتجاوز مائة قرشا ( حكم نهائى  
لا يستأنف ) ويكلف بالحضور ثانية بمصاريف من طرفه ، فاذا تخلف فى المرة الثانية  
يحكم عليه بفرامة لا تتجاوز أربعة جنيهات مصرية ويجوز الأمر بضبطه واحضاره  
( مادة ٣٣ ) . واذا كان هناك عذر يمنع الشاهد من الحضور فللنيابة أن تنتقل  
اليه لسماع أقواله أو تنتدب أحدا لذلك .

**حلف اليمين :** اذا حضر الشاهد عليه أن يؤدى شهادته بعد حلف اليمين  
القانونية . غير أن المادة ٣١ التى توجب حلف اليمين لم تتكلم عن صيغته كما  
فعلت المادة ٧٩ الخاصة بقاضى التحقيق « يشهدون بالحق ولا يقولون غيره » .  
ولكن العمل جار على استعمال هذه الصيغة أمام النيابة أيضاً <sup>(١)</sup> . ولما كانت

(١) فى فرنسا تخلف صيغة اليمين أمام قاضى التحقيق ومحكمة الجنايات أمام محكمة الجنايات  
فصيحتهما أمام قاضى التحقيق هي Je jure de dire la vérité, et rien que la vérité أما  
أمام محكمة الجنايات فهي Je jure de parler sans crainte et sans haine et de dire  
toute la vérité et rien que la vérité وهذه الصيغة لازمة حرفيا ولا ترتب عليها البطان .  
ومع كل فقد تساهلت المحاكم وأباحت اختلاف صيغة اليمين بل وصفته لمن لا تسع عقائدهم  
بذلك . وينقد البعض كبتام اشتراط الحلف ويقترح الغاءه والاكتفاء بالمعرف مع ملاحظة  
القاب فى حالة الكذب ( انظر فيدال ص ٨٦٤ هامش ٤ ) .

اليمين تستمد قوتها من عقيدة الشاهد فقد أجازت المادة ٢١٠ مرافعات أن يؤدي اليمين على حسب الأصول المقررة بدياته أن طلب ذلك .  
وتحرم المادة ٤٧ من تعليمات النيابة على المحقق تكليف المتهمين والشهود بأن يحلفوا يمين الطلاق .

#### الشهادة على سبيل الاسترسل (à titre de simple renseignement) :

تنص المادة ٣١ تحقيق على أن للنيابة أن تسمع من تشاء من الشهود بعد حلف اليمين ، وخولت لها أيضا الحق في سماع أى شخص على سبيل الاستدلال وبدون حلف يمين . ونص المادة صريح كل الصراحة في أن للنيابة الحق في أن تسمع شهادة أى شخص على سبيل الاستدلال بلا قيد ولا شرط . ومع كل يريد البعض <sup>(١)</sup> أن يصرح حق النيابة في ذلك على سماع شهادة الصغير السن (أقل من ١٤ سنة) ومن في حكمه لمرض أو عاهة في العقل (١٩٨ و ١٩٩ مرافعات) <sup>(٢)</sup> . وحجته في ذلك أن المادة ٧٩ الخاصة بقاضى التحقيق تنص على أنه يجوز له أن يسمع على سبيل الاستدلال بدون حلف يمين شهادة من يصح تجريجه من الشهود بمقتضى ما هو معروف في قانون المرافعات ، وبما أن سلطة التحقيق انتقلت من يد قاضى التحقيق الى يد النيابة ، فاختصاص وكيل النيابة في ذلك يجب أن لا يتعدى اختصاص قاضى التحقيق خصوصا وأن عضو النيابة أقل ضمانا من قاضى التحقيق .

قد يتسكك بحرفية نص المادة ٧٩ تحقيق ويقال ان في ذلك توسيعا لسلطة النيابة أكثر مما يسمح به لقاضى التحقيق . يصح ذلك ، ولكن ما المانع

(١) نشأت بك ، ١ ص ٦٥ .

(٢) يلاحظ أن القانون المختلط ( مادة ٢٣٦ و ٢٣٧ مرافعات ) يميز تجريح الشاهد اذا كان زوجا أو صهرا أو قريبا لأحد المحصنين على عمود النسب وكذلك القريب من الحواشي الى الدرجة الرابعة الخ . أما في القانون الأهلى فالمادة ١٩٨ مرافعات تنص على عدم جواز تجريح الشاهد أو تركه ولو كان قريبا أو وصيا لأحد المحصوم الا اذا كان غير قادر على التمييز ( راجع الوجيز لعبد الفتاح السيد بك ص ٤٧٩ ) .

من وجود هذه التفرقة ؟ بالعكس نرى أن هناك حكمة ظاهرة . فالنيابة لما سلطة جمع الاستدلالات بصفتها رئيسة الضبطية القضائية ، فإذا لم تشأ أن تسمع الشهادة بصفتها من إجراءات التحقيق ( أى بعد حلف اليمين ) فما المانع من سماعها بصفتها استدلالاً ، أو عبارة أخرى على سبيل الاستدلال ؟ أما القول بأن قاضى التحقيق أكثر ضماناً من النيابة فهذا ما لا يفهم فى حالة سماع شهادة الشهود . قد يصح أن نضيق سلطة النيابة فى التحقيق إذا تعلق الاجراء بمتهم أما إذا تعلق بالشاهد فما معنى عدم الضمان حينئذ ؟

على أن إثارة هذا الاشكال لا أهمية له من الوجهة العملية . فالتفق عليه أن عدم حلف اليمين سواء أمام النيابة أو أمام قاضى التحقيق ، لا يترتب عليه أى بطلان كما نص على ذلك فى الشهادة أمام المحاكم ( مادة ١٤٥ و ١٦٠ تحقيق و ٤٤ جنائيات )<sup>(١)</sup> .

**كيفية الشهادة :** تسمع الشهادة شفويا دون أن يستعين الشاهد بنوتة أو مذكرات الا فى الأحوال النادرة . وبعد سماع أقوال الشاهد يوقع عليها بعد قراءتها عليه . وجرى العمل على أنه لا تقرأ عليه أقواله الا اذا أراد ذلك ( راجع المواد ٢١٥ مرافعات وما بعدها والمادة ٩٢ تحقيق ) .

**الامتناع عن الشهادة :** يجب على من دعى للشهادة أن يحضر ، فإذا

---

(١) تهد الشهادة على سبيل الاستدلال : ينتقد بعض الكتاب الفرنسيين سماع الشهادة على سبيل الاستدلال خصوصاً أمام القضاء وذلك لأن هذا لا يتفق مع المبدأ الذى يقوم عليه الاثبات فى القانون الجنائى أى مبدأ الاقتناع الشخصى ( l'intime conviction ) ، ومن جهة أخرى فإن هذا يؤدى الى حماية الشاهد من العقاب اذا ماشهد زوراً ( فبدال ص ٨٦٥ ) . ولكن هذه الانتقادات تتضاءل قيمتها فى مصر . ففى أثناء التحقيق ولو أنه لا يمكن عقاب الشاهد الذى يشهد كذباً لارتكابه شهادة الزور فإنه يمكن أن ينسب اليه تهمة التضييل فى التحقيق ( مادة ١٣٦ مكررة ع ) أما أمام القضاء فليس لدينا فى القانون المصرى أشخاص يجب سماعهم على سبيل الاستدلال كما هو الحال فى القانون الفرنسى ( مادة ١٥٦ ومادة ٣٢٢ تحقيق فرنسى ) اللهم الا بالنسبة للصغير السن ( مادة ١٩٩ مرافعات ) .



تختلف يعاقب كما سبق وبيننا وإذا حضر — سواء حضر بتكليف رسمي أو ادارى — يجب عليه أداء الشهادة عما يعلمه ، أى بما رآه أو سمعه بنفسه أو بما سمعه عن لسان غيره بعد حلف اليمين إذا طلب منه ذلك . فإذا حضر وامتنع عن الشهادة ، أى عن الاجابة عما يوجه اليه من الأسئلة ، يعاقب بفرامة لا تتجاوز أربعين جنيتها أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوعين فى الجنح ولا عن شهرين فى الجنائيات <sup>(١)</sup> (راجع المواد ٣٣ و ٨٥ و ٨٧ تحقيق ) . ويلاحظ أن الأحكام فى حالة قاضى التحقيق يصدرها هو شخصيا سواء كان السبب امتناع الشاهد أو تخلفه أما فى حالة النيابة فانها تصدر من القاضى الجزئى .

ما الحكم اذا حضر الشاهد وامتنع بدون سبب عن حلف اليمين ولكنه أراد الشهادة ؟ الأرجح أن ذلك يعد امتناعا عن الشهادة ، لأن الشهادة المقصودة هى التى نص عليها القانون أى ابداء المعلومات بعد حلف اليمين .

**الاعفاء من الشهادة :** هناك أشخاص يحكم قانون المرافعات أو العقوبات يلزمهم القانون بعدم اباحة الأسرار التى أؤتمنوا عليها ، أو يترك لتقديرهم حرية اباحتها أو كتمانها ( مادة ٢٠٢ وما بعدها مرافعات و ٢٦٧ ع ) <sup>(٢)</sup> ، فـ

(١) وقد حكم بأنه لا يكتفى أن يحضر الشاهد لدى المحقق ويخلص من الشهادة بقوله أن صحته لا تساعد على أدائها ، وإن كون القضية الجارى تحقيقها والطلبات سماع أقوال الشاهد فيها جنسية أم لا يرجع الى الوصف الذى يعطيه المحقق لها لا الى الوصف الأخير الذى تطبه لها المحكمة بعد تقديمها اليها وفصلها فيها ( نفس ٣ مايو سنة ١٩٢٥ المحاماة س ٩ رقم ٥٦٥ ) .

(٢) هؤلاء الأشخاص طائفتان : —

(أولا) أشخاص يجب عليهم الامتناع بحكم القانون عن اجابة ما أسر اليهم وهؤلاء يشملون : —

١ — من علم بما تضمنته ورقة من الأوراق المتعلقة بالحكومة الا اذا سبق نشرها وأذنت بشأنها الجهة المختصة بها ( مادة ٢٠٢ مرافعات ) .

٢ — الأمناء بحكم صناعتهم على أسرار موكلهم أو عملائهم كالمحاميين والوكلاء وغيرهم محظور عليهم أن يوحوا بما وصل الى علمهم حتى ولا بعد انتهاء مهمتهم ما لم يكن الفرض من =

يجبر مثل هؤلاء الأشخاص على أداء الشهادة أمام النيابة ؟ إذا رجعنا الى الكتاب الثانى من قانون تحقيق الجنايات الذى فصلت فيه مهمة قاضى التحقيق واجراءاته نجد أنه نص فى نهايته فى المادة ٩٢ تحقيق على أن « كافة القواعد والأصول المقررة قانونا فيما يتعلق بالشهود فى المواد المدنية تتبع فى المواد الجنائية الا اذا وجد نص يخالف ذلك » . وعبرة المادة كما هو ظاهر جاءت بصيغة عامة « المواد الجنائية » أى أنها لا تقتصر على قاضى التحقيق بل تشمل شهادة الشهود فى المواد الجنائية أيا كانت . وزيادة على ذلك فإن النيابة حلت أساسا محل قاضى التحقيق فيما يتعلق بالتحقيق الابتدائى . وعلى ذلك فالقواعد التى نص عليها قانون المرافعات فى الشهادة هى الأصل الواجب الاتباع ما لم يوجد فى قانون تحقيق الجنايات ما يخالفها ، ولهذا لا يعاقب الأشخاص السابق الاشارة اليهم على الامتناع عن أداء الشهادة أثناء التحقيق .

### (٣) استمراء الخبراء . L'expertise

قد تستدعى معاينة الأشياء خبرة خاصة ، فيجوز حينئذ للنيابة أن تنتدب خبيرا . ويجب على الخبير أن يحلف اليمين ( مادة ٣١ تحقيق ) ، الا اذا كان قد سبق وحلف اليمين أمام هيئة قضائية عند تعيينه خبيرا .

== تبلغ ذلك اليم ارتكاب جنحة أو جناية . ولكن يلاحظ أنه اذا طلب منهم صاحب السر تأدية الشهادة فليس عليهم أن يشهدوا لأن عدم الافشاء ملحوظ فيه مصلحته ( انظر المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ مرافعات ٢٦٧ ع ) .

٣ — الزوج أو الزوجة فلا يجوز لأحدهما أن يغشى ما بلنه من الآخر أثناء الزوجة الا فى حالة رفع الدعوى من أحدهما بسبب وقوع جناية أو جنحة منه على الآخر ( مادة ٢٠٧ مرافعات ) .

( ثانيا ) أشخاص يجوز لهم الامتناع عن الشهادة وهؤلاء يشملون : —

١ — الموظف الذى يبلغ سرا فى أثناء القيام بوظيفته ويرى أنه يترتب على عدم كتمانه ضرر ما للمصلحة العمومية ( مادة ٢٠٣ مرافعات ) .

٢ — القضاة ونحوهم وأموررو الضبطية القضائية وأموررو الضبط والربط اذا علموا بتوضيحات تتعلق بعمل يتوجب عقاب فاعله فلا يجبرون على أن يعترفوا عن مصدر علمهم بذلك ( مادة ٢٠٤ مرافعات ) .

ويؤدى الخبير مأموريته أمام عضو النيابة أو في غيبته اذا استدعى الأمر ذلك . ولا يجوز رد الخبير الذى تنتدبه النيابة ولو كان صهرا أو قريبا لأحد الخصوم كما هو الحال فى قانون المرافعات ( مادة ٢٤٠ مرافعات ) فالمتفق عليه أن القواعد المدنية فيما يختص بالخبراء لا تسرى على الأحوال الجنائية <sup>(١)</sup> .

وهناك تعليمات للنياية خاصة بانتداب الخبراء ( بند ٧٨٤ وما بعده من تعليمات النيابة ) .

#### (٤) التفتيش La perquisition domiciliaire

قد يستدعى التحقيق تفتيش منزل المتهم أو أى شخص آخر لضبط الأشياء المتحصلة من الجريمة أو أشياء تؤدى الى كشف الحقيقة . لذلك أباح القانون تفتيش منزل المتهم أو سواء عند الضرورة . ولكن حق التفتيش هذا الذى خوله الشارع لسلطة التحقيق يتعارض مع حق آخر مقدس وأغنى به حرمة المسكن <sup>(٢)</sup> التى تنص الدساتير دائما على احترامها ( أنظر المادة ٨ فى كل من دستورى سنة ١٩٢٣ و سنة ١٩٣٠ ) ويعاقب القانون على انتهاكها ( أنظر المادتين ٣٢٤ و ٣٢٧ ع بالنسبة للأفراد والمادة ١١٢ ع بالنسبة للموظفين ) . وقد نصت المادة ٥ تحقيق على الأحوال التى يجوز فيها دخول المساكن فقالت « لا يجوز لأحد بغير أمر من المحكمة أن يدخل فى بيت مسكون لم يكن مفتوحا للعامة ولا خصصا لصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية الا فى الأحوال المبينة فى القوانين أو فى حالة تلبس الجانى بالجنائية أو فى حالة الاستغاثة أو طلب المساعدة من الداخل

(١) ليونثان ، مادة ٤٣ و ٤٤ فقرة ٦٠ وما يليها وانظر فستان هيل ، ٤ فقرة ١٨٩٠ وتقضى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٠ ( المجموعة س ٢ ص ١٧١ ) .

(٢) On sait que suivant une formule anglaise qu'on attribue à Lord Chatham, parlant des bienfaits de l'Habeas corpus, tout sujet anglais jusque dans la chaumière la plus humble est défendu comme dans une forteresse.

( جازو تحقيق ، ٣ فقرة ٩٠٠ ) .

أو في حالة الحريق أو الفرق « لهذا كله يجب أن لا يلجأ الى التفتيش الا عند الضرورة وبقدر ما تستدعيه . ولذلك يقول جازو<sup>(١)</sup> ان هناك شروطا يجب توافرها لجواز هذا التفتيش ، وهذه الشروط تملئها طبيعة هذا الاجراء وطبيعة الحق الذي تمسه ، ولذلك لم يجد المشرع حاجة للنص عليها صراحة . وهذه الشروط هي : —

١ — يجب أن يكون هناك جريمة قد ظهرت (délit constaté) . فلا يصح التفتيش لاكتشاف جريمة فهو يأتي بعد اكتشاف الجريمة لا قبله وبقصد الوصول اليه ، فهو اجراء تحقيق لا من باب التحريات<sup>(٢)</sup> .

٢ — يجب أن يكون هناك أمارات (indices) اتهام ضد المتهم .

٣ — يجب أن يظهر من الظروف أن هناك حاجة ماسة وفائدة يحتمل أن تظهر من وراء التفتيش .

الجرائم التي يجوز فيها التفتيش : للنيابة العمومية أن تفتش منزل المتهم في جناية أو جنحة — فخرجت بذلك المخالفات — بنفسها أو تنتدب لذلك أحد مأموري الضبطية (مادة ٣٠ / ١ تحقيق) .

المحال التي تفتش : تنص المادة ٣٠ / ١ على تفتيش منزل المتهم . ويجب أن لا يفهم من ذلك أن التفتيش قاصر على محل سكن المتهم ، بل التفتيش جائز في محل المتهم أو غيره سواء كان مخصصا لسكنه أو لعمله . ولم يستثن القانون محلات معينة من التفتيش ، فالتفتيش جائز في أي محل وإنما قد تكون هناك اجراءات خاصة نظرا لجنسية الشخص المراد تفتيش منزله أو لامتياز من أي نوع كان .

وكما يجوز تفتيش منزل المتهم يجوز للنيابة في الجنايات والجنح تفتيش منزل

(١) جازو ، ٣ فقرة ٩٠١ .

(٢) راجع فستان هيلي ، ٤ فقرة ١٨٠٠ ورو ، ٢ فقرة ٨١ ولبونشان ، مادة ٨٧

فقرة ٢٤ .

أى شخص آخر بشرط أن يتضح من أمارات قوية تظهر في التحقيق أنه قد أخفيت فيه أشياء تقيد في كشف الحقيقة وبشرط الحصول قبل ذلك على إذن كتابي من القاضي الجزئي (مادة ٣٠/٢) <sup>(١)</sup>. ويصدر القاضي الجزئي اذنه بالتفتيش بعد اطلاعه على أوراق الدعوى وسماع أقوال من يراد تفتيش محله اذا رأى لزوما لذلك (مادة ٣٠/٤). واشتراط اذن القاضي الجزئي انما يجب عند تفتيش منزل غير المتهم وملحقاته فقط فلا يلزم اذن عند تفتيش المزارع <sup>(٢)</sup>.

و يجوز تفتيش منزل غير المتهم بدون اذن القاضي اذا رضى صاحب المنزل بذلك <sup>(٣)</sup>. وانما يشترط أن يكون الرضاء حرا وصرىحاً لا لبس فيه وحاصلاً قبل الدخول، ولا يصح أن يؤخذ بطريق الاستنتاج من مجرد سكوت أصحاب الشأن اذ من الجائز أن يكون هذا السكوت منبعا عن الخوف والاستسلام <sup>(٤)</sup>.

اجراءات التفتيش : لم ينص القانون بالنسبة للنيابة أو قاضي التحقيق على اجراءات معينة، فالنيابة تجري التفتيش دون حاجة لاختار أحد أو حضور

(١) مأمور الضبطية القضائية اذا كان يقوم بوظيفة المحقق لا يملك الالتجاء الى القاضي الجزئي مباشرة ليحصل منه على اذن بتفتيش منزل الغير فاختصاصه في التحقيق قاصر على ما تستدعيه الضرورة .

(٢) كذلك الأمر بالنسبة لمأمور الضبطية القضائية فانه يجوز له تفتيش مزارع المتهم بدون حاجة لاذن النيابة ولو لم تكن الحالة حالة تلبس ( انظر نفس ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٤ القانون والاقتصاد س ٤ ملحق العدد السادس رقم ٩٦ ص ١٣٩ ) .

(٣) لبوتشان ، مادة ٧٨قرة ١٥ وجارو ، ٣قرة ٩٠٣ . ومع كل فكلن هناك رأى قديم يقول بالبطان في هذه الحالة ما دام التفتيش قد حصل بدون اذن من الجهة المختصة ( انظر لبوتشان ققرة ١٤ ) .

(٤) فستان هيلي ، ٣قرة ١٣٠٥ — ١٣١٠ ونفس ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ القانون والاقتصاد س ٤ ملحق العدد الثاني رقم ٢٩ ص ٣٢ ) ونفس ١١ يونيو سنة ١٩٣٤ ( القانون والاقتصاد س ٤ ملحق العدد السادس رقم ١٢٠ ص ١٧٣ ) . والمحاكم الفرنسية تميل الى القول باجازه الرضاء الضمني ( راجع لبوتشان ، ققرة ١٦ ، ١٧ ) . ووافق لبوتشان على ذلك ويشترط أن يكون الرضاء حرا فعدم اعتراض الشخص على التفتيش لا يعتبر رضاء حر اذا كانت المظاهر تدل على الاكراه أى تبث على الخوف .

شخص معين كما هو الحال في بعض القوانين الأخرى<sup>(١)</sup> اللهم الا اذا كان الشخص متمتعاً بالامتيازات فهناك اجراءات خاصة ( انظر المادة ٢١ لأئحة ترتيب المحاكم المختلطة ) .

وقت التفتيش : لم ينص القانون على وقت معين لحصول التفتيش فالتفتيش جائز في أى يوم ولو كان يوم عيد ، وفي أى وقت ليلاً أو نهاراً . ولم يقيد التفتيش بوقت كما فعل في قانون المرافعات عند الكلام على الاعلانات (مادة ٣١ مرافعات)<sup>(٢)</sup> .

محضر التفتيش : يجب أن يحضر محضر بما تم في التفتيش . وقد قررت محكمة النقض أن عدم اصطحاب وكيل النيابة كاتباً في التفتيش لا يترتب عليه بطلان ، لأن القانون لم يستلزم حضور الكاتب مع النيابة الا عند تحرير محضر شهادة الشهود (مادة ٣٢ تحقيق ) ، بعكس الحال مع قاضى التحقيق (مادة ٦٣ تحقيق)<sup>(٣)</sup> . ولكنها في حكم حديث قررت أن بطلان محضر تفتيش قام به وكيل النيابة بدون أن يستصحبه معه كاتباً بطلان نسبي ولا يمس النظام العام في شئ<sup>(٤)</sup> .

ضبط المنقولات والأوراق : الغرض من التفتيش هو ضبط الأشياء التي توصل للحقيقة كالأدوات التي استعملت في الجريمة أو الأشياء المتحصلة من الجريمة

(١) انظر المواد ٣٥ — ٣٩ تحقيق فرنسي وتعليق لبونفان عليها وجارو ، ٣ فقرة ٩٠٣ و ٩٠٤ وانظر الضمانات التي نص عليها القانون الصادر في فرنسا في ٧ فبراير سنة ١٩٣٣ والسابق الاشارة اليه ( المادة السادسة ) .

(٢) في فرنسا لا يجوز التفتيش ليلاً ، وهذا ظاهر من نص المادة ٧٦ من الدستور الصادر في ٢٢ Frimaire التي لا تبيح الدخول ليلاً الى مكن الغير الا عند حصول غرق أو حريق أو طلب نجدة ( استغاثة ) من داخل المنزل . واذا خيف ضياع الآثار ليلاً ، يصح محاصرة المنزل ومراقبته لحين الصباح . والمحاكم تخفف من حدة هذا النص فتسمح بالاستمرار في التفتيش ليلاً اذا كان قد بدأ نهاراً .

(٣) قضى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٩٤ ص ٩٣ ) .

(٤) هض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ( القانون والاقتصاد س ٤ ملحق العدد الثاني رقم ٢٩ ص ٣٢ ) .

أو ملابس المتهم الملوثة بالدماء فى جريمة قتل مثلاً وهكذا . وقد يؤدى التفتيش الى ضبط رسائل أو مكاتبات تفيد فى كشف الحقيقة . وعلى كل حال يجب أن تكون الأشياء المضبوطة لها دخل وفائدة فى التحقيق فإذا لم يكن لها دخل أو كان التحقيق فى غنى عنها فلا محل لضبطها ، فليس الغرض من الضبط مصادرة أموال المتهم أو سواه وإنما الغرض على أدلة مادية تهدى الى الحقيقة سواء ضد المتهم أو فى صالحه .

وأهم مسألة يعرض بحثها فى هذا الصدد هي (١) ضبط المراسلات التى تدور بين المتهم ومحاميه (٢) وضبط المراسلات وما اليها لدى مصلحة البريد والتلغراف .

(١) ضبط المراسلات بين المتهم والمحامي : فضلاً عن كون محامى المتهم أميناً على الأسرار بحكم مهنته ولا يجوز له اباحتها بدون اذن صاحبها ( المادة ٢٠٥ مرافعات و ٢٦٧ ع ) حتى ولو دعى الى أداء الشهادة ، فإن مهنته تتعلق بالدفاع عن المتهم . وحق الدفاع من الحقوق المقدسة التى يضعها القانون فوق كل اعتبار ويقدمها حتى على حقوق الهيئة الاجتماعية فى الاثبات <sup>(١)</sup> ، لأن الاتهام انما تمثله السلطة العامة والمتهم ضعيف أمامها فيجب أن تترك له الفرصة ليحضر دفاعه ويرتبه فى جو من الحرية . لذلك نص الشارع فى المادة ١٠٢ تحقيق — وعليها تحيل المادة ٤٠ — صراحة على أن للمتهم أن يتحدث مع المحامى عنه على انفراد . والعبارة الفرنسية أقرب الى الدلالة على غرض الشارع (se communiquer sans témoins avec son défenseur) أعنى أن له حرية الاتصال بمحاميه . وهذا الحق يستلزم (أولاً) أن يزوره فى أى وقت فى السجن (ثانياً) أن يتحدث معه . « أولاً » أما عن حق الزيارة فلا شك فيه لأن الزيارة ما هى الا وسيلة للمحادثة وما دامت الغاية أى المحادثة مصرح بها فلا يمكن أن يمنع المحامى من زيارة موكله المحبوس . والمادة ١٠٢ صريحة فيما يتعلق بقاضى التحقيق وعليها

(١) جارو ، ٣ قرة ٧٨٥ ولبوتشان ، مادة ٨٨ قرة ١٠ وما بعدها .

تحيل للمادة ٤٠ ومع كل فقد قضت محكمة النقض بأنه اذا رأيت النيابة أن المسألة تدعو لسرية التحقيق فلها أن تمنع اتصال المحامي بموكله في السجن . وهذا حكم منتقد لأن اجازة حق الاتصال هذا ألزم في حالة النيابة منه في حالة قاضى التحقيق . « ثانيا » أما عن الحادثة معه أو بعبارة أخرى أصبح الاتصال به فكما يمكن أن يكون بطريق شفوى يمكن أن يكون بطريق كتابى . ومن ذلك أجمعت الآراء على أن الرسائل التى تدور بين متهم ومحاميه لا يمكن ضبطها سواء كانت صادرة منه أو اليه اللهم الا اذا رضى المتهم بذلك <sup>(١)</sup> . ولكن لم تقف الآراء عند هذا الحد ومن عدم جواز ضبط الرسائل تدرجوا الى القول بعدم جواز تفتيش مكتب المحامي ، والواقع انه ما دام ضبط الرسائل غير جائز اذن لا محل للتفتيش ولا فائدة منه <sup>(٢)</sup> . ولا يقتصر عدم جواز الضبط على الرسائل التى وصلت الى المحامى ، بل ان الرسائل التى لم تصل بعد لا يجوز ضبطها فى مصلحة البريد مثلا ، ولو قلنا بغير ذلك لتمطل ذلك الحق الى حد كبير .

وعدم جواز ضبط رسائل المتهم لمحاميه مطلق لا يتقيد بقيد حتى ولو سعى المتهم لايصال الرسالة بطريق سرى يخالف لوائح السجن (طبعاً ما لم يكن القصد من

(١) جازو ، ٣ ص ٤٤ و ٤٥ وهامش رقم ٢٤ ص ٤٩ . وفيدال فقرة ٨٢٢ وحكم محكمة بواتيه (Poitiers) فى ٢ مايو سنة ١٩٠٦ (سبرى سنة ١٩٠٧ قسم ٢ ص ٣١) .

(٢) وبالسؤال لاتخرج عن الفروض الآتية (انظر جازو ، ٣ ص ٤٥) :-

١ - نفس المحامى متهم : فى هذه الحالة لا مانع من التفتيش وضبط الرسائل فليس للمحامى حصانة خاصة .

٢ - المحامى وكيل عن المتهم : لا يمكن التسليم بتفتيش محله وضبط أوراق ورسائل المتهم أو مستدانته التى أرسلها اليه (انظر حكم محكمة النقض الفرنسية فى ١٣ فبراير سنة ١٨٩٣ دلوز سنة ١٨٩٤ قسم ١ ص ١٩٣) .

٣ - المحامى غير موكل عن المتهم : يجوز تفتيش محله وضبط ما به وانما يلاحظ أن الرسائل والأوراق التى توجد عنده بحكم مهنته بصفتها من أمناء الأسرار لا يجوز ضبطها لأنها متعلقة بأشخاص آخرين . ويقول جازو بأن التفتيش فى هذه الحالة تقضى الجملة أن يقوم به قاضى التحقيق نفسه ويتولى فرز الأوراق بنفسه ليضبط منها ما يصلح ضبطه .



الخطاب هو ارتكاب جريمة ) . ولتعلق هذا المبدأ بحق الدفاع ، لا يجوز  
ضبط الرسائل المرسلة الى المحامي <sup>(١)</sup> ولولم يوكله بعد <sup>(٢)</sup> وكذلك الخطابات المرسلة  
من متهم في القضية الى محامي متهم آخر (coprévenu) .

(٢) ضبط الرسائل لدى مصلحة البريد والتلغرافات : كانت المادة  
١١ من الدستور الذي ألغى أخيرا تنص على أنه لا يجوز افشاء أسرار الخطابات  
والتلغرافات والمواصلات التليفونية الا في الأحوال المبينة في القانون ، وهذا حق  
للأفراد ثابت بطبيعته . وقد أبحاث المادة ٣٠/٣ تحقيق جنابات للنيابة في الجنابات  
والجناح أن تحصل على اذن كتابي من القاضي الجزئي بأن تضبط لدى مصلحة  
البوستة كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات ولدى مصلحة التلغرافات  
كافة الرسائل البرقية متى رأت لذلك فائدة في ظهور الحقيقة . ويصدر القاضي  
الجزئي الاذن المذكور بعد اطلاعه على أوراق الدعوى وسماعه ان رأى لزوما لذلك  
أقوال من يراد ضبط الأوراق والخطابات المتعلقة به ( مادة ٣٠/٤ تحقيق ) ونص  
المادة عام يسرى على كل الرسائل وما في حكمها سواء كانت صادرة من التهم  
أو مرسلة اليه أو متبادلة بين أشخاص آخرين .

ولم يرد في المادة ٣٠ تحقيق ولا في غيرها من قانون تحقيق الجنابات ذكر  
للمحادثات التليفونية ولكن يصح أن يسرى عليها ما يسرى على المكاتبات  
فال موضوع واحد والشكل لا أهمية له . وانما يلاحظ في كل ذلك حرمة الأمانة  
على الأسرار . وقد قضت محكمة جنابات مصر بأنه ليس من الحرم على رجال  
الضبطية القضائية استراق السمع في محادثة تليفونية حصلت بين أشخاص مشتبه  
في أمرهم أنهم ارتكبوا جريمة <sup>(٣)</sup> .

(١) حكم في فرنسا في قضية أرسل فيها متهم خطابا لمحامي يترف فيه بجريمة بأن ضبط  
هذا الخطاب وضمه الى الوصية يعتبر اخلافا بحق الدفاع ( محكمة النقض الفرنسية في ١٢  
مارس سنة ١٨٨٦ سبى سنة ١٨٨٧ قسم ١ ص ٨٩ وعليه تعليق للسبى قبلى وانظر  
أيضا حكما في ١٥ فبراير سنة ١٩٠٦ سبى سنة ١٩٠٩ قسم ١ ص ٢٢٦ وعليه تعليق  
للسيرو ) .

(٢) جالرو ، ٣ ص ٤٩ .

(٣) انظر المراسل بك ، ١ ص ٢٧٤ .

**التفتيش الباطل :** إذا حصل التفتيش بصفة مخالفة للقانون بأن قُتس منزل شخص بدون رضاه وبدون إذن من السلطة المختصة كأن قُتس وكيل نيابة منزل غير المتهم بلا إذن من القاضي الجزئي أو قُتس مأمور الضبطية القضائية منزل المتهم بدون إذن كتابي من النيابة وفي غير الأحوال الجائز له فيها التفتيش<sup>(١)</sup>، أو قُتس مكتب محامي المتهم وضبطت مراسلات بينه وبين موكله . . . الخ في كل هذه الأحوال يقع التفتيش باطلا ويعتبر ما أسفر عنه كأنه لم يكن والأشياء التي ضبطت كأنها لم تضبط ومحضر التفتيش الذي يحرره ذلك المحقق يعتبر باطلا فلا يصح للمحاكم الاستناد في الحكم عليه ولا على ما ثبت فيه من أقوال واعترافات ، كما لا يصح الاعتماد على شهادة من أجروا هذا التفتيش الباطل لأن مثل هذه الشهادة ، كما تقول محكمة النقض في صدد تفتيش باطل وقع من أحد رجال الضبطية القضائية ، تتضمن اخبارا عن أمر ارتكب مخالف للقانون<sup>(٢)</sup> .

والباطلان في هذه الحالة بطلان أساسي عيس النظام العام فيمكن الدفع به في أي

(١) وأما إذا كان دخول المحقق قانونيا وشاهد أثناء التفتيش ما يتم عن حصول جريمة من شخص آخر في حالة تلبس فانه يجوز له تفتيشه ولو لم يكن لتلك علاقة بالجريمة التي حصل التفتيش في الأصل من أجلها . فاذا أذنت النيابة بتفتيش مسكن متهم لضبط ورقة مدعى سرقتها وفي أثناء التفتيش أتى أخوه للقيم معه نجاة وخلسة عملا يرب في أمره ( هو في القضية أنه أتى شيئا من يده في الشارع ) ففتحه معاون الادارة المكلف بتفتيش المسكن فوجد معه مادة تستعمل في احراق الخشب ثم ظهر أن الشيء الذي ألقاه في الشارع هو مادة مخدرة ( حشيش ) فلا شك في أن تفتيشه لهذا السبب الطارئ الذي لم يكن يخطر ببال أحد جائز بلا حاجة لاذن النيابة لأن هذه الحالة تعتبر من حالات التلبس ( نقض ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ المحاماة س ١٤ قسم ١ ص ١٣٦ ) .

(٢) أنظر هنس ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ( القانون والاقتصاد س ٤ ملحق العدد الثاني رقم ٢٩ ص ٣٢ ) ونقض ١٢ مارس سنة ١٩٣٤ ( المحاماة س ١٤ قسم ١ ص ٣٩١ ) وانظر في الموضوع لبوثنان ، مادة ٨٧ فقرة ١٠ — ١٣ .

حالة كانت عليها الدعوى<sup>(١)</sup> .

### L'interrogatoire المتهم

يقصد بالاستجواب سؤال المتهم عن التهمة أو التهم الموجهة اليه والأدلة ضده وسؤاله عن دفاعه . واستجواب المتهم واجب قانونا عند القبض عليه أو حبسه احتياطيا (راجع المواد ١٥ و ٣٥ و ٣٦ تحقيق) سواء قبض عليه من النيابة أو سلم اليها مقبوضا عليه . ويجب أن يحصل الاستجواب في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ تسليمه الى النيابة اذا كان قد سلم الى النيابة مقبوضا عليه من البوليس ، ومن تاريخ تنفيذ أمر القبض اذا كان الأمر صادرا من النيابة ، هذا طبعاً اذا لم يكن قد سبق استجوابه . وفيما عدا هذه الأحوال لم ينص القانون على وجوب الاستجواب . ولكن الاستجواب اجراء أساسى وهو السبيل الى تحقيق دفاع المتهم ، ولذلك فان اغفاله يؤدى الى بطلان التحقيق<sup>(٢)</sup> . هذا على الأقل اذا كان المتهم حاضرا . أما اذا لم يكن حاضرا أو دعى ولم يحضر ، فان عدم الاستجواب لا يؤدى الى البطلان ، والا لأصبح من المستحيل رفع الدعوى غايبا على المتهم فى الجنايات حيث يجب التحقيق<sup>(٣)</sup> .

والمتهم عند الاستجواب غير مجبر على الاجابة فله أن يمتنع ، ولكن ذلك ليس فى مصلحته لأن أدلة الاتهام تظل قائمة ضده دون أن تدحض . وبعض القوانين تلتزم قاضى التحقيق بتنبيه المتهم الى أن له الحق فى أن لا يجيب ، وترتب على اغفال التنبيه بطلان اجراءات التحقيق (مادة ٣ من قانون ٨ ديسمبر

(١) أنظر حكمى النقض المشار اليهما فى هامش (٢) من الصحيفة السابقة .

(٢) راجع رو ، ٢ ص ٣٣٦ وفتان هيل ، ٤ فقرة ١٩٢١ وانظر حكم محكمة النقض الفرنسية فى ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٢ ( سبرى سنة ١٩٢٣ قسم ١ ص ٤٤ ) .

(٣) انظر نقض ١٧ فبراير سنة ١٩١٢ (المجموعة الرسمية س ١٣ ص ٧٨) وانظر فى موضوع البطلان نقض ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦ (القضاء س ٤ ص ٤٩) .

سنة ١٨٩٧ في فرنسا . ومثله القانون الانجليزى والألماني ) . ولكن هذا التنبيه لم يذكره الشارع المصرى .  
لا يجوز للمحقق أن يستعمل مع المتهم وسائل اكراه لحله على الاعتراف فان ذلك يعتبر جنائية طبقا للمادة ١١٠ عقوبات .

## المبحث الثانى

### الاجراءات الاحتياطية ضد المتهم

يدعو التحقيق الى استجواب المتهم ، ولذا فللنيابة أن تكلفه بالحضور أى تدعوه ليحضر بنفسه ، ولكن قد يخشى فرار المتهم وقد يخشى تأثيره على الاثبات ، ولذا أجاز القانون للنيابة أن تأمر بضبطه واحضاره أو تأمر بحبسه احتياطيا حسب التفصيل الذى سيأتى .

### ١ - التكليف بالحضور Mandat de comparution

التكليف بالحضور كما يدل عليه اسمه لا يخرج عن كونه مجرد اعلان المتهم بالحضور فى الوقت المحدد الى محل التحقيق المبين فيه لسماع أقواله ، فيجب أن تستوفى فيه شروط الاعلانات العادية ، طبقا لقواعد المرافعات . ولم يتكلم القانون عنه الا عرضا فى المادة ٣٦/٢ والمادة ٩٣ تحقيق .

ولا يخول التكليف بالحضور استعمال الاكراه ضد المتهم لارغامه على الحضور ، بل الأمر متروك لاختياره . فهو فى ذلك يختلف عن الأمر بالضبط والاحضار أى بالقبض وعن الأمر بالحبس . ولكن يلاحظ أن المتهم اذا لم يحضر رغم تكليفه بالحضور جاز للنيابة أن تصدر أمرا بحبسه متى توفرت الشروط اللازمة ( مادة ٣٦/٢ تحقيق ) .

### ٢ - الأمر بالضبط والاحضار Mandat d'amener

يقصد بالأمر بالضبط القبض على المتهم واحضاره ولو دعا ذلك الى استعمال

**القوة** ، فالأمر لا يترك لاختياره كما هو الحال في التكليف بالحضور . ونظرا لخطورة هذا الأمر ولتعرضه للحرية الشخصية اشترط القانون عدة شروط تخفيفا لوطأته وضمانا لحرية الأفراد . وهذه الشروط اما متعلقة بالجريمة أو بالشكل أو بالتنفيذ .

#### الشروط المتعلقة بالجريمة :

(١) يجب أن تكون الجريمة المطلوب فيها القبض جنائية أو جنحة يجوز فيها الحبس . فاذا كانت مخالفة أو كانت عقوبة الجريمة الغرامة فقط لا يجوز اصدار الأمر بالضبط .

(٢) يجب أن توجد دلائل قوية (indices graves) على اتهام المتهم .

#### الشروط الشكلية :

(١) فيما يتعلق بالأمر نفسه يجب طبقا للمادتين ٤٠ ، ٩٥ تحقيق أن يكون ممضيا ومختوما من أصدره ومشتملا على اسم المتهم بالايضاح الكافي على قدر الامكان وعلى موضوع التهمة وعلى التنبيه على من يكون حامله من المحضرين أو من مأموري الضبط والربط بأن يقبض على المتهم ويحضره أمام المحقق ويلزم أن يكون مؤرخا .

#### الشروط المتعلقة بالتنفيذ :

(١) « يجب اطلاع المتهم على أصل الأمر الصادر بضبطه واحضاره ... ويجب تسليمه صورة منه » (مادة ٤٠ و ٩٧ تحقيق) .

(٢) يجب احضار المتهم فوراً أمام النيابة واذا تعذر ذلك بسبب ضيق الوقت أو تأخر ساعة القبض ، يودع للمتهم مؤقتا في محل مأمون من السجن منفردا عن سواه ممن في السجن (مادة ٩٦ تحقيق) وفي هذه الحالة تسلم الصورة الى مأمور السجن بعد توقيمه على الأصل بالاستلام (مادة ٩٧ تحقيق) .

(٣) لا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والاحضار بعد مضي ستة أشهر من تاريخ

صدورها ما لم تؤثر عليها النيابة تأشيراً جديداً ( مادة ٤٠ و ٤١ و ١٠١ تحقيق ) ،  
والحكمة في ذلك أن الظروف قد تتغير فيحسن الرجوع الى المحقق .

(٤) على النيابة أن تستجوب المتهم في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تنفيذ الأمر بالاحضار . ولم ينص القانون صراحة على جزاء خاص لاهمال الاستجواب<sup>(١)</sup> ، ولكن ابقاء المتهم مقبوضاً عليه بعد الأربع وعشرين ساعة بدون استجواب يعتبر بدون وجه حق ، وقد يترتب على ذلك مسؤولية ادارية ومدنية .

ما الحكم اذا تحصن المتهم في منزل وأبى الخروج ؟ اذا كان في منزله فطبعي أنه يجوز الدخول فيه والتفتيش عن المتهم وضبطه . أما اذا تحصن المتهم في منزل الغير فيظهر لأول وهلة أنه يجب الحصول على اذن القاضي الجزئي لتفتيش منزل الغير . ولكن اذا ثبت أن صاحب هذا المنزل يخفي المتهم فانه يعتبر مرتكباً لجريمة اخفاء شخص صادر ضده أمر القبض ( مادة ١٢٦ ع ) ، فيجوز لحامل الأمر أن يعتبره متلبساً بتلك الجريمة ويدخل منزله ويفتش عن المتهم ويضبطه كما يقبض على صاحب المنزل .

### ٣ - الحبس الاحتياطي La détention préventive

حق الحبس الاحتياطي أثناء التحقيق حق خطير أباحه القانون في بعض الأحيان خوفاً من فرار المتهم وخشية تأثيره على جمع الأدلة . غير أنه اذا لم يكن له مسوغ فانه يعتبر اعتداءاً صارخاً على حرية الفرد . ويكفي أن نتصور شخصاً بريثاً حبس احتياطياً حتى وضعت براءته لنشر بما في ذلك من الألم والفضاضة

(١) في فرنسا نص القانون الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٨٩٧ على جزاءات خاصة عند

اغفال الاستجواب

على النفس<sup>(١)</sup> . ولذلك فإن القانون قد رتب الى جانب ذلك الحق ضمانات تلتف من حدة ذلك الاجراء وتقي الأفراد على قدر المستطاع شر الخطأ أو التمنت من جانب المحقق .

### تطور التشريع في مصر<sup>(٢)</sup> :

عند انشاء المحاكم وصدر قانون تحقيق الجنايات سنة ١٨٨٣ ، كان التحقيق من اختصاص قاضى التحقيق ، ولذا فان الحبس الاحتياطى كان موكولا اليه وحده . وفى سنة ١٨٩٥ ، عند ما خولت النيابة سلطة التحقيق ، تحول للنيابة أيضا حق الحبس الاحتياطى لمدة خمسة عشر يوما قابلة للتجديد بلا قيد سوى اجازة المعارضة للمتهم فى كل مرة أمام القاضى الجزئى ( المواد ١٠ - ١٣ من دكريتو ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ ) ، غير أن هذه السلطة الواسعة التى خولت للنيابة قابلا للرأى العام بالتذمر والنقد فصدر دكريتو فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٧ يسلب حق الحبس من النيابة ويكله دائما الى القضاء .

ولكن هذا التعديل كان متطرفا وأدى الى صعوبات جمة فى العمل . وأخيرا فى سنة ١٩٠٤ عند تعديل قانون تحقيق الجنايات توسط المشرع فحول النيابة حق الحبس لمدة قصيرة ، وجعل امتداد الحبس موكولا الى القضاء وأباح للمتهم المعارضة وطلب صياح أقواله حسب التفصيل الذى سبلى .

وعند ما صدر قانون محاكم المراكز ( فى ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ ) ، وأباح قيام مأمورى الضبطية القضائية بوظيفة النيابة أمام تلك المحاكم ، نص صراحة ( مادة ٥ ) على عدم تخويل حق الحبس لمؤلاء المأمورين وذلك نظرا لخطورته .

(١) تضى تعليمات النائب العمومى بأنه يجب على أعضاء النيابة أن يلاحظوا عند استعمال حقهم فى حبس المتهمين احتياطيا ظروف القضايا وأن ينظروا اذا كانت الظروف تستلزم ذلك الحبس أو لا تستلزمه وهو أمر متروك لتقدير « مادة ١٧٨ » وفى المواد التالية بينت التعليمات تفصيلا لاستعمال حق الحبس .

(٢) أنظر فى موضوع الحبس الاحتياطى وتطور التشريع الخاص به فى مصر رسالة الدكتور رياض شمس « الحرية الشخصية » ( الجامعة المصرية ١٩٣٤ ) ص ٥١ وما يليها ( نسخة عربية ) .

**للمدة سلطة الحبس الاحتياطي ؟** : يصدر الأمر بالحبس الاحتياطي أثناء التحقيق بواسطة النيابة أمام النيابة أو من القاضي الجزئي أو من أودة المشورة .

**النيابة :** لها أن تأمر بحبس المتهم احتياطياً مع مراعاة القيود الآتية :

أولاً — من حيث المدة ، أمرها بالحبس لا يكون نافذاً إلا لمدة الأربعة الأيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة إذا كان مقبوضاً عليه من قبل ( مادة ٣٧ ) ، وهذه المدة لا سبيل للمعارضة أو الطعن فيها .

ثانياً — لا يجوز لها الأمر بالحبس إلا إذا كانت الواقعة جنسية أو جنحة يعاقب عليها بالحبس وكانت هناك دلائل قوية على اتهام المتهم ( راجع المادة ٣٥ ، ٣٦ تحقيق ) وبشرط :

- ١ — أن يكون المتهم قد سلم إلى النيابة وهو مقبوض عليه بمعرفة أحد مأموري الضبطية القضائية عملاً بالمادة ١٥ تحقيق .
  - ٢ — أو أن يكون المتهم قد تخلف عن الحضور رغم سبق تكليفه بذلك .
  - ٣ — أو أن تكون الواقعة جنسية أو جنحة حددها الأعلى سنتان على الأقل ، أو كانت جنحة من الجنح الواردة على سبيل المحصر في المادة ٣٦/٣<sup>(١)</sup> .
- ويجوز أيضاً للنيابة دون أن تقتيد بالشروط السابقة ، أن تأمر بحبس المتهم — أربعة أيام طبعاً — إذا كان من المتشردين أو المشتبه فيهم الذين صدر إليهم إنذار البوليس ، أو الموضوعين تحت مراقبة البوليس عند وجود قرائن خطيرة على ارتكابه جنحة أو على شروعه في ارتكابها ( مادة ٢٩ من قانون المتشردين

---

(١) هذه الجنح هي : الجهر بالعياح أو الفناء لاثارة الفتن ( ٨٨ ع ) وهرب المحبوسين ( ١٢٠ ع ) والأغراء على ارتكاب جنحة أو جنائية بطريق النصرة الخ ( ١٤٨ ع ) ونشر الأخبار السكاذبة ( ١٦٢ ع ) والاتجار بالأشياء المنوعة ( ١٩٢ ع ) والفعل الفاضح العلني الخل بالحياء ( ٢٤٠ ع ) وتعرض الأطفال للخطر ( ٢٤٩ ع ) وضع علامات لألعاب النار والناصب ( ٣٠٧ ع ) ووضع شيء للبيع في الفترة بدون إذن الحكومة ( ٣٠٨ ع ) وقتل الحيوانات والاضرار بها وسبها ( ٣١٠ ع ) وانتهاك حرمة ملك الغير ( ٣١٣ ع ) — ( ٣٢٥ ) .



والشبهين رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣). فيما عدا هذه الأحوال، ليس للنيابة أن تجبس المتهم الا باذن القاضي الجزئي، كما أنه لا سبيل لامتداد حبسها (الأربعة الأيام) الا اذا حصلت أثناء هذه المدة على اذن كتابي من القاضي بالامتداد.

وتنبه تعليمات النيابة أعضاء النيابة الى أنهم لا يستعملون حق الحبس لمدة أربعة أيام الا عند الاضطرار كأن يكون عضو النيابة منتقلا لحل الواقعة في مكان بعيد عن القاضي « مادة ١٦٧ من التعليمات ».

**القاضي الجزئي :** تلجأ اليه النيابة ليأذن كتابة بجبس المتهم مباشرة اذا لم تشأ أن تستعمل حقها في الحبس أربعة أيام أو ليأمر بامتداد حبس المتهم. ولا يكون أمر القاضي بالحبس أو بالامتداد نافذا إلا لمدة أربعة عشر يوما (المادة ٣٩ تحقيق). وذلك حثا للنيابة على الاسراع في انهاء التحقيق. ولكن هذه المدة تظل قابلة للتجديد بالتوالي مع ملاحظة سماع أقوال المتهم كما سيلي. فاذا لم ينته التحقيق في خلال ثلاثة شهور من تاريخ القبض على المتهم وجبته كان المرجع الى أودة المشورة.

**أودة المشورة :** بناء على المادة ٤٠ والمادة ١١١ تحقيق اذا لم ينته التحقيق في ظرف ثلاثة شهور من يوم القبض على المتهم وجب رفع الأمر الى المحكمة الابتدائية بناء على طلب النيابة أو المتهم. وتقرر المحكمة حال انعقادها بهيئة أودة مشورة، وبعد سماع أقوال النيابة العمومية ما اذا كان هناك وجه للاستمرار في التحقيق مع اطالة الحبس الاحتياطي أو الافراج عن المتهم بالضمان أو صرف النظر عن محاكمته والافراج عنه قطليا.

فبمقتضى هذه المادة تفصل أودة المشورة في نتيجة التحقيق كما تفصل في الاجراءات الخاصة بشخص المتهم. وعند ما تقرر المحكمة صرف النظر عن المحاكمة، يكون قرارها هذا بمثابة أمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى. وهذا القرار كقرارات الحفظ لعدم كفاية الأدلة، لا يمنع من الشروع ثانيا فيما بعد في اتمام التحقيق اذا ظهرت دلائل جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في

إقامة الدعوى<sup>(١)</sup> (مادة ١٢٧ تحقيق) .

ولكن اذا مدت أودة المشورة الحبس فهل تنقيد بمدة ؟ يرى البعض أن أودة المشورة حلت محل القاضي الجزئي في الامتداد لمدة أربعة عشر يوما . والقانون قد أراد زيادة الضمان للتهم لا تسوى مركزه<sup>(٢)</sup> ويرى البعض الآخر أن أودة المشورة لا تنقيد بمدة ، فلها أن توافق على الامتداد لأي مدة شاءت ، وذلك لأن المادة ١١١ لم تضع أى قيد بل أعطت المحكمة سلطة واسعة تمتد الى حد صرف النظر عن المحاكمة والافراج عن التهم قطعيا . فليس بصحيح أن يقال أن أودة المشورة تحل محل القاضي الجزئي وتنقيد باختصاصه ، فضلا عن ذلك فإن في تكوين المحكمة من ثلاثة أعضاء ضمانا كافيا للتهم<sup>(٣)</sup> . والعمل يميل في الغالب الى هذا الرأي<sup>(٤)</sup> .

### امتنياطات المشرع في الحبس الاحتياطي :

فضلا عما في تنوع الجهات التي لها حق الحبس الاحتياطي وتحديد المدة من الضمان للتهم ، نص الشارع على اجراءات أخرى يقصد بها أيضا ضمان حرية التهم وتلطيف خطورة الحبس الاحتياطي وهذه الاجراءات أو الاحتياطات تتلخص فيما يأتي : —

(١) استجواب المتهم : على النيابة أن تستجوب المتهم اذا أمرت بحبسه ( أربعة أيام ) في ميعاد الأربعة والعشرين ساعة التالية لتنفيذ أمر الحبس عليه ( مادة ٣٦ تحقيق ) ، هذا اذا لم تكن قد استجوبته قبل الأمر بحبسه . وعادة

(١) راجع الموسوعة الجنائية لجندى بك عبد الملك ، ٢ ص ٢٩٦ .

(٢) الراي بك ، ١ ص ٢٥٠ ومحكمة مصر الابتدائية في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٧ ( المحاماة س ٨ رقم ١٤٩ ) .

(٣) جرائعولان ، ١ ص ٢٠٦ هامش ١ .

(٤) الموسوعة الجنائية ، ٢ ص ٢٩٦ .

لا تأمر النيابة بمحس التهم الا بعد استجوابه ، وتكتفى أولا باصدار أمر بضبطه واحضاره ، وعند ما يحضر تستجوبه فتحبسه اذا تراءى لها ضرورة ذلك .

(٢) **المعارضة وسماع الاقوال** : الأمر الصادر من النيابة بالحبس أربعة أيام لاسبيل الى الطعن فيه ولكن بالنسبة للأوامر التي تصدر من القاضى الجزئى فالحال كما يأتى : —

**أولا** — اذا كان أمر الحبس صادرا بناء على اذن القاضى الجزئى ، للتهم اذا لم يكن قد استجوبه القاضى المذكور أن يعارض فى هذا الأمر بتقديمه الى النيابة العمومية أو الى مأمور السجن طلباً بذلك فى اليومين التالين لحبسه ، ويجب الحكم فى هذه المعارضة فى الثلاثة الأيام التالية لتاريخ هذا الطلب ( مادة ٣٨ تحقيق ) .

**ثانيا** — للنيابة أن تمد حبس التهم بشرط أن تحصل على اذن كتابى من القاضى بامتداد الحبس أربعة عشر يوماً فأربعة عشر أخرى وهكذا حتى ثلاثة شهور . ولكن يجوز للتهم أن يطلب سماع أقواله عند التجديد بشرط أن يقدم طلباً للنيابة أو لمأمور السجن .

وإذا كان أمر الحبس المطلوب مده صادرا من النيابة بغير اذن القاضى الجزئى ( أى لمدة أربعة أيام ) وجب على التهم أن يقدم طلبه فى اليومين التالين لبدء الأربعة الأيام أى فى اليومين التالين للقبض عليه أو تسليمه للنيابة وهو مقبوض عليه ( مادة ٣٧ تحقيق ) .

وإذا كان أمر الحبس المطلوب مده صادرا بناء على اذن القاضى الجزئى وجب على التهم أن يقدم طلبه قبل انتهاء مدة الأربعة عشر يوماً بثلاثة أيام كاملة على الأقل <sup>(١)</sup> والقاضى عند النظر فى التجديد وبعد سماع أقوال التهم

---

(١) هذه المواعيد والاجراءات المختلفة الخاصة بالحبس الاحتياطى وتجديده ومعارضة التهم مقدمة وقد تدعو الى الارتباك وضياح حقوق التهم ضحية هذه التعديلات الشكلية . وقد رأت وزارة الحفانية سنة ١٩٢٧ تشكيل لجنة للبحث فى الحبس الاحتياطى والعروض الخاصة =

يقرر ما يترأى له فيوافق على التجديد أو يأمر بالافراج عن المتهم بضمان أو بدون ضمان .

(٣) شكل أمر الحبس وتنفيذه : يجب أن يكون أمر الحبس مشتملا على البيانات التي يشتمل عليها أمر الضبط والاحضار ، وينبه فيه على أمور السجن باستلام المتهم ووضعه في الحبس ( مادة ٤٠ و ٩٩ تحقيق ) .  
وتتقضى تعليمات النيابة بأن يدون أمر الحبس في محضر التحقيق ويوقع عليه من عضو النيابة الذي أصدره وكذلك اذن القاضي ( بند ١٧٣ من التعليمات ) .  
ويجب اطلاع المتهم على أصل الأمر الصادر بسجنه عند القبض عليه وتسليم الصورة للمأمور السجن بمد توقيعه على الأصل بالاستلام ( مادة ٤٠ و ١٠٠ تحقيق ) . وذلك لأنه لا يجوز للمأمور السجن أن يقبل أى شخص لحبسه الا بأمر من الجهة المختصة ( مادة ٤١ من لائحة السجون الصادرة في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ ) .

ولا يجوز تنفيذ أمر الحبس بمد مضى ستة أشهر من تاريخ صدوره ما لم يؤثر عليه المحقق تأشيراً جديداً مؤرخاً ( مادة ٤٠ و ١٠١ تحقيق ) .

(٤) نظام الحبس الوقفاوى : المحبوسون احتياطيا هم أشخاص لم تثبت ادانتهم بمد ، وقد يكونون بريئين ، وليس الغرض من حبسهم احتياطيا عقابهم وانما منعه من الفرار ومنع تأثيرهم على سير التحقيق . ولذلك فانهم يمسألون معاملة تختلف عن المحبوسين المحكوم عليهم . وقد بين ذلك فى لائحة السجون الصادرة فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ ( مادة ٤٨ وما بعدها ) . فثلا طبقا لهذه اللائحة يترك للسجونيين احتياطيا ملابسهم الشخصية يرتدونها ان لم تستدع الاحتياطات الصحية خلاف ذلك ( مادة ٤٨ ) ، ويجوز أن يراصلوا

== به فى قانون تحقيق الجنايات وانتهت هذه اللجنة الى بعض تعديلات . وعرض للمعروض على مجلس النواب بمد لحصه بواسطة لجنة الحفانية سنة ١٩٣٠ . ولكنه أُميد للجنة لاستيفاء بعض النقط وعند هذه الخطوة وقف الاصلاح ( أنظر مضبطة مجلس النواب جلسة ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠ ) .

أصحابهم بخطابات وأن يزاروا مرة في الأسبوع ما لم يمنع المحقق الزيارة . ويجوز أن يأخذوا ما يلزمهم من الأغذية من كرار السجن ، ولا يجوز تسليمهم داخل السجن الا بناء على طلبهم اللهم الا فيما يتعلق بنظافة غرفهم وطرقات السجن ، ويجوز أن يعفى الحبوس احتياطيا من هذه الأشغال أيضا مراعاة لعوائده وحالة معيشته مقابل دفع خمسة قروش في اليوم ( مادة ٥٥ ) .

(٥) **محكم الحبس الاحتياطي** : تخصم مدة الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة المحكوم بها ( مادة ٢١ عقوبات ) ، مهما كان نوعها أى ولو كانت أشغالا شاقة مثلا أو سبنا ، فاذا حكم عليه بالغرامة فقط وجب أن ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش عن كل يوم من أيام الحبس الاحتياطي .

واذا حكم عليه بالحبس والغرامة معا ، وكانت المدة التى قضاها فى الحبس الاحتياطي تزيد عن مدة الحبس المحكوم به وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة ( مادة ٢٣ ع ) وتفصيل هذا الموضوع فى بحث التنفيذ .

### الافراج المؤقت La mise en liberté provisoire

يجوز للنياية العمومية فى أى وقت أن تخلى سبيل المتهم طالما أن القضية لا تزال فى يدها ، أى لم تقدم الى القضاء ، سواء فى ذلك كان المتهم محبوسا بناء على أمرها مباشرة أو بناء على اذن القاضى الجزئى ( مادة ٤٠ و ٤١ و ١٠٣ تحقيق ) . وللقاضى الجزئى عند النظر فى المارضة المقدمة من المتهم فى الأمر الصادر منه بحبسه ، أو عند النظر فى طلب امتداد الحبس من النياية أن يأمر أيضا بالافراج عنه ( مادة ٤١ تحقيق ) .

وللمحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة عند رفع الأمر اليها لعدم انتهاء التحقيق فى ظرف ثلاثة شهور ، أن تأمر بالافراج عن المتهم ( مادة ١١١ تحقيق ) . ويلاحظ أن لها أن تصرف النظر نهائيا عن التحقيق .

أما اذا رفت الدعوى الى المحكمة أو الى قاضى الاحالة فى الجنائيات فلمتهم

المحبوس احتياطيا أن يطلب الافراج عنه من القاضى أو المحكمة التى رفعت إليها الدعوى . ويحكم القاضى فى هذا الطلب أو تحكم المحكمة فيه بأودة المشورة بعد سماع أقوال النيابة العمومية . ولا يجوز الطعن فى هذا الحكم ( مادة ٤٤ تحقيق ) . ويجب الاسترشاد عند الافراج بنفس الاعتبارات التى يجب مراعاتها عند اصدار أمر الحبس . فيجب مراعاة خطورة الجريمة وسوابق المتهم ومركزه الاجتماعى . . الخ <sup>(١)</sup> .

**الافراج والضمان :** الافراج قد يكون بضمان أو بغير ضمان <sup>(٢)</sup> . والضمان قد يكون شخصيا أو ماليا ويقصد بالضمان الشخصى أن شخصا يتعهد بحضور المتهم اذا ما دعى وبالضمان المالى أن يدفع المتهم مبلغا من المالى لضمان حضوره يختلف مصيره حسب ما سيأتى والمشرع المصرى لم يتكلم الا عن الضمان المالى ( مادة ٤١ و ١١٠ تحقيق ) . ولكن العمل جار على قبول الضمان الشخصى أيضا زيادة فى

(١) أنظر جرائعولان ، ١ فقرة ٣٤١ ، وجندى بك عبد الملك فى الموسوعة الجنائية ، ٢ ص ٣٠٠ ، وقد جاء فى تعليقات الحفانية عقب تنقيح القوانين « انه مما يجب ملاحظته ملاحظة تامة أن حبس أى شخص برىء قبل الحكم فى أمره ، هو أشد ضررا من حبه بناء على حكم صدر خطأ ، فإذا كان قد قبض عليه وجب الافراج عنه مع الضمان ، ما لم يكن هناك دافع الى خشية محاولة الفرار والى الظن بأن فى اطلاق سراحه خطرا على التحقيق بالتأثير على الشهود لتغيير شهاداتهم أو الحصول على أدلة كاذبة . ويمكن للمحقق اذا كان المتهم غير مقيم فى الجهات المجاورة اقامة مستديعة ، أو كان من ذوى السوابق أو كانت الجريمة التى يحاكم عليها خطيرة أن يرى فى ذلك داعيا لفراره . فبناء على هذا الداعى الأخير يجب أن يكون الأمر بالافراج مع الضمان نادرا جدا فى أحوال الجنايات . فإذا أمر به وجب أن تكون الكفالة ذات قيمة عظيمة . وأن احتمال وجود أمل فى دفاع يفيد المتهم مما يخفف من قوة الاعتراض على حبه حتى يحكم فى أمره » .

(٢) لا يشترط أن يكون الافراج من النيابة أو من القاضى الجزئى بالضمان دائما ، كما يبدو لأول وهلة من نص المادة ٤١ تحقيق . فالغرض من السادة تحويل النيابة اشتراط الضمان عند الافراج . وزيادة على ذلك فالمادة ٤٠ تحيل على المادة ١٠٣ تحقيق ، وبمقتضى ذلك للنيابة أن تلغى أوامرها الصادرة منها أثناء التحقيق بلا شرط مادام التحقيق لا يزال فى يدها .

الاحتياط . الا أنه لا يترتب على الضمان الشخصي مسئولية اذا تخلف المتهم المفرج عنه عن الحضور كما هو الحال في القانون الفرنسى مثلاً ، حيث رتب المشروع مسئولية الضامن في هذه الحالة ( مادة ١٢٠ تحقيق فرنسى ) .

**تقدير الضمان المالى ومخصصه :** الأمر متروك الى حسن تقدير المحقق أو المحكمة ويهتدى فى ذلك بخطورة الجريمة ومركز المتهم و ثروته . . الخ . ويشمل مبلغ الضمان جزئين مقدرين فى الأمر أو الحكم ، أحدهما يقصد به ضمان حضور المتهم فى كل اجراءات التحقيق والدعوى بحيث اذا تخلف دون عذر وحكم عليه بفرامة طبقاً للمادة ١١٤ تحقيق وتستوفى هذه الفرامة من ذلك الجزء ، والآخر يقصد به ضمان وفاء الفرامة أو المصاريف التى يحكم بها فى حالة ادانة المتهم <sup>(١)</sup> .

ورغم كون المادة ١١٠ تنص على أن كلا من جزئى الضمان يجب أن يكون مقدراً فى الأمر أو الحكم فالعمل جار على تقدير مبلغ واحد مجمل .

**الافراج بحكم القانون :** تنص المادة ١٠٨ تحقيق الخاصة بقاضى التحقيق على أنه « يجب حتماً فى مواد الجنبخ الافراج عن المتهم بالضمان بعد آخر استجوابه بثمانية أيام اذا كان له محل اقامة ولم يسبق الحكم عليه أكثر من سنة » .

- (١) طبقاً لنص المادة ١١٠ « اذا صدر أمر بالافراج بالضمان فبلغ الضمان . . . .  
يخص فى حالة الحكم على المتهم لدفع ما يأتى بترتيبه :  
أولاً — المصاريف التى صرقتها الحكومة .  
ثانياً — المصاريف التى دفعها معجلاً المدعى بالحقوق المدنية .  
ثالثاً — الفرامة .

وخلاف ذلك ينبغى أن يكون من ضمن مبلغ الضمان مبلغ يقدّر فى الأمر أو الحكم يخص لدفع ما يأتى على حسب ترتيبه :

أولاً — مصاريف تنفيذ الحكم غير الفرامة وغير المصاريف التى صرفت قبل انعقاد الجلسة .

ثانياً — الجزاء على تخلف المتهم عن الحضور أمام القاضى ( قاضى التحقيق ) أو المحكمة .

ولم تذكر المادة ٤٠ ولا المادة ٤١ تحقيق هذه المادة ١٠٨ بين المواد التي تحيلان عليها . فهل تسرى هذه المادة أيضا رغم ذلك في حالة النيابة ؟ يرى البعض أن هذه المادة تعتبر لازمة بطبيعتها لأنها تقرر ضماناً أساسياً للمتهم خشية القائه في السجن مدة طويلة بدون مسوغ . وهذا الضمان لا يتغير بتغير المحقق ، بل ربما كان أزم في حالة النيابة منه في حالة قاضي التحقيق <sup>(١)</sup> . ولكن على كل حال هذا النص عملاً يعتبر معطلاً لأنه يمكن للنيابة أن تحتج في كل مرة بأن هذا الاستجواب لا يعتبر آخر استجواب له وتعيد سؤال المتهم . وهذا نتيجة نقل المادة ١٠٨ عن المادة ١١٣ فرنسي <sup>(٢)</sup> هذا النقل المشوه <sup>(٣)</sup> .

(١) جرافولان ، ١ ص ٢٠٤ — ٢٠٥ والمرابي بك ، ١ ص ٢٥٨ .

(٢) كانت المادة ١١٣ تحقيق فرنسي قبل تعديل سنة ١٩٣٣ تنص على وجوب اخلاء سبيل المتهم بحكم القانون بعد استجوابه وبدون شرط الضمان بعد مضي خمسة أيام على الاستجواب اذا كان المتهم له محل إقامة ولم تكن عقوبة الجريمة المنسوبة اليه تتجاوز سنتين حباً . وفي سنة ١٩٣٣ عدلت تلك المادة بمقتضى قانون ضمانات الحرية الشخصية الصادر في ٧ فبراير من تلك السنة . وطبقاً للتعديل الجديد أصبح الافراج واجبا فوراً بحكم القانون بعد استجواب المتهم بمعرفة قاضي التحقيق اذا كان له محل إقامة ولم تبلغ عقوبة الجريمة المنسوبة اليه سنتين حباً ويستثنى من ذلك من سبق الحكم عليه في جناية أو بالجس مدة تتجاوز ثلاثة شهور مع النفاذ في جنحة عادية . أما في باقي الأحوال أى في الأحوال التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي فيفرج عن المتهم بحكم القانون بمضي خمسة أيام على أول استجواب له ومع كل فيمكن لقاضي التحقيق أن يخالف ذلك بقرار مسبب في أحوال نص عليها ( أنظر تعليقا هاما على قانون ضمانات الحرية الشخصية للأستاذ (U. Leloir) في دلو ز سنة ١٩٣٣ قسم ٤ ص ٦٥ ومقالا للأستاذ (R. Aneley) في مجلة جمعية السجون سنة ١٩٣٣ ص ٩٦ ) .

(٣) يرى البعض أن نص المادة ١٠٨ تحقيق يؤدي الى تعارض مع المادة ١١٨ تحقيق . والمادة ١١٨ تنص على واجب قاضي التحقيق وعن تصرفه وكذلك هناك نصها « أما اذا رأى أن الواقعة تعد جنحة فيجوز للمتهم على محكمة المنيح واذا كانت الجنحة في هذه الحالة تتوجب العقاب بالحبس ( peut entraîner la peine d'emprisonnement ) وكان المتهم مجنونا ، فيصير ابقاؤه في السجن مؤقتا أما اذا كانت الجنحة لا تتوجب العقاب المذكور فيفرج عنه بغير ضمان بشرط أن يحضر أمام المحكمة عند طلبه أو تكليفه بالحضور أو التنبية عليه بذلك .



**الفاء أمر الافراج :** يجوز الفاء الأمر بالافراج في الحالتين الآتيتين : —

أولا — اذا تقوت دلائل الشبهة بعد الافراج عن التهم جاز في كل الأحوال اصدار أمر آخر بجبس المتهم المذكور . ويصدر الأمر بالحبس في هذه الحالة من النيابة أو من قاضى أو رئيس المحكمة المرفوع اليها الدعوى ( مادة ٤١ و ١١٣ تحقيق ) .

ثانيا — اذا دعى المتهم بالطرق القانونية للحضور بعد الافراج عنه مؤقتا ، ولم يحضر أمام المحقق أو المحكمة على حسب الأحوال ، فانه يجوز اصدار أمر بجبسه والحكم عليه بفرامة لاتزيد عن خمسة جنهات مصرية ( مادة ٤١ و ١١٤ تحقيق ) .

ولكن هل يجوز في هاتين الحالتين للنيابة أن تصدر أمرا بجبس المتهم أربعة أيام حتى ولو سبق أن حبسته أربعة أيام قبل ذلك ، أم يجب الحصول على اذن القاضى الجزئى ؟ الراجع أن للنيابة هذا الحق لأن مفعول الأمر الأول قد انتهى بالافراج عن المتهم وطرأت بعد ذلك ظروف تستوجب حبس المتهم ثانية <sup>(١)</sup> .

== فيقولون بأنه اذا كانت عقوبة الجريمة الحبس فالمادة ١١٨ تنص على وجوب استبقاء المتهم مجبوسا ، بينما المادة ١٠٨ تنص على وجوب الافراج عنه متى مضت ثمانية أيام على آخر استجواب له ( نشأت بك ، ١ ص ١٣٠ ، والراى بك ، ١ ص ٢٥٩ ) . ولكنى لا أرى تناقضا ظاهرا بين النصين فالمادة ١٠٨ انما تتكلم عن وجوب الافراج عن المتهم في حالة معينة ، والمادة ١١٨ تتكلم عن حالة التهم واستمرار حبسه اذا كان لا يزال مجبوسا احتياطيا . فاذا كان قد سبق الافراج عنه سواء بإرادة المحقق أو بحكم القانون طبقا للمادة ١٠٨ فلا محل لدخول المادة ١١٨ . وعلى كل حال فليس بصحيح أن يقال ان قاضى التحقيق ملزم بأن يستبقى التهم مجبوسا عند احالته على محكمة الجناح بل له أن يفرج عنه بضمان أو بنير ضمان . والفرض من نص المادة أن التهم اذا أحاله قاضى التحقيق دون أن يفرج عنه فانه يظل مجبوسا احتياطيا على ذمة القضية ( راجع تعليق لبوتشان على المادة ١٣٠ فرنسى المقابلة للمادة ١١٨ مصرى وانظر المادة ١٠٣ مصرى ) .

(١) أنظر الراى بك ، ١ ص ٢٦٢ ، وجندى بك عبد الملك فى الموسوعة ، ٢ ص ٣٠٢ .

## الفصل الثالث

### تصرف النيابة بعد التحقيق

مضى انتهت النيابة من تحقيق الدعوى تتصرف فيها أى تحفظها أو تحيلها على المحكمة وستحكم على ذلك فى مبشرين .

## المبحث الأول

### حفظ الدعوى Le classement sans suite

تنص المادة ٤٢ تحقيق على أنه « اذا رؤى للنيابة بعد التحقيق أنه لا وجه لاقامة الدعوى تصدر أمرا بحفظ الأوراق ... » . والأسباب التى تدعو الى الحفظ قد تكون أسبابا قانونية أو أسبابا متعلقة بالموضوع :

فالحفظ لسبب قانوني يرجع الى أن الفعل كما تبين من التحقيق لا يصاقب عليه القانون ، ويقال عادة فى هذه الحالة أن الحفظ « لعدم وجود جنائية » ، ومثل ذلك عدم توفر ركن من أركان الجريمة أو وجود سبب من أسباب الإباحة أو موانع العقاب <sup>(١)</sup> ، أو عدم جواز رفع الدعوى لسبب من الأسباب كسبق الفصل فيها ، أو سقوطها بمضى المدة أو بوفاة المتهم أو بصدر عفو شامل .

والحفظ لأسباب موضوعية يكون لعدم معرفة فاعل الجريمة أو لعدم الصحة أى لكون الحادثة كاذبة وملفقة أو لعدم كفاية الأدلة على المتهم .

وزيادة على ذلك فالنيابة استعمالا لسلطاتها الادارية بصفتها سلطة اتهام ، قد تنقض النظر عن رفع الدعوى نظرا لتفاهة الموضوع أو من باب التوفيق بين متخاصمين من عائلة واحدة مثلا اذا كانت الجريمة بسيطة ، ويقال ان الحفظ فى

---

(١) أنظر مع كل منشور حديثا للنائب العمومى يلفت فيه نظر الأعضاء الى عدم استعمال عبارة « لعدم الجنائية » اذا كان سبب الحفظ وجود مانع من موانع العقاب ويشير فى هذه الحالة باستعمال تمييز « لاختصاص العقاب » لأنه يؤدى حقيقة للمنى المراد (منشور رقم ٤ سنة ١٩٣٤) .

هذه الحالة لعدم الأهمية<sup>(١)</sup> . وكذلك اذا وقعت جريمة من موظف قد نكتفى  
النيابة بمحاكمته إداريا وتحفظ الدعوى العمومية<sup>(٢)</sup> .

الا أن الحفظ في هاتين الحالتين الأخيرتين « لعدم الأهمية » و « اكتفاء  
بالحكمة الادارية » لا يقيد النيابة كما هو الأمر في الأحوال الأخرى لأنه صادر  
بما للنيابة من سلطة ادارية في الانتهام لا باعتبارها سلطة تحقيق .

ويلاحظ أن الحفظ لعدم معرفة الفاعل أو لعدم كفاية الأدلة يسمى في  
العمل حفظا مؤقتا وباقي أنواع الحفظ الصادر من النيابة باعتبارها سلطة تحقيق  
تعتبر حفظا قطليا لأنه حسب الظاهر يعتبر الحفظ في هذه الأحوال الأخيرة نهائيا  
ولا تتوقع النيابة بعده شيئا . وليس معنى ذلك أن الحفظ القطلي لا يمكن العدول  
عنه ، فالحفظ لعدم الصحة أو لعدم الجناية يصح أن يعدل عنه وترفع الدعوى اذا  
ظهرت أدلة جديدة تدل على صحة الواقعة أو ثبت الركن الفاعل للجريمة<sup>(٣)</sup> .

**ممن يصدر أمر الحفظ :** يصدر أمر الحفظ من أعضاء النيابة في دائرة  
اختصاصهم . فلرئيس النيابة وحده حق حفظ الجنايات ، وفي الجناح والمخالفات  
يصدر أمر الحفظ من وكيل النيابة أو مساعد النيابة ، أما أوامر معاون النيابة بالحفظ  
فلا قيمة لها إلا اذا اعتمدت ممن لهم السلطة في ذلك كما هو الأصل في كل تصرفاته .  
ولأمورى الضبطية القضائية الذين يقومون بالعمل أمام محاكم المراكز حتى  
الحفظ في القضايا التي من اختصاص محاكم المراكز . غير أن أمر الحفظ الصادر  
من مأمور الضبطية في هذه الحالة يقيد ولكن لا يقيد النيابة العمومية ( المادة ٥  
من قانون محاكم المراكز ) .

(١) أصدر النائب العموى أخيرا منشورا يبين فيه على الأعضاء ضرورة ارسال قضايا  
الجنايات والجناح الهامة التي يراد حفظها لعدم الأهمية إليه لأخذ رأيه في ذلك ( منشور رقم ٥٢  
سنة ١٩٣٤ ) .

(٢) هناك نوع من الحفظ في العمل يطلق عليه اسم الحفظ الإداري وتلجأ إليه النيابة اذا  
لم تكن هناك شبهة جرمية في الموضوع أو كان تافها ولم ترداعيا لقيده قضية في جدول  
المخالفات أو الجناح أو الجنايات ورأت الاكتفاء بقيد الأوراق في دفتر الشكاوى الادارية .

(٣) انظر الاستئناف في ٩ يونه سنة ١٩٠١ ( المحرق س ١٦ ص ٢٥١ ) .

**شكل أمر الحفظ :** لم تشترط المادة ٤٢ تحقيق شروطا معينة من حيث الشكل في أوامر الحفظ ولم تستلزم أن تكون مسببة كما تسبب الأحكام ، فيكفي فيها أى صيغة ولو موجزة تدل على الحفظ كعبارة « تحفظ لعدم صحة التهمة » أو « لعدم كفاية الأدلة »<sup>(١)</sup> . ولكن يجب أن تكون ثابتة بالكتابة ومؤرخة وموقعا عليها بمن أصدرها<sup>(٢)</sup> .

ويجب أن تكون أوامر الحفظ صريحة . فلا يصح أن تستنتج من تصرف النيابة سواء كان اداريا أو قضائيا ، ولا يصح الاستدلال عليها بشهادة الشهود . وعلى ذلك فلا يصح أن يستدل على حفظ الدعوى بالنسبة لشخص بأن المحقق قد أشر بعد نهاية التحقيق برفع الدعوى على اثنين آخرين ولم يؤشر برفعها عليه<sup>(٣)</sup> ، كما لا يستنتج الحفظ ضمنيا من أن النيابة اتفقت مع الجهة الادارية التابع لها المتهم على محاكمته اداريا ، ولا يمكن الدفع بذلك اذا بدا للنيابة أن ترفع الدعوى بمدئذ لأنه لم تستوف الشروط التي طلبتها مثلا<sup>(٤)</sup> . ولا يعتبر أمرا بحفظ الدعوى تأشير عضو النيابة في نهاية المحضر بتفهم المدعى المدنى برفع دعواه مباشرة<sup>(٥)</sup> .

ومع كل فقد يمكن أن يكون الحفظ ضمنيا . وتميل محكمة النقض حديثا الى تضيق نطاق هذا الاستثناء الى أقصى حد ، فتقول بأن أمر الحفظ لا يمكن أن

(١) قض ٢٣ ابريل سنة ١٩٣١ ( النشرة س ٢ رقم ١٩٨ ص ١١٢ ) و ٧ مايو سنة ١٩٣١ ( النشرة س ٢ رقم ٢٢٧ ص ١٣٠ ) .

(٢) قض ٣٠ مايو سنة ١٩٢٩ ( المجموعة س ٣٠ رقم ١٣٧ ) وقارن بنى سوفى الكلية في ٢٠ مايو سنة ١٩٠٦ ( المجموعة س ٨ ص ١٠٦ ) .

(٣) قض ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ ( المحاماة س ١٠ رقم ٢٥٦ ) وديروط في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٩ ( المحاماة س ١١ رقم ١٠٧ ) .

(٤) قض ٧ مايو سنة ١٩٣١ ( النشرة س ٢ رقم ٢٢٧ ص ١٣٠ ) .

(٥) قض ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٠٦ ( المجموعة س ٨ ص ١٠٤ ) وقض ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩ ( المجموعة س ٢١ ص ٤٥ ) .

يستنتج من أعمال النيابة ، اللهم الا اذا كان العمل يلزم عنه هذا الحفظ حتما وبالضرورة العقلية ، كصورة التقرير بعد التحقيق برفع دعوى البلاغ الكاذب ، اذ هذا التقرير دال بلفظه وبطريق اللزوم العقلي على أن من اتهمهم المبلغ هم بريئون لا شائبة عليهم وأن النيابة انما ترى محاكمة من اتهمهم ظلما وزورا ، في مثل هذه الصورة ولعلها الوحيدة يكون الحفظ ضمينا ويكون صحيحا منتجا آثاره (١) .

وقبل ذلك قضت في حكم قديم بأنه اذا حققت النيابة تهمة سرقة باكرهه ثم رأت واقعة السرقة غير صحيحة وأن الواقعة هي مجرد ضرب وأحالت المتهم على محكمة الجناح بهذه التهمة فان قرارها هذا هو في الحقيقة حفظ بالنسبة لواقعة السرقة ولا يمكنها المدول عنه ورفع الدعوى ثانية بالنسبة للسرقة ما لم تظهر أدلة جديدة (٢) .

### الآثار التي تترتب على أمر الحفظ

أمر الحفظ الصادر من النيابة فضلا عن كونه يدعو الى الافراج فورا عن المتهم المحبوس احتياطيا اذ زال الداعى الى الحبس ، ويمتد آخر عمل متعلق بالتحقيق فيبدأ سريان المدة المسقطه للدعوى من تاريخه ، فضلا عن ذلك يترتب عليه أثران هامان : —

(١) يقيد النيابة العمومية فلا تستطيع رفع الدعوى الا في أحوال معينة .

(٢) يحرم المدعى اللدنى من حقه في رفع الدعوى مباشرة على رأى بعض

الشرح .

---

(١) راجع حكم النفس في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ السابق الاشارة اليه . وافطر كذلك نفس ٧ مايو سنة ١٩٣١ السابق الاشارة اليه أيضا . وفي هذا الحكم الثانى قررت محكمة النفس أنها لم ترد في حكمها السابق أن تطلق باب الحفظ الضمى وأن التال الذى ساقته وان كان نمت بأنه يكاد يكون الوحيد بقى مثالا لا حالة واحدة محصورة .

(٢) نفس ٨ مارس سنة ١٩٠٢ ( المحاكم س ١٣ ص ٢٧٥٤ ) .

ونظرا لأهمية هذين الأثرين سنتكلم على كل منهما في فرع خاص .  
ولكن قبل ذلك يراعى أن أمر الحفظ لا يترتب عليه ذلك الأثران الا بشرطين (أولا) أن يكون صادرا بعد تحقيق (ثانيا) أن يكون صادرا من النيابة بصفتها سلطة تحقيق .

(أولا) لا بد من تحقيق : تنص الفقرة الأولى من المادة ٤٢ على أنه « اذا روى للنيابة العمومية بعد التحقيق أنه لا وجه لاقامة الدعوى تصدر أمرا بحفظ الأوراق ... » والفقرة الثانية منها تتكلم على تقييد النيابة بأمر الحفظ وعدم امكانها العودة الى رفع الدعوى بعد ذلك الا بشروط .

ويرى البعض أن أمر الحفظ المقصود هو أمر الحفظ الذى يلى تحقيق النيابة أو تحقيقا من رجال الضبطية القضائية حيث يكون لهم سلطة التحقيق كحالة التلبس أو الانتداب من النيابة للتحقيق . وعلى الأقل يجب أن تكون قد حصلت بعض اجراءات التحقيق كأمر بالقبض على المتهم واستجوابه بمعرفة النيابة . وعلى ذلك فأمر الحفظ الذى يصدر من النيابة بناء على محضر الاستدلالات الذى يحرره البوليس لا يعتبر أمر حفظ بالمعنى المقصود ، فلا يقيد النيابة اذن ولا يمنحها من رفع الدعوى <sup>(١)</sup> . وقد سارت أغلب الأحكام المصرية قديما وحديثا على هذا الرأى <sup>(٢)</sup> . وحجتها فى ذلك أن النيابة لها صفتان ، صفة ادارية وصفة قضائية . فبصفتها الادارية أى كسلطة اتهام تحرك الدعوى أولا تحركها حسب ما يترأى لها ، وبصفتها القضائية تبأشر التحقيق وتنصرف فيه بدلا من قاضى التحقيق . فأمرها بالحفظ كقرار قاضى التحقيق بأن لا وجه لاقامة الدعوى . وكما أن قاضى التحقيق لا يمكنه أن يصدر قرارا بأن لا وجه ،

(١) العرابى بك ، ١ ص ٢٨٩ والموسوعة لجندي بك عبد الملك ، ٢ ص ٣١٢ .

(٢) راجع ههنا ٣١ مارس سنة ١٩٠٠ (المجموعة س ١ ص ٢٤٥) و ٥ فبراير سنة ١٩٠١ (المحكم س ١٣ ص ٢٦٦٢) والاستئناف فى ٦ يونيو سنة ١٩٠٤ (الاستغلال س ٣ ص ٣١١) وههنا أول مايو سنة ١٩٣٠ (مجموعة النص ، ٢ رقم ٣٦ ص ٢٩) وانظره مفصلا فى الموسوعة لجندي بك عبد الملك ، ٢ ص ٣١٢ .

تترتب عليه آثاره إلا إذا باشر التحقيق ، كذلك لا يعتبر أمر الحفظ بمثابة القرار بأن لا وجه إلا إذا سبقه تحقيق تفحص فيه النية الموضوع ثم توازن بين أدلة الادانة وأدلة البراءة . وفصلا عن ذلك فنص المادة ٤٢ صريح يتكلم عن الحفظ بعد التحقيق .

ويرى البعض الآخر أن كل أمر حفظ صادر من النية يحدث أثره سواء قامت النية بعمل من أعمال التحقيق أم لا <sup>(١)</sup> لأنه إذا كانت النية تستطيع رفع الدعوى بناء على محضر جمع الاستدلالات فلا وجه للقول بعدم جواز الحفظ بناء عليه . ولكن لا محل لهذا القياس لأنه في حالة رفع الدعوى ستولى المحكمة التحقيق في الجلسة بصرف النظر عما إذا كان هناك تحقيق من النية أو لا ، وفي هذا الضمان الكافي . قد يمكن أن يقال تأييداً لهذا الرأي أن الفقرة ١ من المادة ٤٢ إنما جاءت مقررّة لبيان حق الحفظ للنية إذا ما تولت التحقيق وبيان من له الحق في الحفظ وأن الفقرة ب جاءت مبينة الأثر الذي يترتب على أمر الحفظ الصادر من النية دون أن تشترط ضرورة تحقيق يتقدم هذا الأمر بالحفظ . ولكننا رغم ذلك نرى أن الرأي الأول أكثر التثاماً مع نص القانون ولأن تعليمات النائب العمومي القديمة على قانون تحقيق الجنايات تقضى بالعكس <sup>(٢)</sup> .

(ثانياً) تصرف النية بصفتها سلطة تحقيق : قد تجد النية الجريمة تافهة ، وقد تجد من ظروف الدعوى ما يسوغ التفاوض عنها للتوفيق بين أقارب أو أصدقاء مثلاً خصوصاً إذا كانت الجريمة بسيطة ، ففي هذه الأحوال تحفظ الدعوى قطعياً لعدم الأهمية <sup>(٣)</sup> . وكذلك قد تكتفى بمحاكمة الموظف المتهم

(١) جرائعولان ، ١ فقرة ٣٦٤ ونشأت بك ، ١ فقرة ٢٢٥ واستئناف مصر في ٢٩ يناير سنة ١٩٠٥ (المجموعة س ٧ رقم ٦٠ ص ١٢٤) .

(٢) انظر جرائعولان ، ١ ص ٢١٦ هامش (١) .

(٣) قيد الأوراق في دفتر الشكاوى الادارية وتهم المشتكى برفع دعواه مباشرة هو من باب الحفظ لعدم الأهمية .

محاكمة إدارية وتحفظ الدعوى اكتفاء بذلك .

فى هذه الأحوال تصرف النيابة باعتبارها سلطة اتهام . ولكن لا يعتبر الحفظ قانونياً بصفتها سلطة تحقيق ، لأنها وكيلة عن المجتمع فى رفع الدعوى على المتهم متى قامت الأدلة أمامها عليه ، أما التفاوض عن الجريمة فهو من حق المجتمع لا من حتما فشنها فى ذلك شأن قاضى التحقيق . ولذلك فإن أمر الحفظ لعدم الأهمية أو اكتفاء بالمحاكمة الإدارية وكذلك حفظ الأوراق إدارياً وتقييم المشتكى برفع دعواه مباشرة كل ذلك لا يمنعها من رفع الدعوى ثانية <sup>(١)</sup> ، كما أنه لا يقيد المدعى بالحق المدنى فى نظر من يقول بتقيده بأوامر الحفظ .

## الفرع الأول

منع النيابة من العودة الى الدعوى العمومية

« الأمر الذى يصدر بحفظ الأوراق يمنع من العودة الى اقامة الدعوى العمومية الا اذا ألقى النائب العموى هذا الأمر فى مدة الثلاثة الشهور التالية لصدوره أو اذا ظهرت قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق فى اقامة الدعوى أدلة جديدة على حسب ما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ١٢٧ » (مادة ٤٢/٢) .

فأمر الحفظ يصبح له قوة أشبه بقوة الشيء المحكوم فيه . ولذلك فإنه لا يستفيد من هذا القرار الا الذين تعلق لهم به حق مكتسب . ولهذا حكم بأنه لا يجوز مطلقاً أن ينسحب أمر الحفظ على الذين لم يتهموا من قبل بالتهمة التى صدر هذا الأمر فيها لأنه لم يتعلق لهؤلاء جميعاً بهذا الأمر حق مكتسب ، وعلى ذلك فالقرار الصادر من النيابة بحفظ التهمة مؤقتاً لعدم معرفة الماعلين لا يصح الاستناد عليه فى طلب عدم قبول الدعوى لأن ذلك يتنافى مع المبادئ التى تقوم

(١) انظر المراءى بك ، ١ ص ٢٨٥ — ٢٨٦ ونشأت بك ، ١ ، فقرة ٢١٣ و ٢١٤ وأسيوط الإحصائية فى ٢٧ مارس سنة ١٩٣٢ ( النشرة س ٣ رقم ١١٢ من ٧٨ ) .



عليها حجية الشيء المحكوم فيه<sup>(١)</sup>.

وحجية أمر الحفظ غير قاصرة على ما أعطى من وصف للأفعال التي تناولها التحقيق ، بل تشمل كل تكيف قانوني أيا كان ، فما دام لم تظهر أدلة جديدة أو يبلغ أمر الحفظ من النائب العمومي فإن تغيير وصف التهمة لا يؤثر على أمر الحفظ ولا يتحول النيابة الحق في رفع الدعوى<sup>(٢)</sup>.

**منى بزول المانع :** ينتهى أثر أمر الحفظ في حالتين :

١ — إذا ألغاه النائب العمومي في الميعاد المخول له ، وهو ثلاثة شهور تلى تاريخ أمر الحفظ . وقد أعطى هذا الحق للنائب العمومي كما قدمنا من باب الرقابة على تصرفات أعضاء النيابة . وهذا الحق مخول للنائب العمومي أو لمن يقوم مقامه بسبب خلو منصبه أو وجود مانع وقتي أو أجازة مثلا . ويلاحظ أنه إذا كان أمر الحفظ صادرا من النائب العمومي نفسه فلا سبيل الى الغائه .

٢ — إذا ظهرت دلائل جديدة (charges nouvelles) قبل سقوط الدعوى بمضى المدة . فالمادة ١٢٧ التي تحيل عليها المادة ٢/٤٢ تنص على أن « الأمر الصادر من قاضي التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى . . . لا يمنع من الشروع ثانيا فيما بعد في اتمام اجراءات الدعوى إذا ظهرت دلائل جديدة قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الحق في الدعوى . وتعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والأوراق والمحاضر التي يمكن عرضها لقاضي التحقيق . . . ويكون من شأنها تقوية البراهين التي وجدت أولا ضعيفة أو زيادة الايضاح المؤدى لظهور الحقيقة » . ومن هذا النص نجد أن المادة تشترط الشروط الآتية : —

(أولا) يجب أن توجد دلائل من شأنها تقوية الأدلة التي كانت موجودة على قيام الجريمة أو على نسبتها للمتهم ، وبمباراة موجزة يجب أن تظهر أدلة تسد

(١) هنن ٢٣ ابريل سنة ١٩٣٩ (مجموعة النقض ، ٢ رقم ٢٥١ ص ٣٠٣) .

(٢) جارو ، ٣ قرة ١٠٨٠ وانظر كذلك لبوتشان ، مادة ٢٤٦ قرة ١ وجراغولان ،

النقص أو السبب الذي دعا الى الحفظ<sup>(١)</sup> . والمسألة تقديرية متعلقة بالموضوع فالقول الفصل فيها لمحكمة الموضوع<sup>(٢)</sup> . ولكن عليها أن تبين في حكمها هذه الأدلة الجديدة حتى تستوثق بحكمة النقض من استيفاء الشروط التي يتطلبها القانون .

وهذه الدلائل الجديدة غير محدودة ، وقد ذكرت المادة شهادة الشهود والأوراق والمحاضر . ولكن السلم به أن الشارع ذكرها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر . فيمكن أن يعتبر دليلا جديدا اعتراف المتهم أو ارتكابه لجريمة أخرى مماثلة للجريمة التي كانت منسوبة اليه ، أو ضبط آلات أو أشياء مما تحصل من الجريمة عنده أو عند ذويه . . . الخ<sup>(٣)</sup> . وقد حكم بأنه اذا اتهم شخص بنصب وحفظت الدعوى ثم حقق معه في تهمة تزوير وكانت واقعة النصب قائمة على جريمة التزوير اذ كان التزوير وسيلة لتسهيل النصب فان كل دليل يقدم في تهمة التزوير يعتبر دليلا جديدا على صحة تهمة النصب يبيح الرجوع الى الدعوى العمومية فيما يتعلق بهذه الجريمة بعد حفظها<sup>(٤)</sup> .

وقد حصل خلاف فيما يتعلق بسوابق المتهم اذا اكتشفت بعد الحفظ ، هل تعتبر دليلا جديدا أم لا<sup>(٥)</sup> ولكن الواقع أن المسألة تختلف حسب الظروف فاذا كانت سوابق المتهم تدل على ارتكابه جرائم من نوع الجريمة المنسوبة اليه فانها قد تعتبر دليلا جديدا ، واذا كانت من نوع آخر يختلف كل الاختلاف عن تهمة الجديدة فالأرجح أنها لا تعتبر .

(١) لبوتفان مادة ٢٤٧ فقرة ٢ و ٨ و ٩ .

(٢) راجع العرابي بك ، ١ ص ٢٩١ وانظر النقض في ٥ يونيو سنة ١٩٠٩ ( المجموعة س ١٠ ص ٢٨٩ ) وقارن نقض ٢٢ مايو سنة ١٩٠٩ ( المجموعة س ١٠ ص ٢٥٩ ) .

(٣) جازو ، ٣ فقرة ١٠٨٢ وقتان هيلي ، ٢ فقرة ١٠٢٢ ولبوتفان ، مادة ٢٤٧ فقرة ٣ .

(٤) هنس ١٦ مايو سنة ١٩٣٢ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٣٥٠ ص ٥٤٠ ) .

(٥) انظر استئناف مصر في ١٩ يناير سنة ١٩٠٤ ( الاستقلال س ٣ ص ٢٤ ) وعكس ذلك حكمها في ١٦ يناير سنة ١٩٠٥ ( الاستقلال س ٤ ص ٢٠٣ ) .

(ثانيا) يجب أن يكون الدليل «لم يمكن عرضه للمحقق» (N'ayant pas été soumis à l'examen du juge d'instruction) والراجع لدى الكتاب أن الأدلة تعتبر جديدة إذا لم يكن قد سبق وطرحت أو جاء ذكرها أمام المحقق، فإذا ذكر أمامه أسماء شهود ولم يسألهم سهوا أو إهمالا فإن شهادتهم بعد ذلك لا تعتبر دليلا جديدا<sup>(١)</sup>. ومع كل قد حكمت محكمة النقض بأن ذكر أسماء شهود أثناء التحقيق لا يمنع من أن شهادتهم بقيت مجبولة مادامت لم تسمع، فتعتبر شهادتهم دليلا جديدا<sup>(٢)</sup>.

كيفية الحصول على الأدلة الجديدة : هل يجوز للنيابة أن تسعى في الحصول على الأدلة بعد الأمر الصادر منها بحفظ الأوراق ؟ يرى البعض أنه لا يجوز لها ذلك حتى لا تسعى لنقض قرارها بيدها، وأنه يجب أن تظهر الأدلة عرضا في أثناء تحقيق قضية أخرى أو من بلاغ جديد أو ما أشبهه. وقد أخذت محكمة النقض بهذا الرأي في بعض أحكامها<sup>(٣)</sup>. ولكن الراجع أن النيابة أن تسعى في الحصول على الأدلة لأنها من مأموري الضبطية القضائية والقانون لم يشترط ظهور الأدلة من تلقاء نفسها فلا محل لهذا التقييد<sup>(٤)</sup>.

(١) لبوثان ، مادة ٢٤٧قرة ٧ وجارو ٣ ققرة ١٠٨٢ .

(٢) نفس ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٢ (المجموعة س ٤ ص ١٨٢) وانظر كذلك نفس ٥ يونيو سنة ١٩٠٩ (المجموعة س ١٠ رقم ١٢٠) واستئناف مصر في ٩ يونيو سنة ١٩٠١ (المقوق س ٢٦ ص ٢٥١). وقد حكم بأنه إذا كانت هناك شهود جديدة سمعت بعد حفظ الدعوى بناء على بلاغ قدم من شريك المجنى عليه وكان بين الشهود السابقين قد عدلوا عن أقوالهم فشكل هذه الأشياء تعتبر أدلة جديدة تميز المود الى رفع الدعوى من جديد (نفس ٥ أبريل سنة ١٩٣١ النشرة س ٢. رقم ٢٠٠ ص ١١٣).

(٣) نفس أول أبريل سنة ١٩٠٥. (المجموعة س ٦ رقم ٨٦) و ١٠ يونيو سنة ١٩٠٥ (الاستقلال س ٤ ص ٤١٦).

(٤) جارو ، ٣ ققرة ١٠٨٤ ولبوثان مادة ٢٤٧ ققرة ٧٣ والراجب بك ، ١ ص ٢٩٣ والموسوعة لجنسي بك عبد الملك ، ١ ص ٣٢١ وانظر حكم النفس في ١٨ مارس سنة ١٩٠٥ (الاستقلال س ٤ ص ٢١٤).

(ثالثاً) يجب أن تظهر الأدلة قبل سقوط الدعوى بمضى المدة ، والمدة في هذه الحالة تسرى من تاريخ أمر الحفظ . ويلاحظ أنه إذا كانت الأدلة الجديدة تجعل الحادثة جنائية بعد أن كانت الدعوى قد حفظت باعتبار الجريمة جنحة فإن المدة اللازمة للسقوط في هذه الحالة هي مدة الجناية ، وإذا كانت الأدلة قد ظهرت في خلالها فإنها تؤدي الى الغاء أمر الحفظ <sup>(١)</sup> .

إذا توافرت هذه الشروط زالت قوة أمر الحفظ الوقتية وجاز لأى عضو من أعضاء النيابة المدول عنه ورفع الدعوى بدون حاجة الى الغاء أمر الحفظ بواسطة النائب العمومى . فالمادة ٤٢ قد نصت على أن أمر الحفظ يمنع من العود الى رفع الدعوى الا اذا ألقى النائب العمومى هذا الأمر أو اذا ظهرت أدلة جديدة فيكفى أحد هذين الأمرين للعود الى رفع الدعوى .

والأدلة الجديدة بالمعنى المقصود في المادة ١٢٧ تحقيق تؤدي الى المدول عن أمر الحفظ بصرف النظر عما اذا كان أمر الحفظ اسحب موضوعى أو لسبب قانونى . وسيان في ذلك أكان أمر الحفظ قطعياً أو مؤقتاً . فقد يصح أن يعدل عن أمر الحفظ لعدم الجنائية اذا قامت أدلة تثبت الركن القاعد من الجريمة ، وعن أمر الحفظ لعدم كفاية الأدلة اذا ظهرت أدلة تميز الأدلة الأولى وترجح كفة الادانة وهكذا .

## الفرع الثانى

أثر أمر الحفظ على المدعى بالحقوق المدنى

هل أمر الحفظ الصادر من النيابة يقيد المدعى بالحقوق المدنى فيمنعه من رفع دعواه مباشرة أمام المحكمة الجنائية ( مادة ٥٢ تحقيق ) ؟ يرى بعض الكتاب

(١) فستان هيلى ، ٢ فقرة ١٠٢٣ ولبونشان ، مادة ٢٤٧ فقرة ٢٢ .

ذلك<sup>(١)</sup> ويرى بعضهم الرأي الآخر<sup>(٢)</sup>. أما المحاكم فقد تضاربت أحكامها في أول الأمر<sup>(٣)</sup>، ولكنها استقرت أخيراً على أن أمر الحفظ لا يقيد المدعى المدني في شيء ولا يمنعه من رفع دعواه مباشرة حتى ولو لم تظهر أدلة جديدة واضطرت أحكامها على ذلك لغاية اليوم<sup>(٤)</sup>.

والرأي الأول يستند على أن الدعوى المدنية إنما تتبع الدعوى العمومية، فإذا حفظت الدعوى العمومية فلا سبيل إلى رفعها (الدعوى المدنية). ثم إن من السلم به أن أمر قاضي التحقيق الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى يمنع المدعى المدني من رفع دعواه مباشرة، وبما أن النيابة قد حلت محل قاضي التحقيق سواء في التحقيق أو في التصرف في نتيجته، فيجب أن يكون لأوامرها بالحفظ

(١) جرائعولان، ١، فقرة ٣٦٣ والرأى بك، ١، ص ٢٩٤ وما بعدها.

(٢) نثأت بك، ١، فقرة ٢٢٦ وما بعدها وانظر أيضاً الموسوعة لجندى بك عبد الملك، ٢ ص ٣٢٣ وما بعدها.

(٣) كانت بعض المحاكم ترى أن أمر الحفظ الصادر من النيابة يمنع المدعى المدني من رفع دعواه المباشرة دائماً، الاستئناف في ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٩ (المجموعة س ١ ص ٢٤٩) والنقض في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٤ (الحقوق س ٢٠ ص ٨٤) وفي ٣١ مارس سنة ١٩٠٦ (المجموعة س ٧ ص ١٩٤). وكانت بعض الأحكام تقصر هذا المنع على حالة ما إذا كان المدعى المدني قد سبق والتجأ إلى النيابة بتقديم شكاواه إليها أو بدخوله بهذه الصفة أمامها أثناء التحقيق إذ يعتبر بذلك أنه استنفد حقه في الجأ بين الطرفين اللذين أباحها له القانون، الاستئناف في ٣٠ مارس سنة ١٩٠٤ (الاستقلال س ٣ ص ٩٠) واستئناف الزقازيق في ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٥ (المجموعة س ٤ ص ٢٠٣). وكانت بعض الأحكام تتشدد وتعمل بالمنع حتى ولو ظهرت أدلة جديدة بعد الحفظ (حكم الاستئناف في ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٩ وحكم النقض في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٤ السابق الإشارة إليهما وأبو تيج في ٢ أبريل سنة ١٩٠٥ المجموعة س ٦ ص ١٧٠) ولكن بعضها كان يميز رفع الدعوى مباشرة في حالة ظهور الأدلة الجديدة (حكم النقض في ٣١ مارس سنة ١٩٠٦ السابق الإشارة إليه) ويشير هذا الحكم إلى حكيم آخرين أخذوا بهذا الرأي ولكنها لم ينشروا.

(٤) نقض ٢٠ مايو سنة ١٩٠٥ (الاستقلال س ٦ ص ١٧) و ٢٢ يناير سنة ١٩١٠ (المجموعة س ١١ ص ١١٦) و ٤ يونيو سنة ١٩٢٣ (الحامدة س ٤ ص ٣٢١) و ٢٣ أبريل سنة ١٩٣١ (النشرة س ٢ رقم ١٩٨ ص ١١٢).

من الحرمة ما لأمر قاضى التحقيق بأن لا وجه لاقامة الدعوى . وليس فى ذلك ضرر على المدعى المدنى فأمامه أبواب المحاكم المدنية يلجأ إليها إذا شاء . ويدعم أصحاب هذا الرأى رأيهم بحجة قوية يستمدونها من نص المادة ٥ من قانون محاكم المراكز . فالفقرة الأخيرة من هذه المادة تنص على أن أمر الحفظ الصادر من مأمور الضبطية القائم بأعمال النيابة أمام محكمة المركز لا يمنع من اقامة النيابة للدعوى العمومية بعد ذلك ، أو رفضها مباشرة بتكليف من المدعى المدنى . يقولون ان هذا النص الذى يبيح رفع الدعوى مباشرة للمدعى المدنى فى هذه الحالة إنما جاء استثناء لقاعدة عامة ، وهى أن أمر الحفظ يجرمه من الدعوى المباشرة ، والا لما كانت هناك ضرورة لوضع هذا النص فى قانون محاكم المراكز . ولكن رغم ما لهذه الحجة الأخيرة على الأخص من الوجاهة ، فالرأى الثانى فى نظرى أقرب الى العدالة وأقرب الى روح القانون . صحيح أن الدعوى المدنية تتبع الدعوى العمومية ، ولكن ما هو أثر أمر الحفظ فى الدعوى العمومية ؟ انه لا يسقطها ولا يفصل فيها نهائيا كما هو الحال بالنسبة للأحكام . وغاية ما هنالك أنه يفل يد النيابة فلا يمكنها أن ترفع الدعوى مؤقتا ، لكن يمكنها المدول عنه اذا ظهرت أدلة جديدة . وتقييد النيابة نص عليه صراحة فى المادة ٤٢ بالنسبة للنيابة فقط ، وجاء نص المادة ٥٢ تحقيق الذى ينحول المدعى المدنى رفع دعواه مباشرة مطلقا من كل قيد ، فما معنى تقييد المدعى المدنى بأمر الحفظ الصادر من النيابة اذن ؟

يقولون بأن النيابة حلت محل قاضى التحقيق فأمرها بالحفظ كأمره بأن لاوجه ، حرمتها واحدة . ولكن هذا قياس مع الفارق . فأمر قاضى التحقيق بأن لاوجه يجوز للمدعى المدنى أن يمارض فيه ( المادة ١١٦ تحقيق ) أمام المحكمة الابتدائية ، فطبيعى أن يقال بأن أمر قاضى التحقيق يقيده . ولكن ليس للمدعى المدنى من سبيل اللطن فى قرار النيابة بالحفظ ، فعلى أى أساس يبنى حرمان المدعى المدنى من استعمال حقه ؟

أما عن المادة ٥ من قانون محاكم المراكز فرغم ما فيها من سند قوى فإنه يمكن اعتبارها تطبيقاً لقاعدة عامة لا استثناء لها . فالمرجع خشى أن يتسرب إلى الأذهان أنه ما دامت النيابة قد جعلت رقبة على أوامر الحفظ الصادرة من مأموري الضبطية أمام محاكم المراكز وخول لها الغاء أوامرهم بالحفظ فمعنى ذلك أن هذا هو السبيل الوحيد لتحريك الدعوى العمومية ، أى أن المدعى المدني ليس له حق في تحريكها مباشرة ، وإذا رأى مطلقاً في أمر الحفظ هذا فما عليه إلا أن يلجأ إلى النيابة فتتقض هذا الأمر وترفع الدعوى . خشى المشرع أن تتسرب هذه الخواطر إلى الأذهان فتمنح لكل أشكال نص على إبقاء حق المدعى المدني صراحة ، وليس في ذلك أى ضرر بل هذا من احتياطات التشريع .

فضلاً عن كل هذا غرق المدعى المدني في تحريك الدعوى مباشرة إنما أعطى له من باب الرقابة على النيابة خشية إهمالها أو أغراضها فكيف يعقل أن تقيده بقراراتها وهو الرقيب عليها ! .

## المبحث الثاني

### الاحالة على المحكمة

إذا رأت النيابة أن جناية أو جنحة أو مخالفة ثابتة ثبوتاً كافياً على شخص واحد معين أو أكثر ترفع الدعوى للمحكمة المختصة بنظرها بطريق تكليف المتهم بالحضور أمامها ( مادة ٤٣ تحقيق ) . ومتى رفضت الدعوى إلى المحكمة خرجت بذلك من يد النيابة وأصبحت المحكمة هي المختصة بتحقيق الدعوى <sup>(١)</sup> والتصرف في أمر المتهم ، فإذا كان محبوساً فاليها يقدم طلب الإفراج من المتهم

(١) ومع كل فالسلم به أن للنياية حتى بعد احالة الدعوى على المحكمة ولو في جناية ، إذا دعا الأمر أن تجمع الاستدلالات التي تقيد في ظهور الحقيقة ( نفس ٢٣ أبريل سنة ١٩١٠ المجموعة س ١١ رقم ٩٠ وانظر لبوتشان ، مادة ٣٠٣ بقرة ١٨ — ٢٥ ) . بل ولما أن تجري تحقيقاً تكليفاً وإنما يجب أن يسمح للمتهم بالإطلاع على تلك التحقيقات في الوقت اللائق حتى يمكنه الاستعداد للدرد عليها ( نفس ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٧ المجموعة س ١٩ رقم ١٦ وانظر الموسوعة لجندى بك عبد الملك ، ٢ ص ٣٣٠ بقرة ٢٤٥ ، ٢٤٦ ) .

ويحكم فيه القاضى أو تحكم فيه المحكمة بأودة مشورة بعد سماع أقوال النيابة ( مادة ٤٤ تحقيق ) كما سبق وقدمنا .

غير أن الدعوى فى الجنايات لا ترفض النيابة الى محكمة الجنايات مباشرة ، بل تقدمها الى قاضى الاحالة وهو الذى يحيلها الى محكمة الجنايات اذا وجدت دلائل كافية لاحالتها .

**تطور التشريع فى الجنايات :** فى أول الأمر كانت الجنايات تحال على المحكمة بواسطة قاضى التحقيق اذ كان فى يده التحقيق والتصرف فى نتيجته . وفى سنة ١٨٩٥ خول للنيابة التحقيق وأصبح لها التصرف فى سائر الجرائم سواء كانت جنائيات أو جنح أو مخالفات . فكان لها أن تحيل الجنايات الى المحكمة مباشرة .

ولما صدر التعديل سنة ١٩٠٤ أبقى اختصاص النيابة كما هو . وفى ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ صدر قانون تشكيل محاكم الجنايات الجديدة ونص فى المادة ٩ منه على أن « كل قضية جنائية حققتها النيابة ينظرها قاضى احالة قبل تقديمها لمحكمة الجنايات وينتدب لهذا الغرض فى كل محكمة ابتدائية بقرار يصدر من ناظر الحفائية قاض أو أكثر للاحالة . ويجوز لهؤلاء القضاة التنقل حسب مقتضيات المصلحة » . وقد أدخل تعديل على اختصاصه فى سنة ١٩١٤ ( القانون نمرة ٧ ) ، وفى سنة ١٩٢٥ ( القانون الصادر فى ١٩ أكتوبر ) . ونظرا لأهمية الموضوع سنفرد لقاضى الاحالة بحثا خاصا .

### ٢ - قاضى الاحالة juge de renvoi

ينتدب فى كل محكمة ابتدائية قاض للاحالة . ويجوز له التنقل حسب مقتضيات المصلحة <sup>(١)</sup> . ويجب أن تقدم اليه القضايا التى يراد تحويلها الى محكمة

(١) ينتقل قاضى الاحالة الى المديرية التى لا يوجد بها محكمة ابتدائية لينظر قضاياها . ولكن كثيرا ما ينتدب فى العمل قاضى احالة خاص بالمديرية ولو لم يكن بها محكمة ابتدائية كالبحيرة والقيوم مثلا .



الجنايات . فلا يمكن أن ترفع الدعوى مباشرة الى محكمة الجنايات من النيابة<sup>(١)</sup> ، ولا تقدم القضية اليه الا بعد حصول تحقيق<sup>(٢)</sup> ممن له السلطة في اجرائه<sup>(٣)</sup> . ومهمة قاضي الاحالة تتخلص فيما يأتي :

- ١ — التأكد من وجود دلائل كافية لاحالة المتهم . وفي هذا شيء من الضمان للمتهم حتى لا يحال المتهمون جزافا الى محكمة الجنايات .
- ٢ — تحديد نقط الاتهام وتكييفها قانوناً في قرار الاحالة .
- ٣ — تهيئة القضية للنظر فيجري تحقيقا تكميليا ( مادة ٣ جنائيات ) ويقبض على المتهم اذا دعا الأمر ( مادة ١٦ جنائيات ) ويأمر باعلان شهود النفي ( مادة ١٧ جنائيات ) الخ .
- ووظيفة قاضي الاحالة تقابل غرفة الاتهام في فرنسا<sup>(٤)</sup> .

(١) جنائيات قنا في ١٥ فبراير سنة ١٩١٣ ( المجموعة س ١٤ رقم ١٢٢ ص ٢٤١ ) .  
(٢) حكم بأن استجواب النيابة للمتهم وسامع شاهد نفي يكفيان قانونا للقول بحصول تحقيق ( القضا في ٣ ديمبر سنة ١٩٢٣ بمجموعة المبادئ الجنائية لجندى بك عبد الملك ص ٥٢٩ ) .

(٣) قارن قرار قاضي احالة سوهاج سنة ١٩٢٠ ( المحاماة س ١ ص ١٤٧ ) وفيه يرى أن تحقيق البوليس بناء على اتداب من النيابة لا يكفي ويجب اعادة القضية الى النيابة لتحقيق الواقعة بمرفعتها . ولكن ما معنى اعادة القضية اذا كان التحقيق الذي أجراه رجل البوليس مستوفى . اذا كان هناك نقص في بعض نقط التحقيق فتقاضى الاحالة أن يكلف النيابة باتعاه ان لم يشأ اجراءه بنفسه .

(٤) في فرنسا بعد الانتهاء من التحقيق اذا كانت الجريمة جنائية ورؤى تحويلها لمحكمة الجنايات فانها تقدم أولا الى غرفة الاتهام وهي احدى دوائر الاستئناف لتحيلها على محكمة الجنايات اذا تراءى لها ذلك . فوظيفتها تقابل وظيفة قاضي الاحالة عندنا ( انظر المواد ١٣٣ ، ٢١٧ وما بعدها من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي ) . والاجراءات أمام غرفة الاتهام مسطورة وسرية ويجب الاسراع فيها منعا للتعطيل . ومهمتها تلخص في الاشراف على التحقيق الذي أجراه قاضي التحقيق ولخصه لثرى ما اذا كانت هناك دلائل كافية للاتهام فتحيله الى المحكمة ، أو غير كافية فتضفى بأن لا وجه . ولها اذا دعا الحال أن تجرى تحقيقا تكميليا للاستئارة وذلك بواسطة أحد أعضائها تنتدبه لذلك .

وتقدم القضية اليها ومعه تقرير ( rapport ) من النيابة تلخص فيه الوقائع من النسابة بدون تمييز ، وتبين فيه أدلة الاتهام وأدلة الدفاع . ويجوز لكل من التهم والمدعى بالحق =

وتقدم القضية الى قاضى الاحالة من النيابة بتقرير يسمى تقرير الاتهام (acte du Parquet) تبين فيه النيابة جليا الأفعال المسندة للتهم أو لكل من المتهمين عند تعددهم والوصف القانونى لهذه الأفعال . وترفق بهذا التقرير قائمة بأسماء شهود الإثبات (liste des témoins) تبين فيها جليا الأفعال التى يجوز أن يطلب من كل واحد منهم أداء الشهادة عنها . وتعلن صورة التقرير والقائمة لكل من المتهمين (مادة ١٠ جنائيات) .

والغاية من التقرير والقائمة هو تحديد التهمة بشكل واضح وبيان الأدلة التى تستند النيابة عليها . ولذلك نجد المادة ١٠ تشير عند الكلام على التقرير أو القائمة الى ضرورة أن يكون كل منهما جليا (nettement) حتى يقف التهم . وكذلك قاضى الاحالة على وجهة نظر النيابة من حيث القانون وسندها من حيث الوقائع .

### مدى سلطة قاضى الاحالة

**من حيث السلطة فى الجلسة :** يكون لقاضى الاحالة جميع ما للقاضى الجزئى فى مواد الجرح من الاختصاصات فيما يتعلق بنظام الجلسة وإعلان الشهود وسماع

---

== الذى أن يقدم مذكرة بأقواله . فليس هناك مجال للمناقشة أو المرافعة أماما . وتفصل فى القضية بعد الاطلاع على التحقيق والأوراق وتقرير النيابة ومذكرات المصوم وسماع تقرير أحد أعضائها .

ومهمة غرفة الاتهام ليست الفصل فى ادانة التهم ، بل البحث عما اذا كانت هناك أدلة أو دلائل (des preuves ou des indices) ضد التهم على واقعة تعتبر جريمة وإذا كانت هذه الأشياء كافية لاتهامه . فإذا لم تجد أثرا للجريمة أو وجدت الدلائل أو الأدلة غير كافية قضت بأن لا وجه (arrêt de non lieu) . وإذا وجدت أدلة كافية ورأت أن القضية جنحة أو مخالفة أحالتها على محكمة الجرح أو المخالفات وإذا رأت أنها جناية أحالتها على محكمة الجنايات وأمرت بحبس التهم (تحقيق الجنايات الفرنسى المواد ٢١٧ وما بعدها . وانظر فى ذلك رو ، ٢ من ٢٥١ وما بعدها وفيدال فقرة ٨٣٧ وما بعدها وجارو ، ٣ تحقيق ولبونفان ، مادة ٢١٧ وما بعدها) .

شهادتهم وتكون قراراته في ذلك قابلة للطعن بالطرق المقررة للطعن في قرارات القاضي الجزئي (مادة ١١ مكررة جنيات) <sup>(١)</sup>.

### من حيث المهرى

**الاجراءات :** يفصل قاضى الاحالة فى القضية المحالة عليه بعد الاطلاع على الأوراق ، وسماع الايضاحات التى يرى لزوم طلبها من النيابة أو المتهم أو المدافع عنه <sup>(٢)</sup> ويعين الخصوم بالميعاد المحدد لنظر القضية أمامه قبل ذلك بثلاثة أيام على الأقل (مادة ١١ جنيات) . وإذا رأى ضرورة لاستيفاء التحقيق فله أن يعيد القضية للنسابة لذلك معينا المواضع التى يلزم اجراء التحقيق بشأنها ، ويجوز له أن يجرى هذا التحقيق التكميلى بنفسه (مادة ١٢ جنيات) . وعليه أن يصدر أمره فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ تبليغ الأوراق اليه (مادة ١١) ولكن التأخير عن هذه المدة فى اصدار القرار لا يترتب عليه أى بطلان ، فقد يطول التحقيق الذى يجريه أو يطلب من النيابة اجراءه <sup>(٣)</sup> .

**سماع الخصوم :** تنص المادة ١١ جنيات على أن قاضى الاحالة يفصل فى القضية بعد الاطلاع على الأوراق « وسماع الايضاحات التى يرى طلبها من النيابة العمومية أو المتهم أو المدافع عنه » فهل يقصد بذلك أن ابداء أقوال النيابة أو المتهم متوقف على ارادة القاضى فلا يجوز لها أن يلزمها بسماع أقوالها ؟ هذا ما يدل عليه ظاهر نص المادة <sup>(٤)</sup> . ولكن الراجح أن للمتهم أن يسدى أقواله

(١) راجع بحثنا حول الجرائم التى تقع أمام قاضى الاحالة ومسئولية المحامى للاستئاذ مرقس بك فهمى (المحاماة س ١٢ ص ٣٦٧) وانظر نفس ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ (المحاماة س ١٣ ص ١٤٦ رقم ٥٧) .

(٢) حكم بأن قاضى الاحالة ليس ملزما بتحرير محضر بايضاحات الخصوم التى يطلبها منهم فالعرض منها تنويره فقط قبل اصدار قراره (نفس ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ المجموعة س ٨ ص ٢٠٩) .

(٣) نفس ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٠٧ (المجموعة س ٨ ص ١٠٢) و٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤ (المحاماة س ٥ رقم ٤١٩ ص ٥٠٩) .

(٤) انظر نفس ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ (المجموعة س ١٣ ص ١١٦) .

بنفسه أو بواسطة المدافع عنه أمام قاضى الاحالة . فقد قلنا ان الفكرة فى ايجاد قاضى الاحالة ملحوظ فيها شئ من الضمان للمتهم ، ولا شك أن السماح للمتهم بإبداء أقواله يحقق هذا الضمان على وجه أكمل <sup>(١)</sup> . ولم تتكلم المادة عن المدعى المدنى ، ولكن السلم به أن له أن يحضر أمام قاضى الاحالة ويدعى مدنيا ، اذ له الحق فى أن يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية فى أى حالة كانت عليها الدعوى الجنائية حتى تتم المرافعة ( مادة ٥٤ تحقيق ) <sup>(٢)</sup> .

**الحبس الاحتياطى :** تنص المادة ١٦ جنابات على أنه عند ما تقدم قضية لقاضى الاحالة يكون هو دون غيره مختصا بالحكم فى الحبس الاحتياطى فيجوز له فى كل وقت أن يأمر بالقبض على المتهم الذى لم يقبض عليه أو الذى أفرج عنه مع الضمان ، كما يجوز له أن يأمر بالافراج مع الضمان عن المتهم المقبوض عليه . ونص المادة صريح فى أن المختص بالافراج وعدمه فى هذه الحالة هو قاضى الاحالة دون غيره . ولكن يريد البعض أن يحصل للمحكمة الابتدائية ( أودة المشورة ) الرقابة على قاضى الاحالة كما هو الحال مع قاضى التحقيق أو النيابة . وحجته فى ذلك أن قاضى الاحالة حل محل النيابة فيما يتعلق بجزء من اختصاصها القديم فلا محل لاعفائه من رقابة المحكمة الابتدائية سواء طالت المدة لاجراء التحقيق بنفسه أو بواسطة النيابة <sup>(٣)</sup> .

ولكننى لا أرى محلا لهذا القياس فنص المادة ١٦ صريح فى جعل قاضى الاحالة مختصا دون غيره . فضلا عن ذلك فهذه المادة وضعت بعد المادة ١١

(١) يؤيد ذلك المادة ١٢ (ب) جنابات التى أضيفت سنة ١٩١٤ والمادة ٢٢٤ تحقيق التى عدلت فى تلك السنة أيضا فهما يجعلان حضور المتهم أمام قاضى الاحالة شرطا لازما اذا لم يسبق حضوره أمامه ، وما ذلك الا لإبداء دفاعه .

(٢) قاضى احالة طنطا فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٧ ( المجموعة س ٩ ص ٨٤ ) وقاضى احالة مصر فى ١١ مارس سنة ١٩٠٨ ( المجموعة س ٩ ص ١٨٣ ) .

(٣) الراى بك ، ١ ص ٣٠١ .

الخاصة برقابة المحكمة الابتدائية وليس بها أى إشارة إليها<sup>(١)</sup>. على أن هذا الخلاف يندر أن يثور فى العمل لأن القضية لا تلبث أمام قاضى الاحالة طويلا ، ونفس القانون يلزم القاضى بالاسراع وينص على اصدار القرار فى ظرف ثمانية أيام من تاريخ تبليغ الأوراق اليه .

المادة ١١٥ تحقيق وتعطيلها : عند تعديل قانون تحقيق الجنايات سنة ١٩٠٤

نص فى المادة ١١٥ تحقيق على أنه اذا أفرج عن متهم بجناية افرجا مؤقتا يجب فى كل الأحوال القبض عليه وحبسه بناء على الأمر الذى يصدر من قاضى التحقيق باحالة على المحكمة وهذه المادة خاصة بقاضى التحقيق . ولكن المادة ٤١ تحقيق الخاصة بالنيابة تحيل عليها أيضا .

غير أنه عند انشاء محاكم الجنايات سنة ١٩٠٥ نص فى قانون تشكيلها (مادة ١٦ جنائيات) بأن لقاضى الاحالة أن يأمر بالقبض على المتهم الذى لم يقبض عليه كانه أن يفرج عنه . فيفهم من ذلك أن لا ضرورة لأن يقدم المتهم لقاضى الاحالة أو يحال الى محكمة الجنايات وهو محبوس . ونص فى المادة ٢٩ منه على أنه بالنسبة لقاضى التحقيق تتبع الأحكام الخاصة بقاضى الاحالة بدلا من السير طبقا لأحكام الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون تحقيق الجنايات . وعلى ذلك أصبح نص المادة معطلا أو ملفيا ضمنا بمقتضى قانون تشكيل محاكم الجنايات ، وهذا هو الرأى الراجح<sup>(٢)</sup> .

---

(١) راجع جرائعولان ، ١ ، فقرة ٣٥١ . وانظر حالة خاصة فى قرار لقاضى احالة مصر فى ١٥ فبراير سنة ١٩٠٢ (المجموعة س ٩ ص ١٥١) . يرد الرأى بك على الاحتجاج بصراحة نص المادة ١٦ جنائيات بالمواد ٥٨ و ٩٤ و ١١٦ تحقيق ويقول بأنها تجعل قاضى التحقيق مختصا دون غيره بالتحقيق والحبس والنصرف فى نتيجته ومع كل فهذا لا يعفيه من رقابة المادة ١١١ تحقيق . ولكن من مراجعة نصوص هذه المواد ومقارنتها مع نص المادة ١٦ نجد فرقا ظاهريا فى العبارة . فضلا عن ذلك فاللادة ١٦ وضمت بعد المادة ١١١ كما بينا .

(٢) انظر الرأى بك ، ١ ص ٢٦٣ وانظر عكس ذلك جرائعولان ، ١ ص ٢٠٣ .

**تقرير الوقائع :** تنص المادة ١٢ جنائيات على أنه « إذا رأى قاضى الاحالة وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنائية وأن الدلائل المقدمة كافية يأمر بإحالتها على محكمة الجنايات .

وإذا رأى وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنحة أو مخالفة يعيد القضية الى النيابة لاجراء اللازم عنها قانونا . ومع ذلك اذا كانت فيها جنحة مرتبطة بجناية جاز له أن يأمر بإحالتها على محكمة الجنايات فى نفس الأمر الذى يصدر بشأن الجناية . واذا لم ير أثرا ما للجريمة أو لم يجد دلائل كافية للتهمة يصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى . . . . » .

ففيهم من ذلك أن قاضى الاحالة ليس بقاضى موضوع يفصل قطعيا فى الدعوى المرفوعة على المتهم فيقضى بالبراءة أو الادانة ، وانما يجلس ليأذن بالخصومة أمام محكمة الجنايات . فأموريته كما يدل عليها اسمه هى الاحالة على محكمة الجنايات ان كان هناك محل لذلك . ولهذا فان مهمته قاصرة عن التثبت من أن الاتهام ضد المتهم يقوم على أساس له شىء من الاعتبار يجعل الحكم بادانته محتملا . أى أن الدلائل التى تقوم ضد المتهم قد تكفى لاقتناع محكمة الجنايات بالادانة . فلكي يحيل على المحكمة لا يشترط أن يقتنع قاضى الاحالة بادانة المتهم ، فلاقتناع بالادانة من شأن قاضى الموضوع ، بل يكفى أن يقتنع بوجود احتمال للادانة . ولذلك يصح أن يحيل المتهم الى محكمة الجنايات وهو يشك فى ادانته ما دام يرى أن أدلة الاتهام لها شىء من الوزن ، فالشك اذا كان يفسر أمام قاضى الموضوع فى صالح المتهم فانه بالمعكس أمام قاضى الاحالة يفسر ضده .

وقد كان مدى سلطة قاضى الاحالة ولا زال مثارا للخلاف . فكثير من الأحكام يميل الى تضيق سلطته <sup>(١)</sup> والبعض يميل الى توسيع سلطته فى التقدير

(١) قضت محكمة النقض فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٤ بأن وظيفة قاضى الاحالة قاصرة على البعث فى احتمال صحة الدعوى أو عما اذا كان يصح توجيه الاتهام الى التهم ، أى على البعث عما اذا كانت توجد أدلة اذا حصل تحقيقها وثبتت صحتها فيما بعد يمكن أن يبنى عليها اعتماد محكمة الجنايات . فاذا تبين له وجود دلائل كافية من هذا القبيل وجب أن يترك لقاضى الموضوع =

معتمدا في ذلك على نصوص القانون رقم ٧ سنة ١٩١٤ الذي أجاز الطعن في الأوامر الصادرة من قاضي الاحالة بأن لا وجه لعدم كفاية الأدلة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة ، ويقولون بأن الشارع أراد أن يمنح قاضي الاحالة سلطة أوسع مما كان له في تقدير الوقائع أو الأدلة المقدمة في الدعوى المطروحة أمامه <sup>(١)</sup> . وفي العمل كثيرا ما يميل قاضي الاحالة الى توسيع سلطته والتعرض لتقدير الأدلة كما لو كان قاضي الموضوع <sup>(٢)</sup> .

### قرارات قاضي الاحالة

لا يخرج القرار النهائي لقاضي الاحالة (ordonnance) عما يأتي : —

== البحث في قيمة تلك الدلائل الحقيقية . فليس اذن من مأمورته البحث عن صدق الشهود وصحة شهاداتهم ولا عما اذا كانت التهمة ثابتة ثبوتا تاما أو مشکوكا فيها فان هذه جميعها من الأمور التي ينفرد بالاختصاص فيها قاضي الموضوع فاذا تجاوز قاضي الاحالة هذا الحد وتعرض لتقدير الأدلة واستيفائها يصبح تقديره وان يكن متعلقا بالوقائع خاضعا لرقابة محكمة النقض لتجاوزها حدود سلطته ( النقض في ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٤ المجموعة س ١٥ ص ٢٣٦ ) وفي حكم آخر كررت عباراتها وقالت انه ليس من مأمورية قاضي الاحالة البحث في صدق الشهود وصحة شهاداتهم ولا البحث عما اذا كانت التهمة ثابتة ثبوتا تاما أو مشکوكا فيها فان ذلك مما ينفرد به قاضي الموضوع ( النقض في ٢ يونيو سنة ١٩١٧ المجموعة س ١٨ ص ١٧٤ ) . وفي حكم آخر قررت أيضا أن وظيفة قاضي الاحالة تقتصر على أن يستنتج وجود قرينة للاهم ، وقضت بنقض القرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى في جنابة هناك عرض بناء على أن المجني عليه كان متناوما وقت ارتكاب الفعل ولم يكن نائما حقيقة اذ من المحتمل أنه اذا طرحت القضية أمام محكمة الجنايات تجدد فيها أركان الجريمة متوافرة ( النقض في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢١ المجموعة س ٢٣ ص ١٤٩ ) .

(١) نقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ( المجموعة س ٢٢ ص ١٠٨ ) ومحكمة سوهاج الجزئية القضية رقم ١٠٣ سنة ١٩٢٠ ( المحاماة س ١ رقم ٢٢ ص ١٤٣ ) وانظر أيضا حكم النقض في ١٢ مارس سنة ١٩٣١ ( النشرة س ٢ ص ٩٤ ) وقارن نقض ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ( بمجموعة النقض ، ١ رقم ٢٨ ص ٥٥ ) .

(٢) الواقع أن قاضي الاحالة اذا لم يوجد في قراره ما يدل على أنه اتقن على محكمة الموضوع كقولوه صراحة أو ضمنا أنه يرجح براءة المتهم أو أن الأدلة غير قاطعة أو ما أشبه ، اذا لم يكن شيء من ذلك فان قراره بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة يمكن أن يحل دائما على أن المراد به عدم كفاية الأدلة على الاحالة لا على الادانة .

- ١ — القرار بإعادة القضية للنيابة لكون الواقعة جنحة أو مخالفة .
  - ٢ — » بأن لا وجه لأقامة الدعوى .
  - ٣ — » بالاحالة .
  - ٤ — » بالتجنيع .
- وستنكمم عن الثلاثة القرارات الأولى أولاً ثم نتكلم بعد ذلك على قرار التجنيع على حدة .

### ١ — القرار بإعادة القضية للنيابة

إذا كانت الواقعة جنحة أو مخالفة ولم تكن مرتبطة بجناية فإنها تخرج عن اختصاص قاضي الاحالة وعليه أن يردها الى النيابة « لاجراء اللازم عنها قانونا » (مادة ١٢ جنابات ) ومحل ذلك التصرف يكون عند ما يرى قاضي الاحالة أن الأفعال المرفوعة عنها الدعوى العمومية لا تتوافر فيها أركان الجناية وأنها لا تعدو كونها جنحة أو مخالفة <sup>(١)</sup> .

ولكن ماذا يقصد بعبارة « اجراء اللازم عنها قانونا » ؟ هل تلزم النيابة بتقديم القضية الى محكمة الجench أو المخالفات أم يجوز لها حفظها ؟ المسألة محل خلاف . يرى البعض أن النيابة تسترد حريتها في التصرف فيجوز لها أن تحفظ الدعوى ، وقد يتبين لها من التحقيق الذي أجرى بعد تقديمها بواسطتها أو بواسطة قاضي الاحالة انهيار الاتهام فكيف تلزم بتقديم المتهم رغم ذلك <sup>(٢)</sup> ؟ ولكن قد يرد على هذا بأن القضية متى قدمتها النيابة الى قاضي الاحالة خرجت من يدها الى يد القضاء ، وإذا أعيدت اليها فأنما تعاد اليها لتقديمها الى الجهة المختصة <sup>(٣)</sup> .

(١) قضا ٢٠ مارس سنة ١٩٣٣ ( القانون والاقتصاد س ٣ ، ملحق العدد السادس رقم ١٠٤ ص ١٥٢ ) .

(٢) الرابى بك ، ١ ص ٣٠٨ .

(٣) انظر حكم القضا فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٠٧ ( المجموعة س ٩ ص ٢٨ ) .



**التعارض بين قرار قاضى الاحالة وحكم محكمة الجنج بعدم الاختصاص :**  
 قد يصدر قاضى الاحالة قراراً برد القضية للنياية لكون الحادثة جنحة أو مخالفة فتعرض على محكمة الجنج ، فتحكم هذه بعدم اختصاصها لكون الواقعة جنائية ، فاذا أصبح حكمها نهائياً فما الحل ؟ والاشكال يثور أيضاً اذا رفضت الدعوى أولاً باعتبارها جنحة لا باعتبارها جنائية أى رفضت أمام محكمة الجنج فحكمت بعدم اختصاصها ولما قدمت لقاضى الاحالة قرر بردها للنياية لكون الواقعة جنحة أو مخالفة .

قررت محكمة النقض أولاً<sup>(١)</sup> أن للنياية فى هذه الحالة أن ترفع الدعوى مباشرة أمام محكمة الجنائيات ، واستندت على نص المادة ١٨٩ القاسم فى ذلك الوقت والذى لم يلفه قانون تشكيل محاكم الجنائيات<sup>(٢)</sup> . ولكن رؤى أن فى ذلك اجحافاً بالمتهم اذ يحرمه من مروره أمام قاضى الاحالة ، وقاضى الاحالة خطوة فيها شئ من الضمان للمتهم .

لذلك فى سنة ١٩١٤ أراد المشرع حل الاشكال ، فعدل المادة ١٤٨ تحقيق ( خاصة بالمخالفات ) ، والمادة ١٨٩ ( خاصة بالجنح ) بمقتضى القانون رقم ٧ سنة ١٩١٤ . وبناء على التعديل ، اذا حكمت محكمة المخالفات أو الجنج بعدم الاختصاص وأصبح الحكم نهائياً وقدمت القضية لقاضى الاحالة فلا يملك قاضى الاحالة أن يردها الى النيابة لاعتمادها جنحة أو مخالفة ، بل عليه أن يحيلها على محكمة الجنائيات مادامت الدلائل كافية واذا لم يكن من رأيه أن الحادثة جنائية فله أن يحيلها للمحكمة بالوصفين وصف الجناية ووصف الجنحة ، وعلى محكمة الجنائيات أن

(١) حكم النقض فى ١٠ ابريل سنة ١٩٠٩ ( المجموعة س ١٠ ص ٢٥٥ ) وفى ٢٥ يونيو سنة ١٩١٢ ( المجموعة س ١٣ ص ١٧٠ ) .

(٢) هالك نص المادة ١٨٩ قبل تعديل سنة ١٩١٤ « اذا رؤى للمحكمة الابتدائية أن الواقعة جنائية تصدر أمراً بسجن المتهم ان لم يكن مسجوناً وتحويله على النيابة الصومية وهو ترفع الدعوى الى محكمة الجنائيات اذا كانت القضية سبق تحقيقها بمقرتها أو بمعرفة قاضى التحقيق ... » .

تفصل فيها وليس لها أن تحكم بعدم الاختصاص اذا رأت أن الواقعة جنحة (١)  
أما اذا رأى أن الدلائل غير كافية فله طبعاً أن يقرر فيها بأن لا وجه لاقامة  
الدعوى .

وقد جاء هذا التعديل ناقصاً لأنه لم يتكلم الا عن صورة واحدة من  
الاشكال ولم يتعرض للصورة الأخرى ، أى صورة ما اذا قدمت القضية أولاً الى  
قاضى الاحالة فقرر اعادتها للنيابة لكونها جنحة أو مخالفة ولما قدمت لمحكمة الجench  
حكمت بعدم اختصاصها . فى هذه الحالة اذا أعيدت لقاضى الاحالة هل يلزم بنظرها  
ثانياً؟ يمكن أن يقال انه لا يجوز له نظر القضية اسبق فصله فيها . ولكن حكمت  
محكمة النقض بأن نص المادتين ١٤٨ و ١٨٩ بعد تعديل ١٩١٤ عام ، وعلى ذلك  
فقاضى الاحالة لا يملك أن يرد القضية ثانية للنيابة سواء سبق له أن نظرها أو لم  
ينظرها (٢) .

وجواز احالة القضية من قاضى الاحالة على محكمة الجنايات بطريق الخيرة  
قاصر على حالة الاختلاف فى رأى بينه وبين محكمة الجench بأن حكمت محكمة  
الجench بعدم الاختصاص لكون الواقعة جنابة وكان من رأيه أن الواقعة جنحة .  
وعلى ذلك اذا قرر رد القضية للنيابة لاعتبار الجريمة المنسوبة للمتهم جنحة ولما  
عرضت الدعوى على محكمة الجench أقرته على رأيه فانه لا يملك العدول عن قراره  
الأول واحالة المتهم الى محكمة الجنايات بطريق الخيرة اذا ما أخطأت النيابة  
وقدمته اليه ثانية (٣) .

(١) قض ٤ فبراير سنة ١٩٢٤ (المقامة س ٤ رقم ٦٩٠ من ٩١٠) وأول نوفمبر  
سنة ١٩٢٦ (المقامة س ٧ رقم ٣٢٩ من ٤٦٦) و ١١ ابريل سنة ١٩٢٧ (المقامة س  
٨ رقم ٢٠٩ من ٢٨٥) .

(٢) قض ٣ ابريل سنة ١٩٢٠ (المجموعة س ٢٢ من ٢) وجنايات النصورة سنة  
١٩٣٠ (النصرة س ١ رقم ١١٠) وقض ١٧ ابريل سنة ١٩٣٠ (مجموعة النقض ، ٢ رقم  
٣٤ من ٢٧) .

(٣) قض ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ (القانون والاقتصاد س ٤ ملحق العدد الثانى رقم ٢٢  
من ٢٠) . وفى هذه القضية قدمت النيابة متهمين لقاضى الاحالة بتهمة شروعهما فى قتل =

**ملحة النيابة بعد حكم المحكمة بعدم الاختصاص :** اذا حكمت المحكمة

بعدم الاختصاص لكون الحادثة جنائية هل تلزم النيابة بتقديمها لقاضى الاحالة أم تسترد حريتها فيجوز لها حفظها أو تقديمها اليه حسب ما يترأى لها ؟ المسألة محل خلاف كما هو الحال عند رد القضية الى النيابة من قاضى الاحالة . فالبعض يرى أن للنياية حرية التصرف <sup>(١)</sup> ولكن من سياق بعض الأحكام يظهر أن النيابة تلزم في هذه الحالة بتقديم القضية لقاضى الاحالة <sup>(٢)</sup> ، ويساعد على القول بذلك نفس عبارة المادة ١٤٨ / ٢ بعد التعديل « ومتى أصبح هذا الحكم نهائياً تقدم القضية لقاضى الاحالة » <sup>(٣)</sup> . على أن هذا البحث قد يندر أن يشور فى العمل .

## ٢ - القرار بأن لاوجه لاقامة الدعوى

اذا رأى قاضى الاحالة من وقائع الدعوى أن الأفعال المنسوبة الى التهم

= وقاضى الاحالة أصدر قراراً بأن الواقعة جنحة منطبقة على المادة ٢٠٥ ع واعدة الأوراق للنياية ولما قدمت القضية لمحكمة الجنج حكمت فيها بعدم الاختصاص فاستأنف أحد المتهمين الحكم قضت محكمة الجنج الاستئنافية بالفائه واعتبار الحادثة جنحة منطبقة على المادة ٢٠٥ ع واعدة الأوراق لمحكمة أول درجة للفصل فيها على هذا الأساس وصار الحكم الابتدائى الصادر بعدم الاختصاص نهائياً بالنسبة للمتهم الآخر . ولكن النيابة قدمت المتهمين مما لقاضى الاحالة فأحالها على محكمة الجنائيات بطريق الخبرة . ومحكمة الجنائيات قضت باعتبار ما وقع من المتهمين جنحة ضرب منطبقة على المادة ٢٠٦ فطنن فى الحكم بالنقض ومحكمة النفس لاحظت أنه لم يكن يصح تقديم المتهم الذى استأنف الى قاضى الاحالة كما أن قاضى الاحالة أخطأ فى حالته على محكمة الجنائيات ، ولكن نظرا لأن محكمة الجنائيات اعتبرت الحادثة جنحة بالمادة ٢٠٦ ع رأت أن لا مصلحة للمحكوم عليه فى الطعن .

(١) المراسل بك ، ١ ص ٣١٧ وما بعدها .

(٢) نفس ٢ فبراير سنة ١٩١٨ (المجموعة س ١٩ ص ٥٣) واستئناف الزفازيق فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٨ (المجموعة س ٢٠ ص ١٣٦ وس ٢١ ص ١٧) وانظر أيضا حكم النفس فى ١٠ ابريل سنة ١٩٠٩ السابق الاشارة اليه .

(٣) نص المادة ١٤٨ يساعد على القول بأنه فى حالة المخالفة اذا حكمت المحكمة بعدم اختصاصها لكون الواقعة جنحة فللنيابة حرية التصرف بإحالتها لمحكمة الجنج أو بالحفظ . « ترسل الأوراق الى النيابة العمومية لتمثل بمقتضى أحكام الباب الثالث من الكتاب الأول من هذا القانون » .

لا يعاقب عليها القانون أى أنها لا تعتبر جريمة ، وكذلك إذا رأى أن الدلائل القائمة ضده غير كافية لاثهامه يقرر بأنه لا وجه لاقامة الدعوى .

والقرار بأن لا وجه لعدم كفاية الأدلة لا يعتبر قاطعاً في الدعوى بل هو كقرار النيابة بالحفظ يمكن العدول عنه إذا ظهرت قبل سقوط الدعوى بمضى المدة أدلة جديدة تعزز الأدلة القديمة التي قامت ضد المتهم أولاً ( مادة ١٥ / ٢ جنائيات ) .

ولكن هل لقاضى الاحالة أن يتصرف في تهمة الجنيحة بأن لا وجه لاقامة الدعوى سواء لكون القانون لا يعاقب عليها أو لعدم وجود دلائل كافية ؟ يرى البعض أن قاضى الاحالة مادام له حق التصرف في الجناية فله من باب أولى حق التصرف في الجنيحة . فاذا رأى أن الحادثة تعتبر جنحة ولكن لا توجد دلائل كافية فيها فله أن يقرر فيها بأن لا وجه لاقامة الدعوى . وكذلك إذا رأى أن الفعل لا يمكن أن يعتبر جنحة فإن قراره بأن لا وجه لأن القانون لا يعاقب على الفعل معناه أن القانون لا يعاقب على الفعل بأى شكل كان لا باعتباره جنائية ولا باعتباره جنحة ، فلا يمكن للنيابة بعد ذلك أن ترفع الدعوى باعتبارها جنحة ، أى أنها لا يمكنها أن ترفع الدعوى عن الجنيحة الا اذا كان قد أعادها اليها لاجراء اللازم . وكل ما للنيابة اذا لم توافق على قراره أن تبطل فيه أمام الجهة المختصة . ويحتاج أنصار هذا الرأى بمعمومية نص المادة ١٢ جنائيات اذ جاء فيها « واذا لم ير أثراً ما لجريمة أو لم يجدد دلائل كافية للتهمة يصدر أمراً بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى » (١) .

(١) نشأت بك ، ١ ص ١٧٣ — ١٧٤ وانظر حكم محكمة بليس في ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٢٠ ( المجموعة س ٢٣ رقم ٤٥ ص ٧٥ ) وقد جاء فيه أنه اذا قرر قاضى الاحالة أنه لم ير أمامه أثراً لجريمة وأصدر بناء على ذلك قراراً بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، فالفروض في هذه الحالة أنه تناول في بحثه الجريمة بأنواعها ولم ير هناك أثراً لجناية أو جنحة أو مخالفة فلا تملك النيابة بعد هذا القرار أن ترفع الدعوى عن الوقائع نفسها أمام محكمة الجنيح باعتبارها جنحة لأن قوة الشيء المحكوم تحول دون ذلك . وانظر أيضاً قرار قاضى احالة =

ولكن يرى البعض الآخر — وهذا الرأي أكثر الثنما مع القانون — أن ليس لقاضى الاحالة أن يتعرض للجريمة اذا كانت فيها شبهة جنحة أو مخالفة . فهمته النظر فى الاحالة على محكمة الجنايات لافى الاحالة على محكمة الجنح والمخالفات . فاذا لم ير دلائل كافية لقيام الاتهام فى الجنحة أو المخالفة أو وجد أن القانون لا يعاقب على الفعل حتى ولا باعتباره جنحة أو مخالفة فليس له فى ذلك أى دخل بل عليه بمقتضى المادة ١٢/٢ بمجرد أن يرى أن الجريمة ليست بجناية أن يعيد القضية للنياية لاجراء اللازم كما قدمنا <sup>(١)</sup> .

### ٣ - الأمر بالاحالة

اذا رأى قاضى الاحالة وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنابة وأن الدلائل المقدمة كافية يأمر باحالتها على محكمة الجنايات بالكيفية المدونة فى الباب الرابع ( مادة ١٢ جنابات ) وقد تكلم المشرع فى الباب المشار اليه عن البيانات التى يجب أن يشتمل عليها وعن تخصيصه وعن آثاره .

**البيانات التى تذكر فى أمر الإحالة :** نصت المادة (٣٠) جنابات على أن « يبين أمر الاحالة الأفعال التى تأسست عليها التهمة مع جميع التفاصيل اللازمة لا يقف المتهم على موضوع الاتهام من تاريخ الجريمة ويحل وقوعها والمجنى عليه وكيفية ارتكابها أو الشيء الذى وقعت عليه وكافة الظروف التى من شأنها تشديد الادانة .

---

== قنا فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٣ ( المجموعة س ١٦ رقم ١٠ من ١٣ ) فقد جاء فيه أنه اذا قدمت اليه جنحة مرتبطة بجناية ورأى الجنابة غير ثابتة والجنحة لا يعاقب عليها القانون جاز له أن يأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى بالنسبة لكل منهما . والحالة الوحيدة التى يجب فيها أن يعيد الجنحة للنياية هى حالة ما اذا قدمت له فى بادىء الأمر بصفة جنابة ثم رأى أنها جنحة . انظر المناقشات فى محاضر الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ — ١٩١٤ من ٦٣١ وما بعدها من ٧١٥ وما يليها أيضا .

(١) انظر العرابى بك ، ١ ، س ٣٠٦ .

ويُصِفُ الجريمةَ أما باعطائها اسماً الخاص أو بذكر العناصر المكونة لها من جهة ارتباطها بالأفعال وبذكر مادة القانون المراد تطبيقها .  
والغاية من ذكرها كما أسلفنا عند الكلام على تقرير الاتهام هو أن توضع التهمة المنسوبة إلى المتهم بشكل واضح تحت نظره وتحت نظر محكمة الجنايات .  
ولقاضي الحالة سلطة تعديل التهمة مادامت الوقائع التي ينسبها للمتهم قد تناولها التحقيق . فإذا رأى اعتبار التهمة سرقة بسيطة لا سرقة باكره ولكن وجد أن المتهم يعتبر عائداً طبقاً للمادة ٥٠ ع فله أن يحيله لمحكمة الجنايات مادامت الحال تقتضي ذلك <sup>(١)</sup> .

**تخصيص أسرار الزمان :** الأصل أنه يجب أن يصدر أمر احالة خاص بكل شخص وفي كل جريمة ( مادة ٣١ جنائيات ) ولكن نص على الاستثناءات الآتية : —

١ — الجرائم التي لا تقبل التجزئة : « إذا كانت الأفعال المدعاة مرتبطة ببعضها ارتباطاً يكون مجموعاً غير قابل للتجزئة فكافة الجرائم التي تنشأ من اجتماع الأفعال كلها أو من أحدها أو من اجتماع أكثرها يجوز توجيهها على المتهم الواحد في أمر احالة واحد » ( مادة ٣٢ جنائيات ) . فهذه المادة تتكلم عن حالة ارتكاب المتهم الواحد لجملة جرائم لا تقبل التجزئة ( indivisible ) كالزور بقصد الاختلاس والقتل تسهلاً لسرقة والسرقة باكره يعتبر ضرباً . الخ . والواقع أن هذه الحالة نتيجة منطقية للمادة ٣٢ عقوبات فإن هذه الجرائم المتعددة المرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة تستبرك كلها جريمة واحدة ويقضى فيها بمقوبة واحدة سواء كان التعدد صورياً بحتاً أو لا ويجب دائماً إحالتها على محكمة الجنايات ، وورود النص بصيغة الجواز سوء تمييز .

٢ — وجود شك في الوصف القانوني : « إذا وجد شك في وصف الأفعال المسندة للمتهم فكافة الجرائم التي يمكن ترتيبها عليها يجوز أن يصدر بشأنها

(١) هــ ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النصوص ، ٢ رقم ٦٦ ص ٥٧ ) .

ضد المتهم أمر احالة واحد كما يجوز أن توجه عليه بطريق الخيرة » (مادة ٣٣ جنائيات) . ففي هذه الحالة التي يتردد فيها قاضى الاحالة لمعرفة التكليف الصحيح من الوجهة القانونية يحيل القضية بكل الأوصاف التي يصح أن يقال بها . فيحيل القضية باعتبارها مثلاً شروعاً في اغتصاب (مادة ٢٣٠ ع) أو هتك عرض (مادة ٢٣١ ع) وفي شبهة القتل يصح أن يحيلها باعتبارها قتلاً عمداً (مادة ١٩٨ ع) أو ضرباً أفضى الى موت (مادة ٢٠٠ ع) .

٣ — تعدد جرائم من نوع واحد : اذا اتهم شخص بارتكاب عدة جرائم من نوع واحد وكان وقوع آخر جريمة منها في خلال سنة من تاريخ وقوع الأولى جاز أن يصدر ضده أمر احالة واحد بشأن هذه الجرائم جميعها (مادة ٣٤ جنائيات) ومثل ذلك ما اذا ارتكب شخص عدة سرقات تعتبر جنائيات في خلال سنة .

٤ — تعدد الفاعلين في جريمة أو في جرائم مرتبطة ببعضها : اذا كانت الأفعال المدعاة مرتبطة ببعضها ارتباطاً يكون مجموعاً غير قابل للتجزئة واتهم عدة أشخاص بالاشتراك في ارتكابها يجوز اصدار أمر احالة واحدة ضدهم جميعاً ، حتى ولو كانت الأفعال الموجهة على كل واحد منهم مكونة لجرائم مختلفة (مادة ٣٥ جنائيات) . الأصل كما قلنا أن يصدر أمر احالة في كل جريمة واحدة ولكل متهم . ولكن طبقاً لهذا الاستثناء الأخير اذا تعدد الأشخاص وكانوا فاعلين أو شركاء في جريمة واحدة أو فاعلين أو شركاء في جرائم مرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، كما اذا ارتكب بعضهم جريمة تزوير والبعض الآخر استعمال الورقة المزورة فللقاضى في هذه الأحوال أن يصدر ضدهم أمر احالة واحد . والواقع أن الاحالة في أمر واحد في مثل هذه الأحوال واجبة ولو أن النص وارد بصيغة الجواز .

ويلاحظ على كل حال أن مبدأ تخصيص أمر الاحالة يقصد به زيادة ايضاح الاتهام فلا يترتب على مخالفته أى بطلان <sup>(١)</sup> .

**امانة الجنبه على مكرم الجنائيات :** الأصل أن قاضى الاحالة اذا رأى أن

الجريمة جنحة أو مخالفة يردّها الى النيابة لاجراء ما يلزم . ولكن بصفة استثنائية اذا كانت هناك جنحة مرتبطة بجناية جاز له أن يأمر بحالتها على محكمة الجنايات في نفس الأمر الذي يصدر بشأن الجناية . فمثلا اذا فرضنا في معركة اتهم شخص باحداث ضرب أفضى الى عاهة مستديمة واتهم أيضا هو أو آخرون معه بضرب بسيط جاز احالة جنحة الضرب مع جناية العاهة المستديمة على محكمة الجنايات في أمر واحد .

ومسألة الارتباط مسألة موضوعية يقدرها قاضي الاحالة والرأى الفصل التهاى لمحكمة الجنايات .

### اجراءات خاصة عند الأمر بالاحالة

الشهود : عند الاحالة على محكمة الجنايات يكلف قاضى الاحالة المتهم أو المدافع بأن يقدم له فى الحال قائمة الشهود الذين يطلب أن تسمع شهادتهم أمام محكمة الجنايات . ويأمر باعلان هؤلاء الشهود من قبل النيابة بالحضور أمام محكمة الجنايات . هذا اذا رأى محلا وفائدة فى حضورهم .

ويجوز الزيادة فى هذه القائمة فيما بعد . كما يجوز لكل من المتهم والمدعى بالحق المدنى أن يعلن شهودا آخرين على مصاريفه . وكذلك يجوز للنياية أن تعلن شهودا للجلسة ولو لم يدرجوا بقائمة الشهود التى سبق وقدمتها لقاضى الاحالة وقد تكلم المشرع عن الاجراءات والمواعيد الخاصة بهذه الأحوال فى المواد ١٧ الى ٢١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ( راجع نصوص هذه المواد ) .

ويلاحظ أن الشهود الذين أعلنوا قانونا يجب على المحكمة سماع شهادتهم لمصلحة من أعتهم والا كان الحكم باطلا وأما اذا لم يعلنوا قانونا فلا محل للبطلان اذا لم تسمعهم المحكمة <sup>(١)</sup> فالسألة متروكة لتقديرها .



تحديد دور انعقاد : عند ما يصدر قاضي الاحالة أمرا بالاحالة على محكمة الجنايات يحدد دور انعقاد جلسات المحكمة الواجب تقديم القضية فيه متبعا بالتعليم الصادرة في ذلك من رئيس المحكمة الابتدائية . ويمدد في آن واحد اذا طلب المتهم أو المدافع ميعادا لا يجوز أن يتجاوز عشرة أيام يبقى أثناءه ملف القضية في قلم كتاب المحكمة حيث يسوغ للمدافع الاطلاع عليه من غير أن يتنقل من هذا القلم . وتعلن صورة أمر الاحالة الى المتهم في ظرف الأيام الثلاثة من النطق به ( مادة ٢٢ جنابات ) .

واذا صدر أمر الاحالة ولم يكن حدد تاريخ لافتتاح دور محكمة الجنايات يعلن هذا التاريخ للمتهم من قبل بئانية أيام كاملة ( مادة ٢٣ جنابات ) وملف كل قضية صدر فيها أمر احالة يسلم في الوقت اللازم من قاضي الاحالة الى رئيس المحكمة الابتدائية وهو يبلغه الى المستشارين المعيّنين لدور انعقاد محكمة الجنايات الذي أحيلت عليه القضية . وعلى رئيس المحكمة أن يعد جدول قضايا كل دور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات بعد أخذ رأى قضاة الاحالة ( مادة ٢٤ جنابات ) .  
المدافعون وتعيينهم : نظرا لخطورة الاتهام في الجنايات وحالة الاضطراب التي تساور المتهم رأى الشرع أن المتهم في حاجة الى أحد رجال القانون ليأخذ بناصره ويدافع عنه فنص على تعيين محام له ان لم يكن قد وكل محاميا عنه وبين اجراءات ذلك في المواد ٢٥ — ٢٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . فعند ما يسلم ملف القضية لرئيس المحكمة الابتدائية طبقا للمادة ٢٤ جنابات يعين رئيس المحكمة من تلقاء نفسه مدافعا لكل متهم لم ينتخب من يقوم بالدفاع عنه ( مادة ٢٥ جنابات ) .

واذا اتحدت صوالم متهمين أو أكثر في قضية واحدة فيجوز أن يقوم محام واحد بالدفاع عنهم <sup>(١)</sup> .

اعتذار المحامي : اذا كان لدى المدافع المعين من قبل رئيس المحكمة

الابتدائية أعذار أو موانع يريد التمسك بها يجب عليه ابدائها له بدون تأخير وإذا طرأت عليه بمد فتح دور الانقضاء وجب تقديمها الى رئيس محكمة الجنايات . فاذا قبلت يعين الرئيس مدافعا آخر ( مادة ٢٦ جنابات ) . وعلى كل حال اذا وكل التهم محاميا عنه سقط الواجب عن المحامي المعين .

واجب المحامي : فيما عدا حالة العذر أو المانع يجب على المدافع المعين من قبل رئيس المحكمة أن يدافع عن التهم في الجلسة أو يعين من يقوم مقامه والا حكم عليه من محكمة الجنايات بفرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا مع عدم المساس باقامة الدعوى التأديبية اذا اقتضتها الحال . ويجوز للمحكمة اعضاؤه من الفرامة اذا ثبت لها أنه كان من المستحيل عليه أن يحضر الجلسة ( مادة ٢٦ جنابات ) .

والمحامي المعين من قبل رئيس المحكمة اذا لم يكن قرر التهم ثابتا أن يطلب تقدير أتعاب متى أحسن القيام بما عهد اليه وتقدر هذه الأتعاب في الحكم الصادر في الدعوى ولا يجوز الطعن في هذا التقدير بأي وجه ( مادة ٢٧ جنابات ) . والمحامون المقبولون في المرافعة أمام محكمة الاستئناف أو أمام المحكمة الابتدائية الكائنة في الجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات يكونون هم المختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات ( مادة ٢٨ جنابات ) .

عدم حضور مدافع في الجنايات : ما الحكم اذا لم يحضر محام مع التهم في الجنايات ؟ هل هذا شرط لازم يترتب على عدم مراعاته البطلان ؟ كانت المادة ١٩٨ من قانون تحقيق الجنايات تنص بصريح العبارة على وجوب حضور مدافع مع التهم والا كان العمل باطلا ولكن ألغيت هذه المادة بمقتضى قانون تشكيل محاكم الجنايات ( المادة ٥٦ ) ولم يوضع لها مقابل في هذا القانون الجديد . ولذلك حكم بأن عدم حضور محام مع متهم أمام محكمة الجنايات لا يعتبر مبطلا للحكم<sup>(١)</sup> ، ولكن الواقع أن حضور المحامي يعتبر أساسيا لأنه متعلق بحق الدفاع في الجنايات

ولولا ذلك لما نص للشرع على تعيين محام والترك الأمر لتقدير المتهم كما هو الحال في الجنب<sup>(١)</sup> . وقد كان دستور سنة ١٩٣٠ الذي أُلغى حديثا ينص على أن كل متهم بجناية يجب أن يكون له محام يدافع عنه (مادة ١١٩) .

ظهور أدلة بعد الاحالة : اذا ما أُحيلت الدعوى الى محكمة الجنايات أصبحت هي المختصة بها . وتعتبر الدعوى أنها خرجت من يد النيابة من حين تقديمها لقاضي الاحالة . ولكن قد يحدث أن تظهر أدلة لها أهمية في الاثبات بعد احالة الدعوى على المحكمة فما الحكم ؟ في هذه الحالة لا مانع يمنع النيابة من جمعها وتقديمها الى المحكمة والمحكمة تقدرها بما لها من السلطة المطلقة<sup>(٢)</sup> .

تأثير قرار الاحالة على المحكمة : قرار قاضي الاحالة لا يقيد محكمة الجنايات بالوصف القانوني ، فيجوز لمحكمة الجنايات الى حين النطق بالحكم تعديل أو تشديد التهمة المبنية في أمر الاحالة اذا اقتضت الحال ذلك بشرط أن لا توجه الى المتهم أفعالا لم يشملها التحقيق (مادة ٣٧ جنائيات) فيصح أن تعتبر الحادثة مجرد جنحة ويصح أن تعتبر التهمة قتل عمد مع سبق الاصرار بدل قتل عمد فقط . وسنعود الى ذلك عند دراسة الدعوى في دور المحاكمة .

### الطعن في قرارات قاضي الاحالة السابقة

قرار قاضي الاحالة بالاحالة لا سبيل الى الطعن فيه ، ولا يجوز الطعن الا في القرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى أو بإعادة القضية للنيباية<sup>(٣)</sup> لأن الجريمة جنحة

(١) انظر العرائف بك ، ١ ص ٣٢٨ وما بعدها وهامش ١ ص ٣٣١ وجراغولان ، ٢ فقرة ٨٠٧ .

(٢) انظر العرائف بك ، ١ ص ٣٤١ .

(٣) يلاحظ أن قرارات قاضي الاحالة التحضيرية التي يصدرها أثناء نظر القضية قبل اصدار قراره النهائي الذي يفصل بمقتضاها في موضوع الاحالة وعدمها لا سبيل للطعن فيه . وعلى ذلك قراره باستيفاء بعض نطق التحقيق سواء بنفسه أو بواسطة النيابة لا سبيل للطعن فيه ، ومن هذا القبيل قراره بإيقاف الدعوى الجنائية والدعوى المدنية المرتبطة بها وتكليف المتهم بجريك دعوى النسب أمام المحكمة الصرعية لأن هذا القرار كما تقول محكمة القضا « لا يفيد أكثر من ارجاء النظر في الجناية المستندة الى التهمين حتى تتجلى مسألة يرى قاضي الاحالة أن جلاتها أهمية في الدعوى » (نقض ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤ الحاماة س =

أو مخالفة . والظمن في قرار قاضي الاحالة اما أن يكون خطأ في تقدير الوقائع أو خطأ قانوني أى من حيث تطبيق القانون أو تفسيره .

**الظمن خطأ في تقدير الوقائع :** أجاز المشرع بمقتضى القانون رقم ٧ سنة ١٩١٤ الظمن في قرار قاضي الاحالة خطأ في تقدير الوقائع وبين ذلك في المادة ١٢ ج وهاك نصها :

«لنائب العموم والمدعى بالحق المدني الظمن بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة في كل أمر صادر من قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة ويكون الظمن بتقريره يعمل في قلم كتاب المحكمة في غضون عشرة أيام كاملة من تاريخ صدور الأمر بالنسبة للنائب العمومى ، أما بالنسبة للدعى بالحق المدني ففى غضون ثلاثة أيام من اشعاره بالأمر المذكور . انما لا يترتب على هذا الظمن ايقاف الافراج عن المتهم بناء على طلب الأمر المطعون فيه » .

مما سبق يتبين أن الظمن أمام أودة المشورة يحصل اذا كان مبنيا على وجود خطأ في تقدير الوقائع ، فاذا كان قرار قاضي الاحالة مبنيا على عدم وجود أدلة كافية لانتهام المتهم أو لتوفر ركن من أركان الجريمة ضده ومن باب أولى اذا كان مبنيا على عدم وجود أدلة بالمرة أى اذا كانت الأدلة غير صحيحة <sup>(١)</sup> وملفقة ، في هذه الأحوال التى لا تخرج عن كونها تقديرا لوقائع الدعوى وظروفها يجوز الظمن في قرار قاضي الاحالة أمام أودة المشورة . فاذا فرض أن القاضي قرر

---

== ١٤ قسم ١ من ٣٤٥ ) . ولكن هل يجوز الظمن بطريق المعارضة في قرار الايقاف هذا أمام غرفة المشورة ؟ الجواب لا . لأن المادة ١٢ ج جنابات لا تجيز الظمن بذلك الطريق الا اذا كان القرار صادرا بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة ، وقاضى الاحالة في القضية لم يفصل في نقطة الاحالة بعد .

(١) نفس ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٢ (المجموعة س ٢٤ من ٦٤) وأسيوط الكلية (أودة المشورة) في ٢٦ مايو سنة ١٩٢٠ (المجموعة س ٢٢ من ١١٦) وانظر عكس ذلك محكمة سوهاج الجزئية سنة ١٩٢٠ (المحكمة س ١ من ١٤٣) وهذا الحكم الأخير متقد لأن القرار بعدم صحة الدعوى منته أنه لا يوجد دليل بالمرة ولهذا فنتظن أن يقال بجواز الظمن في هذا القرار أمام أودة المشورة .

اعتبار الحادثة مثلاً جنحة اصابة خطأ (مادة ٢٠٨ ع) لا ضرباً أفضى الى عاهة مستديمة (مادة ٢٠٤ ع) نظراً لعدم توافر القصد الجنائي ورد القضية للنيابة ، في هذه الحالة يكون الطعن في قراره أمام أودة المشورة لأن معناه أنه لا توجد دلائل كافية على توافر القصد الجنائي <sup>(١)</sup> .

لبن حق الطعن : الطعن أمام أودة المشورة لخطأ في تقدير الوقائع جائز للنائب العمومي في ميعاد عشرة أيام من تاريخ صدور الأمر ، والمادة تتكلم عن النائب العمومي وإنما يجوز أن ينوب عنه غيره من رجال النيابة بتوكيل خاص . وقد نازع النزاع حول تأثير الطعن من المدعى المدني ، هل يحرك الدعوى العمومية أمام أودة المشورة أم أن أثره قاصر على الدعوى المدنية ، قضت بعض الأحكام بأن الطعن من المدعى المدني لا يؤثر في الدعوى العمومية بشئ وما دامت النيابة لم تطعن في قرار قاضي الاحالة فإن هذا القرار يعتبر نهائياً فيما يتعلق بأحالة التهم الى محكمة الجنايات ، وليس في وسع المدعى المدني أن يحيله اليها (الى محكمة الجنايات) <sup>(٢)</sup> .

(١) قض أول فبراير سنة ١٩١٩ (المجموعة س ٢٠ ص ٨٥) وراجع أيضاً حكماً هاماً لمحكمة النقض في ١٢ مارس سنة ١٩٣١ (النشرة س ٢ رقم ١٧٠ ص ٩٤) . وفي هذه القضية قرر قاضي الاحالة بأن لا وجه لأقامة الدعوى « لعدم الجناية » وبني قراره على أن المتهم لم يتوفر لديه القصد الجنائي وإنما كان الدافع له على إطلاق العيار هو الارهاب . عارضت النيابة في هذا القرار أمام أودة المشورة فقضت بعدم اختصاصها لأن الطعن يجب أن يرفع لمحكمة النقض . فطعن النائب العمومي في قرار أودة المشورة أمام محكمة النقض ومحكمة النقض ألغت هذا القرار وقالت ان التعبير بلفظ « لعدم الجناية » يساوي بالضغط التعبير بعبارة « لعدم كفاية الأدلة على القصد الجنائي » أو « لعدم ثبوت القصد الجنائي » أو « لعدم توفر الأدلة على بعض أركان الجريمة » . وان قانون تشكيل حاكم الجنايات اذا كان قد نس في المادة ١٢ ج على أن ممارسة النائب العام في قرار قاضي الاحالة الصادر بأن لا وجه لأقامة الدعوى ترفع لفرقة المشورة في حالة ما تكون العلة هي « عدم كفاية الأدلة » فليس مراد الشارع أن غرفة المشورة لا تكون مختصة بنظر المعارضة الا اذا أورد القاضي هذه العلة بنصها وفيصها في صيغة قراره .

(٢) قض ٢ فبراير سنة ١٩٢٥ (الحاماة س ٥ رقم ٦٥٤ ص ٨٠٤) ومحكمة جنايات بنى سوف في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ (الحاماة س ٧ رقم ٥٠٤ ص ٨٨٢) ومحكمة النقض في ٦ يونيه سنة ١٩٢٧ (الحاماة س ٨ رقم ١٢٥ ص ١٦٦) وجنايات بنى سوف في ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧ (الحاماة س ٧ رقم ٣٤١ ص ٤٨١) .

ولكن الرأي الراجح والذي تميل اليه محكمة النقض في أحكامها الحديثة هو أن معارضة المدعى المدني في قرار قاضي الاحالة أمام أودة المشورة شأنه كشأن الطعن من النيابة يحرك الدعوى العمومية وعلى أودة المشورة أن تصدر قرارها فيها ، وإذا ألفت قرار قاضي الاحالة وأحالت الدعوى على محكمة الجنايات فعلى المحكمة الفصل في الدعويين العمومية والمدنية . وذلك لأن نص المادة ١٢ ج عام ، رتب على المعارضة عند قبولها أثرها بصرف النظر عما اذا كانت حاصلة من المدعى المدني أو من النيابة . ففي حالة قبولها تنص المادة ١٢ ج في نهايتها على احالة القضية على النيابة ان كانت جنحة أو مخالفة أو اتباع الاجراءات المقررة لقاضي الاحالة ان كانت جنائية . وقاضي الاحالة اذ يقرر بالاحالة انما يحيل الدعوى العمومية .

ومثل ذلك المعارضة من المدعى المدني في قرار قاضي التحقيق بأن لا وجه لاقامة الدعوى ( مادة ١١٦ ) ، خلافا لطنن المدعى المدني في الأحكام الصادرة من محكمة الموضوع فانه يكون قاصرا على حقوقه دون غيرها <sup>(١)</sup> .

سلطة أودة المشورة : تنص المادة ١٢ ج على أن أودة المشورة تفصل في القضية بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات التي ترى لزوم طلبها من

---

(١) محكمة طنطا في ٢٦ يناير سنة ١٩١٨ ( المجموعة س ١٩ ص ١٢٩ ) والنقض في ٢ يونيو سنة ١٩٢٣ ( المجموعة س ٢٦ ص ١٢١ ) وفي ١٣ يونيو سنة ١٩٢٩ ( الحاماة س ٩ رقم ٥٨٠ ) و ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٣٦٠ ص ٤٠٧ ) وفي ١٢ يونيو سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٥٠ ص ٤١ ) وتقول محكمة النقض في هذا الحكم الأخير تدليلا على صحة رأيها وتفنيدا للرأي العكسي بأنه لا محل للقول بأن من المبادئ الأساسية أن الدعوى العمومية لا تملكها الا النيابة العمومية والتفريع على المبدأ بأن استئناف المدعى المدني في مواد الجرح وطنه بالنقض لا ينصرفان الا الى حق المدعى فقط فان نص المادة ١٢ جنابات التي تمنح للمدعى المدني حق المعارضة في أوامر قاضي الاحالة هي طرفة في التصريح بخالف المبدأ المذكور غير أنها طرفة اعتمدها النص وورد بها فلزم خضوع المحاكم لها . ومن رأي أنه لا محل لقياس طنن المدعى المدني في قرار قاضي الاحالة على طننه بالاستئناف أو وطنه بالنقض لأن قاضي الاحالة لا يحصل في الموضوع ومهمته فاصرة على النظر في الاحالة على المحكمة .

التهمة والدعوى المدنى ، فثأنها فى ذلك كشأن قاضى الاحالة . ولكن للمادة لم تخولها صراحة حق اعادة القضية للنيابة لاستيفاء التحقيق أو اجراء تحقيق تكميلى بنفسها كما خول ذلك لقاضى الاحالة . الا أن أودة المشورة جعلت زيادة فى الضمان وهى بصفتها درجة أعلى من قاضى الاحالة تملك ما يملكه هذا الأخير من السلطة فى عمل تحقيق تكميلى اذ بغير ذلك لا يتحقق الضمان المطلوب<sup>(١)</sup> .

و بعد الاطلاع على الأوراق والتحقيق ان كان له محل أما أن أودة المشورة تؤيد قرار قاضى الاحالة بأن لا وجه وأما أن تقبل المعارضة وعندئذ تعيد القضية الى النيابة لاجراء اللازم اذا كانت الواقعة جنحة أو مخالفة . أما ان كانت جنائية فتنتج فيها الاجراءات المقررة لقاضى الاحالة . والقرار الذى يصدر من أودة المشورة لا يصح الطعن فيه الا أمام محكمة النقض لخطأ فى تطبيق القانون كما سبلى .

**الطعن لخطأ فى القانون :** هذا الطعن لا يجوز الا من النائب العمومى أو من يقوم مقامه بتفويض خاص<sup>(٢)</sup> . ويحصل بتقرير فى قلم كتاب المحكمة فى ظرف ثمانية عشر يوما كاملة من تاريخ الأمر ويحكم فيه بالسرعة ويكلف التهمة بالحضور بناء على طلب أحد أعضاء النيابة قبل الجلسة بثلاثة أيام (راجع المادة ١٣ جنائيات) .

ويراد بالخطأ فى القانون الخطأ فى تطبيق نصوص القانون أو فى تأويلها وسيان كانت النصوص خاصة بالاجراءات كما لو تجاوز حدود سلطته أو بالجراءات

(١) محكمة أسبوط فى ١٣ يناير سنة ١٩١٩ (المجموعة س ٢٠ ص ١١٥) .

(٢) نقض ٢٤ مايو سنة ١٩١٣ (المجموعة س ١٤ ص ٢٥٥) وأما اذا وكل النائب العمومى أحد أعوانه بتقرير الطعن فى قلم الكتاب فعليه أن يتولى وضع أسباب ذلك الطعن فاذا كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع على ورقتها بما يفيد اقراره إياها لأن الأسباب هى فى الواقع كل شئ (نقض ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بمجموعة النقض ٢ رقم ١٠٠ ص ٩٦) .

والعقوبات كما اذا قرر اعادة القضية للنيابة لأن الجريمة تعتبر جنحة أو اذا قرر بأن لا وجه لاقامة الدعوى لأن الفعل لا عقاب عليه بالمرة .

وأودة المشورة باعتبارها درجة ثانية لقاضي الاحالة يجوز الطعن في قرارها أمام محكمة النقض لخطأ في القانون من النيابة وحدها أيضا <sup>(١)</sup> . قرارها بعدم الاختصاص مثلا يجوز الطعن فيه بهذا الطريق <sup>(٢)</sup> .

سلطة محكمة النقض : تحكم محكمة النقض بمد سماع أقوال النيابة العمومية وأقوال المتهم أو المدافع عنه فاذا قبل الطعن تمديد المحكمة القضية الى قاضي الاحالة معينة الجريمة المكونة لها الأفعال المرتكبة ( مادة ١٤ جنایات ) واذا كان الطعن في قرار أودة المشورة فالقضية تعاد اليها .

والقضية لا تعاد الى قاضي الاحالة أو الى أودة المشورة الا اذا رأت محكمة النقض أن هناك شبهة جنایة . أما اذا كانت الواقعة جنحة أو مخالفة فانها ترد الى النيابة مباشرة لاجراء اللازم فيها .

والحكم الذي يصدر من محكمة النقض يقيد محكمة الموضوع فترتبط بالوصف الذي اراته محكمة النقض فاذا قضت بأن الواقعة جنحة لم يكن لمحكمة الجنح أن تحكم بعدم الاختصاص اذا ما عرضت القضية عليها <sup>(٣)</sup> واذا رأت أنها

(١) نقض ٩ نوفمبر سنة ١٩٣١ ( النشرة س ٣ رقم ١٤ ص ١٦ ) .

(٢) نقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ( المجموعة س ٢٢ ص ١١٨ ) و ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٢ ( المجموعة س ٢٤ ص ٦٤ ) وفي ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٣ ( القانون والاقتصاد س ٣ ملحق العدد السابع رقم ١٥٤ ص ١٨٩ ) .

(٣) نقض ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٠٧ ( المجموعة س ٩ ص ٢٨ ) ونقض ١٢ يونيه سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، رقم ٢٤ ص ٥٠ ) وفي الحكم الأخير قررت المحكمة المبادئ الآتية : —

— اذا قررت أودة المشورة أن معارضة المدعى الذي أمامها في القرار بأن لا وجه فاصرة على حقوقه المدنية وحدها فالطعن الوحيد في قرارها هذا انما يكون أمام محكمة النقض من النيابة وحدها وذلك للخطأ في تطبيق القانون .

— اذا طعن في النيابة في قرار من هذا القبيل أمام محكمة النقض فرفض لبيب في الشكل =



جناية لم يكن لمحكمة الجنايات أن تعتبرها جنحة . وذلك بعكس قرار قاضي الاحالة فانه لا يقيد محكمة الموضوع .

**اجتماع الخطأ في القانون والخطأ في الوقائع :** اذا كان هناك محل للطعن في قرار قاضي الاحالة من حيث القانون ومن حيث الوقائع فما هو الحل ؟ نظرا لأن الطعن بالنقض يعتبر طريقا غير عادي فلا يلجأ اليه الا بعد استنفاد طرق الطعن العادية وعلى ذلك فيطعن أولا في القرار أمام أودة المشورة<sup>(١)</sup> فاذا ألغت قرار قاضي الاحالة وأحالت الدعوى كان بها . أما اذا أخطأت في تطبيق القانون — وتأييدها لقرار قاضي الاحالة على ما به من خطأ قانوني يعيب قرارها من الوجهة القانونية أيضا — فانه يمكن الطعن في قرارها أمام محكمة النقض .

== أصبح قرار أودة المشورة على ما به من خطأ نهائيا وأصبحت محكمة الجنايات ملزمة بنظر الدعوى المدنية فقط لأنه لم يحل عليها سواها .

— لصفة للدعي المدني في الطعن بالنقض في حكم محكمة الجنايات الذي قضى بأن الدعوى العمومية غير قائمة لأن القانون قد خول المدعى حق الطعن أمام أودة المشورة في الأمر بأن لا وجه الصادر من قاضي الاحالة فيما يتعلق بالدعوى العمومية ولكنه لم ينحوله حق الطعن أمام محكمة النقض من هذه الوجهة لا في قرار أودة المشورة ولا في حكم محكمة الجنايات بل جعل الطعن فاصرا على النيابة والسادة ٢٢٩ جنایات صريحة في أن طعنه في حكم المحكمة يكون فاصرا على حقوقه المدنية دون سواها .

(١) حكم بأنه اذا قضت محكمة الجناح بدم الاختصاص بناء على أن الواقعة جناية فقدمتها النيابة لقاضي الاحالة فقرر باعتبارها جنحة اصابة باهمال أو قضاء وقدرا لعدم توفر المدد لدى التهم فلا يقبل من النيابة الطعن في هذا القرار أمام محكمة النقض بناء على أن القانون رقم ٧ سنة ١٩١٤ يوجب على قاضي الاحالة بعد حكم عدم الاختصاص أن يحيل التهم على محكمة الجنايات لأن الطعن الغير العادي أمام محكمة النقض لا يكون الا بعد استيفاء جميع الضمانات السادية التي ينحولها القانون . والسادة ٣ من القانون رقم ٧ سنة ١٩١٤ تنحول للنائب العمومي الطعن بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية (أودة المشورة) في الأمر بأن لا وجه لافادة الدعوى لعدم كفاية الأدلة والأمر الصادر من قاضي الاحالة باعتبار الواقعة جنحة هو أمر بأن لا وجه لعدم كفاية الأدلة على وجود ركن الصد فكان يجب المعارضة فيه أولا أمام أودة المشورة (النقض في ٢٧ فبراير سنة ١٩١٥ المجموعة س ١٦ ص ١٠٩) .

## ٤ - القرار بالتجنيح

لاحظ المشرع أن كثيرا من القضايا التي تعرض على محكمة الجنايات بسيط في موضوعه وتطبق فيه عقوبة الجنبه ، فأراد تخفيف العبء عن محاكم الجنايات حتى تنفرغ لنظر الجنايات الهامة ، وأصدر في أول نوفمبر سنة ١٩٢٥ قانونا خول بمقتضاه لقاضي الاحالة أن يحيل بعض الجنايات الى محكمة الجنبه للفصل فيها بدلا من محكمة الجنايات . واهتدى في وضع القانون بالتشريعات الأجنبية وعلى الأخص بالتشريع الفرنسي والبلجيكي ( أنظر المذكرة الايضاحية لذلك القانون ) .

**الجنايات التي يجوز فيها التجنيح :** طبقا لنص المادة الأولى من هذا القانون ، الجنايات التي يجوز تجنيحها هي الجنايات المقرنة بأحد الأعدار المنصوص عنها في المادتين ٦٠ ع ( حالة الصغر لغاية ١٥ سنة ) و ٢١٥ ع ( حالة تجاوز حد الدفاع الشرعي ) ، أو بظروف مخففة من شأنها تبرير تطبيق عقوبة الجنبه كوجود ظروف تستدعي تطبيق المادة ١٧ ع أو كون المتهم عائدا طبقا للمادة ٥٠ ع ولكن موضوع التهمة بسيط . غير أنه لا يجوز التجنيح اذا كان الفعل جنائية أو شروعا في جنائية معاقب عليها بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة ، أو حيث يكون الفعل جنائية ارتكبت بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر ولو كانت الظروف في تلك الأحوال تدعو للتخفيف ؛ وعلى ذلك اذا قتل شخص آخر ورأى قاضي الاحالة أن المتهم كان في حالة دفاع شرعي وانما تجاوز الحد المعقول فليس له الا أن يحيل المتهم على محكمة الجنايات لأن الواقعة في الأصل عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة <sup>(١)</sup> .

(١) تهن ٢٠ مارس سنة ١٩٣٣ ( القانون والاقتصاد س ٣ ملحق العدد السادس رقم

**من سلطة التجنيد ؟** لا يجوز التجنيد الا لقاضي الاحالة اذا قدمت له القضية ( مادة ١ من القانون ) وكذلك لأودة المشورة اذا طعن أمامها في قرار قاضي الاحالة طبقا للمادة ١٢ جنايات ( مادة ٣ من القانون ) .  
ولكن لا يجوز للنيابة أن تقدم الجناية بهذه الصفة الى محكمة الجنب مباشرة ، كما لا يجوز للقاضي الجزئي ولا لمحكمة الجنب المستأنفة أن تحكم في القضية بعقوبة الجنبه اذا تبين لها أن الواقعة قانونا تعتبر جنائية <sup>(١)</sup> بل عليها في هذه الحالة أن تحكم بعدم الاختصاص .

وهذا مما يعاب على ذلك القانون ، لأن قاضي الاحالة لم يخرج عن كونه أحد قضاة المحكمة الابتدائية . والمنطوق أن تخول سلطة التجنيد لمحكمة الجنب أيضا ولا ضرر في ذلك فأمام النيابة باب الطعن اذا لم تقر المحكمة على رأيها . وليس مما يتسق مع المنطق أن محكمة الجنب الاستئنافية لاتستطيع تجنيد الجنايات وهي مكونة من ثلاثة قضاة فضلا عن كونها هي التي تشرف على قرار قاضي الاحالة الصادر بالتجنيد اذا ما انعقدت بهيئة غرفة مشورة .

وأمر قاضي الاحالة بالتجنيد — ومثله طبعاً قرار أودة المشورة — يصدره القاضي بناء على طلب النيابة أو من تلقاء نفسه . ويجب أن يشتمل على بيان الأعدار أو الظروف الخفيفة التي بنى عليها .

**الطعن في قرار التجنيد :** يجوز للنائب العمومي أو من يحل محله بتفويض خاص <sup>(٢)</sup> أن يطعن بطريق المعارضة أمام المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة أودة مشورة في أمر قاضي الاحالة الصادر بالتجنيد . فالطعن اذن غير جائز للمدعى المدني <sup>(٣)</sup> . ويحصل الطعن في قلم كتاب المحكمة في ظرف عشرة أيام من تاريخ

(١) انظر مع كل حكم القض في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩ ( المحاماة س ١٠ رقم ١٠ ص ٥٢ ) .

(٢) قض ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ ( مجموعة القض ، ١ رقم ٣٨٩ ص ٤٦٥ ) .

(٣) قض ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ ( مجموعة القض ، ١ رقم ٣٢٣ ص ٣٨٠ ) .

القرار. والظن في القرار بالتجنيد يحصل دائماً بطريق المعارضة أمام غرفة المشورة ولو بني على خطأ قانوني<sup>(١)</sup>.

وتقتصر غرفة المشورة في هذا الظن بمد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات التي ترى لزوم طلبها من النيابة أو من المتهم. فإذا قبلت المعارضة تصدر المحكمة أمراً بحالة الدعوى على محكمة الجنايات مراعية في ذلك الاجراءات المقررة لقاضي الاحالة (مادة ٢ من القانون).

والقرار الذي يصدر من أودة المشورة طبقاً لهذا القانون، يجوز الظن فيه من النيابة فقط<sup>(٢)</sup> لخطأ في تطبيق القانون أو تأويله ويتبع في ذلك الاجراءات الخاصة بالظن بطريق النقض في قرار قاضي الاحالة (المادة ٤ من القانون).

**ساحة محكمة الجنيح:** قرار التجنيح لا يغير من طبيعة الجريمة وإنما يغير جهة الاختصاص لا غير ويمد في ولاية القاضي الجزئي بناء على ذلك القانون<sup>(٣)</sup>. فإذا جرح قاضي الاحالة جنابة، وجب على محكمة الجنيح الفصل فيها بهذه الصفة أي أن تحكم فيها بمقوبة الجنيحة ولو أنها جنابة فلا تستطيع أن تحكم بعدم الاختصاص الا اذا استجدت وقائع لم يتناولها التحقيق تغير التهمة الى جنابة أشد لا ينطبق عليها هذا القانون<sup>(٤)</sup> (مادة ٥ من القانون). فإذا كانت الجنابة المجنحة ضرباً أفضى الى عاهة وتبين لمحكمة الجنيح من وقائع جديدة أن الجاني كانت لديه نية القتل العمد فعليها أن تحكم بعدم الاختصاص لأن الشروع في القتل العمد مما لا يجوز فيه التجنيح، فالقتل العمد يعاقب عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة. ولكن

(١) نفس ٩ يناير سنة ١٩٣٠ (مجموعة النفس، ١ رقم ٣٧٢ من ٤١٨).

(٢) نفس ١٨ يناير سنة ١٩٣١ (النشرة س ٢ رقم ١٠٥ من ٥٩).

(٣) نفس ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ (الفضية رقم ٨٨٥ من ٤٧ قضائية) و ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ (القانون والاقتصاد س ٣ من ٢٥٧ والحاملة س ١٣ من ٤٩٨).

(٤) نفس أول مايو سنة ١٩٣٠ (مجموعة النفس، ٢ رقم ٣٥ من ٢٨) و ١١ يونيو سنة ١٩٣٤ (القانون والاقتصاد س ٤٠ ملحق العدد السادس رقم ١١٩ من ١٦٧).

إذا توفى المجنى عليه في الضرب فأصبحت الجريمة ضرباً أفضى إلى موت ، هل يستطيع قاضي الجرح الفصل فيها أم عليه أن يحكم بدمم الاختصاص ؟ تنص المادة ٥ من قانون التجنيح على أنه لا يجوز لقاضي الجرح أن يحكم بدمم الاختصاص إلا إذا استجدت وقائع لم يتناولها التحقيق تغير التهمة إلى جنابة أشد لا ينطبق عليها هذا القانون . وقد يقال أن جريمة الضرب المفضي إلى الموت مما ينطبق عليها ذلك القانون إذ أن عقوبتها لا تتجاوز الأشغال الشاقة المؤقتة على أقصى فرض ( مادة ٢٠٠ ع ) . ولكن الواقع أنه لا يكفي لتطبيق ذلك القانون وتجنيج الجنابة أن تكون الجنابة مما يعاقب عليه بمقوبة دون الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة بل يجب أن تتوافر حالة من الحالات التي ذكرها القانون كوجود ظروف مخففة تستدعي تطبيق عقوبة الجرح . والذي خوله القانون تقدير هذه الظروف هو قاضي الاحالة . واذن ففي حالة موت المجنى عليه الموقوف أن المحكمة تستطيع بل عليها أن تحكم بدمم الاختصاص لأن الجريمة بظروفها الجديدة قد تصبح عقوبة الحبس غير كافية فيها .

كذلك لا يستطيع محكمة الجرح أن تحكم بمقوبة غير عقوبة الجرح كمقوبة الإرسال إلى اصلاحية الرجال <sup>(١)</sup> . وأشد ما يجوز لها الحكم به هو عقوبة الحبس . ولكن هل تنقيد المحكمة بمحدود المادة ١٧ ع في حالة وجود ظروف تستدعي الرأفة ؟ ذهبت بعض الأحكام إلى القول بعدم التنقيد <sup>(٢)</sup> . غير أن محكمة النقض جرت أخيراً على أن المحكمة لا يجوز لها أن تتجاوز حدود المادة ١٧ ع قانون التجنيح لم يغير من طبيعة الجنابة نفسها ولكنه مد في ولاية القاضي الجزئي وهذا لا يؤدي إلى تملك القاضي الجزئي ما لم يكن يملكه قاضي الجنابات من قبله <sup>(٣)</sup> .

(١) نفس ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ ( النشرة س ٣ رقم ١٩ ص ٨ ) .

(٢) اسكندرية الكلية في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣١ ( المحاماة س ١١ ص ٣٥٤ ) .

(٣) نفس ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ المشار إليه في هامش ٥ من الصحيفة السابقة .

ولكن احالة الدعوى على محكمة الجنح باعتبارها جناية مقترنة بظروف مخفية ليست حجة على محكمة الجنح تلزمها باعتبار الواقعة جناية على كل حال ، بل المحكمة حرة ( كمحكمة الجنايات ) فى تقدير الوقائع ، فاذا ظهر لها أنها ليست الا جنة أو مخافة ، فلا شئ فى القانون يمنعها من الحكم فيها على الوجه الذى بدا لها <sup>(١)</sup> .

ما الحكم اذا كانت محكمة الجنح قد سبق ونظرت القضية وحكمت فيها بعدم الاختصاص ، هل يملك قاضى الاحالة أن يجنحها ويلزم محكمة الجنح بنظرها والحكم فيها بقوبة الجنة ؟ اختلفت الأحكام فى هذه النقطة ، فقضت أولا بأن حكم محكمة الجنح بعدم الاختصاص يجردها من نظر الدعوى ويمنعها نهائيا من العودة الى نظرها ، وعلى قاضى الاحالة عند ما يطرح الأمر عليه أن يحيل القضية الى محكمة الجنايات اما باعتبارها جناية أو جنة بطريق الخيرة ان كان لا يرى فيها الا جنة <sup>(٢)</sup> . ولكن الرأى الأخير الذى تميل اليه محكمة النقض هو أن قرار قاضى الاحالة بالعجنح لا يتعارض مع حكم محكمة الجنح بعدم الاختصاص ، وعليها أن تنظر فى القضية لأن قرار قاضى الاحالة أسبق عليها ولاية جديدة <sup>(٣)</sup> . ولكن ما الرأى اذا أصرت محكمة الجنح على الحكم بعدم الاختصاص وأصبح الحكم نهائيا ؟ هل يستطيع قاضى الاحالة اذا ما ردت اليه

(١) قضى ٣٠ مايو سنة ١٩٣٢ ( المحاماة س ١٣ العدد الثانى رقم ٥٨ ص ١٤٩ ) القضية كانت جناية ضرب أفضى الى عاهة مستديعة فأحالها قاضى الاحالة الى محكمة الجنح وظهر أمام محكمة الجنح الاستئنافى أن المصائب شق .

(٢) محكمة طنطا فى ٨ أغسطس سنة ١٩٢٨ ( المحاماة س ٩ رقم ٦٠٦ ص ١١٢٠ ) ومحكمة النقض فى ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ ( المحاماة س ٩ رقم ٤٤٧ ص ٨٢٥ ) وفى ٢٣ مايو سنة ١٩٢٩ ( المحاماة س ١٠ رقم ٥٧٤ ص ١٠٥٩ ) .

(٣) محكمة النقض فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ ( المحاماة س ١٠ رقم ٢٠٧ ص ٤٢٣ ) وهفى ٩ يناير سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٢٧٢ ص ٤١٨ ) وفى ٣٠ مايو سنة ١٩٣٢ ( المحاماة س ١٣ رقم ٥٨ ص ١٤٩ ) ومحكمة شين الكوم الكلية فى ٢ يناير سنة ١٩٣٢ ( المحاماة س ١٠ رقم ٣٦٥ ص ٧٣٢ ) .

القضية أن يمدل عن قراره الأول الصادر بالتجنيد ويحيل القضية الى محكمة الجنائيات ؟ هذا ما رأته محكمة النقض في أول الأمر <sup>(١)</sup> . ولكنها عادت بعد ذلك وقضت بأن قاضي الاحالة لا يستطيع المدول عن قراره ولو أدى ذلك الى افلات المتهم من المسؤولية الجنائية فهذا القرار له قوة الشيء المحكوم فيه لأنه يكسب المتهم حقا بإحالة الى محكمة الجنب لتطبيق عقوبة الجنحة عليه <sup>(٢)</sup> . وهذا الرأي تطبيق سليم للمبادئ القانونية .

(١) قض ١٧ أبريل سنة ١٩٣٠ ( المحاماة س ١٠ رقم ٤٢٥ من ٨٤١ ) وتلخص ظروف القضية في أن محكمة جزئية حكمت بدم الاختصاص في قضية ضرب وتأيد الحكم في الاستئناف . ولما قدمت القضية لقاضي الاحالة جنحها ، فأعيدت القضية لمحكمة الجنب حكمت بالحبس على المتهمين ، ولما استؤنف الحكم حكمت المحكمة الاستئنافية بدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، فقدمت القضية ثانية لقاضي الاحالة فقرر بدم جواز نظر الدعوى أمامه لسبق الفصل فيها . طعن في قراره بطريق النقض فقضت محكمة النقض بأنه كان الواجب الطعن في حكم المحكمة الاستئنافية بدم جواز نظر الدعوى . ولكن أمام هذه الحالة كان يتعين على قاضي الاحالة إحالة القضية على محكمة الجنائيات ولا يمنعه من هذه الاحالة أن يكون قد قرر من قبل إحالتها على محكمة الجنب للفصل فيها على أنها جنائية لابتها ظروف مخففة ، لأن هذا القرار لم يغير جنائيتها وإنما كان لتمكين محكمة الجنب من القضاء فيها بقوة الجنحة . ويؤكد هذا النظر أنه قد أصبح متعذرا الآن الفصل في هذه الدعوى من محكمة الجنب لصدور حكم المحكمة الاستئنافية المتقدم ذكره وعدم طعن النيابة فيه بطريق النقض . وقالت انه وإن خلت المادة الخامسة من قانون ١٩١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ من النص على ما يجب اجراؤه عند صدور حكم من المحكمة الاستئنافية بدم الاختصاص في القضية التي أحيلت على محكمة الجنب للفصل فيها طبقا للقانون المذكور الا أنه يتعين قياس هذه الحالة على الصورة البينة في الفقرة الأخيرة من المادة ١٤٨ .

(٢) قض ١١ يونيو سنة ١٩٣٤ ( القانون والاقتصاد س ٤ ملحق العدد السادس رقم ١١٩ من ١٦٧ ) وتقول محكمة النقض في هذا الحكم بأنه لا وجه للقياس بين هذه الحالة وحالة الفقرة الأخيرة من المادة ١٤٨ تحقيقا لأن تلك الفقرة تفترض قيام الخلاف بين محكمة الجنب وقاضي الاحالة على وصف الواقعة فتري محكمة الجنب أنها جنائية وتمحك بدم اختصاصها ويرى قاضي الاحالة أنها جنحة . لذلك رخص له القانون بإحالتها على محكمة الجنائيات بطريق الخبرة بين الجنائية والجنحة . أما الحالة المروضة فلا خلاف فيها على أن الواقعة جنائية وأنها اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة وإنما الخلاف على الجهة التي تنظرها ولا خيرة في ذلك =

وطبقا للمادة ٥ من القانون يحقق قاضى الأمور الجزئية الدعوى المقدمة اليه بهذا الشكل ويفصل فيها كما هو الحال فى الجنب . واذن فلا يشترط حضور محام مع المتهم فى الجناية <sup>(١)</sup> ، ويجوز استئناف الحكم الصادر من قاضى الأمور الجزئية أمام المحكمة الابتدائية وتجرى عليه الأحكام المتعلقة بالاستئناف فى الجنب الواردة بالفصل الثانى من الباب الثانى من الكتاب الثالث من قانون تحقيق الجنايات .

### ملحق الفصل الثالث

#### التحقيق بواسطة قاضى التحقيق

الأصل أن النيابة هى التى تتولى التحقيق ، ولكن يجوز فى بعض جرائم ذكرها القانون على سبيل الحصر أن يتولى أحد القضاة التحقيق بناء على طلبها . ولا يوجد قاضى تحقيق معين لهذا الغرض ، وإنما عند ما تدعو الحاجة تخار النيابة رئيس المحكمة الابتدائية وهو ينتدب أحد قضاة المحكمة لمباشرة هذا التحقيق ( مادة ٥٧ تحقيق ) . وعلى ذلك فلا يمكن لرئيس المحكمة أن ينتدب قاضيا من تلقاء نفسه ، كما لا يجوز للدعى المدنى أن يطلب اليه ذلك . والجرائم التى يجوز فيها انتداب قاضى التحقيق هى الجنايات وجرائم التزوير والتفالس والنصب والخيانة ( مادة ٥٧ ) .

== خصوصا وقد فصل القانون نفسه فى هذا الحقل بأن حرم على محكمة الجنب الحكم بدم الاختصاص فى الدعوى التى تعال عليها طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . وإذا طعنت وجب الطعن فى حكمها بطريق التمس لاصلاح الخطأ وإذا لم تطعن النيابة فيه فسيكون قد سدت طريق المحاكمة وهو ما يستفيد منه المتهم حتى لا يعبر بما تطل به الحكم الطعون فيه من أن القول بدم جواز حالة التهمين على محكمة الجنب بد أن تهرت آرائهم على محكمة الجنب طبقا لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ يترتب عليه أغلات مجرم من الغالب دون مبرر أو سبب قانونى . لا عبرة بذلك لأن مثل هذه الإيجارات الصلية لا يهام لها يجوز عند تطبيق القانون تطبيقا سليما ، لا سيما وأن تلك النتيجة التى ينكرها الحكم الطعون فيه لم تنشأ عن عيب فى القانون نفسه بل نشأت عن خطأ فى تطبيقه وتأويله .

(١) هنس ١٩ يونيه سنة ١٩٣٠ ( المجلد ١١ رقم ١٣١ ص ٢٤٢ ) .



ومتى أحييت الدعوى على هذا القاضى أصبح مختصا دون غيره بمباشرة تحقيقها . وإذا كان أحد أعضاء النيابة أو أحد مأمورى الضبطية القضائية قد ابتدأ فى اجراءات التحقيق كان للقاضى الحق فى اعادة ما يرى له غير مستوفى منها (مادة ٥٨ تحقيق) .

وقد نص على اختصاص قاضى التحقيق واجراءاته فى المواد ٥٧ — ١٢٧ تحقيق . وقواعد التحقيق أمام قاضى التحقيق تتفق الى حد كبير مع قواعد التحقيق بواسطة النيابة . ولكن يوجد بين قاضى التحقيق والنيابة فروق كثيرة يرجع أغلبها الى صفة قاضى التحقيق أى كونه قاضيا وإلى كون النيابة تعتبر أمامه خصما فى الدعوى وسنتنصر على بيان هذه الفروق :

١ — الاستغناء عن القاضى الجزئى : فى الأحوال التى تلجأ فيها النيابة الى القاضى الجزئى ليأمر باتخاذ اجراءات معينة أو ليحكم فى بعض مسائل ، فى هذه الأحوال لقاضى التحقيق أن يتخذ هذه الاجراءات أو يصدر هذه الأحكام بنفسه . وعلى ذلك فله أن يفتش أما كن غير المتهمين ( مادة ٦٩ تحقيق ) ، وله أن يأمر بضبط الرسائل فى مصلحة البوستة والتلغرافات ( مادة ٧٠ تحقيق ) ، وله أن يأمر بحبس المتهم ولا حاجة للانتحاء الى القاضى الجزئى وذلك بعد سماع أقوال النيابة ( مادة ٩٤ و ٩٨ تحقيق ) . وانما اذا لم ينته التحقيق فى ظرف ثلاثة شهور من تاريخ القبض على المتهم وحسبه فالأمر يرفع الى أودة المشورة بناء على تقرير من قاضى التحقيق أو طلب المتهم ( مادة ١١١ تحقيق ) . وكذلك اذا تخلف الشاهد رغم تكليفه بالحضور واذا حضر وامتنع عن الشهادة فالذى يحكم عليه بالفرامة هو قاضى التحقيق نفسه ( مادة ٨٥ — ٨٧ تحقيق ) وكذلك بالنسبة للمتهم اذا دعى للحضور أمام قاضى التحقيق بعد الافراج عنه مؤقتا ولم يحضر فيحكم عليه بفرامة لا تتجاوز خمسة جنهيات ( مادة ١١٤ تحقيق ) .

٢ — الافراج والمعارضة : يجوز للمتهم فى أى وقت شاء أن يطلب

الافراج عنه مؤقتا ويرفع هذا الطلب الى قاضى التحقيق الذى يحكم فيه بناء على ما تبديه النيابة بعد سماع أقوال المتهم والنيابة . ويجوز للقاضى أن يفرج عن المتهم من تلقاء نفسه بعد سماع أقوال النيابة .

والأمر الذى يصدر من القاضى بالافراج أو يرفض طلب الافراج يجوز المعارضة فيه أمام المحكمة الابتدائية (أودة المشورة) من النيابة أو من المتهم ، وذلك بتقرير فى قلم الكتاب فى ظرف ٢٤ ساعة من وقت صدور الأمر بالنسبة للنيابة ومن وقت اعلان المتهم به بالنسبة له . وإذا رفضت المعارضة المرفوعة من المتهم أو لم تحصل معارضة فى الميعاد فليس للمتهم بعد ذلك إلا أن يلتمس الافراج من القاضى نفسه ولكن لا يجوز المعارضة فى قراره بالرفض (أنظر المواد ١٠٣ الى ١٠٧) .

٣ - **الدفع الفرعية** : يجوز للمتهم فى كل الأحوال أن يدفع أمام قاضى التحقيق بعدم اختصاصه بالدعوى أو بأن الفعل المنسوب اليه لا عقاب عليه . وعلى قاضى التحقيق أن يحكم فى ظرف ٢٤ ساعة فى تلك الدفع الفرعية بعد تقديم أقوال أحد أعضاء النيابة فيها بالكتابة وبعد سماع أقوال المدعى المدنى والأمر الذى يصدر من قاضى التحقيق فى هذه الدفع يجوز المعارضة فيه من جميع الخصوم بشرط تقديمها فى ظرف ثلاثة أيام من وقت اعلان الأمر المذكور . وتحصل المعارضة بتقرير فى قلم الكتاب وترفع بناء على طلب أحد أعضاء النيابة الى المحكمة الابتدائية منقذة بهيئة أودة مشورة . ولا يستأنف الأمر الذى يصدر من تلك المحكمة .

وتقديم المعارضة يترتب عليه ايقاف الاستجواب دون غيره من الاجراءات (راجع المواد من ٥٩ - ٦١ تحقيق) .

٤ - **الامانة على المحكم** : اذا رأى القاضى بعد التحقيق أن الجريمة مخالفة أو جنحة وأن الأدلة كافية يحيلها على محكمة المحالفات أو الجنح . واذا كانت الجنحة يحكم فيها بالحبس وكان المتهم مسجوناً فيصير ابقاؤه فى السجن

مؤقتاً (مادة ١١٨ تحقيق) . وقد سبق لنا الكلام عن هذه المادة .  
أما اذا كانت الجريمة جنائية ، فانه لا يقدمها الى قاضى الاحالة كما هو  
الأمر مع النيابة بل يحيلها رأساً الى محكمة الجنايات متبعا في ذلك الاجراءات  
المنصوص عليها بالنسبة لقاضى الاحالة عند الاحالة (مادة ٢٩ جنابات) .

٥ - **الظعن في قرارات قاضى التحقيق** : كثير من قرارات قاضى  
التحقيق يجوز المعارضة فيها أمام أودة المشورة . فيجوز الظعن في قراراته في الدفوع  
الفرعية وكذلك في قراره بالاستغناء عن شهادة الشهود الذين يكلفون بالحضور  
بناء على طلب المتهم أو المدعى المدنى (مادة ٧٧ تحقيق) وفي قراره بالافراج أو  
برفض الافراج (مادة ١٠٥ تحقيق) .  
وكذلك يجوز الظعن في كل قراراته النهائية في نتيجة التحقيق سواء كانت  
بالاحالة أو بأن لا وجه لاقامة الدعوى .

ويحصل الظعن في القرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى أمام أودة المشورة من  
النيابة أو من المدعى بالحق المدنى (المادة ١١٦ تحقيق) . أما القرار بالاحالة فلا  
يجوز المعارضة فيه الا من النيابة وحدها في المواعيد والاجراءات والشروط المبينة  
في المواد ١٢٢ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ تحقيق .

ويلاحظ أنه في الجنابات يختلف الحال مع قاضى التحقيق عنه مع قاضى  
الاحالة . قرارات قاضى الاحالة بأن لا وجه يجوز الظعن فيها بطريقتين : أمام  
المحكمة الابتدائية (أودة المشورة) من النائب العمومى أو من المدعى المدنى اذا  
كان هناك خطأ في تقدير الوقائع ، وأمام محكمة النقض من النائب العمومى فقط .  
أما قراراته بالاحالة فلا يجوز الظعن فيها مطلقا . أما بالنسبة لقاضى التحقيق  
فقراراته بأن لا وجه يجوز الظعن فيها من النيابة من المدعى بالحق المدنى  
أمام أودة المشورة سواء كان القرار مبنيا على أسباب موضوعية أو قانونية .  
وكذلك قراره بالاحالة يجوز الظعن فيه من النيابة أمام أودة المشورة  
كما قدمنا .

## الكتاب الثالث

---

### المحاكمة

ترفع الدعوى بطلب عقاب الجاني أمام المحكمة المختصة . والمحاكم على أنواع مختلفة ، وقد يكون في كل نوع أكثر من درجة ، ولها اجراءات خاصة وقواعد تسير عليها وتتقيد بها في نظر الدعوى وفي الفصل فيها ، وسنتكلم عن ذلك في الأبواب الآتية .

---

## الباب الأول

### الاختصاص La compétence

الاختصاص هو مدى السطة . ولا تستطيع المحكمة الفصل في أمر الا اذا كان داخلا في حدود اختصاصها ، فاذا فصلت رغم عدم اختصاصها فانها تتجاوز سلطتها ويكون حكمها باطلا *(Nemo iudex neque ultra neque supra fines jurisdictionis suae videtur esse)* ولكي يتم الاختصاص للمحكمة يجب أن يتوافر لها الاختصاص من حيث الشخص *(ratione personae)* ومن حيث النوع *(ratione materiae)* ومن حيث المكان *(ratione loci)* . ويسمى هذه النواحي عادة بأنواع الاختصاص .

وقواعد الاختصاص التي تتعلق بالمحاكم الجنائية منصوص عليها في لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ( مادة ١٥ و ١٦ ) وفي قانون تحقيق الجنايات والقوانين الملحقه به كقانون محاكم المركز وقانون التجنيح .

### الفصل الأول

#### أنواع الاختصاص

#### المبحث الأول

#### الاختصاص من حيث الشخص<sup>(١)</sup>

الأصل أن محاكم الدولة مختصة بالفصل في سائر الجرائم التي تقع على أراضي الدولة ، بصرف النظر عن جنسية مرتكبها . هذا مبدأ دولي مسلم به ، لأن

(١) ملحوظة : تفصيل هذا البحث يتعلق بدراسة سريان القانون في القسم العام من قانون العقوبات ، ولذلك ستقتصر الكلام على بعض نقاط هامة .

معاقة الجرائم أمر متعلق بالسيادة العامة ، وهو ضمان لازم لواجب الدولة في المحافظة على الأمن العام . ولهذا المبدأ بعض استثناءات جرى بها العرف الدولي ، كحاكمة ممثلي الدول السياسيين ورؤساء الحكومات الخ .

ونظرا لوجود الامتيازات في مصر ، نجد أن هذه القاعدة مشلولة الى حد كبير . فقد نصت المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية طبقا للتعديل الحديث الصادر في ١٧ مارس سنة ١٩٢٩ على ما يأتي : —

« تحكم المحاكم المذكورة في جميع الدعاوى المدنية والتجارية وتحكم أيضا في المواد الجنائية في الخلافات والجنح والجنايات عدا ما كان منها من اختصاص المحاكم المختلطة بمقتضى لائحة ترتيب تلك المحاكم . ويشمل الاختصاص المدني والجنائي للمحاكم الأهلية المصريين والأجانب الذين لا يكونون غير خاضعين لقضائها في كل المواد الداخلة في اختصاصها أو في بعضها بمقتضى معاهدات أو اتفاقات أو عادات » (١) .

ونصت المادة الأولى من قانون العقوبات على أنه « تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب في القطر المصري جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه الا اذا كان غير خاضع لقضاء المحاكم الأهلية بناء على قوانين أو معاهدات أو عادات مرعية » .

فالأجانب الذين يتمتعون بالامتيازات لاسلطان المحاكم الأهلية عليهم . وفيما يتعلق بالجرائم التي تقع منهم تتولى محاكمتهم قنصلياتهم التابعون لها وهي تنقضى طبقا لقوانينها الخاصة .

والدول المتمتعة بالامتيازات الآن هي : إنجلترا وفرنسا وإيطاليا والولايات

---

(١) هالك نص المادة ١٥ من لائحة الترتيب قبل ذلك التعديل « تحكم المحاكم المذكورة ( الأهلية ) فيما يقع بين الأهالي من دعاوى الحقوق مدنية كانت أو تجارية . وتحكم أيضا في المواد المستوجبة للتعزير بأنواعه من الخلافات أو الجنح أو الجنايات التي تقع من رعايا الحكومة المحلية غير الخلافات أو الجنح أو الجنايات التي تكون من اختصاص المحاكم المختلطة بمقتضى لائحة ترتيبها » .

المتحدة وبلجيكا وهولنده وأسبانيا والبرتغال والسويد والنرويج والدانمارك ورومانيا وسويسرة<sup>(١)</sup> ودوقية لكسمبرج (ورعاياها مقيدون بقنصليات بلجيكا) . ويلحق بأبناء تلك الدول ورعاياها أبناء البلاد الموضوعة تحت حمايتها . أما أبناء البلاد المشمولة بالانتداب كالسوريين والفلسطينيين فلا يتمتعون بالامتيازات<sup>(٢)</sup> . وللرعايا الألمان والنمساويين<sup>(٣)</sup> مركز خاص بناء على معاهدة عقدت مع المانيا سنة ١٩٢٥ وأخرى مع النمسا سنة ١٩٢٩ . فبمقتضى هاتين المعاهدتين تقوض الحكومة المصرية لكل من حكومة المانيا وحكومة النمسا بصفة مؤقتة حق محاكمة رعاياها أمام محاكمها القنصلية في جميع المواد كما كان الحال قبل سنة ١٩١٤ ، ويستثنى من ذلك الجرائم الآتية فإن المحاكم المصرية تكون هي المختصة وحدها بالمحاكمة فيها . وهذه الجرائم هي : —

١ — الجنائيات أو الجنح الخلة بأمن الدولة المصرية في الداخل أو في الخارج أو ضد نظام الحكومة أو ضد النظام الاجتماعي<sup>(٤)</sup> .

(١) نظرا لأن سويسرة غير ممثلة الآن في مصر فإن رعاياها يجوز لهم اللجوء الى حاية فرنسا أو إنجلترا أو إيطاليا ( انظر منشور النائب الموصى رقم ٦١ سنة ١٩٢٦ ) .

(٢) انظر استئناف مصر في ٣ يناير سنة ١٩٢٨ ( المجموعة س ٢٩ رقم ٧٩ ) .

(٣) كانت المانيا والنمسا من الدول ذوات الامتيازات ولكنها تازلتا عن امتيازاتها في مصر بمقتضى معاهدة فرساي في ٢٨ يونيه سنة ١٩١٩ ومعاهدة سان جرمان في ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ ومثلها المجر بمقتضى معاهدة تريانون في ٤ يونيه سنة ١٩٢٠ . الا أن هذه الدول عند ما رفضت الحماية الانجليزية عن مصر عادت الى التمسك بالامتيازات زاعمة أنها انما رضيت بالتنازل عن امتيازاتها في مصر على اعتبار أن مصر خاضعة للحماية البريطانية . وقد انتهى الأمر بمقد معاهدة مؤقتة مع المانيا في ١٦ يونيه سنة ١٩٢٥ ومع النمسا في ١٤ اكتوبر سنة ١٩٢٩ يعمل بهما الى أن يوضع نظام قضائي جديد ينفذ في جميع الأجانب بالقطر المصري .

(٤) تحدد المعاهدة مع المانيا هذه الجرائم بالجرائم المنصوص عليها في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الأهلي وفي القانون رقم ٣٧ الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ . أما المعاهدة مع النمسا فجاءت عبارتها مطلقة اذ عرفت هذه الجرائم بقولها « المنصوص عليها في قانون العقوبات الأهلي أو في غيرها من القوانين التي تليه » .

٢ - التطاول أو العيب في حق جلالة الملك أو في حق أعضاء الأسرة الملكية<sup>(١)</sup>.

٣ - الجنايات أو الجنح التي تقع من رعايا إحدى الدولتين الموظفين أو المستخدمين في المصالح المصرية أثناء تأدية وظائفهم أو بسبب تأديتها .

وقد كان لروسيا والمجر امتيازات أيضا قبل الحرب العظمى ولكنها زالت بسبب تلك الحرب ولم تعقد الحكومة المصرية معها معاهدة كما فعلت مع المانيا والنمسا . كذلك الدول التي نشأت حديثا بعد الحرب العظمى كشكوسلوفاكيا<sup>(٢)</sup> وبولونيا ولتوانيا ليس لها امتيازات ولو أنها تشتمل على مناطق سلخت من دول كانت متمتعة بالامتيازات<sup>(٣)</sup> .

**اثبات الجنسية :** الأصل أن المحاكم الأهلية كما قلنا هي المختصة بمحاكمة من يرتكب جريمة تقع تحت طائلة قانون العقوبات المصري ، فمن ادعى أنه خارج عن اختصاصها لتبعية لدولة متمتعة بالامتيازات فعليه عب اثبات ذلك . وقد جرت أحكام المحاكم الأهلية على أنه لا يكفي لاثبات هذه الجنسية الأجنبية مجرد شهادة أو أوراق صادرة من القنصلية الأجنبية بل يجب أن يكون مصدقا عليها أو معترفا بها من قبل الحكومة المصرية<sup>(٤)</sup> .

(١) تحدد أيضا المعاهدة مع ألمانيا هذه الجرائم بأن تكون مما ينطبق عليه القانون رقم ٣٢ سنة ١٩٣٢ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات . أما المعاهدة مع النمسا فجاءت عبارتها مطلقة إذ تقول « التطاول أو العيب في حق جلالة ملك مصر أو في حق أعضاء الأسرة الملكية المعاقب عليهما بغضى أحكام قانون العقوبات الأهلي وجميع القوانين التي تليه » .

(٢) انظر تفسر ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ (المطامير س ١١ رقم ٢٠١ ص ٣٥٦) .

(٣) انظر منشور النائب العمومي رقم ٨١ سنة ١٩٢٦ .

(٤) الاستئناف في ١٣ ابريل سنة ١٩٠٥ (المجموعة س ٦ ص ١٩٢) و ١٦ فبراير سنة ١٩٠٧ (الحقوق س ٢٣ ص ٢٠١) ومحكمة عابدين في ٤ أغسطس سنة ١٩٠٨ (الحقوق س ٢١ ص ٢٤٩) والاستئناف في ١٩ يناير سنة ١٩١٥ (المجموعة س ١٦ =



والامتياز الذى يحد من سلطة المحاكم الأهلية إنما منح للدول لا للأفراد وعلى ذلك اذا تخلت دولة عن رعية أحد التابيين لها أصبح خاضعا لقضاء المحاكم الأهلية<sup>(١)</sup>.

## المبحث الثانى

### الاختصاص من حيث النوع

#### الفرع الأول

##### المحاكم العادية

المحاكم الأهلية هى صاحبة الاختصاص العام فى القطر فهى المختصة أصلا بالحكم فى كل الجرائم سواء نص عليها فى قانون العقوبات أو فى قوانين أو لوائح خاصة وذلك ما لم ينص على اختصاص جهة أخرى معينة .

وقضاة المحاكم الجنائية هم أنفسهم قضاة المحاكم المدنية . فالمرجع المصرى لم يأخذ بمذهب تخصيص القضاة كما ينادى به فرى وغيره من أنصار النظرية الإيطالية<sup>(٢)</sup>.

**أنواع المحاكم الجنائية :** المحاكم الجنائية على أنواع تبعاً لنوع الجرائم التى تنظرها وهى :

(= رقم ٤٦ ) وتنص ١٧ ابريل سنة ١٩١٧ ( الصرائع س ٤ ص ٤١٧ ) وانظر تعليقات النيابة العمومية بند ٦٥١ وراجع فى بحث اثبات الجنسية على العموم القانون الدولى الخاص للمرحوم أبى هيف بك فقرة ١٢٥ والقانون الدولى الخاص لادكتور على الزينى فقرة ٢٥٤ وما يليها ) .

(١) الاستئناف فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٠ ( المجموعة س ٢ ص ٤٣ ) .

(٢) انظر فى الموضوع فرى « Ferri » فى كتابه « sociologie criminelle » فقرة ٧٩ وما يليها ورو ، ٢ فقرة ١ وجارو ، ١ فقرة ٤ وفقرة ١٥٦٦ وما يليها . وقد أثر هذا البحث أخيراً فى مؤتمر بلرم سنة ١٩٣٣ ( أنظر المجلة الدولية للقانون الجنائى سنة ١٩٣٣ ص ٦٨ و ٨١ و ١٥٤ ) .

**محاكم الجنايات :** وتختص بنظر الجنايات ما عدا الجنايات التي يجنبها قاضى الاحالة فانها من اختصاص القاضى الجزئى .

ولها زيادة على ذلك الاختصاص فى الجنب الآتية :-

١ - بعض جنب الصحف والتشر ( قانون رقم ٢٧ سنة ١٩١٠ المعدل بقانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ) .

٢ - الجنب المرتبطة بجناية ارتباطا لا يقبل التجزئة ( مادة ٣٢ جنایات ) .

٣ - التهم التى يتبين لمحكمة الجنايات أنها جنب ولو أنها أحييت إليها بوصفها جناية ( مواد ٣٧ - ٤٠ جنایات ) .

٤ - جرائم الجلسة ( مادة ٣٣٧ تحقيق )<sup>(١)</sup> .

ومحاكم الجنايات على درجة واحدة فأحكامها لا تستأنف .

**المحاكم الجزئية :** تختص بنظر الجنب ، باعتبارها محكمة جنب ، ( مادة ١٥٦ تحقيق )

ما عدا الجنب التى تختص بها جهة أخرى بنص خاص كبعض جنب الصحف ، و بنظر التحالفات باعتبارها محكمة تحالفات ، ( مادة ١٢٨ تحقيق ) ، ما لم يجعل الاختصاص فيها لجهة أخرى بنص خاص ، وذلك كالتحالفات التى لا يحكم فيها بغير الحبس والغرامة فانها فى المحافظات من اختصاص محاكم المراكز دون غيرها ( مادة ٣ من قانون محاكم المراكز الصادر سنة ١٩٠٤ ) .

واذا ظهر لمحكمة التحالفات أن الواقعة المقدمة لها جنحة فتحكم بدمم اختصاصها ( مادة ١٤٨ تحقيق ) وإذا ظهر لمحكمة الجنب أن الواقعة المقدمة لها تعتبر مخالفة لا جنحة ، فلا تحكم بدمم الاختصاص وإنما تفصل فيها ( مادة ١٧٣ تحقيق ) ولكن اذا ظهر أن الواقعة جنائية فتحكم بدمم الاختصاص ( مادة ١٧٤ ) .

(١) نفس ٢٤ يونيو سنة ١٩٠٥ ( المجموعة س ٧ رقم ١٤ ) و ١٣ ابريل سنة ١٩٠٧

( الاستقلال س ٦ ص ٢٢ ) و ١٥ يناير سنة ١٩١٦ ( الفرائع س ٣ ص ٣٤٨ ) .

وليس للمحكمة الجزئية أن تفصل في جناية إلا إذا أحيلت عليها بمجنحة من قاضى الاحالة .

وتحكم فى الجنح والمخالفات التى تقع فى الجلسة سواء كانت منعقدة بصفة محكمة جنح أو محكمة مخالفات ( مادة ٢٣٧ تحقيق ) .

**محاكم المراكز** : أنشئت سنة ١٩٠٤ وهى الآن قاصرة على المحافظات .  
وتختص دون غيرها بنظر المخالفات التى لا يحكم فيها بغير الحبس والغرامة والتعويضات والمصاريف . وتشترك مع المحاكم الجزئية فى المخالفات الأخرى وفى نظر الجنح المبينة فى الملحق المرفق بالقانون الخاص بها . وإنما ليس للمحكمة المركزية أن تحكم بالحبس لأكثر من ثلاثة شهور أو بغرامة تزيد عن عشرة جنيهات مهما بلغ الحد الأقصى للمقوبة المقررة فى القانون ( القانون رقم ٦ سنة ١٩٠٧ ) (١) .

### المحاكم الابتدائية : تحكم فيما يأتى :

١ — تحكم فى الاستئناف المرفوع عن الأحكام الصادرة ابتدائياً من المحاكم المركزية والمحاكم الجزئية فى المخالفات ( فى الأحوال الجائز فيها الاستئناف مادة ١٥٣ و ١٥٤ تحقيق ) والجنح ( مادة ١٧٩ تحقيق ) والجنايات المجنحة ( مادة ٥ من قانون التجنيح ) .

٢ — تحكم وهى منعقدة بهيئة غرفة مشورة فى الطعون فى أوامر قاضى الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة أو بردها للنيابة لاعتبارها جنحة نظراً لعدم توفر ركن من أركان الجناية سواء كان الطعن من النائب العمومى أو من المدعى المدنى ( مادة ١٢ ج جنابات ) وكذلك تفصل فى الطعون فى قراراته بالتجنيد ( مادة ٢ من قانون التجنيح ) .

(١) محكمة المركز تنظر فى آن واحد محكمة مخالفات ومحكمة جنح فإذا ظهر لها أن الواقعة الموصوفة بكونها مخالفة هى فى الحقيقة جنحة من الجنح الباخلية فى اختصاصها وجب عليها أن تحكم فيها لا أن تحكم بعدم اختصاصها ( لجنة المراقبة فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٦ رقم ٤ ) .

### مفكرة النقص والإبرام : تحكم في المسائل الآتية : -

- ١ - في الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات أو من آخر درجة في الجنح خطأ في تطبيق القانون أو لبطلان في الإجراءات (٢٢٩ تحقيق).
- ٢ - في الطعن المقدم من النائب العمومي في أمر قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى أو برد القضية الى النيابة لأنها جنحة أو مخالفة وذلك خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها ( مادة ١٣ جنابات ) .
- ٣ - في تأديب المحامين ( المادة ٢٦ من القانون رقم ٢٦ سنة ١٩١٢ المعدلة بالقانون رقم ١٦ سنة ١٩٢٩ ) .

**الاختصاص في الدعوى المدنية :** فضلا عما ذكر فقد عرفنا أن المحاكم الجنائية مختصة بالنظر في الدعوى المدنية تفصل فيها كما تفصل المحكمة المدنية .  
 الآن مدى سلطة هذه المحاكم يختلف باختلاف أنواعها .  
 فالقاضي الجنائي يحكم في التعويضات مهما بلغت قيمتها ولو كان قاضي مخالفات <sup>(١)</sup> . غير أنه في المخالفات لا يقبل الاستئناف من المتهم ، الا اذا كانت التعويضات المحكوم بها تزيد عن النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا طبقا للمادة ٢٦ مرافعات . وكذلك لا يقبل من المدعى المدني الا اذا كانت التعويضات التي يدعيها تزيد عن ذلك النصاب ( مادة ١٥٣ تحقيق المعدلة في ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ ) .

أما في الجنح فيقبل الاستئناف من المتهم أيا كانت قيمة التعويضات المطلوبة أو المحكوم بها عليه . ولكن لا يقبل من المسؤول مدنيا أو من المدعى المدني ، الا اذا زاد المبلغ الذي يطالب به المدعى المدني عن النصاب النهائي للقاضي الجزئي ( مادة ١٧٦ تحقيق ) .

(١) كانت المادة ١٥٠ تحقيق تنص على أن قاضي المخالفات « لا يحكم » . في التعويضات الا اذا كانت لا تزيد عن النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي الحكم فيه نهائيا » ولكنها ألغيت في ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ .

أما في الجنائيات فحكم محكمة الجنائيات نهائى مهما بلغت قيمة التعويضات المطلوبة .

## الفرع الثانى

### الجهات الاستثنائية

يوجد بجانب المحاكم الأهلية ، صاحبة الاختصاص أصلا فى الفصل فى كل الجرائم ، بعض محاكم وهيئات أخرى لها اختصاص استثنائى . فضلا عن المحاكم المختلطة توجد محاكم استثنائية أخرى أنشئت بسبب الموقع الجغرافى لبعض الجهات أو نظرا لنوع بعض الجرائم أو لصفة أشخاص معينين . فهذه الهيئات أو المحاكم هى التى تختص بالفصل فى تلك الأحوال دون المحاكم الأهلية وإن كان الفعل يكون جريمة تقع تحت نصوص قانون العقوبات <sup>(١)</sup> .

### (أولاً) المحاكم المختلطة :

تختص المحاكم المختلطة بالفصل فى الجرائم الآتية : —

- (١) المخالفات التى تقع من الأجانب ( مادة ٦ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ) . وإذا اشترك أجنبى ووطنى فى مخالفة واحدة ، فترفع الدعوى ضد الوطنيين أمام المحاكم الأهلية والدعوى ضد الأجانب أمام المحاكم المختلطة . وفى بعض اللوائح ينص على اجازة رفع الدعوى فى هذه الحالة ضد الأجانب والوطنيين أمام المحاكم المختلطة وذلك منعا لتضارب الأحكام . ومثل ذلك لائحة المحلات العمومية الصادرة فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٤ ( مادة ٣١ ) ولائحة الآلات البخارية الصادرة فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠ ( مادة ٨ ) .
- (٢) جنح التالفيل المنصوص عليها فى الباب التاسع من قانون العقوبات المختلط .

(١) قس ١٢ مارس سنة ١٩٣١ ( مجموعة القس ، ٢ رقم ٢٠١ من ٢٦٣ ) .

(٣) الجنايات والجنح التي تقع من موظفي المحاكم المختلطة أو عليهم أثناء تأدية وظائفهم أو ضد تنفيذ أحكام تلك المحاكم . وقد عدت لأثمة ترتيب المحاكم المختلطة أنواع هذه الجرائم ( المواد من ٦ - ٩ من الكتاب الثاني من تلك اللائحة ) .

فالمحاكم المختلطة تختص اذن بالمحاكمة على تلك الجنح والجنايات المعينة بصرف النظر عن جنسية المتهم أجنبيا كان أو مصرية . أما في الخلافات فهي تختص بنظرها اذا كان الخالف أجنبيا ، ولا تختص بمحاكمة الوطنى الا استثناء ( انظر القانون رقم ٥ سنة ١٩١٧ والمذكرة الايضاحية المرفقة به ) .

ولكن من هم الأجانب الذين تختص بمحاكمتهم المحاكم المختلطة في حالة الخلافات ؟ كان البدهى أن يقال ان المقصود بذلك هم الأجانب المتمتعون بالامتيازات أما سواهم من الأجانب فيخضعون لقضاء محاكم البلد العادية أى للمحاكم الأهلية . وقد أخذ المشرع بذلك صراحة في المادة الأولى من قانون العقوبات الخاصة بسرياته .

ولكن هذه النقطة كانت مثارا للخلف الشديد . فالمحاكم المختلطة سواء في المسائل المدنية أو في المسائل الجنائية التي من اختصاصها ، ترى أنها مختصة بدعاوى الأجانب سواء كانوا متمتعين بالامتيازات أم لا ، وترى أن اختصاص المحاكم الأهلية قاصر على قضايا المصريين والعثمانيين <sup>(١)</sup> ويجاريها في هذا الرأى بعض الشراح الأجانب <sup>(٢)</sup> . واطردت أحكامها على ذلك من عهد انشائها . وقد تقالت بعض الأحكام فذهبت الى القول بعدم اختصاص المحاكم الأهلية

(١) أحكام المحاكم المختلطة في هذا الصدد عديدة يكفي أن نثير منها الى حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ٧ مايو سنة ١٨٩٠ ( مجلة التصريح والقضاء ص ٢ من ١٨ و ١٠ يناير سنة ١٩٠٠ ص ١٢ و ٧١ و ١٦ يونيو سنة ١٩١٥ ص ٢٧ من ٤٠٩ و ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ص ٣٩ من ٨٥ وفي الهامة ص ٨ رقم ١٨٤ ص ٢٣٧ ) .

(٢) جرانمولان في قانون العقوبات ، ١ قفزة ١٣٤ .

بقضايا العثمانيين من عهد انقصال مصر عن الدولة العثمانية <sup>(١)</sup>. أما المحاكم الأهلية فقد تمسكت بحضا الطبيعي وأصرت على اختصاصها بنظر قضايا الأجانب غير المتمتعين بالامتيازات سواء في المسائل المدنية أو الجنائية <sup>(٢)</sup>.

وقد أراد الشارع أن يزيل كل لبس ، فعدل المادة ١٥ من لائحة الترتيب سنة ١٩٢٩ كما قدمنا ، وجعلها تنص صراحة على اختصاص المحاكم الأهلية بنظر قضايا الأجانب غير المتمتعين بالامتيازات سواء في المسائل المدنية أو الجنائية اذ قال « . . ويشمل الاختصاص المدني والجنائي للمحاكم الأهلية المصريين والأجانب الذين لا يكونون غير خاضعين لقضائها . . . بمقتضى معاهدات أو اتفاقات أو عادات مرعية » ( أنظر أيضا المذكرة الإيضاحية ) . ولكن رغم هذا التعديل فقد قررت محكمة الاستئناف المختلطة بدواؤها بمجتمعة في ٢ مايو سنة ١٩٢٩ اختصاص المحاكم المختلطة بالنظر في المنازعات التي تحصل بين رعايا الحكومة المحلية ورعايا الدول الأجنبية غير المتمتعة بالامتيازات <sup>(٣)</sup>.

(١) انظر حكم محكمة التفاليس بمصر في ٢٤ مارس سنة ١٩١٧ ( جازيت س ٧ ص ١٤٠ ) وانظر في الموضوع القانون الدولي الخاص لأبي هيف بك ص ٦٨٧ وما يليها وكتابه في المرافعات فقرة ٢٧٦ و٣٩١ ومبادئ القانون الدولي الخاص للأستاذ محمد عبد المنعم رياض ، ٢ فقرة ٤٧ وما يليها .

(٢) استئناف اسكندرية في ٢٥ مايو سنة ١٨٩٥ ( القضاء س ٢ ص ٢٢٢ ) وهنئ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٠١ ( المجموعة س ٣ ص ١٢٠ ) والاستئناف في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠١ ( المجموعة س ٣ ص ١٢٧ ) وجنابات اسكندرية في ديسمبر سنة ١٩٠٧ ( الحقوق س ٢٣ ص ١١ ) وهنئ ٢٤ يونيو سنة ١٩١٣ ( الشرائع س ١ ص ١٤ ) و ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٤ ( الحقوق س ٢٠ ص ٩٠ ) واستئناف مصر في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ( المجموعة س ٢٤ ص ١٤٩ ) وفي ٣ يناير سنة ١٩٢٨ ( المجموعة س ٢٩ رقم ٧٩ ) وانظر حكما مفصلا لمحكمة استئناف مصر أيضا في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٩ ( المجموعة س ٣٩ رقم ٦٧ ) وهنئ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ( الهاماة س ١١ رقم ٢٠١ ص ٣٥٦ ) و ١٥ يونيو سنة ١٩٣١ ( بمجموعة القض ، ٢ رقم ٢٧٧ ص ٣٤٣ ) و ١٠ مايو سنة ١٩٣٤ ( النشرة س ٤ ص ٩١ ) .

(٣) مجلة التصريح والقضاء س ٤١ ص ٣٨٢ و ص ٣٨٥ .

وكانت المحاكم المختلطة تستند على نص المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية قبل تعديلها إذ كانت تنص على أن المحاكم الأهلية تحكم « في المخالفات والجناح والجنايات التي تقع من رعايا الحكومة المحلية (indigènes) » وعلى المادة ٩ من الكتاب الأول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة (الخاص باختصاصها في المواد المدنية والتجارية) والمادة ٦ من الكتاب الثاني منها (الخاص بالمواد الجنائية) حيث استعمل فيها لفظ « أجانب étrangers » خاليا من كل قيد . وتقول بأنها فضلا عن ذلك لا تعتبر محاكم استثنائية بل هي محاكم عادية بالنسبة للأجانب إذ تحكم باسم جلالة الملك .

ورغم تعديل المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية فإن المحاكم المختلطة أصرت على رأيها الأول ، وذهبت الى القول بأن قضاء المحاكم المختلطة قد جرى على اختصاصها بقضايا الأجانب غير المتمتعين بالامتيازات من عهد انشائها فتعديل المادة ١٥ لا يؤثر عليها ، بل والى أن هذا التعديل الجديد لا يتعارض مع هذا المذهب ، إذ نص فيه على احترام حقوق الأجانب الناشئة عن عادات مرعية ، وقد أصبح لهؤلاء الأجانب غير الممتازين حق مكتسب في أن تنظر قضاياهم أمام المحاكم المختلطة إذ أخذت تلك المحاكم بهذا الرأي وراعتة منذ أحكامها الأولى ، ويؤيد هذا العرف أن الحكومة لم تعترض بأى عمل تشريعى أو ادارى على تفسير المحاكم المختلطة لكلمة « أجانب » .

تلك هي نظرية المحاكم المختلطة يشعر الانسان أنها تنلس لاقامتها الحجب تنتزعها من ظاهر الألفاظ ومن قرائن واهية وان كانت في ذلك مخالفة للمبادئ الأساسية المسلم بها في كل الدول . هناك مبدأ دولى مسلم به ، مبدأ السياسة الإقليمية ( la souveraineté territoriale ) ، يقضى بأن الدولة هي صاحبة السلطان في أراضيها تسرى قوانينها وتطبقها محكمها العادية على كل من حل بديارها . ولكن لمصر مركزا خاصا إذ تقيدها هذا المبدأ بتعهدات وتسامح جرت عليه الحكومات في مصر في عهد تبعيةها للدولة العثمانية فتخلت عن الفصل في



دعوى الأجانب التابعين للدول التي تساحت معها وتركت لقناصلهم حق الفصل في قضاياهم . أما باقى الأجانب غير المتمتعين بالامتيازات فظلوا خاضعين للقضاء المحلى سواء فى المسائل الجنائية أو المدنية . غير أن تعدد القناصل واختلاف القوانين التى يطبقونها كان من شأنه أن لا تستقيم العدالة وأن يفسح المجال للفوضى . فسعت الحكومة لجمع هذه السلطات المتعددة فى سلطة قضائية دولية واحدة وتماقتت مع الدول صاحبة الامتيازات على انشاء المحاكم المختلطة وحددت مواد اختصاصها . فالمحاكم المختلطة انما أريد منها أن تحل محل القضاء القنصلى وهو قضاء استثنائى كما قدمنا فاختصاصها يجب أن يكون قاصرا على أبناء الدول التى كانت طرفا فى التعاقد . يؤيد ذلك — ولو أنه لا حاجة للتأيد — أن هذه المحاكم أريد بها أن تكون فى أول الأمر تجربة ، فجعلت مدتها فى أول الأمر خمس سنوات قابلة للتجديد ونص فى المادة ٤٠ من لأئحة ترتيبها على جواز الرجوع الى النظام القديم . فالمحاكم المختلطة كما قلنا خلف للقضاء القنصلى ، عهدت اليها الدول المتعاقدة بنظر قضايا رعاياها بدلا من قناصلها الخاصة . فكيف تدعى المحاكم المختلطة اذن اختصاصها بقضايا الأجانب غير المتمتعين بالامتيازات ولم تكن دولهم طرفا فى التعاقد ، ولا يجوز أن يقال ان الدول المتعاقدة كانت تنوب عنها . واذا صح القول بأن المحاكم الأهلية غير مختصة بنظر قضايا هؤلاء الأجانب فكيف يكون الحل اذا لم يكن لبعضهم قناصل فى مصر ، ولم تكن المحاكم المختلطة مختصة ، لأن النزاع حول منقول وبين أجنبين من جنسية واحدة ، أو كان هذا الأجنبى متها بارتكاب جناية أو جنحة لا تدخل فى اختصاص المحاكم المختلطة ؟ أيترون فى خصومتهم المدنية بلا قاض يحكم بينهم وفى اجرامهم بلا سلطة تتولى عقابهم ؟

اذن فالمحاكم الأهلية هى المحاكم العادية فى مصر وهى صاحبة الاختصاص العام وما عداها يعتبر استثناء . وهى التى حلت محل المجالس اللغاة ، وكانت هذه المجالس مختصة بنظر قضايا مثل هؤلاء الأجانب فطبيعى أن يقال بأن

المحاكم الأهلية تظل صاحبة الاختصاص بالنسبة لهم . أما المحاكم المختلطة ففى محاكم استثنائية ومن التالى أن يقال بأنها تعتبر محاكم عادية .

أما عن التمسك باللفظ لا أكثر . فالمحاكم المختلطة وضع نظامها للأجانب ولكن من البدهى أن يقصد بذلك الأجانب التابعون للدول الموقعة على عهد انشاء تلك المحاكم . أما الأجانب غير المتمتعين بالامتيازات فلم يكن أمرهم محلا للنزاع اذ كانوا خاضعين لقضاء البلد المحلى ، فلم تكن هناك حاجة اذن لتحديد المقصود « بالأجانب » لأن ذلك مفهوم ضمنا . ولذلك نجد أن المواد ٢ و ٣ و ٥ من الباب الأول من لأئحة تلك المحاكم التى تتكلم عن تحديد النسبة بين القضاة المصريين والأجانب جاءت فيها كلمة « أجانب » مطلقة من كل قيد ولم يشك أحد فى أن المقصود تعيين قضاة أجانب من الدول صاحبة الامتيازات .

أما المادة ١٥ من لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية فذكر كلمة « الأهالى indigènes » فى نصها القديم لا يصح أن يؤخذ دليلا على أن المراد قصر سلطان تلك المحاكم على المصريين فقط . فالأجنى فى أى بلد لا يطمع فى أن يعامل الا كما يعامل أبناؤها ، وهو فى مصر كشأنه فى أى بلد آخر يخضع لسلطة محاكمها العادية ما لم يكن تابعا لدولة من ذوات الامتيازات . وذكر كلمة « أهالى » لا يمكن أن يحمل الا على ذكر الأشخاص الذين تنظر المحاكم فى قضاياهم عادة وهم الوطنيون وما يسرى عليهم يسرى على من حل بديارهم ما لم يكن تابعا لقضاء خاص كما قدمنا . ويؤيد ذلك المادة الأولى من قانون العقوبات الأهلى فهى صريحة فى سريانه على كل من يرتكب جريمة فى القطر المصرى .

على أن المشرع المصرى أراد أن يزيل كل لبس وابهام فعدل المادة ١٥ من لأئحة الترتيب كما رأينا . ولكن المحاكم المختلطة لم تعدل عن رأيها وأغربت فى تأييد مذهبها اذ ادعت أن اضطراد أحكامها على القول باختصاصها بقضايا

هؤلاء الأجانب يعتبر بمثابة عرف جارأ كسبهم حق فصلها في قضاياهم . وهذه الحجة من الغرابة بمكان . فالحاكم المختلطة تتحكم في تفسير النصوص ثم تجعل من ذلك حقا مكتسبا وعادة مرعية ! ان تكن عادة مرعية فهي التي رعتها وحدها ولكن أحدا لم يقرها على ذلك . فالحاكم الأهلية لم تغفل عن حقها ، كما أن الحكومة أظهرت وجهة نظرها عند ما عدلت قانون العقوبات سنة ١٩٠٤ وضمنت المادة الأولى منه النص السابق الذكر .

من كل ما تقدم نرى أن الحاكم الأهلية هي محاكم البلد العادية سواء في المسائل المدنية أو الجنائية ، أما الحاكم المختلطة فهي محاكم استثنائية اختصاصها قاصر على مواد محددة وبالنسبة لأشخاص معينين وهم التابعون لدول متمتعة بالامتيازات . واختصاص الحاكم المختلطة في المواد الجنائية قاصر على المسائل السابقة الذكر وهو اختصاص استثنائي لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه <sup>(١)</sup> . وعلى ذلك :

— فاختلاس الأشياء المحجوز عليها بموجب أمر حجز من تلك المحاكم خاص بمسائل الحجز فقط ولا يمكن أن تقاس عليه حالة الاختلاس الذي يقع من حارس قضائي بل يجب عندئذ الرجوع للقاعدة العامة <sup>(٢)</sup> .

— وكذلك حكم بأن التزوير الذي يدخل في اختصاص الحاكم المختلطة هو التزوير الذي يقع من موظف أثناء تأديته وظيفته . وفي هذه الحالة يحاكم الشريك أيضا ولو كان وطنيا أمام المحكمة للمختلطة . ولكن يجب أن يكون الموظف متهمًا بارتكاب التزوير أثناء تأديته وظيفته كما نصت على ذلك المادة ٩ من لأتمحة ترتيب المحاكم المختلطة . ولا يعتبر متهمًا الا من تكون قدرفت عليه الدعوى بطريقة قانونية أو بدىء ضده على الأقل بتحقيق قضائي . وعليه فالشخص

(١) انظر حكم محكمة النقض في ١٠ مايو سنة ١٩٣٤ . (النشرة س ٤ ص ٩١) .

(٢) اسكندرية الابتدائية في ٦ ديسمبر سنة ١٩١٧ (المجموعة س ١٩ ص ٣٢) .

الوطني الذي يشترك في تزوير مع موظف حسن النية يظل خاضعا لقضاء المحاكم الأهلية<sup>(١)</sup>.

— وبهذه الفكرة حكم أيضا بأن المحكمة الأهلية مختصة بالفصل في دعوى جنحة مباشرة بطلب تعويض عن تزوير مخالصة متعلقة بقضية قائمة أمام المحكمة المختلطة خصوصاً اذا كانت تلك المخالصة لم يقدمها المتهم للمحكمة المختلطة الا بعد رفع المدعى المدني دعوى الجنحة المباشرة عليه. ذلك بأنه كان من حق المدعى المدني أن يسلك اما الطريق المدني بالطعن بالتزوير في المخالصة بأن ينتظر ايداعها في الدعوى المدنية التي تنظرها المحكمة المختلطة ثم يطعن فيها لديها واما أن يسلك الطريق الجنائي الذي اختاره فلا يرفعه دعوى أمام محكمة الجناح الأهلية قبل ايداع تلك المخالصة بالمحكمة المختلطة. ولا شك أن محكمة الجناح الأهلية مختصة بنظر دعواه المدنية تابعة لدعوى الجنحة ما دام الطرفان وطنيين. ومهما تكن المحكمة المختلطة مختصة بنظر أصل النزاع المقدمة بسببه المخالصة فهذا لا يمنع المحكمة الأهلية من النظر فيما هو من اختصاصها<sup>(٢)</sup>.

— وبأنه متى رفضت الى المحكمة الأهلية قضية بوصف جنائي يدخل في اختصاصها العام وجب عليها النظر فيها وعدم التخلي عن ولايتها. ولا يثير من ذلك ما قد يكون من الارتباط بين الجريمة المرفوعة اليها وبين جريمة أخرى مرفوعة أمام قضاء آخر لأن النظر في ذلك الارتباط والحكم على نتائجها لا يكون الا اذا كانت الجرائم المرتبطة ببعضها معروضة أو يمكن عرضها على قضاء واحد. واذن فلا يجوز للمحاكم الأهلية أن تحكم بعدم اختصاصها الا اذا كان الوصف الجنائي الذي رفع اليها يخرج عن ولايتها بموجب نص صريح خاص. وعلى ذلك اذا قدم المتهم للمحكمة الأهلية بتهمة اختلاس مال الشركة التي كان وكيلا

(١) تمس ٥ يونيو سنة ١٩١٥ (المرائع س ٢ ص ٢٩٧).

(٢) تمس ١٨ يناير سنة ١٩٣٢ (مجموعة النقض ، ٢ رقم ٣٢٠ ص ٤٢٩).

لها وبارتكابه جريمة نصب على بعض البنوك فإن هاتين الجريمتين — الاختلاس والنصب — تدخلان في اختصاص المحاكم الأهلية وتختلفان كل الاختلاف عن جريمة التفالس التي تختص بها المحاكم المختلطة ، ولا عبرة بما يكون هناك من الارتباط بين الاختلاس والنصب وبين التفالس لأن هذا الارتباط لا يبرر أن تتدخل المحاكم الأهلية عن الفصل فيما هو داخل في ولايتها لقضاء أخريس له ولاية الحكم في جريمة الاختلاس والنصب المذكورتين <sup>(١)</sup>.

### (ثانياً) الجهات الاستثنائية الأخرى :

المحاكم الخاصة بجهات معينة : أنشئت محاكم خاصة في الجهات الصحراوية روعى في تشكيلها وأحكامها أحوال الأهالي وعوائدهم ، ومن ذلك محاكم القصير سنة ١٨٩٢ والعريش سنة ١٨٨٩ وشبه جزيرة سينا سنة ١٩١١ . وفي أثناء الحرب العظمى أنشئت مصلحة الحدود بأمر عسكري في ٤ مايو سنة ١٩١٧ بمقتضى الأحكام العرفية وعين حاكم عسكري لمصلحة أقسام الحدود وجعل اختصاصه شاملاً شبه جزيرة سينا وللصحراوات الشرقية والغربية وخول له إنشاء قوة بوليس في هذه المناطق وتشكيل محاكم مدنية وجنائية وعسكرية . وقد وضعت هذه المصلحة لها نظاماً أطلقت عليه « قانون الصحراء » ، وهو يشمل النظام الإداري والقضائي لهذه الجهات . وفي سنة ١٩٢٢ أصبحت له قوة القانون بمقتضى المرسوم الصادر في ٥ أكتوبر من تلك السنة وأدخلت عليه بعض تغييرات بسيطة ونشر سنة ١٩٢٣ تحت اسم « تعليمات الصحراء وقواعد الاجراءات الجنائية والمدنية » .

وقد نص في هذه القواعد على إنشاء ثلاثة أنواع من المحاكم في تلك المناطق ، محاكم جزئية ومحاكم مخصوصة ومحاكم عليا . وهذه المحاكم تلي بعضها في الأهمية . وتشكل هذه المحاكم من موظفين إداريين ومعهم بعض من الأهالي . وتختص من الوجهة الجنائية بالتصرف في جميع ما يرتكب داخل حدود المناطق

(١) قفص ١٩ مارس سنة ١٩٣٤ (المحاماة س ١٤ قم ١ ص ٣٩٨) .



التابعة لها من مخالفات لأحكام التعليمات أو مواد قانون العقوبات المصرى وتصدر العقوبات المبينة فى التعليمات أو مواد قانون العقوبات المصرى . ولها اجراءات خاصة روعى فيها البساطة والعرف السارى فى تلك الجهات .

المحاكم أو اللجان الادارية الخاصة بجرائم معينة : هذه الهيئات عديدة منها القومسيونات واللجان المختصة بمحاكمة من يتأخر عن خفر الجسور والقناطر مدة ارتفاع النيل ولجنة مخالفات لأتحة الترع والجسور <sup>(١)</sup> والمحكمة المختصة بجرائم الاتجار بالرقيق واللجنة الجركية المختصة بمسائل التهريب <sup>(٢)</sup> .

وللمديرين النظر فى جميع المخالفات التى تقع فى بندر المديرية أو فى أى محل آخر يوجدون فيه أثناء المرور ويكون تابعا للمديرية ( ذكرى تو ٥ يوليه سنة ١٨٩١ ) <sup>(٣)</sup> .

المحاكم الخاصة بأشخاص معينين : توجد محكمة مخصوصة مختصة بالحكم فى الجنايات والجنح التى تقع من الأهالى على عساكر أو ضباط جيش الاحتلال أو على بحرية المراكب الحربية الانجليزية الراسية فى احدى الموانى المصرية وذلك اذا تقدم طلب من المعتمد البريطانى الى وزير الخارجية ( ذكرى تو ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ ) ، ومثل هذه متفق على تعطيلها عملا منذ ١٩٠٦ .

وقد كان الدستور الملتى ينص على مجلس خاص يختص بمحاكمة الوزراء على مايقع منهم من الجرائم أثناء تأدية وظائفهم ( المواد ٦٧ — ٧٣ من ذلك الدستور ) .

(١) انظر تفض ١٢ مارس سنة ١٩٣١ ( النشرة س ٢ رقم ١٥٥ ص ٨٧ ومجموعة التفض ، ٢ رقم ٢٠١ ص ٢٦٣ ) .

(٢) راجع فى تفصيل ذلك الموسوعة لجندى بك عبد الملك ، ١ ص ٣٥٣ .

(٣) فى هذه الأحوال يحكمون بالقرامة لغاية مائة قرش وبالحبس لغاية أسبوع على حسب قانون العقوبات مع مراعاة أصول قواعد الاجراءات المقررة فى قانون تحقيق الجنايات . ويزول هذا الاختصاص اذا أحييت الدعوى على المحكمة الجنائية . ويجب على المديرين أن يباشروا هذه الوظيفة القضائية بأنفسهم ولا يجوز لهم أن يتدبوا لها أى موظف آخر ( الذكرى تو المشار اليه ) .

## المبحث الثالث

## الاختصاص من حيث المكان

كانت المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات القديم تنص على وجوب التبليغ عن الجريمة الى نيابة المحكمة التي وقعت في دائرتها الجريمة أو التي يوجد في دائرتها المتهم وكان المفهوم من ذلك أن المحكمة المختصة بالمحاكمة هي التي وقعت في دائرتها الجريمة أو يضبط فيها المتهم وكذلك المحكمة التي يقيم في دائرتها<sup>(١)</sup>. ولما عدل المشرع القانون سنة ١٩٠٤ أغفل هذا النص واقتصر على أن نص في المادة ٩ تحقيق على أنه « يجب على مأموري الضبطية القضائية أن يقبلوا التبليغات التي ترد اليهم في دائرة وظائفهم بشأن الجنايات والجنح والمخالفات وأن يبعثوا بها فوراً الى النيابة العمومية بالمحكمة التي من خصائصها الحكم في ذلك ». ولكنه لم يعين أي المحاكم يعتبر مختصاً.

وقد جرى القضاء المصري على ما كان عليه الحال قبل تعديل القانون، أي أن يختص بالنظر في الجريمة المحكمة التي وقعت الجريمة في دائرتها أو يقيم فيها أو يضبط فيها المتهم<sup>(٢)</sup>. وقد دعاها الى ذلك الاعتبارات العملية. فولو أن المحكمة التي وقعت في دائرتها الجريمة هي صاحبة الاختصاص الطبيعي، إلا أنه قد يكون من المصلحة عملاً أن تنظر الدعوى في محل إقامة المتهم أو في محل ضبطه.

(١) هذا مطابق لأحكام الاختصاص بالنسبة للسكان في القانون الفرنسي ( المواد ٢٢ و ٢٣ و ٦٣ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي ) وانظر حكم محكمة طنطا الابتدائية في ١٣ فبراير سنة ١٩٠٠ ( المجموعة س ١ ص ١٥١ ) .

(٢) لجنة المراقبة سنة ١٩٠٨ رقم ١٢٥ وتقض ٨ يناير سنة ١٩١٧ ( المجموعة س ١٨ ص ٦٧ ) وكفر الزيات في ٢٤ يناير سنة ١٩١٢ ( المجموعة س ١٣ رقم ١٢٥ ) ومنوف في ١٣ سبتمبر سنة ١٩١٤ ( المصرايح س ٢ رقم ٥٩ ) وأسيوط في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ( المجموعة س ٢٨ رقم ١٤٠ ) وطنطا في ٢٨ يناير سنة ١٩٢٩ ( المجموعة س ٣٠ رقم ٣٨ ) .

وسنفصل ذلك فيما يلي :

**محل وقوع الجريمة :** المحكمة التي وقعت في دائرتها الجريمة هي في الواقع المختصة أصلاً لسهولة التحقيق وجع الأدلة ، ولأن العقوبة من حيث الردع تكون أكبر أثراً . ويختلف تحديد محل الجريمة تبعاً لاختلاف نوع الجرائم .

**في الجرائم الوقتية** الراجع أنه يختص بنظر الجريمة المحكمة أو المحاكم التي حصل في دائرتها دور تنفيذ الجريمة . وعادة تنفذ الجريمة في مكان واحد . ولكن يصح أن يقع التنفيذ في مكانين كن يطلق عياراً نارياً وهو في دائرة محكمة فيصيب آخرها في دائرة محكمة أخرى ، وكذلك في جريمة النصب ، من يرتكب الطرق الاحتيالية في مكان ويستولى بسببها على النقود في مكان آخر<sup>(١)</sup> . فعندئذ يصبح كل من المحكمتين مختصاً . ويلاحظ أنه في الجرائم السلبية المحكمة المختصة هي التي كان يجب أداء الواجب في دائرتها<sup>(٢)</sup> .

**وفي الجرائم المستمرة** كل مكان سارت فيه حالة الاستمرار يعتبر كأنها وقعت فيه . وعلى ذلك فكافة المحاكم التي تستمر في دوايرها الجريمة تعتبر مختصة . فمن أخفى أشياء مسروقة وتنقل بها في مناطق عدة محاكم ، تختص بنظر دعواه كل المحاكم التي تدخل في دائرتها تلك المناطق<sup>(٣)</sup> .

**وفي جرائم العادة** الراجع أن المختص هو المحكمة التي وقعت في دائرتها آخر مرة تتكون بها العادة<sup>(٤)</sup> .

**محل إقامة المتهمم :** طبقاً للمادة ٣٤ مرافعات ترفع الدعوى في المنتولات على المدعى عليه في محل إقامته . ونظراً لعدم وجود ما يخالف هذا النص في قانون

(١) انظر رو ، ٢ قرر ٣٦ .

(٢) جارو ، ٢ ققرة ٥٦١ وما يليها .

(٣) انظر جارو ، ٢ ققرة ٥٦٢ وفتان هيلي ، ٤ ققرة ١٦٧٥ ورو ، ٢ ققرة ٣٦ .

(٤) جارو ، ٢ ققرة ٥٦١ وفتان هيلي ، ٤ ققرة ١٦٧٦ وقارن رو ، ٢ ققرة ٣٦ .



تحقيق الجنايات ، يصح الاهتداء به والقول باجازه رفع الدعوى الجنائية على المتهم حيث موطنه domicile أو حيث محل اقامته أن لم يكن له موطن معين <sup>(١)</sup> . وفي اجازة المحاكمة فى محل الإقامة فائدة من الوجهة العملية ، اذ يسهل معرفة سوابقه وماضيه . وقد يتعذر معرفة محل الجريمة بالضبط ، والمقول حينئذ أن يعاقب حيث يقيم . وكذلك فى الجرائم التى تقع خارج القطر يحاكم المتهم أمام المحكمة التى يقيم أو يضبط فى دائرتها <sup>(٢)</sup> .

**محل ضبط المتهم :** قد يكون من المصلحة عملاً أن يحاكم المتهم حيث يضبط فقد توجد هناك معالم تسهل تحقيق الجريمة وثبوتها ، كما أن الجريمة قد تكون من البساطة بحيث لا تستدعى نقل المتهم من مكان لآخر قد يكون بعيداً جداً . وكثيراً ما يحدث ذلك فى المخالفات .

## الفصل الثانى

### عدم الاختصاص والدفع به

قلنا بأن المحكمة لا تستطيع الفصل فى الدعوى الا اذا كانت داخلية فى اختصاصها . فعليها اذن أن تثبت قبل كل شئ من اختصاصها . واذا دفع أحد الخصوم أمامها بعدم الاختصاص (déclinatoire d'incompétence) فعليها أن تفصل بنفسها فى مسألة الاختصاص ولذوى الشأن أن يطعنوا فى الحكم الصادر بالاختصاص أو عدم الاختصاص أمام الجهة المختصة .

ولم يضع قانون تحقيق الجنايات نصاً ينظم الدفع بعدم الاختصاص والحكم

(١) انظر حكم محكمة بنسدرطنا الجزئية فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٩ (س ٣٠ رقم ٨٩) .

(٢) انظر فى الموضوع حكم محكمة أسيروط الجزئية فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ (الحاماة س ٦ رقم ٢١٠ من ٢٨٢) .

فيه <sup>(١)</sup> ، جاريا فى ذلك على نسق قانون تحقيق الجنايات الفرنسى . وحل الاشكالات التى تثار حول عدم الاختصاص والدفع به يتوقف أساسا على معرفة طبيعة الاختصاص فى المواد الجنائية وهل هو يتعلق بالنظام العام أم لا . والمتفق عليه فى فرنسا بين الشراح والمحاكم الآن أن مسائل الاختصاص فى المواد الجنائية متعلقة بالنظام العام سواء كان الاختصاص من حيث النوع أو من حيث المكان أو من حيث الشخص <sup>(٢)</sup> وذلك لأن تحديد الاختصاص فى المسائل الجنائية مبنى على اعتبارات ملحوظ فيها الصالح العام قبل كل شئ . وإس كما هو الحال فى المسائل المدنية حيث يراعى الصالح الخاص فى كثير من الأحوال وتسود فى وضع قواعد الاختصاص فكرة سهولة التقاضى بين الخصوم <sup>(٣)</sup> .

وقد نص قانون المرافعات الأهلى فى المادة ١٣٤ على أن « الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولو كان بالنسبة لنوع القضية يجب ابداءه قبل ما عده من أوجه الدفع وقبل ابداء أقوال وطلبات ختامية متعلقة بأصل الموضوع . وإنما اذا كان الدفع بعدم الاختصاص مبنيا على ما هو مقرر فى مادتي ١٥ و ١٦ من لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية فيجوز ابداءه فى أى حالة كانت عليها الدعوى . والمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها » .

فالدفع بعدم الاختصاص فى المسائل المدنية لا يتعلق بالنظام العام الا فى بعض الأحوال . ولكن فى المسائل الجنائية الراجع كما هو الحال فى فرنسا أن الاختصاص الجنائى بكل أنواعه يمس النظام العام . فالاختصاص بالنسبة للشخص

(١) مرت بنا نصوص المواد ٥٨ — ٦١ تحقيق وهى تتعرض للدفع بعدم اختصاص من التهم أمام قاضى التحقيق فقط وليس لها مقابل اذا ما رفعت الدعوى أمام المحكمة .

(٢) فستان هيل ، ٥ ، فقرة ٢٣٨٨ وجازو ، ٢ ، فقرة ٥٢٧ ورو ، ٢ ، فقرة ٣٤ وفيدال فقرة ٨٠٠ وانظر حكم محكمة النقض الفرنسية فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ( سبرى ١٩٢٥ قسم ١ ص ٩٢ ) .

(٣) راجع جارسونيه فى المرافعات ، ٢ ، فقرة ٤٠١ .

من حيث جنسيته وامتيازته متعلق بالنظام العام<sup>(١)</sup> . وكذلك الاختصاص من حيث النوع . وقد قضت محكمة النقض والابرام بأنه ليس لمحكمة المحلفات أن تحكم فى جنحة ولا لمحكمة الجنح أن تحكم فى جنابة لأن الاختصاص بالنسبة لنوع الجريمة من النظام العام<sup>(٢)</sup> .

أما الاختصاص من حيث المكان فقد حكمت محكمة النقض فى أول الأمر بأنه ليس من النظام العام فلا يصح الدفع بعدم الاختصاص لهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض<sup>(٣)</sup> . ولكنها بعد ذلك ، فى سياق حكم ثار النزاع فيه حول الاختصاص من حيث النوع ، قررت بصفة عامة أن « كل ما يتعلق بتوجيه الاختصاص فى مواد العقوبة هو بلا شك من النظام العام<sup>(٤)</sup> » .

واذن فالمتفق عليه الآن فى مصر أن الاختصاص فى المسائل الجنائية متعلق

(١) جنايات طنطا فى ١٥ مايو سنة ١٨٨٦ (الحقوق س ١ ص ١٣٦) واستئناف مصر فى ١٩ يناير سنة ١٩١٥ (المجموعة س ١٦ رقم ٤٦) ونقض ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٦ (الشرائع س ٤ ص ٢٥٦) .

(٢) نقض ٣٠ يناير سنة ١٩٠٤ (الاستقلال س ٣ ص ١٢) و ١١ مارس سنة ١٩١١ (المجموعة س ١٢ رقم ٩١) و ٨ يونيو سنة ١٩١١ (المجموعة س ١٢ رقم ١٣٨) .

(٣) نقض ٣ يونيو سنة ١٩٠٥ (الاستقلال س ٤ ص ٤١٤) وانظر كذلك نقض ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٧ (المجموعة س ٩ رقم ٤٢) وفيه قررت محكمة النقض أن توزيع الاختصاص بين المحاكم الجزئية التابعة لمحكمة كلية واحدة لا يتعلق بالنظام العام ، فإذا حكمت إحدى محاكم القاهرة الجزئية فى قضية تقع فى اختصاص محكمة جزئية أخرى فى القاهرة أيضا فإن حكمها يعتبر صحيحا لأن المحاكم الجزئية الموجودة فى القاهرة تابعة كلها لمحكمة كلية واحدة .

(٤) نقض ٨ يونيو سنة ١٩١١ (المجموعة س ١٢ ص ٢٧٩) وانظر كذلك حكم محكمة أسبوط الجزئية فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ (المهام س ٦ رقم ٢١٠) والمجموعة س ٢٨ رقم ١٤٠) .

بالنظام العام كما هو الحال في فرنسا<sup>(١)</sup> . ويترتب على ذلك ما يأتي :

— ليس للخصوم أن يتفقوا على خلاف قواعده ، ولا يسقط الدفع بعدم الاختصاص بالسكوت عنه<sup>(٢)</sup> أو بطلب التأجيل للاستعدادامثلا<sup>(٣)</sup> ، ولهم ابداءه ولو لأول مرة أمام محكمة النقض والابرام<sup>(٤)</sup> اللهم الا اذا كانت الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية وكان المستأنف هو المتهم وحده وتبين أن الجريمة جنائية لا جنحة ، فانه لا يقبل الدفع من النيابة بعدم الاختصاص كما لا يجوز للمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها وذلك لأن استئناف المتهم لا يجوز أن يسوى مركزه ( مادة ١٨٩ تحقيق ) .

— على المحكمة أن تثبت من اختصاصها قبل الفصل في موضوع الدعوى أو في أى دفع آخر . غير أنه اذا كان الفصل في الاختصاص يتوقف على نظر الموضوع وفحصه كأن رفعت الدعوى عن جنحة سرقة بسيطة وثارت شبهة الجنائية أو دفع بها لأن هناك ظرف اكراه مثلافان الفصل في الاختصاص في هذه الحالة يتوقف على بحث الموضوع واذن فالمحكمة أن تضم الدفع الفرعى للموضوع وتأخذ في نظر الموضوع ، واذا رأت أنها مختصة فلها أن تفصل في حكم واحد في الاختصاص وفي الموضوع بشرط أن تبين ما حكمت به في كل منهما على حدته ( أنظر المادة

(١) انظر كذلك جرائعولان ، ١ ،قرة ٣٨٩ ص ٢٣١ .

(٢) رو ، ٢ ، قرة ٣٥ ص ١٢١ ومحكمة مصر الابتدائية في ٣٠ ابريل سنة ١٩٢٧  
(الحاماة س ٧ رقم ٤٤٦ ص ٧٣٣) .

(٣) محكمة مصر الكلية في ١٦ فبراير سنة ١٩٣٣ ( الحاماة س ١٤ رقم ٥٧  
ص ١١٩ ) .

(٤) رو ، ٢ ، قرة ٣٥ وجارو ، ٢ ، قرة ٥٢٧ وجرائعولان ، ١ ، قرة ٣٨٩ وتغن  
١٠ يناير سنة ١٩١٤ ( المجموعة س ١٥ ص ٦١ ) و٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٦ ( الفرائع  
س ٤ ص ٢٥٧ ) .

١٣٥ مرافعات<sup>(١)</sup> .

وإذا رأت المحكمة أنها غير مختصة فعليها أن تحكم بعدم الاختصاص بصرف النظر عن طلبات الخصوم<sup>(٢)</sup> . وما دامت الدعوى خارجة عن سلطتها فليس لها أن تتعرض لأدلة الدعوى. فإذا قدمت جريمة لمحكمة الجench فرأت أنها من اختصاص محكمة الجنائيات لأن المتهم عائد طبقا للمادة ٥٠ ع فليس لها أن تحكم فيها بالبراءة بناء على أن الأدلة القائمة ضد المتهم لا تكفي للحكم بادانته بل عليها أن تحكم بعدم الاختصاص وتترك لمحكمة الجنائيات حق تقدير الأدلة من حيث الثبوت وعدمه<sup>(٣)</sup> .

**ذكر محكمة الجريمة في الحكم :** نظرا لكون الاختصاص بسبب محل وقوع الجريمة متعلق بالنظام العام يجب بيان محل وقوع الجريمة في الحكم لمعرفة اختصاص المحكمة التي أصدرته والا كان الحكم محلا للنقض<sup>(٤)</sup> وعلى الأقل يجب بيانه في محضر الجلسة<sup>(٥)</sup> . ويكفي ذكر الحى الذى وقعت فيه الجريمة ولولم يذكر اسم البلدة إذا كان مشهورا ومعروفا<sup>(٦)</sup> .

(١) جارو ، ٢ ، فقرة ٥٣١ وانظر حكما هاما في الموضوع لمحكمة النقض الفرنسية في ٢٦ يولييه سنة ١٩٠٢ ( سبرى سنة ١٩٠٤ قسم ١ ص ٢٠٤ ) .

(٢) جارو ، ٢ ، فقرة ٥٢٧ .

(٣) نقض ٢ فبراير سنة ١٩٢٥ ( المحاماة س ٥ رقم ٦٥٨ ص ٨٠٦ ) ومحكمة مصر الابتدائية في ١٨ ابريل سنة ١٩٢٧ ( المحاماة س ٧ رقم ٤٤٤ ص ٧٢٤ ) .

(٤) نقض ١٤ يناير سنة ١٩١٥ ( المجموعة س ٦ رقم ٦١ ) و ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ( المحاماة س ٧ رقم ٧٥ ) .

(٥) نقض ٢١ يولييه سنة ١٩١٤ ( الاستقلال س ٣ ص ٣٠٧ ) .

(٦) نقض أول فبراير سنة ١٩٢٦ ( أشار اليه جندي بك عبد الملك في الموسوعة الجنائية ، ١ ص ٣٦٥ ) .

### الفصل الثالث

#### امتداد الاختصاص

الأصل أن المحكمة الجنائية تختص بنظر الدعوى العمومية التي ترفع عن الجريمة التي تقع في اختصاصها وكذلك بالدعوى المدنية الناشئة عن تلك الجريمة. ولكن الجريمة التي ترفع عنها الدعوى قد تكون متصلة بجريمة أخرى، وقد يكون هذا الاتصال وثيقاً لدرجة تجعل من مجموعهما وحدة لا تقبل التجزئة. فهل للمحكمة الجنائية أن تنظر في كل تلك الأفعال ولو أن بعضها يخرج في الأصل عن دائرة اختصاصها؟

كذلك قد تثار مسائل يتوقف الفصل في الدعوى العمومية على حلها أولاً فهل تستطيع المحكمة الجنائية أن تتعرض لها ولو أن المختص بها أصلاً هيئات أو محاكم أخرى؟

### المبحث الأول

#### عدم التجزئة والارتباط

##### L'indivisibilité et la connexité

يكثر الخلاف حول تعدد دعاوى أمام المحاكم المختلفة إذا تعددت الأفعال أو تعدد مرتكبوها. أتوحد الدعوى أمام محكمة واحدة وإن تعددت الأفعال وتعددت محال وقوعها وأنواعها أو تعدد الأشخاص وتعددت محال إقامتهم أم هل تتمدد المحاكم بتعدد هذه العناصر؟ هذا البحث يهون إذا رجعنا إلى طبيعة الجريمة وحللتنا تكوينها.

الجريمة في أبسط صورها تتكون من فعل مادي واحد يقع من شخص واحد. وهذه الجريمة البسيطة (délit simple) لا تدعو إلى شيء من الصعوبة. ولكن الجرائم لا تعرض في الحياة دائماً بهذه البساطة بل تتركب عادة وقد

يأتى ذلك من جانب الركن الشخصى أو من جانب الركن المادى اذا قامت هناك علاقة بين المجرمين أو بين الأفعال المادية . وقد تكون هذه العلاقة متينة جدا فيعتبر ما حصل جريمة واحدة وان تعددت الأفعال أو تعدد المجرمون ويقال عندئذ ان هذه الأفعال تكون مجموعا غير قابل للتجزئة (indivisible) . وقد تكون الصلة رابطة بسيطة وعندئذ يقال ان هذه الأفعال التى تكون جرائم متعددة مرتبطة ببعضها (connexes) .

**عدم التجزئة :** نصت المادة ٣٢/٢ ع على أنه « اذا وقعت عدة جرائم لفرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالمعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم » .  
شخص زيف نقودا وروجها ( مادة ١٧٠ ع ) أو زور ورقة واستعملها ( مادة ١٨٣ ع ) أو اختلس وزور ليخفى اختلاسه الخ .

فى هذه الأحوال وما شابهها توجد جريمتان فى كل مثل لكل منهما عقاب خاص . ولكن للرابطة المتينة (علاقة سببية عادة ) بينهما يعتبرها القانون كأنهما جريمة واحدة ، فلا يطبق فيهما الا عقوبة واحدة هى عقوبة الجريمة الأشد . كذلك من حيث الدعوى لا يرفع عنهما الا دعوى واحدة وهذه نتيجة طبيعية لوحدة الجريمة <sup>(١)</sup> . وقد طبق المشرع هذا المبدأ فى الجنائيات عند الكلام على أوامر الاحالة ( مادة ٣٢ جنائيات ) كما سبق وقدمنا . ولا شك فى تطبيقه أيضا فى

(١) وعلى ذلك اذا حوكم شخص على أفعال مرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة كاختلاسات وتزويرات ارتكبت تنفيذا لفرض جنائى واحد ويشكون من مجموعا جريمة واحدة ، وحدث أن ظهرت بعد المحاكمة اختلاسات أخرى ولكنها تكون جزءا من مشروعه الجنائى فانه لا يمكن رفع دعوى جديدة عن هذه الأفعال فاهو الا جزء من جرعة صدر الحكم فيها وأصبحت له قوة الشيء المحكوم فيه . وكون هذه الأفعال مرتبطة بالأفعال التى صدر فيها الحكم أو مستقلة عنها مسألة تترك لتقدير قاضى الموضوع . راجع فى هذا المعنى نقض ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ( مجموعة النقض ، ١ ص ١ ) ونقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٥٥ ص ٧١ ) ونقض ٨ يناير سنة ١٩٣١ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ١٥١ ص ١٩١ ) .

حالة الجنح والخالفات لأنه كما يقول جارو لازم بطبيعته <sup>(١)</sup>. ويختص بنظر الدعوى المحكمة التي وقعت بدائرتها الجريمة الأشد <sup>(٢)</sup>. وكذلك اذا تعدد المرتكبون لجريمة واحدة ترفع ضد م دعوى واحدة أساسا حيث وقعت الجريمة ، وسواء في ذلك كانوا فاعلين أو شركاء . ويحكم الشريك أمام المحكمة التي وقعت أمامها الجريمة وان كان فعل الاشتراك حصل في دائرة أخرى ، وذلك لأن الصفة الجنائية لفعل الشريك مستمدة من الصفة الجنائية لفعل الفاعل الأصلي . ففعل الشريك في القانون المصري ، وكذلك الحال في فرنسا ، لا يكون جريمة قائمة بنفسها كما في بعض التشريعات .

**الارتباط :** في الحالة السابقة رأينا أن الأفعال وان كوت جرائم متعددة ، الا أن مجموعها لا يقبل التجزئة اذ تعتبر كأنها مشروع جنائي واحد ، أى تنفيذ لفكرة جنائية واحدة . ولكن قد توجد صلة بين الجرائم أقل من ذلك ، كأن يكون بينها وحدة في الزمن أو في نوع الجريمة وطريقة ارتكابها . في مثل هذه الأحوال ، قد يكون من المصلحة أن ننظر هذه الجرائم مع بعضها لأن ذلك يساعد على كشف الحقيقة اذ يلقى بعضها النور على بعض . فمثلا اذا انتهز رعاغ فرصة اضطراب ونهبوا محلا بدون سابقة اتفاق بينهم ، فالأولى أن ينظر في أمرهم في قضية واحدة . وكذلك اذا ارتكب عدة أشخاص عدة جرائم في أوقات وأمكنة متفرقة بناء على اتفاق سابق بينهم ، فالأولى أن يطرح الموضوع دفعة واحدة أمام محكمة واحدة .

وقد نص المشرع الفرنسى فى المادة ٢٢٧ تحقيق على أربعة أحوال

(١) جارو تحقيق ، ٢ ص ٤٠٩ .

(٢) انظر مع كل نفس أول مايو سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النفس ، ٢ رقم ٣٦ ) وفيه قضت المحكمة بأنه يجوز بسبب الارتباط ( تزوير واستعمال من شخص واحد ) أن يقدم التهم الى المحكمة المختصة بنظر احدى الجريمتين .



للارتباط<sup>(١)</sup> ، ومن المسلم به أن هذه الأحوال وردت على سبيل البيان لا على سبيل الحصر ، وأن الجرائم تعتبر مرتبطة ببعضها متى وجدت ظروف تجمعها ببعضها ، بحيث يكون من مصلحة العدالة أن تنظرها كلها محكمة واحدة<sup>(٢)</sup> .

ولم يضع المشرع نصاً عاماً يقابل المادة ٢٢٧ ف ، ولكنه طبق المبدأ في قانون تشكيل محاكم الجنايات ، فأجاز حالة الجنبنة لمحكمة الجنايات اذا كانت مرتبطة بجناية ، كما أجاز اصدار أمر احالة واحد عن عدة جرائم اذا كانت مرتبطة ببعضها ( مادة ٣٤ جنائيات ) . ولم يرد في الجنب والحقاقات نص على الضم ولكن المسلم به أن الضم جائز ما دام في ذلك مصلحة العدالة . وفضلا عن ذلك فإن قانون المرافعات قد أجاز صراحة ضم دعوى لأخرى لارتباطها بها ( أنظر المادتين ١٣٣ ، ١٣٧ مرافعات ) . وليس في ذلك أى استثناء بل هذا مطابق للسير الطبيعي للأمر ، ولذلك يرجع الى قانون المرافعات في هذا الصدد فيما يتعلق بالمسائل الجنائية أيضا ما دام لا يوجد نص يخالفه في قانون تحقيق الجنايات<sup>(٣)</sup> .

غير أنه يلاحظ أنه في حالة مجرد الارتباط ، لا يكون الضم واجبا بل اختياريا بالنسبة للنياية وبالنسبة للمحكمة<sup>(٤)</sup> .

#### (١) هذه الأحوال هي :

- الجرائم التي تقع في وقت واحد من عدة أشخاص مجتمعين .
- الجرائم التي تقع من عدة أشخاص بناء على اتفاق سابق بينهم ولو ارتكبت في أمكنة وأزمنة مختلفة .
- الجرائم التي يرتكب بعضها تمهيدا لارتكاب البعض الآخر أو تسهילה أو لاتمام تنفيذه أو بقية الفرار من العقاب عليه .
- حالة اخفاء الأشياء التي أخذت أو اختلت أو صار الحصول عليها بواسطة ارتكاب جناية أو جنحة .

(٢) جازو تحقيق ، ٢ ، ٥٨٧ وفتان هيلي ، ٥ ، ٢٣٦٥ ورو ، ٢ ، ٣٧٠ .

(٣) راجع العرابي بك ، ٢ ص ٤٢ والموسوعة لجندى بك عبد الملك ، ١ ص ٣٦٨ .

(٤) فتان هيلي ، ٥ ، ٢٢٠٦ و ٢٣٦٨ و جازو ، ٢ ، ٥٩٠ ولا بورد

ولذلك يجوز لمحكمة الجنايات أن تفصل تهمة الجناية عن تهمة الجنبحة المحالة معها وتقضى فى الجناية وحدها <sup>(١)</sup>. وقد حكم بأنه ليس لمحكمة الجنبح أن تحكم بعدم الاختصاص فىا يرفع إليها بصفة جنبحة ، الا اذا وجدت قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنائية ، فاذا وجدت أنها جنبحة ولكنها مرتبطة ولو ارتباطا شديدا بواقعة جنائية لم تطرح أمامها ، وجب عليها الحكم فى الجنبحة وترك الجناية لذى الشأن فى رفع الدعوى عنها <sup>(٢)</sup>.

## المبحث الثانى

### المسائل الفرعية

#### Les questions préjudicielles

هل للمحاكم الجنائية أن تفصل فى المسائل التى يتوقف عليها الفصل فى الدعوى العمومية حتى وان كانت فى الأصل من اختصاص هيئات أخرى ؟ قد يتوقف الفصل فى الدعوى العمومية على الفصل فى نقطة مدنية بجنحة أو متعلقة بالأحوال الشخصية كما لو دفع المتهم فى سرقة بملكيتته للأشياء المسروقة أو ادعت الزوجة المتهم بالزنا أنها طلقت فهل تقضى المحكمة الجنائية فى هذه المسائل أم توقف الفصل فيها حتى يفصل من المحكمة المدنية أو من محكمة الأحوال الشخصية ؟ ان اختصاص القاضى الجنائى بالفصل فى الدعوى العمومية من شأنه أن يخوله البحث عن توفر أركان الجريمة . فله أن يقضى فى أى نقطة تار حوها النزاع ليتوصل الى معرفة ما اذا كانت الأركان متوفرة أم لا حتى ولو كانت فى الأصل من اختصاص هيئة أخرى وذلك منعا لمرقلة سير الدعوى العمومية ، خصوصا وأن القضاء الجنائى والمدنى يقوم بأعبائه نفس القضاة . ولذلك يقولون عادة بأن قاضى

(١) نفس ٣ ابريل سنة ١٩٢٣ (الحاماة س ٤ رقم ٢٥٤) .

(٢) الاسكندرية الابتدائية فى ٢٦ سجنبر سنة ١٨٩٨ (الحقوق س ١٣ ص ٣٠٩) .

الدعوى هو قاضي الدفع (Le juge de l'action est juge de l'exception)<sup>(١)</sup> فما لم ينص على العكس فالقاعدة أن القاضي الجنائي اختصاصه شامل لكل نقطة يثور فيها النزاع .

ولم يرد في التشريع المصري ما يقيد اختصاص القاضي الجنائي سوى نص المادتين ١٥ و ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية اللتين تحددان سلطة المحاكم الأهلية بصفة عامة مدنية كانت أو جنائية ، وتخرجان من ولايتها بعض مسائل معينة<sup>(٢)</sup> .

وبحث كون المسألة فرعية (question préjudicielle) وبالتالي تستدعى الايقاف أم لا يثور على الأخص فيما يتعلق بالمسائل المدنية ومسائل الأحوال الشخصية .

**المسائل المدنية :** الراجح الآن أن المحاكم الجنائية مختصة بالفصل في المسائل المدنية سواء كانت خاصة بمقار<sup>(٣)</sup> أو بمنقول اذ لم يقيد المشرع بشيء في هذا الصدد . فليس عليها إذن أن توقف الفصل في الدعوى الجنائية حتى يفصل من المحكمة المدنية في نقطة نزاع<sup>(٤)</sup> حتى ولو كانت مطروحة أمامها من

(١) لا بورد فقرة ٧١٧ ورو ، ٢ فقرة ٣٩ .

(٢) راجع في ذلك كتاب المرافعات لأبي هيف بك ، ١ فقرة ١٢٩ وما يليها .

(٣) في فرنسا نص في قانون الغابات ( مادة ١٨٢ ) وفي القانون الصادر في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٩ الخاص بالصيد في الأنهار ( مادة ٥٩ ) على أنه إذا ثار النزاع عند نظر الدعوى العمومية حول ملكية عقار أو حق عيني عليه أو وضع يد وكان قيام الجريمة يتوقف على ذلك وجب على المحكمة الجنائية أن توقف الفصل في الدعوى العمومية حتى يفصل في هذا النزاع من المحكمة المدنية المختصة . والمحاكم والقراخ متفقون على أن هذا النص ما هو الا تطبيق لمبدأ عام واجب الاتباع في كل الأحوال ( انظر جلرو ، ٢ فقرة ٦٢٧ وما يليها ) .

(٤) جرانغولان ، ١ فقرة ٤١٧ والبراني بك ، ٢ ص ٥٧ وما يليها وجندي بك عبد الملك في الموسوعة ، ١ ص ٣٧٥ وما بعدها وانظر تفض ٩ نوفمبر سنة ١٩٠١ (الحقوق ص ١٦ ص ٦٦) و ٩ مارس سنة ١٩٠٤ (المجموعة ص ٥ ص ١٩٠) ونهض ٢٣ مارس سنة ١٩٠٧ (الاستقلال ص ٦ ص ١٩) و ١٩ يونيو سنة ١٩١٥ (الترائع ص ٢ ص ٣٠٢) وراجع حكم محكمة المنصورة الابتدائية في ٨ يونيو سنة ١٩٢٥ (المحكمة =

قبل (١).

غير أنه يجب على المحكمة الجنائية أن تتبع في الفصل في هذه المسائل قواعد القانون المدني (٢). وعلى ذلك في الجرائم التي تقتض وجود عقد من العقود كجرعة التبديد مثلا (مادة ٢٩٦ ع) يجب أن يراعى في قيام العقد (٣) واثباته تلك القواعد. فإذا زادت قيمة العقد عن ألف قرش لا يجوز الإثبات بالبينة الا فيما استثنى (٤) كحالة العقود التجارية (٥) وكحالة وجود سبب يتعذر

== س ٦ رقم ١١٠ ص ١٥٥) وقد قضى بأنه اذا تبين للمحكمة الجنائية في تهمة تبديد مثلا أن النزاع على المبلغ خطير وأن الحساب على خلاف شديد فيعتبر هذا النزاع مسألة أولية ويعسن طرحها على القضاء المدني أولا.

(١) لذلك حكم بأنه لا وجه لإيقاف سير دعوى التزوير الجنائية ضد الشهود على عقد مزور بصفتهم شركاء حتى يفصل من المحكمة المختلطة في أمر السند المزور المقدم لها في الدعوى المرفوعة من الفاعل الأصلي الأجنبي بحجة أنه قد يحكم بصحة السند من تلك المحكمة ويصبح الشركاء بريئين من تهمة الاشتراك في التزوير لأن من المبادئ القانونية أنه لا يجوز إيقاف الدعوى الجنائية حتى يقضى في دعوى مدنية إذاً، الدعوى الجنائية تهم النظام العمومي (النقض في ١٤ ابريل سنة ١٩٠٦ المجموعة س ٧ رقم ٩٦).

(٢) فستان هيلي، ٦ فقرة ٢٨٩٣ ولايورد فقرة ٧٣٢ ورو، ٢ ص ١٤١.

(٣) جرعة التبديد هذه لا بد فيها من وجود عقد سابق من عقود الأمانة فيجب أن يكون هناك عقد صحيح طبقا لقواعد القانون المدني أو على الأقل عليه مسحة الصحة أي باطل بطلانا نسبيا نظرا لعدم أهلية المتهم للتعاقد مثلا، أما اذا كان باطلا بطلانا كلياً بأن كان العقد سببه غير مشروع أو خلا بالأداب فانه يعتبر كأنه لم يكن واذن ينقص الجرعة ركن من أركانها (محكمة النقض الفرنسية في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٠ سيري سنة ١٨٩٢ قسم ١ ص ٤٣٠ وفي ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٢ سيري سنة ١٩٠٤ قسم ١ ص ٣٠١ وانظر رو، ٢ ص ١٤٠ هامش (١) وفاران حكم محكمة النقض الفرنسية في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩ سيري سنة ١٩١٣ قسم ١ ص ٢٨٥).

(٤) لجنة المراقبة سنة ١٨٩٣ رقم ٣٥٢ وسنة ١٨٩٧ رقم ٣٥٣ ونقض ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٥ (الاستقلال س ٥ ص ٦٨) و ٥ يونيو سنة ١٩١٥ (الضرائع س ٢ رقم ٣١٦) والفرانزى الابتدائية في أول ابريل سنة ١٩١٧ (المجموعة س ١٨ رقم ٨٣) وانظر كذلك حول الإثبات بالبينة نقض ٤ فبراير سنة ١٩٢٤ (المحاماة س ٤ رقم ٦٩٤ ص ٩١١).

(٥) نقض ٢٨ يونيو سنة ١٩٣١ (مجموعة النقض، ٢ رقم ٢٧٨ ص ٣٤٧).

الحصول معه على دليل كتابي<sup>(١)</sup> وكذلك لا يجوز اثبات صورية العقد المسطور بشهادة الشهود<sup>(٢)</sup>.

واختصاص القاضى الجنائى بالفصل فى هذه المسائل يعتبر تبعياً ، خول له ليمكن من الفصل فى الدعوى الجنائية . ولذلك فإن فصله فى هذه المسائل لا يقيّد القاضى المدني إذا ثار أمامه النزاع<sup>(٣)</sup>.

**مسائل الأموال الشخصية :** المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية الواردة بالمادة ١٦ من لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية تخرج عن اختصاص المحكمة الجنائية ، فيجب عليها إيقاف الفصل فى الدعوى العمومية حتى يفصل فيها من الجهة المختصة . فإذا توقف الفصل فى الدعوى العمومية على ثبوت زواج أو طلاق أو وقت المحكمة الدعوى حتى يرفع الأمر لمحكمة الأحوال الشخصية وتقضى فيه . والمكاف برفع الدعوى الى جهة الأحوال الشخصية هو من أثار النزاع فى هذه النقطة ودفع به .

ولا يوجد نص فى القانون المصرى ينص على تحديد أجل لرفع الدعوى للجهة المختصة ولكن الراجح أنه يجب أن تضرب المحكمة أجلاً لصاحب الشأن والا فقد أصبح مصير الدعوى العمومية فى يد المتهم<sup>(٤)</sup> .  
ويشترط للإيقاف توافر الشروط الآتية : —

١ — أن يكون النزاع المثار فى هذه النقطة الفرعية جدياً أى أن لا يكون المقصود به مجرد العرقلة والمماطلة<sup>(٥)</sup> . ولذا حكم بأنه إذا كان وقوع الطلاق ثابتاً

(١) نفس أول يونيو سنة ١٩٢٦ (المقامة س ٧ رقم ٣٢٣ من ٣٢٤) ونفس ٧ مارس سنة ١٩٢٩ (مجموعة النفس ، ١ رقم ١٩٠ من ٢٣٤) .

(٢) استئناف مصر فى أول مارس سنة ١٩٠٠ (الحقوق س ١٦ من ٥٢) .

(٣) جبارو ، ٢ ، فقرة ٦١٨ وفتان هبلى ، ٦ ، فقرة ٢٦٦٢ والعرابى بك ، ٢ ، من ٦٠ .

(٤) جرانغولان ، ١ ، فقرة ٤٣٠ وانظر لجنة المراقبة فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٤ (المجموعة س ٥ رقم ٥٧) .

(٥) فستان هبلى ، ٦ ، فقرة ٢٦٨٣ ورو ، ٢ ، فقرة ٤٠ وجرانغولان ، ١ ، فقرة ٤٢٩ .

بشكل لا يدعوا للشك فلا حاجة بالمحكمة لأن توقف الفصل في دعوى الزنا حتى يفصل من المحكمة الشرعية في مسألة الزوجية<sup>(١)</sup>.

٢ — أن يتوقف قيام المسؤولية الجنائية على نتيجة الفصل في هذا الدفع حقيقة. فإذا كانت المسؤولية قائمة على كل حال فلا محل للايقاف. لذا حكم بأنه اذا رفعت دعوى ضد شخص بتهمة تزوير لحضوره أمام المأذون بصفته وكيلًا عن أخته وتحرر عقد زواج بناء على هذه الدعوى فليست المحكمة الجنائية ملزمة بايقاف النظر في الدعوى حتى تفصل المحكمة الشرعية في صحة أو عدم صحة عقد الزواج ولا باتباع الحكم الذى يصدر منها، لأن المحكمة الجنائية لا تتعرض للزواج بشيء ما الا من جهة كونه قائما على توكيل ثبت تزويره<sup>(٢)</sup>.

٣ — يجب أن يدفع المتهم بالمسألة الفرعية وليس للمحكمة أن تقيمها من تلقاء نفسها<sup>(٣)</sup>. وهذا الدفع لا يخرج عن كونه طريقا من طرق الدفاع ولذا يجوز أن يتمسك به ولو لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية<sup>(٤)</sup>.

### الفصل الرابع

#### Conflit de compétence الاختصاص

تقوم المحاكم الأهلية بأعباء القضاء في مصر. ويوجد الى جانبها بصفة استثنائية هيئات أخرى تتولى القضاء في أحوال معينة كالمحاكم المختلطة والمحاكم القنصلية وبعض الجهات الادارية. وقد يثور النزاع بين محكمة أهلية وبين إحدى تلك الهيئات حول الاختصاص كما أنه قد يقع نزاع من هذا القبيل بين محكمتين أهليتين أيضا. وقد يكون النزاع ايجابيا (conflit positif) اذا ادعت

(١) طحايا الجزئية في ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦ (المحاماة ص ٧ رقم ٢٨).

(٢) استئناف مصر في ٨ مايو سنة ١٨٩٨ (القضاء ص ٥ ص ٣٤٦).

(٣) جالو، ٢، فقرة ٦٢٩ وفتان هلي، ٦، فقرة ٢٦٨٧.

(٤) رو، ٢، فقرة ٤٠ ص ١٤٢ — ١٤٣.

كل من الهيئتين المتنازعتين الاختصاص وقد يكون النزاع سلبيا (conflit négatif) إذا رأت كل منهما عدم الاختصاص .

وبحث النزاع على الاختصاص بنوعيه بين المحاكم الأهلية وبين المحاكم والهيئات الأخرى بصفة عامة موضعه الأول قانون المرافعات والقانون الدولي الخاص لذلك نكتفي بالإشارة إليهما<sup>(١)</sup> وتقتصر بحثنا على تنازع الاختصاص ، أو بتعبير أدق على النزاع عليه ، بين المحاكم الأهلية وبعضها (conflit de juridiction) من الوجهة الجنائية .

**النزاع على الاختصاص بين المحاكم الأهلية :** تنص المادة ٢٤١ تحقيق المعدلة بمقتضى القانون الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ على أنه « إذا رفعت دعوى لقاضيين أو أكثر من قضاة الأمور الجزئية التابعين لمحكمة ابتدائية واحدة يلزم أن يرفع طلب تعيين القاضى المختص بالحكم فى تلك الدعوى الى المحكمة الابتدائية المذكورة . وان رفعت تلك الدعوى لقاضيين أو أكثر من قضاة الأمور الجزئية التابعين لمحاكم ابتدائية مختلفة أو الى قاضى تحقيق أو أكثر أو الى محكمتين ابتدائيتين أو أكثر وجب تقديم الطلب المذكور الى محكمة الاستئناف التى تدخل فى دائرة اختصاصها تلك المحاكم . وإذا رفعت الدعوى نقضاة أو لمحاكم ابتدائية تابعة لمحاكم استئناف مختلفة وجب تقديم هذا الطلب الى محكمة استئناف مصر » .

فهذه المادة تفترض قيام نزاع على الاختصاص بين محكمتين أو أكثر أو بين قاضيين أو أكثر من قضاة التحقيق . وفى هذه الحالة يرفع طلب الفصل فى النزاع لتعيين القاضى أو المحكمة المختصة الى المحكمة العليا المباشرة التى يدخل فى

(١) راجع فى تفصيل البحث القانون الدولى الخاص لأبى هيف بك ص ٦١٩ وما يليها وكتابه فى المرافعات ، ١ ص ٣٠٣ وما يليها ومبادئ القانون الدولى الخاص للأستاذ عبد المنعم رياض ، ٢ ص ٢٣٦ وما يليها وقارن القانون الدولى الخاص للدكتور على الزينى ص ٢٠٥ وما يليها . وانظر كذلك العرابى بك ، ٢ ص ٤٨ وما بعدها . وجرايمولان ، ١ ص ٢٦٤ .

دائرة اختصاصها المحاكم أو القضاة المتنازعون على الاختصاص . فإذا كان النزاع بين محكمتين جزئيتين تابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة يرفع الطلب الى تلك المحكمة الابتدائية . وإذا كانتا تابعتين لمحاكم ابتدائية مختلفة — ومثل ذلك أيضا التنازع بين قاضي تحقيق أو أكثر أو بين محكمتين ابتدائيتين أو أكثر — فإن النزاع يرفع الى محكمة الاستئناف التي تدخل في اختصاصها تلك المحاكم . وإذا كانت تابعة الى محاكم استئناف مختلفة وجب تقديم الطلب الى محكمة استئناف مصر .

ولم تنص المادة على كيفية تقديم الطلب ولا عن يقدم هذا الطلب . والمعقول اذن أنه يجوز لنوى الشأن تقديمه . فيجوز رفعه من الخصوم في الدعوى كما يجوز تقديمه من المحكمة التي تدعى اختصاصها ( انظر المادة ٨٤ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية )<sup>(١)</sup> .

(١) يجب البصر على هذه المادة أنها نصت على تنازع الاختصاص في التحقيق بين فاضلين أو أكثر من قضاة التحقيق ولم تذكر النزاع بين نيابتين أو أكثر على تحقيق دعوى ، ويرى أن ذلك الاغفال يؤدي الى اشكال اذا قررت نيابة حفظ الدعوى وأحالها الأخرى على المحكمة ، وأن ذلك الاشكال لا يمكن حله الا بتسريع خاص ( المراهي بك ، ص ٢ ص ٥٢ وجندي بك عبد الملك في الموسوعة ، ٨ ص ٣٨٧ ) . ولكننا اذا تأملنا نجد أنه لا مبرر لهذا القدر ولا محل للاشكال . فأعضاء النيابة يختلفون في علاقتهم مع بعضهم عن قضاة التحقيق ، فهم يكونون كما رأينا لا لا يتجزأ . فنيابات الفطر كلها لا تكون الا وحدة واحدة ولا يوجد عدة وحدات في مصر كما هو الحال في فرنسا مثلا . وتصرفات أى عضو تهدد النيابة مادامت خالصة في سلطته القانونية ، واذن فلا محل لاتارة الاشكال السابق الذكر . فاذا فرضنا أن هناك دعوى حفظها وكيل نيابة ورفعها آخر فان صحة التصرف تتوقف على أسبقيته . فاذا كان أمر الحفظ سابقا على رفع الدعوى تهدت به النيابة كلها فلا تستطيع رفع الدعوى بعد ذلك الا اذا أُلتي النائب العمومي هذا الأمر في مدة الثلاثة الأشهر التالية لصدوره أو اذا ظهرت أدلة جديدة قبل سقوط الدعوى بمضى المدة ( مادة ٤٢ تحقيق ) . فما لم يتحقق أحد هذين الأمرين فإن الدعوى التي ترفع ، بصرف النظر عن رافعها ، تعتبر غير مقبولة . كذلك اذا رفعت الدعوى أولا من أحد الأعضاء فانها بذلك تخرج من يد النيابة وتدخل في حوزة المحكمة ، وحفظ النيابة بعد ذلك لا يؤثر عليها في شيء . بصرف النظر عن أصدر الأمر بهذا الحفظ . واذا ثار النزاع بين نيابتين أو أكثر على الاختصاص بالتحقيق =



ونص المادة ٢٤١ «أورد بصيغة عامة اذ يقول « إذا رفضت دعوى لقاضيين أو أكثر . . . . . يلزم أن يرفع طلب تعيين القاضى المختص الخ » فهو يشمل حالتى النزاع الإيجابى والنزاع السلبى .

وانما يشترط لتطبيق المادة وعرض النزاع على الجهة العليا أن لا يكون قد حكم نهائياً فى موضوع الدعوى ( انظر المادة ٨٥ من لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية ) وذلك لأنه اذا كان هناك حكم نهائى فى الموضوع فقد أصبحت له قوة الشئ المحكوم فيه . كذلك يجب أن تكون أحكام المحاكم المتنازعة أو قضاة التحقيق المتنازعين صادرة بالاختصاص أو بعدم الاختصاص وأن تكون هذه الأحكام أو القرارات نهائية . وذلك لأنه اذا تنازع قاضيان مثلاً على الاختصاص وكان من رأى أحدهما الاختصاص ومن رأى الآخر عدم الاختصاص فلا محل للاشكال . كذلك لا محل لرفع الاشكال اذا كان هناك سبيل للطعن فقد تلغى الجهة المطعون أمامها الحكم المطعون فيه فينتهى الاشكال أيضاً<sup>(١)</sup> .

---

== ولم تكن قد تصرفت احدهما فى مصير الدعوى بعد فان هذا التزاع يقضى اداريا بواسطة رئيس النيابة أو بواسطة النائب العمومى .

(١) جارو ، ٢ ، فقرة ٦٤٣ .

## الباب الثانى

### تولى المحكمة نظر الدعوى

الأصل أن المحكمة لا تستطيع أن تتعرض لنظر الدعوى الا اذا رفعت اليها من النيابة العمومية أساسا أو بصفة استثنائية من المدعى بالحق المدنى فى المخالفات والجنح . فليس للقاضى أن يحرك الدعوى أمامه كما كان الأمر فى العهد القديم حيث كان القاضى يجمع الى سلطة الفصل فى الخصومة سلطة تحريك الدعوى ( tout juge est procureur général ) . ويستثنى من ذلك بعض مسائل معينة فلمحاكم الجنائية بصفة عامة سلطة نظر الجنح والمخالفات التى تقع فى الجلسة وقد سبق لنا الكلام على ذلك ، ولحاكم الجنايات أيضا سلطة تحريك الدعوى العمومية وسنرجى ذلك لحين الكلام على اجراءات محكمة الجنايات وسلطتها . ومتى رفعت الدعوى العمومية أمام القضاء فقد خرجت من يد النيابة بحكم دخولها فى حوزة المحكمة ( la saisine du tribunal ) وأصبح أمرها بيد المحكمة ، وما دامت داخلية فى اختصاصها فى التى تتولى نظرها والحكم فيها متبعة فى ذلك الاجراءات التى نص عليها القانون من حيث السير ومراعاة قواعد الاثبات ومقيدة بحدود سلطتها فى نظر الدعوى فلا تتخطاها . وسنتكلم على ذلك فى الفصول الآتية .

### الفصل الاول

#### الاحالة على المحكمة

ترفع الدعوى الى المحكمة فى الجنايات بقرار يصدر من قاضى الاحالة ( مادة ٩ جنابات ) أو من قاضى التحقيق ( مادة ١١٩ تحقيق و ٢٩ جنابات ) أو من أودة المشورة ( المحكمة الابتدائية ) عند الطعن أمامها فى قرار قاضى الاحالة أو فى قرار قاضى التحقيق ( مادة ١٢ جنابات المدلة سنة ١٩١٤ ) .

أما في المخالفات والجناح فترفع الى المحكمة بقرار من قاضى التحقيق ( مادة ١١٧ و ١١٨ تحقيق ) حتى ولو تبين من التحقيق أنها جناحة خارجة عن الجناح المنصوص عليها فى المادتين ٤٣ و ٥٧ تحقيق أى جناح التزوير والتفالس والنصب والتبديد ) ، أو من أودة المشورة عند الطعن فى قرار قاضى التحقيق ( مادة ١٢٦ تحقيق ) ، كما أنها ترفع اليها من النيابة بتكليف المتهم بالحضور أمامها وستحكم عن ذلك بالتفصيل ، أو من المدعى بالحق المدنى مباشرة ( مادة ٥٢ ) وقد سبق الكلام على ذلك .

**التكليف بالحضور :** تحال الدعوى من النيابة فى الجناح والمخالفات الى المحكمة بتكليف المتهم بالحضور أمامها ( أمام المحكمة ) ( راجع المواد ٤٣ و ١٢٩ و ١٥٧ تحقيق ) . فالنيابة لا تصدر أمر احالة تخرج بمقتضاه الدعوى من يد سلطة التحقيق وتنتقل الى سلطة الحكم كما هو الأمر مع قاضى الاحالة وقاضى التحقيق . فالدعوى تظل فى يدها ولا تنتقل الى يد المحكمة الا بتكليف المتهم بالحضور للجلسة <sup>(١)</sup> .

ويجب أن يشتمل التكليف بالحضور على اسم المتهم بشكل يوضح شخصيته ، وعلى موضوع التهمة وعلى مواد القانون التى تقضى بالعقوبة ، وعلى اسم المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى ( أنظر المادتين ١٣٠ و ١٥٨ تحقيق ) . وطبعا يجب أن يذكر يوم الحضور . ولا يلزم أن يشتمل التكليف بالحضور أمام المحكمة الجنائية جميع البيانات التى يتطلبها قانون المرافعات فى التكليف بالحضور أمام المحكمة المدنية ، فلا يلزم مثلا ذكر ساعة الحضور ولا بيان الأدلة التى تستند عليها الدعوى ( قارن المادة ٣٥ مرافعات ) <sup>(٢)</sup> .

ولم ينص قانون تحقيق الجنايات على طريق اعلان التكليف بالحضور ،

(١) انظر جرائعولان ، ١ ، قرة ٣٧٧ والعراى بك ، ٢ ، ص ٢٢٣ .

(٢) لبوتشان مادة ١٤٥ قرة ١٢٠ و ١٣٠ ومادة ١٨٣ قرة ١٣ و ١٦٣ وانظر العراى بك ، ٢ ، ص ٢٣٨ .

فلم يذكر من الذى يقوم باعلانه ولا الاجراءات التى تتبع ، ولذلك تتبع قواعد المرافعات . فيقوم باعلانه أحد المحضرين<sup>(١)</sup> ، ويكون الاعلان من أصل وصورة وتتبع فى ذلك الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٦ مرافعات وما بعدها .

ميعاد الحضور : يكلف المتهم بالحضور أمام المحكمة بميعاد يوم كامل على الأقل فى الخلفات (مادة ١٣٠ تحقيق) وثلاثة أيام فى الجنج (مادة ١٥٨ تحقيق) ، وذلك خلاف مواعيد المسافة (أنظر المواد ١٧ — ٢٠ مرافعات) . وتستثنى حالة التلبس فان التكليف بالحضور فيها لم يقيد المشرع بميعاد (مادة ١٥٨) ، وانما اذا طلب المتهم التلبس بالجريمة اعطاء ميعادا لتحضير دفاعه يأذن له القاضى بميعاد ثلاثة أيام على الأقل . فاذا لم يطلب ورأى القاضى أن الدعوى غير صالحة للحكم ، يأمر بتأجيلها لاحدى الجلسات القريبة ويبقى فى هذه الحالة المتهم فى السجن أو يأمر بالافراج عنه مؤقتا اذا اقتضى الحال ذلك ، سواء بضمان أو بغير ضمان (مادة ١٥٩ تحقيق) .

ما الحكم اذا أعلن المتهم فى مخالفة أو جنحة لمهلة أقل من الميعاد القانونى ؟ لم تنص المادة ١٣٠ فى الخلفات ولا المادة ١٥٨ فى الجنج على البطلان . ولكن محكمة النقض قضت ببطلان الاعلان فى هذه الحالة<sup>(٢)</sup> . ومن رأى أنه لا محل للحكم ببطلان الاعلان ، ويكفى أن تمنح المحكمة المتهم مهلة لتحضير دفاعه ، ولا داعى لتكبد المصاريف واعادة الاعلان ، ويجب التقليل من التمسك بالشكل والنظر الى حكمة التشريع .

واذا طلب التأجيل من المتهم المعلن قبل الجلسة بمدة أقل من الميعاد القانونى

---

(١) ذكر القانون عند الاعلان فى دور التحقيق جواز حصوله على يد أحد المحضرين أو أحد رجال الضبط ويستنتج البعض من ذلك أن القانون أراد أن يقرر فى جميع الأحوال مبدأ الاعلان بواسطة المحضرين أو مأمورى الضبط والربط (المرابى بك ، ٢ ص ٢٤١) .

(٢) النقض فى ١٦ ابريل سنة ١٩٠٤ (الاستقلال ص ٣ ص ٨٠) .

ورفض طلبه يعتبر هذا اخلالا بحق الدفاع مبطل للحكم حتى ولو كان المتهم قد ترفع في موضوع الدعوى مرعاً<sup>(١)</sup>. وما دام المتهم قد أعلن في المياد القانوني فالمحكمة ليست ملزمة باجابة طلبه التأجيل للاستعداد<sup>(٢)</sup>.

بطلان التكاليف بالحضور : اذا لم يشتمل التكاليف بالحضور على البيانات اللازمة ، أو لم تتبع فيه الاجراءات القانونية فانه يعتبر باطلا . ويجب التفرقة بين حالة ما اذا لم يحضر المتهم في الجلسة وحالة ما اذا حضر . فاذا غاب المتهم فعلى القاضي أن يتحقق من أصل الاعلان ومن اشتأله على البيانات اللازمة والا فيحكم ببطلان التكاليف بالحضور أو على الأقل يؤجل الدعوى للاعلان اعلانا صحيحا ولا يصح الحكم على المتهم غاييا الا اذا كان قد أعلن اعلانا قانونيا<sup>(٣)</sup>.

أما اذا حضر المتهم فطبقا للمادة ٢٣٦ تحقيق أوجه البطلان الذي يقع في الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب ابدؤها قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة ان لم يكن هناك شهود والا سقط حق الدعوى بها<sup>(٤)</sup>. وذلك لأن دخوله في الموضوع يدل على أنه لا يرى ما يحجف بحقه في الدفاع<sup>(٥)</sup>. ويلاحظ أن بطلان التكاليف بالحضور لعدم توافر البيانات أو الاجراءات بطلان نسبي يتمسك به صاحب الحق لا غيره .

(١) قض ٢٤ يناير سنة ١٩٢٩ ( مجموعة القضا ، ١ رقم ١٣٥ ص ١٥١ ) .

(٢) قض ٥ فبراير سنة ١٩٣١ ( مجموعة القضا ، ٢ رقم ١٧٩ ص ٢٣٧ ) وقض ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ ( مجموعة القضا ، ٣ رقم ٢٢٠ ص ٢٧٥ ) .

(٣) منشور لجنة الرقابة سنة ١٩٠٣ ( مجموعة القرارات رقم ٦٥ ) .

(٤) قض ٢٤ يناير سنة ١٩٢٩ . ( مجموعة القضا ، ١ رقم ١٢٨ ص ١٤٩ ) وقض ٢ مايو سنة ١٩٢٩ ( مجموعة القضا ، ١ رقم ٢٤٨ ص ٢٩٤ ) وقض ٢٠ مارس سنة ١٩٣٠ ( مجموعة القضا ، ٢ رقم ١١ ص ٥ ) وقض ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٣ ( القانون والاقتصاد س ٣ ملحق ١٣٧ ) وقض ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٤ ( المحاماة س ١٤ رقم ١٢٣ ص ٣٢٩ ) .

(٥) راجع قض ٢٤ يناير سنة ١٩٢٩ السابق الاشارة اليه في هامش (١) .

وإذا حكم بطلان التكييف بالحضور اعتبر كأنه لم يكن وعلى ذلك لا يترتب عليه قطع مدة التقادم .

ومتى كان التكييف بالحضور صحيحا ، سواء كان من النيابة أو من المدعى المدني ، وكانت المحكمة مختصة دخلت الدعوى في حوزتها ، ووجب عليها الفصل فيها . ولا تملك النيابة التنازل عنها ، كما أنه لا تأثير لتنازل المدعى المدني فيها . وعلى المحكمة أن تبأشر التحقيق بنفسها أو بواسطة من تنتدبه من أعضائها .

**قبول التهم المحاكمة :** هل اذا قبل التهم المحاكمة في مخالفة أو جنحة وحضر الى الجلسة بناء على اخطار بسيط من للدعى المدني ، هل هذا يحرك الدعوى ويجعلها مقبولة أمام المحكمة ؟ ان عدم توافر البيانات والاجراءات الشكائية في التكييف بالحضور يترتب عليه البطلان ، ولكن هذا البطلان نسي اذا شاء صاحب الحق أن يتمسك به زال أثره . وعلى ذلك فالظاهر أنه لا مانع من تحريك الدعوى بهذا الشكل . ولكن طبقا للمادة ٥٢ يجب أن ترسل أوراق الاعلان في الدعوى المباشرة المرفوعة من المدعى المدني الى النيابة قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام ، فيجب أن يراعى ذلك . وبهذه الفكرة أيضا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية بصفة فرعية بطريق ابداء الطلبات اذا قبل المدعى المدني أن توجه اليه دعوى مباشرة من التهم . وهذه الفروض ولو أنها متصورة نظريا الا أنه لا ينتظر عادة أن تقع عمليا .

### تشكيل المحكمة

لا بد أن تكون المحكمة مشكلة تشكيلا قانونيا والا كانت الاجراءات باطلة فهذا أمر متعلق بالنظام العام . فيجب :

١ — أن تكون مكونة من العدد القانوني اللازم . وتشكل المحكمة المركزية ومثلها محكمة الخافات أو الجنح الجزئية من قاض واحد ( المادة ٢ من قانون محاكم المراكز والمادتان ١٢٨ و ١٥٦ تحقيق ) وتكون المحكمة الابتدائية

الاستثنائية من ثلاثة قضاة (المادة ٦ من لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية) . أما محكمة الجنايات فتشكل من ثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف (مادة ٣ جنابات ) ، ومحكمة النقض من خمسة من مستشارى النقض .

٢ — وأن تكون النيابة ممثلة في كل الاجراءات التي تمر بها الدعوى أمام القضاء فهي تكون جزءا من هيئة المحكمة<sup>(١)</sup> . ولأى عضو من أعضاء النيابة أن يقوم بتمثيلها أمام أية محكمة جنائية ولو كان معاون نيابة ، ما عدا محكمة النقض فلا يمثلها أمامها الا من كان في درجة رئيس نيابة . ويجوز كما مر بنا أن يمثل النيابة أحد رجال الضبطية القضائية أمام محكمة المركز وأمام محكمة الخافقات .

٣ — وأن يكون هناك كاتب للجلسة . ولم يرد نص صريح في القانون يوجب حضور الكاتب ورغم ذلك فحضوره لا بد منه . لأن القانون ينص على اجراءات تقتض وجود كاتب لتلاوة أوراق التحقيق (مادة ١٣٤ تحقيق) وتدوين البيانات الخاصة بالشهود وأقوالهم (مادة ١٤٦ و ١٧٠ تحقيق) . ثم ان المادة ٢٢٩ تحقيق تقتض وجود محضر جلسة<sup>(٢)</sup> . وطبيعى أن يقوم بتحرير هذا المحضر كاتب خاص حتى يتفرغ القاضى للفصل في الدعوى . ولا يعقل أن القانون يشترط حضور كاتب في التحقيق الابتدائى أمام النيابة (مادة ٣٢ تحقيق) وأمام قاضى التحقيق (مادة ٦٣ تحقيق) ولا يشترط ذلك عند نظر الدعوى أمام المحكمة .

ويريد البعض أن يستنتج من نص المادة ٢٢٩ المعدلة في ٩ فبراير سنة ١٩٢٦

(١) نقض ١٦ مايو سنة ١٩٣٢ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٣٥٦ ص ٥٧٧ ) .

(٢) هاك نص الفقرة الأخيرة منها حب تعديلها بمقتضى القانون الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ « والأصل في الأحكام اعتبار أن الاجراءات المتعلقة بالشكل سواء كانت أصلية أو يوجب عدم استيفائها بطلان العمل قد روعيت أثناء الدعوى . ومع هذا فلصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن تلك الاجراءات أهملت أو خولفت وذلك اذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة ولا في الحكم » .

(راجع نص المادة) أن حضور الكاتب لم يعد ضروريا . ولكن هذه المادة لا تدل في شيء على الاستثناء عن الكاتب بل بالعكس تقتض وجوده إذ تقتض وجود محضر جلسة . وكل ما هنالك أنه قد يكون هناك نقص أو إهمال في بيان الاجراءات التي اتخذتها المحكمة . فالقانون يفترض رغم ذلك أنها روعيت ولصاحب الشأن أن يثبت أنها خولفت اذا استطاع .

ومحضر الجلسة الذي يحرره الكاتب يعتبر ورقة رسمية . واذا ثبت فيه أن الاجراءات روعيت فلا يجوز اثبات عكس ذلك الا بالظن بطريقة التزوير<sup>(١)</sup> . وتعتبر المحاكم أن ما يرد فيه يكفي لتكملة أو تصحيح البيانات المادية الناقصة أو الواردة خطأ في الحكم ، وذلك كذكر اسم رئيس الجلسة<sup>(٢)</sup> أو مكان وقوع الحادثة<sup>(٣)</sup> . ويوقع على محضر الجلسة من رئيس المحكمة . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن عدم توقيعه على محاضر الجلسات لا يعيب الاجراءات ما دام التهم لم يدع أن شيئا مما ورد في هذه المحاضر الخالية من توقيع رئيس الجلسة مخالف للواقع<sup>(٤)</sup> .

**سبب ابراء الرأي في الدعوى :** يجب أن لا يكون القاضي قد سبق وتعرض لمحاكمة الدعوى في أي دور من أدوارها وأبدي رأيه فيها . وهذه القاعدة لم يرد بها نص صريح عام ولكنها مستنتجة من سياق النصوص وقد استقر عليها قضاء محكمة النقض الآن . ولم يأت في هذا الصدد في قانون تحقيق الجنايات سوى المادتين ١٢٥ و ١٩٢ وقد نقلتا عن المادة ١٧٥ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي ، وكذلك المادة ٢٣٢ تحقيق الخاصة بالنقض . والمادة ١٩٢ وردت في

(١) نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٢٠٦ ص ٢٥٢ ) .

(٢) نقض ١٦ مارس سنة ١٩١٢ ( المجموعة ١ ص ١٣ ص ١١٤ ) .

(٣) نقض ٢١ يولي سنة ١٩١٤ ( الاستقلال ص ٣ ص ٣٠٧ ) .

(٤) نقض ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٣٦١ ص ٤٠٧ ) ونقض ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٣٩٤ ص ٤٦٧ ) ونقض ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٧٠ ص ٥٩ ) .



الباب الخاص بمحاكم الجنايات وهي تنص على أنه « تتركب المحكمة المذكورة ( محكمة الجنايات ) من ثلاثة قضاة لا يكون من ضمنهم قاضى التحقيق الذى نظر الدعوى من قبل » . فهذه المادة كانت قاصرة على قضاة محاكم الجنايات ، وقد ألغيت بمقتضى المادة ٥٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

أما المادة ١٢٥ فقد وردت فى الكتاب الثانى الخاص بقاضى التحقيق . وهي تنص على أنه « لا يسوغ للقاضى الذى حكم بأودة المشورة فى المعارضة فى أمر الاحالة أن يكون من ضمن الدائرة التى تحكم فى الموضوع » . وهذه المادة تقابل الفقرة الأولى من المادة ٢٥٧ الفرنسية ولكنها نقلت عنها نقلا مشوها ولم يراع الفرق بين سلطة غرفة الاتهام فى فرنسا — فى المختصة هناك بالاحالة على محكمة الجنايات — وسلطة أودة المشورة فى مصر فجاءت بهذا الشكل المبتور . اذ لا مسوغ لأن يقتصر الحظر على القاضى الذى يشترك فى النظر فى المعارضة فى أمر الاحالة الصادر من قاضى التحقيق دون الأمر الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى . وكان المنطق يقضى بأنه فى الحالتين يمتنع على القاضى الجلوس فى محكمة الجنايات لأنه أبدى رأيه فى مسألة الاحالة سواء واقت أودة المشورة على قرار قاضى التحقيق بالاحالة أو ألغت قراره بأن لا وجه وقررت الاحالة <sup>(١)</sup> .

ولم تنقيد المحاكم المصرية بحرفية المادة ١٢٥ تحقيق بل توسعت فى تفسيرها هى والمادة ١٩٢ واعتبرتها تطبيقا لفكرة أساسية ، وهى أن مما يملية الدليل أن يأتى القاضى الى منصة القضاء وهو أبعد ما يكون عن الميل لجهة دون أخرى فلا يقضى فى الدعوى الا بعد فحصها وسماع كل ما يمكن أن يقال فيها ، وهذا لا يتحقق اذا سبق وأبدى القاضى رأيه من قبل <sup>(٢)</sup> .

(١) المادة ٢٥٧ الفرنسية تنص على عدم اشتراك أعضاء غرفة الاتهام فى الحكم ما داموا قد أبدوا رأيهم فى مسألة الاتهام ( Les membres de la cour royale ( cour d'appel ) qui auront voté sur la mise en accusation ne pourront... etc. ) .

(٢) وكما يقول الأستاذ رو ( Il faut en effet, que celui qui monte sur le siège comme juge, y vienne la bouche close, sans qu'aucun acte antérieur puisse faire présumer son opinion sur l'accusé . . ( رو ، ٢ ص ٩٤ ) ) .

ويترتب على ذلك أنه :

— لا يجوز لمضو النيابة السابق أن يجلس للفصل في دعوى أحالها للمحكمة قبل تعيينه قاضيا <sup>(١)</sup> أو طعن فيها بالاستئناف أو مثل النيابة وأهدى طلبات فيها <sup>(٢)</sup>. وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن وكيل النيابة الذي يباشر تحقيقا في قضية ما ويعين بمدند قاضيا لا يجوز أن يجلس للفصل في هذه القضية نفسها سواء كان قد أبدى رأيه فيما أجراه من هذا التحقيق أم لم يبد رأيا ما <sup>(٣)</sup>. وهذا القضاء محل نظر .

— ولا يجوز للقاضي الذي فصل في الدعوى ابتدائيا أن يشترك في نظرها أمام المحكمة الاستئنافية <sup>(٤)</sup> ولأن اشترك في الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية أن يجلس في محكمة الجنايات اذا عرضت عليها القضية بعد ذلك لنقض حكم المحكمة الابتدائية لعدم اختصاصها <sup>(٥)</sup>.

— وفي حالة النقض لا يجوز لأحد من القضاة الذين اشتركوا في الحكم

(١) نفس ٤ ديسمبر سنة ١٩٠٩ (المجموعة س ١١ ص ٧٣) .

(٢) لبوتقان ، مادة ١٨٠ ققرة ٥٦ وما يليها .

(٣) نفس ١٦ يناير سنة ١٩٣٣ ( القانون والاقتصاد س ٣ ملحق المدد السادس

رقم ٧٧ ص ١٠٧ ) .

(٤) نفس ٢٥ مايو سنة ١٨٩٥ ( القضاء س ٢ ص ٢٧٥ ) . وانما لكي يتسك بالتعاضد وتبطل الاجراءات يجب أن يكون الحكم الذي لحقه اليب قائما . وعلى ذلك اذا أصدر قاض حكما بمحكمة أول درجة ثم اشترك في الهيئة الاستئنافية في اصدار حكم غيائي في الدعوى ولكنه لم يشترك في نظر المعارضة في ذلك الحكم فلا عيب في الاجراءات اذا ما صدر حكم في المعارضة ، لأن الحكم النهائي محي بالحكم الصادر في المعارضة وأصبح هو وحده القائم . ولا تبطل الاجراءات الا اذا كان الحكم الاستئنافي الذي اشترك فيه ذلك القاضي قد صدر حضوريا أو صدر غيائيا ولم يعارض فيه أو عورض واعتبرت المعارضة كأن لم تكن - نفس ٣١ يناير سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ١٤٠ ص ١٥٣ ) .

(٥) محكمة النقض الفرنسية في ١٧ أغسطس سنة ١٩١١ ( سيري سنة ١٩١٢ قسم ١

ص ٥٤٤ ) .

المنقوض أن يكون عضواً بالهيئة التي تعيد نظر القضية (مادة ٢٣٢ تحقيق) <sup>(١)</sup>.

— ولا يمنع من نظر الدعوى والاشتراك في الحكم فيها كون القاضى قد سبق وأجرى بعض تحقيقات <sup>(٢)</sup> أو أصدر قراراً تهديدياً فيها <sup>(٣)</sup> أو نظر معارضة المتهم في الأمر الصادر بحبه احتياطياً <sup>(٤)</sup> أو نظر في طلب الافراج عنه <sup>(٥)</sup>، لأنه في كل هذه الأحوال لم يبد رأيه في موضوع الدعوى بالذات. كذلك لا يخل بتشكيل هيئة المحكمة الاستئنافية كون أحد القضاة كان عضواً بالنيابة التي استأنف أحد أعضائها الآخرين الحكم الابتدائي ما دام لم يسبق له هو ذاته أن تصرف في شيء من التحقيقات الخاصة بها <sup>(٦)</sup>.

ولا يعتبر مانعاً سبق حكم القاضى في دعوى مدنية مرتبطة بالجريمة <sup>(٧)</sup> أو محاكمته لأحد الفاعلين أو الشركاء في الجريمة أو في جريمة أخرى متفرعة عن الجريمة الأولى كشهادة زور لمصلحة آخر <sup>(٨)</sup>. وقد حكم بأن سبق اشتراك القاضى في نظر دعوى تأديبية ضد موظف عمومي لا يمنع من اشتراكه بعد ذلك

(١) انظر رو، ٢ ص ٩٣ ونقض ١٩ يونيو سنة ١٩٣٣ ( القانون والاقتصاد ص ٣، ملحق العدد السابع رقم ١٥٠ ).

(٢) نقض ١٩ يناير سنة ١٩١٨ ( المجموعة ص ١٩ ص ١٨ ) ونقض ٣٠ مايو سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض، ١ رقم ٢٧٠ ص ٣١٥ ).

(٣) نقض ٢٥ يناير سنة ١٩٢٥ ( المجموعة ص ٦ ص ١٥٥ ).

(٤) نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض، ١ رقم ٢١٠ ص ٢٥٤ ) و ٥ مارس سنة ١٩٣١ ( مجموعة النقض، ٢ رقم ١٩٧ ص ٢٥٦ ).

(٥) نقض ٥ مارس سنة ١٩٣١ ( مجموعة النقض، ١ رقم ١٩٨ ص ٢٥٧ ).

(٦) نقض ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ ( مجموعة النقض، ٢ رقم ٢٤٣ ص ٢٩٨ ).

(٧) فستان هلى، ٧ فقرة ٣١١٤ ورو، ٢ فقرة ٢٩ ولبوتشان، مادة ٢٥٧ فقرة ١٠.

(٨) نقض ١٩ يناير سنة ١٨٩٥ ( المحاكم ص ٦ ص ٤٢٠ ) وقارن نقض ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٨ ( القضاء ص ٦ ص ٨٤ ).

في محامته جنائيا اذا مارفت ضده دعوى عمومية عن نفس الأفعال التي نشأت عنها الدعوى التأديبية ، وقد يكون هذا سببا للرد <sup>(١)</sup> .

**الحظر من النظام العام :** ومنع القاضي من الاشتراك في الهيئة التي تفصل في الدعوى اذا ما سبق وأبدى رأيه فيها أمر متعلق بالنظام العام <sup>(٢)</sup> يجوز أن يدفع به في أى حالة كانت عليها الدعوى ، ويترتب على عدم مراعاته بطلان الاجراءات ولو رضى بذلك الخصوم صراحة أو ضمنا ، وعلى القاضي أن يمتنع من تلقاء نفسه <sup>(٣)</sup> .

## الفصل الثاني

### La preuve الإثبات

#### عموميات

اثبات الأمر هو اقامة الدليل عليه . ويقصد بالإثبات في الدعوى العمومية اقامة الدليل على وقوع الجريمة وعلى نسبتها الى المتهم ، أى تدخله في ارتكابها سواء بصفته فاعلا أصليا أو شريكا .

فالإثبات يراد به اذن اثبات الوقائع . فلا يدخل في ذلك بيان وجهة نظر الشارع وحقيقة مراده ونظريته التي أخذ بها فبحث ذلك كله يتعلق بتفسير القانون (interprétation) لا بالإثبات (preuve) .

(١) انظر لبونشان ، مادة ٢٥٧ فقرة ١١ من ١١٢٨ . ومن هذا القبيل ادعاء أن أحد القضاة كان محاميا أو وكيفا في الدعوى فانه يعتبر من حالات الرد ( قض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ ) (المحكمة من ١٣ رقم ٤٠٣) .

(٢) قارن قواعد رد القضاة المنصوص عليها في المادة ٣٠٩ وما بعدها من قانون المرافعات . وانظر قض ١٦ يناير سنة ١٩٣٣ ( القانون والاقتصاد من ٣ ملحق العدد السادس رقم ٧٧ ) .

(٣) لبونشان ، مادة ٢٥٧ فقرة ١ و ٢١ وبه اشارة لأحكام عديدة . وانظر رو ،

تطور الاثبات وطرائقه : يقسم فرى<sup>(١)</sup> تطور الاثبات الى أربعة أدوار :

١ — دور النظرة : حيث كان المرء قاضى نفسه ، اذا اعتقد أن آخر جار عليه اقتص لنفسه فالاثبات مرجعه شعور الشخص واحساسه .

٢ — دور العقيدة : حيث كانوا يحتكمون الى الآلهة والقوى الخفية فيسومون المتهم ألوانا من العذاب كأن يسيره على جمر موقد أو يلقوا به الى الوحوش فاذا كان بريثا حتمه العناية الخفية فلم تمسه النار ولا الوحوش بسوء .

٣ — دور الأدلة القانونية : فى هذا الدور يحدد القانون أنواع الأدلة التى تقبل فى الاثبات وقوة كل دليل فى الاثبات . وكان على رأس الأدلة فى المسائل الجنائية اعتراف المتهم ولذا كان يباح فى كثير من الشرائع القديمة التعذيب للحصول على ذلك الاعتراف اذا قامت ضد المتهم أدلة ضعيفة .

ونجد فى الشريعة الاسلامية أمثلة عديدة من الأدلة القانونية . وقد كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات المصرى القديم ( ألغيت سنة ١٨٩٧ ) تقضى بأن القاضى لا يستطيع الحكم على القاتل بعقوبة الاعدام الا اذا ثبتت ادانته باعترافه أو بشهادة شاهدى رؤيا .

٤ — دور اعتقاد القاضى ( L'intime conviction ) : فى هذا الدور أصبح القاضى الجنائى حرا فى التقدير يحكم بما يطمئن اليه ضميره ، والأمر متروك الى اقتناعه يصل اليه من أية طريق دون أن يقيد به القانون بوسائل معينة يجب أن يصل الى الحقيقة عن طريقها ، وله الحرية فى أن يرجح بعض الأدلة على البعض الآخر بلا تمييز ، وهذا هو المذهب الأساسى فى التشريعات الحديثة .

ويرى فرى أن طرق الاثبات فى العصر الحديث يجب أن تتطور ويستعان فى الوصول الى الحقيقة بالطرق العلمية قبل كل شئ . فهى تؤدى الى قرائن فاطمة ، فالأبحاث النفسية والعقلية والكيمائية وغيرها تعتبر أكبر معين للمحقق والقاضى . وقد كان لهذه الأفكار أثر عملى اذ جدد العلماء فى هذه البحوث وتكون من مجموعها

(١) فرى<sup>(١)</sup> (Ferri) فى كتابه علم الاجتماع الجنائى (sociologie criminelle) فقرة ٧٦ .

علم التحقيق الجنائي العملي (la police scientifique) ، وأنشئت عدة معامل علمية في كثير من المدن الهامة في أوروبا وأمريكا لدراسة أحوال المجرمين وطرائقهم وكشف خباياهم . وكثيرا ما يستعان بالخبراء في هذه المسائل أمام المحاكم . ولكن يلاحظ أن الأمر في النهاية مرجعه الى تقدير القاضي واقتناعه .

### مذهب القانون المصري : القاعدة الأساسية أن الأدلة في المسائل الجنائية

اقتناعية ، يحكم القاضي — قاضى الموضوع — وقفا لما اقتنع به وإطمان اليه ضميره أيا كانت الوسيلة أو الدليل الذى أدى الى هذا الاقتناع . فهو ليس مقيدا بوسائل معينة أى أدلة قانونية لتكوين اعتقاده كما هو الغالب فى المسائل المدنية ، بل حريته مطلقة فى تقدير الأدلة وفى ترجيح بعض الأدلة على البعض الآخر أيا كان نوعها وكان مصدرها وأيا كان نوع الجريمة وكانت خطورتها <sup>(١)</sup> ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فى ذلك كما سنرى . فله أن لا يأخذ باعتراف متهم صدر أمامه ويقضى ببراءته بناء على ما ظهر له من القرائن أو أقوال الشهود ، وله أن يأخذ بأقوال الشهود فى محضر البوليس ويرفض أقوالهم أو أقوال آخرين صدرت أمامه <sup>(٢)</sup> ، أو أن يعتمد على أقوال بعض الشهود أمامه وأقوال البعض الآخر فى التحقيقات الأولى <sup>(٣)</sup> . وله أن يبنى حكمه ولو على شهادة صغير سمعت على سبيل الاستدلال <sup>(٤)</sup> ، كما له أن يبنيه على ترجيح فرض على آخر ويحكم بإدانة المتهم <sup>(٥)</sup> ، ولا يطمئن على ذلك بأن الترجيح يتضمن وجود شك فيجب أن يؤول

(١) قضا ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ( مجموعة القضا ، ١ رقم ٨٣ ص ٩٤ ) .

(٢) قضا ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩ ( مجموعة القضا ، ١ رقم ٣٤٧ ص ٣٩٣ ) .

(٣) قضا ٢٠ مارس سنة ١٩٣٠ ( مجموعة القضا ، ٢ رقم ١٠ ص ٥ ) .

(٤) قضا ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٠ ( المحاماة س ١٠ رقم ٣٣٢ ص ٦٧٠ ) .

(٥) قضا ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ( مجموعة القضا ، ١ رقم ١٠ ص ١٨ ) وقضا

٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ( مجموعة القضا ، ١ رقم ٣١ ص ٥٧ ) وقضا ١٧ أكتوبر سنة

١٩٢٩ ( مجموعة القضا ، ١ رقم ٣٠٠ ص ٣٥٢ ) وقضا ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩

( مجموعة القضا ، ١ رقم ٣٣١ ص ٢٧٩ ) .

لمصلحة التهم<sup>(١)</sup>، لأن الشك الذى يفسر فى مصلحة التهم هو بدوره مسألة خاضعة لتقدير القاضى فهو الذى يرى ما اذا كان الشك قويا أم لا . وله أن يستفيد من جميع ما يعرض عليه من الأدلة والقرائن أيا كان مصدرها<sup>(٢)</sup> .

ولم يرد بهذه القاعدة نص صريح فى القانون المصرى كما هو الحال فى المادة ٣٤٢ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى التى نصت عليها صراحة فى صدد الكلام على المحكمين . ومع كل فهذه القاعدة مسلم بها وأحكام الحاكم المصرية مستقرة على ذلك<sup>(٣)</sup> . وقد أبانت محكمة النقض ذلك بصراحة فى حكمها الصادر فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ والمشار اليه فقالت « وقاضى الموضوع فى كل هذا حرياً يأخذ الحقيقة التى ينشدها من أى موطن يراه وقد تأبى نفسه الأخذ باعتراف معترف لما يداخله من الشك فى صحته وقد يأخذ ببعض الاعتراف وينبذ بعضه وبيعض الشهادة وينبذ بعضها الآخر وبقول قالة الشاهد فى التحقيق دون قول قالة بمجلسة المرافعة أو بالعكس وليس عليه فى كل هذا من حرج فانه طالب حقيقة ينشدها حيث يجدها ويستخلص ثمينها مما يرين عليه من غيث الأباطيل وما كان للشارع أن يضيق عليه فى ذلك بل انه وكل الأمر فيه لضميره وجعله وحده الرقيب عليه فيه » .

(١) نقض ١٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ (مجموعة النقض ، ١ رقم ٣٠٣ ص ٣٥٤) .

(٢) نقض ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ (مجموعة النقض ، ١ رقم ٣٣١ ص ٣٧٩) .

(٣) راجع فضلاً عن الأحكام السابقة نقض ١٢ يونيه سنة ١٩٠٩ (المجموعة س ١٠ رقم ٨٤) ونقض ٢٥ ابريل سنة ١٩٢١ (المجموعة س ٢٣ رقم ٣٨) ونقض ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ (المجموعة س ٥ رقم ٢٧٧) ونقض ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ (المجموعة س ٣٠ رقم ١٩) ونقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ (المجموعة س ٣٠ رقم ٢٠) و ٦ يونيه سنة ١٩٢٩ (مجموعة النقض ، ١ رقم ١٧٦ ص ٣٢٢) ونقض ١٤ فبراير سنة ١٩٢٩ (مجموعة النقض ، ١ رقم ١٦٠ ص ١٦٥) ونقض ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ (مجموعة النقض ، ١ رقم ٣٢٠ ص ٣٦٧) ونقض ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ (مجموعة النقض ، ٢ رقم ٨٥ ص ٧٩) ونقض ١٩ مارس سنة ١٩٣١ (مجموعة النقض ، ٢ رقم ٢١٧ ص ٢٧٤) ونقض ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ (القانون والاقتصاد س ٣ العدد الرابع رقم ٦٨) ونقض ١٤ مايو سنة ١٩٣٤ (القانون والاقتصاد س ٤ ملحق العدد السادس رقم ١٠٢ ص ١٤٢) .

غير أن حرية القاضي في هذا السبيل محدودة بما يأتي : —

١ — لا يجوز له أن يلجأ الى وسائل غير مشروعة أو محرمة أو غير معترف بها بنية الوصول الى الحقيقة واثباتها . فلا يجوز له أن يستعمل وسائل اكراه أو تهديد مع الشهود والمتهمين فهذه جرائم يعاقب عليها . ولا يجوز له أن يخلف الشهود أو المتهمين بين الطلاق كما لا يصح اعتماده على تجارب روحانية .

٢ — يجب أن لا يكون اقتناعه الا بناء على الأدلة التي تظهر في سياق التحقيقات والتحريرات التي أجريت في الدعوى وثبتت في الأوراق المطروحة أمامه وعرضت للمناقشة فيها<sup>(١)</sup> . فلا يجوز له أن يبنى حكمه على معلوماته الشخصية أو على شعوره النفساني الذي لا يرتكز على قواعد المنطق والاستنتاج الطبيعي<sup>(٢)</sup> ولا على أدلة لا وجود لها<sup>(٣)</sup> . فاذا بني حكمه على تقرير خبير وظهر أن الخبير لم يقدم تقريراً ما كان حكمه باطلاً<sup>(٤)</sup> .

٣ — اذا كانت هناك اجراءات نص عليها القانون خاصة بطريقة تقديم بعض الأدلة أو الحصول عليها فيجب عليه اتباعها . ففي الشهادة مثلاً يجب أن تؤدي بعد حلف اليمين ، وكذلك يجب أن يصدر اعتراف المتهم من تلقاء نفسه ولا يجوز للقاضي استجوابه سعيًا وراء اعترافه بدون رضاه .

**استثناءات :** يستثنى من القاعدة السابقة ما يأتي : —

١ — الأدلة التي تقبل وتكون حجة على شريك الزوجة في الزنا هي

(١) تفتي ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ ( مجموعة الفتاوى ، ١ رقم ٣٩٢ ص ٤٦٦ ) . وانظر كذلك حكم محكمة الفتى الفرنسية في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ( ورد ملخصه في المحاماة ص ٦٦٧ من ١٩٢٧ ) ورو ، ٢ ، ٧٣ .

(٢) جارو ، ١ ، ٢٦٢ .

(٣) تفتي ٣ يناير سنة ١٩٢٩ ( المحاماة ص ٩ رقم ١٨٧ ص ٣٥٤ ) وتفتي ٩ يناير سنة ١٩٣٠ ( مجموعة الفتاوى ، ١ رقم ٣٦٧ ص ٤١٦ ) .

(٤) تفتي ٢ مايو سنة ١٩٢٩ ( مجموعة الفتاوى ، ١ رقم ٧٤٤ ص ٢٨٤ ) .



القبض عليه حيث تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتب أو أوراق أخرى مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم (مادة ٢٣٨ ع) وقد سبق لنا الكلام عليها .

وقد يترتب على هذا النص الشاذ نتيجة غريبة اذ يصح أن يحكم على الزوجة في جريمة الزنا لاقتناع القاضى باداتها وبرأ شريكها لأنه لم يقم ضده دليل من الأدلة التي يتطلبها القانون <sup>(١)</sup> .

٢ — يجعل القانون من بعض المحاضر والأوراق حجة ضد المتهم الى أن يثبت العكس (أنظر المادة ١٣٩ تحقيق في المخالفات والمادة ٢٤ من قانون التشرد) .

٣ — اذا كان الفصل في الدعوى العمومية يستدعى الفصل في نقطة نزاع مدنى فتتبع قواعد الاثبات المدنية كما قدمنا .

**عبء الاثبات :** عبء الاثبات على المدعى . وعلى ذلك فالنيابة العمومية هى المكلفة باقامة الدليل ضد المتهم . فكما أن الأصل في الانسان في المسائل المدنية براءة ذمته ، كذلك في المسائل الجنائية الأصل فيه طهارة اليد وسلامة النية فهو برىء الى أن يقوم الدليل على ادانته <sup>(٢)</sup> . وعلى ذلك اذا وجهت التهمة الى المتهم فهو ليس بحاجة لأن يدحضها اذا لم يقم دليل ضده .

ولكن اذا دفع المتهم بوجود سبب من أسباب الاباحة أو عذر من الأعذار القانونية المخففة أو المأمنة من العقاب فهل يكلف باقامة الدليل على ذلك ؟ القاعدة في المسائل المدنية أن المدعى عليه اذا أراد دفع الواقعة التى أقيم الدليل عليها ضده فعليه اثبات دفعه لأنه يصبح مدعيا (Reus excipiendo fit actor) . ولكن في المسائل الجنائية يقول الكتاب عادة ان المفروض أن النيابة

(١) جرسون ، مادة ٢٣٨ فقرة ٣٢ .

(٢) لا يعلم فرى بهذا الرأى بالنسبة للجرمين بطيئتهم أو بالعادة ولا بالنسبة للمجانين .

تقيم الأدلة على التهمة<sup>(١)</sup> ، على الركن المادى وعلى الركن المعنوى وعلى أنه لا عذر للمتهم ولا سبب يبيح له اتیان الفعل المعاقب عليه فالتهم اذن ليس مكلفا بإقامة الدلائل على دفعه . ولكن الواقع أن من مصلحة المتهم أن يقوم بأثبات دفاعه والا فان الأدلة التي تقدمها النيابة تصبح ولا يقابلها الا ادعاء لا دليل عليه ، ومع مذهب الأدلة الاقناعية المسلم به اليوم المنتظر أن يرجح القاضى جانب الادانة<sup>(٢)</sup> . غير أنه نظرا لتعلق الدعوى العمومية بالصالح العام على القاضى أن يحقق هذه الدفوع ويأخذ بها ولو لم ينتبه لها أو يتمسك بها المتهم .

ويلاحظ أنه اذا دفع المتهم بمسألة فرعية ليست من اختصاص المحكمة الجنائية كقرابة أو علاقة زوجية فعليه وحده الاثبات في هذه المسألة كما قدمنا .

**طرق الاثبات :** تكلم المشرع فى المادة ١٣٤ تحقيق وما يليها عن الاعتراف وشهادة الشهود والمحاضر وسنصلها فيما يلى ونضيف اليها طرق الاثبات الأخرى كآراء الخبراء والقرائن والمعاينة .

## المبحث الاول

### L'interrogatoire et l'aveu الاعتراف والاستجواب

الاعتراف هو اقرار المرء على نفسه بكل أو بعض ما هو منسوب اليه . ولقد كان الاعتراف فيما مضى أقوى الأدلة ولذلك كان يسعى المحقق والقاضى للحصول عليه ، ولو استعمل فى سبيل ذلك وسائل التعذيب . أما اليوم فولو أنه لا يزال فى الواقع دليلا قويا ، الا أنه غير ملازم للقاضى بل هو خاضع لتقديره .

(١) انظر فيدال فقرة ٧١٦ وهامش ١ ص ٨٤٧ .

(٢) ومن هذا القبيل اثبات صحة الوقائع فى القذف فى حق الموظفين العموميين ( مادة ٢٦١ ع ) فانه يقع على عاتق المتهم ( نفس ١٠ ابريل سنة ١٩٣٠ مجموعة القس ، ٢ رتم ٢٠ ص ٩ ) .

كما أنه محظور تمذيب المتهم لحله على الاعتراف (مادة ١٠٠ ع وراجع للمادة ٤٧ من تعليمات النيابة) .

**استجواب المتهم :** عرفنا الاستجواب في دور التحقيق الابتدائي ، ولكن هل يجوز للقاضي في دور المحاكمة استجواب المتهم ، أى سؤاله ومناقشته في كل ما يقوم ضده وما يدعيه ؟ هناك مذهبان :

أولاً — مذهب القانون الفرنسى ومن نقل عنه . فالمرشح الفرنسى يميز استجواب المتهم في دور المحاكمة أيضا . وقد نص على ذلك صراحة في المادة ١٩٠ تحقيق الخاصة بالجرح ، والمتفق عليه أن ذلك جائز في الجنايات أيضا بما للرئيس من السلطة الواسعة في السعى وراء الحقيقة (مادة ٢٦٨ تحقيق) <sup>(١)</sup> .

ثانياً — مذهب القانون الانجليزى ومن تبعه . فالقاضي في نظره عمله الأساسى أن يزن الأدلة التى يقدمها الخصوم ولا ينقب وراءها ، وهذا كما رأينا نتيجة فكرة النظام الاتهامى . واذن فلا يجوز له استجواب المتهم للحصول على اعترافه . ولا يكون الاعتراف صحيحا الا اذا أدلى به المتهم من تلقاء نفسه <sup>(٢)</sup> . (aveu spontané)

**القانون المصرى :** أجاز المشرع المصرى لمأمورى الضبطية سماع أقوال

(١) راجع فيدال فقرة ٤٧٦ .

(٢) في النظام الانجليزى يسأل المتهم أولا عن النعمة ويسمى ذلك (arrangement) فاما أن ينكر النعمة (plead not guilty) ، ومثله اذا ما ألزم جانب الصمت (stand mute) ، وعندئذ تسير المحكمة في نظر الموضوع ولكن لا يجوز استجوابه ومناقشته ، غير أنه يجوز له أن يدل ببيانات واقارات (make a statement) أثناء نظر الموضوع . وقد صدر في ١٢ أغسطس سنة ١٨٩٨ قانون يميز للمتهم أن يطلب سماعه كشاهد فيؤدى أقواله بعد حلف اليمين وبنا يصبح كالشهود الذين يجوز سؤالهم ومناقشتهم (examination and cross examination) . أما اذا اعترف اعترافا تاما (plead guilty) فإن هذا الاعتراف يقوم ضده ويصبح كقرار المحلفين بالادانة فلا تعود هناك حاجة لاثبات آخر فتصمم المحكمة بناء على هذا الاعتراف (انظر كنى (Kenny) في موجزه عن القانون الانجليزى وارشبولد في المرافعة والاثبات والاجراءات) .

التهمة عند القبض عليه طبقا للمادة ١٥ تحقيق وأجاز الاستجواب للنيابة ولقاضي التحقيق وأوجبه عليهما في بعض الأحوال ( مادة ٣٥ و ٣٦ و ٩٣ و ٩٤ تحقيق ) .  
أما في دور المحاكمة فقد نصت المادة ١٣٤ تحقيق على أنه بعد أن يتلو الكاتب أوراق التحقيق ويقدم عضو النيابة طلباته ، يسأل القاضي المتهم عما اذا كان معترفا بارتكاب الفعل المسند اليه أم لا ، فان أجاب بالإيجاب يحكم بنير مناقشة ولا مرافعة ، واذا أجاب بالسلب يشرح العضو المذكور التهمة . واذا ظهر في أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم ايضاحات عنها من التهم لظهور الحقيقة فيطلب القاضي منه الالتفات اليها ويرخص له بتقديم هذه الايضاحات .

فالمحكمة لما أن تسأل المتهم عن التهمة فقط ، ولكن لا يمكن استجوابه الا اذا طلب ذلك ( مادة ١٣٧ ) . وقد بينت محكمة النقض الفرق بين الاستجواب والسؤال في حكم لها فقالت « ان المادة ١٣٧ تحقيق وان كانت تقضى بأنه لا يجوز استجواب المتهم الا اذا طلب ذلك غير أن المراد منها هو ذلك الاستجواب الدقيق المطول الذى يستعرض فيه القاضى كل الدلائل والشبه القائمة على التهم في القضية ويناقشه فيها مناقشة دقيقة من شأنها أن تربك المتهم وربما استدرجته الى قول ما ليس في مصلحته . فاذا كان ما وجه للمتهم هو سؤال واحد أجاب عليه بما ينفي التهمة عنه فان اجابته لا تكون قد أحدثت ضررا ما بدفاعه ولا يعد ذلك استجوابا » <sup>(١)</sup> .

وهذه القواعد ظاهر أنها مستمدة مما عليه الحال في القانون الانكليزى ، وهى غريبة على القانون المصرى ولم يكن لها داع . هى منطقية في القانون الانجليزى حيث تتشابه الاجراءات الجنائية والاجراءات المدنية ، وحيث يعتبر

(١) قض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ ( المحاماة س ٩ رقم ١٨٣ ) وانظر أيضا قض ٢٥ يناير سنة ١٩٣١ ( المحاماة س ١١ رقم ٥١٧ والنشرة س ٢ ص ٦١ ) وقض ٢٩ مايو سنة ١٩٣٣ ( القانون والاقتصاد س ٣ العدد السابع ص ١٧٩ ) .

القاضى طبقا للنظرية الاتهامية مجرد حكم يزن الأدلة التى يقدمها كل من الخصوم دون أن يسمى للدليل بنفسه ، ولكنها لا تلتئم مع الأفكار التى بنى عليها التشريع المصرى حيث مهمة القاضى أن يسمى للوصول للحقيقة والأمر متروك الى اقتناعه .

ولهذا نجد أن المحاكم المصرية تضيق من نطاق المادة ١٣٧ تحقيق . فمن جهة ترى أن طلب الاجابة على الأسئلة لا يعتبر فى حد ذاته باطلا ، وكل ما للمتهم أن يمتنع عن الاجابة اذا أراد . ولكن اذا لم يعترض لا هو ولا محاميه على استجوابه وأجاب على ما وجه اليه عد ذلك تنازلا منه عن حقه المذكور ولا يقبل الطعن منه بناء على أن المحكمة استجوبته بدون طلبه <sup>(١)</sup> .

ومن جهة ثانية تقصر منع استجواب المتهم وضرورة سؤاله أولا عن التهمة على محكمة أول درجة أما لدى محكمة ثانى درجة فلا مانع من استجوابه ، لأنه لا يوجد فى النصوص الخاصة بالاجراءات أمام المحكمة الاستئنافية أى نص يحظره <sup>(٢)</sup> .

**قوة الاعتراف :** تنص المادة ١٣٤ تحقيق على أنه اذا اعترف المتهم فى الجلسة بارتكاب الفعل المسند اليه عند ما يسأل عن ذلك ، فإن القاضى « يحكم بغير مناقشة ولا مرافعة » . وهذا عين ما يقضى به القانون الانجليزى . ولكن هذا يتنافى مع الأفكار الأساسية للتشريع المصرى ، ولذلك فإن المحاكم لا تتمسك بحرفية النص وتعتبر أن الفرض من هذا النص ترتيب الاجراءات ، فاذا حصل

(١) نفس ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٠٩ ( المجموعة س ١١ رقم ٧٢ ) و ٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٦ ( المراتع س ٤ رقم ٢٢ ) و ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ( المجموعة س ٢٤ رقم ٧٢ ) وأول يناير سنة ١٩٢٣ ( المحاماة س ٣ رقم ١٤٧ ) وأول يناير سنة ١٩٢٤ ( المحاماة س ٤ رقم ٦٢١ ) ..

(٢) نفس ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٩ ( المجموعة س ٣٠ رقم ١٢٤ ) وفى ٢٤ يناير سنة ١٩٢٩ ( ذكرها جندى بك فى الموسوعة ص ١١٧ جزء ١ ) وفى ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ( المحاماة ١١ رقم ٢٤٧ ص ٥٠٥ ) ..

الاعتراف فلا داعي للاستمرار في اجراءات سماع الشهود والخبراء الخ ، بل يحكم القاضي وانما بشرط أن يكون مقتنعا بالادانة ، لأن اقتناع القاضي بالدليل شرط أساسي . وعلى ذلك فالنتيجة أن الاعتراف الصادر من المتهم سواء حصل في الجلسة أو قبل ذلك <sup>(١)</sup> فانه كغيره من الأدلة خاضع لتقدير القاضي وهو من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها نهائيا قاضي الموضوع <sup>(٢)</sup> . واذا نسب للمتهم عدة اعترافات ، قاضي الموضوع وحده هو المختص بترجيح أحدها والأخذ بما يراه <sup>(٣)</sup> . كما أن للمحكمة أن تجزئ الاعتراف بمكس ما عليه الحال في المسائل المدنية <sup>(٤)</sup> .

ويجب أن يكون الاعتراف صريحا . وقد قضت محكمة النقض بأن الاعتراف المعتبر في المواد الجنائية والذي يؤاخذ به المتهم يجب أن يكون ناصا في اقرار الجريمة وأن يكون من الصراحة والوضوح بحيث لا يحتمل تأويلا ، وأما سوق الأدلة على نenf متفرقة من أقوال المتهم قيلت في مناسبات ولعل مختلفة ،

(١) قض ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ (مجموعة النقض ، ٢ رقم ١١٥ من ١٣٣) .

(٢) قض ٤ مايو سنة ١٩٢٦ (المجموعة س ٢٨ رقم ٦٩) و ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ (مجموعة النقض ، ١ رقم ٦٢ من ٨٥ ورقم ٦٨ من ٨٨) و ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ (المحكمة س ٩ رقم ٤٤٦) و ٥ فبراير سنة ١٩٣٤ (المحكمة س ١٤ رقم ١٣٠ من ٣٢٦) و ٥ مارس سنة ١٩٣٤ (المحكمة س ١٤ رقم ١٥٨ من ٣٧٧) .

(٣) قض ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ (مجموعة النقض ، ١ رقم ٦٩ من ٥٨) .

(٤) قض ٢٢ يناير سنة ١٩١٠ (المجموعة س ١١ رقم ٥٨) وقض ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٨ (المجموعة س ٢٠ رقم ٥٩) وقض ٦ مارس سنة ١٩٣٠ (المحكمة س ١٠ من ٦٧٥) وقض ١٥ مايو سنة ١٩٣٣ (القانون والاقتصاد س ٣ العدد السابع من ١٧٠) وقض ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٤ (المحكمة س ١٥ القسم الأول من ٣١) .  
وانما يلاحظ أنه اذا توقف الفصل في الدعوى الجنائية على اثبات عقد من العقود المدنية وجب الرجوع في الاليات الى قواعد القانون المدني ، ونظرا لأن هذا القانون قد نص في المادة ٣٣ على عدم جواز تجزئة الاعتراف فالمحكم الصادر من المحكمة الجنائية البني على تجزئة اعتراف المتهم في هذه الحالة يصبح مبنيًا على خطأ في تطبيق القانون فحلا للنقض (النقض في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ المحكمة س ٨ من ٢٨٩ رقم ٢١٥) .

وجمعها على أنها اعتراف بالتهمة فلا يعد اعترافا اذا كانت حقيقته تحميلا لألفاظ المتهم بما لم يقصده منها <sup>(١)</sup>.

### اعتراف منهم على منهم :

يقال عادة بأن اعتراف متهم على متهم لا يكفي ، ولكن هذا غير صحيح . فالأدلة كما قدمنا مرجعها في المسائل الجنائية اقتناع القاضى ، فلو اقتنع القاضى باعتراف متهم على آخر يصح أن يحكم بمقتضاه على هذا المتهم الآخر ولو لم يتأيد هذا الاعتراف بدليل آخر <sup>(٢)</sup>.

## المبحث الثانى

### الشهادة أو البيئة

#### La preuve testimoniale

الشهادة هي الدليل العادى فى الاثبات فى المسائل الجنائية بمكس الحال فى

= كذلك حكم بأنه اذا أقر شخص ببديد وأقر بعدم صحة البب الوارد فى عبارة التحويل وهو أن القيمة وصلت المحيل تعدا وشفع هذا الاقرار باقرار مرتبط به أشد الارتباط وهو أنه كتب على نفسه سندا بقيمة الكيالة مستزلا منها مبلغا مقابل اتعابه وأنه بسد ذلك دفع له فعلا قيمة هذا السند واسترده ومزقه فتل هذا الاقرار مترابط الأجزاء ووقائمه متلازمة تحدث فى العادة ولا تناقض بين بعضها والبعض ومن غير الجائز اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة يبيح تجزئته واثبات ما يخالفه بالبيئة ( نفس أول فبراير سنة ١٩٣٢ ، مجموعة النفس ، ٢ رقم ٣٢٦ ص ٤٤٧ ) .

(١) نفس ٨ يناير سنة ١٩٣١ ( مجموعة النفس ، ٢ رقم ١٤٩ ص ١٨٦ ) .

(٢) نفس ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٩ ( المجموعة س ٢١ رقم ١٣ ) ونفس ٣ أبريل سنة ١٩٢٠ ( المجموعة س ١ رقم ١١٤ ) ونفس ١٤ فبراير سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النفس ، ١ رقم ١٥٨ ص ١٦٤ ورقم ١٦٣ ص ١٦٦ ) ونفس ٦ مارس سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النفس ، ٢ رقم ٢ ص ١ ) ونفس ١٨ يناير سنة ١٩٣١ ( للنشرة س ٢ ص ٥٥ ) ونفس ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ ( للنشرة س ٢ ص ١٠٩ ) ونفس ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ ( للنشرة س ٢ ص ١٢٧ ) ونفس ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ ( للنشرة س ٣ ص ١ ) .

المواد المدنية حيث الأوراق الكتابية هي الدليل المادى والشهادة استثناء .  
والشهادة على العموم كدليل يجب في الواقع أن لا يجعل كل اعتماد في الاثبات  
عليها ، فالذاكرة قد تخون الشاهد كما أن الفرض والمصلحة كثيرا ما يحددان به عن  
قول الحق .

والقواعد الخاصة بالشهادة مبينة في قانون تحقيق الجنايات وفي قانون  
المرافعات . وهذه القواعد تسرى أساسا أمام المحاكم الجنائية على اختلاف أنواعها ،  
ويستثنى بعض قواعد خاصة بمحاكم الجنايات . وقد تكلم المشرع عن الشهادة  
أمام المحكمة في المواد ١٣٤ — ١٣٦ ( خاصة بالخالفات ) وفي المواد ١٤٠ —  
١٤٦ ثم في المواد ١٦٠ و ١٦٥ — ١٧٠ ( خاصة بالجنح ) ، وفي المادة ١٨٦  
( خاصة بالجنح المستأنفة ) ، وفي المواد ١٠ و ١٧ و ٢١ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٨ من  
قانون تشكيل محاكم الجنايات ( خاصة بالجنايات ) ، ثم في المادة ١٠ من قانون  
محاكم المراكز . وقد نصت المادة ٩٢ تحقيق نصا خاصا يسرى في المواد الجنائية  
عموما ولو أنه وارد في سياق الكلام على قاضى التحقيق ، وهالك ذلك النص  
« كافة القواعد والأصول المقررة قانونا فيما يتعلق بالشهود في المواد المدنية تتبع في  
المواد الجنائية الا اذا وجد نص يخالف ذلك » .

**معى برعى الشهود :** يكلف الشهود بالحضور بناء على طلب المتهم أو  
النيابة أو المدعى المدني ( مادة ١٤٠ و ١٦٠ ) ومن للسلم به أن للمحاكم من  
تلقاء نفسها أن تأمر باعلان أى شاهد ترى فائدة في شهادته <sup>(١)</sup> . وقد أخذ بهذا  
المبدأ صراحة في قانون تشكيل محاكم الجنايات ( مادة ٤٦ منه ) .  
وقد رأينا أنه عند الاحالة في الجنايات يطلب قاضى الاحالة من المتهم قائمة  
بأسماء شهود النفي لتقوم النيابة باعلانهم كما قدمنا .  
ويلاحظ أن المحكمة غير ملزمة بتأجيل القضية حتى يعلن صاحب الشأن

(١) راجع جازو ، ٢ فقرة ٣٨٣ والراى بك ، ٢ ص ١٣١ وجندى بك عبد الملك  
في الموسوعة ، ١ ص ١٢٩ .



خصوصه ما دام قد كان في وسعه اعلانهم قبل الجلسة .

**كيفية ومواعيد استدعاء الشهود :** يطلب حضور الشهود على يد محضر أو أحد رجال الضبط ، الا في حالة مشاهدة الجاني متلبسا بالجريمة فيجوز طلب الحضور فيها شفويا بواسطة أحد مأموري الضبطية القضائية أو مأموري الضبط (مادة ١٦٦ تحقيق) <sup>(١)</sup> .

وللمحكمة أن تسمع شهادة الشهود اذا أخطروا بالحضور شفويا وجيء بهم للمحكمة (مادة ٩٢ تحقيق و ١٨٧ مرافعات) . ولكن ما الحكم اذا تقدم شاهد من تلقاء نفسه للشهادة ؟ السلم به في فرنسا أن مثل هذا الشاهد لا يجوز سماعه ، ولكن الراجح في مصر أن لا شيء يمنع من سماعه <sup>(٢)</sup> .

وقد نص في المادة ٢١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات على أن اعلان الشهود بالحضور يكون قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل غير مواعيد مسافة الطريق . ولم ينص على ميعاد خاص في الجنج والمحلفات فقد تكون

(١) هذه المادة خاصة بمحاكم الجنج ولكن يصح تعميمها ( انظر جرائعولان ، ١ قرة ٥٠٢ ) .

(٢) العراي بك ، ٢ ص ١٣١ وجندى بك عبد الملك في الموسوعة ، ١ ص ١٢٩ ونقض ٢١ مارس سنة ١٩٣٢ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٣٤٢ ص ٤٩٢ ) ، وقد قررت محكمة النقض في ذلك الحكم أنه ما دام أن القانون لم يجعل لأي خصم في الدعوى سوى حق الاعتراض على سماع شهادة الشاهد الذي لم يكلف بالحضور بناء على طلبه أو لم يعلن له اسمه ( الطعن كان في حكم صادر من محكمة الجنايات ) ثم لم يرتب أى بطلان على سماع مثل هذا الشاهد لو تخلفت المحكمة للاعتراض وسمعتة وما دام أنه لم يحرم سماع شهادة الشهود الذين ترى المحكمة الجنائية سماعهم فلا وجه للبحث في طريقة استدعاء هؤلاء الشهود ولا في البواعث التي أدت بالمحكمة الى هذا الاستدعاء . كما لا محل للقول بتحريم سماع شهادة من يتقدم من تلقاء نفسه الى ساحة المحكمة طالبا سماع شهادته بطله أن مثل هذا الشاهد مريب ، فانه اذا صح أن من يحضرون من تلقاء أنفسهم للشهادة يكونون مندفعين بامل التحيز لمصلحة التهم أو المحبى عليه فانه يصح أيضا أنهم يكونون مندفعين بدافع احقاق الحق في ذاته . وكل ما في الأمر أن على محكمة الموضوع أن تلاحظ ظرف عرض الشاهد نفسه على القضاء وأن تتمكن من ترفض معارضته في سماعه من أن يقدم لها ما ينقض شهادته وأن تعطيه ما يكفي لتحضير أدلته في هذا الصدد . قارن جرائعولان ، ١ قرة ٥٠٤ .

المسألة عاجلة<sup>(١)</sup>.

**واجب الشهود :** يجب عليهم ( ١ ) الحضور ( ٢ ) وأداء الشهادة ( ٣ )

وقول الصدق .

١ — الحضور : يجب على الشاهد أن يحضر ، فإذا منعه عذر كمرض مثلا فلم يحكمه أن تنتقل اليه لسامع أقواله أو تأمر بتلاوة أقواله في التحقيقات الأولى ( مادة ١٦٤ تحقيق ) أو تؤجل القضية لحضور الشاهد .

وإذا تخلف الشاهد رغم اعلانه أو التنبيه عليه قانونا جاز للمحكمة الحكم عليه بغرامة يختلف مقدارها حسب كون الجريمة مخالفة أو جنحة أو جناية (المواد ١٤١ و ١٦٧ تحقيق ٤٧ جنابات ) وإذا كلف بالحضور بعد ذلك وتخلف جاز الأمر بالقبض عليه واحضاره والحكم بغرامة أشد أو بالحبس<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) يمكن أن يقال انه يجب اعلانهم قبل الجلسة بميعاد يوم واحد غير مواعيد المسافة ( مادة ١٨٧ مرافعات ) .

( ٢ ) هاك نس هذه المواد :

المادة ١٤١ — اذا كلف أحد الشهود بالحضور وتخلف عنه جاز الحكم عليه بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية بدفع غرامة لا تزيد عن خمسين قرشا مصرياً في أول مرة ثم يكلف بالحضور ثانياً فإن تأخر أيضا جاز القبض عليه واحضاره قهراً والحكم عليه بغرامة لا تزيد عن جنيه مصري أو بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أيام .

المادة ١٦٨ — من تخلف من الشهود عن الحضور أمام المحكمة في أول مرة بعد تكليفه به على يد محضر أو أحد رجال الضبط أو بالكيفية المذكورة في المادة ١٦٦ في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية يحكم عليه بناء على طلب النيابة العمومية بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيتها مصريا وإذا تخلف عن الحضور بعد طلبه مرة ثانية يجوز القبض عليه واحضاره قهراً فضلا عن الحكم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز أربعة عشر يوما أو بغرامة لا تزيد عن ثلاثين جنيتها مصريا .  
المادة ٤٧ جنابات — اذا تخلف الشهود عن الحضور أمام محكمة الجنايات أو حضروا وامتنعوا عن الاجابة تتبع في شأنهم القواعد المدونة في المواد ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ من قانون تحقيق الجنايات .

والغرامة التي يحكم بها على الشاهد التي تخلف عن الحضور في أول مرة تكون غرامة لا تزيد عن أربعين جنيتها مصريا وإذا تخلف عن الحضور بعد طلبه مرة ثانية يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن أربعين جنيتها مصريا أو بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا وإذا حضر وامتنع عن الاجابة يحكم عليه بغرامة لا تزيد عن أربعين جنيتها مصريا أو بالحبس مدة لا تتجاوز شهرين .

وإذا حضر الشاهد المحكوم عليه بفرامة في الجلسة التي أجلت لها القضية وأبدى أعتذارا مقبولة، جاز أقالته من الفرامة المحكوم بها (المواد ١٤٢ و ١٦٨ و ١٨٦ تحقيق و ٤٧ جنائيات) <sup>(١)</sup>، وإذا سار القاضى في نظر الدعوى رغم الحكم على الشاهد واستغنى عن سماع شهادته، فليس للشاهد المحكوم عليه الا الطعن بطريق المعارضة العادى (مادة ١٤٣). وعلى كل حال فلاستئناف جائز في كل الأحوال في الأحكام الصادرة ضد الشهود لتخلفهم (مادة ١٤٣).

٢ - أداء الشهادة : يجب على الشاهد الذى حضر للشهادة، ولو تقدم من تلقاء نفسه، أن يؤدى الشهادة فيذكر ما يعلمه أى ما وقع تحت بصره وسمعه شخصيا وما وصل اليه بطريق التسامع.

ومن حضر وامتنع عن أداء الشهادة يحكم عليه بالفرامة أو بالحبس بمقدار يختلف باختلاف كون الجريمة مخالفة أو جنحة أو جنائية (راجع المواد ١٤٤ و ١٦٩ تحقيق و ٤٧ جنائيات) <sup>(٢)</sup>. وهذا لا يسرى طبعا على الأشخاص المعفون من أداء الشهادة.

ويجب أن تؤدى الشهادة بعد حلف اليمين <sup>(٣)</sup> ما دام الشاهد يتجاوز أربع

(١) الاعفاء يكون من الفرامة كلها لا من جزء منها فقط ( لجنة المراقبة في ١١ ابريل سنة ١٩١٢ المجموعة س ١٣ رقم ١٣٩ ).

(٢) هاك نص اللادتين ١٤٤ و ١٦٩ :

المادة ١٤٤ - اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الاجابة أمام المحكمة يحكم عليه بفرامة لا تزيد عن جنيه مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا .

المادة ١٦٩ - اذا حضر من دعى للشهادة وامتنع عن الاجابة أمام المحكمة يحكم عليه بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا أو بفرامة لا تزيد عن ثلاثين جنبا مصريا الا أنه لا يحكم بمقوبة ما على الأشخاص المزمين بمقتضى المادة ٢٦٧ من قانون المقوبات بكتان الأسرار التى اتهموا عليها بسبب صناعتهم ولا على الأشخاص المعفون من أداء الشهادة في الأحوال المبينة في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٧ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

(٣) اذا أعيد سؤال الشاهد بعد سماع غيره في نفس الجلسة فلا دعى لتعطيفه اليمين ( قض أول مايو سنة ١٩٣٣ القانون والاقتصاد س ٣ العدد السابع ص ١٦٦ ).

عشرة سنة (مادة ١٤٥ تحقيق)، « يقولون الحق ولا يشهدون بغيره »<sup>(١)</sup> . . «  
وتكون تأدية اليمين على حسب الأصول المقررة بديانته ان طلب ذلك (مادة  
٢١٠ مرافعات) . ويترتب على عدم أداء اليمين بطلان الحكم ولو رضى بذلك  
الخصم . غير أنه اذا تبين أن المحكمة لم تحفل بهذه الشهادة وبنت حكمها على  
أدلة أخرى فلا محل للبطلان »<sup>(٢)</sup> .

ويستثنى من واجب حلف اليمين الصغار الذين لا يتجاوز سنهم أربع عشرة  
سنة والمحكوم عليهم بعقوبة جنائية فانه تسمع شهادتهم على سبيل الاستدلال  
بدون حلف يمين (مادة ١٤٥ تحقيق و ٢٥ ع) . والامتناع عن حلف اليمين  
يعتبر امتناعا عن الشهادة .

٣ — قول الصدق : يجب على الشاهد أن يؤدي شهادته مطابقة للحق والـ  
فيجوز أن يحكم عليه في نفس الجلسة لشهادته زورا (مادة ٢٣٧ تحقيق) .

**المحرمون والمنعوعون من أداء الشهادة :** القاعدة أنه يجوز استدعاء  
أى شخص لأداء الشهادة<sup>(٣)</sup> بعد حلف اليمين، وعلى من حضر أن يقوم بأدائها .  
ولكن لهذه القاعدة استثناءات ترجع الى عدم الأهلية لأداء الشهادة أو لعدم المقدرة  
على أدائها أو لمنع الشاهد من الشهادة لاعتبارات خاصة . فالمحكوم عليه بعقوبة  
جنائية لا تسمع شهادته مدة العقوبة لأنه غير أهل لأدائها، والصغير الذى  
لا يتجاوز عمره أربع عشرة سنة ومن فى حكمه لا يقدر قيمة اليمين . ولكن

(١) الشاهد الصم الأبكم لا يمكن أن يطلب منه حلف اليمين ( نقض ٢٢ نوفمبر سنة  
١٩٢٨ المحاماة س ٩ رقم ١٢ ) .

(٢) جرائونان ، ١ فقرة ٥١٩ والمرابى بك ، ١ ص ١٠٨ . وانظر نقض ١٩ ديسمبر  
سنة ١٨٩٦ ( القضاء سنة ١٨٩٧ ص ٦٣ ) ونقض ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ( مجموعة النقض ،  
١ رقم ١١ ص ١٩ ) .

(٣) يجوز سماع شهادة الأصم والأبكم والأخذ بها ( نقض ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢  
المحاماة س ١٣ رقم ٢٥٩ ) .

يجوز سماع شهادتهما على سبيل الاستدلال كما قدمنا ( مادة ٢٥٥ ع ١٤٥ تحقيق ١٩٩٠ مرافعات وراجع المادة ١٩٨ مرافعات أيضا ) .

ويعنى الشاهد من أداء الشهادة في أحوال نص عليها في قانون المرافعات ( راجع المادة ١٦٩ تحقيق ) ، كما أنه يجب على من أتمنوا على الأسرار أن يمتنعوا عن أداء الشهادة ( مادة ٢٦٧ ع ) . وهؤلاء الأشخاص الذين يصفون من أداء الشهادة أو يجب عليهم الامتناع عن أدائها يجب عليهم الحضور متى دعوا فقد توجه لهم أسئلة خارجة عن النقط المغفون من أداء الشهادة فيها كما أنه قد يتنازل صاحب السر عن حقه في الكتمان .

وفضلا عما ذكر هناك أشخاص لا تلتئم صفتهم بحكم طبيعتها مع واجب أداء الشهادة ، وعلى ذلك فيجب القول بعدم سماع شهادتهم ولو أن القانون لم ينص على ذلك . من هؤلاء القاضى ووكيل النيابة الحاضر في الجلسة والمتهم ضد زميله المتهم الذى يحاكم معه في الجلسة . وبالعكس أداء الشهادة يصح من المحقق ولو كان قاضى تحقيق <sup>(١)</sup> ، ومن المتهم الذى حوكم نهائيا ، سواء برىء أو حكم عليه لأنه لم يعد له صالح في الدعوى . وقد جرى القضاء المصرى على أن المدعى بالحق المدنى يسمع كشاهد ولو أنه خصم في الدعوى <sup>(٢)</sup> ويجوز سماع شهادته على

---

(١) حكم بأنه يجوز لمحكمة الجنايات أن تستدعى قاضى الاحالة الذى نظر القضية وأمر بإحالتها عليها وتسمع أقواله في تفسير معانة أجراها وبني الحكم على أن لمحكمة الجنايات « أثناء نظر الدعوى أن تستدعى وتسمع أقوال أى شخص » ( التفتى في ١٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ الشرائع س ٢ رقم ٢٤ ) . وكذلك حكم بأنه لا مانع من استدعاء الضباط القضائيين بل وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة شهودا في القضايا التى لهم عمل فيها ( تفتى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٨ المحاماة س ٩ رقم ١٨٠ ومجموعة التفتى ، ١ رقم ١٠ ص ١٨ ) .

(٢) تفتى ٥ ابريل سنة ١٩١٢ ( المجموعة س ١٤ رقم ٨٧ ) وتفتى أول يونيه سنة ١٩٢٦ ( المحاماة س ٦ رقم ٥٣٠ ) وتفتى ٣ يناير سنة ١٩٢٧ ( المحاماة س ٧ رقم ٤٨٣ ) وتفتى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ ( المجموعة س ٣٠ رقم ٧٧ ) وبكس ذلك القضاء الفرنسى ( جازو ، ٢ قرة ٤١٠ و ٤١١ ) .

سبيل الاستدلال بدون حلف يمين<sup>(١)</sup>.

**شكل الشهادة :** نص للمشرع على استجواب الشهود . والشهادة يؤديها الشهود على أفراد ، وهي كباقي إجراءات الجلسة شفوية وعلنية وتؤدي في حضور الخصوم ويحرر بها محضر . وسنتكلم على ذلك فيما يلي :

**استجواب الشهود :** أخذ المشرع بفكرة استجواب الشهود ، استمدها من القانون الانجليزي وفصلها في اللادتين ١٣٤ و ١٣٥ تحقيق وها خاصتان بالخالفات ولكنهما يسيان أيضاً على الجنب ( مادة ١٦٠ تحقيق ) وعلى الجنايات ( مادة ٤٤ جنائيات ) . فبعد شرح التهمة بمعرفة النيابة وابداء المدعى المدني طلباته ، « تسمع شهادة شهود الاثبات ، ويكون توجيه الأسئلة للشهود من ذلك العضو ( عضو النيابة ) أولاً ثم من المدعى بالحقوق المدنية ، ثم من المتهم ، ويجوز للعضو السابق ذكره والمدعى بالحقوق المدنية أن يستجوبا الشهود المذكورين مرة ثانية لايضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن أسئلة المتهم .

وبعد سماع شهادة شهود الاثبات يبدى المتهم أوجه الدافعة ويصير طلب شهود النفي واستجوابهم بمعرفة المتهم أولاً ثم بمعرفة المدعى بالحقوق المدنية ، ويجوز للمتهم أن يوجه للشهود المذكورين أسئلة مرة ثانية لايضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن الأسئلة التي وجهها اليهم من كان حاضرا من أعضاء النيابة العمومية أو المدعى بالحقوق المدنية »<sup>(٢)</sup>.

(١) قضا ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢ ( المجموعة س ٢٣ رقم ٩٧ ) و ٣ يناير سنة ١٩٢٧ ( المحاماة س ٧ رقم ٤٨٣ ) و ١٥ مايو سنة ١٩٣٠ ( الموسوعة لجندى بك عبد الملك ، ١ ص ١٥٠ ) .

(٢) في القانون الفرنسي لم يأخذ المشرع بنظرية استجواب الشهود بواسطة الخصوم وإنما يسمح القاضي أقوال الشاهد في أول الأمر بصفة عامة ثم يناقش فيها ويلقي عليه الأسئلة لاستيضاح ما غمض منها . والطريقة الانجليزية متفردة في العمل كثيرا ما يتحدث محامو الخصوم الشهود ويرهقونهم بالأسئلة الدقيقة وتكون النتيجة زيادة الأمر تعقيدا بدلا من المساعدة على جلاء الحقيقة ( راجع جلاسون في تاريخ النظم الانجليزية ) .

ولكن في العمل يقترب مجرى الأمور من النظرية الفرنسية ، أى أن الشاهد يدلى بشهادته أولاً دفعة واحدة ، ثم تناقشه المحكمة فيما غمض وبعد ذلك توجه اليه الأسئلة من الخصوم .

وعلى كل حال القاضى هو الذى يدير حركة التحقيق فى الجلسة فله أن يوجه أى سؤال وعليه أن يمنع توجيه الأسئلة الخارجة عن موضوع الدعوى ، ويمنع التأثير على الشاهد بالتصريح أو التلميح . وعليه أن يمنع توجيه أى سؤال مخالف للآداب أو مخل بالشرف اذا لم يكن له تعلق بالدعوى أو بوقائع أخرى تتوقف عليها معرفة وقائع الدعوى ( مادة ١٣٦ ) (١) .

سماع الشهود منفردين : ينادى على الشهود فى الجلسة ويقادون لغرفة تخصص لهم ولا يخرجون منها الا بالتوالى لتأدية الشهادة أمام المحكمة . ومن تسمع شهادته منهم يبقى فى قاعة الجلسة لحين قفل باب المرافعة ما لم يرخص لهم القاضى بمباراة صريحة بالخروج ويجوز أن يطلب صرفهم فى أثناء سماع شهادة شاهد آخر ويصدر أمر بذلك وتجوز مواجهتهم مع بعضهم ( مادة ١٦٦ و ١٨٦ تحقيق و ٤٤ جنائيات ) . والفرض من ذلك منع من لم تسمع شهادتهم بعد من التأثير بأقوال من سمعوا . وحجز الشهود انما يكون حين نظر القضية فقط (٢) فاذا تأجلت القضية بعد سماع بعض الشهود فليس بمقول أن يستمر حجز الباقيين لحين سماع شهادتهم . وعلى كل حال فان عدم مراعاة حجز الشهود وفصل من لم يسمعوا عن سمعوا لا يترتب عليه البطالان فالمادة ١٦٦ لم تنص عليه (٣) . وعلى ذلك لا تبطل اجراءات المحاكمة اذا سمعت المحكمة شهادة شاهد كان

(١) انظر نفس ٤ فبراير سنة ١٩٢٤ ( المحاماة س ٤ رقم ٦٨٩ من ٩٠٩ ) .

(٢) انظر نفس ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النفس ، ٢ رقم ١٠٧ من ١١٩ ) .

(٣) نفس ١٣ ابريل سنة ١٩٠٧ ( الاستقلال س ٦ من ٢٣ ) .

موجودا في الجلسة بعد تحليفه اليمين <sup>(١)</sup> ، وغاية ما هنالك أن قاضي الموضوع يراعى ذلك الظرف عند تقدير الشهادة <sup>(٢)</sup> .

شفوية الشهادة : يؤدي الشاهد شهادته شفويا ( مادة ١٣٤ و ١٦٥ تحقيق و ٢١٧ مرافعات ) . والحكمة في ذلك ظاهرة ، فإن حالة الشاهد وقت أداء الشهادة ومراوغاته واضطرابه وغير ذلك مما يعين القاضي على تقدير أقواله حق قدرها <sup>(٣)</sup> .

ولا يجوز للشهود أن يستعينوا بمذكرات كتابية ( مادة ٢١٧ مرافعات ) ، الا اذا كان الموضوع بطبيعته معقدا ويحتاج الى ذكر أرقام متعددة مثلا <sup>(٤)</sup> .

ولا يجوز الاكتفاء بشهادة الشهود المدونة في التحقيقات الأولى <sup>(٥)</sup> الا اذا تغيب المتهم ( المواد ١٣٢ و ١٦٢ و ٢١٨ تحقيق ) ، أو لم يحضر الشاهد <sup>(٦)</sup>

(١) وبخاصة اذا كان التهم لم يبد أمام المحكمة اعتراضا ما على الاستشهاد به ولا على تحليفه اليمين ( قض ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ مجموعة النقض ، ١ رقم ٢٠٨ من ٢٥٣ ) قارن قض ٦ فبراير سنة ١٩٢٣ ( المحاماة س ٣ رقم ٣٩٠ من ٤٩٢ ) .

(٢) قض ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٦٠ من ٥٣ ) وانظر قض ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٣٠٦ من ٣٧٦ ) .

(٣) جازو ، ٢ ققرة ٣٧٤ و ٤١٩ .

(٤) جازو ، ٢ ققرة ٤١٩ .

(٥) قض ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٠ ( المجموعة س ٢ من ٣١٩ ) و ١١ ابريل سنة ١٩٠٣ ( المجموعة س ٥ رقم ٥ ) و ٢١ يونيو سنة ١٩٢٧ ( المحاماة س ٨ رقم ٤٥١ ) و ٣ يناير سنة ١٩٢٨ ( المحاماة س ٨ رقم ٥١٧ ) . وحكم بأنه لا يجوز مطلقا صرف النظر عن شهادة جميع شهود الاثبات ولو قبل النفاذ ذلك . قض ٩ يناير سنة ١٩٠٤ ( المجموعة س ٥ رقم ٩٦ ) .

(٦) قض ٢٤ مايو سنة ١٩١٣ ( الحقوق س ٣٠ من ١٩٦ ) وقض ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٩ ( المجموعة س ٢١ رقم ١٦ ) و ٣١ يناير سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ١٣٧ من ١٥٢ ) وقض ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٢٩٣ من ٣٤٩ ) وقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٤٠٠ من ٤٧١ ) .



فعمدئذ تتلى أقواله ( مادة ١٦٥ تحقيق )<sup>(١)</sup> لأن سماع الشهود في الجلسة ملحوظ فيه فائدة خاصة . وعلى المحكمة أن تسمع الشهود بنفسها ولا يجوز أن تكلف النيابة بسماع شهادتهم .

الشهادة علنية وحضورية : أداء الشهادة كباقي اجراءات الجلسة يكون علانية وفي حضور المتهم حتى يمكنه مناقشتها . ومع كل فيمكن للمحكمة أن تبعد المتهم أثناء شهادة الشاهد اذا خشى تأثيره عليه . والقانون صامت في هذه النقطة وانما على كل حال يجب أن يبقى محامى المتهم في الجلسة منعا للاخلال بمحقوق الدفاع وأن يوقف المتهم على ما تم وقت غيابه<sup>(٢)</sup> .

تحرير محضر : يدون كاتب الجلسة أسماء الشهود وألقابهم وصناعة ومحل اقامة كل منهم وخلاصة أقواله<sup>(٣)</sup> فاذا كانت الواقعة مما يجوز أن يحكم من أجلها بعقوبة غير الغرامة والتعويضات والرد والمصاريف يدون الكاتب شهادة الشهود

(١) وتلاوة أقوال الشاهد الغائب جوازية للمحكمة فلا يترتب على اغفالها البطلان ( نقض ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ المحاماة س ٧ رقم ٤٥٥ ) و ٢٨ مارس سنة ١٩٢٣ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٣٤٠ ص ٤٩١ ) وقد قضت محكمة النقض بأنه وان كان نص المادة ١٦٥ تحقيق صريح في أن تلاوة شهادة من لم يحضر الجلسة جوازية ، الا أنه اذا لم يكن من دليل على نية الجريمة للمتهم سوى أقوال شاهد متوفى وكانت النيابة لم تعتمد على أقواله ولم تذكرها في مرافعتها وكان الدفاع أيضا لم يذكرها ولم يفندوها وكانت المحكمة — رغم هذا السكون من طرفي الخصومة — لم تأمر هي أيضا بتلاوتها ولكنها اعتمدت عليها وحدها في الحكم ، ففي هذه الصورة فقط يكون الحكم باطلا لابتائنه على نقص في الاجراءات ماس بشقية المرافعات الجنائية وضار ضررا ظاهرا بمحقوق الدفاع . نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٦٦ ص ٨٧ ) .

(٢) جازو ، ٢ فقرة ٤٢١ جرامولان ، ١ فقرة ٥٣٨ وانظر نقض ٢٩ يوتيه سنة ١٨٩٥ ( الحاكم س ٦ ص ٥٨٨ ) وراجع كذلك نقض ١٠ يناير سنة ١٩٢٩ ( المحاماة س ٩ رقم ١٩٩ ) .

(٣) اغفال هذه البيانات لا يترتب عليه بطلان الاجراءات ( نقض ٥ يناير سنة ١٩٢٦ المجموعة س ٢٧ رقم ٥٢ ) ونقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ ( المحاماة س ٩ رقم ١٩٠ ) ونقض ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ ( المحاماة س ٩ رقم ٣٧٥ ) .

بتمامها<sup>(١)</sup> ويصدق القاضي على عباراتها<sup>(٢)</sup> وتحفظ مع أوراق الدعوى (مادة ١٤٦ و ١٧٠ تحقيق ١٤٤ و جنايات وراجع المواد ٢١٥—٢١٩ مرافعات<sup>(٣)</sup>). وتدوين المحضر يحصل تحت اشراف القاضي ويجب أن تدون الشهادة كما صدرت من الشاهد .

**رفض المحكمة سماع الشهود :** هل للقاضي أن يرفض سماع شهادة الشهود ؟ القاعدة الأساسية أن القاضي عليه أن يسمع الشهود ، سواء أ كانوا شهود اثبات أو شهود نفي<sup>(٤)</sup> ما داموا قد حضروا<sup>(٥)</sup> لأن هذا نتيجة لازمة لحق الاتهام وحق الدفاع ولصفة التحقيق في دور المحاكمة أى كونه شفويا وعلنيا ويجرى في مواجهة الخصوم . واغفال المحكمة لهذه القاعدة يعتبر سببا جوهريا للبطلان وقد جرت أحكام محكمة النقض على ذلك . وهذا البطلان نسبي فاذا لم

(١) ولا يشترط تلاوة أقوال الشهود عليهم وتوقيعهم عليها فليس هناك نص على ذلك في دور المحاكمة . ونفس المادة ٢١٥ مرافعات التي نصت على تلاوة أقوال الشاهد لم تنص على البطلان ( نفس ٢ يناير سنة ١٩٢٣ المحاماة س ٣ رقم ١٩٠ ورقم ٢٤٢ ) ونقض ٦ فبراير سنة ١٩٢٣ ( المحاماة س ٣ رقم ٢٤٦ ورقم ٢٤٩ ) و ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٣ ( المحاماة س ٤ رقم ٥ ) و ٢ يونيو سنة ١٩٢٣ ( المحاماة س ٤ رقم ٣٣١ ) و ٥ يناير سنة ١٩٢٦ ( المجموعة س ٢٧ رقم ٥٢ ) .

(٢) وتوقيع القاضي على محضر الجلسة يفنى عن تصديقه على شهادة الشهود ( نفس ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ مجموعة النقض ، ١ رقم ١٥٠ ص ١٦١ ) و ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ١٧٣ ص ١٨٤ ) .

(٣) راجع منشور لجنة المراقبة في بيان مهمة كاتب الجلسة ( المجموعة سنة ١٩٠٦ رقم ٨٥ ص ١٧٦ ) .

(٤) انظر فيما يتعلق بشهود النفي نفس ١٢ يناير سنة ١٨٩٤ ( القضاء س ٢ ص ٣٤١ ) ونقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ( المجموعة س ٣٠ رقم ٣٣ ) .

(٥) انظر فيما يتعلق بشهود النفي نفس ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٥ ( القضاء س ٣ ص ١٠٢ ) ونقض ١٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ ( الشرائع س ٢ ص ٢١ ) و ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٤ ( الشرائع س ٢ ص ٢١ ) ونقض ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ ( المحاماة س ١٠ رقم ٤١٢ ص ٨٢٣ ومجموعة النقض ، ١ رقم ٣٩١ ص ٤٦٦ ) .

يتمسك المتهم بسماع شهود النفي الذين أحضرهم وتنازل صراحة أو ضمنا زال البطلان<sup>(١)</sup>. وإنما هناك بعض استثناءات لهذه القاعدة، فالمحكمة غير ملزمة بسماع الشهود في الأحوال الآتية :

- ١ — عند اعتراف المتهم (مادة ١٣٤ تحقيق) .
- ٢ — عند تنازل الخصم أو محاميه عن الشهود الذين استدعاهم اذا وافق الخصم الآخر ولو ضمنا<sup>(٢)</sup> .
- ٣ — في حالة المحاكمة غيايبا (مادة ١٦٢ و ٢١٨ تحقيق) لأن الاجراءات ستعاد في المعارضة .

واذا كانت المحكمة ملزمة بسماع الشهود فليس معنى ذلك أنها ملزمة بسماعهم كلهم<sup>(٣)</sup> فلها الحق في أن ترفض سماع الشهود اذا وضحت المسألة ولم يكن من وراء الشهادات الباقية الاضياع الوقت بلا طائل . وكذلك للمحكمة أن ترفض طلب التأجيل لاعلان شهود آخرين ، ما دامت ترى أن لا فائدة من سماع هؤلاء الشهود<sup>(٤)</sup> . الا أنه اذا رفضت المحكمة طلب سماع شهود المتهم مثلا فعليها بيان أسباب ذلك لأن طلب التحقيق حق للمتهم وكل مطالبة بحق

(١) قض ٢٠ ابريل سنة ١٩١٢ ( المجموعة س ١٣ رقم ١١١ ) و ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ ( الفرائع س ١ ص ٩١ ) و ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ ( المحاماة س ٨ رقم ١١٤ ) و ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٦٠ ص ٨٠ ) وأول مايو سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٣٦ ص ٢٩ ) .

(٢) قض أول يولييه سنة ١٩١٦ ( الفرائع س ٣ ص ٦١٤ ) وقد حكم بأنه لا يقبل من المتهم أن يعطى في الحكم بحجة أنه قد قبل تنازل النيابة عن عدد وفير من شهود الانبات تحت تأثير عقيدة تولدت عنده من مرامى الأسئلة التي وجهتها المحكمة للشهود الذين سمعهم فجزم من تلك المرامى أنها ترى براءته ولولا ذلك اليقين لما قبل ذلك التنازل ولأصر على سماع جميع الشهود ولأمكنه من مناقشتهم أن يستجلى للمحكمة وجوه البراءة . قض ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ ( الموسوعة لجندى بك عبد الملك ، ١ ص ١٩٠ ) .

(٣) هناك منشور للجنة المراقبة يقضى بسماع كل الشهود الذين استدعاهم النيابة ( القضاء سنة ١٨٩٥ ص ٢٤٢ ) .

(٤) انظر نفس ٢ يناير سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ١٣٠ ص ١٤٩ ) .

يرفضها القضاء لا بد من بيان سبب رفضه إياها<sup>(١)</sup> .  
ويلاحظ زيادة على ما تقدم أنه في حالة الاستئناف ، سماع الشهود  
اختياري للمحكمة الاستئنافية . وسنزيد هذه النقطة ايضاحا عند الكلام على  
الاستئناف .

**قواعد خاصة بمحكمة الجنايات :** أشرنا في أول الكلام على الشهادة الى  
وجود قواعد خاصة بأجراءات الشهادة أمام محكمة الجنايات . وقد مر بنا بعضها في  
سياق الكلام . وها نحن نجملها كلها فيما يأتي :

١ — للتهم الحق في أن يعلن شهوده بواسطة النيابة عند الاحالة ( مادة  
١٧ جنائيات ) .

٢ — يعلن الخصوم بعضهم بعضا بأسماء الشهود قبل الجلسة بثلاثة أيام  
( مادة ١٩ — ٢٠ جنائيات ) . ولكل خصم أن يعارض في سماع شهادة من لم  
يعلن باسمه<sup>(٢)</sup> .

٣ — حدد القانون ميعاد اعلان الشهود فنص على أنه يكون قبل انعقاد  
الجلسة بثلاثة أيام على الأقل غير ميعاد المسافة . ويتربط حتما على تكليف شاهد  
بالحضور أمام محكمة الجنايات في جلسة معينة وجوب حضوره في كل جلسة تليها  
من جلسات نفس الدور الذي تنظر فيه القضية ( مادة ٢١ جنائيات ) .

٤ — نص صراحة على أن لمحكمة الجنايات أن تستدعي وتسمع أقوال  
أى شخص دون أن تنقيد بمواعيد ، ولها أن تسمع شهادة أى شاهد ولو عارض  
أحد الأخصام في سماع شهادته ( راجع مادة ٤٥ و ٤٦ جنائيات ) .

---

(١) قض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ( المجموعة س ٣٠ رقم ٣٣ ) وقد قررت محكمة  
القض في هذا الحكم أن أى عبارة بين بها القاضى سبب الرفض مهما وجزت وضوتلت فهي  
كافية ما دام لم يفهم منها أن تحقيق هذا الطلب غير جائز القبول أو لكون المسألة الخاص بها  
الطلب وضعت لديه وضوحا كافيا لا حاجة معه الى أن يستريد من أدلة الالبات أو النفي . انظر  
كذلك قض ٣١ يناير سنة ١٩٢٩ ( المجموعة س ٣٠ رقم ٤٨ ) .

(٢) انظر قض ٥ ابريل سنة ١٩٣١ ( مجموعة القض ، ٢ رقم ٢٢٨ ص ٢٨٣ ) .

**تقدير الشهادة :** الشهادة كباقي الأدلة خاضعة لتقدير القاضى واقتناعه .

فلقاضى الموضوع الرأى الفصل فى تقدير قيمة شهادة الشهود واستخلاص الدليل منها سواء لصالح المتهم أو ضده <sup>(١)</sup> ، وله أن يكون اعتقاده مما يسمعه من أقوال الشهود ولو كانت متناقضة <sup>(٢)</sup> ، وله ترجيح أقوال بعض الشهود على البعض الآخر سواء كانوا شهود اثبات أو شهود نفى وسواء سمعت بعد حلف اليمين أو على سبيل الاستدلال أو كانت سماعية <sup>(٣)</sup> ، وكانت الأقوال صادرة فى التحقيق الابتدائى أو فى الجلسة <sup>(٤)</sup> ، وسواء كان بين الشاهد ومن شهد لصالحه صلة قرابة أو مصاهرة أو علاقة أخرى <sup>(٥)</sup> ، وله تجزئة أقوال الشاهد كما يترأى له <sup>(٦)</sup> . وليس عليه أى قيد فيما يتعلق بعدد الشهود الذين يبنى اقتناعه على أقوالهم <sup>(٧)</sup> فله أن يبنى حكمه ولو على شهادة المدعى بالحق المدنى وحده <sup>(٨)</sup> ولا رقابة لمحكمة النقض

(١) جازو ، ٢ فقرة ٤٢٤ ونقض ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ ( المجموعة س ٨ ص ٢٠٩ )  
ونقض أول يناير سنة ١٩٢٤ ( المحاماة س ٤ رقم ٦١٩ ص ٨٢٥ ) ونقض ٤ يناير سنة ١٩٢٧ ( المحاماة س ٨ رقم ٤ ص ٢٧ ) ونقض ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٣٢٨ ص ٣٧٨ ) .

(٢) نقض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٣٦٤ ص ٥٩٨ ) .

(٣) نقض ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ( المحاماة س ٦ رقم ٤٣٢ ص ٧١٠ ) .

(٤) نقض ٧ يونيو سنة ١٩٢٦ ( المحاماة س ٧ رقم ٢٢٧ ص ٣٢٦ ) وانظر فى الموضوع نقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٧٧ ص ٩٢ ) .

(٥) نقض ٤ ديسمبر سنة ١٩١٥ ( المجموعة س ١٧ رقم ٥٨ ) وانظر كذلك فى قيام خصومة بين الشاهد ومن شهد ضده نقض ١٦ إبريل سنة ١٩٣١ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٢٣٥ ص ٢٨٧ ورقم ٢٣٦ ص ٢٨٨ ) .

(٦) نقض ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤ ( القانون والاقتصاد س ٥ ملحق العدد الأول والثانى رقم ٣٣ ) و ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٤ ( القانون والاقتصاد س ٥ ملحق العدد الأول والثانى رقم ٤٥ ) .

(٧) نقض ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٣ ( الفرائع س ١ ص ١٧٩ ) .

(٨) نقض ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ( المحاماة س ٥ رقم ٤١٤ ص ٥٠٧ ) .

عليه في كل تقديره هذا<sup>(١)</sup> .

## المبحث الثالث

### La preuve littérale الكتابي الدليل

تكلم المشرع عن الأوراق عند ذكر التفتيش في دور التحقيق الأول (المواد ١٩ و ٣٠ و ٧٠ تحقيق )، وتكلم عن قيمة المحاضر في الاثبات في المحاكمات (مادة ١٣٩ تحقيق )، ونص على تلاوة المحكمة للأوراق في الجلسة (مادة ١٦٤ تحقيق )، وعن استحضار محكمة الجنايات لأية ورقة ترى فائدتها (مادة ٤٦ جنابات )، وذكر أحوالا خاصة في بعض اللوائح وفي قانون التشرد . وليس للأوراق في الاثبات في المسائل الجنائية الأهمية التي لها في المسائل المدنية لأن الكتابة أمر طبيعي في المعاملات . وعلى كل حال فلا أوراق والمستندات المتعلقة بموضوع الجريمة أيا كان نوعها يجب أن تطلع عليها المحكمة<sup>(٢)</sup> وتطرح لمناقشتها أثناء نظر الدعوى ، كما يجب أن تعطى الفرصة للتهمة للاطلاع عليها ولمناقشتها<sup>(٣)</sup> ، وأن يجاب الى طلبه استحضار الأوراق أو تقديم المستندات التي

---

(١) ولذلك حكم بأنه ليس من اختصاص محكمة النقض في أن تبحث في صحة الادعاء بأن ضابط المباحث قد استعمل التعذيب مع التهم والشهود للحصول على أقوالهم (نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بمجموعة النقض ، ١ رقم ٦٢ ص ٨٥) .

(٢) لذلك حكم بأن عدم اطلاع المحكمة على الورقة التي كانت المحاكمة أمامها جارية بشأن تزويرها وإصدار حكمها مع ذلك بتزوير هذه الورقة يدعيها جوهريا مبطلا للحكم (نقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ بمجموعة النقض ، ١ رقم ٣٤٢ ص ٣٨٦) . في هذه القضية ثبت أن الورقة المدعى بتزويرها كانت في مطروف معلق بالشمع الأحمر ولم تنفضه المحكمة .

(٣) انظر نقض ٣٠ مارس سنة ١٩١٨ (المجموعة س ١٩ رقم ٨٥) ونقض ٦ فبراير سنة ١٩٢٣ (المجموعة س ٢٥ رقم ٣١) ونقض ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ (المجموعة س ٥ رقم ٢٧١) ونقض ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٩ (بمجموعة النقض ، ١ رقم ٣٥٢ ص ٢٩٥) و ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ (بمجموعة النقض ، ١ رقم ٣٨٦ ص ٤٢٣) .

يراد منها دره التهمة عن نفسه ومخالفة ذلك تعتبر سببا لنقض الحكم<sup>(١)</sup> ، اللهم الا اذا رأت المحكمة أن تقديم الأوراق لن يغني شيئا وسيبت رفضها اجابة الطلب<sup>(٢)</sup> .

والأوراق اما عرفية (sous seing privé) واما رسمية (actes authentiques) وأما المحاضر (procès-verbaux) وفي الحالتين اما أن تكون جسم الجريمة واما أن تكون مجرد دليل عليها .

**الأوراق العرفية :** هي ما تصدر من أفراد الناس ، وقد تكون جسم الجريمة كالورقة المزورة أو التي تشتمل على تهديد أو على قذف ، وفي هذه الحالة يكفي اثبات صدورهما من المتهم لتوفر الجريمة قبله متى ثبت القصد الجنائي . وقد تكون دليلا على الجريمة تختلف قوته حسب الظروف ويكون شأنها كشأن باقي الأدلة خاضعة لتقدير القاضي ، ومثلها الخطابات والرسائل الخاصة والدفاتر .

**الأوراق الرسمية :** هي الصادرة من موظف مختص ، وقد تكون جسم الجريمة كما هو الحال في التزوير وقد تكون دليلا على الجريمة . ومن الأوراق الرسمية المحاضر (procès-verbaux) ، وهي الأوراق التي يحررها الموظفون المختصون بما يقفون عليه من أمر الجريمة وظروفها وأدلتها وفعاليتها . ومحاضر التحقيق بما اشتملت عليه لا تعتبر حجة ملازمة في المسائل الجنائية ،

(١) قض ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ (المحكمة س ٧ رقم ٤١٣) وقض ٧ مارس سنة ١٩٢٧ (المحكمة س ٨ رقم ١١٦) .

(٢) قض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ (المجموعة س ٣٠ رقم ٣٣) . وقد حكم بأنه اذا طلب المتهم بقذف في حق موظف عمومي ضم ملف حكومي لاثبات الوقائع السندة الى الموظف وقدبرت محكمة الموضوع أنه لا ينتظر أن يحوى ملف حكومي رسمي شيئا من هذه الوقائع فرفضت طلب الضم احتراماً لمبدأ الفصل بين السلطات وضنا بنفوذها أن تبذل فيها لا يجدي ولم تكن في تقديرها متعسفة ولا ببيدة عن محجة الصواب ومقتضى العقل فان محكمة النقض لا تملك مناقشتها في هذا الرض بحجة أنه قد ترتب عليه اخلال بحق الدفاع . قض ١٠ ابريل سنة ١٩٣٠ (مجموعة النقض ٢ ، رقم ٢٠ ص ٩) .

بل هي لا تخرج عن كونها مستندات أو قرائن يستعين بها القاضى وتخضع لتقديره كباقي الأدلة ، ويمكنه أن يستدعى محرريها ويناقشهم فيما أثبتوه بها .  
هذه هي القاعدة الأساسية . ولكن القانون استثنى بعض المحاضر وجعل لها قوة اثبات قانونية . ومن هذه الاستثناءات : —

١ — قرارات اللجنة الجزائية التى تقضى فيها بالفرامة والمصادرة تكون قابلة للمعارضة أمام المحكمة التجارية الأهلية أو المختلطة حسب جنسية المتهم « وتعتمد قرارات اللجنة أمام المحكمة بصفة شهادة ما لم يجر التداعى بكونها مزورة » . فمحاضر اللجنة وما ثبت أمامها يعتبر حجة الى أن يظن فيه بالتزوير .  
٢ — محاضر المخالفات العامة — فقد نصت المادة ١٣٩ تحقيق على أنه « تعتمد فى أمور المخالفات التى تقع فيما يتعلق بأوامر الضبطية (contraventions aux arrêtés de police) المحاضر التى يحررها المأمورون المختصون بذلك الى أن يثبت ما ينفيه » .

فهذه المحاضر تعتبر حجة الى أن يقوم الدليل على العكس . وانما جعل القانون لهذه المحاضر تلك القوة فى الاثبات لأن المخالفات المتعلقة بلوائح أو مصالح عامة كثيرا ما لا يشاهدها أحد غير مأمور الضبطية التى رآها . فضلا عن ذلك فان هذه الجرائم بسيطة ولا داعى لتكبد مصاريف انتقال الشهود وتمطيلهم . ويقصد باعتبارها حجة بما جاء فيها الى أن يثبت ما ينفيه أن لا داعى لأن يجرى القاضى تحقيقا فى الجلسة كما هو الحال فى الجنح والجنايات حيث لا يكتفى بمحاضر التحقيق الابتدائى ويعاد سماع الشهود والخبراء كـ سنرى ، بل يكتفى القاضى بهذه المحاضر . فكأن لهذه المحاضر قوة اثبات قانونية . ولكن قوتها فى الاثبات ليست نهائية وقاطعة ، بل يجوز اثبات عكس ما جاء بها بكل الطرق .

ويلاحظ أن القول بأن هذه المحاضر تعتبر حجة الى أن يثبت العكس ليس معناه أن تلك المخالفات لا تثبت الا بوجود محضر . فتلك المخالفات لم



تخرج عن كونها جرائم ، فيصح اثباتها بكافة الطرق كاعتراف المخالف وشهادة الشهود الخ<sup>(١)</sup> .

مدى حجية المحضر : ولا يكون محضر المخالفة حجة الا في الوقائع المادية المتعلقة بالجريمة والتي يكون محرره قد شاهدها وحققها بنفسه<sup>(٢)</sup> . ويترتب على ذلك : —

(١) أن حجية المحضر لا تمتد الى جرائم أخرى غير المخالفة اذا أثبتتها (الجرائم) محرر المحضر وذلك كجثة تعد أو قذف مثلاً .

(٢) أنها قاصرة على الوقائع التي شاهدها أما استنتاجات محرر المحضر وتقديره للوقائع فلا تخرج عن كونها أقوال شاهد<sup>(٣)</sup> .

(٣) أن حجية المحضر لا تنصرف الى المعلومات التي يذكرها المحرر نقلاً عن الغير .

ولكن ما الحكم في الاعترافات الصادرة أمام محرر المحضر التي أثبتتها في محضره ؟ المحضر يعتبر حجة من حيث صدور الاعتراف ولكنه غير ملزم من حيث تقدير قيمة هذا الاعتراف فالقاضي يقدره . وقد يصح أن يكون الاعتراف صادراً عن غش أو اكراه الخ .

(١) وقد حكم خطأ بأن محضر المخالفة الذي يحضره كاتب الصحة بعدم التبليغ عن اصابة بمرض الجدري هو محضر باطل لأن المختص بتحريره في هذه الحالة هو مفتش الصحة ويترتب على بطلان المحضر بطلان الدعوى العمومية التي ترفع بناء عليه ( سنورس في ٢٣ مارس سنة ١٩١٥ المجموعة س ١٦ ص ٩٢ ) .

(٢) أنظر جرائم أولان ، ١ ، فقرة ٥٥٥ .

(٣) حكم بأنه اذا أثبت رجل الضبطية أن التهمة أدارت محلاً للدعارة مخالفة بذلك القرار الصادر في ٥ يولييه ولم يذكر أى وقائع يمكن منها معرفة ما اذا كانت أركان المخالفة متوفرة أم لا فإن محضره لا يعتبر حجة . يترتب عليه الحكم بالادانة ( استئناف مغلط ٢٧ فبراير سنة ١٩٠١ مجلة التشريع والقضاء سنة ١٩٠١ ص ١٧١ ) وانظر جرائم أولان ، ١ هامش ٢

صفة محور المحضر وشكل المحضر: يجب أن يكون المحضر محرراً بمعرفة أحد رجال الضبطية القضائية ذوى الاختصاص العام أو الخاص ، ويجب أن يكون مستوفياً للشرائط الشكلية كالتاريخ وتوقيع محضره ومشتتملاً على البيانات الخاصة إذا كان فى اللوائح الخاصة شئ من ذلك .

٣ — محاضر المخالفات المنصوص عليها فى لوائح خاصة — فإنها تعتبر حجة الى أن يثبت ما يخالفها . ومن ذلك المحاضر المحررة من مأمورى الجمارك فى مسائل التهريب ( مادة ٣٣ من اللائحة الجركية ) ومحاضر مخالفات لأئحة الجسور والترع ( قرار الداخلية الصادر فى ١٦ يوليه سنة ١٨٩٨ ومعدل سنة ١٨٩٤ ) .

٤ — محضر المخالفة فى حالة التلبس — نصت المادة ١٣ تحقيق على أنه اذا خالف أحد الحاضرين فى محل الواقعة أمر أحد مأمورى الضبطية القضائية بعدم الخروج أو التبعاد أو امتنع أحد من دعاهم عن الحضور يذكر ذلك فى المحضر . ونصت المادة ١٤ على أن المحكمة تحكم على المخالف بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً أو بفرامة لا تتجاوز جنيناً مصرى ويكون حكمها بذلك بناء على المحضر السالف ذكره الذى يجب اعتباره حجة لديها . والمحضر يعتبر حجة الى أن يثبت ما ينفى به بالطرق الاعتيادية دون حاجة للطعن بالتزوير ، لأن الطعن بالتزوير طريق استثنائى فلا بد فيه من نص صريح .

٥ — نصت المادة ٧٤ من لائحة المحاكم الشرعية على أن « يأمر رئيس الجلسة بكتابة محضر بما يقع من الجنايات والجنح والمخالفات فيها . . . ويكون المحضر معمولاً به أمام المحاكم الأهلية » . والمحضر يظل حجة الى أن يثبت ما ينفى به بالطرق العادية كالحالة السابقة .

ومثل ذلك جميع المحاضر التى تحررها المحاكم الأهلية بما يقع فى جلساتهم من مخالفات أو جنح أو جنايات فإنها تكون حجة بما فيها أمام المحكمة التى تنظر

أمامها الدعوى عن تلك الجرائم الى أن يثبت ما ينفيها بالطرق الاعتيادية<sup>(١)</sup> .

٦ - نصت المادة ٧ من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣ الخاص بالتشردين والأشخاص للشبهة فيهم على أن اثبات حالة التشرد في الدعاوى الجنائية يكون بشهادة يوقع عليها في القرى والبنادر من العملة وشيخى العزبة أو البندر ومن المأمور أو من يقوم مقامه ، وفي المدن من شيخ الحارة وشيخ القسم ومن المأمور وذلك الى أن يثبت العكس .

## المبحث الرابع

### الخبراء Les experts

قد تعرض مسائل فنية في القضية تستدعى خبرة خاصة فالمحكمة حينئذ أن تستعين بخبير تستنير برأيه دون أن تلتزم به . ولم ينص المشرع على تخويل المحكمة هذا الحق ، كما أجازته في دور التحقيق الأول ( المواد ٢٤ و ٣١ و ٦٥ و ٦٧ تحقيق ) ، ولكنه من جهة أخرى لم يمنعه . ولذلك فالمسلم به أن للمحكمة انتداب الخبراء لأنه من اجراءات التحقيق التي تعين على ظهور الحقيقة . وتنتدب المحكمة الخبير سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم . والمحكمة تقدير ما اذا كانت الأدلة كافية أو أن الظروف تستدعى تعيين خبير<sup>(٢)</sup> . ولكن لما كانت الاستعانة برأى خبير مما قد يفيد صالح المتهم فإن المحكمة اذا رفضت طلب التهم انتداب خبير ، وجب عليها أن تبين سبب الرفض حتى تتأكد محكمة النقض من أن الدفاع لم يبخس حقه<sup>(٣)</sup> . وللمحكمة أن تستعين بأكثر من خبير اذا دعا الحال .

(١) جازو ، ٢ فقرة ٤٣٧ ، ولبونفان مادة ١٥٤ فقرة ٤٤٨ و ٤٤٩ والعراي بك ، ٢ ص ١٩٢ ، وجندى بك عبد الملك في الموسوعة ، ١ ص ٢١٩ .

(٢) قض ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٣١٣ ص ٣٥٩ ) .

(٣) قض ٣١ يناير سنة ١٩٢٩ ( المجموعة س ٣٠ رقم ٤٨ ) وقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ ( الملامة س ١٠ رقم ٥ ) وانظر بهذا المعنى أحكاما عديدة ملخصة في الموسوعة لجندى بك عبد الملك ، ١ ص ٢٢٥ - ٢٣٤ .

والمحكمة في انتدابها للخبراء ليست مقيدة بأشخاص معينين ولو أن هناك جدولا في المحاكم بأسماء الخبراء المقبولين أمامها بناء على قانون الخبراء .  
ويلاحظ أن صفة الخبير لا تتعارض مع صفة الشاهد في القضية ، فيجوز انتداب شاهد للاستعانة بخبرته <sup>(١)</sup> .

**رد الخبراء :** نص في المادة ٢٤٠ مرافعات على رد الخبراء إذا كانت بينهم وبين أحد الخصام صلة قرابة أو نسب محدود معينة ، ولم ينص على شيء من ذلك في قانون تحقيق الجنايات . ويرى البعض جواز رد الخبراء في المسائل الجنائية قياسا على المسائل المدنية ، ولكن الراجح لدى المحاكم الفرنسية أنه لا يجوز رد الخبراء في المواد الجنائية لعدم ورود نص بذلك <sup>(٢)</sup> في قانون تحقيق الجنايات . وهذا الرأي في نظري أقرب الى الصواب ونتيجة منطقية لمبدأ اقتناع القاضي بالخص بالاثبات في المسائل الجنائية .

**حلف الميمين :** نص القانون على وجوب حلف الخبير الميمين في دور التحقيق الابتدائي (المواد ١٤ و ٣١ و ٦٧ تحقيق) ، ولكن لا نص على وجوب ذلك أمام المحاكم . والراجح أمام المحاكم أنه يجب على الخبير أن يحلف الميمين على أداء مأموريته بالذمة قبل أن يباشرها ، هذا إذا لم يكن سبق له حلف الميمين لتقريره أمام المحاكم (انظر للمادة ١١ من قانون الخبراء القديم الصادر سنة ١٩٠٩ والمادتين ٨ و ١١ من قانون الخبراء الحديث الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٩٣٣) .  
ويترتب على اغفال حلف الميمين بطلان الحكم الذي يبنى على تقرير ذلك الخبير <sup>(٣)</sup> .  
ولكن هذا الرأي محل نظر لأنه من جهة لم يشترط قانون تحقيق الجنايات حلف

(١) جازو ، ١ ، قرة ٣١٨ وقرة ٣٢٦ .

(٢) أنظر لبونفان مادة ٤٣ و ٤٤ ، قرة ٦٠ ، وفنان هيلي قرة ١٨٩٠ .

(٣) نفس ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ (الحاماة س ٧ رقم ١٦٣) ونفس ٨ مارس سنة ١٩٢٧ (الحاماة س ٨ رقم ١١٤) وانظر بالعكس نفس ٢٣ أبريل سنة ١٩١٠ (المجموعة س ١١ رقم ٩٠) ونفس ١٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ (المرامح س ٢ ص ١٩) ونفس ٢٥ يولييه سنة ١٩١٦ (المجموعة س ١٧ ص ١٨٧) .

المبين ، ومن جهة ثانية الأدلة في الجنائي اقناعية ويصح أن يبنى القاضى حكمه على شهادة على سبيل الاستدلال أو يأخذ باعتراف متهم على متهم فلم يقضى بالبطلان في حالة الخبير ؟

**هل تسرى أحكام الخبرة في المرافعات المدنية في المسائل الجنائية :**  
لم ينص قانون تحقيق الجنائيات على أحكام خاصة باجراءات الخبراء كما فعل قانون المرافعات . والمتفق عليه أمام المحاكم الفرنسية والمصرية أن الأحكام الواردة في قانون المرافعات بشأن أعمال أهل الخبرة لا تسرى في المواد الجنائية <sup>(١)</sup> .  
فليس هناك نص يحيل على المرافعات المدنية كما هو الحال في الشهادة ( مادة ٩٢ تحقيق ) .

ويترتب على ذلك ما يأتي : —

- ١ — المحكمة غير مقيدة باتفاق الخصوم على اختيار خبير معين كما هو الحال في المرافعات المدنية ( مادة ٢٢٤ مرافعات المدلة بمقتضى القانون رقم ٧٦ سنة ١٩٣٣ ) .
- ٢ — أعمال الخبير لا تلزم أن تكون بحضور الخصوم ( قارن مادة ٢٢٦ مرافعات المدلة بمقتضى القانون رقم ٧٦ سنة ١٩٣٣ ) .

ليس من المحتم أن يباشر الخبير مأموريته أمام القاضى ( قارن مادة ٢٦٧ مرافعات ) .

**قيمة رأى الخبير :** رأى الخبير الذى ينتدب استشارى خاضع تماما لتقدير المحكمة ، فالمحكمة غير مرتبطة بما يقرره الخبراء من أطباء وغير أطباء بل لها تقدير أقوالهم والمفاضلة بين الدليل المستفاد منها وبين غيره من الأدلة

---

(١) جازو ، ١ ، قرة ٣٢٨ وليوثان مادة ٤٣ و ٤٤ قرة ١٠٤ و ١٠٥ و جرانغولان ، ١ ص ٣٣٦ وانظر الموسوعة لجندى بك عبد الملك ، ١ ص ٢٤٦ وما بعدها والرابى بك ، ٢ ص ١٨٠ .

الأخرى القائمة في الدعوى وترجيح ما ترى ترجيحه منها<sup>(١)</sup> .

### المبحث الخامس

#### Les présomptions القرائن

الاستدلال بالقرائن هو استنتاج واقعة مجهولة من واقعة معلومة . والقرائن لا حصر لها وتختلف قوتها حسب ظروف الحال . وهى من طرق الاثبات الأساسية في المسائل الجنائية بعكس ما عليه الحال في المسائل المدنية .

وهى تنقسم الى قسمين : قرائن متعلقة بالوقائع (présomptions de fait ou de l'homme) وهذه تختلف حسب الظروف وأمرها متروك للقاضى ، وقرائن قانونية (présomptions légales) وهى التى ينص عليها الشارع . والقرائن القانونية اما أن تكون قرائن مؤقته بسيطة (juris tantum) وهذه تقبل اثبات عكسها ، ومثل ذلك وجود أجنبي في محل مسلم مخصص للحريم فانه يعتبر قرينة على الزنا (مادة ٢٣٨ ع ) ، واما أن تكون قرائن قاطعة (juris et de jure) وهى ما لا تقبل اثبات العكس ومثل ذلك سن الصغير فان المشرع افترض أن عدم بلوغه سن السابعة من العمر يعتبر قرينة قاطعة على عدم تمييزه فلا يمكن مساءلته جنائيا حتى ولو كان في الواقع مميزاً .

### المبحث السادس

#### Le transport sur le lieu الواقعة لمحل الانتقال

تعد المعاينة من الخطوات الأولى الأساسية في التحقيق الابتدائي . وقد

(١) هنس ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٣ (المرامع ، ١ رقم ١٧٨) وهنس ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ (المجموعة س ٢٨ رقم ٢٧) وهنس ٧ مارس سنة ١٩٢٩ (مجموعة النقض ، ١ رقم ١٨٥ ص ٢٢٥ والمهامات س ٩ رقم ٤٤١) وهنس ١٠ ابريل سنة ١٩٣٠ (المهامات س ١٠ رقم ٤١٦) و ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢ (مجموعة النقض ، ٢ رقم ٣٥٢ ص ٥٥٧) وهنس ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ (القانون والاقتصاد س ٣ ملحق العدد السادس رقم ٦٩) .

أوجب القانون صراحة على مأموري الضبطية القضائية الانتقال لحل الواقعة في حالة التلبس (مادة ١١ تحقيق) . ولم يرد نص خاص بانتقال النيابة ، ولكن للنيابة أن تتخذ الاجراءات التي ترى لزومها لظهور الحقيقة ( مادة ٢٩ تحقيق وراجع المادة ١٧ من تعليمات النيابة ) ومثلا قاضى التحقيق (مادة ٦٤ تحقيق) . ولا شك أن في الانتقال لحل الحادثة وعمل المعاينة عوناً كبيراً على ظهور الحقيقة . وإذا ما عرضت القضية على المحكمة وجدت بين أوراقها صورة من معاينة البوليس أو النيابة تفنيها عادة عن اجراء المعاينة بنفسها . ولعل هذا هو السبب الذى حدا بالمرسع الى عدم النص على انتقال المحكمة للمعاينة . ولكن عدم النص عليها لا ينهض دليلاً على عدم جوازها للمحكمة ، فللقاضى الجنائى أن يسلك أى سبيل معقول للوصول الى الحقيقة ولم يقيد الشارع في تكوين اعتقاده بطريق اثبات معين . ثم ان المادة ٢٤٥ مرافعات تميز انتقال المحكمة المدنية للمعاينة ، فلا شك اذن في اجازتها للمحكمة الجنائية <sup>(١)</sup> .

وكما يجوز للمحكمة أن تنتقل من تلقاء نفسها للمتهم أيضاً — ومثله النيابة — أن يطلب من المحكمة اجراء المعاينة . ولكن المحكمة لا تلتزم باجابة طلبه اذا تراءى لها أن الأمر واضح وحلى ، وانما عليها حينئذ أن تبين سبب رفضها طلب المتهم وان كان الحكم باطلا <sup>(٢)</sup> . ومع كل قد حكمت محكمة النقض بأن عدم الالتفات الى طلب الانتقال وعدم الرد عليه لا يعد تقصاً جوهرياً فى الحكم يستوجب نقضه اذا ظهر أن طلب الانتقال لم يكن الغرض منه منصبا على قسط جوهري في الدفاع بل كان القصد منه أن تقف المحكمة على أمور ثانوية وردت فى شهادة الشاهد ولم تر المحكمة لها أهمية فيما يتعلق بصلب الجريمة أمام شهادة الشاهد التى اقتنعت منها المحكمة بنبوت الجريمة على المتهم <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر جازو ، ١ ، قرة ٣٠٨ ولبوثان ، مادة ١٥٣ قرة ٢٠٧ .

(٢) لبوثان ، مادة ١٥٣ قرة ٢١٠ .

(٣) نقض أول مايو سنة ١٩٣٠ الموسوعة لجندى بك عبد الملك ، ١ ص ٢٥٥ .

**اجراءات المعاية :** ولأنه لم يرد نص ينظم طريق المعاية واجراءاتها الا أنه يجب أن تكون الاجراءات ملتزمة مع الصفات الأساسية للتحقيق في دور المحاكمة أى كونه علنيا وشفويا ويمجرى فى مواجهة الخصوم<sup>(١)</sup> . فيجب أن تحصل المعاية علانية ويعلم بها الخصوم وتطرح للمناقشة فيها . وينبنى على ذلك : ١ - اذا رأت المحكمة الانتقال فعليا أن تقرر ذلك ويعلم المتهم بالقرار اذا لم يكن حاضرا<sup>(٢)</sup> .

٢ - تنتقل المحكمة وهى مشكلة تشكيلا قانونيا ، فلا بد من أن يصحب القاضى عضوية و كاتب . وتجرى المعاية علانية فى حضرة المتهم اذا شاء الحضور . ويجوز للمحكمة اذا كانت مشكلة من أكثر من ثلاثة قضاة أن تسكتنى بانتداب أحد أعضائها لاجراء المعاية ورفع النتيجة اليها لتطرح للمناقشة علانية<sup>(٣)</sup> .

واذا لم تراعى الاجراءات السابقة فى المعاية وقمت باطله . ولكن هذا البطلان نسبي يصح أن يتنازل عنه صاحب الشأن صراحة أو ضمنا بترافقه فى الموضوع . وعلى كل حال اذا لم تبين المحكمة حكمها على المعاية الباطلة فلا محل للطعن فى الحكم<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر جازو ، ١ ، فقرة ٣٠٨ وتقضى ٣ مايو سنة ١٩٠٣ ( المجموعة س ٤ رقم ٣٥ ) .

(٢) تقضى ٣ مايو سنة ١٩٠٣ السابق الاشارة اليه .

(٣) وقد حكمت محكمة النقض بأنه لا يوجد نص يضى بطلان التحقيقات التى تأمر بها المحكمة اذا أجراها القاضى للتدب بدون حضور النيابة . تقضى ١٦ مارس سنة ١٩١٢ ( المجموعة س ١٣ رقم ٥٦ ) ولكن فى هذا هدما للصفات الأساسية التى تميز بها اجراءات التحقيق فى دور المحاكمة .

(٤) لبوتقان ، مادة ١٥٣ فقرة ٢٢٤ .



### الفصل الثالث

#### التحقيق والاجراءات في الجلسة

تفصل المحكمة في الدعوى المطروحة أمامها بعد أن تتولى تحقيقها مراعية في ذلك الاجراءات التي نص عليها القانون .

#### المبحث الأول

##### خصائص التحقيق في دور المحاكمة

الأصل في التحقيق في دور المحاكمة أن يكون علنيا وشفويا ويمجرى في مواجهة الخصوم .

**علنية التحقيق :** يجب أن تكون الجلسة علنية والا كان العمل لاغيا ، ويجوز للمحكمة مع ذلك مراعاة للحياء والآداب ومحافظة على النظام العام <sup>(١)</sup> أن تأمر بسماع المرافعة كلها أو بعضها في جلسة سرية ( أنظر المواد ٢٢ لأئحة و ٢٣٥ تحقيق و ٨١ و ١٠١ مرافعات ) . وكما للمحكمة أن تجعل الجلسة سرية اطلاقا لها أن تجعل العلنية نسبية بأن تأمر مثلا باخراج النساء والصغار أو بحظر غشيان قاعة الجلسة أو مبارحتها فترة من الزمان حتى يتم المتهم أو الشاهد الادلاء بأقواله <sup>(٢)</sup> . وتقدير الظروف وكونها تستدعي السرية أو لا مسألة موضوعية الرأي الأعلى فيها لمحكمة الموضوع فلا تلزم بطلب أحد المتقاضين جعل الجلسة سرية <sup>(٣)</sup> ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك . واذارات المحكمة جعل الجلسة سرية تصدر قرارا

(١) انظر تفض ١١ يونه سنة ١٩١٠ ( المجموعة س ١١ رقم ١٠٧ ) .

(٢) تفض ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ ( مجموعة التفض ، ٢ رقم ٣٤٢ ص ٤٩٢ ) .

(٣) جازو ، ٣ رقم ١١٦٩ ومحكمة السين في ٢٥ يونه سنة ١٩٢٥ ( ورد ملخصه في المحاماة س ٦ رقم ٥٦٩ ص ٩٠٦ ) وانظر تفض ٩ يناير سنة ١٩٣٠ ( المحاماة س ١٠ رقم ٢٤٩ ص ٥١٠ ) وتفض ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ( القانون والاقتصاد س ٤ ملحق العدد الثاني رقم ١ ص ١ ) .

بذلك ولكن لا ضرورة للنص على الأسباب التي دعت الى السرية متى كانت الأسباب مستفادة من ظروف الدعوى<sup>(١)</sup>.

ولا مانع يمنع من تحديد دخول الجمهور بتذاكر منعاً للازدحام وحفظاً للنظام<sup>(٢)</sup> وكثيراً ما يحصل ذلك في القضايا الهامة.

وحق المحكمة في جعل الجلسة علنية أو سرية حسب ما يترأى لها قاصر على التحقيق وإجراءاته أما الأحكام فانها تصدر دائماً في جلسة علنية.

**سُغُورِيَةُ التَّحْقِيقِ :** يقصد بسُغُورِيَةُ التحقيق أن المحكمة لا يجوز لها أن تكنفى بأقوال المتهم والشهود في أوراق التحقيق الابتدائي بل عليهما أن تسمعا من فم الشاهد أو المتهم مع ملاحظة شروط استجواب المتهم، ويستثنى من ذلك بعض أحوال كحالة غياب المتهم أو عدم حضور الشاهد كما قدمنا. كذلك الحال أمام المحكمة الاستئنافية في المخالفات والجنح فلا أصل أنها تكنفى بالأوراق كما سيأتى.

وعلى المحكمة أن تتولى التحقيق بنفسها وتتخذ الإجراءات التي تترأى لها لظهور الحقيقة<sup>(٣)</sup> ولا يجوز لها أن تكلف النيابة باستيفاء التحقيق كسماع شهود أو عمل معاينة وإنما يجوز لها أن تكلف أحد أعضائها بإجراء تحقيق وطرح الأمر عليها بعد ذلك. ولا يمنع هذا التكليف من أن يجلس ذلك القاضي مع باقي الهيئة للفصل في موضوع القضية التي تولى تحقيقها.

(١) تفض ٦ ابريل سنة ١٩٢٦ (الموسوعة لجندى بك عبد الملك، ١ ص ١٧٦ فقرة ١٨١) وتفض ١٧ اكتوبر سنة ١٩٢٩ (الحمامة س ١٠ رقم ٥٩ ص ١٣٨) وقارن جاور، ٣ فقرة ١١٦٩ وأحكام القضاء الفرنسى التي أشار إليها وانظر كذلك حكم محكمة التفض الفرنسية في أول مارس سنة ١٩٢٩ (ورد ملخصه في الحمامة س ٩ رقم ٥٦٠ ص ١٠٢٥).

(٢) تفض ٢٣ يولييه سنة ١٩٢٥ (الموسوعة لجندى بك عبد الملك، ١ رقم ١٧٠ ص ١٧٢).

(٣) راجع فيما يتعلق بالتفتيش وانظر مع ذلك ضبط الرسائل لبوثان، مادة ١٩٠ فقرة ١٧٣ و ١٧٤.

**مفهوم القصور :** رأينا في دور التحقيق الابتدائي أنه طبقا للمادة ٣٤ تحقيق يمكن أن يجري ذلك التحقيق في غيبة المتهم اذا ما ارتأت النيابة ذلك . ولكن في دور المحاكمة لا بد وأن يجري التحقيق في حاضرة كل من النيابة والمتهم أما النيابة فلا بد من حضورها دائما لأنها جزء متمم لهيئة المحكمة كما قدمنا ، فعدم تمثيلها يجعل الاجراءات باطلة . وأما المتهم فالأصل أنه يجب أن يكون حاضرا بنفسه أيضا أثناء التحقيق . فيجب أن يعلن أو يكون على علم بكل خطوات التحقيق ويمكن من الحضور أثناء اجرائها ومن الاطلاع على كل ما يقدم من الأوراق <sup>(١)</sup> . ولا يجوز ابعاده عن الجلسة وذلك احتراماً لحق الدفاع المقدس اللهم الا عند الضرورة القصوى وذلك في حالة ما اذا خشي تأثيره على الشاهد عند أدائه الشهادة <sup>(٢)</sup> ، أو وقع منه تشويش جسيم في الجلسة <sup>(٣)</sup> . وقد نص على جواز ابعاده في حالة التشويش في المادة ٤١ جنابات . وهذا النص ولو أنه ورد في سياق الاجراءات أمام محاكم الجنابات الا أنه لا يخرج عن كونه تقريراً لمبدأ لازم بطبيعته فهو يسرى أيضا في حالة المخالفات والجنح <sup>(٤)</sup> .

**حضور وكيل عن المتهم :** الأصل أنه يجب حضور المتهم بنفسه لكي تكون الاجراءات حضورية ، ولكن يجوز استثناء أن ينوب عنه وكيل في الأحوال الآتية :-

١ - في المخالفات عموما (مادة ١٣٢ تحقيق) .

٢ - في الجنح التي لا يحكم فيها بالحبس وهذا مع عدم الاخلال بما للقاضي

(١) انظر تفض ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ( القانون والاقتصاد س ٤ ملحق العدد الثاني رقم ٢١ ص ١٩ والمهام س ١٤ قسم ١ رقم ٨٣ ) .

(٢) راجع ما تقدم ص ٣٢٩ .

(٣) تفض ١٠ يناير سنة ١٩٢٩ ( المهام س ٩ رقم ١٩٩ ) .

(٤) قارن جرائعولان ، ١ رقم ٥٣٨ وانظر تفض ٢٩ يونيه سنة ١٨٩٥ ( المحاكم س ٦ ص ٥٨٨ ) .

من الحق في أن يأمر بحضوره بنفسه (مادة ١٦١ تحقيق). والراجع أنه إذا لم يحضر المتهم رغم أمر القاضي بالحضور فإن الحكم الذي يصدر ضده يعتبر غيابيا<sup>(١)</sup>.  
 ٣ — يجوز في سائر الأحوال أن يحضر عن المتهم وكيل لطلب التأجيل أو ابداء دفع فرعى غير متعلق بالموضوع كالدفع بعدم الاختصاص أو بطلان التكليف بالحضور.

أما المدعى المدني والمسئول عن الحقوق المدنية فيجوز أن يندبا عنهما وكيلا دائما.

وإذا حضر المتهم فإنه يجوز أن يدافع عن نفسه في المخالفات والجنح، أما في الجنايات فيجب أن يحضر معه محام كما سبق وبيننا. ويلاحظ أنه في المخالفات والجنح لا تلزم المحكمة بالتأجيل لتوكيل محام وإن كانت في العمل تتساهل في ذلك.

### المبحث الثاني

#### الاجراءات في الجلسة

نص على الاجراءات التي تجري أمام محكمة أول درجة في الباب الأول من الكتاب الثاني عند الكلام على محكمة المخالفات (مادة ١٣٤ وما بعدها)، وأحالت عليها المادة ١٦٠ فيما يتعلق بالجنح. أما عن الاجراءات أمام محكمة الجنايات فقد نص عليها في تشكيل محاكم الجنايات. وستكلم أولا عن الاجراءات أمام محكمة أول درجة في الجنح والمخالفات، ثم عن محاكم الجنايات واجراءاتها. أما الاجراءات في الاستئناف فستكلم عليها في موضوع الاستئناف. ولكن قبل ذلك نتكلم عن النظام في الجلسة فهو عام بالنسبة لسائر المحاكم الجنائية.

(١) انظر عكس ذلك استئناف أسيرت في ٦ يناير سنة ١٩١٩ (المجموعة ص ٢٠ ص ٩٩) حيث اعتبر الحكم في هذه الحالة حضوريا ورأت المحكمة أن حضور التهم ما هو الا طريق من طرق التحقيق.

**النظام في الجلسة :** نص على نظام الجلسة في المادة ٢٢ من لأئحة الترتيب والمادة ٨٥ من قانون المرافعات . ولم يرد نص خاص في قانون تحقيق الجنايات ولكن هاتين المادتين تسريان أيضا على جلسات المحاكم الجنائية .

وطبقا لهاتين المادتين نظام الجلسة وضبطها منوطان برئيسها بحيث يكون له أن يخرج منها من يحصل منه تشويش يخل النظام وإذا حصل هذا التشويش من أحد أرباب الوظائف بالمحكمة (وفي النص الفرنسي un individu remplissant une fonction près du tribunal) يجوز الحكم عليه بالعقاب التأديبي في حال انقضاء الجلسة . وتكون المحكمة مختصة باصدار الحكم بالحبس مدة أربع وعشرين ساعة على من يقع منه تشويش في الجلسة وينفذ حكمها في الحال ( مادة ٨٩ مرافعات ) .

أما بخصوص الجرائم التي تقع في الجلسة فقد خولت المادة ٢٣٧ تحقيق للمحكمة حق الحكم في الجنيح والخالفات التي تقع في الجلسة أيا كان نوعها <sup>(١)</sup> ، أما الجنايات فيحرر بها محضر وقد سبق لنا الكلام على ذلك .

## الفرع الأول

### الاجراءات في الخالفات والجنيح

بعد التتيم على الخيصوم وعلى الشهود وحجزهم كما قدمنا يتلو الكاتب أوراق التحقيق ماعدا محاضر الشهادة التي لا يصح ذكرها في المرافعة الا بعد سماع الشهادة <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر فيما يتعلق بالاعتداء الذي يقع من عام في الجلسة قض ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ ( مجموعة التقض ، ١ رقم ٣٨٠ من ٤٣٣ ) وقض ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ ( مجموعة التقض ، ٢ رقم ٣٥٦ من ٥٧٧ ) .

(٢) في تلاوة الأوراق ضياع للوقت ولذلك فهذا النص مهم في العمل ، ولا تتلى الأوراق الا عند الزوم .

ثم يقدم أحد أعضاء النيابة طلباته . وبعد ذلك يسأل القاضي المتهم عما اذا كان معترفا بارتكاب الفعل المسند اليه أم لا ، فان أجاب بالإيجاب يحكم بغير مناقشة ولا مراضة <sup>(١)</sup> . وأما اذا أجاب بالسلب ، فيشرح العضو المذكور التهمة ويقدم للمدعى بالحقوق المدنية أقواله وطلباته الختامية ، ثم تسمع شهادة شهود الاثبات . ويكون توجيه الأسئلة للشهود من ذلك العضو أولا ثم من المدعى بالحقوق المدنية ثم من المتهم ويجوز للعضو السابق ذكره وللمدعى بالحقوق المدنية أن يستجوبا الشهود المذكورين مرة ثانية لايضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن أسئلة المتهم ( مادة ١٣٤ ) .

وبعد سماع شهادة شهود الاثبات يبدى المتهم أوجه الدافعة ويصير طلب شهود النفي واستجوابهم بمعرفة من يكون حاضرا من أعضاء النيابة العمومية وبعد بمعرفة المدعى بالحقوق المدنية ويجوز للمتهم أن يوجه للشهود المذكورين أسئلة مرة ثانية لايضاح الوقائع التي أدوا الشهادة عنها في أجوبتهم عن الأسئلة التي وجهها اليهم من كان حاضرا من أعضاء النيابة العمومية أو المدعى بالحقوق المدنية .

وبعد سماع شهادة شهود النفي يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية والمدعى بالحقوق المدنية أن يطلب سماع شهادة شهود اثبات غير الأول ، وأن يطلب حضور الشهود الأول المذكورين لايضاح أو تحقيق الوقائع التي أدى شهود النفي شهادتهم عنها ( مادة ١٣٥ تحقيق ) . وبعد سماع شهادة شهود الاثبات وشهود النفي يجوز لمن يكون حاضرا بالجلسة من أعضاء النيابة العمومية وللمدعى بالحقوق المدنية وللمتهم أن يتكلم ، الا أنه يلزم في كل الأحوال أن يكون المتهم آخر من يتكلم ويلزم أن يبين في محضر الجلسة أن الاجراءات السالف ذكرها صار استيفائها ( مادة ١٣٨ تحقيق ) .

(١) راجع ما تقدم حول استجواب المتهم واعترافه .

تلك هى الاجراءات التى نص عليها القانون . ولكن اتباع الترتيب المنصوص عليه ليس بواجب بل يصح التغير فيه . والذى يجرى عليه العمل عادة أنه بعد ابداء طلبات النيابة يسأل المتهم عن التهمة ثم يسمع شهود الاثبات فشهود النفى و يناقشون من المحكمة أولا ثم من الخصوم ثم تسمع مراعاة النيابة فرافعة المدعى بالحق للمدنى ثم مراعاة للمتهم (١) .

ويلاحظ أن القاضى الذى يصدر الحكم فى الدعوى أو يشترك فى اصداره يجب أن يكون قد حضر جميع الجلسات وياشر الاجراءات الموصلة الى هذا الحكم سواء كان حكما قطعيا أو غير قطعى . ويقصد بالاجراءات الاجراءات التى تؤثر على الحكم فى الدعوى ، فعدم حضور القاضى احدى الجلسات لا تجعله غير أهل للحكم اذا كان كل ما جرى فى تلك الجلسة هو تأجيل الدعوى لا غير .

## الفرع الثانى

### محاكم الجنايات واجراءاتها

كانت الجنايات قديما تفصل فيها المحكمة الابتدائية ثم تستأنف أمام محكمة الاستئناف ، وينظر فى الاستئناف الدائرة الجنائية بمحكمة الاستئناف وكان يختلف تشكيلها حسب جسامه الجناية ، فكانت نارة تتكون من ثلاثة مستشارين ونارة من خمسة ( المواد ١٨٩ و ٢١٣ و ٢٢٣ تحقيق قديم ) . وفى ١٢ يناير سنة ١٩٠٥ أنشئت محاكم الجنايات الحديثة وصدر قانون بتشكيلها والاجراءات التى تتبع أمامها . وطبقا لهذا النظام الحديث أصبحت الجنايات تنظر على درجة واحدة منعا لتكبد المصاريف وسعيا وراء سرعة البت فى الدعوى .

وقد جعل قاضى الاحالة درجة وسطا بين النيابة وبين المحكمة ، فهو الذى

(١) قضت محكمة النقض بأنه اذا ترافقت النيابة العامة والمدعى بالحق المدنى بعد سماع شهادة الشهود فليس فى ذلك ما يخالف القانون ، وللمنوع هو أن لا يكون المتهم آخر من يحكم ( نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ بمجموعة النقض ، ١ رقم ٦٣ ص ٨٥ ) .

يتولى الاحالة على محكمة الجنايات وقراره هو الذى يدخل الدعوى فى حوزة المحكمة<sup>(١)</sup>.

وتشكل محكمة الجنايات من ثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف، وتنعقد فى كل جهة بها محكمة ابتدائية، وتشمل دائرة اختصاص كل محكمة منها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التى تنعقد بها.

وعين وزير الحفانية بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف من يعهد اليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنايات. وكذلك يكون الحال فى توزيع عمل هذه المحاكم بين المستشارين المعينين بالطريقة المتقدمة مع مراعاة قاعدة التناوب. واذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور معين من أدوار انعقاد محكمة الجنايات، يستبدل به آخر من المستشارين الملحقين بمحاكم الجنايات (يعينه رئيس محكمة الاستئناف) أو عند السرعة بقاض من قضاة المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التى تنعقد بها محكمة الجنايات ينتخبه رئيس هذه المحكمة الابتدائية (راجع المواد من ١ - ٤ جنايات)<sup>(٢)</sup>.

(١) تنص المادة ١٢ جنايات على أنه « اذا أحيل منهم على محكمة الجنايات غايبا ولم يكن سبق حضوره أمام قاضى الاحالة وقبض عليه قبل الحكم عليه فى قضيته من محكمة الجنايات فيكون الاجراء كما لو كانت القضية لم تقدم الى قاضى الاحالة ». أى أن ضبط المتهم الذى أحالة قاضى الاحالة الى محكمة الجنايات يبطل كل الاجراءات التى حصلت فى حقه ابتداء من قرار قاضى الاحالة وتصبح هذه الاجراءات كالشئ فى حكم الدم، وإذن فلا بد من تهديمه لقاضى الاحالة حتى يصدر قرارا متصل به المحكمة بالدعوى اتصالا قانونيا، ولا يؤثر على ذلك تنازل المتهم عن عرض قضيته على قاضى الاحالة لأن هذا الاجراء متعلق بالنظام العام. وعلى ذلك اذا استمرت المحكمة فى نظر الدعوى وفصلت فيها اعتمادا على تنازل المتهم الذى أحيل اليها غايبا ثم قبض عليه أثناء المحاكمة كان حكمها باطلا ولو صدر بالبراءة. ولا يمكن أن يقال ان المتهم يكتسب بهذا الحكم حقا لأن الحق لا يعتبر مكتسبا له حرمة الا اذا كان مملوك الحق ذا أهلية لتلكه (انظر نفس ١٦ مايو سنة ١٩٣٢ مجموعة النص، ٢ رقم ٣٥١ ص ٥٤٧).

(٢) كثيرا ما يجرى الحال عند توزيع العمل على انتداب قاض من أول الأمر للجلوس فى محكمة الجنايات. ولكن الواقع أن فى هذا مخالفة للنص. ففكرة الشارع فى اجازة انتداب قاض هو معالجة حالة الضرورة عند ما يطرا غفر على أحد المستشارين ولا يتسع الوقت لاتدباب مستشار آخر.



**مواهب انعقاد محاكم الجنايات :** تنعقد محاكم الجنايات كل شهر مالم يصدر قرار من وزير الحقانية يخالف ذلك . ويجوز له أن يأمر بامعاقدها فى أدوار أخرى فوق العادة ( مادة ٥ جنائيات ) . ويحدد تاريخ افتتاح كل دور من أدوار الانعقاد قبله بشهر على الأقل بقرار من وزير الحقانية بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف وينشر فى الجريدة الرسمية ( مادة ٦ جنائيات ) .  
وتوالى محكمة الجنايات جلساتها الى أن تنتهى القضايا المقيدة بالجدول مالم يطرأ مانع ( مادة ٨ جنائيات ) .

وتحديد دور الانعقاد الذى تنظر فيه القضية يكون بأمر من قاضى الاحالة متبعا فى ذلك التعاليم الصادرة من رئيس المحكمة الابتدائية ( مادة ٢٢ جنائيات ) .  
واذا صدر أمر الاحالة ولم يكن حدد تاريخ لافتتاح دور محكمة الجنايات يعلن هذا التاريخ لثلاثين يوما قبل ثمانية أيام كاملة ( مادة ٢٣ جنائيات ) .  
**الاجراءات فى الجلسة :** نص على ذلك فى المواد ٤١ — ٥١ جنائيات (١) .  
وهاك مجمل أحكامها :

يستحضر المتهم الى الجلسة بغير قيود ولا أغلال . ولا يجوز ابعاده عن الجلسة أثناء نظر الدعوى الا اذا وقع منه تشويش جسيم يستدعى ذلك ويجب تعريف اسمه ولقبه وعمره وصناعته ومحل اقامته ومولده ( مادة ٤٣ و ٤٤ ) .  
يجوز لكل من النيابة العمومية والمتهم والمدعى المدنى بحسب ما يخص كلا منهم أن يعارض فى سماع شهادة الشهود الذين لم يكلفوا بالحضور بناء على طلبه أو لم يعلن بأسماهم . ولكن مع ذلك يجوز للمحكمة أن تستدعى وتسمع أقوال أى شخص ولو باصدار أمر بالضبط والاحضار اذا دعت الضرورة له أو تستحضر أى ورقة جديدة يرى فائدتها . ويجب على من دعى للشهادة بهذه الكيفية أن

(١) جميع الأحكام الواردة فى قانون تشكيل محاكم الجنايات كما تسرى فى حق التهمين بجنايات تسرى أيضا فى حق التهمين فى جنح محالة لمحكمة الجنايات لارتباطها بجنايات ( نفس ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ( النشرة س ٤ ص ٢٨ ) . هذا ما لم يرد نص خاص بحالة الشخص النائب المتهم فى جنحة كما سيأتى .

يخلف الميمن (مادة ٤٥ و ٤٦) .

وتشرع المحكمة في المداولة فوراً بعد اقفال باب المرافعة (مادة ٤٨) .  
ويجب عليها قبل أن تصدر حكماً بالاعدام أن تأخذ رأى مفتي الجبهة  
الموجودة في دائرتها المحكمة . ويجب ارسال أوراق القضية اليه . فإذا لم يبد رأيه  
في ميعاد الثلاثة الأيام التالية لارسال الأوراق اليه تحكم المحكمة في الدعوى  
(مادة ٤٩) .

وإذا رأت المحكمة أنه ثبتت على التهم التهمة المبينة في أمر الاحالة أو  
المعدلة في دائرة اختصاصها طبقاً للمادة ٤٠ جنابات تقرر ادانته وتحكم عليه بالعقوبة  
المدونة في القانون . وفي عكس ذلك تحكم ببراءته ويفرج عنه فوراً ان لم يكن  
محبوساً لسبب آخر . وعلى كل حال يجب أن يفصل في هذا الحكم في التضمنات  
التي قد يطلبها بعض الخصوم من بعض (مادة ٥٠) .

ينطق بالحكم في الجلسة نفسها أو التي تليها على الأكثر ويوقع عليه قبل  
اقفال دور الانعقاد ، وعلى كل حال يكون التوقيع في ظرف ثمانية أيام من يوم  
النطق به (مادة ٥١) ومن رأى محكمة النقض أن التأخير في ختم الحكم لا يترتب  
عليه البطالان (١) .

### محكمة التهم غيابياً judgement par contumace

تنص المادة ٥٣ جنابات على أن التهم الغائب تحكم في غيبته محكمة الجنابات  
حسب أحكام قانون تحقيق الجنابات . وقد نص على هذه الاجراءات في المواد  
من ٢١٥ - ٢٢٥ تحقيق ثم في المادة ٢٢٨ أيضاً . ويجعل هذه المواد أن الغائب  
يحاكم دون أن يسمع دفاعه وبعد سماع أقوال النيابة والمدعى المدني . ولكن

(١) محكمة النقض في ٢ مارس سنة ١٩٢٢ (المحكمة س ٢ رقم ١٥٧) وفي ٦ فبراير  
سنة ١٩٢٣ (المحكمة س ٣ رقم ٣٨٧) وفي أول يناير سنة ١٩٢٤ (المحكمة س ٤ رقم  
٦١٨) وفي ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ (المحكمة س ٦ رقم ٤٣٤) وفي ٧ يونيو سنة ١٩٢٦  
(المحكمة س ٧ رقم ٢٢٩) و ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ (مجموعة النقض ٢٣ رقم ٢٦٩ ص ٢٣٢) .

الحكم الذي يصدر ضده يسقط بحكم القانون بمجرد حضوره أو القبض عليه وتعاد اجراءات المحاكمة حضوريا .

اجراءات المحاكمة غيايبا : اذا لم يفسر القبض على المتهم أو قبض عليه وفر قبل حضوره أمام محكمة الجنايات <sup>(١)</sup> تحكم المحكمة المذكورة في غيبته اذا لم يسلم نفسه للحبس قبل الجلسة (مادة ٢١٥ تحقيق) .

ويجب قبل يوم الجلسة بثانية أيام أن تعلق ورقة التكليف بالحضور على باب قاعة جلسة الجنايات وأن تنشر صورتها في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العمومية . ويقوم التعليق والنشر مقام الاعلان (مادة ٢١٦ تحقيق) .

ولا يجوز لأحد أن يحضر أمام المحكمة ليدافع أو ينوب عن المتهم النائب . ومع ذلك اذا كان المتهم غائبا عن القطر المصري أو ادعى عدم امكان الحضور للجلسة فيجوز لمن ينوب عنه أن يبدى عذره ويثبت أنه عذر مقبول . فاذا رأت المحكمة أن العذر مقبول تأمر بإيقاف الدعوى وتعين ميعادا لحضور المتهم فيه أمامها (مادة ٢١٧ تحقيق) .

ومتى اعتبر المتهم غائبا تتبع الاجراءات الآتية : —

تتلى في الجلسة ورقة الالهام والمحاضر المثبتة لحصول التعليق والنشر للقررين في المادة ٢١٦ في الميعاد المعين قانونا . ثم تطلب النيابة العمومية الحكم بالعقوبة ويبدى المدعى بالحقوق المدنية أقواله وطلباته ، وبعد ذلك تحصل الدواولة بالحكمة ويصير اطلاعا على أوراق التحقيق ثم تحكم في التهمة وفي التضمينات ان كان لها وجه (مادة ٢١٨ تحقيق) . والحكم الصادر بعقوبة على المتهم النائب يعلق على باب قاعة الجلسة الجنائية في المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف وينشر في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العمومية (مادة ٢٢٨ تحقيق) .

(١) حكم بأن المتهم يصير غالبا وتنبع اجراءات المحاكمة النيابة ولو حضر أولا عند بدء المحاكمة ثم هرب ( محكمة النقض الفرنسية في ١٩ يناير سنة ١٨٩٧ ، سيرى سنة ١٨٩٨ قسم ١ ص ١٨٩ ) .

وإذا صدر الحكم النيابي بالبراءة فإنه يعتبر كالحكم الحضورى من حيث أثره أى يخرج الدعوى من يد محكمة الجنايات نهائيا<sup>(١)</sup>. أما الحكم النيابي بالمعقوبة فإنه يعتبر مؤقتا يبطل بحضور المتهم أو القبض عليه .

حضور المتهم أو القبض عليه : تنص المادة ٢٢٤ تحقيق على أنه « إذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط المعقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره . فإذا لم يسبق حضور المتهم أمام قاضى الاحالة يكون الاجراء كما لو كانت القضية لم تقدم اليه<sup>(٢)</sup> . فإذا سبق حضوره أمامه تقدم القضية الى محكمة الجنايات بناء على قرار الاحالة الأول » .

فالحكم النيابي الصادر بالمعقوبة من محكمة الجنايات أقرب فى الواقع الى أن يكون حكما تهديديا لأنه لن ينفذ بأى حال من الأحوال بل يسقط من تلقاء نفسه بحكم القانون بمجرد حضور المتهم أو القبض عليه وتعاد الاجراءات حضورية بدون حاجة الى معارضة من المتهم كما هو الحال فى المخالفات والجنح .

ويعتبر الحكم النيابي كأنه حكم صادر تحت شرط فاسخ أى تحت شرط حضور المتهم<sup>(٣)</sup> ، فينتج آثاره من حيث المعقوبات التبعية . فإذا تحقق الشرط وحضر المتهم يسقط ذلك الحكم من تلقاء نفسه وتعاد الاجراءات فيقدم المتهم الى قاضى الاحالة ان لم يكن قد سبق حضوره أمامه<sup>(٤)</sup> . وتبطل المحكمة الاجراءات

(١) أنظر قرار قاضى احالة النيابى فى اكتوبر سنة ١٩٢٠ (الحاماة س ٢ ص ١٠٧) .  
(٢) أى أن النيابة تبتدئ تقديم القضية الى قاضى الاحالة . وهذا اجراء متعلق بالنظام العام فلا يؤثر عليه تنازل المتهم عن عرض القضية على قاضى الاحالة ( نفس ١٦ مايو سنة ١٩٣٢ مجموعة النفس ٢ ، رقم ٣٥١ ص ٥٤٧ ) .

(٣) أنظر جازو ، ٤ فقرة ١٤٧٥ وفيدال فقرة ٨٦٣ ثالثة . وفى فرنسا عدم حضور المتهم أمام محكمة الجنايات يجعل المتهم كأنه خارج عن القانون فتوضع أملاكه تحت الحراسة ولا يكون له أهلية التقاضى لا بصفته مدعى ولا مدعى عليه . وهناك اجراءات خاصة منصوب عليها فى قانون تحقيق الجنايات الفرنسى ( مادة ٤٦٥ — ٤٧٨ ) .

(٤) على النيابة أن تبتدئ تقديم القضية الى قاضى الاحالة . وهذا اجراء متعلق بالنظام العام فلا يؤثر عليه تنازل المتهم عن عرض القضية على قاضى الاحالة . نفس ١٦ مايو سنة ١٩٣٢ ( مجموعة النفس ، ٢ ، رقم ٣٥١ ص ٥٤٧ ) .

الحضورية في محاكمة التهم قسّم الشهود ومرافعة الخصوم الخ .  
ويظل الحكم الغيابي الصادر بالعقوبة من محكمة الجنايات حكماً مؤقتاً الى أن تسقط العقوبة بمضي المدة الطويلة اللازمة لسقوطها أى الى أن تسقط عقوبة الجناية بمضى ٢٠ سنة أو ٣٠ سنة في حالة الاعدام <sup>(١)</sup> . ومتى مضت هذه المدة يصبح الحكم الغيابي نهائياً <sup>(٢)</sup> .

وحضور المتهم أمام محكمة الجنايات شرط أساسى لسقوط الحكم فإذا قبض عليه وفر قبل جلسة المحاكمة (أو قبل حضوره أمام قاضى الاحالة كما قضت به المادة ٢٢٤) أو حضر من تلقاء نفسه مترائياً بأنه سيحضر الجلسة ولكنه لم يحضرها فإنه لا معنى لسقوط الحكم الأول ولا محل لاصدار حكم جديد عليه <sup>(٣)</sup> .

(١) تقضى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ (الحاماة س ٥ ص ٤١١) وفي ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٠ (المجموعة س ٢٢ ص ٦٥) .

(٢) طبعاً هذا الحكم الغيابي لن ينفذ ولكن يترتب عليه آثار أخرى فإنه يعتبر سابقة في اللود . وفصلاً عن ذلك فإنه من يوم صدوره تلحق المحكوم عليه العقوبات التبعية المنصوص عليها في المادة ٢٥ ع (جرانمولان ٢ فقرة ٨٦٨) .

(٣) تقضى ١٩ ديسبر سنة ١٩٣٢ السابق الإشارة اليه . وتدل محكمة النقض رأياً بأن القول بخلاف ذلك يترتب عليه نتيجة لا يقبلها العدل ، وهى أن المحكوم عليه في جناية لو قبض عليه أو حضر في السنة التاسعة عشرة من تاريخ الحكم الأول ثم فر قبل جلسة الاعادة وحكم عليه غيابياً فإن هذا الحكم لا يبطل الا اذا لم يقبض عليه أو لم يحضر في مدى عشرين سنة أخرى فإن حضر أو قبض عليه وفر تجدد الحكم الغيابي وتجددت المدة وهكذا يبق الى حين وفاته متكررة الأحكام في حقه متكررة مدة سقوط عقوبته . وهذا التأيد وتكرار الأحكام والعقوبات ومدد سقوطها لا يتفق شئ منها ومبادئ القانون واذن فالواجب في مثل هذه الصورة ان لا يحضر فيها المحكوم عليه أمام المحكمة أن يقضى بعدم انقضاء الحكم الأول ويستمراره .

ولكن ما الذى يمنع من التكرار ، وهل هذا يختلف عن تكرار مدد سقوط الدعوى أو العقوبة اذا وجد سبب يقطعها ؟ ثم ان الحكم الغيابي في الجنايات حكم تهديدى كما يظهر من كل اجراءاته فهل من الغبن أو الجور أن يقال بالتكرار في حق المحكوم عليه الذى يراوغ ولا يحفل بالقضاء ؟

**حكم محكمة الجنايات غيابيا في جنحة :** ما رأى إذا أصدرت محكمة الجنايات حكما غيابيا في جنحة ؟ أتسرى اجراءات الحكم الغيابي في الجنح أم اجراءات الجنايات ؟ أعنى هل يمارض في الحكم في المواعيد والاجراءات الخاصة بالجنح أم يسقط بمجرد حضور التهم أو القبض عليه في خلال المدة المسقطه للعقوبة في الجنح أى في خلال خمس سنوات ؟

كانت هذه النقطة مثار خلاف وتطورت فيها أحكام القضاء . فكانت محكمة النقض في أول الأمر تفرق بين حالة ما اذا كانت القضية مقدمة من الأصل الى محكمة الجنايات باعتبارها جنائية ولكن المحكمة اعتبرتها جنحة ، وبين حالة ما اذا قدمت اليها بصفتها جنحة مرتبطة بجناية . ففي الحالة الأولى كان من رأيها تطبيق المادة ٢٢٤ بتحقيق أى اتباع اجراءات الغياب أمام محكمة الجنايات . أما في الحالة الثانية فكان من رأيها أن الحكم الغيابي في الجنحة تسير الاجراءات بشأنه كأنه صدر من محكمة الجنح فتلزم النيابة بواجب اعلانه للمحكوم عليه حق المعارضة طبقا لقواعد المعارضة في الجنح<sup>(١)</sup> . ولكنها في أحكامها الأخيرة عدلت عن هذا الرأي وقررت أن نص المادة ٢٢٤ عام يسرى في سائر الأحوال سواء كانت الجريمة المقدمة جنائية أو جنحة<sup>(٢)</sup> .

(١) جنابات أسبوط في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٤ (المحاماة س ٤ ص ٦٤٩) وانظر أيضا حكم النقض في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ (المجموعة س ٢٢ ص ٤) وانظر فستان هيلي، ٢ نكرة ٩٩٦ .

(٢) نفس أول فبراير سنة ١٩٣٢ (المحاماة س ١٢ رقم ٤١١ ص ٨٢٩) وجاء في ذلك الحكم « ان تلك الخطة التي رسمها القانون لهاكمة الغائب لدى محكمة الجنايات ولإعادة محاكمته عند حضوره أو القبض عليه هي خطة واحدة لا تفرق بين المحكوم عليهم بالجنح وبين المحكوم عليهم لجنايات . واذا كانت فيما يتعلق بمرتكبي جرائم الجنح تخالف أصول المحاكمة لدى محاكم الجنح اذ لا اعلان فيها للحكم بالطرق العادية ولا معارضة فيها ولا استئناف فان علة هذه المخالفة هي مجرد كون المحاكمة حاصلة لدى محكمة الجنايات ، ونظامها لا يحتمل التطريق وفيه من الضمان لمرتكبي الجنح ما رآه الشارع كافيا لمرتكبي الجنايات » . ونتيجة منطقية لوجبة نظرها كانت محكمة النقض ترى أن عرض القضية على قاضي الاحالة اذا لم يكن قد =

وأخيرا عدل المشرع المادة ٥٣ جنابات في سنة ١٩٣٤ بمقتضى القانون رقم ٣٩ بأن أضاف إليها ققرة نصها الآتى : —

« ومع كل ذلك فالشخص الغائب الذى يكون متبها فى جنعة مقدمة الى محكمة الجنابات يقضى فى غيبته طبقا للاجراوات المعمول بها أمام محكمة الجنجج » .وبذلك قضى على أوجه الخلاف .

**الحكم بالتعويض :** تحكم محكمة الجنابات فى التضمينات ان كان لها وجه ( مادة ٢١٨ تحقيق ) .

وهذا الحكم بالتعويض ( ١ ) جائز النفاذ مباشرة ( ٢ ) ولكنه يظل حكما مؤقتا لمدة ٥ سنوات ( ٣ ) وقد يصبح نهائيا بعد مضى خمس سنوات لموالبك تفصيل ذلك :

١ — يجوز للسدى المدنى أن ينفذ الحكم الصادر له بالتعويض عقب صدوره مباشرة وانما يجب عليه أن يقدم كفيلا يكفله فى رد ما نقذ به اذا دعا الحال ، لأن الحكم يظل مؤقتا طيلة خمس سنوات من تاريخ صدوره ( أنظر المادة ٢١٩ تحقيق ) .

٢ — هذا الحكم يعتبر مؤقتا مدة خمس سنوات من تاريخ صدوره ، فاذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه سقط الحكم بالتعويضات . واذا كان الحكم

== حضر التهم أمامه واجب فى كل الأحوال ولو كان الحكم النيابى صادرا فى جنعة مرتبطة بجناية . فإرن قرار قاضى ااحالة النيابة فى اكتوبر سنة ١٩٢٠ ( المحاماة س ٢ رقم ٤٠ س ١٠٧ ) ومحكمة سوهاج فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٥ ( المحاماة س ٤ رقم ٤٢٤ س ٥٦٥ ) وانظر ترمرا وايفا بأسباب النقض فى القضية التى صدر فيها تقض ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ المشار اليه ( النشرة س ٤ ص ١ ) . وانظر تقض ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ ( النشرة س ٤ ص ٨ والمحاماة س ١٣ ص ٩٥٩ ) وفى هذا الحكم فصلت المحكمة وجهة نظرها وتبديها بمبومية نص المادة ٥٣ جنابات التى تحيل على قواعد تحقيق الجنابات وأشارت الى أولى الشأن بضرورة الاسراع لتعديل نص المادة وجعل حكمها مقصورا على التبهين بجنابات دون لالحاين فى جنج مرتبطة فقط .

قد نفذ فتأمر المحكمة برد كل التعويضات أو بعضها اذا اقتضى الحال ذلك ( مادة ٢٢١ تحقيق ) .

وكذلك اذا توفى المحكوم عليه خلال الخمس سنين ولم تقدر التضمينات فيحصل تقديرها بمعرفة المحكمة في وجه الورثة . واذا سبق دفع تلك التضمينات يجوز للورثة أن يطلبوا تعديل الحكم ورد ما يلزم رده اليهم كالمقرر في المادة السابقة ( مادة ٢٢٢ تحقيق ) .

٣ — هذا الحكم النيابي بالتعويض خطير النتائج بعد فوات الخمس سنين المذكورة . اذ لو توفى المحكوم عليه بعد انقضاء تلك المدة أو أعيدت الاجراءات لحضوره وحكم بإدائته لا يجوز إعادة النظر في التضمينات ويعتبر تقديرها قطعيا اذا سبق حصوله . وكذلك اذا قضى ببراءة المتهم وكانت التضمينات قد سبق دفعها فلا يجوز طلب ردها ، أما اذا لم تدفع كلها أو بعضها فلا يلزم المتهم بدفع شيء من ذلك ( المادة ٢٢٣ تحقيق ) . والحكمة في ذلك كله تهديد المتهم حتى لا يتخلف عن الحضور .

### من محكمات الجنايات في تحريك الدعوى أو من التصدي

القاعدة الأساسية أن السلطة القضائية لا تتدخل في الدعوى العمومية الا اذا رفعت اليها ، وليس لها الحق في تحريكها فهذا حق تختص به النيابة أساسا دون غيرها . وقد عرفنا أن المحاكم الجنائية يجوز لها بصفة استثنائية تحريك الدعوى في حالة المخالفات والجناح التي تقع في الجلسة .

ولكن المشرع لم يشأ أن يفصل فصلا باتا بين سلطة القضاء وسلطة النيابة . بل جاء في اللائحة ترتيب المحاكم ونص على شيء من الرقابة للسلطة القضائية فيما يتعلق بالدعوى العمومية ونص على ذلك أيضا في قانون تحقيق الجنايات .

نص في المادة ٦٠ من اللائحة على أن « المحاكم الاستثنائية تكليف قلم النائب العمومي باقامة الدعوى الجنائية والتأدينية . . » .



ونص في المادة ٤٥ تحقيق على أنه « يجوز لدائرة الجنايات بمحكمة الاستئناف أن تقيم الدعوى العمومية على حسب ما هو مدون في المادة ٦٠ من لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية » .

ونص في المادة ٦٢ تحقيق على أنه « اذا طلبت محكمة الاستئناف اقامة دعوى عمومية فيقوم بأداء وظائف قاضي التحقيق من تعينه لذلك من أعضائها . ويجوز لمن تعينه محكمة الاستئناف من أعضائها لهذا الغرض أن ينتدب لاجراء التحقيق أحد قضاة المحكمة الابتدائية التي يلزم استيفاء تلك الاجراءات في دائرتها » .

اذا تأملنا في هذه النصوص نجد أن التعابير التي وردت بها يخالف بعضها بعضا . فبينما نجد المادة ٦٠ من اللأئحة تنص على أن المحكمة « تكلف النائب العمومي باقامة الدعوى » والمادة ٦٢ تحقيق تنص على أن المحكمة « تطلب اقامة الدعوى . . » نجد أن المادة ٤٥ تحقيق تنص على أن للدائرة الجنائية بمحكمة الاستئناف « أن تقيم الدعوى . . » . بل أكثر من ذلك ، نجد أن التضارب ظاهر في نفس المادة الواحدة فبينما تنص المادة ٤٥ تحقيق في صدرها على أن للمحكمة حق اقامة الدعوى نجد الشرط الثاني منها يقول « حسب ما هو مدون في المادة ٦٠ من لأئحة ترتيب المحاكم الأهلية » . مع أنه يفهم من المادة ٦٠ أن حق المحكمة قاصر على مجرد تكليف النيابة !

فأمام هذا التضارب أين الحقيقة اذن ؟ البحث يدور حول الثلاثة الأسئلة الآتية :

١ — ما هو مدى حق الرقابة هذا ؟ أهو حق تحريك الدعوى أم مجرد تكليف النيابة باقامتها ؟

٢ — لمن هذا الحق اليوم ؟ المحكمة الاستئناف أم لدائرة خاصة بها أم للمحاكم الجنائيات ؟

٣ — ما هي اجراءات استعمال هذا الحق ؟

ولكن قبل أن نعرض للنصوص المصرية يجب أن نرجع الى النصوص الفرنسية التي استقيت منها .

**الحال في فرنسا :** القاعدة في فرنسا أيضا قصر السلطة القضائية على نظر الدعوى المطروحة أمامها فليس لها أن تعرض لأقامة الدعوى فذلك من شأن النيابة . ولكن جعل لحاكم الاستئناف حق الرقابة والتدخل فيما يتعلق بالدعوى العمومية . ولهذا الرقابة مظهران : —

(أولا) لحاكم الاستئناف ، بناء على تبليغ أحد أعضائها ، أن تقرر استدعاء النائب العمومي في جلسة عمومية ( كل الدوائر مجتمعة ) وتأمره برفع الدعوى عن الجنايات والجنح التي لم تتخذ اجراءات بشأنها . ولها أن تطلب منه ايضاحات عن الاجراءات التي اتخذها ( المادة ١١ من القانون الصادر في ٢٠ ابريل سنة ١٨١٠ )<sup>(١)</sup> .

وقد نص في القانون المشار اليه على الاجراءات التي تتبع حق محكمة الاستئناف حسب الرأي الغالب قاصر على تكليف النيابة برفع الدعوى (droit d'injonction)<sup>(٢)</sup> .

ولكن لم يضع القانون جزاء لضمان تنفيذ (sanction) ولذلك يقول جارو بأن هذه الرقابة لا تخرج في الواقع عن كونها رقابة خيرية (honoris causa) والواقع أن محكمة الاستئناف لم تستعمل حقها من عهد اصدار القانون لغاية الآن . ويتترح جارو لكي يكون لهذه الرقابة ضمانة فعلية أن يعطى للمحكمة الحق في

(١) انظر لبوتشان ، ١ ص ١٠٧٥ وما بعدها .

(٢) جارو تحقيق ، ١ ، فقرة ١٤٨ وانظر Guillot في مبادئ قانون تحقيق الجنايات الحديث ( باريس سنة ١٨٨٤ ) ص ٩٠ وما بعدها . ومع كل القبح يرى أن لها أن تبين أحد مستشاريها ( من أعضاء غرفة الاتهام ) لتحقيق وحول التحقيق كما هو مبين بالمادة ٢٣٧ تحقيق وعند انتهاء التحقيق تصرف فيه غرفة المشورة طبقا للواد ٢٣٨ — ٢٤٠ تحقيق (كارنو ، ٢ ، المادة ١٣٥ تحقيق فقرة ٧ و ١٠ وماعجان ، ٢ ، فقرة ٦٣ — ٣ ولبوتشان فقرة ٢٠ و ٢١ ص ١٠٧٦ ) .

انتداب أحد أعضائها للتحقيق ، وأن يخول للمحاكم أن تطلب من النيابة ايضاحات عن الاجراءات التي اتخذتها بشأن أى قضية من القضايا ولو حركت النيابة الدعوى فيها من نفسها <sup>(١)</sup> .

(ثانيا) لغرفة الاتهام — وهى احدى هيئات محكمة الاستئناف <sup>(٢)</sup> —

حق التصدى للدعوى (droit d'évocation) فى نطاق محدود . فلها ، اذا جاءت القضية أمامها لسبب ما كأن طعن أمامها فى قرار صادر من قاضى التحقيق أو أحييت اليها الأوراق ، لها حينئذ أن تحرك الدعوى ضد أشخاص آخرين لم يشملهم التحقيق أو بالنسبة لوقائع أخرى لم يتعرض لها .

ولها أيضا أن تنزع التحقيق من يد قاضى التحقيق وتتخذ ما يترامى لها ، فتنشد لاجراء ما يلزم من التحقيق أحد قضاة التحقيق أو واحدا أو أكثر من أعضائها . ويقول جازو بأن نص المادة ٢٣٦ تحقيق الذى ينص على انتداب أحد المستشارين للتحقيق ليس بنص الزامى ، بل هذا الحق اختيارى للمحكمة <sup>(٣)</sup> . وبمكس ذلك يرى البعض أنه يجب على المحكمة أن تنتدب أحد مستشاريها للتحقيق فتكون له سلطة قضاة التحقيق ويكون الطعن فى قراراته أمام غرفة الاتهام ، ومتى انتهى من تحقيقه لا يصدر قرارا فيه وانما تودع الأوراق تحت تصرف النيابة . وترفع النيابة تقريرها الى غرفة الاتهام ثم تفصل غرفة الاتهام فى الأمر <sup>(٤)</sup> .

(١) جازو ، ١ ص ٣٢٥ .

(٢) تشكل غرفة الاتهام من خمسة مستشارين ويشمل اختصاصها بالغريب اختصاص قاضى الاحالة وأودة الشورة فى مصر . وهى التى تتولى تحويل الجنايات الى محكمة الجنايات وكان الطعن فى قرارات قاضى التحقيق يحصل أمامها دائما .

(٣) جازو ، ١ ص ٣٣٨ .

(٤) المواد ٢٣٨ — ٢٤٠ تحقيق وتطبيق لبوثان عليها .

## (١) القانون المصري

١ - مدى الرقابة المنهولة للمحاكم : النصوص العربية ( مادة ٦٠ لأئحة والمادتان ٤٥ و ٦٢ تحقيق ) غامضة ومتضاربة كما رأيناها . ولكن اذا رجعنا الى النصوص الفرنسية نجد أنها متفقة مع بعضها يستعمل المشرع فيها باضطراد تعبير ( évoquer ) سواء في لأئحة الترتيب أو في قانون تحقيق الجنايات ، وسواء في المواد القديمة أو الحديثة . فأمام غموض النصوص العربية وتضاربها يجب الرجوع الى النصوص الفرنسية . يجب الرجوع اليها لا لأنها واجبة التعليل على النصوص العربية بل باعتبارها من الأعمال التحضيرية للقانون . فالأصل أن النصوص العربية هي الواجبة الاتباع ومتى كانت صريحة ومتناسقة فلا مفر من الأخذ بمقتضاها وان تمارضت مع النصوص الفرنسية المقابلة لها . ولكن اذا كانت متناقضة وغير جلية فأننا نرجع الى الأعمال التحضيرية أيا كان نوعها لنستبين غرض الشارع .

(١) لا يغوتنا أن نلاحظ أن التفرع في هذا العدد غامض ومضطرب من أول الأمر مما دعا الى شيء من ارهاق النصوص في التفسير . وما ذلك الفموض الا نتيجة الخاط في فهم النظام الفرنسي ونقله ذلك القل المشوه . وقد ضاعف الفموض والاضطراب أن أصدر المشرع قانون تشكيل محاكم الجنايات سنة ١٩٠٥ ألغى به النظام القديم للمحاكمة في الجنايات فألغى تشكيل الدائرة الجنائية بمحكمة الاستئناف وأنشأ محاكم الجنايات الحديثة ولم يفر بكلمة واحدة الى تخويلها ذلك الحق الاستثنائي الذي كان للدائرة الجنائية . ثم ان المادة ٦٢ التي تنص على اجراءات استعمال هذا الحق جاءت مقتضبة ففهم عنها خلاف كبير كما سيأتي . لذلك يجدر بالمشرع أن يتدخل ويعدل النصوص تعديلا صريحا يحدد به مدى الرقابة التي يريد أن يودعها السلطة القضائية وكيفية استعمال هذا الحق فاما أن يمر ما جرى عليه القضاء واما أن يضع نظاما آخر برضاه ، كأن يخول هذا الحق لمحاكم الاستئناف عامة أو لهيئة خاصة تشكل تشكيلا خاصا من مستشاريها أو لمحاكم الجنايات بالنسبة للأفعال التي ترتبط أو الأشخاص الذين لهم دخل في الجرائم الطروحة أمامها . ومن النقص الخطر أن يترك أمر تنظيم ذلك الحق الاستثنائي لمحض الاجتهاد على ما فيه من خروج على مبدأ أساسي من مبادئ نظام الحكم وأعني به مبدأ الفصل بين السلطات .

فكرة المشرع في انشاء الرقابة للسلطة القضائية أن يجعل لها حق التصدى (droit d'évocation) . ويقصد بحق التصدى أن هيئة تنتزع الاختصاص من يد صاحبه الأصلي ، كما هو الحال مع غرفة الاتهام في فرنسا ( مادة ٢٣٥ وما بعدها ) ، وكما هو الحال في قانون المرافعات المصري فالمحكمة الاستئنافية طبقا للمادة ٣٧٠ مرافعات أن تصدى للموضوع وتحكم فيه اذا رفع اليها استئناف بشأن حكم تمهيدى مثلا . واذا رجعنا الى التعبير الذى استعمله المشرع نجد أنه في النص الفرنسى للمادة ٣٧٠ مرافعات استعمل عبارة « il pourra évoquer le fond » ويقابلها في النص العربى أن المحكمة « تطلب الدعوى وتحكم فيها » .

فقد الشارع اذن هو أن يعطى للمحكمة حق التصدى (droit d'évocation) أى يخول لها أن تنتزع من النيابة حقها أعنى حق تحريك الدعوى . أما تعبير « تكليف النيابة باقامة الدعوى » ( مادة ٦٠ من اللائحة ) فاهو الاخطأ فى الترجمة ومثله طلب اقامة الدعوى ( مادة ٦٢ تحقيق )<sup>(١)</sup> . ويعين على ترجيح ذلك القول معرفة مصدر هذه النصوص . فن مقارنة نصوص القانون المصرى ( مادة ٦٠ لائحة ومادة ٤٥ و ٦٢ تحقيق ) بنصوص التشريع الفرنسى ( مادة ١١ من قانون سنة ١٨١٠ والمادة ٢٣٥ تحقيق وما بعدها ) نجد أن المشرع المصرى دمج طريقى الرقابة الخويلين فى القانون الفرنسى لمحكمة الاستئناف وجعل منها طريقا واحدا . واذا تأملنا نجد أن نص المادة ٦٢ تحقيق مستمد مباشرة من المادتين ٢٣٦ و ٢٣٧ تحقيق فرنسى كما أن المادة ٤٥ تلخص مضمون المادة ٢٣٥ تحقيق فرنسى . وليس بصحيح أن يقال أن المشرع المصرى لم ينقل شيئا عن المادة ٢٣٥ تحقيق فرنسى وما

(١) أنظر مع ذلك نشأت باشا ، ص ١٠٠ وما يليها . ومن أم الاعتراضات التى يعترض بها على ذلك الرأى أن المادة ٦٠ لائحة لم تنص فقط على الدعوى العمومية بل نصت أيضا على تكليف النائب العمومى باقامة الدعوى التأديبية فإذا صح أن المقصود هو تخويل المحكمة حق رفع الدعوى بنفسها وجب اذن أن نقول ان لها حق رفع الدعوى التأديبية أيضا ونولى نظرها وهذا يهدم مبدأ الفصل بين السلطات .

بعدها<sup>(١)</sup> . والمادة ٢٣٥ وما بعدها تتكلم عن حق تحريك الدعوى كما قدمنا .  
وزيادة على ذلك فكثير من شراح القانون الفرنسى<sup>(٢)</sup> كما قدمنا يرى أن  
حق محكمة الاستئناف مجتمعة ( مادة ١١ من القانون الصادر سنة ١٨١٠ )  
لا يقتصر على مجرد أمر النيابة بالتحقيق بل يتعدى الى حق تحريك الدعوى  
المعمومية وانتداب أحد مستشاريها لتولى التحقيق لأنه لا يصح أن يكون لغرفة  
الانتهام وهى هيئة من هيئات محكمة الاستئناف سلطة أوسع من سلطة كل دوائر  
المحكمة مجتمعة .

وفضلا عن هذا فنفس سياق النصوص يؤيد وجهة النظر هذه فالمادة ٦٢  
تحقيق تنص على أن المحكمة عند استعمال حقها « يقوم بأداء وظائف قاضى  
التحقيق من تعينه لذلك من أعضائها » . فالمعقول أن تعيين قاضٍ للتحقيق إنما  
يفترض تحريك الدعوى من المحكمة ، والا فما الفائدة من تعيين قاضٍ للتحقيق اذا  
كان حق المحكمة قاصراً على مجرد طلب التحقيق وكان الأمر فى النهاية مرجعه  
الى النيابة تحريك الدعوى أمام ذلك القاضى أو لا تحركها ؟ الراجح كما قلنا أن المادة  
٦٢ تحقيق عبارة عن المادتين ٢٣٦ و ٢٣٧ تحقيق فرنسى وهاتان المادتان تتكلمان  
عن تعيين أحد القضاة للتحقيق عند استعمال غرفة المشورة حقها فى التصدى  
(droit d'évocation).

٢ - لمع هذا الحق اليوم : كان هذا الحق مخولاً فى أول الأمر لمحكمة  
الاستئناف كلها ( أى منعقدة بهيئة عامة ) . وذلك بناء على المادة ٦٠ من لأئحة  
ترتيب المحاكم والمادتين ٣٩ و ٥٦ من القانون القديم . وفى ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥  
صدر ذكرى بتعديل المادة ٣٩ تحقيق القديمة وجعل هذا الحق قاصراً على الدائرة  
الجنائية بمحكمة الاستئناف المؤلفة من خمسة مستشارين . ولكنه غفل عن تعديل  
المادة ٦٠ من اللأئحة والمادة ٥٦ تحقيق فظل نصهما كما هو . ولكن لا شك فى أن

(١) انظر مع ذلك نشأت باشا ، ١ ص ٢٤٨ .

(٢) راجع هامش ٢ ص ٣٦٢ .

ذكر يتو سنة ١٨٩٥ هو الواجب الاتباع لأنه أحدث ويلغى كل ما يتعارض معه ، واذن قد آل الحق للدائرة الجنائية بمحكمة الاستئناف المشكلة من خمسة مستشارين .

وعند تعديل قانون تحقيق الجنايات سنة ١٩٠٤ نقلت المادة ٣٩ المعدلة اليه وأصبحت هي المادة ٤٥ وكذلك المادة ٥٦ القديمة أصبحت المادة ٦٢ من القانون الحديث وفي سنة ١٩٠٥ صدر قانون تشكيل محاكم الجنايات يلغى نظام الفصل في الجنايات على درجتين — أمام المحكمة الابتدائية وتستأنف أمام الدائرة الجنائية بمحكمة الاستئناف — وجعلها تنظر على درجة واحدة أمام محاكم الجنايات الحديثة وهي مشكلة من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف كما عرفنا . ولكن لم ينص في ذلك القانون صراحة على تحويل محاكم الجنايات الحديثة حق تحريك الدعوى . فهل هذا الحق مخول لها رغم ذلك ؟

الراجع أن لمحاكم الجنايات هذا الحق رغم صمت القانون . فالمادة ٤٥ والمادة ٦٢ تحقيق لم تلغيا مع المواد التي ألغاهما قانون تشكيل محاكم الجنايات بحكم إلغاء النظام القديم ، فهما باقيتان اذن . ولا يمكن أن يقال ان ذلك الحق باق لمحكمة الاستئناف أو للدائرة الجنائية بها فمحكمة الاستئناف ليس لها اليوم اختصاص جنائي ، والدائرة الجنائية ليس لها وجود اليوم بل اندمجت سلطتها في سلطة المحكمة الابتدائية القديمة وعهد بذلك كله الى محاكم الجنايات الحديثة . فلا بد وأن الشارع أراد أن تعبير الدائرة الجنائية ينصرف الى محاكم الجنايات الحديثة لأنها في الواقع لم تخرج عن كونها من هيئات محكمة الاستئناف تشكل من ثلاثة من مستشاريها . يؤيد ذلك أنه عند صدور قانون تشكيل محاكم الجنايات ( قانون رقم ٤ سنة ١٩٠٥ ) صدر في نفس اليوم قانون ( القانون رقم ٦ سنة ١٩٠٥ ) يعدل نص المادة ٤٥ تحقيق ، فبعد أن كانت تنص على اعطاء حق التصدي للدائرة الجنائية المشكلة من خمسة قضاة حذفت هذه العبارة وترك الباقي على أصله . وكذلك عدلت المادة ١٠ من اللائحة وصارت تنص على أن أحكام محكمة

الاستئناف — سواء مدنية أو جنائية — تصدر من ثلاثة قضاة بعد أن كانت تنص على أنه في بعض الجنايات تصدر أحكامها من خمسة قضاة. فكل هذا التعديل إنما أريد به أن تستقيم النصوص مع تشكيل محاكم الجنايات من ثلاثة مستشارين باعتبارها هيئة من هيئات محكمة الاستئناف وعلى هذا الرأي جرى القضاء في مصر<sup>(١)</sup>.

٣ — إجراءات استعمال هذا المحل: عرفنا أن الراجح أن حق التصدي هذا يقصد به حق إقامة الدعوى وأنه يحول الآن لحاكم الجنايات ، وبقي أن نعرف كيف تباشره المحكمة .

تنص المادة ٦٢ على أنه إذا طلبت محكمة الاستئناف إقامة دعوى عمومية فيقوم بأداء وظائف قاضى التحقيق من تعيينه لذلك من أعضائها .

وقد دعا هذا النص الى خلاف كبير في التفسير فقد جرى القضاء على أن محكمة الجنايات تحرك الدعوى أمام نفسها وتباضر تحقيقها أو تنتدب لذلك أحد أعضائها ، وهذا الانتداب اختياري لا الزامى . ثم ان العضو المنتدب لا تسرى عليه القواعد الخاصة بقاضى التحقيق العادى ، فلا يتصرف في نهاية التحقيق بل يرفعه الى المحكمة بعد أن ينتهى منه ، وليس هناك ما يمنعه من الجلوس مع باقى الهيئة للفصل فى الدعوى<sup>(٢)</sup> .

ولكن هذا رأى محل اعتراض كبير<sup>(٣)</sup> . فالأصل أن حق تحريك الدعوى تختص به النيابة العمومية ، وكانت سلطتها قاصرة فى أول الأمر على تحريك الدعوى

(١) هنس ١٩ يناير سنة ١٩١٨ ( المجموعة س ١٩ ص ١٨ ) . كذلك استعملت محكمة جنايات مصر هذا الحق حديثا فى احدى القضايا الهامة ولم يثر ذلك أى اعتراض ( انظر هنس ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ مجموعة النقض ، ٢ رقم ٣٤٢ ص ٤٩٢ ) وانظر عكس ذلك جرانولان ، ١ فقرة ٧٨ وثلاث باشا ، ١ ص ٢٥٦ وما بعدها .

(٢) راجع هنس ١٩ يناير سنة ١٩١٨ وهنس ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ السابق الاشارة اليهما . وفارن ثلثات بك ، ٢ ص ٤٥٢ وما يليها .

(٣) أنظر الراي بك ، ١ ص ٩٢ وما يليها .



أمام قاضي التحقيق . أما التحقيق فكان يتولاه ذلك القاضي ( مادة ٣ من قانون تحقيق الجنايات الصادر سنة ١٨٨٣ ) ولكن المشرع في سنة ١٨٨٣ خول محكمة الاستئناف حق التصدي لتحريك الدعوى العمومية ، ولو صحت عند ذلك لوجب القول بأن لها أن تحرك الدعوى أمام قاضي التحقيق المختص . الا أنه آثر أن يتولى التحقيق أحد أعضائها فنص على أن يحل محل قاضي التحقيق العادي أحد أعضائها ليقوم بوظيفته . واذن فالمنطقي أن يقال أن المحكمة لا تحرك الدعوى أمام نفسها وانما تحركها أمام العضو الذي تنتدبه لذلك فيتولى التحقيق ويتصرف فيه كما يفعل قاضي التحقيق اما بالتقرير بأن لا وجه لاقامة الدعوى أو بالاحالة الى المحكمة المختصة ، ان كانت جناية فالى محكمة الجنايات — دائرة أخرى غير الدائرة التي حركت الدعوى — وان كانت جنحة أو مخالفة فالى محكمة الجناح أو المخالفات . وله كل سلطة قاضي التحقيق فيما يتعلق بالجلس والافراج واتخاذ باقي اجراءات التحقيق <sup>(١)</sup> .

والرأى الأخير أكثر التناهما مع المبادئ الأساسية في قانون تحقيق الجنايات فالتحقيق الابتدائي ضمان لا بد منه للمتهم في حالة الجنايات حتى لا يقف موقف الاتهام علانية الا اذا كانت هناك دلائل قوية على ذلك . ثم انه لا يجوز أن تجمع الهيئة الواحدة بين الاتهام والمحاكمة الا بنص صريح ، وقد رأينا أنه من المبادئ الأساسية أن القاضي وهو يجلس للحكم في دعوى يجب ألا يكون قد سبق وأبدى رأيه فيها فان كان هو الذي أحالها الى المحكمة وهو وكيل نيابة من قبل تعيينه قاضيا امتنع عليه الجلوس لنظرها . فضلا عن ذلك فالمادتان ٣٧ و ٤٠ جنجايات لا تميزان لمحكمة الجنايات أن تنسب الى المتهم وقائع جديدة لم يشملها التحقيق .

(١) ولكن هل يظن حينئذ في قراراته أمام المحكمة الابتدائية ( غرفة المشورة ) ويلجأ اليها اذا لم ينته التحقيق في ظرف ثلاثة شهور من يوم القبض على المتهم وجبه ؟ قد يقال ذلك اذا حل محل قاضي التحقيق ( نشأت باشا ، ١ ص ٢٦٦ ) ولكن يعترض على ذلك بأنه لا يستقيم والمنطقي أن المحكمة الابتدائية يكون لها الهيئة على رأى احدى هيئات محكمة الاستئناف اذ للمحكمة الابتدائية أن تصرف النظر عن محاكمة المتهم قطليا ( مادة ١١١ تحقيق ) ثم ان السادة ٦٢ تحقيق نصت فقط على أن يقوم العضو المتدب بوظيفة قاضي التحقيق ولم تتعرض للظن في تصرفاته .

فكيف يمكن التوفيق بين هذا التقييد الذى يحد به المشرع من حرية المحكمة وبين تخويلها حق تحريك الدعوى أمامها ومباشرة تحقيقها بلا قيد ولا شرط ؟ ثم ما رأى والمادة ٣٣٧ تحقيق الخاصة بالجرائم التى تقع فى الجلسة — وهى عامة — تسرى بالنسبة لسائر المحاكم الجنائية — لا تميز للمحكمة أن تحكم الا فى المخالفات والجنح التى تقع فى الجلسة ولا تميز لها ذلك فى الجنايات . فاذا لم يكن للمحكمة أن تنظر فى دعوى جنائية وقعت تحت بصرها فكيف تستطيع ذلك بالنسبة لجناية لم تشهد من ظروفها شيئا دون أن تحول عليها بالطريق القانونى أى من قاضى حالة أو قاضى تحقيق ؟

### الفصل الرابع

#### التهمة والوصف القانونى

كل فعل أو مجموع أفعال يكون جريمة ينشأ عنه حق للمجتمع قبل كل من تدخل فى ارتكابه سواء بصفته فاعلا أصليا أو شريكا . ولكن الفصل النهائى فى كون هذا الفعل أو هذه الأفعال على فرض صدورهما من المتهم تكون جريمة أو لا ونوع الجريمة التى وقعت وبالتالي مقدار العقاب الذى يستحقه المتهم ، الفصل النهائى فى كل ذلك للمحكمة . فلها بل من واجبها أن تبين الوجه القانونى الصحيح للأفعال التى صدرت من المتهم أو بمباراة موجزة تصف هذه الأفعال وصفا قانونيا أو تكييفها تكييفا قانونيا .

والدعوى اذا قدمت الى المحكمة سواء من النيابة أو من قاضى التحقيق أو من قاضى الحالة أو من غرفة المشورة أو من المدعى المدنى ، توصف فى ورقة التكليف بالحضور أو فى أمر الحالة وصفا قانونيا . ولكن هذا الوصف القانونى لا يخرج عن كونه ادعاء من أحد طرفى الخصومة فلا تقييد به المحكمة الا اذا كان صوابا مطابعا للحقيقة وشأنه فى نظر المحكمة شأن نسبة الوقائع الى المتهم . وواجب المحكمة أن تبحث عن الوصف القانونى الصحيح للأفعال الاجرامية

المسندة الى التهم وترى ما هي المادة أو المواد التي تنطبق على تلك الأفعال وتصل في أمر التهم بمقتضاها .

غير أنه وإن كان للمحكمة تعديل الوصف إلا أنها لا تستطيع أن تتعرض لشخص آخر لم ترفع ضده الدعوى ولا لوقائع أخرى غير الوقائع التي أحيلت اليها بمقتضى التكييف بالحضور أو الأمر بالأحالة ، وذلك نتيجة منطقية لمبدأ الفصل بين وظيفة الاتهام ووظيفة القضاء . فإذا رفعت دعوى ضد زيد لسرقة معينة فليس لها أن تحاكم عمرا ولو تراءى لها أنه اشترك معه في السرقة أو أن تحاكم زيدا على واقعة سرقة أخرى . إذن فالمحكمة مقيدة بموضوع الدعوى سواء من حيث الجانب المادى أو الجانب الشخصى أى من حيث الوقائع المكونة للجريمة وظروفها ومن حيث الشخص الذى رفعت قبله الدعوى . ولها كما قلنا أن تصف الوقائع الوصف القانوني الصحيح مع ملاحظة تنبيه التهم كما سيأتى .

ولكن ما هو مدى سلطة المحكمة فى تعديل الوصف ؟ قد لا ينبغى التحقيق أمام المحكمة عن شئ جديد وتظل الوقائع المسندة الى التهم فى التكييف بالحضور أو أمر الاحالة كما هي ، واذن فلا صعوبة . ان أقرت المحكمة وصف الاتهام كان بها ، والا استبدلت به الوصف الصحيح . فإذا سلم دائن سند الدين للمدين ليطلع عليه ويرده فى الحال فاستولى عليه وأبى رده وأحالت النيابة التهم الى المحكمة بهذه الوقائع ووصفتها بأنها خيانة أمانة تقع تحت نص المادة ٣٩٦ ع ورأت المحكمة أن الوصف الصحيح لهذه الأفعال اعتبارها سرقة طبقا للمادة ٢٧٥ ع فلا نزاع فى أن لها حق التعديل <sup>(١)</sup> . وإنما قد يتبين للمحكمة أن

(١) انظر نفس ١ مايو سنة ١٩١٣ (المجموعة س ١٤ رقم ١٩٥) ونفس ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣ (القانون والاقتصاد س ٤ ملحق العدد الثانى رقم ٤ ص ٣ والمهام س ١٤ قسم ١ ص ١٠٤) وانظر فى الموضوع — تغيير التهمة من فصل فاضح على الى سب — نفس ٢١ يولية سنة ١٩٠٤ (المجموعة س ٦ ص ٥) وموتوف فى ٢٥ ابريل سنة ١٩١٥ — من تبديل الى نصب — (الشرائع س ٢ ص ٢٨٥) والاقتصر فى ٢٤ فبراير سنة ١٩١٦ — من نصب الى تزوير — (الشرائع س ٣ ص ٥٠٣) .

هناك أفضالا صدرت من التهم أو ظروفًا عينية أو شخصية تغير من وجه التهمة القانوني فهل تستطيع المحكمة تغيير الوصف وإن كان في ذلك تغيير للأفعال التي كانت موضوع الاتهام في أول الأمر؟ أو بمسألة أعم هل المحكمة مقيدة حرفيا بالوقائع المسندة إلى التهم في التكليف بالحضور أو في قرار الاحالة؟

شخص قدم للمحكمة بتهمة القتل المعد فتبين أن كان لديه سبق اصرار على القتل أو أن القتل اقترن بجناية أو ارتبط بجنحة. اتهم بضرب وتبين للمحكمة أن هذا الضرب كان بقصد السرقة وفعلًا بدىء في تنفيذه. في تهمة نصب تبين أن المتهم ارتكب تزويرًا في ورقة رسمية لايهام المجنى عليه. شريك في جريمة تبين للمحكمة أن قد صدرت منه أعمال تجعله فاعلاً أصلياً... الخ.

في هذه الأمثلة وما شابهها هل تستطيع المحكمة بناء على وقائع لم تسند للمتهم في ورقة الاتهام، أن تحكم باعتبار الجريمة قتلاً مع سبق الإصرار أو مقترناً بجناية أو مرتبطاً بجنحة بدلاً من القتل المعد الخالي من التشديد، وأن تعتبرها شروعا في سرقة باكرها بدلاً من ضرب، وأن تتعرض لجريمة التزوير في ورقة رسمية، وأن تحكم على الجاني باعتباره فاعلاً أصلياً لا شريكاً؟

حل هذه المسائل وأشباهها يتوقف على تفهم مبدأ وحدة الجريمة أي كون الأفعال تكون جرائم متعددة أم لا يتكون من مجموعها الجريمة واحدة، وعلى تحديد مهمة القاضي الجنائي. فالأفعال الصادرة من المتهم قد تكون جرائم متعددة مستقلة عن بعضها ويقال حينئذ إنها في حالة تعدد حقيق. وقد يعتبرها القانون جريمة واحدة نظراً لملاققتها مع بعضها وينص لها على عقوبة خاصة حتى ولو جاز أن كل فعل منها يكون مستقلاً جريمة على حدة، وهذه تدخل في صور التعدد المعنوي<sup>(١)</sup>. ثم إن القاضي الجنائي أمين على تطبيق قواعد قانون العقوبات وكلها متعلق بالنظام العام. فهو غير مقيد بطلبات الخصوم واتفاقاتهم ولا تأثير لتنازلهم

(١) انظر في بحث التعدد المعنوي جازو، عقوبات، ٣ فقرة ٤١٧ و جازو، تحقيق،

في تطبيق تلك القواعد فهو لا يتقيد بتنازل النياية مثلا عن ظرف من ظروف الجريمة . صحيح أن القانون حرم عليه الاتهام وتحريك الدعوى العمومية الناشئة عن الجريمة أمام نفسه . ولكن متى رفضت اليه الدعوى من صاحب الحق في ذلك كان عليه أن يتبين وجه الجريمة الصحيح فينظر في كل الأحوال والظروف التي تكون تلك الحركة للجنائية التي صدرت من المتهم وكانت سببا في رفع الدعوى ، ثم يرى الرقم أو الأرقام القانونية التي تنطبق عليها . والقول بغير ذلك يؤدي الى الزام القاضي بتطبيق القانون تطبيقا خطأ على الأفعال التي صدرت في الواقع من الجاني والتي نص لها القانون على عقاب خاص . اذن فالقاضي الجنائي عليه أن يبحث عن الجريمة الحقيقية التي صدرت من المتهم والتي كانت سببا في رفع الدعوى . أو بعبارة أخرى عليه أن يبحث كل جزئيات تلك الحركة الجنائية التي تكون وحدة لها في القانون حكم خاص . ومتى ثبت صدور تلك الأفعال من المتهم وجب الحكم بآدائه . ولا يقضى القاضي بالبراءة الا اذا كانت الأفعال التي نشأت عنها الدعوى لا تدخل تحت أى نص من نصوص قانون العقوبات ( انظر المواد ١٤٧ و ١٧٢ تحقيق ٥٠ و جنابات <sup>(١)</sup> ) .

**القانون المصري :** وقد تكلم المشرع المصري في المواد ٣٦ — ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات على مدى سلطة المحكمة في تعديل الوصف والتعرض للتهمة الموجهة للمتهم . والأحكام التي تتضمنها هذه المواد نتائج منطقية للمبادئ السابقة فهي لازمة بحكم طبيعتها ولذلك فهي تسرى أيضا بالنسبة لمحاكم الجنح والمخالفات سواء في ذلك محاكم أول درجة أو المحاكم الاستثنائية <sup>(٢)</sup> مع ملاحظة القيود الخاصة بالاستئناف <sup>(٣)</sup> .

(١) قانون قضى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٤ ( الصرائع س ٢ ص ٧٧ ) .

(٢) انظر قضى ٢٣ مايو سنة ١٩٢٩ ( المحاماة س ٩ رقم ٥٧٥ من ١٠٦٠ ) .

(٣) انظر قضى ١١ يونيو سنة ١٩٣١ ( مجموعة القض ، ٢ رقم ٢٧٦ من ٣٤١ )

وقد قرر هذا الحكم أن للادة ٤٠ جنابات من القواعد العامة التي يؤخذ بها أمام جميع المحاكم الجنائية . وقانون قضى ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٧ ( المحاماة س ٨ رقم ٥٠٠ من ٨٤٨ ) :

فللمحكمة طبقا لهذه المواد :

أولا — اصلاح كل خطأ مادی وتدارك كل سهو في عبارة الاتهام المدونة في التكيليف بالحضور أو في أمر الاحالة ( أنظر المادة ٣٦ جنایات ) .

ثانيا — تعديل التهمة الموجبة الى المتهم ، وطبعا لما مجرد تعديل وصف التهمة مع بقاء الوقائع كما هي . وهذا الحق هو مقيد بما يأتي :

(١) للمحكمة تعديل التهمة لا تغييرها . فليس لها أن تستبدل بالتهمة تهمة أخرى ، أى لا يجوز لها أن تعرض لموضوع دعوى أخرى غير الدعوى التي رفعت اليها قانونا كما قدمنا<sup>(١)</sup> . وانما يجوز لها أن تكشف عن كل العناصر التي تكون وجه الجريمة الحقيقي وتقتضي فيها لأنها لاصقة بها . فجميع الأفعال أو الظروف التي يتبين من التحقيق ، في أى دور من أدواره ، أنها داخلية في الحركة الاجرامية التي كانت سببا في رفع الدعوى تدخل في تقدير المحكمة ، فلها أن تعدل التهمة بناء عليها سواء تعلقت بالجانب المادی أو الجانب الشخصی للجريمة وسواء كان من وراء ذلك تشديد الوصف أو تخفيفه .

ويترب على ذلك أنه للمحكمة أن تعدل التهمة بناء على الظروف المشددة التي تثبت أمامها<sup>(٢)</sup> ، حتى وان كانت تلك الظروف تكون جرائم على حدة . فلها أن تعدل التهمة من قتل عمد ( مادة ١/١٩٨ ع ) الى قتل عمد مقترن بجناية أو مرتبط بـ مجنحة ( مادة ٢/١٩٨ ع )<sup>(٣)</sup> أو مع سبق الاصرار<sup>(٤)</sup> . ومن سرقة

(١) اللهم الا اذا رضى المتهم بإتهامه في الجلسة وكانت التهمة مخالفة أو لجنة أمام محكمة أول درجة أما اذا كانت الجريمة جناية فلا يجوز أن تحال الدعوى فيها الا بعد تحقيق كما تهدم .

(٢) انظر نفس ٢٢ مايو سنة ١٩٣٣ ( القانون والاقتصاد س ٣ ، ملحق العدد السابع رقم ١٣٢ ص ١٧١ ) .

(٣) انظر الوصف القانوني في المسائل الجنائية للأستاذ برنارد برو ( Bernard Perreau )

ص ٨٢ .

(٤) نفس ٢٣ مارس سنة ١٩٠٧ ( المجموعة س ٨ ص ١٨٧ ) ونفس ٥ ابريل سنة ١٩١٣ ( الشرائع س ١ ص ٢٥ ) ونفس ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٣ ( الحماسة س ٤ رقم ٥ ص ٧ ) .

بسيطة الى سرقة باكره . كذلك لما أن تعدل التهمة من شروع في قتل الى قتل عمد بسبب وفاة المجنى عليه <sup>(١)</sup> ومن ضرب أو جرح بسيط الى أى درجة أخرى من درجات الجرح أو الضرب تبعاً لنتيجة الإصابة ، ومن سرقة الى اخفاء أشياء مسروقة <sup>(٢)</sup> ، وأن تحاكم التهم كشريك باعتباره فاعلاً والمتهم كفاعل باعتباره شريكاً <sup>(٣)</sup> وأن تعدل التهمة من نصب باستعمال طرق احتيالية معينة الى نصب باستعمال طرق أخرى <sup>(٤)</sup> . ولها أن تجعل أساس تهمة البلاغ الكاذب بلاغا آخر غير البلاغ الوارد في الاتهام ما دام موضوع البلاغين واحداً <sup>(٥)</sup> .

وقد تدق التفرقة أحيانا بين تغيير التهمة ومجرد تعديلها <sup>(٦)</sup> . فاذا كانت الجريمة التي رفعت عنها الدعوى يجمعها مع جريمة أخرى غرض واحد وترتبط بها ارتباطا لا يقبل التجزئة هل يمكن للمحكمة أن تتعرض للوقائع المكونة للجريمة الأخرى وتعدل التهمة بناء عليها ؟ المادة ٣٢ ع تقضى باعتبار هذا المجموع جريمة واحدة يعاقب عليها بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد . أعنى أن القانون يعتبر هذه الأفعال حركة اجرامية واحدة . واذن فالمنطقي أن الدعوى التي ترفع بسببها تطرح أمام المحكمة كل الوقائع الداخلة في نطاق هذه الحركة مادامت الجريمة الأخرى تدخل

(١) نفس أول ديسمبر سنة ١٩٢٥ (المحكمة س ٦ رقم ٣٣٧ ص ٤٩٩) .

(٢) نفس ٥ ديسمبر سنة ١٩١٤ (المجموعة س ١٧ ص ١) ونفس ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ (النشرة س ٣ رقم ١٨ ص ٧) . فان نفس ٣١ يناير سنة ١٩١٤ (المجموعة س ١٥ ص ١١٤) .

(٣) نفس ٢٤ مايو سنة ١٩٢٠ (المحكمة س ٨ رقم ٢٩٦ ص ٤٦٦) ونفس ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ (المحكمة س ١ رقم ١٠٣ ص ٥٠١) ونفس ٢ مايو سنة ١٩٢٧ (المحكمة س ٨ رقم ٢٨٧ ص ٤٥٨) .

(٤) نفس ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٤ (الحقوق س ٣٠ ص ٩٠) .

(٥) نفس ٩ ديسمبر سنة ١٩١٦ (المجموعة س ١٨ ص ٤٧) .

(٦) انظر برو السابق الاشارة اليه ص ٨٦ و ٩٥ وانظر تعليق الأستاذ رو (Roux) على حكم محكمة النقض الفرنسية في ١٢ يناير سنة ١٩٠٧ (سيرى سنة ١٩٠٧ قسم ١ ص ٤٢٥) وعلى حكمها في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢١ (سيرى سنة ١٩٢٢ قسم ١ ص ٨٩) .

في اختصاصها . ولكن يظهر أن القضاء لا يتوسع الى هذه الدرجة <sup>(١)</sup> .  
كذلك قد يشكل الأمر في حالة الجريمة المكررة أو المتتابعة (délict continué ou successif) وهي التي تتكرر فيها الأفعال المادية تنفيذا لقصد جنائي واحد كشخص يضرب آخر عدة ضربات أو يسرق منه عدة أشياء أو يرتكب اختلاسا على عدة دفعات . فالواقع أن هذه الأفعال لا تكون الا جريمة واحدة <sup>(٢)</sup> ، واذن فالدعوى التي تحرك بسببها يجب أن تتناول كل أجزائها <sup>(٣)</sup> .

(٢) يجب احترام حق الدفاع والا كان الحكم باطلا . فلا بد من تنبيه المتهم الى التعديل الجديد اذا كان من شأنه أن يثير البحث في نقط جديدة حتى يتمكن من مناقشتها . واذا طلب التأجيل للاستعداد فيجب الى ما طلب ( انظر المادة ٣٨ جنائيات ) . وليس بذى أهمية أن يكون التعديل من شأنه تشديد التهمة .

---

(١) راجع برو المشار اليه ص ٩٨ وما يليها وجارو ، ٢ فقرة ٥٧٨ وفازن نفس ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٣٤٣ ص ٣٨٦ ) .

(٢) انظر جارو ، ٢ ص ٤٠٩ ولا بورد في المحلة الانتقادية سنة ١٨٩٦ ص ٧٧ وما يليها وبرو المشار اليه ص ١١٢ وفيدال فقرة ٧٩ .

(٣) حدث أن اتهم شخص بضرب آخر ضربا أحدث له عاهة مستديمة في أصبعه وبرى أمام محكمة أول درجة فاستأنفت النيابة . ومحكمة ثاني درجة قررت أنها توافق على هذه التبرئة ولكنها تدين الطاعن في ضربه المجنى عليه على رأسه ضربا عجز بسببه عن أعماله مدة تتجاوز عشرين يوما . ومحكمة النقض قررت أن الضرب على الرأس هو غير الضرب على اليد وليس بين الجناية التي كان الطاعن متهما بها من قبل النيابة وبين الجريمة الجديدة أدنى علاقة ولا اشتراك في الفعل الذي يكون قد أحدث كلا منهما . وإن ما أتى في الحكم هو تعديل لوصف الجريمة بالإعتياض عن الفعل المادى المكون لها بفعل آخر ولذا يتعين ابطاله ( نقض ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ ، المحاماة س ١٠ رقم ١١٦ ص ٢٦٠ ) . ولكن اذا كانت الحادثة التي وقع فيها الضرب واحدة كيف تعتبر كل ضربة مكونة لجريمة على حدة . أليس الأقرب الى المنطق أن تعتبر الضربات المتتالية كلها مكونة لجريمة واحدة ، وما دام قد رفع أمر هذه الجريمة الى المحكمة فانها تستطيع أن تنظر في كل الأفعال التي صدرت من التهم ونسائله عنها ؟ واذا فأت محكمة أول درجة أن تبتين وجه التهمة الحقيقي أليس الواجب على المحكمة الاستثنائية أن تتدارك هذا الخطأ ، فهي مختصة بالنظر في الموضوع الذي طرح أمره على محكمة أول درجة لا بالوقائع التي فصلت فيها تلك المحكمة بالفعل ؟



أو تخفيضها ما دام يطرح للبحث أمورا جديدة<sup>(١)</sup>. ولا يشترط اتباع شكل خاص لتنبيه المتهم الى التعديل الجديد. وقد قضت محكمة النقض بما يفيد أنه يكفي لاحترام حقوق الدفاع أن تدور المناقشة في أركان التهمة الجديدة في جلسة المحاكمة<sup>(٢)</sup>.

وتطبيقا للمبادئ السابقة حكم بأنه لا بد من تنبيه المتهم عند تعديل تهمة وتعديل موقفه بناء على ذلك من فاعل أصلى الى شريك<sup>(٣)</sup> أو العكس<sup>(٤)</sup> في جريمة قتل عمد. كذلك يجب التنبيه في تعديل التهمة من اهانة موظف (المادة ١١٧ ع) الى سب علني (المادة ٢٦٥ ع)<sup>(٥)</sup> ومن شروع في قتل الى ضرب أفضى الى عاهة<sup>(٦)</sup> ومن تزوير الى اختلاس<sup>(٧)</sup> ومن بلاغ كاذب الى شهادة

(١) انظر حكم محكمة النقض في القضية رقم ١٣٣٨ سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ (الحاماة س ١ رقم ٨٣ ع ٤٤٤) وتقض ٤ يناير سنة ١٩١٦ (الحاماة س ٧ رقم ١٤٣ ص ٢٠١) وتقض ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ (الحاماة س ٨ رقم ٢٩٥ ص ٤٦٦) وتقض ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ (مجموعة النقض، ٢ رقم ٢٩٢ ص ٣٦٠).

(٢) تقض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩ (مجموعة النقض، ١ رقم ٣٤٦ ص ٣٩٢). وفي هذا الحكم قررت محكمة النقض أنه اذا اتهم شخص بالشروع في السرقة من منزل مسكون تطبيقا للمادتين ٢٧٤ و ٢٧٨ ع ورأت المحكمة أن تعتبر الواقعة دخولا في منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه وعاقبته على فعله هذا موصوفا بهذا الوصف فلا مطعن عليها في هذا الحكم ما دام أن دخول التهم المنزل كان موضع مناقشة بمجلسة المحاكمة.

(٣) تقض ٢٣ مايو سنة ١٩١٤ (الشرائع س ١ ص ٢١٠) وتقض ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ (الحاماة س ١ ص ٥٠١).

(٤) تقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ (مجموعة النقض، ١ رقم ١٠٦ ص ١٢٤) وتقض ١٠ يناير سنة ١٩٢٩ (مجموعة النقض، ١ رقم ١٠٩ ص ١٢٩) والحاماة س ٩ رقم ١٩٨ ص ٣٦٦).

(٥) تقض ٢٢ إبريل سنة ١٩١٧ (المجموعة س ١٨ ص ١٥٤).

(٦) تقض ١٩ مايو سنة ١٩١٧ (المجموعة س ١٨ ص ١٧٣).

(٧) تقض ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢ (الحاماة س ١٤ رقم ٣٣١).

زور<sup>(١)</sup> ومن هتك عرض الى اغتصاب<sup>(٢)</sup> ومن شروع المتهم في قتل شخص واحد الى الشروع في قتل عدة أشخاص هو ومتهمون آخرون<sup>(٣)</sup> ومن سرقة باكره الى جنحة اخفاء أشياء مسروقة لاختلاف عناصر الجريمةين<sup>(٤)</sup>.

واحترام حق الدفاع يقضى أيضا بأنه اذا عدلت المحكمة التهمة وترافع الدفاع على أساس الوصف الجديد فلا يجوز لها أن تحكم طبقا للوصف الأول . فاذا كانت التهمة الأصلية شروعا في قتل ثم عدلتها الى ضرب أفضى الى عاهة وبعد ذلك قضت في حكمها باعتبار الحادثة شروعا في قتل دون أن تعدل التهمة مرة ثانية كان الحكم باطلا<sup>(٥)</sup>. وانما اذا طلبت المحكمة من الدفاع أن يتناول الكلام عن امكان وقوع الأفعال موضوع المحاكمة تحت نص آخر من قانون العقوبات

(١) نقض ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٥ ( المجموعة س ٧ ص ٦٢ ) .

(٢) نقض ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ١٢٨ ص ١٥٤ ) . وفي هذه القضية قضت محكمة النقض بأنه ليس لمحكمة الجنايات أن تعدل التهمة الميئة في أمر الاحالة فتجعل الأفعال السند للمتهم هي « أنه جذب الهني عليها من يدها وطرحها أرضا ورفع ملابسه وملابسها وحاول اغتيال عفافها بالقوة » بعد أن كانت تلك الأفعال في أمر الاحالة « أنه جذبها من يدها وطرحها أرضا ونام فوقها » بدون سبق التنبيه الى هذا التعديل وقت المرافعة . وانما نظرا لأن العقوبة التي أوقعتها المحكمة هي الأشغال الشاقة ثلاث سنين وهي الحد الأدنى لعقوبة هتك العرض بالقوة ( مادة ٢٣١ / ع ١ ) والتي كان يجب على محكمة النقض توقيعها ما دامت كل الأفعال المكونة لجريمة هتك العرض بالقوة نابعة بالحكم بقطع النظر عن الزيادة التي أتت بها المحكمة ، نظرا لذلك لا يكون للطعن فائدة من طعنه .

(٣) نقض ٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٢٨١ ص ٣٤٨ ) وفي هذه القضية رفض الطعن أيضا لعدم الفائدة .

(٤) نقض ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٢٩٢ ص ٣٦٠ ) والنشرة س ٣ رقم ١٨ ص ٧ ) .

(٥) نقض ٦ يونيو سنة ١٩٢٩ ( المحاماة س ١٠ رقم ٩ ص ٥١ ) ومجموعة النقض ، ١ رقم ٢٧٦ ص ٢٢ ) وانظر كذلك نقض ١٢ مارس سنة ١٩٣١ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٢١٠ ص ٢٦٨ ) .

فليس معنى هذا أنها تستبعد الوصف الذى قدمت به القضية وليست ملازمة بأن تناقش فى حكمها الوصف الذى طلبت الكلام فيه من باب الاحتياط أو من باب الخبرة<sup>(١)</sup>.

ولا تلزم المحكمة بتنبيه الدفاع الا اذا ارتأت التعديل سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة، ولكنها لاتتقيد بطلبات النيابة. ولهذا قررت محكمة النقض أن ابداء النيابة أثناء مراعتها أمام محكمة الجنايات رأيا فى وصف الأفعال المنسوبة للمتهمين يخالف ما وصفها به قاضى الاحالة ليس من شأنه أن ينزع عنها هذا الوصف الذى أحيلت به ويلبسها ما نسجت له من وصف آخر فليس ثمة ما يدعو لفت الدفاع<sup>(٢)</sup>.

واذا اشتبه الأمر على مدافع عن متهم وطلب الى المحكمة الاستثنائية أن تبين له على أى وجه يترافع هل على اعتبار أن موكله فاعل أصلى أم على أنه شريك فأفسحت له المجال ليرافع كما يريد، ثم حكمت بادانة المتهم باعتباره فاعلا أصليا، وقد كان حكم محكمة الدرجة الأولى يعتبره شريكا فلا يجوز للمتهم بعد ذلك أن يطعن فى الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع<sup>(٣)</sup>.

(ثالثا) للمحكمة تعديل الوصف فى حكمها بدون سبق تعديل فى التهمة. والمقصود بذلك تعديل وصف التهمة — مع بقاء الوقائع كما هى — بمد المرافعة وفى أثناء المداولة وبدون حاجة لتنبيه المتهم<sup>(٤)</sup>. وفى هذه الحالة يجب أن لا تتجاوز العقوبة التى يقضى بها حد عقاب الجريمة التى كانت موجبة الى المتهم، وفى الجنايات اذا كان أمر الاحالة مشتملا على أوصاف مختلفة فالمحكمة تقتيد بمحدود الوصف الأشد. واذا رأت التشديد فليها أن تعيد فتح باب المرافعة وتنبيه المتهم الى تعديل

(١) تقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٠ (المحاماة س ١٠ رقم ٣٣٣ ص ٦٧١).

(٢) تقض ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩ (مجموعة النقض، ١ رقم ٢٩٦ ص ٣٥٠).

(٣) تقض ٥ إبريل سنة ١٩٣١ (مجموعة النقض، ٢ رقم ٢٣٢ ص ٢٨٤).

(٤) انظر تقض ١٣ إبريل سنة ١٩٠٧ (الاستقلال س ٦ ص ١٥) وتقض ١٠

ديسمبر سنة ١٩٣٤ (القانون والاقتصاد س ٥ ملحق العدد الأول والثانى ص ٤٩).

الوصف<sup>(١)</sup> . وتخويل هذا الحق نتيجة طبيعية ، فادامت الوقائع باقية كما هي لم تنفسر وما دامت العقوبة لا تعدو حد الجرمية التي تضمنتها التهمة فلا اجحاف بحق الدفاع وبالتالي لا وجه للتظلم<sup>(٢)</sup> . وعلى ذلك اذا اتهم شخص بارتكابه تزويرا ماديا مع موظف باعتباره فاعلا ( المادتان ١٧٩ و ١٨٠ ع ) فلمحكمة أن تعتبره شريكا في تزوير معنوي ( المواد ١٨١ و ٤٠ و ٤١ ع ) ما دامت الوقائع موضوع المحاكمة لم تزل هي هي لم تتغير في ذاتها ، وما دام لم يترتب على التعديل تشديد العقوبة عن الحد الذي كان منصوبا عليه في المواد الأصلية<sup>(٣)</sup> . كذلك للمحكمة تعديل الوصف في حكمها من شروع في قتل عمد الى احداث عاهة متى كان احداث العاهة قد ذكر في وصف التهمة الأصلية<sup>(٤)</sup> ، ومن قتل عمدا طبقا للمادة ١٩٤ ع الى قتل عمدا طبقا للمادة ١٩٨ / ٢ ع ما دام أن المحكمة لم تسند للمتهم وقائع جديدة<sup>(٥)</sup> .

كذلك للمحكمة أن تعدل وصف الجريمة في حكمها بدون حاجة الى تنبيه

(١) قضا ٦ يونيو سنة ١٩٢٩ ( المحاماة س ١٠ رقم ٩ ص ٥١ ) .

(٢) قضا ٣ يونيو سنة ١٩٠٥ ( الاستقلال س ٤ ص ٤١٨ ) وقضا ٥ ابريل سنة ١٩١٣ ( المصالح س ١ ص ٢٧ ) وقضا أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ ( المحاماة س ٥ رقم ٣٥١ ص ٤١٢ ) وقضا ٢ فبراير سنة ١٩٢٥ ( المحاماة س ٦ رقم ١ ص ٧ ) وقضا ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ( المحاماة س ٩ رقم ١١٢ ص ٢٠٥ ) وقضا ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٥٧ ص ٤٩ ) وقضا ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٢٢٣ ص ٢٧٦ ) وقضا ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٤ ( القانون والاقتصاد س ٥ ملحق المدد الأول والثاني ص ٥٠ رقم ٣٠ ) .

(٣) قضا ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٥ ص ١٥ ) وانظر كذلك في تعديل الوصف في الحكم من فاعل أصلي الى شريك ( قضا ٢٥ يناير سنة ١٩٣١ مجموعة النقض ، ٢ رقم ١٧٢ ص ٢٢٣ ) .

(٤) قضا ٢٠ مارس سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٨ ص ٤ ) .

(٥) قضا ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٢٢٨ ص ٢٨٢ ) . في هذه القضية كانت التهمة الموجهة الى التهم أنه قتل شخصا عمدا بأن طعنه بسكين فاصدا قتله فأصابه إصابة أودت بحياته ثم شرع في قتل آخر عمدا بأن طعنه بالسكين فأحدث به جروحا لم تؤد الى وفاته .

المتهم كلما نزلت الجريمة الى درجة أخف مما كان موجها اليه نظرا لعدم ثبوت بعض الوقائع التي كانت مسندة اليه أو لظهور وقائع جديدة أثبتتها الدفاع تخفف من جسامه الجرم (انظر المادة ٢/٤٠ جنائيات) . وهذه نتيجة طبيعية أيضا وليس فيها اجحاف بحق المتهم<sup>(١)</sup> . وعلى ذلك للمحكمة أن تستبعد ظرف سبق الاصرار في القتل وتطبق المادة ١/١٩٨ ع بدلا من المادة ١/١٩٤ ع<sup>(٢)</sup> ، وأن تعتبر الحادثة ضريبا يقع تحت نص المادة ٢٠٥ ع أو ٢٠٦ ع بدلا من احداث عاهة مستديمة (مادة ٢٠٤ ع)<sup>(٣)</sup> . واذا كانت التهمة عن جريمة تامة جاز عقاب المتهم على الشروع في ارتكابها (انظر المادة ٣/٤٠ جنائيات) .

### الفصل الخامس

#### الأحكام

الأحكام (jugements) هي قرارات السلطة القضائية في النزاع المطروح أو في نقطة من نقطه<sup>(١)</sup> . وتنقسم الى عدة أقسام من وجهات مختلفة .  
فتنقسم الى أحكام قطعية في الموضوع (jugements définitifs) وهي التي تقطع في موضوع التهمة بالبراءة أو الادانة ، والى أحكام قبل الفصل في الموضوع (jugements d'avant dire droit) .

وهذه الأخيرة تنقسم الى : —

١ — أحكام قطعية في مسائل فرعية كالحكم بدمم الاختصاص أو بسقوط

(١) أنظر نفس ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ( القانون والاقتصاد س ٤ ملحق العدد الثاني رقم ٤ ص ٣ والمحاماة س ١٤ قسم ١ ص ١٠٤ ) .

(٢) نفس ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ( المحاماة س ٦ رقم ٨٥ ص ١٢٣ ) ونفس ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٦٤ ص ٨٦ ) .

(٣) نفس ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٢٦٤ ص ٣٢٨ ) .

(٤) تطلق كلمة jugement عادة على أحكام المحكمة الابتدائية سواء في المخالفات أو الجنح وتطلق كلمة arrêt على أحكام محاكم الاستئناف ومحاكم الجنائيات ومحكمة النقض .

الدعوى بمضى المدة أو بعدم وجود صفة لرافها .

٢ — أحكام وقتية (provisoires) وهى التى تقضى باتخاذ اجراء مؤقت كالافراج المؤقت أو رفضه .

٣ — الأحكام التحضيرية (préparatoires) وهى التى تقضى باتخاذ اجراءات لتحضير الدعوى للفصل فيها ولكنها لا تدل على ما ستحكم به المحكمة كتقرير الانتقال للمعينة .

٤ — أحكام تمهيدية (interlocutoires) وهى التى تقضى باتخاذ اجراءات تمهيدا للحكم وهى تدل على اتجاه ميل المحكمة . وذلك كتعيين خبير فى بعض الأحوال أو التصريح للمتهم باثبات مسألة فرعية يتوقف عليها الحكم ببراءته كعدم قيام الزوجية فى ائزنا أو اثبات بنوته للمجنى عليه فى السرقة . والمحكمة ملزمة باحترام الحكم التمهيدي ولا يمكنها العدول عنه بعكس الحكم التحضيرى فقد تستغنى عن اتخاذ اجراءاته . ثم ان الحكم التمهيدي من الممكن استئنافه على حدة ومثله الحكم القطعى فى مسألة فرعية كما سنرى فى الاستئناف .

ب — وتنقسم الأحكام الى حضورية (contradictaires) وغيايية (par défaut) . والحضورية هى ما صدرت بعد أن حضر المتهم اجراءات التحقيق ، والغيايية هى التى تصدر فى غيبته . وسنزيد ذلك تفصيلا عند الكلام على المعارضة .

ج — وتنقسم الى ابتدائية واستئنافية . وذلك فى التحالفات والجنح أما فى الجنايات فلا تصدر الأحكام الا من درجة واحدة .

### شروط صحة الحكم

لكى يعتبر الحكم صحيحا هناك شروط لا بد من توافرها والا وقع باطلا . وهذه الشروط بعضها متعلق بالاجراءات التى تتقدمه وبعضها متعلق بنفس الحكم من حيث مشتملاته والنطق به وختمه .

الشروط التى تقدم الحكم : يجب أن تكون المحكمة التى أصدرت

الحكم مشكلة تشكيلا قانونيا وأن تكون اجراءات المحكمة قد روعيت وجرت في حضرة القضاة الذين اشتركوا في اصداره وقد سبق لنا الكلام على ذلك .

ويجب أن يصدر الحكم بعد المداولة (délibération) بصفة سرية اذا كانت المحكمة مشكلة من ثلاثة قضاة أو أكثر . وليس من الضروري ذكر حصول المداولة في الحكم<sup>(١)</sup> . وتحصل المداولة في غرفة المشورة أو في نفس الجلسة بصوت منخفض لا يسمعه الجمهور ( انظر المادة ٩٧ مرافعات )<sup>(٢)</sup> .

**ما يشتمل عليه الحكم :** كل حكم لا بد أن يشتمل على (١) منطوق (٢) وأسباب<sup>(٣)</sup> .

(١) **منطوق الحكم (dispositif) :** منطوق الحكم يراد به النتيجة أي القرار الذي انتهت اليه المحكمة في تقط النزاع كالبراءة أو العقوبة أو عدم الاختصاص . الخ . فهو عبارة عن قول المحكمة الفصل في تقط الخصومة التي أثبت أمامها . ولذلك فانه يجب أن لا يغفل طلبا من طلبات الخصوم التي قدمت بطريقة قانونية سواء فيما تعلق بالدعوى العمومية أو الدعوى المدنية والا كان الحكم باطلا<sup>(٤)</sup> اللهم الا اذا كان المنطوق يفهم منه ضمنا قرار المحكمة في ذلك الطلب<sup>(٥)</sup> أو كان في أسباب الحكم ما يسد هذا النقص كأن نسبت تهمتان

(١) قنص ٧ يناير سنة ١٩٢٤ (المحاماة س ٥ رقم ١٢ ص ١٣) .

(٢) انظر حكم محكمة الاستئناف المختلطة في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٣ (المحاماة س ٤ رقم ٦٦٣ ص ٨٨٥) .

(٣) فستان هيلي ، ٦ قنص ٢٩٤٥ وما يليها وجارو ، ٣ قنص ١٢٤٤ ورو ، ٢ قنص ٧٢ وجرائعولان ، ١ قنص ٦١٤ وما يليها .

(٤) فستان هيلي ، ٦ قنص ٢٩٤٩ ولبونفان ، مادة ١٩٠ قنص ٢٢٦ وما يليها . وقنص ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٦ (الاستقلال س ٦ ص ٥٢) و ٢٢ فبراير سنة ١٩١٣ (المجموعة س ١٤ ص ١١٣) وقنص ٧ مايو سنة ١٩٣١ (النشرة س ٢ رقم ٢٤٤ ص ١٤٠) .

(٥) انظر قنص ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٣ (المجموعة س ٥ ص ١٦٠) وقنص ٢٢ فبراير =

الى متهم قررت المحكمة في الأسباب عدم ثبوت احدى التهمتين قبله واقتصرت في منطوق الحكم على الحكم بالعقوبة في التهمة الثانية ولم تنص فيه صراحة على البراءة من الأولى<sup>(١)</sup>.

وتشترط المادة ١٤٩ تحقيق (تقابل المادة ١٩٥/١ تحقيق فرنسي) في حالة الحكم بالعقوبة أن يشتمل الحكم — ويراد بذلك المنطوق<sup>(٢)</sup> — على « بيان الواقعة المستوجبة للحكم بالعقوبة وأن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه والا كان باطلا ». والمحكمة في ذلك شدة المحافظة على حقوق الفرد حتى يذكر القاضي لآخر لحظة الشرائط التي يتطلبها القانون لقيام الجريمة وترتيب المسؤولية وليلم المتهم بطريق التحديد الجريمة التي أُوخذ عليها ونصوص القانون التي طبقت ولتتمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا سليما .

بيان الواقعة : والمقصود من « الواقعة المستوجبة للحكم بالعقوبة » الأفعال التي صدرت من المتهم وظروفها والتي يتكون من مجموعها أركان الجريمة التي يحكم عليه من جرائمها . فمثلا اذا حكم القاضي بالحبس على متهم طبقا للمادة ٢٠٥ ع عليه أن يبين حصول فعل يعتبر ضربا صادرا عن قصد وأدى الى عجز المجنى عليه عن أشغاله أكثر من عشرين يوما أما نوع الجرح والآلة التي استعملت في الضرب فلا يلزم ذكرهما لأنهما ليسا بشرط لقيام الجريمة . وبعبارة موجزة على القاضي أن يبين التهمة التي ثبتت قبل الجاني ، يبين استيفاء الأركان التي يتطلبها القانون . واذا لم تعدل التهمة الموجهة الى المتهم في التكليف بالحضور أو في أمر الاحالة فانه يكفي الإشارة اليها في الحكم ما دامت مستوفية للأركان القانونية

== سنة ١٩١٣ (المجموعة س ١٤ ص ١١٣) وقانون قض ١٧ و ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٨ (القضاء س ٦ ص ٤٧ و ٥٥) .

(١) انظر لبوتشان ، مادة ١٩٠ ققرة ٢٣٠ .

(٢) فستان هيلي ، ٦ ققرة ٢٩٤٩ ولبوتشان مادة ١٩٥ ققرة ٥٠ ورو ، ٢ ققرة ٧٢



للجريمة التي عوقب عليها<sup>(١)</sup>. كذلك يكفي أن يكون بيان الواقعة واردا ضمن الأسباب<sup>(٢)</sup> كما يكفي في الحكم الاستثنائي حالته على الحكم الابتدائي المتضمن لبيان الواقعة<sup>(٣)</sup>.

وأركان الجرائم والشروط التي تتطلب لقيام المسؤولية وتوقيع العقاب تختلف باختلاف أنواع الجرائم وأحوالها وموضع بحث ذلك كله قانون العقوبات<sup>(٤)</sup>. ولا بد من بيان تاريخ الواقعة أو الاحالة على ما يبينه. وعلى الأقل يجب حصر ذلك التاريخ بحيث يمكن الجزم بأن المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى لم تنقض والا كان الحكم باطلا<sup>(٥)</sup>. كذلك لا بد من ذكر محل الواقعة. ويكفي في ذلك اسم المحي اذا كان مشهورا أو اسم الناحية ولو لم يذكر اسم المركز<sup>(٦)</sup>. المهم أن لا يدعو البيان للخطأ.

(١) انظر تفس ٢٢ ابريل سنة ١٩١١ (المجموعة س ١٢ ص ١٤٧) وتفس ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ (الحاماة س ٦ رقم ٩٠) وتفس ٢ فبراير سنة ١٩٢٦ (مجموعة المبادئ الجنائية لجندى بك عبد الملك ص ٧٨٤ فقرة ٤٢٢ وانظر كذلك تفس ٥ يونيه سنة ١٩١٥ (الشرائع س ٢ رقم ٣١٥).

(٢) لبونفان، مادة ١٩٥ فقرة ٥١ وما يليها. وانظر تفس ٢٧ ابريل سنة ١٩٠١ (المجموعة س ٢ ص ٢٨٥).

(٣) تفس ١٢ يونيه سنة ١٨٩٧ (القضاء س ٤ ص ١٠٢ و ٢١٢ و ٤٢٨) وتفس ٤ يونيه سنة ١٩٠٤ (الاستقلال س ٣ ص ٢١٣).

(٤) انظر تطبيقات عديدة ملخصة من أحكام المحاكم في مجموعة المبادئ الجنائية لجندى بك عبد الملك ص ٧٨٤ — ٨٠٢ وانظر كذلك الراي بك، ص ٣١٠ — ٣٢٠.

(٥) تفس ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٠ (المجموعة س ٢ ص ٢٠٦) و ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠١ (المجموعة س ٣ رقم ٨١) و ٣ مارس سنة ١٩٠٦ (المجموعة س ٧ رقم ٨٣) و ٢٧ فبراير سنة ١٩١٥ (المجموعة س ١٦ رقم ٧٤) وانظر تفس ٣ فبراير سنة ١٩٢٥ (الحاماة س ٦ رقم ٨٢) و ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ (مجموعة التفس، ١ رقم ١٠٦ ص ١٦٣).

(٦) انظر تفس أول فبراير سنة ١٩٢٦ (مجموعة المبادئ الجنائية لجندى بك عبد الملك ص ٧٨٦ رقم ٣٣٤) وتفس ٨ يناير سنة ١٩٣١ (مجموعة التفس، ٢ رقم ١٤٥ ص ١٨٤) وراجع ما تقدم في الاختصاص.

نص القانون : تنص المادة ١٤٩ تحقيق بأنه في تلك الحالة — حالة الحكم بالمعقوبة يجب أيضا أن الحكم « يشير الى النص الذي حكم بموجبه <sup>(١)</sup> » . والمقصود بذلك ذكر رقم المادة أو المواد التي تشتمل على العقوبة المحكوم بها <sup>(٢)</sup> . أما باقي النصوص الأخرى التي تشتمل على تعريف للجريمة أو المجرم كالمادة ٢٦٨ ع ( تعرف السارق ) أو على تعريف ظرف مشدد كالمادة ١٩٥ ع ( تعرف سبق الاصرار ) والمادة ١٦٩ ع ( تعرف التردد ) أو بيان حالة خاصة كالمادة ٤٥ ع ( تعرف الشروع في الجريمة ) وكذلك النصوص المتعلقة بالاجراءات <sup>(٣)</sup> ، كل هذه النصوص وما إليها لا يترتب على اغفالها بطلان الحكم <sup>(٤)</sup> .

ولا يشترط الاشارة الى نص القانون الا في حالة الحكم بالادانة أما اذا حكم بالبراءة فلا داعي لذكر النص المنطبق على التهمة التي كانت موجبة الى المتهم كذلك لا محل لذكر نص اذا لم يقض الا بالحقوق المدنية للدعى المدني <sup>(٥)</sup> . ويلاحظ أنه لا يترتب بطلان على الخطأ المادى في بيان النصوص القانونية <sup>(٦)</sup> ، أو في بيانات الواقعة كالخطأ في ذكر محل الجريمة أو في زمن الواقعة <sup>(٧)</sup> مادام أنه لم يترتب على هذا الخطأ تأثير على حقيقة المقصود .

أسباب الحكم ( motifs ) : نصت المادة ١٩٣ مرافعات على أن « الأحكام

(١) قارن نص المادة ٢/١٩٥ تحقيق فرنسي وانظر تعليق لبوشان عليها .

(٢) لا ضرورة لذكر الفقرة اذا كانت المادة تشتمل على عدة فقرات ( تنص ١٣ اكتوبر سنة ١٩٠٦ المجموعة س ٨ ص ٩٨ ) وتنص ١٥ اكتوبر سنة ١٩١٣ ( الفرائع س ١ ص ٧٦ ) . وقارن تنص ٢١ اكتوبر سنة ١٩٠٣ ( الحقوق س ١٩ ص ٨٤ ) .

(٣) تنص أول يونيه سنة ١٩٢٦ ( المحاماة س ٧ رقم ٥ ) .

(٤) انظر تطبيقات عديدة ملخصة في مجموعة البادى الجنائية لجندى بك عبد الملك

ص ٨٠٢ — ٨٠٣ .

(٥) تنص ١١ ابريل سنة ١٩٢٩ ( مجموعة التنص ، ١ رقم ٢٢٤ ص ٢٢٦ ) .

(٦) تنص ١٥ اكتوبر سنة ١٩١٣ ( الفرائع س ١ ص ٧٥ ) .

(٧) تنص ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ( مجموعة التنص ، ١ رقم ٥٨ ص ٧٩ ) .

التي تصدر من المحاكم الابتدائية ومن محاكم الاستئناف يلزم أن تكون مشتملة على الأسباب التي بنيت عليها والا كانت لاغية .

ولم يضع المشرع المصري نصا يوجب تسبيب الأحكام الجنائية كما فعل المشرع الفرنسي في المادة ٧ من القانون الصادر في ٢٠ ابريل سنة ١٨١٠ حيث نص على وجوب تسبيب أحكام المحاكم بصفة عامة ، وفي المادة ١٦٣ تحقيق الواردة في باب محاكم المحلفات حيث نص بصفة خاصة على وجوب تسبيب الحكم الصادر بالعقوبة . وكل ما ورد في هذا الصدد نص المادة ١٤٩ تحقيق وهو يقتضى بأن « كل حكم صادر بعقوبة يجب أن يكون مشتملا على بيان للواقعة المستوجبة للحكم بالعقوبة وأن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه والا كان باطلا » . وهذه المادة تقابل المادة ١/١٩٥ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي .

وقد ذهب البعض <sup>(١)</sup> الى أنه لا داعية لتسبيب الأحكام الجنائية كما ترى أغلبية الشراح والمحاكم ، مستندا في ذلك الى ما يأتي :

١ — خلو قانون تحقيق الجنايات من النص على ضرورة تسبيب الأحكام الجنائية . فان ذلك لم يأت عفوا حتى يقال بريان المادة ١٠٣ مراضات أمام المحاكم الجنائية باعتبار قانون المرافعات هو الأصل العام في مسائل الاجراءات وانما جاء عن قصد ولحكمة . فطبيعة المسائل الجنائية تختلف عن طبيعة المسائل المدنية في هذا الصدد . في المسائل المدنية كل حق يجب أن يستمد من سبب معين وأن يثبت بدليل معين . ولهذا يجب على القاضي كلما حكم لشخص بحق أن يبين في حكمه بأي سبب من الأسباب اكتسب هذا الشخص ذلك الحق وبأي طريق ثبت لتتمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون فيما يتعلق بسبب الحق وبطريقة اثباته . أما في المسائل الجنائية فالحق المحكوم به لصالح

(١) الراي بك ( القانون والاقتصاد س ١ ص ٣٩٢ ) وانظر حكمي محكمة الاستئناف المختلطة في ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٥ وفي ٢٤ مارس سنة ١٨٨٦ الشار إليها في جرائعولان ، ١ ص ٣٧١ هامش (١) . وشار جرائعولان ، ١ فقرة ٦١٥ ومقالا للأستاذ مرقس بك فهمي ( المحاماة س ١١ ص ٢١٣ ) .

الهيئة الاجتماعية هو العقوبة وسببها هو الجريمة . فالحكم الذى يقضى بالعقوبة ويبين أركان الجريمة التى تثبت على المتهم ونص القانون الذى حكم بموجبه يكون مسببا تسببيا كافيا ، وهذا كل ما تتطلبه المادة ١٤٩ تحقيق . وأما طرق الاثبات فى المسائل الجنائية فلم يحددها القانون وترك تقديرها لقاضى الموضوع ولا يدخل تقديره لها تحت أى سلطة . فرقابة محكمة النقض قاصرة على التكييف القانونى للواقعة كما هى ثابتة فى الحكم ( مادة ٢٢٩ تحقيق ) .

من المسلم به أن الأحكام الجنائية يجب أيضا أن تكون مسببة ولكن الأسباب فى المسائل الجنائية ليس معناها الأدلة وطرق الاقتناع لأن هذا يتناقض مع مبدأ حرية القاضى فى تكوين اقتناعه وإنما معناها الأركان المكونة للجريمة قانونا كما تقضى به المادة ١٤٩ تحقيق .

٢ — اذارجعنا الى القانون الفرنسى نجد أن المادة ١٦٣ ( فى باب محاكم المحالفات ) نصت على وجوب تسبب الأحكام ، والمادة ١٩٥ ( فى باب محاكم الجنح ) نصت على وجوب اشتمال منطوق الأحكام الصادرة بالادانة على الوقائع التى اعتبر المتهم مدانا بها . ولكن الشراح الفرنسيين كافة يتكلمون دائما عن الأسباب باعتبار أنها هى بيان الأركان والظروف المكونة للجريمة والمستوجبة للعقاب <sup>(١)</sup> .

٣ — ان فى استلزام كتابة الأسباب على ما قد يكون فيه من اشباع لرغبة الجمهور فى بعض القضايا الهامة مضيعة لكثير من وقت القاضى وارهاقا على الأخص لمستشارى محاكم الجنايات وهم جد مرهقون بكثرة القضايا .

(١) يشير الغرابى بك الى لبوتشان ، مادة ١٦٣ فقرة ١ — ٤ وفقرة ١٥ وما بعدها ومادة ١٩٥ فقرة ٦ والى جازو ، ٣ فقرة ١٢٤٥ وفتان هيلى ، ٦ فقرة ٢٩٤٥ والى دلوز الصلى فى كلامه على الأسباب فى الأحكام الجنائية فقرة ١٤٤٣ — ١٤٨٢ .

ولكن هذا الرأي مردود للأسباب الآتية : —

١ — أن نص المادة ١٠٣ مرافعات واجب مريانه أيضا في المسائل الجنائية فهو ليس بنص استثنائي وانما جاء مقررًا لواجب لازم بحكم طبيعته على القاضى سواء جلس للفصل في أمور مدنية أو جنائية . صحيح ان القاضى الجنائى وسع المشرع من حريته ، وأساسا لم يقيد كإفعل مع القاضى المدني بطرق اثبات معينة . ولكن ليس معنى هذا أن حريته مطلقة بلا قيد ولا شرط . فان عليه كما مر بنا أن يكون اقتناعه عن طريق دلائل يتفق مع العقل والحقائق العلمية المسلم بها . فاذا فرضنا واقتنع القاضى بناء على تجربة روحانية أو نفسانية مما لم يقطع بعد بصحته علميا وقضى بإدانة المتهم فما السبيل لإلغاء مثل هذا الحكم لو لم نلزمه بتسبب حكمه ؟ ثم انه يجب أن تكون الأدلة مما ورد في التحقيقات فلا يسوغ للقاضى أن يعتمد على معلوماته الشخصية ولا أن يستند على وقائع وأدلة لا أثر لها في التحقيقات والا كان الحكم باطلا . وليست هذه مجرد أحوال فرضية بل لها أمثلة عديدة في العمل ، ولولا تسبب الأحكام لما عرفت محكمة النقض كيف كون القاضى اقتناعه ولما كانت هناك وسيلة لإلغاء الأحكام القائمة على مثل هذا الاقتناع بل الوم الخفاف للقانون<sup>(١)</sup> . كذلك هناك شروط خاصة بشكل الأدلة يجب أن تراعى والا كانت غير صالحة لأن تكون أساسا للحكم . فالشهادة يجب أن تؤدى بعد حلف اليمين ، والمعاينة مثلا يجب أن تجرى في حضرة النيابة والمتهم . . الخ . ومن المسلم به أنه اذا كانت هناك أدلة أخرى يركز عليها الحكم فانه يظل سليما رغم ثبوت بطلان بعض الأدلة التى استند عليها ليعبها من حيث اجراءاتها الجوهرية . فان لم تكن هناك أسباب تبين الأدلة التى أدت الى اقتناع قاضى الموضوع فكيف تستطيع محكمة النقض أن تبين ما اذا كان القاضى قد بنى حكمه على ذلك الدليل المعيب

(١) انظر تقض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ ( مجموعة التقض ، ١ رقم ٩١ ص ١٠٧ ) وتقض ٢ مايو سنة ١٩٢٩ ( مجموعة التقض ، ١ رقم ٢٤٤ ص ٢٨٤ ) وتقض ٩ يناير سنة ١٩٣٠ ( مجموعة التقض ، ١ رقم ٣٦٧ ص ٤١٦ ) وتقض ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤ ( القانون والاقتصاد س • ملحق المدد الأول والثانى رقم ٢٣ ص ٤٦ ) .

وحده واذن يتعين إلغاء حكمه أو على أدلة أخرى واذن للحكم بظل قائما صحيحا ؟  
ان محكمة النقض لارقابة لها على وزن الأدلة وتقدير قوتها وترجيح بعضها على  
بعض ولكن يجب أن تستوثق من أن الحكم بنى على أدلة قانونية قائمة . وليس  
هذا تعرض للموضوع بل هذا متعلق بصميم تطبيق القانون .

٢ — ان النص الأساسى فى التشريع الفرنسى على ضرورة تسبب الأحكام ،  
فضلا عن النصوص الدستورية ، هو نص المادة ٧ من القانون الصادر فى ٢٠ ابريل  
سنة ١٨١٠ الخاص بتنظيم المحاكم وسيورها . فهو الذى يقرر مبدأ ضرورة تسبب  
الأحكام بصفة عامة أيا كان نوعها مدنية أو جنائية صادرة بالبراءة أو الادانة وسواء  
فصلت فى الموضوع أو فى مسائل أخرى وأيا كانت درجة المحكمة التى أصدرتها .  
أما المادة ١٦٣ الخاصة بالمخاتمات فلها لم تأت بمجديد وما أريد بها التطبيق  
المبدأ وقت نظر القضاة بصفة خاصة فى حالة الحكم بالادانة الى ضرورة  
التسبب<sup>(١)</sup> . وأما المادة ١٩٥ / ١ الواردة فى باب الجرح — ومنها استقيت المادة  
١٤٩ تحقيق مصرى — فلها تنص على شئ آخر ، تنص على أن يذكر فى  
منطوق الحكم (dispositif) بيان الوقائع التى أدت الى ادانة المتهم . فى  
تكملة عن شكل منطوق الحكم وما يشتمل عليه فى حالة الادانة<sup>(٢)</sup> .  
فالوقائع الاجرامية أى أركان الجريمة التى يجب أن يذكرها المنطوق فى  
حالة الحكم بالادانة غير الأسباب وليست مرادفا لها . هى نتيجة للأسباب  
ولكنها ليست الأسباب بذاتها . فالتماضى بعد الموازنة بين كفتى الاتهام والدفاع  
يرى ما اذا كانت الوقائع الاجرامية المنسوبة الى المتهم قد صدرت منه أم لا ،  
ومتى ثبتت قبله ما هو النص القانونى الذى ينطبق عليها . واذا تأملنا نجد أن  
القاضى وهو يبين توافر أركان الجريمة فى حكمه بالادانة لا يأتى بمجديد وإنما يقر

(١) فنان هيلى ، ٦ فقرة ٢٧٠٤ ولوثان ، مادة ١٦٣ فقرة ٥ — ١٠ وجارو ،

٣ فقرة ١٢٤٤ .

(٢) انظر فنان هيلى ، ٦ فقرة ٢٩٤٩ ورو ، ٢ فقرة ٧٢ وهامش ٣ ص

٢٧٢ منه .

النيابة على موضوع التهمة التي تسندها لمتهم مع ملاحظة ما يطرأ من التعديل عليها ان كان لذلك محل . وليس في مجرد تكرار ذكر أركان الجريمة كما وردت في التهمة ما يكفي للاطمئنان على عدل القاضي . وانما استلزم المشرع بيان الوقائع في المنطوق عند الحكم بالادانة تذكراً للقاضي بضرورة الاستيثاق لآخر لحظة من توافر الأركان التي يتطلبها القانون لتوقيع العقاب على الأفراد . ولكن ذلك لا يفي عن تسبب الأحكام فهو ضمان لا غنى عنه . فأسباب الحكم غير أركان الجريمة كما قلنا وانما يصح أن تشتمل الأسباب على بيان هاتيك الأركان ، واذن فلا داعي لذكرها في المنطوق . ولو صح أن المراد بالأسباب هو توافر أركان الجريمة فكيف يفهم ذلك في حالة الحكم بسقوط الدعوى لسبب ما أو الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو صدور الحكم في مسألة فرعية والقانون يستلزم في هذه الأحكام أيضاً بيان الأسباب . كيف يقال ان أسباب الحكم في هذه الأحوال يراد بها ذكر الوقائع المكونة للجريمة والبحث لا يدور حول الجريمة وتوافر أركانها ؟ أما القول بأن الفقهاء الفرنسيين يقصدون بالأسباب الأركان المكونة للجريمة فينتقض الواقع . وكل ما هنالك أنه نظراً لكون بيان الواقعة أى توافر أركان الجريمة ما هو الا خلاصة الأسباب المتعلقة بالموضوع يقال أحياناً ان الحكم بالادانة الذي لم يبين الواقعة يكون معيباً لأنه غير مسبب . وهذا تساهل في التعبير يدعو اليه كون بيان الواقعة الذي نص على ذكره في حالة الادانة ما هو الا نتيجة الأسباب ، وانعدام النتيجة يفترض انعدام الأسباب أو اعتبارها عديمة القيمة لأن الأسباب ما هي الا سند لتبرير نتيجة قائمة .

ومن الرجوع الى أقوالهم يتبين أن المراد بالأسباب المسوغات التي تبرر الرأي الذي أخذ به القاضي سواء فيما تعلق بثبوت الوقائع أو بالقانون <sup>(١)</sup> . وهم

(١) راجع فستان هيلي ، ٦قرة ٢٧٠٤ و ٢٩٤٥ و لوبوتشان ، مادة ١٦٣ فقرة ١١ — ٣١ ومادة ١٩٠ فقرة ٢٠٤ وما يليها ومادة ١٩٥ فقرة ٨ و ٥١ ورو ، ٢ فقرة ٧٢ وهامش ٣ ص ٢٧٢ منه . ويكفي أن نعتبس ما قاله جازو عن المحكمة في وضع الأسباب ليتجلى المراد بها . قال « ان تسبب الأحكام يسمح للتقاضين بالوقوف على الأسباب التي حلت =

يستلزمون في الأسباب ضرورة بيان مأخذ الأدلة ولكنهم لا يستلزمون تفصيل طرق الإثبات فيكتفى ذكرها بصفة عامة . والقضاء الفرنسي وعلى الأخص الأحكام الحديثة متفقة معهم في هذا الرأي ، فتراها تكتفى بأسباب عامة جدا كالقول بثبوت التهمة من التحقيقات <sup>(١)</sup> .

٣ — ليس تسبب الأحكام مجهودا ضائعا . بالعكس اننا نرى فيه فائدة عملية ، فضلا عن الفائدة العلمية . فبه يصبح الناس كافة والخصوم في الدعوى خاصة أكثر اطمئنانا الى عدل القضاء اذ يستوثقون من أن أحكامه لم تأت وليدة الأهواء والأغراض وانما خلاصة البحث والاستنتاج المقول . ثم ان الزام القاضى بتسبب أحكامه يدفعه الى العناية بدرس قضاياها وتمحيصها . وتسبب الأحكام في الواقع لا يخرج عن كونه دفاعا عن وجهة النظر الصحيحة كما يراها القاضى سواء من حيث القانون أو من حيث الوقائع . وفي ذلك ما يعين المحكمة الاستثنائية ومحكمة النقض ، كل في حدود اختصاصه ، على تقدير الحكم المطعون فيه تقديرا صحيحا وينبها الى نقط قد لا تستوقف نظرها لو أن الحكم جاء اليها غفلا من الأسباب . أما القول بأن القضاة مرهقون بكثرة القضايا فلا يبرر اعفاءهم من ذلك الضمان الأساسى لحقوق الأفراد والمجتمع ، وما على ذوى الشأن الا زيادة عددهم .

وقد اضطرر قضاء محكمة النقض والابرار على ضرورة تسبب الأحكام

---

== القاضى على الأخذ بوجهة نظر دون أخرى . وطبيعى أن من يحكم عليه يود أن يعرف لماذا حكم ، فذلك ضمانه طبيعية وحق من حقوق المتقاضين . أضف الى هذا أن ذلك الواجب يضطر القاضى الى أن يعنى بجميع رأيه كل التمحيص ويقرر ماله من وزن ، ومن شأن الأسباب الضعيفة أن تنهار وتطير اذا ما أراد الانسان صوغها كتابة . ففي تحديد الأسباب اذن وقاية من شرود الخيال وزلاته . فضلا عن ذلك فان ذكر الأسباب يمكن من تتبع النظريات العلمية لأحكام القضاء ومراقبة الأسباب التى تدعو الى تطويرها « ( جرو ، ٣ قرة ١٢٤٥ ) .

(١) نفس ١٦ أبريل سنة ١٩٢١ ونفس ٨ مايو سنة ١٩٢٤ ( فيدال ص ٩٨٦

هامش ٥ ) .



الجنائية سواء صدرت في الموضوع<sup>(١)</sup> أو في مسائل فرعية كالدفن بسلام الاختصاص أو عدم قبول الاستئناف<sup>(٢)</sup>. وتشترط محكمة النقض، وبحق، أن تكون الأسباب وافية من حيث بيان مأخذها<sup>(٣)</sup> وجلية. فإذا كانت مجمة اجمالاً يحفلها عديمة الجدوى أو غامضة ومبهمه بحيث لا تفصح عن فكرة القاضى ومأخذها كان ذلك سبباً في بطلان الحكم. كذلك يبطل الحكم إذا تناقضت أسبابه مع منطوقه لأن المنطوق مرتبط بها وما هو الا نتيجة لها، أو تناقضت فيما بينها بحيث يحا بعضها بعضاً.

ويبطل الحكم أيضاً إذا كانت الأسباب التي استند عليها خاطئة من حيث القانون أو من حيث الوقائع كأن تناقضت الوقائع الواردة بها مع ما هو مدون في محضر الجلسة أو لم يكن لها أساس في أوراق التحقيق كما مر بنا. وإنما إذا كانت هناك أسباب أخرى أو وقائع أخرى صحيحة يستند عليها الحكم أو كانت الواقعة لا أهمية لها في قيام الجريمة فإنه يظل سليماً. ويجب أن يرد في الأسباب ما يؤيد كل طلب من الطلبات التي فصل فيها الحكم ولكن لا يشترط أن يناقش القاضى في الأسباب كل حجة يتقدم بها الخصوم. وتطبيقاً للعبداء السابقة حكم:

— بأنه بعد عيباً جوهرياً مبطلاً للحكم ورود أسبابه بعبارة عامة مجمة مثل «ان التهمة ثابتة قبل المتهم من التحقيقات» أو «ان التهمة ثابتة من التحقيقات»

(١) انظر نقض ١٠ يناير سنة ١٩٠٠ (الحقوق س ١٥ ص ١٥٥) و ٢٤ يناير سنة ١٩١٤ (الشرائع س ١ ص ١١٠) و ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠ (المجموعة س ٢١ ص ١٣٣) و ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ (مجموعة النقض، رقم ١٧٠ ص ١٧٨) ونقض ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ (القانون والاقتصاد س ٣ رقم ١٦ ص ٢٥٩) ونقض ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤ (القانون والاقتصاد س ٥ ملحق المدد الأول والثاني رقم ٢٥ ص ٤٧).

(٢) نقض ٦ مارس سنة ١٩١٣ (الشرائع س ١ ص ١٧٧). يلاحظ أن الأحكام التمهيدية لا ضرورة لتسببها (لبوتشان، مادة ١٦٣، قرة ١٠ ومادة ١٩٠، قرة ٢٠١ وفتان هيلي، ٦ قرة ٢٩٤٨).

(٣) انظر نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ (مجموعة النقض، رقم ٢٤ ص ٤٤).

وشهادة الشهود والتحليل الكيماوي والكشف الطبي»<sup>(١)</sup>.

— ويعتبر الحكم معيبا عيبا جوهريا اذا لم يرد في أسبابه الا عبارة « ان المتهم اعترف بالتهمة على محضر الجبز بأنه سدد المطلوب واستلم الذرة المحجوز عليها » لأن أسلوه مبهم لا يعلم كيف يستنتج منه الاعتراف بالتهمة<sup>(٢)</sup>.

— واذا أخذت محكمة ثانيا درجة بجميع الأسباب التي استندت عليها محكمة أول درجة بما فيها الأسباب التي بنت عليها الأمر بإيقاف التنفيذ ثم نصت في منطوق الحكم الاستثنائي على الغاء ذلك الأمر كان هناك تناقض بين أسباب الحكم ومنطوقه يؤدي الى بطلانه<sup>(٣)</sup>.

— واذا تخاذل الحكم بأن كان ما في عجزه ينفي ما أثبتته في صدره ويجعله مبهما ايهاما شديدا كان ذلك عيبا مبطلا له . فاذا أثبتت المحكمة في صدر حكمها

(١) قض أول يونيه سنة ١٩٢٦ (الحمامة س ٧ ص ٣٢٤) و ٧ مارس سنة ١٩٢٧ (الحمامة س ٨ ص ١٦١) و ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ (الحمامة س ٨ ص ٨٥٥) و ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٨ (الحمامة س ٩ ص ٢٤) و ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ (مجموعة النقض ، ١ رقم ١٧٠ ص ١٧٨) و ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ (مجموعة النقض ، ١ رقم ١٨٣ ص ٢٢٣) و ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩ (مجموعة النقض ، ١ رقم ٢٩٢ ص ٣٤٨) و ١٨ يناير سنة ١٩٣١ (مجموعة النقض ، ٢ رقم ١٥٣ ص ٣١٤) و ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ (القانون والاقتصاد ٤ ملحق العدد الثاني رقم ٨ ص ٨) و ١١ يونيه سنة ١٩٣٤ (الحمامة س ١٥ القسم الأول ص ١١٨) .

(٢) قض ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ (مجموعة النقض ، ١ رقم ٢٠٥ ص ٢٥٢) وانظر قض ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٩ (مجموعة النقض رقم ٢٣٧ ص ٢٧٦) وانظر كذلك في ايهام أسباب الحكم قض ٢٥ يناير سنة ١٩٣١ (النشرة س ٢ رقم ١١٨ ص ٦٢) .

(٣) قض ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ (مجموعة النقض ، ١ رقم ٣٦ ص ٦٣) وانظر أيضا في تناقض الأسباب مع المنطوق قض ٣ يونيه سنة ١٩١١ (المجموعة س ١٢ ص ٢٧٥) و ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٢ (المجموعة س ١٤ ص ٦١) و ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ (المجموعة س ١٥ ص ٤١) و ٥ يناير سنة ١٩١٨ (المجموعة س ١٩ ص ٦٩) و ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٨ (مجموعة النقض ، ١ رقم ٥٢ ص ٧٠) و ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ (مجموعة النقض ، ١ رقم ٣٠٤ ص ٣٥٤) .

ادانة المتهم في تهمة الاشتراك في التزوير وفي تهمة استعمال الورقة المزورة ثم جاءت في نهايته فأوردت ما يفيد نفي تهمة الاستعمال فإن هذا يبطل حكمها لأنه لا يعلم منه على أى تهمة حصل العقاب<sup>(١)</sup>.

— ولا يجوز الطعن بالتناقض بين ما ثبت في الحكم وما ورد في محضر الجلسة الا اذا كانت النقط الجوهرية الثابتة في الحكم مستقاة مما ورد في المحضر وكان الوارد به فيما يتعلق بها هو عكس ما أثبتته المحكمة في الحكم بحيث يستحيل أو يتعذر توجيه عبارة الحكم توجيهها معقولاً. ولا يجوز القول بالتناقض بين ما ثبت صراحة بالحكم وبين ما لم يذكر صراحة في المحضر<sup>(٢)</sup>.

— ولا يبطل الحكم اذا قرر في تهمة تعذيب متهم لحمله على الاعتراف أن ما صدر من المتهم لا يعد اعترافاً مع عدم أهمية ذلك ما دام أن القصد من تعذيبه كان حمله على الاعتراف سواء اعترف فعلاً أم لا اذا أثبت من طريق آخر أن الاعتراف لم يكن نتيجة القسوة<sup>(٣)</sup>.

— واذا ذكرت المحكمة في حكمها الصادر في جريمة هتك عرض أن الكشف الطبي دل على أن بكاراة المجنى عليها تأثرت نوعاً من فعل المتهم وكان الثابت بهذا الكشف هو سلامة غشاء البكارة فإن هذا الاختلاف لا يبطل

(١) تقض ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ (مجموعة التقض ، ١ رقم ١١٨ ص ١٤٥) وانظر أيضاً في تناقض الأسباب مع بعضها تقض ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ (مجموعة التقض ، ١ رقم ٣٠٤ ص ٣٥٤) وتقض ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٩ (مجموعة التقض ، ١ رقم ٣١٠ ص ٣٥٧).

(٢) تقض ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ (مجموعة التقض ، ١ رقم ٣٠ ص ٥٦) وانظر تقض ٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ (مجموعة التقض ، ٢ رقم ٣٠٠ ص ٣٦٥).

(٣) تقض ٢ يونيه سنة ١٩١٧ (المجموعة س ١٨ ص ١٧٤) وانظر كذلك في الخطأ في الأسباب تقض ٢٥ فبراير سنة ١٩١١ (الحقوق س ٢٦ ص ٢٠١) وتقض ٢ مايو سنة ١٩١٤ (المفرائع س ١ ص ١٩٨) وتقض ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٤ (الحقوق س ٣٠ ص ٩٠).

الحكم اذ أن جريمة التهم هي هتك عرض فتاة<sup>(١)</sup>.

— وإذا كان الحكم الاستثنائي قد ألغى الحكم الابتدائي مستندا الى أسباب مردها وقائع غير صحيحة لمناقضتها لما هو ثابت في الأوراق التي اعتمدتها المحكمة ولكنها نقلت عنها نقلا غير صحيح فهذه الأسباب تعتبر في حكم المدومة ويعتبر الحكم المشتل عليها كأنه حكم غير مسبب ويكون الحكم الابتدائي الذي ألغى باقيا بقوته المستمدة من أسبابه الصحيحة الوقائع<sup>(٢)</sup>.

— واستعراض الحكم لوقائع لم تذكر في التحقيق لا يكون سببا لنقضه مادام أن المحكمة لم تأت به الا تصويرا لما اعتقدته من تفاصيل الأعمال المسندة الى المتهمين ولم يضر التهم به ولم يكن سببا لتشديد العقوبة<sup>(٣)</sup>.

— وليس هناك مانع يمنع القاضي من أن يستعرض في حكمه كل الصور التي يحتملها الموضوع المطروح أمامه ثم يختار منها الصورة التي يعتقد أنها الواقعة فعلا ويبنى حكمه عليها. ولا يضمن على حكمه بأن هذا يدل على تردده في الاقتناع بحقيقة الصورة التي وقعت بها الحادثة<sup>(٤)</sup>.

— وقاضى الموضوع غير مكلف أن يتتبع الدفاع في جميع ما يثيره من الأوجه بل يكفي أن يبين الأسباب التي كون منها اعتقاده وأن تكون الأسباب صحيحة واقعا وقانونا فاهماله الرد على بعض ما دفع به التهم ليس من شأنه أن يعيب حكمه<sup>(٥)</sup>.

(١) قض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ (مجموعة النقض، ١ رقم ٨٩ من ١٠٧) وانظر كذلك قض ١٢٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢ (مجموعة النقض، ٢ رقم ٣٧٢ من ٦٠٧).

(٢) قض ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٢ (مجموعة النقض، ٢ رقم ٣٧٥ من ٦٠٩) وراجع في استناد المحكمة على أدلة لا وجود لها ما تقدم في الالابات.

(٣) قض ٧ مايو سنة ١٩٣١ (مجموعة النقض، ٢ رقم ٢٥٣ من ٣٠٣).

(٤) قض ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ (مجموعة النقض، ٢ رقم ٣٤٢ من ٤٩٢).

(٥) قض ٤ يناير سنة ١٩٣٢ (مجموعة النقض، ٢ رقم ٣١٠ من ٣٨٣) وانظر في عدم التزام المحكمة بالرد على كل حجة من حجج الخصوم قض ٢٥ مايو سنة ١٩٠١ (المجموعة س ٣ من ٣٢) و ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٣ (الفرائح س ١ من ٧٧) وقض ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ (القانون والاقتصاد س ٣ من ٤٥٠ رقم ٧).

— وقول الحكم بتوفر سبق الاصرار معناه حتما استبعاد ما تمسك به المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه <sup>(١)</sup>.

— ويكفى اثبات جريمة الضرب لبيان سبب التعويض <sup>(٢)</sup>.

**بيانات أخرى :** فضلا عن الأسباب والمنطوق هناك بيانات لازمة بطبيعتها وهي ذكر أسماء قضاة المحكمة وعضو النيابة واسم المتهم <sup>(٣)</sup> وباقي الخصوم . وتوضع هذه البيانات عادة في رأس الحكم . ولا يشترط ذكر الاجراءات التي يتطلبها القانون أثناء نظر الدعوى ، فالفروض أنها روعيت ولصاحب الشأن أن يثبت العكس بكافة الطرق القانونية ( مادة ٢٢٩ تحقيق ) .

**النطق بالحكم :** يعتبر الحكم صادرا بالنطق به ، قبل ذلك لا يخرج عن كونه مشروعا للقاضي أن يغير فيه ما يشاء <sup>(٤)</sup> . ومتى نطق به تفيد به وتقررت به حقوق المتخاصمين فلا يملك الرجوع ولا التفسير فيه <sup>(٥)</sup> .

ويجب أن يحصل النطق بالحكم في جلسة علنية ومن الهيئة التي أصدرته . ومع كل اذا طرأ عذر قهرى يمنع القاضي من الحضور كمرض أو نقل الى جهة

(١) نقض ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣١ ( النشرة س ٣ رقم ٢١ ص ٩ ) .

(٢) نقض ٨ يناير سنة ١٩٣١ ( النشرة س ٢ رقم ١١٧ ص ٦٢ ) .

(٣) لا ضرر من عدم ذكر سن التهم الا اذا كانت العقوبة مما تتأثر وجوبا بسن التهم . نقض ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤ ( القانون والاقتصاد س ٥ ملحق الصدد الأول والثاني رقم ٣١ ص ٥١ ) وتغيير اسم التهم ومحل ميلاده بالحكم سهوا من كاتب المحكمة أو عمدا بقل التهم عند سؤاله في التحقيق لا يضر بمجهر الحكم . نقض ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٣٠٠ ص ٣٥٢ ) .

(٤) جارو ، ٣ فقرة ١٢٤٧ .

(٥) ومع كل يجوز للقاضي دائما تصحيح الخطأ المادى ( انظر لبونفان ، مادة ٩٠ فقرة ١٦١ وما بعدها ) كما يجوز الالتجاء اليه لتفسير حكمه ( لبونفان ، مادة ١٩٠ فقرة ٢٣٩ وجرسوني ، ٣ فقرة ٧٠٠ — ٧٠٢ ) .

أخرى فانه يكتفى بتوقيعه على نسخة الحكم الأصلية ويتولى النطق به غيره<sup>(١)</sup> (انظر المادتين ١٠١ و ١٠٢ مرافعات) . وقد نص على أنه يجب النطق بالحكم في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة أو في الجلسة التالية لها على الأكثر (مادة ١٥١ تحقيق و ٥١ جنائيات) ولا يسوغ تأخيره بعد ذلك (مادة ١٧١ تحقيق) . ورغم ذلك فالسلم به أنه لا يترتب على تأجيل النطق بالحكم مدة أطول من ذلك أي بطلان قد يستدعى الفصل في القضية بحثاً طويلاً<sup>(٢)</sup> .

والأصل أنه عند النطق بالحكم يتلى الحكم برمته (انظر المادة ١٠١ مرافعات) وذلك يفترض كون الحكم قد حررت أسبابه . ولكن الذي يجري عادة في العمل هو الاكتفاء بالنطق بقرار المحكمة دون الأسباب<sup>(٣)</sup> . بل وفي الغالب تدون الأسباب بعد النطق بالحكم ، ولا يترتب على ذلك أي بطلان<sup>(٤)</sup> .

**تحرير الحكم ونقده :** يجب أن يدون الحكم كتابة وذلك لاثبات وجوده رسمياً<sup>(٥)</sup> . ولا بد وأن يكون ما دون مطابقاً لما نطق به<sup>(٦)</sup> . فإذا كان ما نطق به مخالفاً لما ورد في الحكم المطعون فيه كان ذلك وجهاً للنقض<sup>(٧)</sup> .

(١) قطن ١٩ مارس سنة ١٩٠٤ (المجموعة س ٥ رقم ١٠٨) و ٢١ يناير سنة ١٩٠٥ (المجموعة س ٦ رقم ٦٢) و ٢٠ أغسطس سنة ١٩٠٧ (المجموعة س ٩ رقم ١١) .

(٢) انظر جازو ، ٣ قرة ١٢٤٧ ورو ، ٢ هامش ٢ ص ٢٧٢ .

(٣) انظر قطن ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٤ (المجموعة س ٦ رقم ٢٥) و ٩ يناير سنة ١٩١٥ (المجموعة س ١٥ رقم ٥٣) و ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢١ (المطاماة س ٢ رقم ٩٦) .

(٤) قطن ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٤ (المجموعة س ٦ رقم ٢٥) و ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢١ (المطاماة س ٢ رقم ٩٦) .

(٥) جازو ، ٣ قرة ١٢٤٨ .

(٦) راجع في تدوين الأحكام وصورها للمادة ١٠٥ مرافعات وما يليها .

(٧) قطن أول يناير سنة ١٩٢٣ (المطاماة س ٣ رقم ١٤٩ ص ٢٠٦) والقصود بالحكم ، كما قضت محكمة النقض ، هو القرار الذي يثبت كاتب المحكمة موقفاً عليه منه ومن =

ويجب أن يوقع على الحكم من رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم ومن الكاتب<sup>(١)</sup> (أنظر للمادة ١٠٤ مرافعات) . وتنص المادة ١٥٢ على أنه « يجب على كاتب الجلسة أن يجرى امضاء نسخة الحكم الأصلية في اليوم التالي ليوم النطق به » . وهذه المادة خاصة بالمخالفات ولا إشارة في القانون إليها فيما يتعلق بالجنح والجنابات . وعلى كل حال لا يترتب على عدم مراعاتها بطلان الحكم<sup>(٢)</sup> .

وتنص المادة ٣٢١ بتحقيق بأنه « على قلم الكتاب أن يعطى لصاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره » . وذلك يقتضى بطبيعة الحال أن يوقع القاضى على الحكم ويودعه في قلم الكتاب قبل انتهاء ثمانية أيام . كذلك تنص المادة ٥١ جنابات على أنه « يوقع على الحكم قبل دور الانقضاء . وعلى كل حال يكون التوقيع في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق به » . وقد تقلبت أحكام محكمة النقض والابرام حول الأثر الذي يترتب على ختم الحكم بعد مضي الثمانية الأيام المشار إليها . فكانت في أول الأمر تقتضى بأن ذلك لا يعد من أوجه البطلان الجوهرية<sup>(٣)</sup> ثم عدلت عن ذلك وجرت أحكامها مدة طويلة على أن تأخير ختم الحكم وعدم اعطاء صاحب الشأن صورة منه في الميعاد يترتب عليه بطلان الحكم اذ يمنع صاحب الشأن من تقديم أوجه

---

= رئيسها ومحفظ في ملف الدعوى ، فلا يصح الطعن في حكم بسبب وجود اختلاف بين هذا الحكم وبين مسودته (brouillon) في بيان الوقائع (نقض ٧ فبراير سنة ١٩٢٩ مجموعة النقض ، رقم ١٤٤ ص ١٥٨) . انظر قبل ذلك حكم محكمة النقض في ٦ مارس سنة ١٩٢٣ (المحاماة س ٤ رقم ٨٠ ص ١٢١) وفيه قضت بأن الاختلاف بين ما نطق به وبين ما ثبتت في رول القاضى مدعاة لنقض الحكم .

(١) حكم بأن عدم توقيع الكاتب ليس بمبطل للحكم . قضى ١٧ مارس سنة ١٩١٧ (المرافعات س ٤ رقم ١١٩) .

(٢) نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٠٣ (المجموعة س ٥ ص ٣) وانظر نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ (المجموعة س ٢٢ رقم ١٣٧) .

(٣) نقض أول فبراير سنة ١٨٩٦ (القضاء سنة ١٨٩٦ ص ١٠٥) و ٢٨ مايو سنة ١٨٩٨ (القضاء سنة ١٨٩٨ ص ٣٣١) .

طعنه في اللمعاد القانوني<sup>(١)</sup> ولكنها بعد ذلك عادت ثانية الى رأيها الأول وأجازت منح مدة أخرى للطاعن لتقديم أوجه النقص كما سنرى في الكلام على النقص<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر مثلا تفض ١٣ مايو سنة ١٨٩٩ ( القضاء سنة ١٨٩٩ ص ٢٥٢ ) و ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ( المجموعة ص ٥ رقم ٦٥ ) و ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٦ ( المجموعة ص ١٨ رقم ١٦ ) و ٢٠ أبريل سنة ١٩١٨ ( المجموعة ص ١٩ رقم ٨٦ ) .

(٢) تفض ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢١ ( المجموعة ص ٢٣ رقم ٥١ ) وتفض ١٠ يناير سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقص ، ١ رقم ١١١ ص ١٠٣ ) وتفض ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقص ، ١ رقم ١٧٥ ص ١٨٥ ) .



## الكتاب الرابع

### طرق الطعن في الأحكام

Les voies de recours contre les jugements

القاضي ككل انسان مهما بلغت ثقافته ورجاحة عقله غير معصوم من الخطأ . لذلك شرعت طرق الطعن في الأحكام لاصلاح ما بها من خطأ توسلا الى تحقيق العدالة على وجه كامل قدر المستطاع .

وتقسم طرق الطعن الى طرق طعن عادية (ordinaires) وطرق طعن غير عادية (extraordinaires) . ويراد بطرق الطعن العادية الطرق التي يفسحها القانون لكل من حكم ضده وفي كل الأحوال ، وهي ترمى مباشرة الى اعادة النظر في الموضوع أمام نفس المحكمة أو أمام هيئة عليا . وهذه الطرق تشمل المعارضة والاستئناف . أما الطرق الغير العادية فلا يميزها القانون الا في أحوال معينة وبشروط محددة ، وهي لا تؤدي الى اعادة النظر في الموضوع الا اذا ثبت توفر هاتيك الشروط . وهذه الطرق تشمل الطعن بطريق النقض والابرام وطالب اعادة نظر الدعوى .

وطرق الطعن واردة على سبيل الحصر<sup>(١)</sup> . فلا يجوز الطعن في الأحكام بطريق آخر كرفع دعوى مستقلة على النيابة العمومية<sup>(٢)</sup> . ولا يجوز الطعن الا لمن كان خصما في الدعوى<sup>(٣)</sup> . وسنفرد لكل طريق من طرق الطعن بابا من الأبواب الآتية :

(١) انظر بحثنا في طرق الطعن في الأحكام للاستاذ رو في تعليقه على حكم محكمة النقض الفرنسية في ٧ نوفمبر سنة ١٩٠٥ (سبى سنة ١٩٠٨ برقم ١٥٣) .

(٢) نقض ٥ مارس سنة ١٩٣١ (مجموعة النقض ، ٢ رقم ١٩٦ ص ٢٥٥) .

(٣) نقض ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ (مجموعة النقض ، ٢ رقم ١٠٤ ص ١٠٦) ونقض ٥ مارس سنة ١٩٣١ المشار اليه في هامش (٢) .

## الباب الأول

### المعارضة L'opposition ٢٧

#### تمهيد

المعارضة هي طريق خول للمحكوم عليه غيايبا للظن في الحكم الغيابي الصادر ضده أمام نفس المحكمة التي أصدرت الحكم .  
والمحكمة في اباحة المودة الى نفس المحكمة التي أصدرت الحكم ترجع الى أن المحكوم عليه لم يبد أمامها أقواله ودفاعه ، وقد رأينا أن للمحكمة اذا نقيب المتهم أن تكتفي بالاطلاع على الأوراق ولا يسمع أمامها دفاع عن المتهم . لذلك كان من العدل أن يخول المحكوم عليه غيايبا طريقا سهلا لا يخرج عن كونه تظلم الى نفس المحكمة التي فصلت في الدعوى . ولكن حق المعارضة رغم جاهدته النظرية كثيرا ما يساء استعماله ويؤدي الى تعطيل سير العدالة وتراكم الأعمال وتأخير الفصل في القضايا . ولذلك يرى البعض وجوب تقييده <sup>(١)</sup> .

والمعارضة جائزة في المخالفات والجنح سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام المحكمة الاستئنافية ، والقواعد واحدة تقريبا في كل تلك الأحوال . وقد نص عليها المشرع في المخالفات في المادتين ١٣٢ و ١٣٣ تحقيق وفي الجنح في المواد ١٦١ - ١٦٣ تحقيق وفي دور الاستئناف في المادتين ١٥٤ و ١٨٧ . أما في الجنايات فقد نص القانون على أحكام خاصة باجراءات الغياب أمام محاكم الجنايات بدون حاجة الى الظن من قبل المحكوم عليه غيايبا . وانما اذا جنحت الجناية قسرى عليها أحكام الغياب والمعارضة في الجنح كما تقدم .

(١) راجع تقرير المستشار القضائي سنة ١٩٠٦ .

## الفصل الأول

### الأحكام القابلة للمعارضة

تقبل المعارضة في الأحكام النيابية ما لم ينص المشرع على خلاف ذلك<sup>(١)</sup>. ولكن متى يعتبر الحكم غيايبيا؟ يقضى قانون المرافعات بأن حضور المدعى عليه أمام المحكمة في الجلسة الأولى يكفي لاعتبار الدعوى مقامة في مواجهته وبالتالي الحكم الذي يصدر ضده حضوريا ولو تخلف عن الحضور بعد تلك الجلسة (مادة ١٢٥ مرافعات) ولم يرد في قانون تحقيق الجنايات نص بمائل ذلك ولا يمكن أن يسرى هذا النص في المسائل الجنائية لأنه نص استثنائي لا يصح القياس عليه. وعلى ذلك لم يبق الا الرجوع الى القواعد العامة والى الفكرة التي بنيت عليها المعارضة.

رأينا أن المعارضة شرعت ليبدى المتهم أقواله ودفاعه للمحكمة وعلى ذلك اذا صدر الحكم دون أن تسنح له الفرصة بإبداء أقواله نظرا لغيابه فان الحكم يعتبر غيايبيا<sup>(٢)</sup>. وقد جرى القضاء المصري على أن الحكم يعتبر غيايبيا اذا تغيب المتهم في جلسات المرافعة كلها أو بعضها<sup>(٣)</sup>. أما اذا لم يحس غيابه بحقه في الدفاع

---

(١) فتلا طبقا للعادة ١٨ من اللائحة الصادرة في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٩٩ الخاصة بالتنظيم الأحكام النيابية في دور الاستئناف لا يجوز المعارضة فيها. انظر حكم محكمة الاستئناف في ٩ مارس سنة ١٨٩٧ (القضاء سنة ١٨٩٧ ص ٢١٤).

(٢) الحكم الصادر في غياب المتهم لا يصح التمسك به الا بعد انقضاء الجلسة التي صدر فيها (مادة ١٢٠ مرافعات) فاذا حضر بعد الفصل في قضيته ولكن قبل انتهاء الجلسة وجب أن تعاد الاجراءات وتنتظر الدعوى من جديد.

(٣) مصر الابتدائية في ١٨ أبريل سنة ١٩٠٠ (المجموعة س ١ ص ٣٢٢) وأسبوط الابتدائية في ٥ سبتمبر سنة ١٩٠٧ (الحقوق س ٢٣ ص ١٢٩) والمنصورة الابتدائية في ٨ يونيو سنة ١٩٢٥ (الحمامة س ٦ رقم ١١٥) وانظر جرائعولان، ٢، قرة ٦٥١.

كأن تغيب بعد تمام المرافعة <sup>(١)</sup> أو يوم النطق بالحكم <sup>(٢)</sup> فإن الحكم يعتبر حضوريا . وقد حكم بأنه اذا قدم التهم دفعا فرعيا وقررت المحكمة ضم هذا الدفع الى الموضوع فانسحب التهم عند ذلك ومضت المحكمة في نظر الدعوى رغم انسحابه فإن الحكم الصادر في الموضوع يعتبر حكما غاييا <sup>(٣)</sup> .

والقانون المصرى لا يعرف الانواع واحدا من الغياب وهو عدم حضور الشخص في الجلسة بنفسه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك <sup>(٤)</sup> (انظر المادتين ١٣٢ و ١٦٢ تحقيق) . أما اذا حضر التهم ورفض أن يدافع عن نفسه فالحكم الذى يصدر يد حكما حضوريا <sup>(٥)</sup> وذلك بعكس ما عليه الحال في فرنسا <sup>(٦)</sup> .

(١) قض ١٩ مارس سنة ١٩٠٤ (المجموعة س ٥ رقم ١٠٨) . في هذه القضية تمت المرافعة في الجلسة الأولى التي حضرها التهم وانما أمر باستمرار المرافعة لجلسة أخرى لعدم استعداد القضاة للحكم في الدعوى ، ففي الواقع لم تحصل مرافعة بعد الجلسة الأولى .

(٢) قض ١٣ مايو سنة ١٩٢٤ (أشار له جندى بك عبد الملك في مجموعة المبادئ الجنائية ص ٦٧٠) وقض ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ (مجموعة القضاء ، ٢ رقم ٩٧ ص ٩٤) وبالعكس مجرد حضور المحكوم عليه يوم النطق بالحكم فقط لا يجعل الحكم حضوريا ما دام أنه لم يحضر في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة ، الا اذا كانت المحكمة فتحت باب المرافعة في القضية ووجهت التهمة الى التهم ايدي ما يراه من أوجه الدفاع عن نفسه . أسبوط الابتدائية في ٧ يولية سنة ١٩٢٥ (المجموعة س ٢٦ رقم ١٠٣) .

(٣) قض ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤ (المقامة س ١٤ رقم ٤٧ ص ٣٥٤) .

(٤) حكم بأن حضور التهم أمام المحكمة في الجلسة التي تستوجب الحكم بالمحبس ليس بمتهم الا عند الفصل في موضوع التهمة فقط أما اذا كانت المرافعة مقصورة على دفع فرع أو على حقوق مدنية جاز سماح المرافعة من الوكيل دون ايجاب حضور التهم الأصل . قض ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ (المقامة س ٤ رقم ٣٢٥ ص ٤٣٠) وراجع ما تقدم في الموضوع .

(٥) جرائد غولان ، ٢ قرة ٦٥٠ وقض ٥ يناير سنة ١٩٠١ (المجموعة س ٢ ص ٣٢١) و ٨ أبريل سنة ١٩٠٥ (المجموعة س ٧ رقم ٣) و ٢ يناير سنة ١٩١٥ (المجموعة س ١٦ رقم ٦٣) .

(٦) في فرنسا للغياب صورتان : عدم الحضور وعدم الدفاع *défaut faute de comparaitre* (٦) في فرنسا للغياب صورتان : عدم الحضور وعدم الدفاع *défaut faute de se défendre* . انظر في الموضوع جازو ، ٥ قرة ١٦٣٢ و ١٦٣٤ وفتان هيلي ، ٦ قرة ٢٩٥٦ ورو ، ٢ قرة ١١٣ .

والحكم اذا اعتبر غيايبا بالنسبة للتهم فانه يعتبر غيايبا سواء فيما تعلق بالقوبة أو بالتعويض المدني ولو حضر جلسة أو أكثر في أول الأمر<sup>(١)</sup>. ولا محل للتنسك بالمادة ١٢٥ مرافعات التي تنص على أنه اذا حضر للدعى عليه أمام المحكمة في الجلسة الأولى أعتبر الدعوى مقامة بمواجهة الخصام ولو تخلف المدعى عليه عن الحضور بعد ذلك. وذلك لأن الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية تخضع في اجراءاتها وسيرها أى من حيث الشكل لقواعد قانون تحقيق الجنايات نظرا لارتباطها بالدعوى العمومية. وبما أن نص المادة ١٢٥ مرافعات استثنائي ولا مقابل له في قانون تحقيق الجنايات فلا مبرر للقول بسرئانه أمام المحاكم الجنائية. ونفس نص المادة ١٣٣ الخاصة بالمعارضة في المخالفات وعليها تحيل المادة ١٦٣ الخاصة بالجنح يشعر بذلك. فهذه المادة تستلزم اعلان المعارضة للدعى بالحقوق المدنية بلا قيد. والقول بهذا الرأي يمنع من حصول التناقض الذى قد يقع بين حكمى المحكمة الواحدة لو قيل بالرأى المكسب. اذ يجوز أن يلغى الحكم في الدعوى العمومية في المعارضة ويظل الحكم في الدعوى المدنية سليما لعدم جواز المعارضة فيه رغم صدوره من نفس المحكمة وقيامه على وقوع الجريمة من نفس التهم.

ويلاحظ أن الحكم يعتبر غيايبا متى حصلت الاجراءات في غيبة التهم حسب التفصيل السابق ولو وصف خطأ بأنه حضوري لأن طبيعة الحكم مرجعها القانون لا اعتبار القاضى<sup>(٢)</sup>، وعلى ذلك يصح للمحكوم عليه المعارضة فيه<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر محكمة جرجا في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٧ (المحاماة س ٨ رقم ٣٧٠) وقارن حكم محكمة الاسكندرية الكلية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ (المحاماة س ١٥ قسم ٢ ص ١٠٤) فقد قضى بسرئان المادة ١٢٥ مرافعات في حق الشول مدنيا أمام المحاكم الجنائية.

(٢) جازو، ٥ نفرة ١٦٣٠ ص ١٨.

(٣) نفس ٢١ يونيو سنة ١٩١٣ (المجموعة س ١٤ ص ٥٨) وللصورة الابتدائية في ٨ يونيو سنة ١٩٢٥ (المحاماة س ٦ رقم ١١٠) ولا يجوز للمحكوم عليه أن يرفع نقضا =

مع الزى له من المعارضة : تجوز المعارضة من الخصوم كل في الدعوى المتعلقة به وأيا كان نوع الحكم النيابي ، سواء فصل في الموضوع أم لا ، ما دام للمعارض فائدة من الطعن <sup>(١)</sup> . وبالنسبة للدعوى العمومية لا تجوز المعارضة الا من المتهم أما النيابة فالحكم دائماً حضوري بالنسبة لها فلا يتصور حصول المعارضة منها . وكما يجوز للمحكوم عليه أن يعارض بنفسه كذلك يجوز له أن يعارض بواسطة وكيل مفوض اليه في ذلك تفويضا خاصا <sup>(٢)</sup> . وكذلك تجوز المعارضة لولى المحكوم عليه اذا كان هذا الأخير قاصرا لأن الولاية عامة تشمل النفس والمال <sup>(٣)</sup> .

أما بالنسبة للدعوى المدنية ، فالمعارضة جائزة دائماً للمتهم ومثله المسئول فقط عن حقوق مدنية اذا تقييب ولو لم ينص على ذلك صراحة فنص المادتين ١٣٢ و ١٣٣ عام <sup>(٤)</sup> . أما المدعى المدني فلا تجوز له المعارضة اذا كان الحكم صادرا في مخالفة ( مادة ١٣٣ ) أما في الجنب فولو أن المادة ١٦٣ تحقيق تحيل على المادة ١٣٣ الا أن الرأي الغالب أن معارضة المدعى المدني جائزة في الجنب لأن نص المادة ١٣٣ استثنائي وحالة المادة ١٦٣ عليها لا يقصد بها الا الاحالة فيما يتعلق

---

عن هذا الحكم ما دام باب المعارضة مفتوحا أمامه لانه لا تأثير لهذا الخطأ عليه . نفس ٢٩ اكتوبر سنة ١٩١٣ ( الصرائح س ١ ص ٧٧ ) ونفس ٤ يناير سنة ١٩٣٢ ( النشرة س ٣ ص ٥٠ ومجموعة النقض ، ٢ رقم ٣١٤ ص ٤٢١ ) .

(١) جaro ، ٥ قرة ١٦٤٢ و ١٦٤٦ .

(٢) اسكندرية الاجنبائية في ٤ ابريل سنة ١٩٠٦ . ( المجموعة س ٧ رقم ١٠٢ ) ومحنة طوخ في ٢ فبراير سنة ١٩٢٧ ( المحاماة س ٧ رقم ٢٥١ ص ٩٠٩ ) وانظر جaro ، ٥ قرة ١٦٤٧ .

(٣) أحداث القاهرة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٢ ( المجموعة س ٢٤ رقم ٦٨ ) .

(٤) جرانمولان ، ٢ قرة ٦٥٦ وانظر جaro ، ٥ قرة ١٦٤٤ .

بالشكل والمواعيد فقط<sup>(١)</sup> . ولكن الواقع أن هذا تقييد بلا دليل<sup>(٢)</sup> .

## الفصل الثاني

### مبدأ المعارضة وشكلها

**مبدأ المعارضة :** تقبل المعارضة في الحكم الصادر غيابيا في ظرف الثلاثة الأيام التالية لإعلان الحكم خلاف مواعيد مسافة الطريق (١٣٣ و ١٦٣ تحقيق) فيوم الاعلان لا يحتسب<sup>(٣)</sup> . وإذا كان المتهم محبوسا فلا يسرى مبدأ المعارضة بالنسبة له من تاريخ تسليم صورة الحكم للأمور السجن وانما من تاريخ تسليم الأمور الصورة للمتهم<sup>(٤)</sup> .

وإذا انتهت الثلاثة الأيام أصبحت المعارضة غير جائزة . إلا أنه إذا كان اليوم الأخير يوم عطلة امتد المبدأ الى اليوم الذي يليه (مادة ١٨ مرافعات) . وطالما أن المحكوم عليه لم يعلن بالحكم فإن مدة المعارضة لا يبدأ مريانها ضده حتى ولو علم بالحكم من أى طريق آخر<sup>(٥)</sup> . ولكن عدم اعلانه لا يمنع من

(١) انظر نفس أول مايو سنة ١٨٩٧ ( القضاء س ٤ ص ٣٤٦ ) ونفس ١٢ ابريل سنة ١٩٠٢ ( الحقوق س ١٧ ص ١٤٦ ) والميزة في ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٨ ( المجموعة س ٢٠ رقم ٤٦ ) وفان حكم محكمة السيدة زينب في ١١ مايو سنة ١٩٢٠ ( المجموعة س ٢٢ رقم ٨٩ ص ١٤٢ ) .

(٢) في فرنسا رأى النائب لدى الفقه والقضاء جواز المعارضة من الدعى اللدى سواء في المخالفات والجنح وذلك لعدم ورود نص يحرمه منها ( فستان هيل ، ٦ فقرة ٢٩٥٩ ولبونفان ، مادة ١٥٠ فقرة ٤ ومادة ١٨٧ فقرة ٧٩ وما يليها وجارو ، ٥ فقرة ١٦٤٥ ولابورده فقرة ١١٢٣ ) ومع كل فن رأى البعض أن لا محل لتخويله حق المعارضة لعدم ورود نص بذلك فطرق الطعن استثناء لا تجوز الا بنس ( رو ، ٢ ص ٤٥٤ وهامش ٩ منها ) .

(٣) لجنة المراقبة سنة ١٩١٢ رقم ١٤٣ .

(٤) أسوان في ١٥ يولييه سنة ١٩٠٥ ( المجموعة س ٧ رقم ١٠ ص ١٨ ) .

(٥) قنا الابتدائية في ٢٥ مارس سنة ١٩٠١ ( المجموعة س ٣ رقم ٣٤ ص ٩٩ ) وانظر جارو ، ٥ فقرة ١٦٤٨ .

جواز المعارضة فالمعارضة جائزة من وقت صدور الحكم الى أن تنتهى مدتها <sup>(١)</sup> .  
بل ولورضى بالحكم وقبل التنفيذ عليه صراحة <sup>(٢)</sup> .

كيفية اعلان الحكم النيابي للمتهم : يجوز اعلان الحكم النيابي بواسطة النيابة بملخص على النموذج الذى يقره وزير الحفانية (مادة ١٣٣ تحقيق) . ويعتبر الاعلان بالحكم قانونيا ولو حصل من المدعى المدنى للمحكوم عليه وذلك لأن نص المادة ١٣٣ عام . وفصلا عن ذلك فالحكمة فى الاعلان كما تقول محكمة النقض اشعار المحكوم عليه بما أدين فيه وما أُلزم به ، والاعلان الذى يقوم به المدعى المدنى أوفى بذلك الفرض من اعلان النيابة الذى يجوز أن يكون طبقا للمادة ١٣٣ بملخص على نموذج خاص فى حين أن الاعلان من المدعى المدنى يكون بصورة نفس الحكم كاملا <sup>(٣)</sup> . ولم ينص على ميعاد محدد يضمن حصول الاعلان فيه . ومن المتفق عليه أن نص المادة ٣٤٤ مرافعات (تقابل المادة ١٥٦ مرافعات فرنسى) التى تنص على سقوط الحكم النيابى اذا لم ينفذ فى خلال ستة أشهر لا تسرى أمام المحاكم الجنائية <sup>(٤)</sup> .

ولكن هل يجب اعلان الحكم الى المحكوم عليه نفسه ؟ لم ينص قانون تحقيق الجنايات على شيء فى هذا الصدد وقد جرت المحاكم المصرية على الرجوع الى قانون المرافعات والأخذ بحكم المادة ٣٣٠ مرافعات فى هذه الحالة . وعلى ذلك فالاعلان يعتبر صحيحا وكافيا اذا حصل لشخص المحكوم عليه أو فى محل اقامته لمن يقيمون معه كخادم أو زوجة أو أخ يقيم معه . واعلانه فى محل اقامته يعتبر قرينة على أن ورقة الاعلان قد سلمت الى شخص المعلن اليه ولهذا الأخير فقط

(١) جرائدولان ، ٢ ، قرة ٦٥٨ وجارو ، ٥ ، قرة ١٦٤٨ .

(٢) جارو ، ٥ ، قرة ١٦٤٨ .

(٣) قرض ٧ مايو سنة ١٩٣١ (النشرة س ٢ رقم ٢٤٠ ص ١٣٩) وانظر مذكرة لنيابة الصومية فى الموضوع (النشرة س ٢ ص ٧٨) وجارو ، ٥ ، قرة ١٦٥٠ .

(٤) جارو ، ٥ ، قرة ١٦٥١ وانظر حكم محكمة المطارين فى ١١ يونيه سنة ١٩٣٣ (الحاماة س ١٥ قسم ٢ ص ٥٢) .



أن يثبت عدم علمه بالاعلان بسبب ظروف غير عادية<sup>(١)</sup> .  
ولا يكفي اعلان الحكم الى النيابة اذا لم يكن للمحكوم عليه محل اقامة ( مادة ٨ مرافعات ) لأن الواجب يقضى على رئيس النيابة الذى يعلن اليه الحكم أن يبحث عن المحكوم عليه ويبلغه الاعلان وان لم يفعل ذلك فليس من العدل أن يضار اعماله بالمحكوم عليه . ولذا نصت المادة ٢٣٩ مرافعات على قبول المعارضة فى الأحكام النهائية الى الوقت الذى علم فيه النائب بتنفيذها . ولا يعقل مع وجود هذه القاعدة فى دعاوى المدنية أن من يحكم عليه جنائيا يسقط حقه فى المعارضة ولو لم يعلم بصدور الحكم عليه . فالواجب إذن أن يكون الاعلان لشخص المحكوم عليه أو لمحل اقامته ( مادة ٣٣٠ مرافعات ) . ولا يمكن الارتكان على ماورد بالفقرة الخامسة من المادة ٨ مرافعات لأن هذا النص خاص بأوراق الاعلان على وجه العموم أما المادة ٣٣٠ فانها خاصة باعلان الأحكام على وجه الخصوص والقاعدة أن الأحكام العامة لا تنطبق الا فيما لم يرد بشأنه نص خاص . واعلان الأحكام النهائية للنيابة لا يجوز أن يحرم المتهم من حق منحه له القانون صريحا وهو حق المعارضة اذ لا يأتي له العلم بما تجريه النيابة فى داخليتها<sup>(٢)</sup> .

---

(١) قض ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٤ ( المجموعة س ١٦ رقم ٦ ) و ٦ مارس سنة ١٩١٥ ( المجموعة س ١٦ رقم ٨٤ ) والزقاقى الابتدائية فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٨ ( القضاء س ٦ ص ١٥٧ ) وقنا الابتدائية فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٠٢ ( المجموعة س ٤ رقم ٧٥ ) وانظر تفصيل الخلاف فى هذا الصدد فى مقال لبيد الفتاح بك السيد حول الطعن فى الأحكام النهائية ( القانون والاقتصاد س ٥ ص ٢٧١ ) وبارن المادة ١٨٧ فرنسى وانظر جايرو ، ٥ فقرة ١٦٥٥ .

(٢) قض ٦ اكتوبر سنة ١٩٠٤ ( المجموعة س ٦ رقم ١٣ ) و ٤ فبراير سنة ١٩٠٥ ( المجموعة س ٦ رقم ٦٣ ) و ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٠٨ ( المجموعة س ١٠ رقم ٣٧ ) والاستئناف فى ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٧ ( الحقوق س ١٣ ص ١٣٧ ) . والاستئناف فى ٢٦ يولييه سنة ١٩٠٤ ( المجموعة س ٦ ص ٨٨ ) ومغاغة فى ٢٣ اغسطس سنة ١٩٠٣ ( المجموعة س ٥ رقم ٩٠ ) وانظر مع كل عكس ذلك استئناف مصر فى ٦ يونيه سنة ١٩٠٠ ( المجموعة س ٣ رقم ٤ ) .

ويلاحظ أنه إذا كان المحكوم عليه في حالة استحالة لقوة قاهرة لا تمكنه من عمل المعارضة فإن ميعاد المعارضة يمتد الى حين زوال هذا المانع . ولذلك حكم بأنه إذا كان المحكوم عليه مريضاً بالمستشفى وكان المقرر عدم التصريح للرعى بمخادرة المستشفى قبل تمام شفائهم خشية انتشار الأمراض فإن هذا يعد من الموانع للمادية القهرية ولا يتبدى ميعاد المعارضة الا من يوم خروج المتهم من المستشفى (١).

شكل المعارضة : تحصل المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم (٢)، وتستأنز التكليف بالحضور في أقرب جلسة (٣) يمكن نظرها فيها . ويراد بذلك أقرب جلسة بعد انتهاء الميعاد القانوني للتكليف بالحضور ، وهو يوم كامل في المخالفات وثلاثة أيام في الجنح غير مواعيد المسافة كما تقدم (٤).

وإذا كانت المعارضة في الحكم بالتعويض أيضاً ، فيجب اعلان تلك المعارضة الى المدعى المدني قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة ( مادة ١٣٣ ) ولا حاجة لاعلان النيابة لأن عليها مفروض بمجرد تقرير المتهم في قلم الكتاب . ولا تجوز المعارضة في الحكم النيابي بأى طريق آخر كاعلان النيابة بخطاب أو غير ذلك .

(١) باب الشريعة المركزية في ٩ يناير سنة ١٩٠٦ ( المجموعة س ٧ رقم ٥٦ ص ١١٧ ) .

(٢) في القانون الفرنسى تحصل المعارضة بتقريرها في ذيل الاعلان أو باعلان خاص كما هو الحال في السائل المدنية ( المادتان ١٥١ و ١٨٧ تحقيق فرنسى ) .

(٣) لجنة المراقبة سنة ١٨٩٧ رقم ٣٠١ ( القضاء س ٥ ص ٣ ) .

(٤) قض ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ ( المجموعة س ٢ ص ٢٤٥ ) وانظر عكس ذلك قض ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٧ ( المجموعة س ١٩ رقم ٦ ) .

## الفصل الثالث

## آثار المعارضة

يترتب على المعارضة إيقاف تنفيذ الحكم النيابي لا الفأوه وسقوطه كما هو الحال في فرنسا<sup>(١)</sup>. فجرد حصول المعارضة لا يسقط الحكم النيابي بل انه يبقى قائما حتى يقضى بالفأوه أو تعديله<sup>(٢)</sup>.

ثم ان القضية تعاد الى المحكمة التي أصدرت الحكم النيابي لاعادة النظر في الحكم الصادر على المعارض. ويتحدد نظر الدعوى في المعارضة بالطلبات التي فصل فيها ضده وعارض فيها. فالمدعى المدني والمستول مدنيا معارضتها لا تطرح أمام المحكمة ثانية الا موضوع الدعوى المدنية. كذلك معارضة التهم تعيد طرح الدعوى العمومية والدعوى المدنية أو أحديهما حسب كونها منصبة على الحكم في كليهما أو في واحدة منهما فقط<sup>(٣)</sup>.

وكما أن المعارضة لا تسقط الحكم النيابي كذلك لا تؤثر على الاجراءات التي تمت<sup>(٤)</sup>. فاذا كانت المحكمة قد سمعت شهودا فلا تلزم باعادة سماعهم عند نظر المعارضة الا اذا بدت حاجة جديدة الى ذلك كسؤالهم عن مسائل جديدة أو

(١) في فرنسا نص المادة ١٨٧ تحقيق يقضى بأن الحكم النيابي يعتبر كأن لم يكن اذا عارض التهم في تنفيذه في الميعاد وبالطرق القانونية، وانما يشترط أن يحضر المعارض عند نظر المعارضة (فستان هيلي، ٦ ققرة ٢٩٧٤ ورو، ٢ ققرة ١١٣ ولبونغان، مادة ١٨٧ وقارن لا بوردة ققرة ١١٣٤).

(٢) قض أول يولي سنة ١٩١٦ (المجموعة س ١٨ رقم ٢) و ٢٧ يولي سنة ١٩١٨ (المجموعة س ٢٠ رقم ١٦) وبني سويغ في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٠٩ (المجموعة س ١١ رقم ٦ ص ١٦) ومصر الابتدائية في ٢٢ يونيه سنة ١٩١٣ (المجموعة س ١٤ رقم ١٣٧ ص ٢٧٠) وطنطا الاجتماعية في ١٢ اكتوبر سنة ١٩١٤ (الفرائع س ٢ رقم ٩٥) وقارن الميزة في ٢٩ يناير سنة ١٩١١ (المجموعة س ١٢ رقم ١٤٣).

(٣) جازو، ٥ ققرة ١٦٦٧.

(٤) جرائعولان، ٢ ققرة ٦٦٢ وجيرو، ٥ ققرة ١٦٦٧.

استجلاء شهادتهم الأولى . والمعارضة اذا أدت الى اعادة نظر الدعوى فأنما تعيدها لصالح المعارض ولا يستفيد منها سواء ولهذا لا يمكن أن تسمى المعارضة الى التهم ، لأن المعارضة تظلم وكان في امكان المعارض أن لا يتظلم ويرضى بالحكم النهائي . فلا يجوز للمحكمة عند نظر المعارضة تشديد العقوبة<sup>(١)</sup> أو الحكم بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية<sup>(٢)</sup> .

الادعاء بحق مدني : ولكن يجوز للمضروور من الجريمة أن يدعى بحق مدني لأول مرة عند نظر المعارضة المرفوعة من المتهم وذلك من باب التيسير . لأنه مادام أن الدعوى المدنية لا يزال رفعها جائزا أمام المحكمة المدنية فلا مانع من نظرها مع الدعوى العمومية وليس للمتهم أن يتضرر لأن حقوقه لم تمس في شيء<sup>(٣)</sup> . ويلاحظ أنه اذا حضر المعارض وأراد أن يدفع بطلان الحكم النهائي

(١) جرائدولان ، ٢ فقرة ٦٦٦ واسنا في ١٨ يونيه سنة ١٩٢٢ ( المجموعة ص ٢٦ رقم ٨٠ ) وانظر فضلا عن الأحكام السابقة في هامش (٢) من الصحيفة السابقة نفس ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ١٠١ ص ٩٧ ) ونفس ٥ فبراير سنة ١٩٣١ ( النشرة ص ٢ رقم ١٤٢ ص ٧٣ ) ونفس ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ ( القانون والاقتصاد ص ٥ ملحق العدد الأول والثاني رقم ٣٩ ص ٥٥ ) واستئناف طنطا في ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٤ ( الشرائع ص ٢ ص ٩٤ ) ويتفق رأي المحاكم المصرية مع رأي القضاء في بلجيكا . وبكس ذلك القضاء الفرنسي وغالية الصراح الفرنسيين ( جازو ٥ فقرة ١٦٦٧ ولا بوردفرة ١١٥٣ ونفالي ص ٣٥٩ ) .

كذلك ليس للدعي المدني الذي حكم يرفض دعواه في غيبة التهم أن يحضر عند نظر المعارضة المرفوعة من هذا الأخير ويناقش في موضوع دعواه مرة ثانية لأن المعارضة في هذه الحالة لا تجعل الدعوى في الحالة التي كانت عليها من قبل الا بالنسبة للحق الجنائي فقط فلا تتناول مطلقا الحق المدني المحكوم برفضه . مصر الابتدائية في ١٥ فبراير سنة ١٩٠٠ ( المجموعة ص ١ ص ٣١٩ ) والاستئناف في أول مارس سنة ١٩٠٠ ( الحقوق ص ١٦ ص ٥٢ ) .

(٢) قاضي احالة بنى سوف في ٣ أغسطس سنة ١٩٠٩ ( الاستئناف ص ٦ ص ٤٤٧ ) وعكس ذلك حكم محكمة الجيزة في ٢٩ يناير سنة ١٩١١ السابق الاشارة اليه .

(٣) كفر الشيخ في ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٧ ( المجموعة ص ١٩ رقم ٥٨ ) ومكة مصر الكلية في ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٩ ( المحاماة ص ١١ رقم ١٥٢ ص ٢٧٤ ) .

لصدوره ضده بدون أن يكون قد أعلن قانونيا للجانسة ، فإنه يجب عليه أن يبدى دفه هذا قبل التعرض للموضوع <sup>(١)</sup> .

**الحكم باعتبار المعارضة لأنه لم تكنه (débouté d'opposition) :** تنص المادة ١٣٣ لتحقيق على أن المعارضة تعتبر كأن لم تكن إذا لم يحضر المعارض . فليس للمحكمة اذن أن تعرض لموضوع الدعوى فتسمع شهودا أو تعدل الحكم الغيابي الصادر بل عليها أن تحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن <sup>(٢)</sup> ولو من تلقاء نفسها وذلك نظرا لعمومية نص المادة <sup>(٣)</sup> . ولا يغني عن حضور المتهم حضور محام عنه ما دامت الجزية يعاقب القانون عليها بالحبس . وإذا طلب التأجيل في هذه الحالة فرفضت المحكمة وحكمت باعتبار المعارضة كأن لم تكن كان حكمها صحيحا

(١) قررت محكمة النقض أنه إذا عارض شخص محكوم عليه غاييا وعند نظر المعارضة دفع بطلان الحكم الغيابي لصدم اعلانه للجللة اعلانا قانونيا ولكنه تناول الموضوع فترافع فيه وأبدى طلباته بخصوصه بدون أن تأمره المحكمة بالمرافعة في الموضوع ، ثم قضت المحكمة بتأييد الحكم المعارض فيه فلا يقبل منه الطعن بطلان حكم المعارضة لأن حقوقه في الدفاع لم تمس ولم تتأثر أدنى تأثير . وإنما كان يقبل هذا الطعن لو أنه تمسك بطلان الحكم المعارض فيه ووقف عند هذا الحد ولم يتناول الموضوع ومع ذلك حكمت عليه المحكمة ، أو لو أن المحكمة كانت ضمت الدفع الفرعي للموضوع وأمرته بالدفاع عن نفسه ، فأظهر عدم استعداده وأنه انما ترافع اجابة لطلب المحكمة . وليس شيء من ذلك حاصل . ولا يصح أن يعترض على ذلك بأنه وإن كان المتهم ترافع في الموضوع الا أن المحكمة الاستئنافية أبدت حكمها الغيابي مع كونه باطلا والحكم المؤيد لحكم باطل يكون مثله باطلا لا يصح أن يعترض بذلك لما هو ظاهر من أن هذا اعتراض افلاطوني لا أهمية له مادام جوهر المسألة هو أن المحكمة قضت عليه قضاء صحيحا بمد مرافعة صحيحة بنفس القوة التي بالحكم الغيابي وهذا أمر مسلم به باطلا كان الحكم الغيابي أو صحيحا والقضاء الصحيح لا يسقط لثل تلك الالة النظرية الافلاطونية ( نقض ٢٥ يناير سنة ١٩٣١ النشرة س ٢ ص ٦١ ) .

(٢) جازو ، ٥ فقرة ١٦٦٩ وقارن لا بوردة فقرة ١١٥٤ .

(٣) جرائعولان ، ٢ فقرة ٦٦٧ ولجنة المراقبة رقم ٤ في ٨ فبراير سنة ١٩٠٦ ورقم ٤٣ في ٢٠ يونيو سنة ١٩٠٦ ومحكمة البدارى في أول ابريل سنة ١٩٢٤ ( الحماسة س ٤ رقم ٦٤٤ في ٨٦٣ ) وعبد الفتاح السيد بك ( القانون والاقتصاد س ٥ ص ٢٩١ ) .

لأن التأجيل وعدمه من حقوق المحكمة<sup>(١)</sup>.

غير أنه لما كانت المحكمة في المعارضة هي تمكينه من ابداء أقواله ، فقد جرى القضاء على أنه إذا حال بين المتهم وبين الحضور مانع قهرى كأن كان محبوسا وأهمل ذوو الشأن في إرساله الى المحكمة المختصة لحضور المعارضة ، فإن الاجراءات تعتبر باطلة والحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يعتبر باطلا لاشتماله على بطلان جوهرى مترتب على الاخلال بحق الدفاع اخلا لا تاما<sup>(٢)</sup>.

ولكن هل يمكن الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا تقيب المعارض في أى جلسة من جلسات المعارضة ولو سبق حضوره في بعضها ؟ تضاربت الأحكام في ذلك . فذهبت بعض المحاكم الى أنه يكفي لاعتبار المعارضة كأن لم تكن أن يكون المتهم قد غاب عند نظر المعارضة سواء كان غيابه في أول جلسة أو في جلسة أخرى<sup>(٣)</sup> . ولكن الرأى الغالب أن الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يكون الا عند تخلف المعارض عن الحضور في أول جلسة حددت لنظر المعارضة حيث القضية باقية على حالها لم يطرأ عليها أى تغيير . أما اذا حضر المتهم في الجلسة التى حددت لنظر المعارضة وأبدى من أوجه الدفاع ما أدى الى تأجيل القضية لجلسة أو جلسات أخرى وتخلف في احداها فيجب على المحكمة أن تحكم في

(١) تقض ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢ ( مجموعة النقض ، ٣ ، رقم ٧٩ ص ٥٠ ) .

(٢) تقض أول سبتمبر سنة ١٩٠٩ ( المجموعة س ١١ ص ٣٥ ) و ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٩ ( المجموعة س ٢١ ص ٢٥ ) و ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ( المحاماة س ٥ ص ٥٠٧ ) و ٣ فبراير سنة ١٩٢٥ ( المحاماة س ٦ رقم ٢ ص ٨ ) . وفي الحكم الأخير اعتبرت محكمة النقض أن اضطراب التهم الى السفر ليلة الجلسة لافاقة شعائر مآثم جدته التى لا عهد لها غيره اعتبرت ذلك عذرا مقبولا ويؤدى الى تقض الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن . وكان كيل المعارض قد أبدى عذر موكله النائب في جلسة المعارضة ولكن المحكمة رفضت قبول العذر . انظر مع كل حكم النقض في ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢ السابق الاشارة اليه .

(٣) محكمة البدارى في أول ابريل سنة ١٩٢٤ ( المحاماة س ٤ رقم ٦٤٤ ص ٨٦٣ ) ومحكمة النقض في ٣ يناير سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ ، رقم ١٠٧ ص ١٢٤ ) .

موضوع الدعوى <sup>(١)</sup> . وقد أخذت محكمة النقض بالرأى الأول سنة ١٩٢٩ ولكنها عادت أخيراً وعدلت عنه الى الرأى الآخر <sup>(٢)</sup> .  
والحكم الذى يصدر باعتبار المارضة كأن لم تكن <sup>(٣)</sup> هو فى الواقع حكم

(١) أسوان فى ٢٦ يناير سنة ١٩١٤ ( المجموعة س ١٦ رقم ٥٨ ) وكفر الشيخ فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٧ ( المجموعة س ١٩ رقم ٥٨ ) والاقصر فى ٢٤ مارس سنة ١٩٢٠ ( المجموعة س ٢٢ رقم ٤٣ ) .

(٢) تقضى ١٥ فبراير سنة ١٩٣٢ ( النشرة س ٣ رقم ٩٨ ص ٦٥ ) وقالت محكمة النقض فى حكمها هذا بأنها قررت العدول عن الرأى الأول الى رأى أكثر ترخصاً للمتهمين مستهدية فى ذلك بالمادة ١٣٣ / ٢ فان هذه المادة اذا كانت رتب الحكم باعتبار المارضة كأن لم تكن بطريقة مطلقة على المارضى الذى لم يحضر . . . الا أن العلة الأساسية فيها أن الشارع أراد ترتيب جزاء على من لا يهتم لمعارضته ويتبعها تقضى بمجرمانه من نفس قضيته بمعرفة المحكمة التى أدواته غايباً . وعلى ذلك فالمعارض الذى يحضر أمام المحكمة بعض جلسات أمره محل نظر وتبين التميز بينه وبين المعارض الذى لم يحضر مطلقاً بقصد وجوب الحكم باعتبار المارضة كأن لم تكن على هذا الأخير . أما المعارض الذى حضر جلسة أو جلسات واستفتح دفاعه وآتمه أو استفتح ولم يشه أو لم يستفتح مطلقاً فان على المحكمة أن تقضى فى موضوع دعواه على حاله التى هى بها . وهذا النظر يستدعى أيضاً التقرير بأن حكم اعتبار المارضة كأن لم تكن لا يمكن إصداره الا فى الجلسة الأولى المحددة لنظر المارضة . وعلة ذلك كون هذا الحكم من قبيل الجزاء والأحكام الجزائية لا تحتل التوسع فى تفسير مداها .

وبما أن القانون رتب على عدم الحضور فلا بد من قصر ذلك على عدم الحضور بالجلسة التى عينت عند تحرير المارضة والتى ورد فى المادة ١٣٣ نفسها وجوب تعيينها لنظر المارضة فيها فمن لم يحضر فى أول جلسة هو وحده الذى يحكم باعتبار معارضته كأن لم تكن . ومثله لا يتسع له وجه العذر الا اذا أثبت أن قوة قاهرة حالت دون حضوره ومحل نظر هذا العذر وتقديره يكون عند استئناف حكم اعتبار المارضة كأنها لم تكن أو عند الطعن بطريق النقض . انظر كذلك تقضى ١٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤ ( القانون والاقتصاد س ٥ ملحق العدد الأول والثانى رقم ٦ ص ١١ ) .

(٣) يكفى فى تسبب الحكم باعتبار المارضة كأن لم تكن أن يذكر أن المتهم المعارض غاب عن الجلسة . تقضى ٣ يناير سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ١٠٧ ص ١٢٤ ) .

غيابى فلا يصح التمسك به الا بعد انقضاء الجلسة<sup>(١)</sup> . ولكن لا تقبل المعارضة فيه مرة ثانية<sup>(٢)</sup> ، لأن من المبادئ الأساسية أن المعارضة لا تقبل الا مرة واحدة والا لاستطاع المتهم أن يستمر على تقرير المعارضة وعدم الحضور الى ما لا نهاية فيستحيل التنفيذ عليه<sup>(٣)</sup> .

- 
- (١) جرائعولان ، ٢ ققرة ٦٦٨ ونقض ٣١ مايو سنة ١٩٠٢ (المجموعة س ٤ رقم ٣٩) ومصر الاجرائية فى ٩ مايو سنة ١٩١٥ (المجموعة س ١٧ رقم ٥٣) .
- (٢) أسبوط الجزئية فى ٢٩ يناير سنة ١٩١٧ (المصرائع س ٤ رقم ٢١٠٥) .
- (٣) جارو ، ٥ ققرة ١٦٦٩ .



## الباب الثانى

### ٣٢ الاستئناف L'appel

#### تمهيد

الاستئناف هو طريق الطعن العادى فى الحكم الصادر من محكمة أمام محكمة أعلى منها درجة . والحكمة فيه إعادة نظر الدعوى بواسطة هيئة لها من عدد أعضائها وخبرتهم ضمان كاف للوصول الى الحقيقة وتفادى خطأ القضاء . ثم ان مجرد كون الحكم الابتدائى قابلا للاستئناف يجعل قضاة أول درجة أكثر حذرا وأشد اهتماما . ولكن فكرة الاستئناف لم تسلم من نقد الناقدين ، فتراهم يحملون عليها ويقولون بأن الاستئناف مدعاة لتكبد مصاريف بلا مبرر وتأخير الفصل فى القضايا مما يؤدى الى اضعاف تأثير الأحكام من حيث الردع . وفصلا عن ذلك فان ما قد يترتب عليه من اختلاف النظر بين محكمة أول درجة والمحكمة الاستئنافية يقلل من هيبة القضاء واحترامه فى أعين الناس . على أنه ليس من المؤكد أن المحكمة الاستئنافية ، وهى تكتفى للفصل فى الدعوى بالاطلاع على الأوراق يكون حكمها أقرب الى الصواب من محكمة أول درجة وهى تجري التحقيق فى الجلسة وتسمع الشهود وتناقشهم بنفسها .

وقد كان لهذه الانتقادات أثر فى تطور التشريعات الحديثة ، فاتمكرة السائدة اليوم تميل الى التضييق من نطاق الاستئناف ان لم يكن الى إلغاءه <sup>(١)</sup> .

(١) نجد أن المرحع النساوى فى سنة ١٨٧٣ والشرع الالانى فى سنة ١٨٧٧ لم يجيزا الاستئناف الا فيما تعلق بالقانون من حيث العقوبة التى تطبق . أما فيما تعلق بالوظائف وقرير الادانة فلم يجيزاه . وقد استثنيت من ذلك بعض المحاكم ( القانون النساوى المواد ٢٨٣ و٣٤٥ و٤٦٤ ومقدمة الأستاذ ليون كان للترجمة الفرنسية وللمادة ٣٥٤ وما يليها من القانون الالانى ) .

وقد استمد المشرع المصرى أحكامه فى الاستئناف من القانون الفرنسى . وقد سمح فى أول الأمر بحق الاستئناف فى كل الجرائم وبتركيز الاستئناف فى محكمة الاستئناف ولكنه تحت تأثير الأفكار الحديثة أدخل تعديلات كثيرة بفكرة تضيق حق الاستئناف وعدم تركيزه وتقليل أضراره . فنقل الاستئناف فى الجناح والمخالفات الى المحكمة الابتدائية بمد أن كان يرفع فى الجناح وفى بعض المخالفات الى محكمة الاستئناف ، وألغى الاستئناف فى الجنايات فأصبحت تنظر على درجة واحدة بعد درجتين ، وقيد الاستئناف فى المخالفات . وجعل القاعدة تنفيذ الأحكام رغم قابليتها للاستئناف . ولكن الأمر لا يزال بحاجة للإصلاح كبيرة فالقاعدة الأساسية الآن إباحة حق الاستئناف فى كل الأحوال فى الجناح وفى كثير من الأحكام فى المخالفات . وكثيرا ما يساء استعمال الاستئناف بشكل يدعو الى تكديس الأعمال وعرقلة سير العدالة <sup>(١)</sup> .

## الفصل الأول

### من الذى له حق الاستئناف

#### ١ - فى المخالفات

تنص المادة ١٥٣ <sup>(٢)</sup> تحقيق المدة سنة ١٩٢٦ ثم فى سنة ١٩٢٨ بالقانون

(١) راجع تحرير المستشار القضاى سنة ١٨٩٤ ( ملحق العدد ٢٦ من الوقائع الرسمية الصادر فى أول ابريل سنة ١٨٩٦ وسنة ١٨٩٦ - ١٨٩٧ ( ملحق العدد ٢٣ من الوقائع الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٨٩٨ ) وانظر « انتقادات واقتراحات تفسيرية فى قانونى المرافعات وتحقيق الجنايات » لمحمد بك السيد ص ٣٢ . وقد اقترح النائب العمومى سنة ١٩٢٧ تهديد حق الاستئناف ( انظر الموسوعة لجندى بك عبد الملك ، ١ ص ٥٤٧ ) .

(٢) هاك نص المادة ١٥٣ تحقيق قبل التعديل « كل حكم صادر فى مخالفة يجوز استئنافه من المحكوم عليه اذا كان مشتملا على عقوبات أخرى غير الغرامة أو التوبيخات أو الرد أو المصاريف . ويجوز استئنافه أيضا من النيابة العمومية اذا طلبت الحكم بتلك العقوبات الأخرى ولم يحكم القاضي بها . وفيما عدا الأحوال الناجبة لا يجوز استئناف الحكم من المحكوم عليه أو من النيابة العمومية الا بسبب خطأ فى تطبيق نصوص القانون أو فى تأويلها » .

رقم ٢٠ على ما يأتى :

« الأحكام الصادرة في مواد الخالفات يجوز استئنافها :

أولاً — من النيابة العمومية اذا طلبت الحكم بمقوبة غير الغرامة والمصاريف وحكم ببراءة المتهم أو اذا لم يحكم عليه بما طلبته النيابة .  
ثانياً — من التهم في حالة الحكم عليه بمقوبة غير الغرامة والمصاريف .  
ثالثاً — من المدعى بحقوق مدنية والمحكوم عليهم باعتبارهم مسئولين عن الحقوق المدنية .

ومع ذلك اذا كان الاستئناف مرفوعاً عن التعويضات فقط فلا يقبل من المتهم أو من المحكوم عليه باعتباره مسئولاً عن الحقوق المدنية الا اذا كانت التعويضات المحكوم بها تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً طبقاً للمادة ٢٦ من قانون المرافعات فى المواد المدنية التجارية وكذلك لا يقبل من المدعى بالحقوق المدنية الا اذا كانت التعويضات المدعى بها تزيد عن ذلك النصاب .

وفى عدا الأحوال السابقة لا يجوز رفع الاستئناف الا من المتهم أو من النيابة العمومية ولا يكون ذلك الا بسبب خطأ فى تطبيق نصوص القانون أو فى تأويلها » .

واليك تفصيل ذلك :

**استئناف النيابة :** يقبل الاستئناف المرفوع من النيابة دائماً اذا كان هناك خطأ فى القانون أو فى تأويله أى خطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما هى ثابتة فى الحكم <sup>(١)</sup> . وذلك كأن طبقت المحكمة مادة بدل أخرى أو أغفلت الحكم بمقوبة تنص المادة على وجوب الحكم بها .

أما اذا كان الأمر متعلقاً بالموضوع أى بثبوت الحافطة وتقدير العقاب الذى

(١) وذلك كما هو الحال فى النقض ( بنى سويف الابتدائية فى ٢ فبراير سنة ١٩٢٤

المطامسة ٤ رقم ٦٣٨ من ٨٥٤ ) .

يستحقه المتهم تبعا لظروف كل دعوى فلا يقبل الاستئناف من النيابة الا اذا كانت قد طلبت الحكم بعقوبة أخرى غير الغرامة والمصاريف ولم تحكم المحكمة بما طلبته ، بأن لم تحكم بكل العقوبات التي طلبتها النيابة أو حكمت بالبراءة . ويراد بعقوبة غير الغرامة والمصاريف عقوبة الحبس والعقوبات التكميلية كالنقل وسحب الرخصة والازالة وغيرها من العقوبات المنصوص عليها عادة في اللوائح الخاصة ( انظر تعليقات الحفانية ) .

اذن فمعرفة ما اذا كان للنيابة حق الاستئناف أم لا ولم يكن هناك خطأ في القانون لا يكفي الرجوع للحكم بل يجب الرجوع الى طلبات النيابة أيضا فاذا كان الحكم مطابقا لطلبات النيابة فلا يقبل منها الاستئناف <sup>(١)</sup> .

**استئناف المنزهر** : له حق الاستئناف اذا كان هناك خطأ في تطبيق القانون أو تأويل نصوصه كما هو الحال مع النيابة . وله أيضا حق الاستئناف اذا حكم عليه بعقوبة أخرى غير الغرامة والمصاريف أى حكم عليه بالحبس أو بعقوبة تكميلية .

هذا فيما يتعلق بالدعوى العمومية . أما فيما يتعلق بالدعوى المدنية والحكم بالتعويض ، فاما أن يكون له الحق في استئناف الحكم بالعقوبة ، وعندئذ يقبل استئنافه عن الحكم بالتعويضات مهما قلت قيمتها <sup>(٢)</sup> . أما اذا حكم ببراءته —

(١) اذا كانت المادة المطلوب تطبيقها تشمل على عقوبة أخرى غير الغرامة سواء أصلية أو تكميلية وانما على سبيل الخيار ولم تطلب النيابة الا الحكم بالغرامة أو طلبت المادة اجمالا دون أن تطلب تطبيق تلك العقوبة الأخرى صراحة وحكت المحكمة بالغرامة فقط فليس للنيابة أن تستأنف لأن الحكم مطابق لطلباتها ( مصر الابتدائية في ٦ يناير سنة ١٩٠٩ المجموعة س ١٠ رقم ١١٤ ص ٢٧٤ ) . أما اذا كانت تلك العقوبة الأخرى واردة على سبيل الإلزام فللنيابة حق الاستئناف لأن هذا يعتبر خطأ في تطبيق القانون اذ يجب على المحكمة أن تحكم بتلك العقوبة الأخرى أيضا ولو لم تطلب النيابة ذلك صراحة ( قنا الابتدائية في ٢٩ يولييه سنة ١٩٢١ المجموعة س ٣ رقم ٤٤ ص ١٣٣ ) .

(٢) اسكندرية الابتدائية في ١٠ يولييه سنة ١٩٢٩ ( الهامة س ١٠ رقم ٨٥ ) .

ومثله اذا حكم عليه بالفرامة والمصاريف فقط أى لم يكن له حق استئناف الحكم بالعقوبة — فلا يجوز له استئناف الحكم بالتعويض الا اذا كان يزيد عن النصاب التهاثى للقاضى الجزئى طبقاً للمادة ٢٦ مرافعات .

**استئناف المسؤل عن مقرر مرئيه والمدعى المرفى :** هتبا فى الاستئناف قاصر على الدعوى المدنية ومستقل عن الاستئناف فى الدعوى العمومية . فللمسؤل مدنيا الاستئناف اذا كان المحكوم به يتجاوز النصاب التهاثى للقاضى الجزئى . وللمدعى المدنى الاستئناف اذا كانت التعويضات التى يدعىها ( أى طلباته ) تتجاوز هذا النصاب . وقبول كل منهما الحكم يسقط حقه فى الاستئناف .

## ٢ — فى الجنح

فما يتعلق بالدعوى العمومية أطلق المشرع حق الاستئناف من كل قيد فجعله جائزا للنيابة ( المادة ١٧٥ و ١٧٦ ) وللمتهم فى كل الأحوال أيا كانت العقوبة المحكوم بها<sup>(١)</sup> وبصرف النظر عن طلبات النيابة . ويلاحظ كما تقدم أن استئناف النيابة فى الجنح لا يقبل الا من كان فى درجة وكيل نيابة ( المادتان ١٧٥ و ١٧٧ تحقيق ) ولكن جرى القضاء على أن حق الاستئناف مخول لمساعد النيابة اذا كان يدير نيابة جزئية . وللنائب العمومى حق الاستئناف فى ميعاد ثلاثين يوما

(١) يميز الفراح الفرنسيون استئناف التهم ولو كان الحكم صادرا براءته اذا كان له صالح فى ذلك كأن يرى لوجود عنر قانونى ، كملاقة البوة فى السرقة ، وأراد أن يثبت عدم ارتكابه الفعل . وهم يتدوون على أن المشرع استعمل كلمة prévenu أى منهم فى المادة ٢٠٢ ولم يستعمل كلمة condamné كما كان الحال فى تسميع الثورة ( جازو ) ، فقرة ١٦٩٢ ولبوتشان مادة ٢٠٢ فقرة ١ ) . ولكن من الصعب الأخذ بهذا الرأى فى مصر والمصرع يستعمل تعبير « المحكوم عليه » فى النصوص العربية ( المواد ١٧٥ و ١٧٧ و ١٧٨ ) وفى النصوص الفرنسية يستعمل تعبير « condamné » فى المادة ١٧٧ والمادة ١٧٨ ولو أنه يستعمل prévenu فى المادة ١٧٥ . انظر مع كل حكم المصورة الابتدائية فى ٢١ فبراير سنة ١٩٢٦ ( المجموعة س ٢٩ رقم ٥ ) .

كما لرجال الضبطية القضائية حق استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم المركزية التي يقومون بأداء وظيفة النيابة أمامها ( مادة ٥ من قانون محاكم المراكز ) .  
أما فيما يتعلق بالدعوى المدنية والحكم بالتعويض فيجب التفرقة بين التهم وبين المسئول مدنيا والمدعى المدني .

فبالنسبة للتهم يقبل منه الاستئناف مهما قلت قيمة التعويض المحكوم به ولو كان الحكم صادرا ببراءته ورفع استئنافا عن الحكم بالتعويضات وحدها ، ولا محل لتقييد حقه في الاستئناف بنصاب القاضي الجزئي وذلك لاطلاق نص المادة ١٧٥ بمكس المادة ١٥٣ الخاصة بالخلفات فقد قيد فيها الشارع حق استئنافه للحكم بالتعويضات <sup>(١)</sup> .

أما بالنسبة للمسئول عن حقوق مدنية والمدعى المدني فحقهما في الاستئناف مقيد كما هو الحال في الخلفات بقيدين : فاستئنافها قاصر على ما تعاق بالدعوى المدنية ، ومقيد بنصاب القاضي الجزئي ( مادة ١٧٦ تحقيق ) . ويترب على قبولها الحكم سقوط حقهما في الاستئناف .

ويلاحظ أن التعويضات الناشئة عن جنحة منسوبة لجهة متهمين تجب عليهم بطريق التضامن قانونا وإن لم يطلبه المدعى صراحة وفي هذه الحالة يجب النظر الى المبلغ المطلوب بأكمله للفصل في قبول الاستئناف شكلا <sup>(٢)</sup> .

## الفصل الثاني

### الأحكام الجائز استئنافها

في الكلام على من لهم حق الاستئناف ذكرنا اجمالا الأحكام التي يجوز

(١) راجع حكما مفصلا لحكمة النفس في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النفس ، ١ رقم ٣٥٣ من ٣٩٦ ) وانظر أيضا نفس ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النفس ، ٢ رقم ١٣٤ من ١٦٧ ) والنصورة الابتدائية في ٢١ فبراير سنة ١٩٢٦ ( المجموعة س ٢٩ رقم ٥ ) والنيا الابتدائية في ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٩ ( المحاماة س ١٠ رقم ١٦٢ ) .

(٢) مصر الابتدائية في ١٢ مايو سنة ١٩٠٠ ( المجموعة س ٢ من ٥٢ ) ونفس ١٧ فبراير سنة ١٩١٢ ( المجموعة س ١٢ رقم ٥٤ ) .

استئنافا . فالخالفات طبقا للمادة ١٥٣ حق الاستئناف فيها مقيد سواء رفعت وحدها أمام محكمة المخالفات أو أمام محكمة الجنح لارتباطها بجنة .  
أما في الجنح فالاستئناف جائز في كل الأحوال <sup>(١)</sup> سواء كان الحكم حضوريا أو غيابيا وسواء كانت صادرة في موضوع الدعوى أو في مسائل ثارت قبل الفصل فيه .

ويستثنى من ذلك الأحكام الصادرة بالتأديب الجسماني على مجرم حديث السن سواء في جنة أو في مخافة فلا يقبل استئنافا من المحكوم عليه ( مادة ٢٤٣ تحقيق ) ، وإنما يقبل من النيابة . وكذلك الجنح التي تنظر أمام محكمة الجنابات فالحكم فيها بطبيعة الحال لا سبيل الى استئنافه .

ولكن ما الرأي اذا قدمت قضية لمحكمة الجنح على أنها جنة فحكمت باعتبارها مخافة ، هل يجوز الاستئناف فيها طبقا للمادة ١٧٥ أى بلا قيد أم طبقا للمادة ١٥٣ أى تراعى القيود الواردة بها ؟ الرأي الراجح لدى المحاكم المصرية أن الاستئناف جائز طبقا للمادة ١٧٥ أى بلا قيد . وذلك لأن المادة ١٥٣ خاصة بمحاكم المخالفات . ولأن الحكم باعتبار الجريمة مخافة ليس بحكم نهائي يصف

(١) الأحكام الصادرة في تدمير المصاريف يجوز استئنافا كما يجوز المعارضة فيها أيضا لأن المصاريف من ملحقات الدعوى ( مصر الابتدائية في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٨ المجموعة س ٢٩ رقم ١٠١ ) .

ولكن لا يجوز استئناف الحكم الصادر بآيات تنازل المدعى عن دعواه المدنية ما دام أنه مقر بصحة رواية المحكمة لحدوث هذا التنازل . فإذا أثبتت المحكمة في حكمها تنازل الوصي بصفته عن دعواه المدنية فآيات هذا التنازل ليس حكما بصحة الصلح الذي قدم الوصي ورقعه للمحكمة ولا بصحة التنازل عن الحق الناشئة عنه الدعوى حق يجوز له استئنافه بحجة أن المجلس المحسى لم يأذن بالصلح وإنما هو مجرد إثبات لواقعة حصلت فضلا أمام المحكمة وهي التنازل عن الدعوى . ومثل هذا الإثبات ليس من قبيل الأحكام التي تستأنف لأن المحكمة لم تقرر اعتقاد الصلح بل أقصرت في حكمها على مجرد إثبات هذا التنازل ، فهي في عملها تركت باب الطعن في الصلح مفتوحا للسعى في إبطاله لدى جهة الاختصاص المدنية ( نفس ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢ مجموعة النقض ، ٢ رقم ٣٢٣ ص ٤٤١ ) .

التهمة وصفاتها، فالتهمة تظل حافظة لوصفها الأصلي . ومن القواعد المقررة فى المرافعات أنه عند نظر الاستئناف يجب الرجوع الى أصل الدعوى بحسب الوصف الذى وصفها به الخصام عند تقديمها لا الى الوصف الذى اعتبر فى الحكم<sup>(١)</sup> .

### الاعطام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع (d'avant dire droit) :

نص المادة ١٧٥ عام يميز استئناف الأحكام الصادرة فى مواد الجنب على اختلاف أنواعها وعلى ذلك فالأحكام التحضيرية والتمهيدية يجوز استئنافها وإنما يلاحظ أن الأحكام التمهيدية يجوز استئنافها على حدة بمكس الأحكام التحضيرية فاستئنافها لا يجوز الا عند استئناف الحكم فى أصل الدعوى (مادة ٣٦٠ و ٣٦١ مرافعات)<sup>(٢)</sup> . أما الأحكام التى تفصل فى دفع فرع (jugements sur exceptions) كالدفع بعدم الاختصاص أو بسقوط الدعوى بمضى المدة فيجوز استئنافها حالا<sup>(٣)</sup> .

### الفصل الثالث

#### مواعيد الاستئناف وشكله

**المواهب:** طبقا للمادة ١٥٤ المدلة سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٨ والمادة ١٧٧ يجب أن يحصل الاستئناف فى المخالفات والجنب فى ظرف عشرة أيام ولا تزداد

(١) قض ٢١ نوفمبر سنة ١٩٠٣ (المجموعة س ٥ رقم ٨٥) و ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٩ (المجموعة س ١٠ رقم ٢٠٥) وانظر عكس ذلك القضاء الفرنسى (لبونفان مادة ١٩٩ فقرة ١٥) وجرانغولان ، ٢ فقرة ٦٩١ ولجنة المرافعة سنة ١٨٩٩ رقم ٥٤ وطنطا الابتدائية فى ٢ مايو سنة ١٩٠١ (المجموعة س ٣ رقم ٧) .

(٢) استئناف ١٠ يناير سنة ١٩٠٤ (الاستقلال س ٣ ص ٢٢) والزفازيق الابتدائية فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٥ (الاستقلال س ٤ ص ٤٠٤) وبى سوف الابتدائية فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٦ (المجموعة س ٦ رقم ١٠٣ ص ٢١١) .

(٣) راجع جارو ، ٥ فقرة ١٦٨٩ ولبونفان مادة ١٩٩ فقرة ٢٥ وما بعدها وفتان هيل ، ٥ فقرة ٢٩٨٨ ولابورده فقرة ١١٦١ وجرانغولان ، ٢ فقرة ٦٩٣ و ٦٩٣ وانظر قض ٢٧ أبريل سنة ١٩٠١ (المجموعة س ٢ ص ٢٨١) .



عليها مواعيد المسافة . ولكن اذا وافق اليوم الأخير يوم عيد رسمي فيمتد الميعاد الى اليوم التالي <sup>(١)</sup> ( انظر المادة ١٥٤ تحقيق والمادة ١٨ مراعات ) وللنائب العمومي حق الاستئناف في الجنب في ميعاد ثلاثين يوما <sup>(٢)</sup> .

ويبدأ سريان المدة اذا كان الحكم حضوريا من تاريخ صدور الحكم لا من يوم اعلانه حتى وان تغيب المتهم يوم النطق بالحكم <sup>(٣)</sup> . واليوم الذي صدر فيه الحكم لا يحتسب <sup>(٤)</sup> . ويجب أن يكون المحكوم عليه عالما بيوم النطق بالحكم والا فان المدة لا تسرى الا من تاريخ علمه <sup>(٥)</sup> وذلك باعلانه بالحكم <sup>(٦)</sup> .

والى أن يمضى الميعاد يظل استئناف الحكم الصادر في الدعوى العمومية جائزا ولا يؤثر على ذلك تنازل المتهم أو النيابة عن الاستئناف صراحة أو ضمنا . أما فيما يتعلق بالدعوى المدنية فالحق حق خاص ولصاحب الشأن أن يتنازل عن حقه في الاستئناف <sup>(٧)</sup> .

أما اذا كان الحكم غيايبا فيبدأ ميعاد الاستئناف من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة وهو كما عرفنا ثلاثة أيام من تاريخ اعلان الحكم خلاف ميعاد المسافة

(١) انظر أحكاما مختلفة في القضاء الجنائي للعراي بك مادة ١٧٧ تحقيق رقم ٤٠ — ٤٨ وفارن نقض ٦ نوفمبر سنة ١٩٠٩ ( المجموعة س ١١ رقم ١٥ ص ٣٨ ) .

(٢) يجب أن يظن النائب العمومي بالاستئناف قبل أن تفصل المحكمة الاستئنافية في الدعوى بناء على استئناف أحد الخصوم فاذا فصلت قبل استئنافه خرجت الدعوى من يدها .

(٣) نقض ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٦٥ ص ٥٧ ) .

(٤) أنظر أحكاما عديدة أشار لها جندى بك عبد الملك في الموسوعة ، ١ ص ٥٦٨ وانظر القضاء الجنائي ، مادة ١٧٧ رقم ٢٧ — ٣٩ .

(٥) حدث في قضية أن كان اليوم الذي حدد للنطق بالحكم يوم عطلة رسمية فأجل النطق به الى يوم آخر لم يمان به المتهم واكتفى بنصر ذلك في لوحة بالمحكمة ، فحكم بأن ميعاد الاستئناف يبدأ من اليوم الذي ثبت علمه فيه بصور الحكم ( أسبوط الابتدائية في ٤ مارس سنة ١٩١٨ المجموعة س ١٩ رقم ٧٩ ) .

(٦) جارو ، ٥ ققرة ١٧٠٠ .

(٧) جارو ، ٥ ققرة ١٦٩٢ ولا يورد ققرة ١١٥٩ .

(المادتان ١٥٤ ، ١٧٧ تحقيق) <sup>(١)</sup> .

والرأى الذى استقر عليه القضاء المصرى أخيراً أن التهم المحكوم عليه غيباياه أن يرفع الاستئناف مباشرة عن هذا الحكم دون أن يكون ملزماً بانتظار مضى ميعاد المعارضة <sup>(٢)</sup> .

الحكم الصادر فى غيبة المعارض : متى يبدأ تاريخ استئناف الحكم الصادر فى غيبة المعارض سواء فصل فى الموضوع أو صدر باعتبار المعارضة كأن لم تكن ؟ فى المخالفات نص المادة ١٥٤ صريح على أن العشرة الأيام تبتدىء من اليوم التالى لتاريخ النطق بالحكم الصادر فى غيبة المعارض . أما فى الجنح فقد تضاربت أحكام المحاكم على الأخص حول استئناف الحكم الصادر باعتبار المحاكمة كأن لم تكن و بدء ميعاد استئنافه . فكان الرأى الغالب فى أول الأمر أن استئناف هذا الحكم يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ اعلانه فالبدء من تاريخ الاعلان قاصر على الأحكام الغيابية التى يجوز المعارضة فيها كما يفهم من المادة ١٧٧ <sup>(٣)</sup> . ولكن محكمة النقض مالت بعد ذلك الى القول بأن الميعاد لا يبدأ الا من تاريخ اعلان الحكم الى التهم لأن الحكم فى الواقع حكم غيابى يجب أن تتبع فيه قواعد المرافعات اذ لم يرد بشأنه نص خاص فى تحقيق الجنايات ولا محل لتطبيق المادة ١٧٧ عليه لأنها لم تتعرض الا للحكم الغيابى الذى يعارض فيه . يؤيد ذلك أن المادة ١٥٤ الخاصة بالمخالفات نص فى تعديلها سنة ١٩٢٦ على أن ميعاد استئناف الحكم الصادر فى غيبة المعارض يبدأ من تاريخ صدور الحكم . فهذا نص قاصر

(١) قانون الحال فى فرنسا (جارو ، ٥٥ ، قفزة ١٧٠٣) .

(٢) تنص ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٠ (المجموعة س ٣ رقم ٣٩) و ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٥ (الاستقلال س ٥ ص ١٢) وأسيوط الابتدائية فى ١٤ يولييه سنة ١٩٢٥ (المهامه س ٦ رقم ٥٤٢) ولجنة المراقبة رقم ٤٦ سنة ١٩١١ .

(٣) تنص ٢ ابريل سنة ١٩١٢ (الحقوق س ٢٨ ص ٢٩) و ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣ (المهامه س ٤ رقم ٥٥٧ ص ٧٣١) ومحكمة مصر الابتدائية فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ (المجموعة س ٢٩ رقم ٦) .

على المخالفات ولا يوجد ما يشابهه في الجنف<sup>(١)</sup> غير أنها (محكمة النقض) عادت ثانية الى الرأي الأول ، وقررت أنه لا توجد قاعدة عامة في القوانين الجنائية تقضى باعلان الأحكام الغيابية حتى يبدأ ميعد الطعن فيها . وإنما القانون اذ نص على أن ميعد المعارضة يكون ثلاثة أيام من تاريخ اعلان الحكم الغيابي ( المواد ١٣٣ و ١٦٣ و ١٨٧ ) فقد استفيد أن الحكم الغيابي واجب اعلانه ليبدأ ميعد المعارضة فيه . وواضح أن الأمر منحصر في الحكم الغيابي الصادر لأول مرة والجائز المعارضة فيه . أما الأحكام الغيابية التي تصدر في المعارضة فلا يوجد في القانون أية قاعدة تقضى باعلانها ابتداء مواعيد التقاضى الجديد بشأنها<sup>(٢)</sup> .

وقد يبدو لأول وهلة أن في رأى محكمة النقض هذا اجحافا بحق المتهم اذ يسرى قبله ميعد الاستئناف رغم غيابه . ولكن بالتأمل نجد أن لا وجه لشكواه . لأنه اذا كان الحكم صادرا باعتبار المعارضة كأن لم تكن فانه يعلم بتاريخ صدور الحكم من اعلانه للجلسة . واذا كان الحكم صادرا في موضوع المعارضة غيابيا فانه يعلم أيضا بتاريخ الجلسة التي أجلت لها القضية في حضوره وصدر الحكم فيها . فالمفروض اذن على كلتي الحالتين أن المعارض عالم بتاريخ الحكم . وعلى ذلك اذا ثبت أنه لم يكن ايعلم بيوم صدور الحكم ، وهذا لا يكون الا في حالة صدور الحكم الغيابي في موضوع المعارضة ، كأن حضر المعارض أول جلسة وتأجلت القضية لجلسة ثانية فلم يشهدها ثم تأجلت لجلسة ثالثة لم يعلن بالحضور فيها وصدر

(١) تقص ٧ مايو سنة ١٩٢٣ ( المجموعة س ٢٦ رقم ٦٢ ص ١٠٧ ) و ٤ يناير سنة ١٩٢٧ ( المحاماة س ٧ رقم ٤٨٦ / ٧ و مارس سنة ١٩٢٧ ( المحاماة س ٨ رقم ١١٣ ) و ١١ ابريل سنة ١٩٢٧ ( المحاماة س ٨ رقم ٢١٠ ) و ٢ يناير سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٢٦٤ ص ٤١٤ ) و ٩ يناير سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٣٧٨ ص ٤٣٢ ) وهذا مطابق لما استقرت عليه الأحكام في فرنسا ( جارو ، ٥ فقرة ١٧٠٢ ) .

(٢) تقص ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ ( القانون والاقتصاد س ٣ رقم ٣٩ ص ٢٨٥ ) وانظر كذلك تقص ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٣ ( القانون والاقتصاد س ٣ العدد السادس رقم ٩٣ ) .

فيها الحكم ففي هذه الحالة نرى أن ميعاد الاستئناف لا يسرى إلا من تاريخ اعلانه بالحكم .

وما يقال عن الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن يقال أيضا عن استئناف الحكم الذي يصدر في المعارضة في الموضوع في غيبة المتهم <sup>(١)</sup> .

استئناف النيابة : يبدأ ميعاد استئناف النيابة من تاريخ صدور الحكم بصرف النظر عن كونه حضوريا أو غيابيا للمتهم لأن الحكم بالنسبة للنيابة حضوري دائما . وإذا مضت مدة العشرة الأيام أصبح استئنافا غير مقبول حتى وإن امتد ميعاد الاستئناف بالنسبة للمتهم نظرا للحكم عليه غيابيا ( مادة ١٧٧ تحقيق ) .

ولما كان الحكم الغيابي لا تلغيه المعارضة وإنما توقفه وكان الحكم الصادر بتأييد الحكم الغيابي يعيد للحكم الغيابي قوته فإن النيابة إذا لم تكن قد استأنفت الحكم الغيابي في الميعاد لا يمكنها أن تستأنف الحكم الصادر بتأييده لأن الحكم في المعارضة بالتأييد يعيد كما قلنا للحكم الغيابي قوته التي أوقفها المعارضة ويمتزج الحكمان ويعتبران حكما واحدا . وبالعكس إذا كانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيابي فلا حاجة بها لاستئناف الحكم بالتأييد للعللة نفسها أي لاتصال القضاء الأول بالثاني واتحادهما معا <sup>(٢)</sup> .

أما إذا أنفى الحكم الغيابي أو تعدل فإن الحكم الغيابي يمحي وتمحى معه آثاره . وعلى ذلك فإنه يجوز للنيابة أن تستأنف هذا الحكم الصادر في المعارضة ولو لم تكن قد استأنفت الحكم الغيابي ، بل ولا يصح لاستئناف الحكم الغيابي

(١) انظر حكم النقض في ٢ يناير سنة ١٩٣٠ ( المحاماة س ١٠ رقم ١٠٨ ) .

(٢) نقض ٤ يناير سنة ١٩٣٢ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٣١٩ ، ٤٢٨ ) ونقض ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٤ ( القانون والاقتصاد س ٥ ملحق العدد الأول والثاني رقم ٣٦ ص ٥٣ ) وانظر أيضا الاستئناف في ١٢ يونيو سنة ١٩٠٤ ( المجموعة س ٦ ص ١٨٧ ) ومصر الكلية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٥ ( المجموعة س ٧ ص ٨٢ ) ولجنة الرقابة في ٥ مارس سنة ١٩٠٦ ( المجموعة س ٧ ص ١٦٣ ) واسكندرية الابتدائية في ٣٠ أبريل سنة ١٩١٦ ( المجموعة س ٤ ص ٢١٠ ) .

قيمة ويجب عليها أن تستأنف هذا الحكم الجديد في الميعاد<sup>(١)</sup>.  
ويلاحظ أنه عند استئناف النيابة للحكم النيابي الصادر بالعقوبة أو المدعى المدني مثلاً للحكم بالتعويض يوقف الفصل في الاستئناف إلى أن تنتهي المعارضة<sup>(٢)</sup>.  
**قوات الميعاد :** إذا مضى الميعاد ولم يحصل الاستئناف سقط الحق فيه (مادة ١٧٧ تحقيق) ولكن إذا كان المانع من التقرير بالاستئناف في الميعاد يرجع إلى قوة قاهرة كأن طرأ مرض عقلي على المتهم في خلال المدة فالميعاد يمتد إلى أن يعود الرشيد إليه<sup>(٣)</sup>.

وسقوط الحق في الاستئناف لقوات الميعاد أمر متعلق بالنظام العام فهو واجب بحكم القانون وعلى المحكمة أن تحكم به ولو من تلقاء نفسها<sup>(٤)</sup> ولا بد من اشتغال الحكم بالاستئناف على بيان تاريخ الاستئناف أو ما يفيد أنه تقدم في الميعاد القانوني والأحكام الحكم باطلاً<sup>(٥)</sup>.

(١) قس ١٤ فبراير سنة ١٩٢٩ (المحكمة س ٩ رقم ٣٧٣) و ٢٣ يناير سنة ١٩٣٠ (المحكمة س ١٠ رقم ٣٢٤) و ٤ يناير سنة ١٩٣٢ (النشرة س ٣ رقم ٦٧) وانظر حالة خاصة جاء فيها الحكم في المعارضة مطابقة لرغبات النيابة (حكم بعدم الاختصاص) فاعتبر استئنافها للحكم النيابي كافياً (قس ٣٠ فبراير سنة ١٩٢٥ ذكره جندي بك عبد الملك وأحكاماً أخرى في الموسوعة، ص ٥٧٥ - ٥٧٨).

(٢) قس ٧ يناير سنة ١٩٠٥ (المجموعة س ٦ رقم ٥٠) و ١٣ أغسطس سنة ١٩٠٦ (المجموعة س ٨ رقم ٧٢).

(٣) قس ١٥ فبراير سنة ١٩١٤ (المجموعة س ١٥ رقم ٦٠). وقد حكم بأن مواعيد الاستئناف لا هوادة فيها ولا يقبل الاعتذار عن تجاوزها بعلّة المرض ما دام التقرير بالاستئناف ليس محتوماً فيه أن يباشره المتأنف بشخصه وما دام التوكيل فيه جائزاً وما دام المريض في وسع هذا التوكيل (قس ١٩ يونيو سنة ١٩٣٣ القانون والاقتصاد س ٣ ملحق العدد السابع رقم ١٤٨ ص ١٨٦).

(٤) المحكمة التي يرفع لها الاستئناف أو المعارضة بعد الميعاد هي التي تحكم بعدم قبوله ولكن لا يمكن لعل الكتاب أن يمتنع عن قبوله (لجنة المراقبة سنة ١٨٩٢ رقم ١٤١).

(٥) قس ٦ ديسمبر سنة ١٩٠٢ (المجموعة س ٤ ص ١١٦) و ١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٤ (الاستقلال س ٤ ص ١٥٢) و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٥ (الاستقلال س ٥ ص ٦٧) و خلو الحكم الاستئنافي من ذكر تاريخ الحكم المتأنف لا يبطئه ما دام الاستئناف مقدم في الميعاد (قس ٣١ يناير سنة ١٩٢١ المحكمة س ٢ ص ٤١٥).

**الاستئناف الفرعى :** تميز المادة ٣٥٧ مراعات الاستئناف الفرعى فى المواد المدنية ما دامت المرافعة أمام المحكمة الاستئنافية قائمة . ولا يوجد لهذا النص مقابل فى قانون تحقيق الجنايات ولذا فالاستئناف الفرعى غير جائز فى المواد الجنائية . فلا يجوز مثلاً للمتهم المحكوم عليه بالعقوبة أن يستأنف الحكم فرعياً بعد مضى العشرة الأيام أثناء نظر استئناف المدعى المدنى المرفوع فى الميعاد . وكذلك العكس غير جائز<sup>(١)</sup> .

**شكل الاستئناف :** يحصل الاستئناف بتقرير فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم<sup>(٢)</sup> ( للمادتان ١٥٤ و ١٧٨ ) غير أن الاستئناف من النائب العمومى يكون بتقرير فى قلم كتاب المحكمة الابتدائية ( مادة ١٧٨ )<sup>(٣)</sup> . وحصول الاستئناف بهذا الشكل اجراء جوهري لا يمكن الاستعاضة عنه بطريق آخر كمرضة قلم الكتاب أو للنيابة أو خطاب يرسله النائب العمومى أو أحد وكلائه قلم الكتاب<sup>(٤)</sup> أو تأشير عضو النيابة على الرول أو على ملف

(١) انظر جرائع اعلان ، ٢ فقرة ٧٠٥ وحكم محكمة مصر الابتدائية فى ٢٣ يناير سنة ١٩٢٨ ( المجموعة س ٢٩ رقم ٧١ والمحاماة س ٨ ص ٥١٨ ) ومع كل فهناك بعض أحكام قديمة يمسك ذلك . استئناف مصر فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ ( الحقوق س ٦ ص ٣٣٩ ) وطلبا الابتدائية فى ٢٦ مارس سنة ١٨٩٩ ( القضاء س ٦ ص ٣٥٤ ) . وقد أصدر المشرع الفرنسى فى ٢٢ أبريل سنة ١٩٢٥ قانونا عدل به المادتان ١٨٤ و ٢٠٣ تحقيق وأجاز بمقتضاه الاستئناف الفرعى ( انظر جارو ، ٥ فقرة ١٧٠٩ — ١٧١٥ ) .

(٢) راجع فى بيانات تقرير الاستئناف وعدم ضرورة التوقيع عليه حكم النقض فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٨ ( الموسوعة لجندي بك عبد الملك ، ١ ص ٥٨٠ ) .

(٣) استئناف النائب العمومى يجب أن يحصل أمام المحكمة الابتدائية المختصة بالحكم فى الاستئناف ولا يجوز حصوله أمام محكمة أخرى ( نقض ٢٠ مايو سنة ١٩١١ المجموعة س ١٢ رقم ١٢٠ ) .

(٤) نقض ٩ يناير سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٣٧٩ ص ٤٣٢ ) وانظر جارو ، ٥ فقرة ١٧١٧ .

القضية أو في الكشف المرسل للرئاسة بما يفيد الرغبة في استئناف الحكم<sup>(١)</sup>.  
كما أن الاستئناف لا يمكن أن يستنتج ضمنا من دفع الكفالة مثلا<sup>(٢)</sup>.

وكما يجوز حصول الاستئناف من المحكوم عليه نفسه يجوز حصوله من وليه أو وصيه إذا كان قاصرا . وكذلك يجوز حصوله بواسطة وكيل عنه بشرط أن يكون موكلا عنه بتوكيل خاص وذلك لأن الطعن حق شخصي متعلق بالمحكوم عليه وحده يستعمله أو يهمله بحسب ما يبدو له من المصلحة . وعلى ذلك فالحمای الذي يترافع عن المتهم أمام محكمة أول درجة لا يقبل الطعن منه نيابة عن التهم إلا إذا كان لديه توكيل خاص بذلك . وقد ترددت المحاكم المصرية في أول الأمر ولكنها أقرت أخيراً هذه المبادئ . وقد فصلتها محكمة النقض في حكم صدر بخصوص الطعن بطريق النقض<sup>(٣)</sup>.

وكذلك الاستئناف الخاص بالنائب العمومي ( في ميعاد ثلاثين يوما ) لا يجوز حصوله من أحد أعضاء النيابة إلا بتوكيل خاص<sup>(٤)</sup>.

(١) تمس ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٤ ( القانون والاقتصاد س ٥ ملحق العدد الأول والثاني رقم ٢ ص ٤ ورقم ٣ ص ٥ ) .

(٢) تمس ٢٣ يناير سنة ١٩٣٠ ( المحاماة س ١٠ رقم ٣٢٥ ) ويجوزون في فرنسا حصول الاستئناف بطريقة الاعلان في حالة وجود قوة فاهرة ( راجع جازو ، ٥ قرة ١٧١٧ ) .

(٣) تمس ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ ( المجموعة س ٣٠ رقم ٥٠ ) وقد أشارت اليه محكمة النقض بخصوص الاستئناف في حكم لها في ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ في القضية رقم ١٠٠٦ س ٤٦ وانظر تطور أحكام المحاكم قبل ذلك في القضاء الجنائي ، ٢ مادة ١٧٥ تحقيق وانظر بحث ذلك كله في جازو ، ٥ قرة ١٦٨٥ ولبونثان ، مادة ٢٠٥ قرة ٥٦ وما بعدها .

(٤) تمس ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٩٤ ( القضاء س ٢ ص ١٤٦ ) وتمس ٤ يناير سنة ١٩١٣ ( الحقوق س ٢٨ ص ٢٥٠ ) و ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١ ( المجموعة س ٢٢ ص ٢٠٠ ) وقارن تمس أول فبراير سنة ١٨٩٦ ( القضاء س ٣ ص ١٠٥ ) .

## الفصل الرابع

### آثار الاستئناف

يترتب على الاستئناف في المسائل الجنائية كما هو الحال في المرافعات المدنية  
آثار :

(أولا) إيقاف تنفيذ الحكم الابتدائي وهذا ما يقتضيه المدل قد يلغى الحكم في الاستئناف .

(ثانيا) طرح النزاع أمام المحكمة الاستئنافية وهذا هو الغرض من الاستئناف .

وستتكم على هذين الأثرين فيما يأتي :

### المبحث الأول

أثر الاستئناف من حيث إيقاف التنفيذ

القاعدة الأساسية أن الحكم لا ينفذ ما دام قابلا للاستئناف . أى أن الاستئناف بل مجرد ميعاد الاستئناف يوقف تنفيذ الحكم . هذه القاعدة كانت مقررة صراحة في القانون القديم ، وهي لا تزال مفترضة في القانون الحاضر . ولكن قليلا لمساوى الاستئناف وسوء استعمال الحق فيه أدخل المشرع على هذه القاعدة استثناءات عديدة سلّتها الى حد كبير . وقد نص على هذه الاستثناءات على الأخص في اللواد ١٥٥ و ١٨٠ و ١٨١ تحقيق . ويبررون التنفيذ في هذه الأحوال بضرورة القضاء على الاستئنافات التي لا يقصد بها الا الماطلة . فضلا عن ذلك فان التهم اذا كان من الممكن حبسه احتياطيا في دور التحقيق ولم تنقو الأدلة بعد فليس مما يجرح العدالة في شيء أن يقال بحبسه وقد ثبتت لدى القضاء في أول درجة ادانته .

اذن فما لم ينص القانون على التنفيذ سواء بشرط ( كدفع كفالة أو ترك الخيار للقاضي ) أو بنير شرط فالحكم لا ينفذ ما دام لم يمض ميعاد استئنافه أولم يفصل في الاستئناف المرفوع عنه . وعلى ذلك فالحكم بالتعويض أو بالطلاق أو



بالإزالة لا ينفذ فوراً<sup>(١)</sup> . وكذلك الأحكام الصادرة في دفع فرع فرعية والأحكام التمهيدية يوقف الاستئناف تنفيذها<sup>(٢)</sup> . والاستئناف يوقف التنفيذ الى أن تقبل المحكمة الاستئنافية في الدعوى حتى وإن كان الاستئناف معيباً شكلاً لتقريره بعد الميعاد أو لرفعه من غير ذي صفة وذلك لأن الفصل في كون الاستئناف صحيحاً أو باطلاً من شأن المحكمة دون سواها<sup>(٣)</sup> .

والأصل أن أثر الاستئناف من حيث وقوف التنفيذ متعلق بإصلاح الخصوم فلصاحب الشأن أن يتنازل عنه . فإذا صدر حكم تمهيدى واستأنف المتهم ثم ترفع أمام محكمة أول درجة في الموضوع مختاراً فليس له أن يتمسك بعد ذلك بضرورة وقف التنفيذ<sup>(٤)</sup> .

### الاستثناءات

(أولاً) حالات يجب النفاذ فيها فوراً بلا قيد ولا شرط وهي :

- ١ — إذا حكم ببراءة المتهم المحبوس احتياطياً يجب في الحال الإفراج عنه ولو استأنف الحكم الصادر ببراءته ( المادة ١٨١ ) .
- ٢ — الأحكام بالغرامة والمصاريف ( مادة ١٥٥ و ١٨٠ ) ولا ضرر في ذلك . فإذا ألغى الحكم في الاستئناف فيمكن رد ما دفع .
- ٣ — الحكم بالحبس في سرقة سواء كانت الجريمة تامة أو مجرد شروع<sup>(٥)</sup> . ولكن لا يقاس عليها جرائم أخرى ماثلة كالنصب وخيانة الأمانة .

(١) جرائعولان ، ٢ ص ٤٩ ققرة ٧١٥ .

(٢) أنظر جازو ، ٥ ققرة ١٧٢٥ ص ١٨٥ ولبوثقان ، مادة ٢٠٣ ققرة ١٢٢ وما يليها .

(٣) أنظر جازو ، ٥ ققرة ١٧٢٤ .

(٤) جازو ، ٥ ققرة ١٧٢٦ .

(٥) لجنة المراقبة في ٢٦ مايو سنة ١٩٠٦ . واختلاس الأشياء المحبوز عليها يعتبر في حكم السرقة ( مادة ٢٨٠ ع ) فيجب النفاذ فيه فوراً ( لجنة المراقبة رقم ٦٠ سنة ١٩٠٦ و رقم ٥ سنة ١٩١٤ ) ومحكمة اليا الابتدائية في ١٧ فبراير سنة ١٩٢٩ ( الحمامة س ٩ رقم ٤٢٩ ) .

٤ — الحكم على متهم من ذوى السوابق (récidiviste) ( مادة ١٨٠ تحقيق ) أى عائد طبقا للمادة ٤٨ ع (١) .

٥ — الحكم على متشرد أو مشتبه فيه ولو لجرمة أخرى غير التشرد (المادة ١٨٠ تحقيق والمادة ٣٠ من القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٣) .

٦ — حالة احراز المواد المخدرة أو الاتجار فيها ( مادة ٤٠ من القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ ) .

٧ — الأمر بالارسال للإصلاحية في حالة المتشردين الأحداث ( القانون رقم ٢ سنة ١٩٠٨ ) .

( ثانيا ) حالات يتوقف التنفيذ فيها وعدم التنفيذ على شروط ، وفيها

١ — إذا كان المتهم مطلقا وأما أن يكون محبوسا احتياطيا :  
المخالفات أو فى جنح خارجة عن الأحوال السابقة الذكر يوقف تنفيذها اذا قام المحكوم عليه بدفع الكفالة المنصوص عليها . وكل حكم صادر بمقوبة الحبس يعين فيه المبلغ الذى يجب تقديم الكفالة به ( مادة ١٥٥ ومادة ١٨٠ تحقيق ) .

٢ — أما اذا كان المتهم محبوسا احتياطيا فيجوز للقاضى أن يأمر بتنفيذ الحكم تنفيذا مؤقتا أو يأمر بالأفراج عن المتهم بالضمانة حسب ما هو مقرر فى المادة ٢/١٥٥ ( المادة ١٨٠ ) فالسألة متوقعة على تقدير القاضى حسب ما يترأى له من الظروف . ويشترط أن يكون المتهم محبوسا احتياطيا فى نفس القضية كما يودى اليه منطقيا نص المادة ١٨٠ الذى ييجز للقاضى أن يأمر بالنفاذ فورا أو بالأفراج مع الضمان .

ونظام عدم النفاذ بشرط دفع كفالة استقامه المشرع من القانون الانجليزى ( راجع تعليقات الحاقانية ) .

تقدير الكفالة : على القاضى أن يقدر فى حكمه مبلغ الكفالة ويراعى فى

تقديره أن يكون المبلغ كافيا لمنع المحكوم عليه من الهرب<sup>(١)</sup>. وإذا أغفلت محكمة أول درجة تقدير مبلغ الكفالة وكان الحكم مع الكفالة واجبا جاز للمتهم أن يستأنف الحكم والمحكمة الاستئنافية أن تنظر هذه المسألة على حدها وتقدر الضمان الواجب دفعه للافراج عن المتهم قبل نظر الموضوع<sup>(٢)</sup>.

دفع الكفالة وأثره : الحكم الصادر بالحبس مع الكفالة يجب تنفيذه فوراً إلا إذا دفع المحكوم عليه مبلغ الكفالة. فإذا دفعه أوقف التنفيذ وإنما يجب على المتهم الحضور في جلسات الاستئناف وأن لا يفر من التنفيذ إذا أصبح النفاذ واجبا لمضى ميعاد الاستئناف أو صدور الحكم الاستئنافي بالحبس أيضاً. فإذا أخل بأحد هذين الشرطين جرم من إيقاف التنفيذ وسقط حقه في مبلغ الكفالة فلا يجوز له استرداده حتى ولو حكم في الاستئناف ببراءته<sup>(٣)</sup>.

وعلى ذلك فكما تقول تعليقات الحفانية يكون مصير التهمة بعد الحكم الابتدائي كما يأتي :

« متى قدم المتهم الكفالة يفرج عنه ( إن كان محبوساً احتياطياً ) أو يترك على حاله من إطلاق حتى ينقضى ميعاد الاستئناف. فإذا كان قد رفع استئنافاً يبقى مطلق الصراح حتى يحكم في الاستئناف وإذا لم يكن دفعه حبس سواء كانت النيابة قد استأنفت الحكم أو لا. وإذا كان المتهم مطلق الصراح عند صدور الحكم عليه يجوز القبض عليه وجبه إلى أن يقدم الكفالة ».

(١) لجنة المراقبة سنة ١٩٠٥ رقم ٢٨٨ .

(٢) استئناف مصر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ ( المجموعة س ٦ رقم ٦٦ ) وفي ديسمبر سنة ١٩٠٥ ( الاستقلال س ٤ ص ٨٩ ) وراجع جرائعولان ، ٢ فقرة ٧٢٥ .

(٣) لجنة المراقبة سنة ١٩٠٥ رقم ٢٨٩ وراجع المادة ٩٩٤ من تعليمات النيابة بخصوص صرف مبلغ الكفالة . وانظر في عذر التهم في التخلف الاستئناف في ٢٣ فبراير سنة ١٩٠٨ ( الحقوق س ٢٣ ص ٢٢٠ ) ومحكمة مصر الابتدائية في ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ ( المحاماة س ٥ رقم ٦٦٤ ص ٨١٢ ) .

وكا يجوز دفع الكفالة من المحكوم عليه يجوز أن يدفعها غيره<sup>(١)</sup>.

## المبحث الثاني

### طرح القضية أمام المحكمة الاستئنافية

يترتب على الاستئناف أن يطرح النزاع أمام المحكمة الاستئنافية الا اذا تنازل عنه صاحب الشأن<sup>(٢)</sup>. وتنقيد المحكمة في الاستئناف بالوقائع التي طرحت أمام محكمة أول درجة وبالقيود الخاصة بالاستئناف.

**الوقائع التي تفصل فيها المحكمة الاستئنافية :** محكمة ثانية درجة مقيدة بالوقائع التي طرحت أمام محكمة أول درجة فليس لها أن تفصل في وقائع جديدة لم تعرض على محكمة أول درجة والا كان في ذلك حرمان للمتهم من إحدى الدرجتين. وهذه القاعدة مطابقة لما تقرره المادة ٣٦٨ مرافعات من عدم جواز ابداء طلبات

(١) في حالة دفع الغير الكفالة من الذي يعتبر صاحب الكفالة ؟ اراجع أنها تظل ملكا لدافعيها فيستردوها متى قام التهم بالبرهان المفروضة عليه . محكمة المطارين في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ( المجموعة س ٢٤ رقم ٦٧ ص ١١٠ ) ومحكمة البان في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ( المحاماة س ٣ رقم ٨٨ ص ١٣٧ ) وأسيوط الجزئية في ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ( المجموعة س ٢٦ رقم ١١ ص ٢٢ ) وانظر بالعكس مصر الابتدائية في ١٥ يناير سنة ١٩٠٧ ( الحقوق س ٢٢ ص ٢٦٢ ) ومنوف في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ( المحاماة س ٩ رقم ٣٤٢ ص ٥٦٣ ) .

(٢) لا يجوز النيابة أن تنازل عن الاستئناف المرفوع منها لأنها موكلة بتحريك الدعوى ومتى حركتها أمام المحكمة فقد خرجت من حوزتها ( بنى سويف الابتدائية في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٠٩ المجموعة س ١١ ص ١٦ ) وأسيوط الابتدائية في ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ( المحاماة س ٣ ص ١٧٣ ) . ولكن يجوز للمتهم أن يتنازل عن الاستئناف الذي رفعه سواء أمام المحكمة ، أو بتقرير في قلم الكتاب وعندئذ ترفع النيابة هذا التنازل الى المحكمة المختصة بنظر الاستئناف وتطلب منها التصديق عليه . راجع في تفصيل ذلك جارو ، ٥ فقرة ١٧٢١ ولوبوتان مادة ٢٠٣ فقرة ٩٤ وما يليها وانظر المادة ٤٩٣ من نصوص النيابة وقرار لجنة المراقبة في ٧ مارس سنة ١٩٠٠ ( المجموعة س ١ ص ١٧٥ ) وفي ٢٦ مارس سنة ١٩٠١ ( المجموعة س ٢ ص ١٩٩ ) .

جديدة في الاستئناف . وعلى ذلك لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحاكم التهم على جريمة أو وقائع جديدة لم تشملها ورقة التكليف بالحضور كما لا يجوز لها أن تفصل في الدعوى المدنية لأول مرة .

ولكن إذا كانت المحكمة الاستئنافية مقيدة بالموضوع الذي طرح على محكمة أول درجة فليس من اللازم أن تكون هذه المحكمة قد فصلت في كل الوقائع أو بالنسبة لكل المتهمين . فيجوز للمحكمة الاستئنافية أن تفصل في وقائع أو بالنسبة لأشخاص سبت عنها أو أغفلتها محكمة أول درجة<sup>(١)</sup> .

وصف التهمة : إذا كانت المحكمة الاستئنافية مقيدة من حيث الموضوع فهي مطلقة من حيث التكليف القانوني أى وصف التهمة بشرط أن لا يكون في ذلك اضافة لوقائع جديدة لم تطرح على محكمة أول درجة . فلها أن تصحح الوصف الذى أخذت به محكمة أول درجة وتغيره مثلاً من نصب الى خيانة أمانة أو من سرقة الى إخفاء أشياء مسروقة ، أو من فعل أصلى الى اشتراك وهكذا<sup>(٢)</sup> وإنما يجب على المحكمة أن تحترم حق الدفاع فتلتفت نظر للتهم الى ذلك الوصف الجديد .

وللمحكمة الاستئنافية أيضاً أن تنظر في وقائع جديدة ظهرت لأول مرة أمامها ما دامت تكون جزءاً من ظروف الجريمة التى رفعت عنها الدعوى حتى وإن ترتب عليها تشديد العقوبة مع ملاحظة القيود الخاصة بالاستئناف . وبناء على ذلك يجوز اعتبار الجريمة قد وقعت مع سبق الاصرار أو التردد ولو لم يذكر ذلك في ورقة

(١) قض ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ ( المجموعة س ٢ ص ٣٢٤ ) ومصر الابتدائية في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧ ( المحاماة س ٨ رقم ٢٥٠ ) ولجنة المراقبة رقم ٨ في ١٧ مارس سنة ١٩٠٤ وانظر جرائعولان ، ٢ بقرة ٧٢٩ وانظر في موضوع حدود سلطة المحكمة الاستئنافية على الصوم ما تقدم في بحث التهمة والوصف القانوني وراجع جازو ، ٥ بقرة ١٧٢٨ .

(٢) راجع أمثلة عديدة سبقت في بحث التهمة والوصف القانوني وانظر الموسوعة لجندى بك عبد الملك ، ١ ص ٦٠٦ — ٦١٠ .

التكليف بالحضور، كما يجوز اعتبار المتهم عائدا بناء على سوابقه التي ظهرت في دور الاستئناف .

كذلك للمحكمة الاستئنافية أن تفصل في الدفوع الجديدة التي تثار أمامها لأول مرة . لأن هذه الدفوع لا تخرج عن كونها وسائل للدود عن الحقوق ، والاستئناف قائم على فكرة افساح المجال للمتخاصمين لاعادة الكرة والنضال عن طلباتهم وتدعيم وجهة نظرهم . وانما يشترط أن لا تكون الدفوع مما يسقط بعدم التمسك به أمام محكمة أول درجة كالدفع ببطالان ورقة التكليف بالحضور . وعلى ذلك فالدفع بعدم الاختصاص لكون الواقعة جنائية أو بسقوط الدعوى بمضى المدة يجوز ابدؤها لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية <sup>(١)</sup> .

استئناف الحكم الصادر في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن : كثر الخلاف حول مدى استئناف الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . هل يخول المحكمة التعرض للحكم النهائي والفصل في الموضوع ولو لم يرفع المتهم استئنافا عن ذلك الحكم النهائي ، أم تقتصر مهمة المحكمة اذا لم يرفع المتهم استئنافا الا عن الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن على نظر ما اذا كان هذا الحكم صحيحا أم لا دون أن تعرض للموضوع ؟

الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ما هو الا حكم شكلي يمحو اثر المعارضة بنص القانون . والمعارضة كما مر بنا لا تلتفى الحكم النهائي وانما توقعه ويظل مصيره معلقا على نتيجة الفصل في المعارضة . فالحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن كما يدل عليه اسمه هو بمثابة رفع العقبة التي اعترضت الحكم النهائي فكأنما لم تحصل معارضة فيه أو بعبارة أخرى أصبح كأنه حكم حضوري . اذن فالحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ما هو في الواقع الا تأييد ضمنى للحكم النهائي ، فالحكم ان يدعجان معاً . ولهذا فالمنطقي أن استئناف الحكم باعتبار

(١) فستان هيلي ، ٦ قرة ٣٠٣٢ س ٨٠٠ وجارو ، ٥ قرة ١٧٢٨ ولبونفان ،

مادة ٣٠٢ قرة ١٣٥ وما يليها .

المعارضة كأن لم تكن لا يطرح أمام المحكمة الاستئنافية النظر فيه وحده بل يطرح أمامها النظر في الحكم الغيابي أيضا . فاذا استأنف المتهم الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ورأت المحكمة الاستئنافية أن ذلك الحكم صحيح فطرت في الحكم الغيابي أى في موضوع الدعوى . واذا رأت أن هذا الحكم باطل ألغته وأعدت القضية الى محكمة أول درجة لنظر المعارضة . أما القول بأن استئناف الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يخول المحكمة الا النظر في ذلك الحكم وحده ففيه اجحاف بحقوق المتهم اذ لو قضى بصحة الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن لامتنع عليه استئناف الحكم الغيابي في أغلب الأحوال نظرا لقوات الميعاد اذ ينقضى بمضى عشرة أيام من تاريخ اقضاء ميعاد المعارضة . قد يقال ان المتهم كان في وسعه أن يستأنف الحكم الغيابي أيضا صونا لحقوقه . ولكن ما الذى يحمله على الاستئناف وباب المعارضة مفتوح أمامه .

والرأى القائل باندماج الحكيم هو الرأى الغالب . وقد جرت عليه في أول الأمر أغلب المحاكم المصرية وعلى رأسها محكمة النقض <sup>(١)</sup> ثم عدلت محكمة النقض عن هذا الرأى وأخذت بمذهب عدم الادماج وفصلت رأيا في حكم أصدرته سنة ١٩٣٢ . وفيه ذهبت الى أن ميعاد استئناف الحكم الغيابي ، ومثله ميعاد النقض ، يبدأ من تاريخ صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . لأن تاريخ هذا الحكم هو تاريخ تصبح فيه المعارضة غير مقبولة وهذا ما تتطلبه المادة ١٧٧ لتحقيق لبده ميعاد استئناف الحكم الغيابي وعلى ذلك فلا ضرر على المستأنف ، ومثله رافع النقض . فاذا كان يريد الاحتياط لنفسه فسا عليه الا أن يبين في تقرير الطعن ان كان يريد الطعن في أحد الحكيم أو كليهما فاذا لم يحتط لنفسه فان محكمة الاستئناف أو النقض لا تنظر الا فيما يتعلق بصحة اعتبار

(١) قطن ٤ مايو سنة ١٩١٢ ( المجموعة س ١٣ رقم ٩٨ ص ١١٩ ) ومجموعة النقض ، ١ ص ١٣٥ ) و ١٩ يناير سنة ١٩١٨ ( المجموعة س ١٩ رقم ٢٥ ص ٣٨ ) والرافقين الاجمالية في ٢٦ ابريل سنة ١٩١٦ ( المجموعة س ١٢ رقم ١٤١ ص ٢٨٦ ) وطلعا الاجمالية في ٥ مايو سنة ١٩١٣ ( المجموعة س ١٤ رقم ١٧٣ ص ٢٤٤ ) .

المعارضة كأن لم تكن ، بحيث اذا رفض الاستئناف أو الطعن بطريق النقض وكان ميعاد استئناف الحكم النهائي الصادر في الموضوع أو ميعاد الطعن بالنقض قد انقضى فإن هذا الحكم يصبح نهائياً ، وما اللوم في ذلك الا على المتهم لتقصيره في حق نفسه <sup>(١)</sup> . ولكن هذا الرأي يستند على التوسع في تفسير المادة ١٧٧ بشكل لا تحتمله . فعبارة « من اليوم الذي لا تكون فيه المعارضة مقبولة » يقصد بها حالة المحكوم عليه غيائياً الذي أعلن بالحكم النهائي ومضى ميعاد المعارضة ولم يعارض . أما اذا عارض في للميعاد فلا محل للقول بأن الفصل في أمرها هو الذي جعلها غير مقبولة بعد أن رفعت في الواقع ونظرت المحكمة في شأنها . لهذا عدلت محكمة النقض حديثاً وعادت الى نظرية اندماج الحكيم في بعضها . واذن فلا يكلف الطاعن بتعيين الحكم الذي أراد الطعن فيه <sup>(٢)</sup> .

#### القبور الخاصة بالاستئناف :

هذه القيود (١) اما أن تنشأ عما ورد بقرار الاستئناف (٢) واما أن ترجع الى صفة الخصوم .

(١) صاحب الحق في الاستئناف حر في أن يطرح النزاع كله أمام محكمة ثاني درجة أو يقتصر على بعض النقط <sup>(٣)</sup> . وسواء في ذلك النيابة أو المتهم أو غيرهما . فللنيابة أن تقرر الاستئناف في تهمة واحدة فقط ولو أن المتهم حوكم ابتدائياً عن تهمتين أو بالنسبة لبعض التهمين دون البعض الآخر . وللمتهم أن يستأنف الحكم في الدعوى العمومية أو المدنية فقط . وما لم يرد قيد في تقرير

(١) نقض ٢٥ يناير سنة ١٩٣٢ ( النشرة س ٣ ص ٣٨ ) وانظر أيضاً نقض ١١ ابريل سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٢٢١ ص ٢٥٩ ) و ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٣٢٩ ص ٣٧٨ ) .

(٢) نقض ٤ مارس سنة ١٩٣٥ في القضايا رقم ١٩٩٠ س ٣ ورقم ١٧٢ س ٤ ورقم ٩٤ س ٥ قضائية ( أشار اليها عبد الفتاح بك السيد في القانون والاقتصاد س ٥ ص ٢٩٩ ) .

(٣) جازو ، ٥ فقرة ١٦٩٠ و ١٧٢٧ و ١٧٢٩ و لبوتقان ، مادة ٢٠٢ فقرة ٩٩ وما يليها .



الاستئناف فإن الاستئناف ينصرف الى كل الموضوع .  
ولكن المحكمة لا تنقيد بالأسباب التي بني عليها الاستئناف كما هو الحال  
في النقض وان نص عليها في تقرير الاستئناف . فاذا نصت النيابة في تقرير  
الاستئناف على أنه حاصل لعدم ورود صحيفة السوابق فان ذلك لا يمنع المحكمة  
الاستئنافية من أن تكون لها الحرية المطلقة في التقدير وتشدّد العقوبة على المتهم  
ولو وردت صحيفته خالية من السوابق <sup>(١)</sup> .

(٢) كذلك يقتيد مدى الاستئناف تبعاً لصفة الخصم المستأنف ، أهو  
المتهم أو النيابة أو المدعى المدني أو المسئول مدنياً <sup>(٢)</sup> . والأصل أن الاستئناف  
يقنصر أثره على الخصم الذي رفضه فلا يتعداه الى غيره ويتقيد بصالحه فلا يجوز  
أن يسوى مركزه . واليك تفصيل ذلك :

استئناف المتهم : لا يمكن أن يسىء استئناف المتهم اليه مما تضمن الحكم  
المستأنف من خطأ في الوقائع أو في تطبيق القانون <sup>(٣)</sup> ، لأنه لم يسع الى  
ضرره بنفسه <sup>(٤)</sup> . فلا يجوز اذن للمحكمة أن تحكم عليه بقوبة أشد مما حكم به  
عليه ابتدائياً أو أن تضيف عقوبة تكميلية أو تحكم بعدم الاختصاص لأن الواقعة  
جناية أو تلقى إيقاف التنفيذ أو تزيد في التعويض المحكوم به للمدعى المدني ،  
وأقصى ما تستطيعه المحكمة الاستئنافية هو تأييد الحكم الابتدائي الصادر ضده .  
والقضاء المصري مستقر على ذلك <sup>(٥)</sup> .

(١) قض ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ ( القانون والاقتصاد س ٣ العدد الثاني رقم ٩ ص ٢٥٢ ) وانظر جaro ، ٥ قرة ١٧٣٧ .

(٢) جaro ، ٥ قرة ١٧٣٠ .

(٣) قض ٢٤ ابريل سنة ١٩٣٣ ( القانون والاقتصاد س ٣ ملحق العدد السابع رقم ١١٤ ص ١٦٥ ) .

(٤) جaro ، ٥ قرة ١٧٣١ و ١٧٣٢ .

(٥) انظر أحكاماً عديدة بالقضاء الجنائي ، ٢ تحت مادة ١٨٩ وقض ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ (مجوعة القضا ، ١ رقم ٣٣٧ ص ٣٨٢ ) و ١١ يونيو سنة ١٩٣١ ( النشرة =

ويلاحظ أن لها أن تغير الوصف أو تصححه بشرط أن لا يكون في ذلك أية أساءة لمركز المتهم أو إخلال بحقوق الدفاع<sup>(١)</sup>، كما لها أن تستبقى العقوبة الواحدة المحكوم بها في عدة جرائم مرتبطة ببعضها تطبيقاً للمادة ٣٢ عقوبات ولو استبعدت بعض التهم لعدم ثبوتها ما دام أن العقوبة المحكوم بها لا تزيد عن عقوبة الجريمة أو الجرائم الباقية<sup>(٢)</sup>.

(= س ٢ ص ١٦٤) ونقض ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ ( القانون والاقتصاد س ٣ العدد الثاني رقم ٩ ص ٢٥٢ ).

قد يحدث أن يحكم على متهم بإرساله لاصلاحية الأحداث فيستأنف التهم الحكم وحده وأمام محكمة الاستئناف يتبين أنه يتجاوز خمسة عشر سنة . ففي هذه الحالة لا يجوز أن يستبدل بالارسل لاصلاحية عقوبة ما لأن الارسل لاصلاحية أخف من أية عقوبة ، كما لا يجوز استبقاء الحكم بالارسل لاصلاحية لأنه غير جائز الا بالنسبة للصغير السن . ولذلك فالحكم تنقض مرعومة ببراءة التهم . نقض أول مايو سنة ١٩١٥ ( المجموعة س ١٧ رقم ٢٤ ) و ٣٠ مايو سنة ١٩٢١ ( المجموعة س ٢٣ رقم ٣ ) و ٣ اغسطس سنة ١٩٢٦ ( المجموعة س ٢٨ رقم ٩٧ ) .

ولكن حدث في قضية أن حكم على شخص بالفرامة لأنه أزال حدا بقصد الاعتصاب ( المادة ٣١٣قرة ثانية ع ) وهذه الفقرة تنص على عقوبة الحبس ، غير أن المحكمة الجزئية حكمت عليه بالفرامة . استأنف المحكوم عليه وحده ، فحكمت المحكمة الاستئنافية بالبراءة لأن الفرامة في هذه الحالة عقوبة غير قانونية . ولكن محكمة النقض ألغت هذا الحكم وقضت بأن الواجب هو تأييد الحكم الابتدائي حتى لا يفلت التهم من العقاب ( نقض ٦ يونيو سنة ١٩٢٨ القضية رقم ١١٥٧ سنة ٤٥ قضائية . أشار اليه جندى بك عبد الملك في الموسوعة الجنائية ، ١ ص ٦١٦ ) . ولكن هذا الحكم مع موافقته للفصلية العملية من الصعب التسليم به لمخالفته للبادئ القانونية الأساسية . فالمحكمة الاستئنافية ومثلها محكمة النقض يجب أن تراب تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً . والحكم على المتهم بالفرامة طبقاً للفقرة ٢ من المادة ٣١٣ مخالف صراحة لنص المادة فكأن المحكمة تضيف عقوبة جديدة من لأنها وهي لا تملك ذلك فهذا أمر يخص به السلطة التشريعية وحدها .

(١) نقض ١٥ فبراير سنة ١٩٣١ ( النشرة س ٢ رقم ١٢٤ ص ٦٧ ) وفي ١٥ ابريل سنة ١٩٣١ ( النشرة س ٢ رقم ١٩٥ ص ١٠٩ ) .

(٢) نقض ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ( مجموعة النقض ، ١ ص ٣ رقم ١٤ ) انظر في تعدد الجرائم والاستئناف حكم النقض في ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ ( النشرة س ٢ رقم ٢٢٢ ص ١٢٧ ) .

**استئناف النيابة :** استئناف النيابة يستفيد منه المتهم كما تستفيد منه

النيابة وذلك لأن النيابة تمثل المجتمع ومن مصلحة المجتمع اظهار براءة البريء<sup>(١)</sup> .  
وعلى ذلك فكما يجوز للمحكمة أن تحكم بالتشديد<sup>(٢)</sup> أو بدم الاختصاص  
لكون الواقعة جناية كذلك يجوز لها الحكم ببراءة المتهم أو تخفيف العقاب  
عليه<sup>(٣)</sup> .

ولكن استئناف النيابة لا يؤثر على الحكم في الدعوى المدنية فلا يستفيد  
منه المدعى المدني أو يضار به<sup>(٤)</sup> .

والمحكمة الاستئنافية، كما هي القاعدة العامة، غير مقيدة بطلبات النيابة في  
الجلسة . فلها أن تشدد العقوبة ولو طلب عضو النيابة في الجلسة التأييد ما دام  
هناك استئناف من النيابة .

ما الرأي في استئناف الحكم الصادر في المعارضة بتعديل الحكم الغيابي ؟  
متهم حكم عليه غيابيا ولم تستأنف النيابة ذلك الحكم الغيابي . عارض المتهم  
والمحكمة حكمت بتعديل الحكم الغيابي . استأنفت النيابة ، فما هو مدى هذا  
الاستئناف ؟ ترى محكمة النقض أخيرا أن المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة

(١) جaro ، ٥ فقرة ١٧٣٠ و ١٧٣٧ وفتان هيلي ، ٦ فقرة ٣٠٤٣ .

(٢) للمحكمة الاستئنافية معاملة المتهم بالمادة ٤٨ ع ولو لم يرد لها ذكر في طلبات النيابة  
ما دامت النيابة قد استأنفت الحكم الابتدائي ( نفس ٢٣ مايو مجموعة النقض ، ١ رقم ٢٦٧  
ص ٣١٠ ) .

(٣) انظر القضاء الجنائي ، ٢ مادة ١٨٩ وانظر نفس ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ( القانون  
والاقتصاد ص ٣ العدد الثاني رقم ٩٠ ص ٢٥٢ ) .

(٤) جaro ، ٥ فقرة ١٣٣٧ ونفس أول فبراير سنة ١٩٢٦ ( المجموعة ص ٢٧ رقم  
١١٣ ) و ١٧ أبريل سنة ١٩٣٠ ( المحاماة ص ١٠ رقم ٤٢١ ) . اذا حكمت المحكمة  
الابتدائية بدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية فاستأنفت النيابة الحكم وحدها وقضت محكمة  
ثاني درجة بالفاء الحكم واعادة القضية للمحكمة الجزئية لنظرها فلا يجوز للدعي المدني التدخل  
أمام المحكمة الجزئية مرة ثانية عند اعادة نظر القضية لأن الاستئناف كان فاصرا على الدعوى  
العمومية ( نفس ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ المحاماة ص ١٠ رقم ١٤٦ ) .

لا يجوز لها اذا ألقت الحكم المستأنف ( الحكم في المعارضة ) أن تقضى بعقوبة أشد من العقوبة التي حكمت بها محكمة أول درجة غايبيا ، من جهة لأن النيابة لم تستأنف الحكم الغيابي ومن جهة أخرى لأنه لا يصح أن يضار المرء بعمله وهو الذي عارض وحده <sup>(١)</sup> .

وقد يعترض على هذا الرأي بأن محكمة النقض تقيم وزنا للحكم الغيابي ولاستئناف النيابة اياه ، مع أن المسلم به أن الحكم الصادر في المعارضة بالتعديل يسقط الحكم الغيابي ويمحو أثره فكأن الدعوى لم يصدر فيها الا حكم واحد . ثم ان استئناف النيابة للحكم الغيابي يسقط بمجرد صدور حكم في المعارضة بالتعديل <sup>(٢)</sup> ، ويجب أن ترفع النيابة استئنافا جديدا . فكيف يقال اذن أن النيابة لا تحفظ حقها الا بذلك الاستئناف الساقط قانونا ؟

**استئناف المرمى المرنى :** تنص المادة ١٧٦ تحقيق على أنه « يقبل الاستئناف من المسؤولين عن حقوق مدنية أو المدعى بحقوق مدنية فيما يتعلق بحقوقهم دون غيرها . . . » . فاستئناف المدعى المدني ، ومثله المشول مدنيا ، يقتصر أثره على الدعوى المدنية فيطرح موضوعها وحدها أمام المحكمة الاستئنافية ولا يمتداه الى موضوع الدعوى العمومية <sup>(٣)</sup> حتى وان كان هو الذي حرك الدعوى العمومية مباشرة أمام محكمة أول درجة . وتقييد المحكمة الاستئنافية بصالح المدعى المدني طبقا للقاعدة العامة فلا تستطيع أن تنقص مبلغ التعويض المحكوم به اذا كان هو المستأنف وحده . ولها أن تزيد المبلغ المحكوم به أو تؤيد

(١) قض ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ (المقامة س ١١ رقم ١٣٢ ص ٢٤٢) و ٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ (مجموعة النقض ، ٢ رقم ٢٧٩ ص ٣٤٧) .

(٢) قض ١٤ فبراير سنة ١٩٢٩ (المقامة س ٩ رقم ٣٧٣ ص ٦٠٤) وقض ٩ يناير سنة ١٩٣٠ (مجموعة النقض ، ١ رقم ٣٧٤ ص ٤٢٣) .

(٣) قض ٣ فبراير سنة ١٩١٧ (المجموعة س ١٨ رقم ٤١) و ٧ ابريل سنة ١٩٢٤ (المجموعة س ٢٥ رقم ١٢) وانظر فستان هيلي ، ٦ ققرة ٣٠٣٨ وجارو ، ٥ ققرة ١٦٩٣ و ١٧٣٤ .

الحكم الصادر به ، كما لما أن تقضى بتعويض اذا كان الحكم المستأنف قد قضى برفضه. لما أن تقضى بذلك حتى وان كان الحكم الابتدائي قد بنى الرفض على عدم صدور الجريمة من المتهم . وفي هذا بلا شك تناقض بين حكم المحكمة الاستئنافية وبين حكم محكمة أول درجة . ولكن هذا نتيجة حتمية لاستقلال استئناف المدعى المدني عن استئناف النيابة . فهو لا يفيد الا المدعى المدني ولا تستطيع المحكمة الاستئنافية أن تتعرض للحكم الصادر بالبراءة أو بالعقوبة في الدعوى العمومية فتلغيه أو تعدله ولو تراى لما أنه خاطيء ما دامت النيابة لم تستأنف<sup>(١)</sup>.

ما الرأى اذا حرك المدعى المدني الدعوى مباشرة فحكم بعدم الاختصاص أو بعدم جواز نظر الدعوى لسبب ما واستأنف المدعى المدني الحكم وحده ، هل يقتصر أثر استئنافه على الدعوى المدنية وحدها ؟ دعت المسألة الى خلاف . فقد رأت محكمة النقض في أول الأمر أن استئناف المدعى المدني في هذه الحالة يحرك الدعوى العمومية أيضا فيسمح للمحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم فيما يتعلق بالدعوى المدنية والعقوبة واعادتها لمحكمة أول درجة للفصل فيهما ، وذلك لأن القانون خول المدعى المدني في هذه الحالة بصفة استثنائية المركز الذي تشغله النيابة عادة في تحريك الدعوى العمومية . وأيدت رأيها بالاستناد على رأى الفقه والقضاء في تفسير المادة ٢١٥ فرنسي الخاصة بحق المحكمة الاستئنافية في انتزاع موضوع الدعوى العمومية والمدنية<sup>(٢)</sup> . ولكنها بعد ذلك قررت أن استئناف المدعى المدني الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المباشرة لا يطرح أمام المحكمة الاستئنافية الا الدعوى المدنية. فليس للمحكمة الاستئنافية أن تقضى بإلغاء الحكم المستأنف واعتبار الواقعة جنحة واختصاص محكمة الجنح بنظرها واعادتها اليها للفصل في موضوع الدعوى العمومية . وذلك لأن نص المادة ١٧٦ صريح في قصر استئناف المدعى المدني على ما تعلق بحقوقه المدنية . كما أنه لا يوجد

(١) انظر فستان هيلي ، ٦ ص ٨١٣ وجارو ، ٥ فقرة ١٧٣٥ .

(٢) نقض ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠ ( المجموعة س ٢١ رقم ٦٤ ص ١٠٤ ) .

في قانون تحقيق الجنايات نص استثنائي يقابل المادة ٢١٥ تحقيق فرنسي يخول المحكمة الاستئنافية اتزاع موضوع الدعوى العمومية والمدنية في مثل هذه الحالة. ثم ان حق المدعى المدني في رفع الدعوى مباشرة ينتهي بمجرد تحريك الدعوى العمومية أمام المحكمة الجنائية، أما ما يحصل بعد ذلك من اجراءات السير في الدعوى كطلب العقوبة واستئناف الأحكام فهو من اختصاص النيابة العمومية دون غيرها <sup>(١)</sup>.

ولكن الواقع أن القول بأن استئناف المدعى المدني في هذه الحالة يخول المحكمة النظر في حكم محكمة أول درجة من حيث الدعوى العمومية والدعوى المدنية ليس فيه افتيات على حقوق النيابة وتمليك للمدعى المدني ما ليس له <sup>(٢)</sup>. صحيح أن ليس للمدعى المدني أن يتعرض لاجراءات استعمال الدعوى العمومية بعد أن تتحرك أمام المحكمة الجنائية، فذلك من شأن النيابة ومن شأنها وحدها. وانما الى أن تتحرك الدعوى العمومية وتدخل في حوزة المحكمة أى يتصل بها قضاؤها لا يعتبر أنه تجاوز مدى حقوقه. فالمادة ٥٢ تحقيق خولته حق تحريك الدعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية أى حق ايصال الدعوى العمومية اليها وادخالها في حوزتها لتفصل في موضوعها. والحكم الصادر بعدم الاختصاص أو بعدم جواز نظر الدعوى ما هو الرفض لذلك الحق في الدعوى التي صدر فيها. فالمدعى المدني اذا ما استأنف انما يطلب إعادة النظر في حقوقه التي خولها له القانون كاملة، وهي تشمل حقه في تحريك الدعوى العمومية وحقه في تحريك الدعوى المدنية. وعلى ذلك فإن المحكمة الاستئنافية اذا حكمت في صالح المدعى المدني وألقت حكم محكمة أول درجة ورأت أنها مختصة فعنى ذلك أنها تقر المدعى المدني على أن له الحق في تحريك الدعويين المدنية والجنائية. فاذا أعادت القضية

(١) تقض ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ (مجموعة التقض، ١ رقم ١٧٦ ص ١٨٥) وانظر كذلك تقض ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٧ (المقامة س ٨ ص ٧٣٦).

(٢) انظر مقالاً للرابي بك حول مدى استئناف المدعى بالحق المدني (القانون والاقتصاد س ٤ ص ١٨١).

الى محكمة أول درجة فانما تميدها لتنظر في الدعويين لأنها رفضتا أمامها ممن له الحق في ذلك قانونا . وهذا القول لا يتعارض مع المادة ١٧٦ بل بالعكس نرى أن تلك المادة تؤيده فهي تنص على أن المدعى بمحقوق مدنية له الاستئناف فيما تعلق بمحقوقه . وكلمة حقوقه هنا لا محل لتقصيرها على حقوقه المدنية فهي واردة بلا قيد فيجب أن تنصب على حقوقه أيا كان نوعها واذن فيدخل فيها حق المدعى المدني في تحريك الدعوى مباشرة . وفضلا عن ذلك فإن رأى محكمة النقض سيؤدى الى نتيجة غير منطقية . اذ لو قبل استئناف المدعى المدني وألغى حكم محكمة أول درجة فإن الدعوى ستعاد الى محكمة أول درجة لنظر الدعوى المدنية وحدها مع أن الدعوى العمومية لم يتصل بها قضاؤها يوما ما اتصالا صحيحا وذلك بناء على الحكم بعدم الاختصاص . فكأن الدعوى المدنية ترفع وحدها أمام محكمة أول درجة دون دعوى عمومية ترتكز عليها ولو مبدئيا ! .

**استئناف المسؤل عن مقرون مرنية:** هذا الاستئناف لا يحرك أمام المحكمة الاستئنافية الا النظر في التعويضات المدنية التي ألزمت بها محكمة أول درجة المسؤل مدنيا بهذه الصفة تطبيقا للمادة ١٥٢ مدنى . وهو مستقل عن استئناف المتهم . وللمحكمة الاستئنافية بناء عليه أن تؤيد الحكم الصادر بالتعويض ضد المسؤل مدنيا أو تعدله . ولها أن تلتفيه وتقضى برفض دعوى التعويض قبله بصرف النظر عن الحكم الصادر على المتهم . فلها أن تقضى بعدم مسئولية المستأنف وأن تبني ذلك على عدم وقوع جريمة اطلاق أو على عدم وقوع الجريمة من المتهم . لها أن تقضى بذلك ولو أن هذا يؤدى الى تناقض بين حكم المحكمة الاستئنافية وحكم محكمة أول درجة الصادر بالمقوبة ضد المتهم والذي أصبح نهائيا لعدم استئنافه اياه . وذلك لأن الاستئناف لا يفيد الازامه ولا يتعمده الى غيره (١) .

**نعم والفصوص المستأنفين :** اذا رفع استئناف من كل المضموم أحدث

كل استئناف الآثار الخاصة به فاذا رفع الاستئناف من النيابة والمدعى المدني أعيد نظر الموضوع برمته سواء فيما تعلق بالدعوى العمومية أو الدعوى المدنية .

### المبحث الثالث

#### حق التصدى

هل للمحكمة الاستئنافية أن تتصدى للفصل في الموضوع ولو لم يرفع اليها الاستئناف عن الفصل في الموضوع أى اذا رفع لها استئناف لبطلان الحكم الصادر في الموضوع شكلا أو عن الفصل في مسألة فرعية أو دفع فرعى ؟ في فرنسا المتفق عليه أن للمحكمة الاستئنافية أن تنتزع أصل الدعوى وتتصدى للفصل فيه وذلك بناء على المادة ٢١٥ تحقيق التي تتوسع المحاكم في تفسيرها . ولكن لا يوجد في قانون تحقيق الجنايات المصرى نص يقابل نص هذه المادة . غير أنه يوجد في قانون المرافعات المادتان ٣٧٠ و ٣٧١ وهما يخولان للمحكمة الاستئنافية حق التصدى في أحوال معينة . فهل يسرى نص هاتين المادتين في المسائل الجنائية ويقال بحق التصدى للمحكمة الاستئنافية <sup>(١)</sup> ؟

إذا رجعنا الى أحكام المحاكم نجد أنها تميز بين حالة ما اذا كان الاستئناف لبطلان الحكم من حيث الشكل وحالة الاستئناف في مسألة أو دفع فرعى :

ففي حالة ما اذا كان الحكم معيبا شكلا بسبب مخالفة الاجراءات القانونية الخاصة بالاعلان أو التحقيق أو الحكم كعدم اعلان أو عدم تخليف الشهود المبين القانونية أو عدم تسبيب الحكم الخ ، في هذه الحالة يجب على المحكمة الاستئنافية عند ما تقضى ببطلان الحكم أن تفصل في الموضوع بدلا من رده الى محكمة أول درجة للفصل فيه ثانيا . وذلك لأن اختصاص القاضى الابتدائى قد

(١) انظر جرائع ولان ، ٢ فقرة ٧٤٠ — ٧٤٦ .



اتمى بالفصل في الموضوع . ثم ان حقوق الخصوم مع التسليم بهذا الرأي لا تمس في شيء لأن الموضوع طرح للبحث أمام الدرجتين . فضلا عن ذلك فإن في إعادة القضية لمحكمة أول درجة تعطيلًا وإبطاء في سير العدالة <sup>(١)</sup> .

أما في حالة ما اذا لم تفصل المحكمة في الموضوع وأصدرت حكما في مسألة أو دفع فرعى ورفع عنه استئناف وذلك كالحكم بعدم الاختصاص أو بعدم جواز نظر الدعوى لسبب ما أو بإيقاف الفصل في الدعوى العمومية لحين الفصل في دعوى حساب مثلا ، في هذه الحالة الرأي الراجح لدى المحاكم المصرية أن المحكمة الاستئنافية يقتصر بحثها على النزاع المطروح أمامها <sup>(٢)</sup> ، وليس لها أن تتعرض لموضوع الدعوى لأن في ذلك حرمانا للخصوم من إحدى الدرجتين ولا يوجد في القانون المصري نص يقابل المادة ٢١٥ فرنسي . كما أنه لا يصح القول بسرمان المادة ٣٧٠ و ٣٧١ مرافعات في المواد الجنائية لأنها استثناء لقاعدة أصلية ولا يجوز

---

(١) قض ٧ يناير سنة ١٨٩٩ (الحقوق س ١٤ ص ١٠٥) ٥ مايو سنة ١٩٠٠ (المجموعة س ٢ ص ٢٠٣) وانظر عكس ذلك قضا الابتدائية في ٦ فبراير سنة ١٩٠٨ (المجموعة س ٩ رقم ٦٣) .

(٢) وقد حدث في قضية أن حكم على المتهم غيايبا بالحبس في سرقة وفي المعارضة حكم بعدم الاختصاص نظرا لسوابق التهم (الادتان ٤٨ و ٥٠ ع) فاستأنف التهم حكم عدم الاختصاص والمحكمة الاستئنافية أضافت خطأ محكمة أول درجة فقضت بإلغاء الحكم المتأنف وتأيد الحكم النهائي المعارض فيه وقلت في أسباب حكمها ان واجب المحكمة الجزئية كان أن تنفي بتأييد الحكم النهائي حتى ينظر بعد ذلك في الاستئناف المرفوع من النيابة عن هذا الحكم النهائي فطعن النيابة بالنقض . ومحكمة النقض ألغت حكم محكمة ثاني درجة وقررت أن كان واجبا عليها أن تنفي حكم محكمة أول درجة دون أن تنظر في موضوعه ان كان صحيحا أم غير صحيح أى بلا بحث فيما اذا كانت المرائن التي اعتمدتها المحكمة الأولى تدل على أن في الواقعة جناية أم لا . وكان عليها أن تعيد إليها القضية لتنظر في موضوع معارضة التهم وتنفي فيه . أما أن تعدل المحكمة الاستئنافية حكم عدم الاختصاص وتستبدل به تأييد الحكم الجزئي النهائي فهذا خطأ لأن هذا الحكم النهائي لم يكن مستأنفا أمامها من التهم حتى تؤيده أو لا تؤيده . واستئناف النيابة وان كان موجودا لديها من قبل إلا أنه استئناف معلق لا يمكن النظر فيه قبل أن تستند المحكمة الأولى قضاها في موضوع الدعوى بحكم تصدره في المعارضة (قض ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ مجموعة النقض ، ٢ رقم ١٠١ ص ٩٦) .

الأخذ باستثناء الا بنص صريح<sup>(١)</sup>.

ومن هذا القبيل ما اذا حكمت المحكمة الجزئية بعدم قبول المعارضة في الحكم  
الغياي لتقديمها بعد الميعاد واستأنف المتهم ذلك الحكم فانه لا يجوز للمحكمة  
الاستثنائية أن تتناول موضوع الدعوى وتحكم ببراءة المتهم مثلاً لأنها بذلك  
تكون قد تخطت حكم رفض المعارضة المستأنف لديها ونظرت موضوع الدعوى  
دون أن يكون مطروحا أمامها والواجب أن تقتصر على بحث حكم عدم قبول  
المعارضة والفصل فيما اذا كان للمتهم وجه في استئنافه أم لا فإذا كان له وجه ألفت  
الحكم وأعدت القضية للمحكمة الأولى لتسير في نظر المعارضة . وان لم يكن له  
وجه أبدت الحكم<sup>(٢)</sup> وفي هذه الحالة اذا لم يكن المتهم قد استأنف الحكم الغياي  
يصبح نهائياً بالنسبة له نافذاً عليه . واذا كان قد استأنفه فينظر استئنافه على حدة  
ويقضى فيه بما يستحقه .

كذلك لا يجوز للمحكمة الاستثنائية حق التصدي للفصل في موضوع  
الدعوى المدنية . الا أنه اذا رضى المدعى المدني بنظر دعواه لأول مرة لدى المحكمة  
الاستثنائية ولم يطلب اليها أن تعيد القضية الى محكمة أول درجة اعتبر سلكه هذا  
تنازلاً منه عن الانتفاع بالدرجة الأولى وترتب على ذلك صحة الحكم الصادر من  
المحكمة الاستثنائية في موضوع النزاع المدني لأول مرة<sup>(٣)</sup> .

### الفصل الخامس

#### الاجراءات والتحقيق في دور الاستئناف

نص على الاجراءات بصفة عامة في دور الاستئناف سواء قبل الجلسة أو

- 
- (١) راجع جرائعولان ، ٢ ، فقرة ٧٤٥ وما بعدها وانظر تفض ٢٠ ابريل سنة ١٩١٨  
(المجموعة س ١٩ رقم ٨٧) و ٧ يونيو سنة ١٩٢٧ (المجموعة س ٢٨ رقم ٨٢) وانظر  
للسوسة لجندى بك عبد الملك ، ١ ، ص ٦٢٧ وما يليها وقارن تفض ٢٢ يناير سنة ١٨٩٨  
(القضاء س ٥ ص ١٢٣) و ٢٦ يولي سنة ١٩١٣ (المجموعة س ١٥ رقم ١) .  
(٢) تفض ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ (مجموعة التفض ، ٢ رقم ١٠٨ ص ١٢٥) .  
(٣) تفض ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ (مجموعة التفض ، ١ رقم ١٧٧ ص ١٩٢) .

أثناءها في المادة ١٨٢ تحقيق وما بعدها . وهي واحدة سواء في الجنب أو المخالفات ( المادة ١٥٤ المدلة بالقانون الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٢٦ ) .

الاجراءات قبل الجلسة : على كاتب المحكمة أن يسلم أوراق الدعوى للنيابة العمومية وهي ترسلها لنيابة المحكمة الابتدائية ( المادة ١٨٢ ) .

ويرفع الاستئناف في أثناء الثلاثين يوما الى دائرة المحكمة الابتدائية المختصة بنظر الاستئناف ( المادة ١٨٣ ) ولكن لا يترتب على مخالفة هذا الميعاد أى بطلان لأن الفرض منه بيان ضرورة الاسراع في نظر الاستئناف <sup>(١)</sup> .

وإذا كان المتهم محبوسا وجب على النيابة اجراء قفله في الوقت المناسب الى السجن العمومى بالجبهة الموجودة فيها المحكمة المختصة بنظر الاستئناف ( مادة ١٨٣ / ٢ ) .

اعلان الخصوم : يكون التكليف بالحضور أمام المحكمة الابتدائية بناء على طلب النيابة العمومية بتلك المحكمة في ميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة ( مادة ١٨٤ و ١٥٤ ) .

فاعلان الخصوم في الاستئناف للحضور للجلسة تقوم به النيابة وان كان الاستئناف مرفوعا من الدعى للدنى .

ويجب كما تنص المادة ١٨٤ أن يحصل الاعلان قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة ولكن عدم مراعاة هذه المدة لا يترتب عليه البطلان المطلق ، فليس للمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها . فاذا تغيب المتهم فعلى المحكمة أن تؤجل الفصل في الدعوى حتى يعلن اعلانا صحيحا . أما اذا حضر المتهم ودفع ببطلان الاعلان فعلى المحكمة أن تعطيه المهلة اللازمة وأقلها ثلاثة أيام لتحضير دفاعه فاذا لم تفعل وفصلت في الدعوى كان حكمها محلا للنقض لاخلاله بحق الدفاع . وانما يجب أن يتمسك المتهم بحقه فاذا تنازل عنه صراحة أو ضمنا بأن تكلم في الموضوع سقط حقه طبقا للمادة ٢٣٦ تحقيق التى تقضى بأن أوجه البطلان الذى يقع في

الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب ابدائها قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة ان لم يكن هناك شهود والا سقط حق الدعوى بها<sup>(١)</sup>.

**الاجراءات في الجلسة :** توزع القضايا على أعضاء المحكمة الاستئنافية قبل الجلسة لدرستها وتلخيصها . وفي الجلسة يبدأ نظر القضية بعد الفراغ من مسألة الاعلان بتلاوة تقرير يقدمه العضو الذي درس القضية ( انظر المادة ١٨٥ لتحقيق ) . ولم ينص القانون على وضع معين للتقرير ولا على البيانات التي يشتمل عليها . وانما الفرض منه اعطاء صورة مصفرة علانية من وقائع القضية والاجراءات التي اتخذت فيها الى أن جاءت أمام محكمة الاستئناف . فيبين فيه التهمة ، وأدلة الاتهام والدفاع ، وحكم محكمة أول درجة ، واستئناف الخصوم وميعاده الخ . والأمر متروك لرأى القاضي الملخص وضميره . غير أنه يجب أن يكون التلخيص مكتوباً وجدياً فلا يصح الاكتفاء بقراءة صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائي المثبتين بظاهر غلاف أوراق الدعوى<sup>(٢)</sup> وتلاوة تقرير التلخيص اجراء جوهري يترتب على اغفاله بطلان الاجراءات ونقض الحكم الاستئنافي<sup>(٣)</sup> . ولكن لا يشترط أن يكون العضو الذي يتلو التقرير هو نفس القاضي الملخص .

وبعد تلاوة هذا التقرير تسمع قبل ابداء أى رأى في الدعوى من واضع التقرير أو بقية الأعضاء أقوال المستأنف والأوجه المستند عليها في استئنافه ثم يتكلم بعد ذلك باقى الخصوم ويكون المتهم آخر من يتكلم ( المادة ١٨٥ / ٢ لتحقيق ) .

(١) انظر جرائعولان ، ٢ فقرة ٧٤٨ وراجع ما تقدم في التكليف بالحضور وانظر أيضا دو هلس رقم ١٨٥ ولوبوشان ، مادة ١٨٤ فقرة ٢٠ وما بعدها وانظر عدة أحكام ملخصة في القضاء الجنائي ، ٢ مادة ١٨٤ تحقيق وأحكاما أخرى حديثة في الموسوعة الجندي بك عبد الملك ، ١ ص ٦٣٨ وما بعدها . وانظر أحكاما خاصة بالتأجيل لتوكيل محام في الموسوعة ، ١ ص ٦٤٣ — ٦٤٥

(٢) قض ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ١٣٧ ص ١٧٤ ) .

(٣) انظر عدة أحكام بالقضاء الجنائي ، ٢ مادة ١٨٥ تحقيق رقم ١ — ١٣ .

فالمحكمة أساسا لا تجرى تحقيقا في الجلسة كما تفعل محكمة أول درجة بل تكفي بالرجوع الى أوراق الدعوى وبما تسمعه من مرافعة الخصوم أمامها وتحكم بناء على ذلك وتكون اعتقادها من أى مصدر من المصادر الموجودة بأوراق الدعوى سواء في ذلك تحقيقات البوليس أو النيابة أو تحقيقات محكمة أول درجة، كما أن لها الفاضلة بين تلك المصادر واعتماد ما يؤدى اجتهادها الى اعتمادها منها<sup>(١)</sup>. غير أن لها اذا دعا الأمر أن تجرى تحقيقا تكميليا كما سيأتى.

ويلاحظ كما قدمنا أن سؤال المتهم عن التهمة ليس باجراء ضرورى أمام محكمة الاستئناف كما هو الحال أمام محكمة أول درجة لأن المادة ١٨٥ الخاصة باجراء الاستئناف لم توجه كما فعلت المادتان ١٣٣ و ١٦٠ تحقيق<sup>(٢)</sup>. وبالعكس استجواب المتهم غير محظور أمام المحكمة الاستئنافية كما تقدم.

التحقيق التكميلى : تنص المادة ١٨٦ على أنه يسوغ في كل الأحوال للمحكمة الابتدائية أن تأمر بما ترى لزومه من استيفاء تحقيق أو سماع شهود وتتبع في محكمة ثانية درجة المواد ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧١ (أى الخاصة بالشهادة أمام محكمة أول درجة) ولا يجوز تكليف أى شاهد بالحضور الا اذا أمرت المحكمة الاستئنافية بذلك.

فاجراء تحقيق تكميلى كعمل معاينة أو مضاهاة أو انتداب خبير أو سماع شهود الخ متروك أمره الى تقديرها ان شئت اتخذته سواء من تلقاء نفسها أو بناء عن طلب الخصوم وان شئت رفضته<sup>(٣)</sup>.

(١) قض ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ (المجموعة س ٣٠ رقم ١٠٨) و ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٩ (المجموعة س ٣٠ رقم ١٢٤).

(٢) راجع ما تقدم وانظر كذلك قض ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ (القانون والاقتصاد س ٣ العدد الرابع رقم ٥٣).

(٣) قض ٨ يناير سنة ١٩٢١ (النشرة س ٢ ص ٦٢) و ٢ يناير سنة ١٩٣٣ (القانون والاقتصاد س ٣ العدد السادس رقم ٧٥ ص ١٠٦).

غير أنه إذا أجبست محكمة أول درجة بمحقوق الدفاع فعلى المحكمة الاستثنائية أن تستدرك هذا الخطأ ولا تقرأها عليه والا كان حكمها محلاً للنقض<sup>(١)</sup>. وعلى ذلك إذا رفضت محكمة أول درجة سماع شهود نفي بدون وجه قانوني وأصر المتهم في الاستئناف على سماعهم وجب على المحكمة الاستثنائية أن تسمعهم والا كان في ذلك موافقة من قبلها على الإخلال بمحقوق الدفاع تؤدي إلى بطلان الاجراءات. أما إذا كان هؤلاء الشهود قد سمعوا في أول درجة أو لم يطلب المتهم سماعهم لأول مرة إلا أمام المحكمة الاستثنائية فليس في رفض المحكمة سماعهم أى إخلال بمحقوقه.

والراجع أنه على المحكمة الاستثنائية أن تبين سبب عدم اجابة المتهم الى التحقيق التكميلي الذى طلبه اذا لم توافق عليه<sup>(٢)</sup>.

### الفصل السادس

#### الحكم الاستثنائي

للمحكمة الاستثنائية كل سلطة محكمة أول درجة في الحكم ، فيجوز لها أن تحكم بالادانة أو بالبراءة أو بعدم الاختصاص مع ملاحظة القيود الخاصة بالاستئناف. ولكن سلطتها لا تتجاوز سلطة محكمة أول درجة. فلا يجوز للمحكمة الابتدائية عند نظر الاستئناف المرفوع لها عن حكم صادر من محكمة

(١) انظر جرائع ولان، ٢ فقرة ٧٥٢ وحكما أساسيا لمحكمة النقض في ١٦ فبراير سنة ١٨٩٥ (القضاء ص ٢ ص ١١٦) وانظر أحكاما عديدة في الموضوع في القضاء الجنائي، ٢ مادة ١٨٦ تحقيق وأحكاما حديثة ملخصة في الوسوعة لجندى بك عبد الملك، ١ ص ٦٥١ - ٦٥٥.

إذا طلب التهم سماع شهود نفي أمام محكمة أول درجة والمحكمة برأته بدون أن تسمعهم نظرا لضعف أدلة الإثبات فعلى المحكمة إذا استأنفت التباة حكم البراءة أن تسمع شهود النفي ولو لم يطلب التهم ذلك صراحة (هذه أول مارس سنة ١٩١٣ المجموعة س ١٤ رقم ٥٥).

(٢) هذه ٣١ يناير سنة ١٩٢٩ (المجموعة س ٢٠ رقم ٤٨).

مركزية أن تحكم بمقوبة لا يجوز للمحكمة المركزية الحكم بها (أى لأكثر من ثلاثة شهور أو عشرة جنينيات غرامة<sup>(١)</sup>).

والحكم الاستثنائي يجب أن تتوافر فيه الشروط المقررة للحكم الابتدائي (انظر المادة ١٨٨ وراجع ما تقدم في الموضوع). فيجب أن يكون مسببا ومشتملا على بيان الواقعة المستوجبة للحكم بالمقوبة وأن يشير الى نص القانون الذى يحكم بمقتضاه.

غير أنه إذا كان الحكم الاستثنائي صادرا بالتأييد فيكفى الإحالة على أسباب الحكم الابتدائي ولو ضمنا والقضاء الفرنسى والمصرى مستقر على ذلك<sup>(٢)</sup>. هذا ما لم تستجد دفعوع جديدة في دور الاستئناف فيجب على المحكمة عند رفضها أن تبين سبب ذلك<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان الحكم الاستثنائي صادرا بالغاء الحكم الابتدائي فيجب تسييبه ويجب أن ترد المحكمة الاستئنافية على أسباب المحكمة الابتدائية<sup>(٤)</sup> ولو ضمنا

(١) قاض ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٧ (المجموعة س ٩ رقم ٧).

(٢) راجع لبوتقان، مادة ٢١١ ققرة ٩٤ وانظر أحكاما عديدة في الموسوعة لجندي بك عبد الملك، ١ ص ٦٥٩ — ٦٦٢.

(٣) إذا أصدرت المحكمة الاستئنافية حكما غاييا بإدانة التهم والغاء حكم البراءة وفي المعارضة قضت بالتأييد أخذه بأسباب الحكم النهائي فإن هذا لا يجب الحكم برغم أن الحكم النهائي صدر قبل أن تسمع محكمة الاستئناف دفاع التهم ما دام أن التهم أو وكيله لم يأت أجهها بشيء جديد لم يسبق تقريره في محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية مما يقتضى انشاء أسباب جديدة. قاض ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ (مجموعة القضا، ٢ رقم ٧٣ ص ٦٤).

(٤) قاض ٢١ مارس سنة ١٩١٤ (الشرائع س ١ ص ١٤٤) و ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٣ (المهامات س ٤ ص ٢٩) و ٥ يناير سنة ١٩٢٦ (المجموعة س ٢٦ رقم ٨٦) و ٧ يونيو سنة ١٩٢٧ (المهامات س ٨ رقم ٣٠٥) و ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ (المهامات س ٨ رقم ٥١٨) و ١٣ يونيو سنة ١٩٢٩ (مجموعة القضا، ١ رقم ٢٨٠ ص ٣٢٥) و ٥ أبريل سنة ١٩٣١ (مجموعة القضا، ٢ رقم ٢٣٠ ص ٣٨٤).

ولا يشترط أن ترد على الأسباب سببا سببا<sup>(١)</sup> . ولا يكفي في حالة الغاء حكم بالبراءة عبارة مجلة كقول المحكمة « ان التهمة ثابتة من التحقيقات ومن شهادة الشهود<sup>(٢)</sup> » أو « انه لا يوجد أى دليل قبل المتهم فيتمين براءته »<sup>(٣)</sup> .

وإذا كان الحكم صادرا بتعديل العقوبة فليست المحكمة ملزمة بإبداء أسباب خاصة وإن شددت العقوبة المحكوم بها ابتدائيا ما دامت العقوبة المفضى بها تدخل في متناول القانون الذى تطبقه وذلك لأن رفع معذل العقوبة يرجع الى تقدير المحكمة وحدها<sup>(٤)</sup> . أما إذا عدلت التهمة فيجب تسبب الحكم<sup>(٥)</sup>

- 
- (١) قضا ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٣١ ص ٧٥ ) و ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ١٨٤ ص ٢٢٤ ) .  
 (٢) قضا ٤ يونيو سنة ١٩٢٣ ( الممامة س ٤ رقم ٤ ص ٣١٩ ) و ٢٥ ابريل سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٢٤٢ ص ٢٨٣ ) .  
 (٣) قضا ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٣١٧ ص ٣٦٢ ) و ١٩ مارس سنة ١٩٣١ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٢١٦ ص ٢٧٣ ) .  
 (٤) قضا ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٣٩٦ ص ٤٦٨ ) وانظر كذلك قضا أول ديسمبر سنة ١٩٢٥ ( المجموعة س ٢٧ رقم ٧٤ ) و ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ ( المجموعة س ٩ رقم ٤٠ ) و ١٣ مارس سنة ١٩٢٠ ( المجموعة س ٢١ رقم ١٠١ ) .

- (٥) قضا ٢٧ مارس سنة ١٩٣٣ ( القانون والاقتصاد س ٣ العدد السادس رقم ١٠٥ )  
 من هذا الحكم قررت محكمة النقض أنه اذا ذكرت التهمة في الحكم الاستئنافى بصيغة مخالفة بالمرّة للصيغة التى ذكرت بها في الحكم الابتدائى ولم تذكر المحكمة الاستئنافى عند تأييدها الحكم الابتدائى سوى قولها « ان الحكم المتأنت فى محله » فان مجيء حكمها بهذا الوضع يجعله من جهة خاليا من بيان الأسباب المستوجبة للعقوبة ويوقع من جهة أخرى اللبس الشديد فى حقيقة الأفعال التى عالت عليها المحكمة ويتعين اذن نقضه .



## الباب الثالث

٢٧ Le pourvoi en cassation العلم بطريق النقض

### تمهيد

ليس الغرض من وجود محكمة النقض زيادة درجة أخرى يعاد نظر الدعوى أمامها للمرة الثانية ( في الجنائيات ) أو الثالثة ( في الجنح ) ، بل الغرض منه قيام هيئة عليا تشرف على تطبيق القانون وتفسيره ومراعاة الاجراءات الجوهرية التي يستلزمها . فهي لا تعرض لوقائع الدعوى وتقديرها بل تسلم بها كما ثبتت أمام محكمة الموضوع ، وتقتصر مهمتها على التكيف القانوني لهذه الوقائع ، أى تطبيق القانون عليها ومراقبة الطرق التي اتبعتها المحكمة للوصول الى الحكم . فهي في الواقع كما يقول الأستاذ جرانمولان تفصل في أمر الحكم ( أى تحاكمه ) لا في الدعوى (١) .

وانشاء محكمة نقض واحدة تشرف على تفسير القانون وتطبيقه تكملة لا غنى عنها لمبدأ اعتبار الناس سواسية أمام القانون . فكما أن القانون واحد لكل الأفراد كذلك يجب أن يكون تفسيره وتطبيقه على نمط واحد بالنسبة للجميع أيا كانت المحكمة التي تطبقه . صحيح ان رأى محكمة النقض لا يلزم باقي المحاكم الا فيما تعلق بالقضية التي تفصل فيها محكمة النقض بالذات ، فليست محكمة النقض هيئة تشريعية على المحاكم أن تصدع لأوامرها ، واذن فليس ثمة ما يمنع المحاكم من أن تذهب في أحكامها الى تقيض ما تقول به محكمة النقض من الآراء . صحيح كل هذا . غير أن مثل هذه الأحكام في الواقع سيكون مآلها في أغلب الأحيان الى الالفاء اذ سيعلن فيها في نهاية الأمر أمام محكمة النقض ، اللهم الا اذا عدلت محكمة النقض عن مذهبها وليس هذا باليسير . فالأصل في طبيعة أحكام محكمة

(١) جرانمولان ، ٢ فقرة ١٧٤ .

النقض الثبات وعدم التحول السريع . فهي بحكم الواقع وليدة خبرة طويلة لخسة من أئمة رجال القانون ثم ان اطمئنان الناس على مدى حقوقهم وواجباتهم القانونية يستلزم استقرار آراء محكمة النقض قدر المستطاع وعدم تقلبها بين المذاهب المختلفة .

ولما كان الطعن بالنقض طريقا استثنائيا أصبح من الطبيعي تضيق نطاقه وعدم التوسع فيه ، وذلك صونا لاحترام الناس للأحكام وفتحهم في عدالتهم ومنعاً لمرقعة تنفيذ العقوبات المحكوم بها حتى لا يضيع أثرها العاجل من حيث عبرة الغير . لهذا نص المشرع على تنفيذ الأحكام رغم الطعن بالنقض وحدد الأحوال التي يجوز فيها الطعن بطريق النقض على سبيل الحصر وألزم الطاعن ببيان الأسباب التي يستند عليها حتى يقبل طعنه والمحكمة بأن لا تنظر الا في هذه الأسباب . وقد كثرت الطعون الواهية كثرة ترتب عليها مضاعفة العمل بلا مسوغ مما حدا بالمشرع الى أن يوجب على رافع الطعن من الأفراد ايداع كفالة في بعض الأحوال ويجيز للمحكمة الحكم بفرامة في الأحوال الأخرى اذا لم يقبل الطعن أو اذا رفض .

ولم يكن لمحكمة النقض في أول الأمر مكان مستقل فكانت تشكل من خمسة من مستشاري محكمة الاستئناف ( المادة ١٠ من لأئمة الترتيب المعدلة سنة ١٩٠٥ بالقانون رقم ٢١٥ ) . ولكن بمقتضى القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١ قرر انشاء محكمة نقض وابرام مستقلة على حدة تؤلف من دائرتين احدهما لنظر المواد المدنية والأخرى لنظر المواد الجنائية<sup>(١)</sup> وتصدر الأحكام من خمسة من مستشاريها ( المادة الأولى من القانون المشار اليه )<sup>(٢)</sup> . ويؤخذ من المذكرة الايضاحية المرفقة بالقانون

(١) راجع في تطور نظام محكمة النقض وتشكيلها وما اليه بحث زميلنا الدكتور محمد حامد فهمي حول محكمة النقض والابرام ( القانون والاقتصاد س ٢ ص ٥٣ ) .

(٢) في فرنسا تتكون العائرة الجنائية من ست عشر مستشارا وتصدر الأحكام من أحد عشر على الأقل ( المادة ٤ من الأمر الصادر في ١٥ يناير سنة ١٩٢٦ ) .

المشار اليه ضرورة العمل على تخصيص أعضاء كل من الدائرتين . وما ذلك الا نتيجة لفكرة وجوب استقرار مبادئ محكمة النقض والابرام حتى لا تتغير وجهات النظر تبعاً لتغير الأشخاص <sup>(١)</sup> .

## الفصل الأول

### الأحكام التي يجوز الطعن فيها بطريق النقض

تنص المادة ٢٢٩ تحقيق المدة بالمادتين ٣٥ و ٤٩ من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١ على ما يأتي :

« يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها فيما يختص بحقوقهما فقط أن يطعن أمام محكمة النقض والابرام في أحكام آخر درجة الصادرة في مواد الجنائيات أو الجنح ... ويجوز في جميع الأحوال الطعن بطريق النقض في أحكام آخر درجة الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية بدون انتظار صدور الحكم في الموضوع وفي هذه الحالة يترتب على رفع النقض إيقاف كل اجراء » .

فالطعن بطريق النقض ، كما يتبين من هذه المادة ، لا يكون الا (١) في الأحكام (٢) الصادرة في جنائيات أو جنح (٣) من آخر درجة (٤) ويشترط كذلك أن يكون الحكم قد نهى الخصومة (définitif) .

١ - لا يطعن الا في الأحكام : الطعن بطريق النقض لا يجوز الا في حكم أى أمر من المحكمة فاصل في قطعة نزاع . فالاجراءات القضائية الأخرى كأوامر النيابة أيا كانت وقرارات قاضى التحقيق أو غرفة مشورة الخاصة بالتحقيق <sup>(٢)</sup>

(١) انظر في موضوع التخصيص جارسوني ، ١ فقرة ٨٩ وجلاسون ، ١ ص ٢٥٦ .

(٢) الحكم الصادر من أودة الشورة بقبول المعارضة المرفوعة ضد قرار النيابة بإيقاف الدعوى العمومية عن شهادة زور أمام المحكمة الفرعية حتى تهض تلك المحكمة بإصدار الحكم المبني عليها هو حكم خاطيء لعدم جواز المعارضة في قرارات النيابة ولكن ليس من الأحكام التي تهمل الطعن بطريق النقض . والأحكام الصادرة في مطاردة القرارات ليست في الحقيقة الا قرارات من أودة الشورة ( نقض ٤ مايو سنة ١٩٠١ المجموعة س ٢ ص ٣ ) .

لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض<sup>(١)</sup>. كذلك القرارات والأوامر الادارية كتأجيل قضايا أو التنحي عن نظر قضية أو توزيع القضايا بين الدوائر أو اخراج شخص من الجلسة الخ لا يجوز الطعن فيها أيضا<sup>(٢)</sup>.

ويراد بالحكم منطوقه فلا يجوز الطعن في الأسباب على حدة<sup>(٣)</sup>، كما لو حكم ببراءة المتهم واشتملت الأسباب على عبارات لوم جارحة<sup>(٤)</sup>. وإنما يصح أن تكون الأسباب محور الطعن في الحكم نظرا لانعدامها أو تضاربها مثلا اذا كان الطعن في الحكم جائزا.

٢ — يجب أن يكون الحكم صادرا في جنائية أو في جنحة. فلا يجوز الطعن في المخالفات<sup>(٥)</sup> كما هو الحال في القانون الفرنسي (المادتان ٤٠٧ و ٤١٣ فرنسي) مع أن هناك مخالفات تثير اشكالات هامة وتترتب عليها نتائج خطيرة كمخالفات التنظيم فحيا يجوز الأمر بالهدم<sup>(٦)</sup>.

(١) قرارات قاضي الاحالة ومثله أودة الشورة يجوز الطعن فيها بطريق النقض في بعض الأحوال كما تقدم لنا .

(٢) انظر دهلس ، فترة ٤٢ ص ٣٠ وجراغولان ، ٢ فترة ٨٩٧ وجارو ، ٥ فترة ١٧٨٢ .

(٣) جارو ، ٥ فترة ١٧٨٢ وجراغولان ، ٢ فترة ٨٩٣ .

(٤) في فرنسا نس يساعد على الطعن في مثل هذا الحكم من النيابة بناء على أمر وزير المحفانية (المادة ٤٤١ تحقيق ) وانظر فستان هيلي ، فترة ٣٨٩٨ .

(٥) تقضى ٧ مارس سنة ١٨٩٦ ( القضاء س ٣ ص ١٦٧ ) و ٦ مارس سنة ١٩٢٣ ( المحاماة س ٤ ص ١٢٢ ) و ٣ ابريل سنة ١٩٢٣ ( المحاماة س ٤ ص ٤٢٩ ) و ٧ يناير سنة ١٩٢٤ ( المحاماة س ٥ ص ١٣ ) وأول يونيه سنة ١٩٢٦ ( المحاماة س ٦ رقم ٥٢٧ و ٥٢٨ ) . واذا قدم الطعن جملة في حكم صدر في جنحة وفي مخالفة فاضيا في هذه الأخيرة بفرامة وبتمويض مدني عن الضرر الناشئ عنها فلا يجوز نظره بالنسبة لجريمة المخالفة هذه ولا بالنسبة للتمويض الناشئ عنها ( تقضى ٢٣ ابريل سنة ١٩٣١ بمجموعة النقض ، ٢ رقم ٢٤٨ ص ٣٠٠ ) .

(٦) انظر دهلس فترة ٣٥ وجراغولان ، ٢ فترة ٨٩٥ .

ويراد بالخالفية الجريمة كما يعتبرها القانون<sup>(١)</sup> لا كما ورد في وصف النيابة للتهمة أو كما اعتبرته محكمة الموضوع . فإذا كان هناك نزاع على التكييف القانوني للجريمة أم مخالفة أم جنحة فمحكمة النقض تفصل مبدئياً في هذه النقطة فإن رأت أن الجريمة جنحة أجازت الطعن متى توافرت باقي شروطه وإن رأت أنها مخالفة رفضته<sup>(٢)</sup> .

والطعن جائز في الأحكام الصادرة في الجنح ولو كان الحكم صادراً من محكمة مدنية أو تجارية كما هو الحال في جرائم الجلسة كأن اعتدى على أعضاء المحكمة أو حكم على شاهد زور في الجلسة<sup>(٣)</sup> . كذلك لا أهمية لنوع العقوبة المحكوم بها فالطعن جائز في كل الأحوال<sup>(٤)</sup> .

٣ - يجب أن يكون الحكم صادراً من آخر درجة . وبعبارة أخرى من محكمة الجنايات أو من المحكمة الاستئنافية . أما الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة فلا يجوز الطعن فيها وإن أصبحت نهائية لقوات ميعة الطعن . وذلك

(١) انظر نقض ٧ يونيه سنة ١٩١٣ (المجموعة س ١٥ ص ٣٥) .

(٢) فلان مع كل نقض ١٧ فبراير سنة ١٩١٧ (المجموعة س ١٨ ص ٧٣) فهو يقضى بأن العبرة بوصف الواقعة الأصلي لا بالوصف الذي تصفه لها المحكمة فيما بعد . وكانت النعمة قذفاً بالسنتين ٢٦١ ، ٢٦٢ ع حكم فيها استئنافاً باعتبار الواقعة مخالفة ( السادة ١٣٤٧/ع ) ولان كذلك نقض ٤ فبراير سنة ١٩٢٤ (المجموعة س ٥ ص ١١) و ١٧ ابريل سنة ١٩٣٠ (مجموعة النقض ، رقم ٢٨ ص ٢٤) .

(٣) دهلر فقرة ٢٥ وجارو ، ٥ فقرة ١٧٨٣ .

(٤) اختلف في الأحكام الصادرة بالارسال الى اصلاحية الأحداث ، هل يجوز الطعن فيها بالنقض أم لا . فحكم أولا بجواز الطعن لأنه على كل حال يحرم الانسان من حرية الشخصية (نقض ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٠٨ المجموعة س ١٠ ص ١٤٠) ثم جرت الأحكام على العكس (نقض ١٩ مارس سنة ١٩١٠ المجموعة س ١١ ص ٢١٢) و ٢٧ ابريل سنة ١٩١٢ (المجموعة س ١٣ ص ١٤٢) و ٣١ يولييه سنة ١٩١٢ (المجموعة س ١٣ ص ٢٦٣) . ونحن أميل الى الرأي الأول فاللادة ٢٢٩ تجيز الطعن في الأحكام الصادرة في جنايات أو جنح بصيغة مطلقة ولم تقيدها بقنوات معينة فإدام هناك خطأ في تطبيق القانون فالطعن جائز .

لأن المحكمة الاستئنافية سلطة اصلاح الخطأ في القانون اذا كان في الحكم الابتدائي شيء من ذلك . وما على صاحب الشأن الا أن يسلك سبيل الاستئناف فهو السبيل العادي أما طريق النقض فهو طريق استثنائي فان ترك ميعاد الاستئناف ينتقض فلا يلومن الا نفسه <sup>(١)</sup> .

ويجب أن يكون الحكم الصادر من آخر درجة نهائياً . وعلى ذلك فالأحكام النيابية الصادرة من محكمة ثاني درجة والتي يجوز المعارضة فيها لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض الا بعد فوات ميعاد المعارضة <sup>(٢)</sup> . ولا يجوز الطعن ولو وصف الحكم النيابي خطأ بأنه حضوري <sup>(٣)</sup> . والطعن غير جائز سواء ممن كان الحكم حضورياً أو غيابياً بالنسبة له لأنه الى أن يمضي ميعاد المعارضة لا يمتد الحكم نهائياً <sup>(٤)</sup> . وعلى ذلك فالنيابة لا تستطيع الطعن بالنقض في الحكم النيابي الصادر على المتهم حتى يمضي ميعاد المعارضة أو يفصل فيها .

ونتيجة منطقية لهذه القاعدة يجوز الطعن بالنقض في الأحكام النيابية التي لا تجوز المعارضة فيها كما هو الحال في الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن والحكم النيابي في موضوع المعارضة والحكم النيابي الصادر ببراءة المتهم .

أما الحكم النيابي الصادر من محكمة الجنايات فكامر بنا يعتبر حكماً تهديدياً يسقط بمجرد حضور المحكوم عليه أو القبض عليه ولهذا لا يجوز الطعن فيه من المتهم اذ لا حاجة به الى ذلك فهو يسقط بحكم القانون . أما بالنسبة للنيابة أو المدعى

(١) فتان حيلي ، ٧ قرة ٣٨٦٥ و جارد ، ٥ قرة ١٧٨٤ من ٢٩٥ ود هلس قرة ١٦ و جرائع ولان ، ٢ قرة ٨٩٤ .

(٢) نفس ٢ فبراير سنة ١٩٢٥ ( الملامة س ٥ رقم ٦٥٦ من ٨٠٩ ) .

(٣) نفس ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ( الملامة س ٦ رقم ١٨٠ ) و ٤ يناير سنة ١٩٣٢ ( النشرة س ٣ رقم ٨١ من ٥٠ ) .

(٤) جارد ، ٥ قرة ١٧٨٤ و جرائع ولان ، ٢ قرة ٨٩٦ ونفس ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ( مجموعة المبادئ الجنائية لجندى بك عبد الملك من ٧١٢ قرة ١٨ ) و ٢٥ يناير سنة ١٩٣١ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ١٦٣ من ٢١٩ ) .

المدنى وكذلك المسئول مدنيا فالطعن جائز قد تكون لهم مصلحة فى ذلك <sup>(١)</sup> .

٤ — يجب أن يكون الحكم قد نهى الخصومة (définitif) أى فصل فى موضوع الدعوى بالبراءة أو الادانة وقضى بالتمويض أو برفضه أو انتهت به الدعوى بشكل آخر دون أن يتعرض للموضوع ، كأن حكمت المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى لسبب ما سواء من تلقاء نفسها أو بناء على دفع أخذت به . أما الأحكام الصادرة قبل الفصل فى الموضوع والتي لا تتهى الخصومة كالأحكام التمهيدية والأحكام الصادرة برفض دفع فرعية فلا يقبل الطعن فيها على حدة وإنما تكون محلا للنقض عند ما يعطى فى الحكم الصادر فى الموضوع <sup>(٢)</sup> .

ولم يرد فى القانون المصرى نص صريح على هذا الشرط <sup>(٣)</sup> ولكن جرى القضاء واستقر على اشتراطه <sup>(٤)</sup> . والحكمة فى ذلك راجعة الى (١) طبيعة النقض

(١) انظر جازو ، ٥ فقرة ١٧٨٤ ودعلى فقرة ١٨ وجراغولان ، ٢ فقرة ٨٨٦ . ٨٩٦ .

(٢) انظر دعلى فقرة ٢٨ .

(٣) فى القانون الفرنسى نص صريح (المادة ٤١٦ / ١ تحقيق ) على أن الأحكام التحضيرية والخاصة بالتحقيق لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض الا بعد الحكم النهائى فى الخصومة (définitif) . والقضاء فى فرنسا على أن هذا الخطر لا يمتدى الى الأحكام الأخرى أى الى الأحكام التمهيدية والأحكام القطعية فى مسائل فرعية الصادرة قبل الفصل فى الموضوع . فشكل هذه يجوز الطعن فيها بطريق النقض ( راجع فستان هيلى ، ٧ فقرة ٣٨٩٨ و جازو ، ٥ فقرة ١٧٨٤ ) . ولكن القضاء والسراج فى بلجيكا يذهبون فى التفسير الى عكس ما عليه الرأى فى فرنسا ( برا Brass فى شرح القانون البلجيكى ص ٣٦٠ وحكم محكمة النقض البلجيكية فى ٨ ديسمبر سنة ١٨٧٣ دلوز سنة ١٨٧٤ قسم ٥ ص ٦٥ ) وفى ٨ يونيو سنة ١٩٢٠ ( Passacrite belge سنة ١٩٢١ قسم ١ ص ٤ ) وهذا الرأى يتفق وما جرى عليه القضاء المصرى ( انظر دعلى فقرة ٢١ ، ٢٢ ) .

(٤) انظر حكما هاما مفعلا فى الموضوع لمحكمة النقض فى ١٣ يناير سنة ١٩٠٠ (المجموعة ص ١ ص ١٧٩ ) وانظر كذلك نقض ١١ ابريل سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٢٢٢ ص ٢٥٩ ) و ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٣١ ( النشرة ص ٣ رقم ٢٠ ص ٨ ) والأحكام المشار اليها فى التطبيقات التى ستأتى .

فهو طريق استثنائي لا يلجأ اليه الطاعن الا بعد أن يتحقق الضرر الذي يهدده وهذا لا يكون الا اذا صدر حكم تنتهي به الدعوى (définitif) على غير صالحه . أما قبل ذلك فصحيح أنه قد يحتمل القضاء ضده ولكن يحتمل أيضا القضاء لصالحه . واذن فلا محل للانتجاء الى محكمة النقض والضرر غير محقق بعد . لنفرض أن متها دفع فرعيا بدم الاختصاص لحكم برفض دفعه . هذا الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع لا محل للطعن فيه بالنقض فورا اذ قد يحتمل أن تفصل المحكمة في الموضوع بالبراءة . فهذا الاحتمال يمنع من سلوك طريق النقض ذلك الطريق الاستثنائي الذي شرع للضرورة . (٢) ثم ان اباحة الطعن في الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع مؤد حتما الى عرقلة ذلك الفصل . ولا يخفى ما هناك من الفائدة في سرعة البت في القضايا الجنائية . (٣) على أن نصوص القانون نفسها يستنتج منها أن النقض لا يكون الا في الأحكام التي تنتهي بها الدعوى . فالمادة ٢٢٩ تجيز الطعن « لكل من أعضاء النيابة العمومية والمحكوم عليه (condamné) . . . » فهي استعملت تعبير « محكوم عليه » لا كلمة « متهم » والشخص لا يكون محكوما عليه الا بالفصل في الموضوع . ثم انها تجيز الطعن في ثلاث أحوال محددة كما سيأتي . ومن مراجعتها يتبين أن القانون يفترض صدور حكم في الموضوع يشوبه خطأ قانوني اما في موضوعه (أي من حيث التطبيق) أو في شكله أو في الاجراءات التي اتبعت للوصول اليه . قد يظن أن حالة الخطأ في الاجراءات تسوغ اجازة الطعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع . ولكن سياق المادة ٢٣٢ يرفع هذا الشك فهي تقول عند قبول النقض في حالة الخطأ في الاجراءات أن محكمة النقض « تعيد الدعوى الى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه » وهذا يشير بأن الدعوى قد خرجت من حوزة المحكمة فمحكمة النقض ترددها اليها <sup>(١)</sup> . وفضلا عن ذلك فان المشرع نص في القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١ الخاص بانشاء محكمة النقض على استثناء حالة الحكم في

(١) انظر دهرس فقرة ٢٣ وما يليها وجرانولان ، ٢ فقرة ٨٩٨ و ٨٩٩ .



مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية فأجاز الطعن فيها بطريق النقض بدون انتظار صدور الحكم في الموضوع . وهذا قاطع في أن القاعدة الأصلية هي عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ( انظر المذكرة الإيضاحية أيضا ) .

وتطبيقا لهذه المبادئ حكم بعدم جواز الطعن بالنقض فيما يأتي :

— في الحكم بالغاء الحكم الابتدائي القاضي بإيقاف الفصل في الدعوى العمومية الخاصة بسرقة عقد منزل حتى يفصل في دعوى ملكية المنزل من المحكمة المدنية لأن الحكم لم يفصل في الموضوع ولا يترتب عليه انتهاء الدعوى <sup>(١)</sup> .

— الحكم برفض الدفع ببطالان طلب الحضور وعدم قبول الدعوى ضد المستأنف وبتحديد جلسة لسماع الموضوع لأن طالب النقض لم يحكم عليه بعد <sup>(٢)</sup> .

— الحكم برفض الدفع بعدم جواز رفع الدعوى اسبق تأشير من النيابة بعدم رفضها <sup>(٣)</sup> .

الحكم باعادة القضية الى المحكمة الجزئية لتنفيذ حكم تمييزي <sup>(٤)</sup> .

— الحكم ببطالان الحكم الابتدائي شكلا لتمديد التهمة الموجهة للمتهم في ورقة الحضور لأن هذا الحكم لا يفصل في موضوع الدعوى لا مباشرة ولا عرضا . وفي هذه الحالة قد أبقى الدعوى العمومية قائمة بلا قيد <sup>(٥)</sup> .

— الحكم بالغاء الحكم المستأنف واحالة القضية على محكمة أول درجة للحكم فيها <sup>(٦)</sup> .

(١) نقض ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٤ ( القضاء س ٥ ص ٣٠ ) .

(٢) نقض ١٨ مارس سنة ١٨٩٩ ( القضاء س ٦ ص ١٤٧ ) وانظر كذلك نقض ١٠ ابريل سنة ١٩٠٥ ( المجموعة س ٦ ص ١٨١ ) و ٢٧ ابريل سنة ١٩٠٧ ( الاستقلال س ٦ ص ٧ ) و ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٤ ( الفرائع س ٢ ص ٧٨ ) .

(٣) نقض ٢٤ اكتوبر سنة ١٩١٤ ( الفرائع س ٢ ص ٧٨ ) .

(٤) نقض ٩ يونيو سنة ١٩٠٦ ( الاستقلال س ٦ ص ٥ ) .

(٥) نقض ٢٣ مايو سنة ١٩١٤ ( الفرائع س ١ ص ٢١١ ) .

(٦) نقض ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٦ ( الفرائع س ٤ ص ٢٩ ) .

— الحكم برفض الدفع الفرعى بعدم جواز سماع شهود الاثبات لتسليم الشيء المدعى تبديده<sup>(١)</sup>.

— الحكم بجواز دخول المدعى المدني فى الدعوى فهو لم يؤثر فى الموضوع ويجوز الطعن فيه مع الموضوع<sup>(٢)</sup>.

— الحكم بعدم جواز الفصل فى تهمة أخرى جديدة لم يعلن بها المتهم لأن هذا الحكم لا يحول دون رفع الدعوى بهذه التهمة<sup>(٣)</sup>.

— الحكم بجواز نظر الدعوى العمومية<sup>(٤)</sup>.

— الحكم التمهيدى القاضى بتعيين خبراء لتحقيق الخطوط التى أسند الى الطاعن تزويرها<sup>(٥)</sup>.

وحكم بجواز الطعن فيما يأتى :

— فى الحكم بعدم قبول استئناف المتهم لأنه حكم ينتهى به سير الدعوى الجنائية<sup>(٦)</sup>.

— الحكم بعدم قبول استئناف النيابة شكلا لسبق الفصل فى الدعوى<sup>(٧)</sup>.

— الحكم القاضى بعدم جواز الاستئناف من مساعد النيابة<sup>(٨)</sup>.

— الأحكام الصادرة بقبول دفع من الدفوع الفرعية كسبق نظر الدعوى

(١) قض ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ (المقامة س ٢ ص ٤٦٣) و ٦ مارس سنة ١٩٢٣ (المقامة س ٤ ص ٦).

(٢) قض ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٤ (الاستقلال س ٤ ص ٧٧) و ٣١ يناير سنة ١٩٢٩ (مجموعة القضاة ١، رقم ١٣٦ ص ١٥٢).

(٣) قض ١١ مارس سنة ١٩١٦ (المجموعة س ١٧ ص ١٦٤).

(٤) قض ١٢ يونيو سنة ١٩٣٠ (مجموعة القضاة ٢، رقم ٤٩ ص ٤١).

(٥) قض ٧ مايو سنة ١٩٣١ (مجموعة القضاة ٢، رقم ٢٥٢ ص ٣٠٣).

(٦) قض ٢ نوفمبر سنة ١٩٠١ (المجموعة س ٢ ص ٢٢٨).

(٧) قض ٢٧ أبريل سنة ١٩٠١ (المجموعة س ١ ص ٢٨٨).

(٨) قض ٢٩ أبريل سنة ١٩٠٥ (المجموعة س ٦ ص ١٨٤).

والحكم فيها نهائيا أو سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية لمضي المدة أو لصدور عفو شامل لأن تلك الأحكام وإن لم تفصل فعلا في الموضوع إلا أنها منبهة للخصومة وممانعة من نظرها لدى المحاكم الجنائية . ويقاس على تلك الأحكام في جواز الطعن فيها بطريق النقض الحكم الصادر من محكمة الخنخ الاستثنائية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية بعد قبولها الدفع بسقوط الدعوى العمومية لصدور عفو شامل لأنه مانع أيضا من نظر الدعوى ثانية أمام المحاكم الجنائية <sup>(١)</sup> .

الأحكام الصادرة في الاختصاص : جرى قضاء محكمة النقض على أن الأصل في الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص أنها غير قابلة للطعن بطريق النقض <sup>(٢)</sup> سواء قضت باختصاص المحكمة ، أى برفض الدفع بعدم الاختصاص ، أو بعدم اختصاصها <sup>(٣)</sup> وبصرف النظر عما إذا كان الطعن من النيابة أو من سواها . وذلك لأن هذه الأحكام لا تنهى الخصومة على كلتي الحالتين في أغلب الأحوال <sup>(٤)</sup> . فإذا دفع مثلا بعدم اختصاص المحكمة الاستثنائية لأن الواقعة

(١) نقض ١١ ابريل سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ ، رقم ٢٢٢ ص ٢٥٩ ) .

(٢) في فرنسا نص المادة ٤١٦ / ٢ صريح في إجازة الطعن في الأحكام الصادرة في الاختصاص .

(٣) انظر أحكاما عديدة في القضاء الجنائي ، ٢ تحت مادة ٢٢٩ تحقيق رقم ٢٤ — ٣٣ و٤١ وانظر كذلك نقض ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، ٢ ، رقم ١٢٠ ص ١٣٦ ) و١٨ يناير سنة ١٩٣١ ( مجموعة النقض ، ٢ ، رقم ١٥٨ ص ٢١٧ ) .

(٤) قد يحدث في بعض الصور أن تنتهى الدعوى العمومية بالحكم في مسألة الاختصاص وذلك إذا قضى بعدم اختصاص المحاكم الأهلية نظرا لجنسية التهم أو لنوع الجرائم في هذه الحالة يجوز الطعن بالنقض . ولذلك قضى بأن الحكم الصادر نهائيا بعدم اختصاص المحاكم الأهلية بالنقض في تهمة الحصول على مبالغ مستحقة للجبرك بناء على أن ذلك من اختصاص مصلحة الجمارك طبقا للمادة ٣٩ من لائحة الجمارك هو حكم يقبل الطعن بطريق النقض لأنه بموجب ينتهى الحق في إقامة الدعوى العمومية ( نقض ٢١ يونيو سنة ١٩١٣ المجموعة ص ١٤ ) .

وترى محكمة النقض أنه يمكن لإجازة الطعن بالنقض للمدعى المدني أن يكون الحكم قد نهى القاضي أمام المحاكم الجنائية ولو أن باب المحاكم المدنية لا يزال مفتوحا أمامه . فقد حكم =

جناية فإن الحكم اذا صدر برفض الدفع فانه سيؤدى الى نظر المحكمة للموضوع .  
واذا صدر بعدم الاختصاص فإن الموضوع سيطرح أمام محكمة أخرى .  
ولكن فى قانون انشاء محكمة النقض الصادر سنة ١٩٣٦ أضيفت للمادة ٢٢٩ فقرة جديدة نصها « ويجوز فى جميع الأحوال الطعن بطريق النقض فى أحكام آخر درجة الصادرة فى مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم الأهلية بدون انتظار صدور الحكم فى الموضوع وفى هذه الحالة يترتب على رفع النقض ايقاف كل اجراء » . والحكمة فى اضافة هذه الفقرة كما تقول المذكرة الايضاحية أنه « اذا كانت المحكمة غير مختصة بنظر القضية لعدم الولاية فمن الأوفق اجازة رفع طعن مستقل فى هذه الحالة وأن يجعل موقفا للإجراءات الابتدائية كي لا تحكم محكمة غير مختصة أصلا حكما ينفذ قبل أن تفصل محكمة النقض والابرام فى أمر اختصاصها <sup>(١)</sup> » .

## الفصل الثانى

### من الذى له حق الطعن

يشترط فيمن يطعن بطريق النقض (أولا) أن يكون طرفا فى الخصومة  
(و ثانيا) أن تكون له مصلحة ظاهرة من وراء نقض الحكم .

== يجوز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية بعد قبولها الدفع بقىوط الدعوى العمومية لصندوق عفو شامل لأنه يمنع من نظر الدعوى ثانية أمام المحاكم الجنائية وقررت محكمة النقض أنه لا محل للقول بأن المدعى المدني أمامه المحاكم المدنية يلجأ إليها اذا شاء لأن من السلم به أن المدعى المدني كان له الحق التام فى أن يلجأ للقضاء الجنائي وقت أن رفع دعواه وقد رفضا لهذا القضاء رفضا صحيحا متفقا ونصوص القانون الجنائي . فهو وخصمه قد ارتبطا ارتباطا قانونيا صحيحا بالتحاكم فى هذه الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية الى النهاية ( نقض ١١ ابريل سنة ١٩٢٩ مجموعة النقض ، ١ رقم ٢٢٢ ص ٢٥٩ ) . انظر كذلك نفس ٢٤ يناير سنة ١٩٢٠ ( المجموعة س ٢١ رقم ٦٤ ص ١٠٤ ) .

(١) انظر نفس ١٨ يناير سنة ١٩٣٢ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٣٢٠ ص ٤٢٩ ) .

(أولاً) يجب أن يكون الطاعن طرفاً فى الخصومة التى قضى فيها الحكم المطعون فيه . وهذه قاعدة عامة فى سائر طرق الطعن . فلا يجوز لمتهم لما يحاكم بهد أن يطعن فى حكم صدر ضد متهم آخر . ولا يقبل الطعن من وارث فى حكم جنائى صادر ضد مورثه<sup>(١)</sup> . ولا يجوز للسيد المسئول مدنياً عن أعمال تابعه أن يطعن فى الحكم الصادر ضد تابعه ما دام الحكم لم يتعرض له . وللمتهم الطعن فى الحكم فيما يتعلق بالدعوى العمومية وكذلك فيما يتعلق بالدعوى المدنية ولو حكم عليه فيها وحدها . أما للدعى المدنى فحقه قاصر على الدعوى المدنية ومثله المسئول عن حقوق مدنية ( مادة ٢٢٩ تحقيق ) . وإنما اذا تعرض الحكم فى منطوقه لشخص غير داخل فى الخصومة فانه يعتبر حكماً عليه واذن يجوز لهذا الشخص أن يطعن فيه<sup>(٢)</sup> .

(ثانياً) يجب أن يكون للطاعن مصلحة ظاهرة من وراء النقض . وهذا الشرط ما هو الا تطبيق للقاعدة العامة « المصلحة أساس الدعوى » . وإنما ، كما تقول محكمة النقض ، هذه القاعدة على اطلاقها لا تسرى على النيابة العمومية . فان لها مركزاً خاصاً فيه تمثل المصالح العامة وتسمى فى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية . ولذلك كان لها أن تطعن بطريق النقض فى الأحكام وان لم يكن لها — كسلطة اتهام — مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليهم من المتهمين<sup>(٣)</sup> . فالنيابة ليست مهمتها مجرد طلب العقاب بل هى أمينة المجتمع فى طلب القصاص العادل . فاذا حكم على شخص حكماً خاطئاً من الوجهة القانونية أو أغفلت فى حقه الضمانات الأساسية التى أحاطه بها القانون فمن

(١) انظر نفس ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ١٠٤ ص ١٠٦ ) .

(٢) فتان هبلى ، ٧ فترة ٣٩٠٢ وجارو ، ٥ فترة ١٧٨٧ ودهللى فترة ٤٤ وجرانمولان ، ٢ فترة ٨٨٧ ونفس ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ١٠٤ ص ١٠٦ ) .

(٣) نفس ١٩ يونيه سنة ١٩٣٣ ( القانون والاقتصاد س ٢ ملحق العدد السابع رقم

مصلحة المجتمع الغاء مثل هذا الحكم وكان اذن للنيابة حق الطعن ولو صدر الحكم مطابقا لطلباتها<sup>(١)</sup>.

ولم يرد فى القانون المصرى نص على هذا المبدأ أو تطبيق له بشكل صريح فى حالة أو أحوال خاصة. وقد وردت فى القانون الفرنسى نصوص عديدة لا تميز النقض فى عدة أحوال، والحكمة الأساسية التى بنيت عليها هى أن لا مصلحة ترجى من وراء نقض الحكم فى تلك الأحوال. ومثل ذلك المواد ٤٠٩ و ٤١١ و ٤١٤ و ٤١٦ تحقيق. وقد أنشأت محكمة النقض الفرنسية نظرية شهيرة تعرف بنظرية العقوبة المبررة (la peine justifiée)، بنتها على التوسع على الأخص فى تفسير المادتين ٤١١ و ٤١٤ تحقيق. وهاتان المادتان تنصان على عدم قبول النقض اذا بنى على خطأ فى ذكر نص القانون وكانت العقوبة المحكوم بها هى نفس العقوبة المنصوص عليها فى القانون للجناية أو الجنحة التى حكم فيها. اعتبرت محكمة النقض الفرنسية أن هاتين المادتين لم يأت بهما المشرع على سبيل الاستثناء وانما وضعهما تطبيقا للمبدأ العام مبدأ المصلحة أساس الدعوى. ومن ثم توسعت فى تفسيرهما وجرت أحكامها على رفض الطعن فى الأحكام الصادرة بمقوبة رغم اشتغال الحكم للمطعون فيه على خطأ فى تطبيق القانون متى كانت العقوبة المحكوم بها فضلا لا تختلف فى طبيعتها عن العقوبة التى يحكم بها لو أن هذا الخطأ لم يقع وطبق القانون تطبيقا صحيحا وكان مقدارها يدخل فى حدود تلك العقوبة<sup>(٢)</sup>.

(١) دجلس قرة ٤٩ وجرائع لولان، ٢ قرة ٨٨٣.

(٢) تطبيقا لتلك استقر قضاء محكمة النقض الفرنسية على رفض الطعن اذا كان الخطأ فى الإشارة الى المادة مجرد سهو أى خطأ مادى (lapsus calami) كان نمت المحكمة الجرمية بوصفها الصحيح وأخطأت فى ذكر رقم المادة فدونت بدل رقم مادة أخرى. كذلك الحال اذا حصل خطأ فى التكييف القانونى بأن كانت الجريمة سرقة فاعتبرتها المحكمة نصابا أو فى أحد أركانها بأن كان الاشتراك بالتحريض لجلته بالمساعدة أو كان القدر الثابت فى جريمة خيانة الأمانة عارية فاعتبرته وكالة. ومثله أيضا الخطأ فى أحد عناصر التهمة أو فى عدد =

ولكن هل هناك محل للاهتمام بهذه النظرية في مصر؟ نظام النقض في مصر يختلف عنه في فرنسا . فمن جهة ليس لمحكمة النقض الفرنسية أن تتولى بنفسها اصلاح الخطأ بناء على طعن الخصوم بل عليها عند قبول الطعن أن تحيل القضية على محكمة الموضوع للفصل فيها من جديد . أما محكمة النقض المصرية فلها كما سيأتي سلطة اصلاح الخطأ في قانون العقوبات ( مادة ٤٣٢ تحقيق ) . ومن جهة أخرى يجوز الطعن أمام محكمة النقض الفرنسية لمصاحبة القانون قطع من النائب العمومي لدى محكمة النقض ( مادة ٤٤٢ تحقيق فرنسي ) وذلك في الأحكام التي يهمل الخصوم الطعن فيها أو يرفض طعنهم فيها ليب في الشكل أو لانعدام المصلحة . وليس لهذا النظام ما يماثله في التشريع المصري .

== الجرائم كأن حكمت المحكمة بقوبة واحدة عن واقتين وظاهر أن واقعة لا عقاب عليها أو في جريمتين مرتبطتين بقوبة واحدة رغم كون أحدهما لا محل لرفع الدعوى فيها لسبب ما . وقد كانت هذه النظرية غرضاً للتغدي من غالبية الكتاب . وهؤلاء يرون أن المادتين ٤١١ و ٤١٤ إنما جاءتا على سبيل الاستثناء والحالة التي نصت عليها لا شك في انعدام الفائدة من تخمس الحكم فيها . أما في باقي الصور التي توسعت فيها محكمة النقض فهناك دائماً مصلحة للطاعن ، على الأقل مصلحة أدبية أو مصلحة محتملة .

وقد حاولت محكمة النقض أن تصلح من عيوب هذه النظرية فصدت الى الإشارة في أحكامها الى التكييف القانوني الصحيح للجريمة رغم صدورها برفض الطعن ، وسارت على عدم تطبيق نظريتها في أحوال المود . فقي ثبت أن المحكمة الموضوعية أخطأت في اعتبار المحكوم عليه دائماً وجب تخمس الحكم ولو كانت العقوبة المتخصة بها جائر الحكم بها ولو لم يتوافر المود . وذلك لأنه يرجح أن اعتقاد محكمة الموضوع بتوافر ظرف المود قد أثر في تحديد مقدار العقوبة التي يستحقها التهم . كذلك استنتت حالة الخطأ في مقدار الحد الأعلى للعقوبة عند وجود ظروف قضائية أو أعذار قانونية مخففة .

على أنه أياً كانت الانتقادات التي تسدد الى تلك النظرية فما لا شك فيه أن تلك النظرية لا تزاع في قائمتها العملية في فرنسا . فهي أم حازر تهيء محكمة النقض هناك في سبيل الطعون وتصون به حرمة الأحكام من خطر الاكثار من النائها وورد القضايا الى دائرة أخرى لاعادة نظرها ( راجع في شرح هذه النظرية وتقدمها رسالتى لالان (Lalanne) وجيلان (Gelin) حول العقوبة المبردة سنة ١٩٢٢ . ورو ، ٢ ص ٤٨٧ ) وجارو ، ٥ بقرة ١٨١٥ وما يليها وبه اشارة الى مراجع عديدة هامة .

لذلك لا نرى محلا لاتباع تلك النظرية في مصر والواجب الاكتفاء  
 بالتاعدة الأصلية قاعدة « المصلحة أساس الدعوى » وتطبيقها تطبيقا سليما كلما  
 تراءت للمحكمة فائدة للطاعن من وراء نقض الحكم <sup>(١)</sup> . ولكن ما هو حدود  
 تلك المصلحة ؟ نرى أنه لا مبرر لاشتراط مصلحة محققة فليس هناك في نصوص  
 القانون ما يدعو الى القول بذلك . بالعكس نفس سياق النصوص يدل على أن  
 احتمال الفائدة يكفي لالغاء الحكم . ففى حالة الخطأ في الاجراءات الجوهرية ( مادة  
 ٢٢٩ تحقيق ) يحتمل أن يستفيد الطاعن من اعادة نظر الدعوى كما يحتمل أن  
 لا يستفيد بل وقد يحتمل أن يسوء مركزه كما سنرى . وعلى ذلك تتوافر  
 المصلحة اذا اعتبرت المحكمة المحكوم عليه عائدا خطأ ولو أنها لم تطبق المادة  
 ٤٩ ع أى ولو لم تتجاوز الحد الأعلى للجريمة . وذلك لأنه يخشى أن يكون ظرف  
 العود قد أثر في تقدير المحكمة للعقوبة . ومن هذا القبيل أيضا ما اذا اتهم  
 الشخص بجرمتين أو نسبت اليه واقتتان وحكم عليه من أجلها بعقوبة واحدة ثم  
 تبين أن الدعوى في احدى الجريمتين قد سقطت لسبب ما كضى المدة أو كان  
 هناك مانع من العقاب عليها <sup>(٢)</sup> ، أو أن احدى الواقعتين قد عوقب المتهم عليها .  
 ولا محل لقصر احتمال الفائدة على الدعوى التي صدر فيها الحكم بل يكفي احتمال  
 الفائدة في المستقبل كما هو الحال في توافر السوابق التي تنص عليها المادة ٥٠ ع  
 واحتمال تطبيقها في حالة العود . فمثلا اذا حكم على شخص بالحبس سنة في جريمة  
 دخول في منزل بقصد ارتكاب جريمة على اعتبار أنها شروع في سرقة وكانت له  
 سابقة بالحبس سنة في جريمة سرقة فان بقاء الحكم باعتبار الجريمة سرقة يجعله

(١) راجع مقالا هاما للأستاذ حامد بك فهمى عن نظرية العقوبة البررة ( القانون  
 والاقتصاد س ١ ص ٥٤٦ ) .

(٢) قد يقال في هذه الحالة — حالة سقوط الدعوى في احدى الجريمتين أو عدم العقاب  
 عليها — ان السقوط يمس المدة أو المانع الذى وجد لا يمنع المحكمة من ملاحظته واعتباره  
 عند تهديد العقوبة في الجريمة الثانية لو رقت الدعوى عنها وحدها ، واذن لا يكون هناك محل  
 للنقض .



مهدها بتطبيق المادة ٥٠ ع في المستقبل . كذلك نرى أنه يكفى لقبول الطعن من النيابة مجرد تصحيح الخطأ القانونى لبيان حكم القانون الصحيح فقط . بل ولا نرى بأساً من قبول الطعن وتصحيح الخطأ القانونى ولو كانت المصلحة أدبية <sup>(١)</sup> .

وقد جرى قضاء محكمة النقض على اشتراط المصلحة لقبول الطعن . وتطبيقاً لذلك حكم بأنه :

— لا يقبل الطعن من التهم بناء على أن استئنائه مرفوض شكلاً لتقديمه بعد الميعاد لأن ذلك الاستئناف كان فى مصلحته <sup>(٢)</sup> ، أو أن المحكمة أغفلت فى حكمها تاريخ استئنائه <sup>(٣)</sup> ، أو أنها لم تحكم فى الاستئناف المرفوع ضده من المدعى المدنى <sup>(٤)</sup> .

— ولا بناء على أن المحكمة استعملت معه الرأفة دون أن تذكر نص المادة ١٧ ع <sup>(٥)</sup> أو لم تبين أسباب الرأفة <sup>(٦)</sup> ، أو حكمت عليه بالارسال للإصلاحية بدلاً من الحبس <sup>(٧)</sup> .

— وإذا حكمت المحكمة على أحد المتهمين بمقوبة العائد ولم تبين نوع السابقة فليس للمتهم الآخر أن يتمسك بهذا الوجه ويطلب نقض الحكم <sup>(٨)</sup> .

(١) انظر مقال حامد بك فهمى السابق الإشارة إليه .

(٢) قض ١٤ يناير سنة ١٩٠٤ ( الحقوق س ٢٠ ص ٢٢٩ ) و ٢١ يولييه سنة ١٩٠٤ ( المجموعة س ٦ ص ٣ ) .

(٣) قض ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ ( المجموعة س ٨ ص ١٨٥ ) و ١١ فبراير سنة ١٩١٢ ( المجموعة س ١٢ ص ٨٦ ) .

(٤) قض ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ( المجموعة س ١ ص ١١٧ ) .

(٥) قض ٧ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ( المجموعة س ٥ ص ١٠٠ ) .

(٦) قض ١٥ اكتوبر سنة ١٩١٣ ( الضرائع س ١ ص ٧٦ ) .

(٧) قض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ ( الهامة س ١٣ ص ٨٢٢ ) .

(٨) قض ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٠٥ ( الاستقلال س ٤ ص ٥٦٩ ) .

كذلك ليس مما يعنيه اغفال المحكمة ذكر أشخاص غيره متهمين أو غير متهمين<sup>(١)</sup>.

— ولا يقبل الطعن بناء على عدم ذكر تاريخ السوابق إذا لم تؤثر هذه السوابق في الحكم المطعون فيه بتشديد العقوبة<sup>(٢)</sup>.

— ولا يقبل الطعن من النيابة بناء على أن المحكمة الاستئنافية قبلت استئنافا بعد الميعاد إذا كان الحكم الاستئنافي قد صدر بالتأييد لأن عدم قبول الاستئناف كان يترتب عليه صيرورة الحكم الابتدائي نهائيا وقد صار كذلك بالحكم استئنافيا بالتأييد<sup>(٣)</sup>.

— ولا بناء على عدم وجود مدافع مع المتهم فشرط حضور محام مع المتهم وضع في مصلحة المتهم خاصة . فالإخلال به وإن كان فيه مخالفة ظاهرة لأحكام القانون إلا أنه لا يضر بالنيابة<sup>(٤)</sup>.

— ولا يقبل الطعن من المدعى المدني بناء على عدم اشتغال الحكم ذكر تاريخ الواقعة<sup>(٥)</sup> أو على عدم ذكر ألفاظ السب<sup>(٦)</sup> أو على أن المتهم لم يكن آخر من يتكلم<sup>(٧)</sup> لأنه في كل هذه الأحوال لا شأن له فيما فرط من الخطأ وأمر ذلك متروك للمتهم<sup>(٨)</sup>.

(١) تفض ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ (مجموعة التفض ٢٢ رقم ٣٠٤ من ٣٧٢).

(٢) تفض ١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٤ (المجموعة س ٦ من ٨٢) راجع ما سبق في حالة الخطأ في اعتبار التهم عاتما .

(٣) تفض ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٢ (المجموعة س ٤ من ٩٦).

(٤) تفض ٣٠ يناير سنة ١٩٠٤ (المجموعة س ٥ من ١٨٧) . الفروض أن ذلك الإخلال لم يضار به المتهم أيضا .

(٥) تفض ٧ يولييه سنة ١٩٠٤ (الاستغلال س ٣ من ٢٥٣).

(٦) تفض ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٣ (المجموعة س ٥ من ١٦٠).

(٧) تفض ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٣ (الاستغلال س ٢ من ٣٣٠).

(٨) انظر كذلك تفض ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٠ (المجموعة س ٢ من ٢٤٢).

ولكن محكمة النقض لم تسلم من تأثير نظرية العقوبة المبررة القائمة في فرنسا . فجرت أحكامها في أغلب الأحوال على عدم قبول الطعن ، لانعدام الفائدة ، في حالة الخطأ في عناصر التهمة أو في الوصف القانوني متى كانت العقوبة المحكوم بها يمكن توقيها على فرض عدم وجود هذا الخطأ . وذلك كأن طبقت المحكمة المادة ٢٠٥ ع وكانت المادة ٢٠٦ هي الواجب تطبيقها ، أو اعتبرت الجريمة تامة بينما هي لم تتجاوز دور الشروع ، أو حكم على المتهم كفاعل أصلي حالة كونه شريكا فقط ، ما دامت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق المادة ٢٠٦ ع وفي عقاب الشروع في الجريمة والشريك في ارتكابها <sup>(١)</sup> . كذلك قضى برفض الطعن لعدم الفائدة إذا حكم على المتهم بعقوبة من أجل جريمتين وطعن بعدم توافر أركان واحدة منها ما دامت العقوبة المحكوم بها تدخل في حدود العقاب على الجريمة الأخرى <sup>(٢)</sup> .

ونحن أميل الى أن تتولى محكمة النقض اصلاح الخطأ بنفسها في مثل تلك الأحوال <sup>(٣)</sup> خصوصا كلما كانت العقوبة المقررة بها تقترب من الحد الأعلى فان هذا يرجح ان كان للوصف الخاطئ دخل في تقدير العقوبة . على أن محكمة النقض في بعض أحكامها الصادرة في مسائل من هذا القبيل قد خالفت القضاء الفرنسي وقبلت الطعن وتولت اصلاح الخطأ القانوني بنفسها وطبقت المواد الصحيحة . فقضت مثلا بنقض حكم صادر بسجن متهم بالشروع في سرقة

(١) انظر أحكاما عديدة في القضاء الجنائي ، ٢ مادة ٢٢٩ رقم ١٠٥ — ١٢٨ . وانظر نفس ١٧ ابريل سنة ١٩٣٠ ( بمجموعة النقض ، ٢ رقم ٣٢ ص ٢٦ ) .

(٢) نقض ١٥ ابريل سنة ١٩١٦ ( الشرائع س ٣ ص ٥١٤ ) وكانت التهمة الموجهة الى المتهم أنه خطف صبية واشترك معها في سرقة مصوغات لوالديها . ومحكمة الجنايات حكمت على المتهم عملا بالواد ٢٥٠ و ٢٧٤ و ١٧ ع بالحبس ستين مع النفل . وبني المحكوم عليه طنه على أن الوقائع الناتجة لا تكون جريمة الخطف . فرفض الطعن لعدم الفائدة لأن العقوبة المحكوم بها لا تتجاوز حد العقوبة التي كان يجوز الحكم بها على تهمة السرقة وخذها اذا استبعدت تهمة الخطف .

(٣) انظر مقال حامد بك فهمي المشار اليه ص ٥٦٨ وما يليها .

بإكراه ثلاث سنوات تطبيقاً للمادة ٢٨٧ والفقرة الثانية من المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات القديم وطبقت الفقرة الثانية من المادة ٣٥٢ مع المادة ٢٨٧ وأبقت العقوبة كما هي . وكذلك حكمت بنقض حكم صادر بحبس على متهم باختلاس وتزوير تطبيقاً للمادتين ١٨٩ و ١٠٠ والفقرة الخامسة من المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات القديم وحكمت عليه بالحبس تطبيقاً للمادتين ١٩١ و ٣٥٢ من قانون العقوبات <sup>(١)</sup> . ولم تقف محكمة النقض عند الحكم بقبول الطعن وتطبيق القانون مع بقاء العقوبة المحكوم بها بل عدلت في بعض الأحوال العقوبة التي وردت في الحكم المطعون فيه . قضي قضية حكم فيها بالأشغال الشاقة المؤبدة في تهمة قتل عمد تطبيقاً للمادتين ١٩٤ و ١٧ ع رأت محكمة النقض عدم توافر سبق الإصرار فقضت بتطبيق المادة ١٩٨ ع ومعاقبة المتهم بالسجن خمس عشرة سنة <sup>(٢)</sup> . وفي قضية أخرى حكم على متهم بأحداث عاهة مستديمة (مادة ٢٠٤ ع) بالحبس ثلاث سنوات . ولما تبينت محكمة النقض أن الوقائع الثابتة في الحكم المطعون فيه لا تكون الا ضرباً بسيطاً قضت بأن الجريمة تقع تحت نص المادة ٢٠٦ ع وبمعاقبة المتهم ثلاثة شهور <sup>(٣)</sup> . كذلك قضت بنقض حكم صادر على متهم بعقوبة واحدة في تزويرات متعددة وكان الحكم باطلاً لقصوره عن بيان وقائع تهمتين منهما <sup>(٤)</sup> .

(١) راجع مقال حامد بك فهمي المشار اليه ص ٥٦٥ .

(٢) قض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ في القضية رقم ٢٦٤ س ٤٦ قضائية ( ورد في مقال حامد بك فهمي المشار اليه ) .

(٣) قض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ في القضية رقم ١٤١٣ س ٤٦ قضائية ( ورد في مقال حامد بك فهمي المشار اليه ) .

(٤) قض ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩ القضية رقم ١٦٧٨ س ٤٦ قضائية ( ورد في مقال حامد بك فهمي المشار اليه ) وقالت محكمة النقض في حكمها « ان محكمة الموضوع لم تقض بعقوبة مستقلة بخصوص التهمة الملبية بل عاقبت عليهما وعلى التهم الأخرى بعقوبة واحدة وغير مقدور مع هذا التوحيد في العقوبة معرفة ما يصيب تلك التهم الملبية من مقدارها فالضرورة الناشئة عن عدم التجزئة تقضي بنقض الحكم برمته » . وانظر كذلك قض ٢٦ مايو سنة ١٩١٠ (المجموعة س ١١ ص ٢١٤) .

### الفصل الثالث

#### أحوال النقض

النقض كما قدمنا طريق طعن استثنائي . ولذا حدد المشرع الأحوال التي يفسح فيها هذا الطريق لصاحب الشأن . فنص في المادة ٢٢٩ تحقيق على أن هذا الطعن لا يجوز الا في الأحوال الآتية :

( الأولى ) اذا كان القانون لا يعاقب على الواقعة الثابتة في الحكم .  
( الثانية ) اذا حصل خطأ في تطبيق نصوص القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم .

( الثالثة ) اذا وجد وجه من الأوجه المهمة لبطلان الاجراءات أو الحكم .  
وهذه الأحوال واردة على سبيل الحصر . ومنها يظهر أن محكمة النقض تقتصر مهمتها على مراقبة احترام القواعد القانونية . فهي لا تتعرض لموضوع الدعوى وتقدير وقائعها بل تنظر في صحة الحكم باعتباره كلمة القانون فيما ثبت من الوقائع ، وترى ما اذا كان القاضى قد راعى قواعد القانون أم لا سواء كانت قواعد موضوعية أو قواعد شكلية أو عبارة أخرى سواء كانت قواعد قانون العقوبات أو قواعد قانون تحقيق الجنايات وما يكملهما .

والحالة الأولى والثانية تتعلقان أصلا بالقواعد الموضوعية أى قواعد قانون العقوبات والحالة الثالثة خاصة بالقواعد الشكلية أى بقواعد قانون تحقيق الجنايات وما اليه . ولهذا التفرقة أهمية خاصة في مصر . فان الخطأ اذا كان متعلقا بقواعد قانون العقوبات توات محكمة النقض اصلاحه بنفسها . أما اذا كان حاصلا في الاجراءات ردت القضية الى المحكمة المطعون في حكمها حسب التفصيل الذى سيأتى <sup>(١)</sup> .

(١) في فرنسا ليس لمحكمة النقض أن تصحح الخطأ بنفسها وعليها عند نقض الحكم أن ترد القضية الى محكمة الموضوع لاعادة نظرها .

**الحالة الأولى :** كون القانون لا يعاقب على الواقعة الثابتة في الحكم .  
وهذه نتيجة منطقية للبدأ الأساسي الدستوري ، مبدأ « لا عقاب بلا نص » .  
فما لم يرد نص في قانون العقوبات أو ما ألحق به فلا سبيل الى العقاب مهما كان الفعل مخالفا لقواعد الآداب أو مشابها لأفعال أخرى يعاقب القانون عليها .  
ويدخل في هذه الحالة أيضا وجود سبب من أسباب الإباحة أو عذر من الأعذار القانونية المفضية من العقاب ، وسقوط الدعوى في الجريمة لأى سبب من الأسباب كمضى المدة أو صدور عفو شامل <sup>(١)</sup> .

**الحالة الثانية :** حصول خطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم . وهذه الحالة واسعة النطاق . وهي في الواقع تدخل فيها الحالة الأولى <sup>(٢)</sup> . فكلما كان هناك خطأ في تطبيق قواعد قانون العقوبات ، في تطبيقها أو في تفسيرها ، كان ذلك سبيلا للنقض .

وذلك الخطأ قد يكون خطأ في التكييف القانوني وتطبيق مادة بدل أخرى ، كأن تعتبر المحكمة الجريمة فضلا فاضحا مغللا بالحياة ( المادة ٢٤٠ ع ) بدلا من اعتبارها هتك عرض ( المادة ٢٣٠ ) أو قتلا باهمال ( المادة ٢٠٢ ع ) بدلا من جرح أفضى الى موت ( المادة ٢٠٠ ع ) خطأ منها في فهم المراد بالقصد الجنائي في الجرح العمد . وقد يكون الخطأ في أركان الجريمة التي تنص عليها المادة أو نوع أو حدود العقوبة الواردة بها سواء كانت عقوبة أصلية أو تكميلية . فاذا كانت الجريمة شروعا في قتل عمد ( المادتان ٤٥ و ١/١٩٨ ) فإن المحكمة لا تستطيع أن تتجاوز في عقابها الأشغال الشاقة المؤقتة ولا أن تنزل عن عقوبة السجن ( المادة ٤٦ ع ) . واذا رأت المحكمة أن هناك ظروفًا تستدعي الرأفة وطبقت المادة ١٧ ع فإنها تنفذ بمحدودها ولا تستطيع أن تحكم بالعقوبة الأصلية

(١) انظر دجلس قجرة ١٢٥ .

(٢) انظر نفس ١٩ ابريل سنة ١٩٠٢ ( المجموعة س ٤ ص ٢٦ ) .

ولا أن تنزل عن الحد الأدنى الذى تقرره تلك المادة<sup>(١)</sup> . فلو فرض وكانت الجريمة عقوبتها السجن وطبقت المادة ١٧ ع وجب الحكم بالحبس مدة تتراوح بين ثلاثة شهور وثلاث سنوات .

وسلطة محكمة النقض قاصرة على مراقبة تطبيق القانون وتفسيره تطبيقاً وتفسيراً صحيحاً . وليس لها أن تتعرض لثبوت الوقائع . فالوقائع ، كما قدمنا ، تفصل فيها بصفة نهائية قاطعة محكمة الموضوع . فإذا كانت التهمة مثلاً شروعا فى ارتكاب جريمة اقتصر نظر محكمة النقض على ما اذا كانت الأفعال التى صدرت من المتهم تعتبر بدءاً فى التنفيذ فتكون شروعا أم لا . أما ثبوت هذه الأفعال قبل المتهم ، أما تقدير وقائع الدعوى والأدلة المقدمة فيها والافتناع بفرض دون آخر فمن شأن قاضى الموضوع ومن شأنه وحده<sup>(٢)</sup> .

وعلى محكمة الموضوع اذا ما أثبتت قيام جريمة قبل المتهم أن تبين توافر أركان الجريمة ( انظر المادة ١٤٩ تحقيق ) كما عليها أن تسبب أحكامها دائماً حتى تتمكن محكمة النقض من استعمال حقها فى المراقبة . فإذا أغفلت ذلك كان حكمها معيباً ومحلاً للنقض اذ يدخل فى الحالة الثالثة التى سيأتى الكلام عليها . وانما لا تستطيع محكمة النقض اصلاح الخطأ وان ظهرت وقائع جديدة تناقض ما ذهبت اليه محكمة الموضوع ، ما دامت هذه الوقائع لم تعرض أمامها أثناء نظر الدعوى لأن هذا متعلق بصمم الموضوع وليست محكمة النقض محكمة موضوعية عليها . فإذا حكم على متهم على اعتبار الواقعة جنحة ثم ظهرت بعد الحكم وقائع ، كوجود سوابق ، تجعل الجريمة جنائية وتوجب على المحكمة الحكم بدمم الاختصاص من تلقاء نفسها فإن الحكم يعتبر سليماً ، اذ قد راعت المحكمة القانون وطبقته على

(١) انظر دهلس ، فقرة ١٣٨ .

(٢) راجع ما تقدم فى الإثبات وانظر جرانغولان ، ٢ فقرة ٩١٤ و ٩١٥ وكذلك هنز ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ ( المصاحفة س ٩ رقم ٢٨٥ ص ٤٩٦ ) و ٩ يناير سنة ١٩٣٠ ( المصاحفة س ١٠ رقم ٢٥٢ ص ٥١٣ ) .

ما طرح من الوقائع أمامها<sup>(١)</sup> .

ولكن ولو أن محكمة الموضوع حرة في تقدير الوقائع التي تطرح أمامها ووزن الأدلة التي تقدم من الخصوم والانتهاج الى النتائج الموضوعية التي تعطش اليها الا أنه يجب أن يكون الاستنتاج وفق المنطق والعقل وأن لا يكون هناك تناقض بين النتيجة التي انتهت اليها والوقائع التي أثبتتها . فاذا وجد عيب من هذا القبيل كان الحكم محلاً للنقض ، واذا كانت النتيجة الحتمية ظاهرة تولت محكمة النقض اصلاح الخطأ بنفسها . فاذا حكمت محكمة الجنايات على المتهم لارتكابه سرقة باكره بالمادة ٢٧٢ ققرة أولى وثانية وكان الدليل الوحيد هو أنه باع الشيء المسروق وعدم اثبات حيازته له بغير طريق السرقة كان لمحكمة النقض تعديل هذا الحكم وتطبيق المادة ٢٧٩/ع١ . لأن حيازة الشيء المسروق وعدم امكان اثبات مصدره يمكن أن يستبر في حد ذاته دليلاً على ارتكاب جريمة اخفاء أشياء مسروقة ولكن لا يمكن اعتباره دليلاً على السرقة الا اذا كانت هناك وقائع أو ظروف أخرى يمكن بواسطتها ايجاد واسطة بين المتهم والسرقة<sup>(٢)</sup> .

(١) نفس ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٠ (المجموعة س ٢٢ ص ٦٦) وانظر نفس ٧ مارس سنة ١٩٢٧ (المحكمة س ٨ رقم ١١٠ ص ١٥٥) .

(٢) نفس ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢١ (المجموعة س ٢٣ ص ١١٦) وانظر نفس ٣ يونيو سنة ١٩١١ (المجموعة س ١٢ رقم ١٣٦ ص ٢٧٥) وفي هذه القضية اتهم بعض الرهبان بسرقة نفود ومستندات من قس باكره قضت المحكمة ببراءتهم من تهمة السرقة لأن قواعد الرهنية تتنافى ونية السرقة وحكمت عليهم بالحبس شهرين عن الضرب (المادة ٢٠٦ ع) . ولكن محكمة النقض ألغت الحكم وقضت بحبس كل منهم سنتين مع الشغل تطبيقاً للمادتين ٢٧١ و ١٧ ع وقالت في حيلاتها : ان الحكم يبد أن أثبت وجود القصد الجنائي وجوداً ظاهراً متيناً استنتج مع ذلك خطأ من تلك المقدمات بشكل مناقض لها متناقضة صريحة عدم وجود قصد جنائي . واذن فلمحكمة النقض والايام تصحيح هذا الاستنتاج من غير أن تمس ما لفاضي الموضوع من الحق الخاص به . . . . . انظر كذلك نفس ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٢ (المجموعة س ١٤ ص ٦١) و ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ (المجموعة س ١٥ ص ٤١) و ٢٠ يونيو سنة ١٩١٤ (الشرائع س ١ ص ٢٤١) وأول يولييه سنة ١٩١٦ (المجموعة س ١٨ ص ١) و ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ (المحكمة س ٩ رقم ١٠٣ ص ١٩٣) .



وليس بذى شأن في مراقبة محكمة النقض أن يكون القانون قد عرف الجريمة وبين أركانها كما هو الحال في السرقة مثلا (المادة ٢٦٨ ع) أو صمت عن تعريفها كما هو الحال في هتك العرض (المادة ٢٣١ ع). قى حالة صمت القانون وغرضه لمحكمة النقض السلطة العليا في تفسير القانون وتبيان مراده. وذلك نتيجة طبيعية لمهمة محكمة النقض في توحيد تطبيق القانون. وهذا هو المذهب الذي أخذت به بعد شيء من التردد محكمة النقض الفرنسية وجرت عليه أحكام محكمة النقض المصرية<sup>(١)</sup>.

والجمال لا يتسع هنا لذكر التطبيقات المختلفة لهذه الحالة فيرجع في ذلك الى قانون العقوبات.

**الحالة الثالثة :** وجود وجه من الأوجه المهمة لبطلان الاجراءات والحكم. ويراد بالاجراءات الاجراءات السابقة على الحكم، وبطلان الاجراءات يؤدي في الواقع دائما الى بطلان الحكم. وانما قد تكون الاجراءات صحيحة ويكون العيب في شكل الحكم نفسه كأن يخلو من الأسباب أو ينفل ذكر نص القانون ولذا نص على أوجه البطلان سواء تعلق بالاجراءات أو بالحكم.

وقد رتب القانون البطلان في هذه الحالة لأن القواعد الشكائية والاجراءات الغاية منها حماية مصالح الخصوم ولا سيما المتهم، فمن الطبيعي أن يترتب على مخالفتها البطلان اذا كانت جوهرية. ولكن الاشكال هو في معرفة متى تكون الاجراءات جوهرية أو مهمة كما تعبر عنها المادة ٢٢٩ ومتى تكون غير جوهرية. أحيانا ينص القانون على البطلان صراحة واذن فلا صعوبة. ومثل ذلك المادة ١٤٥ تحقيق الخاصة بوجوب تحليف الشهود الميمن والمادة ١٥٩ تحقيق التي تستلزم اشتغال الحكم على بيان الواقعة التي استوجبت العقوبة والاشارة الى النص المحكوم به، والمادة ٢٣٥ تحقيق التي تنص على علانية الجلسة.

(١) راجع في الموضوع كله جازو، ٥، فقرة ١٨٠٠ وما يليها. وانظر مقالا حول « وجوه النفس المتصلة بالموضوع » لمقرس بك فهمي (المحاماة س ١١ ص ٢١٤).

ولكن اذا لم ينص القانون صراحة على البطلان فما الحل وكيف يمكن التمييز بين الاجراءات المهمة والغير المهمة ؟ من الرجوع الى أحكام محكمة النقض نجد أن قضاءها جرى على اعتبار طائفة من الاجراءات جوهرية ولو لم ينص على ذلك في القانون صراحة مهتدية في ذلك بما استقر عليه قضاء المحاكم الفرنسية<sup>(١)</sup> . ومن أهم الاجراءات الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان الحكم ما تعلق بتشكيل المحكمة وحدود سلطتها وشفوية المرافعات وحرية الدفاع وشكل الأحكام .

وعلى ذلك فقدم تمثيل النيابة في الجلسة مثلا ، وفصل المحكمة في طلبات تتجاوز ما عرض عليها ، أو فصلها في بعض الطلبات فقط ، واكتفاؤها بالتحقيق الابتدائي في غير الأحوال التي يجوز فيها ذلك ، وعدم سؤال محكمة الجنايات مثلا للمتهم عن التهمة أو استجوابه بغير رضاه ، وعدم تسييب الحكم . . الخ كل هذا وما شاكله يؤدي الى بطلان الحكم لمساسه باجراءات جوهرية وبالتالي يؤدي الى نقضه<sup>(٢)</sup> .

والمفروض أن الاجراءات التي يتطلبها القانون قد راعتها المحكمة أثناء نظر الدعوى ، ومع ذلك فلصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن تلك الاجراءات أهملت أو خولفت . هذا ما لم تكن مذكورة في محضر الجلسة أو في الحكم ( انظر المادة ٢٢٩ تحقيق ) . فاذا ذكرت المحكمة مثلاً أن الجلسة كانت علنية أو أن الشهود حلفوا اليمين فلا يمكن اثبات عكس ذلك الا بالظن بالتزوير . أما مجرد خلو المحضر والحكم من الاشارة الى مراعاة تلك الاجراءات فلا

(١) جرائعولان ، ٢ ص ١٨٧ .

(٢) ذكرنا فيما مر من الكلام على الدعوى العمومية في أدوارها المختلفة أهمية الاجراءات التي يتطلبها القانون وينا ما يعتبر منها جوهريا وما لا يعتبر ، فيرجع اليها في مواضعها . وانظر ملخصا جامعا لأحكام محكمة النقض فيما يتعلق بالاجراءات المختلفة في مجموعة المبادئ الجنائية لجندى بك عبد الملك ص ٧٤٣ — ٨٠٨ وانظر دهلر فقرة ١٥٠ — ٢٦٠ .

يعيب الحكم بل يفترض مع ذلك أن المحكمة راعتها<sup>(١)</sup>.

ولما كان النقص طريقا استثنائيا فإن العيب الذى يقع أمام محكمة أول درجة فى اجراءات المرافعة التى روعى فيها مصلحة الخصوم خاصة كالاخلاق بحق الدفاع أو احمال الفصل فى بعض الطلبات لا يجوز الاستناد عليه لأول مرة أمام محكمة النقص<sup>(٢)</sup> بل يجب الدفع بالبطالان بناء على ذلك أمام المحكمة الاستئنافية فإن لم تصحح هذا الخطأ وأقرت محكمة أول درجة كان حكمها محلا للنقض.

كذلك لا يكفى سببا للنقض عيب الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة كالعيب فى التكليف بالحضور. فقد نصت المادة ٢٣٦ تحقيق على أن « أوجه البطلان الذى يقع فى الاجراءات السابقة على انعقاد الجلسة يجب ابدالها قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة ان لم يكن هناك شهود والاسقط حق الدعوى بها ».

## الفصل الرابع

### اجراءات الطعن

تنص المادة ٢٣١ تحقيق على أن الطعن يحصل « بتقرير قلم كتاب المحكمة فى ظرف ثمانية عشر يوما كاملة بعد صدور الحكم . ويلزم بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن فى هذا الميعاد أيضا والاسقط الحق فيه ولا يجوز

---

(١) قطن ١١ يونيه سنة ١٩١٠ (المجموعة س ١١ من ٢٨٧) و ١١ مايو سنة ١٩١٢ (المجموعة س ١٣ من ١٤٧) و ٢٦ يونيه سنة ١٩١٥ (المجموعة س ٢ من ٣٠٤) و ٢٤ يناير سنة ١٩١٤ (المجموعة س ١ من ١١٣) و ٢٦ اكتوبر سنة ١٩١٥ (المجموعة س ٣ من ١١٢).

(٢) انظر قطن ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ (مجموعة النقص ، رقم ١٧٣ من ١٨٤) و ٥ فبراير سنة ١٩٣١ (النفرة س ٢ رقم ١٤٨ من ٧٧) و ١٩ مارس سنة ١٩٣١ (النفرة س ٢ رقم ١٧٥ من ٩٦).

ابداء أسباب أخرى أمام المحكمة غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد الذي سبق ذكره . . . . . » .

وتنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١ المدلة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣٣ على أنه « يجب على رافع الطعن عدا أعضاء النيابة العمومية ايداع مبلغ خمسمائة قرش صاغ كفالة يجوز الحكم بمصادرته كله أو بعضه اذا لم يقبل الطعن أو اذا رفض . ولا يقبل قلم الكتاب تقريراً بالطعن اذا لم يصحب بما يدل على هذا الايداع .

ولا يطبق هذا النص على من حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية » .  
فمن هذه المواد يتبين أن الطعن أمام محكمة النقض يستلزم (١) تقريراً في قلم الكتاب (٢) ايداع كفالة (٣) بيان أسباب النقض .

١ - **التقرير في قلم الكتاب** : يجب على الطاعن أن يقرر بالطعن في قلم الكتاب . والنص صامت لم يبين أية محكمة يحصل التقرير أمام قلم كتابها . وقد ذهب البعض الى أن المقصود هو قلم كتاب محكمة النقض <sup>(١)</sup> . ولكن الراجح هو أن المراد قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم <sup>(٢)</sup> . فهذه القاعدة هي التي اتبعها القانون ونص عليها صراحة في الاستئناف ( انظر المادة ١٧٨ تحقيق ) ثم ان في ذلك تيسيراً على ذوى الشأن . وهذا هو الرأى الذى سار عليه القضاء الفرنسى فى تفسير المادة ٤١٧ تحقيق فرنسى التى تعتبر مصدراً للمادة ٢٣١ تحقيق . وعلى هذا الرأى استقرت محكمة النقض المصرية أيضاً <sup>(٣)</sup> .

والتقرير فى قلم الكتاب اجراء لا بد منه . فلا يكتفى بتقديم الأسباب فى

(١) دهرلى فقرة ٦٣ .

(٢) انظر جرائعولان ٢٤ فقرة ٩٢٩ .

(٣) انظر نفس ٢٣ ابريل سنة ١٩٣١ ( النشرة س ٢ رقم ٢١٥ ص ١٢٠ ) .

الليعاد بدون تقرير بالطعن في قلم الكتاب<sup>(١)</sup>. الا أن محكمة النقض تتساهل عند تعدد الطاعنين وتقضى بقبول الطعن وتقض الحكم في حق الطاعنين جميعا اذا ما وجد في الحكم المطعون فيه عيب جوهري عام يؤدي الى بطلانه وسواء في ذلك من قرر بالطعن في قلم الكتاب ومن لم يقرر واكتفى بتقديم تقرير بالأسباب<sup>(٢)</sup>. ومن ذلك ما حكمت به محكمة النقض من أنه اذا بنى الطعن المرفوع من اثنين على سقوط الحق في اقامة الدعوى الصومية لمضى المدة وكان أحد الطاعنين صحيحا شكلا والآخر غير صحيح لعدم تقرير صاحبه بالطعن في قلم الكتاب مكتفيا بتقديم أسبابه وكان وجه الطعن صحيحا في موضوعه فلمحكمة النقض أن تحكم بقبول الطعن وتقض الحكم وسقوط الحق في اقامة الدعوى بالنسبة لكلا الطاعنين لعدم امكان تجزئة السقوط بالنسبة لكليهما، ولأن سقوط الحق في اقامة الدعوى هو من النظام العام<sup>(٣)</sup>.

ولا يعني عن التقرير في قلم الكتاب طريق آخر كخطاب لمحكمة النقض أو اعلان للنيابة أو عريضة<sup>(٤)</sup>. ومع كل فقد حكم بأن العريضة التي يتقدم بها الراغب في الطعن الى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة النقض، اذا كانت تتضمن الأسباب التي يستند اليها في الطعن على الحكم الذي يتظلم منه تعين اعتبارها تقريرا بالطعن وبيانا لأسبابه معا. ومتى كان تقديمها الى اللجنة حاصل في ظرف الثمانية عشر يوما المنصوص عليها في المادة ٢٣١ تحقيق يكون الطعن الحاصل بهذه

(١) نقض ٢ مايو سنة ١٨٩٦ ( القضاء س ٣ ص ١٨٦ ) و ١٥ فبراير سنة ١٩٠٨ ( المجموعة س ٩ ص ٢٢٣ ) و ١٦ ابريل سنة ١٩١٠ ( المجموعة س ١١ ص ٢٨٠ ) و ١٥ اكتوبر سنة ١٩١٣ ( الصرائح س ١ ص ٧٦ ) و ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ ( الحاماة س ٣ ص ٦٨ ) و ٣ يناير سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٩٤ ص ١٠٩ ) .

(٢) نقض ١٠ اكتوبر سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٢٩٢ ص ٣٤٨ ) .

(٣) نقض ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٣٥ ص ٦٣ ) .

(٤) انظر نقض ٢١ مارس سنة ١٩١٤ ( الصرائح س ١ ص ١٤٤ ) .

الطريقة مقبولا شكلا<sup>(١)</sup>. وإنما إذا استحال التقرير في قلم الكتاب بأن امتنع الموظف المختص عن قبوله فإن ذلك لا يؤثر على حق الطاعن<sup>(٢)</sup>. وقد حكم بأنه إذا ثبت أن المحكوم عليه بعد دخوله السجن للتنفيذ قد أبدى رغبته لمعامل السجن المختص بأن يقبل منه تقرير النقض عن الحكم الصادر ضده ولكن لم يحجر التقرير فلا وقدم الحامي عنه تقريراً بالأسباب في الميعاد القانوني كان النقض مقبولا شكلا<sup>(٣)</sup>.

وكما يجوز الطعن من الأصل يجوز أن يحصل أيضا من وكيل مفوض تفويضا خاصا<sup>(٤)</sup>. فلا يكفي أن يكون المقرر بالطعن هو الحامي الذي ترفع عن الطاعن لدى المحكمة الصادر منها الحكم المطعون فيه<sup>(٥)</sup>. ولما كان ولي القاصر وكيلاً جبرياً عنه بحكم القانون وله النظر في شؤونه الخاصة بالنفس أو المال كان له أن يرفع بهذه الصفة الطعن بطريق النقض والابرام وغيره في الأحكام التي تصدر على القاصر<sup>(٦)</sup>.

**ميعاد التقرير:** يجب أن يحصل التقرير في ظرف ثمانية عشر يوما

(١) قضى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ ( القانون والاقتصاد س ٣ رقم ٣٣ ص ٢٧٠ ).

(٢) انظر حكم محكمة النقض الفرنسية في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٩٤ (دلو ز سنة ١٨٩٧ قسم ١ ص ٣٣٢).

(٣) قضى ٦ يناير سنة ١٩٢٥ (المحاماة س ٥ رقم ٤٩٩ ص ٦٠٤).

(٤) دهل س ٦٤ فقرة ٦٤ وجرائعولان ، ٢ فقرة ٩٢٩ وقضى ٢٦ يونيو سنة ١٨٩٤ ( القضاء س ١٨٩٥ ص ١٦٢ ) و ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٧٩ ص ٩٣ ).

(٥) قضى ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ١٦٩ ص ١٧٤ ) وانظر كذلك قضى ٢٤ يناير سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ١٢٩ ص ١٤٩ ) وقارن فستان هيلي ، ٨ فقرة ٥٣١٨ ودهلس فقرة ٦٤ .

(٦) قضى ٢٨ يناير سنة ١٩٣٥ ( القانون والاقتصاد س ٥ ملحق العدد الرابع رقم

٦٤ ص ٦٧ ).

كاملة<sup>(١)</sup> بعد صدور الحكم<sup>(٢)</sup> . ولما كان الحكم الغيابي لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض طالما أن ميعاد المعارضة مفتوح كما سبق وبيننا ، فإن ميعاد النقض لا يبدأ الا من تاريخ انتهاء المعارضة . وكل الخصوم في ذلك سواء . فميعاد الطعن لا يبدأ بالنسبة للنيابة الا بعد فوات ميعاد المعارضة ولو أن الأحكام بالنسبة لها حضورية دائما . وانما اذا كان الحكم الغيابي لا يقبل المعارضة كحالة الحكم بالبراءة فإن الميعاد يتبدى من تاريخ صدوره<sup>(٣)</sup> . كذلك يتبدى ميعاد الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن أو الذي يقضى غيابيا في المعارضة من تاريخ صدوره لا من تاريخ اعلانه<sup>(٤)</sup> . ولا يضاف الى الميعاد القانوني مواعيد مسافة<sup>(٥)</sup> . غير أنه اذا عرضت قوة قاهرة منعت من حصول الطعن في الميعاد القانوني كمرض شديد أو انقطاع سبل المواصلات فإن الميعاد يمتد الى حين زوالها<sup>(٦)</sup> . كذلك اذا كان اليوم الأخير من ميعاد النقض يوم عطلة امتد الى أول يوم يليه من أيام العمل<sup>(٧)</sup> .

(١) قضى بأن النقض الذى يقدم قبل انتهاء اليوم التاسع عشر يعتبر مقبولا شكلا ، وذلك وفقا لما أقره الفقه والقضاء في تفسير المراد بالميعاد الكامل ( نقض ٢١ مارس سنة ١٩١٤ ، المصالحات س ١ ص ١٤٤ ) و ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ ( المجموعة س ٢١ ص ٨٦ ) .

(٢) كانت المادة ٢٢١ من قانون تحقيق الجنايات القديم تنص ، تقليدا لما عليه الحال في فرنسا ، بوجود حصول النقض في خلال ثلاثة أيام من تاريخ الحكم . ولكنها مقابل ذلك لم تكن تستلزم بيان أسباب الطعن . وكان لمحكمة النقض أن تستغل أسباب النقض من تلقاء نفسها . ولم تكن هذه الفترة القصيرة تسمح بفحص الحكم فحصا كافيا فكثرت الطعون الواهية وأخيرا أصدر المشرع أمرا عاليا في ٢٤ يناير سنة ١٨٩٥ ألزم فيه الطاعين بضرورة تقديم أسباب النقض التى يستندون عليها ، وأطال مدة الطعن حتى يتمكنوا من فحص الأحكام بروية .

(٣) فتان هبلى ، ٨ قرة ٣٨٠٦ ودعلس قرة ٦٣ وجراغولان ، ٢ قرة ٩٢٧ .

(٤) راجع ما تقدم في الاستئناف ص ٤٢٦ .

(٥) دعلس قرة ٧٤ و ٧٥ وجراغولان ، ٢ قرة ٩٢٨ .

(٦) دعلس قرة ٧١ وجراغولان ، ٢ قرة ٩٢٨ .

(٧) نقض ١٦ ابريل سنة ١٩١٠ ( المجموعة س ١١ ص ٢٨٢ ) و ١٩ يناير سنة

١٩١٨ ( المصالحات س ٥ ص ٢٢٣ ) .

٢ - **تقديم كفالة** : يجب ايداع كفالة قدرها خمسمائة قرشا . وهذا الشرط يسرى على كل الطاعنين ما عدا النيابة العمومية والمتهم اذا كان محكوما عليه بمقوبة مقيدة للحرية . وعلى ذلك فالمدعى المدني والمسئول مدنيا والمتهم اذا كان محكوما عليه بالفرامة يجب عليهم ايداع مبلغ الكفالة حتى يقبل تقريرهم بالطعن بطريق النقض <sup>(١)</sup> . ولا يقبل قلم الكتاب التقرير بالطعن الا اذا قدم الطاعن ما يثبت هذا الايداع ( المادة ٣٦ من قانون انشاء محكمة النقض ) واذا قبله قلم الكتاب تعين على المحكمة استبعاده <sup>(٢)</sup> .

والحكمة في اشتراط دفع كفالة هو العمل على تقليل الطعون الغير الجدية اذ يجازى الطاعن حينئذ بمصادرة الكفالة . وقد كان الحكم بمصادرة الكفالة واجبا عند عدم قبول الطعن أو رفضه ( المادة ٣٦ من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١ ) ولكن رؤى أن هذا قد يؤدي الى الحيف في بعض الأحوال . اذ قد تكون هناك أسباب وجيبة للطعن . ولذلك عدلت المادة ٣٦ سنة ١٩٣٣ وجعلت المصادرة جوازية . فأصبح للمحكمة أن تحكم بمصادرة المبلغ كله أو بعضه كما يجوز لها أن لا تصدر شيئا منه .

٣ - **أسباب النقض** : يجب أن يقدم الطاعن بيانا بأسباب النقض أى بالأمر التي يدعى أن الحكم قد خالف فيها القانون ويطلب نقضه بناء عليها .

(١) القرار الذي تصدره لجنة المساعدة القضائية باعفاء طاعن من رسوم محكمة النقض ينسحب أيضا على الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون انشاء محكمة النقض . ولا يمنع من ذلك عدم ذكر الكفالة بالذات ضمن صنف الأعباء المالية التي نصت المادة ٥٣ من الأمر العالي الصادر في ١٧ أكتوبر سنة ١٨٩٧ على اعفاء الفقراء منها . فان الكفالة فضلا عن أنها لم يكن لها وجود في ذلك الوقت فان الأحوال التي عدتها تلك المادة وأجازت بشأنها الاعفاء لم تذكر على سبيل الحصر ، وانما ذكرت على سبيل المثال . وهي على تنوعها تدل على أن غرض الشارع انما هو عدم تكبيد الفقير دفع أى مبلغ كان مما تستلزمه اجراءات الدعوى لحين الفصل فيها ( تنقذ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ ، القانون والاقتصاد ٢ رقم ٣٣ من ٢٧٠ ) .

(٢) تنقذ ٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ٢٩٩ من ٣٦٤ ) .



والحكمة في اشتراط بيان أسباب النقض هو تقليل الطعون الواهية الأساس وتسهيل عمل محكمة النقض اذ تقتصر في بحثها على فحص الأوجه التي قدمها الطاعن في الميعاد القانوني . ولا يشترط تفصيل أوجه النقض في البيان الذي يقدم فحل ذلك في المرافعة . وانما يجب أن تكون محددة فلا يكفي أن يقال بعبارة عامة ان الحكم قائم على اجراءات جوهرية باطلة .

ولا يشترط تقديم الأسباب الى قلم الكتاب مع التقرير بالطعن . بل يصح أن تقدم اليه بعد ذلك في مذكرة في خلال الثمانية عشر يوما . وايس هناك ما يمنع من أن تلحق المذكرة بمذكرة أخرى ما دام الميعاد لم يمت . وكما يجوز تقديم أسباب النقض الى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم يجوز تقديمها الى قلم كتاب محكمة النقض مباشرة<sup>(١)</sup> .

وتقديم أسباب النقض واجب على جميع الطاعنين أيا كانت صفتهم . فهو واجب على النيابة كما يجب على التهم والمدعى المدنى والممثل مدنيا . وكما يجوز تقديم الأسباب من الطاعن نفسه يجوز تقديمها من وكيل صادر اليه توكيل خاص . واذن فلا تقبل أوجه الطعن من أخ المحكوم عليه أو والده اذا لم يثبت أنه وكيل عنه في تقديمها<sup>(٢)</sup> .

والأصل أن تقديم تقرير بأسباب النقض اجراء لا بد منه والا رفض الطعن شكلا . وبناء على ذلك تقرير الطعن في قلم الكتاب لا يكفي لقبول النقض شكلا اذا لم يتبعه تقديم الأسباب<sup>(٣)</sup> . الا أن محكمة النقض قد جرت على أن الطاعن

(١) قض ٢٣ ابريل سنة ١٩٣١ (النمرة س ٢ رقم ٢١٥ من ١٢٠) .

(٢) قض ٨ ابريل سنة ١٩١١ (المجموعة س ١٢ من ١٤٤) وانظر قض ١٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ (الفرائع س ٢ رقم ٢١ من ٢٠) فقد قضى بقبول أوجه النقض المقدمة من ابن المحكوم عليه اذا كان الأخير مسجوناً . وقد حكم بأن الحامى الذى دافع عن التهم مفروض أنه وكيل عنه فيما يقدمه من أسباب النقض فليس من الضروري اذن نكليه بتقديم توكيل خاص (قض أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ الحاماة س ٥ من ٤١٢) .

(٣) قض ٢٦ و ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ (الحاماة س ٢ من ٤٢٥ و ٤٣٥) .

الذى لم يقدم تقريراً بأسباب طعنه يستفيد من نقض الحكم بالنسبة للطاعنين الآخرين إذا كان سبب النقض عاماً يؤثر على الطاعنين جميعاً<sup>(١)</sup>.

**ميعاد تقديم الأسباب :** يجب تقديم أسباب النقض في ميعاد الثمانية عشر يوماً وإلا حكم بعدم قبول الطعن بناء على طلب النيابة بدون مراعاة ( المادة ٢٣١ تحقيق )<sup>(٢)</sup>. وإنما إذا عرض ظرف قاهر امتد الميعاد لحين زواله . ولكي يتمكن صاحب الشأن من درس الحكم نص القانون في المادة ٢٣١ تحقيق على تكليف قلم الكتاب بأن يعطيه بناء على طلبه صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره . ولذلك يجب ختم الحكم في ظرف الثمانية الأيام المذكورة . ويراد بصورة الحكم صورة الحكم كاملاً أى منطوقه وأسبابه .

ولكن ما رأى إذا لم تختم المحكمة الحكم في الميعاد وبذلك لم يمكن إعطاء صورة منه للطالب في مدة الثمانية الأيام ؟ تطورت أحكام محكمة النقض في هذا الصدد . فكانت قديماً تقضى بأن ذلك التأخير لا يعد من أوجه البطلان الجوهرية<sup>(٣)</sup>. ثم عدلت عن ذلك وجرت أحكامها مدة طويلة على أن تأخير

(١) قض ٢٢ يونيو سنة ١٩١٢ ( المجموعة س ١٣ من ٢٠٩ ) و ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٣ ( المصرائع س ١ من ٨٧ ) و ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٣ ( الحماسة س ٤ من ٤٣٣ ) و ٣ يناير سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ١٠٣ من ١٢٢ ) و ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ١٢٥ من ١٤٧ ) و ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٣٤٠ من ٣٨٥ ) .

(٢) تحرير أسباب الطعن الذى يقدم لمأمور السجن قبل فوات المواعيد القانونية المقررة للطعن في الأحكام ليرفع عليه من محكوم عليه ثم يرسله الى قلم كتاب المحكمة أو يرده الى مقدمه ليتخذ بشأنه الاجراءات اللازمة يعتبر أنه مقدم في الميعاد القانوني ولو طرأ بعد ذلك ما تسبب عنه تأخير توقيع السجن على التقرير أو تأخير إرساله من السجن الى قلم الكتاب حتى فانت المواعيد القانونية ( قض ١٨ فبراير سنة ١٩٣٥ القانون والاقتصاد س ٥ ملحق العدد الرابع رقم ٧٥ من ٨٩ ) .

(٣) قض أول فبراير سنة ١٨٩٦ ( القضاء س ١٨٩٦ من ١٠٥ ) و ٩ يناير سنة ١٨٩٧ ( القضاء س ١٨٩٧ من ١٠٦ ) و ٢٨ مايو سنة ١٨٩٨ ( القضاء س ١٨٩٨ من ٣٣١ ) .

ختم الحكم وعدم إعطاء صاحب الشأن صورة منه في الميعاد (ثمانية أيام) يترتب عليه بطلان الحكم اذ يمنع صاحب الشأن من تقديم أوجه طعنه في الميعاد القانوني<sup>(١)</sup>. ولكنها عادت بعد ذلك وقررت أن عدم التوقيع على الحكم في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ النطق به لا يعتبر من أوجه البطلان التي يترتب عليها نقض الحكم، وإنما تمنح للطاعن مدة أخرى لتقديم أوجه النقض عوضاً عما فات<sup>(٢)</sup>. وصارت محكمة النقض تكفي في منح المدة الزائدة بشهادة يستخرجها الطالب من الجهة المختصة تثبت عدم ختم الحكم في الميعاد. ولكن ازاء كثرة الطعون الواهية أخذت تشترط أن يقرر صاحب الشأن في ميعاد النقض (ميعاد الثمانية عشر يوماً) في قلم الكتاب بأن الحكم لم يختم في الميعاد وبذلك لم يستطع تقديم تقرير بالأسباب في الميعاد القانوني مؤيداً أقواله بشهادة يستخرجها من الجهة المختصة. أما اذا ظل صامتا بعد تقريره بالطعن حتى جاء أمام محكمة النقض وقدم شهادة على عدم ختم الحكم في الميعاد دون أن يقدم أى سبب لطلعه فان ذلك لا يكفي لتجاوز المواعيد القانونية. فلا بد أن يأتي من جانبه بعمل إيجابى يثبت أنه رغم كل الموانع كان حريصاً على المحافظة على أوضاع القانون بقدر ما يدخل في استطاعته<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر مثلاً نقض ١٣ مايو سنة ١٨٩٩ (القضاء س ١٨٩٩ ص ٢٥٢) و ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٣ (المجموعة س ٥ رقم ٦٥) و ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٦ (المجموعة س ١٨ رقم ١٦) و ٢٠ أبريل سنة ١٩١٨ (المجموعة س ١٩ رقم ٨٦) وانظر في الموضوع القضاء الجنائي، ٢ مادة ٢٣١ رقم ٣٥ — ٦٧.

(٢) نقض ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢١ (المجموعة س ٢٣ رقم ٥١) و ١٠ يناير سنة ١٩٢٩ (مجموعة النقض، ١ رقم ١١١ ص ١٠٣) و ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ (مجموعة النقض، ١ رقم ١٧٥ ص ١٨٥).

(٣) نقض ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ (النشرة س ٢ رقم ٢١٦ ص ١٢١) وانظر أيضاً نقض ١٩ مارس سنة ١٩٣١ (مجموعة النقض، ٢ رقم ٢١٣ ص ٢٧٢) و ٧ مايو سنة ١٩٣١ (مجموعة النقض، ٢ رقم ٢٥٣ ص ٣٠٣) و ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ (مجموعة النقض، ٢ رقم ٢٧١ ص ٣٣٣).

## الفصل الخامس

## آثار الطعن بطريق النقض

يترتب على الطعن بطريق النقض (أولا) إيقاف التنفيذ في حالة الحكم بالاعدام (ثانيا) طرح النظر في الحكم أمام محكمة النقض .

**أولاً - إيقاف التنفيذ :** لم يتعرض القانون القديم لأثر الطعن بالنقض من حيث التنفيذ أيوقه أم لا يوقه . وقد جرى القضاء المصري قديما ، تقليدا لما عليه القانون الفرنسي ( انظر المادة ٣٧٣ فرنسي ) ، على أن الحكم لا ينفذ الا اذا مضى ميعاد الطعن بالنقض أو صدر الحكم فيه <sup>(١)</sup> . ولكن كانت نتيجة ذلك أن كثرت الطعون بقصد التسويق والمأطلة فصدر أمر عال في ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠ يقضى بوجوب التنفيذ فورا الا في حالة الحكم بالاعدام وحالة الحكم على الأشخاص المفرج عنهم . وعند تعديل القانون سنة ١٩٠٤ ضيق المشرع نطاق إيقاف النفاذ بالمسكرة ذاتها قصره على الحكم بالاعدام ونص في المادة ٢٣١ على أنه لا يترتب على الطعن في الحكم إيقاف تنفيذه الا اذا كان صادرا بالاعدام .

**ثانيا - طرح النظر في الحكم أمام المحكمة :** يترتب على الطعن بالنقض طرح النظر أمام محكمة النقض . ويتقيد اختصاص محكمة النقض بما يأتي :

١ - بشخص الطاعنين وصوالهم ، كما هو الحال في الاستئناف . فالطعن من أحد المحكوم عليهم لا يمتد إلى أثره إلى المحكوم عليهم الآخرين . ثم إن الطعن من المدعى المدني أو من المسئول مدنيا لا يتعلق الا بحقوقهم المدنية . وطعن التهم ينصرف إلى الدعويين العمومية والمدنية ما لم يخصه . أما طعن النيابة فانه يستفيد منه التهم أيضا .

(١) انظر نفس ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤ ( القضاء س ٢ ص ١٤٨ ) و ٩ فبراير سنة ١٨٩٥ ( القضاء س ٢ ص ٢٩٠ ) وانظر مجلس قرة ٢٦١ - ٢٦٩ ) .

٢ — بطلبات الخصوم . وبعبارة أخرى يقتصر أثره على أجزاء الحكم المطعون فيها . وسيلان في ذلك النيابة وغيرها من الطاعنين .

٣ — بأسباب الطعن المقدمة من الطاعن في الميعاد ( مادة ٢٣١ تحقيق ) .  
فليس لمحكمة النقض أن تبحث في أسباب أخرى يثيرها الطاعن في الجلسة أو تهتدى إليها بنفسها مهما كانت هامة وماسة بالنظام العام <sup>(١)</sup> .

ونرى محكمة النقض تخفف من وطأة هذا القيد رفعا للخطأ البين وعلا على اتساق الأحكام . فقد ذهبت في بعض الأحكام الى اجازة النظر في وجه النقض المبني على وجود بطلان جوهرى في الحكم وقبوله ان كان على أساس ولو أنه لم يرتكن عليه صراحة في تقرير الأسباب متى كان واضحا ضمنا وبمحكم الضرورة <sup>(٢)</sup> . ثم انها قد استقرت في أحكامها من قديم على أنه اذا كانت الأوجه المقدمة من أحد المحكوم عليهم عامة ككون الفعل لا عقاب عليه أو سقوط الدعوى بمضى المدة أو عدم التشكيل القانونى لهيئة المحكمة فان باقى

(١) وفي هذا يختلف القانون المصرى عن القانون الفرنسى . فالطعن بالنقض في فرنسا لا يشترط تنبيه . ثم ان المحكمة لها أن تبحث عن أوجه مخالفة القانون بنفسها وتنقض الحكم بناء عليها ( انظر دهلر بقرة ٢٧١ ) .

(٢) فاذا طعن في حكم قاض بالقوة في تهمة الاعتداء على الاقراض بربا فاحش وكان وجه النقض أن الكياليين المهرتين في تاريخ واحد والذين اعتبرتهما المحكمة قرضين مختلفين مما في الحقيقة عن سلفة واحدة ولم تنسم الى جزءين الا لتسهيل الوفاء ، ورأت محكمة النقض وجوب اعتبارهما كذلك ولكنها وجدت مع ذلك أن الحكم أثبت وجود واقعة أخرى سابقة يبلغ أربعين جنبها بما فيها الفوائد ولكنه أغفل ذكر قيمة الفوائد المترتبة في هذه السلفة وبذلك لم يمكن لمحكمة النقض معرفة ما اذا كان هذا القرض ربويا أم لا فلها أن تهمل التفتيش وتغضى بالناء الحكم لهذا السبب المبني على عدم ذكر الواقعة الأساسية للجريمة وإن يكن غير مرتكن عليه في تحرير النقض الا أنه مع ذلك واضح ضمنا وبوجه الضرورة ويكون لمحكمة النقض حق النظر فيه ( نقض ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٣ المجموعة س ١٥ ص ٣٦ ) وانظر كذلك نقض ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤ ( القضاء س ٢ ص ١٣٠ ) و ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٥ ( المرائع س ٣ ص ٢٢٦ ) .

المحكوم عليهم الذين طعنوا في الحكم يستفيدون منها ولو لم يستندوا عليها<sup>(١)</sup> .  
**التنازل عن الطعن** : للطاعنين أيا كانوا أن يتنازلوا عن طعنهم بعد رفعه ماعدا النيابة العمومية فإنه لا يجوز لها أن تتنازل عن الدعوى العمومية ولا عن أى جزء من اجراءاتها فصاحب الأمر في ذلك هو المجتمع<sup>(٢)</sup> ، وللمحكمة النقض الفصل في الطعن بصرف النظر عن تنازل النيابة . وليس الأمر كذلك بالنسبة لباقي الخصوم . فالطعن حق شخصي لهم واذن فلهم أن يتنازلوا عنه في أية حالة كانت عليها الدعوى أى سواء أمام محكمة النقض أو قبل الجلسة<sup>(٣)</sup> . وإذا حصل التنازل من الطاعن انتهت الدعوى بالنسبة له وأصبح الحكم نهائيا فيما يتعلق به<sup>(٤)</sup> .

وليس للتنازل وضع خاص فيصح أن يحصل بتقرير في قلم الكتاب أو باعلان للنيابة أو للمدعى المدني . وكذا يصح أن يحصل أمام المحكمة . ومتى تنازل الطاعن عن طعنه تعين قبول تنازله<sup>(٥)</sup> .

وفي حالة التنازل لا تنصل محكمة النقض في الطعن بل تقتصر على اثبات التنازل والحكم على الطاعن بالمصاريف .

(١) قضى ١٢٦ أكتوبر سنة ١٩٠١ ( المجموعة س ٤ ص ٢ ) و ٢ نوفمبر سنة ١٩٠١ ( المجموعة س ٤ ص ٥ ) وأول ديسمبر سنة ١٩٠١ ( المجموعة س ٣ ص ٩٣ ) و ٢١ يولي سنة ١٩٠٤ ( الاستقلال س ٣ ص ٣٠٨ ) وقررن قضى ١٠ يناير سنة ١٩٠٣ ( المجموعة س ٤ ص ١٨٣ ) وانظر دهلس ، فقرة ٢٧٢ .

(٢) دهلس فقرة ٢٨٥ قضى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠١ ( المجموعة س ٣ ص ١٦٦ ) وقررن قضى ٢٥ مايو سنة ١٩١٢ ( المجموعة س ١٢ ص ٢٠٤ ) .

(٣) انظر دهلس ، فقرة ٢٨٧ وقررن فستان هلى ، فقرة ٣٩٦٩ .

(٤) إذا حصل التنازل ولم تكن مدة الطعن ( الثمانية عشر يوما ) قد مضت فإنه يجوز للطاعن أن يرجع في تنازله ( دهلس ، فقرة ٢٨٨ ) .

(٥) قضى ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٦ ( الاستقلال س ٦ ص ٨ ) و ٣ أغسطس سنة ١٩٠٦ ( الاستقلال س ٦ ص ٩٠ ) وانظر في اعتبار امتناع المدعى المدني عن دفع الرسوم تنازلا ضمنا قضى ١٥ أبريل سنة ١٩١٦ ( المرائع س ٣ ص ٥٤٣ ) .

**الاجراءات قبل الجلسة :** تنص المادة ٢٣١ تحقيق على أنه « يكلف المتهم أو المحكوم عليه بالحضور بناء على طلب أحد أعضاء النيابة العمومية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة » . فالتكليف بالحضور يحصل دائماً بواسطة النيابة ولو لم يكن الطعن حاصلًا منها . ولا يقتصر التكليف بالحضور على الطاعن فقط بل يعلن بيوم الجلسة باقى الخصوم فى الدعوى الذين يتعرض الطعن لصوالهم<sup>(١)</sup> فإذا طعن المتهم فيما يتعلق بالحكم فى الدعوى المدنية أعلن المدعى اللدنى أيضا . أما اذا كان الطعن قاصرا على الحكم فى الدعوى العمومية فقط فلا حاجة الى اعلانه . واذا لم يعلن المدعى اللدنى أو المسئول مدنيا فلهم أن يتدخلوا فى الجلسة<sup>(٢)</sup> .

و يجب أن يحصل التكليف بالحضور قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة فلا يدخل فيها اذن يوم الاعلان ولا يوم الحضور وتضاف اليها مواعيد المسافة<sup>(٣)</sup> .

**الاجراءات فى الجلسة :** تنظر المحكمة الدعوى بلا حاجة الى سماع شهود واجراء تحقيقات أخرى لأن الموضوع قد فرغ منه وأصبحت الوقائع الثابتة فى الحكم مسلم بصحتها . وانما يجوز أن تسمع شهودا اذا ادعى الطاعن أن بعض الاجراءات الجوهرية قد خالفها المحكمة ولم يكن فى الحكم أو محضر الجلسة اشارة لمراعاتها .

وتقضى المحكمة فى الطعن بمد سماع أقوال الخصوم<sup>(٤)</sup> وانما اذا لم تقدم أسباب للطعن فى الميعاد القانونى أو اقتصر الطاعن على بيان وقائع متعلقة بموضوع

(١) دهلئ ، ٢٧٧ وجرانولان ، ٢ قرة ٩٤٤ .

(٢) فئان حلى ، ٨ قرة ٣٩٥٢ .

(٣) دهلئ ، قرة ٢٧٦ وجرانولان ، ٢ قرة ٩٤٣ .

(٤) اذا كان الئهم محبوسا فى أحد سجون المديريات وحضر والئهم يوم الجلسة أمام محكمة النفس وطلب التأجيل حتى يستحضر والئهم من السجن وجب اجابة طلبه ( نفس ٢٢ مارس سنة ١٩١٣ (المجموعة س ١٤ ص ١٧١) .

الدعوى فإن المحكمة تحكم بعدم قبول الطعن بناء على طلب النيابة بدون مرافعة (المادة ٢٣١ تحقيق).

ويلاحظ أن القانون لا يستلزم حضور محام مع المتهم في دور النقض كما هو الحال أمام محكمة الجنايات مع أن البحث أمام محكمة النقض يدور حول مسائل قانونية بجته تستلزم خبرة قانونية فكان الواجب أن يشترط حضور محام مع الطاعن . ويرى البعض ضرورة حضور محام مع المتهم ، تعيينه المحكمة إذا دعا الحال ، متى كان الطعن يدور حول الخطأ في التكييف القانوني وتطبيق القانون<sup>(١)</sup> . ولكن من الصعب اشتراط ذلك مع صمت القانون خصوصا وأن المشرع عند انشاء محكمة النقض قد نص على ضرورة حضور محام مع الخصوم أمام محكمة النقض في المواد المدنية والتجارية (المادة ٢٦ من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١) ولم يستلزم شيئا من ذلك في المواد الجنائية .

### الفصل السادس

#### الحكم في الطعن

الحكم الذي يصدر من محكمة النقض في الطعن اما أن يقضى برفضه واما أن يقضى بقبوله ونقض الحكم . هذا اذا لم يمرض سبب تنهى به الدعوى ك وفاة المتهم أو صدور غفو عن الجريمة أو تنازل من جانب الزوج المجنى عليه في جريمة الزنا ، ففى هذه الحالة تحكم المحكمة بسقوط الدعوى . كذلك ينتهى السير في الدعوى اذا تنازل الطاعن عن طعنه . ويجوز لسائر الخصوم التنازل عن طعونهم الا النيابة العمومية فانه لا يجوز لها التنازل عن الدعوى العمومية ولا عن أى جزء من اجراءاتها كما قدمنا .

**الحكم برفض الطعنة :** تحكم المحكمة برفض الطعن اذا لم يكن مقبولا شكلا كأن قدم بعد الميعاد أو بدون أسباب قانونية أو من غير ذى صفة أو لم يكن للطاعن فائدة من النقض أو كان الطعن مبنيا على غير أساس أى لم تأخذ



الحكمة بوجهة نظر الطاعن . وبصدور الحكم برفض الطعن يصبح للحكم المطعون فيه قوة الشيء المحكوم فيه فلا سبيل بمدنذ الى الغائه اللهم الا اذا وجد سبب من أسباب اعادة النظر ( المادتان ٢٣٣ و ٢٣٤ تحقيق ) .

ويجوز لمحكمة النقض في مواد الجناح والجنايات المجنحة أن تحكم بفرامة لا تزيد على خمسمائة قرشا على المحكوم عليه يعقوبة مقيدة للحرية اذا لم يقبل طعنه أو اذا رفض ( المادة ٣٧ من قانون انشاء محكمة النقض ) . ولها أن تحكم بالمصاريف كلها أو بعضها على المحكوم عليه اذا لم يقبل طعنه أو اذا رفض ( المادة ٣٨ من ذلك القانون المشار اليه ) .

ويجوز لها أن تحكم بمصادرة مبلغ الكفالة كله أو بعضه عند عدم قبول الطعن أو رفضه .

**الحكم بقبول الطعن :** اذا كان الطعن مقبولا شكلا ومبنيًا على أسباب وجيهة اقتنعت بها محكمة النقض فان المحكمة تحكم بقبوله وتنقض الحكم المطعون فيه أى تلغيه . ولكن هل ينصب النقض على الحكم برمه بالنسبة لكل الطلبات التى فصل فيها واسائر الأشخاص الذين تعرض لهم ؟ النقض شخصى قاصر على الطاعنين وحدهم ومقيد بأجزاء الحكم المطعون فيها والتي ثبتت مخالفتها للقانون . وعلى ذلك اذا فصل الحكم فى عدة تهم وقضى فى بعضها بالبراءة وفى البعض الآخر بالادانة وطعن المتهم فى هذا الحكم انصرف أثر النقض الى الجزء الخاص بالحكم عليه لأن الطعن حاصل لمصلحته ، ومفروض بطبيعة الحال أنه لم يطعن الا فى ذلك الجزء من الحكم . كذلك اذا طعن المدعى المدنى أو المسئول مدنيا فى الحكم انصرف النقض الى الحكم فى التعويض المدنى فقط . واذا طعن بعض المحكوم عليهم ولم يطعن البعض الآخر نقض الحكم بالنسبة للطاعنين وصارت له قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للآخرين <sup>(١)</sup> .

من الذى يتولى اصلاح الخطأ ؟ عند قبول الطعن ونقض الحكم هل تتولى محكمة النقض اصلاح الخطأ القانونى بنفسها أم تعهد بذلك الى محكمة أخرى ؟

(١) انظر جرائع مولان ، ٢ قرة ٩٥١ و ٩٥٢ وراجع دهرلى قرة ٢٩٢ وما بعدها .

المادة ٢٣٢ تحقيق قرق بين الأحوال الواردة في المادة ٢٢٩ تحقيق . قفى الحالة الأولى والثانية تصلح محكمة النقض الخطأ بنفسها أما في الحالة الثالثة فإنها تحيل الدعوى الى المحكمة التى أصدرت الحكم .

الحالة الأولى : اذا كانت الواقعة الثابتة في الحكم لا يعاقب عليها القانون تحكم المحكمة بالبراءة . ومثل ذلك أيضا ما اذا كانت الدعوى العمومية قد سقطت لسبب ما كضى المدة أو العفو عن الجريمة أو تنازل الزوج المجنى عليه في جريمة الزنا .

الحالة الثانية : اذا كان هناك خطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة في الحكم تولت محكمة النقض اصلاح الخطأ وتطبيق المواد الصحيحة . فاذا كان الحكم مثالا صادرا ببراءة للتهم لكون الواقعة لا يعاقب عليها وطعنت النيابة ، ورأت محكمة النقض أن الفعل يعاقب عليه قضت بالمقوبة بناء على المادة التى تنطبق على ذلك الفعل .

الحالة الثالثة : اذا كان الطعن في الحكم مبنيا على بطلان الاجراءات الجوهرية فان المحكمة تعيد القضية الى المحكمة التى أصدرته لنظر الدعوى ثانية بواسطة هيئة أخرى غير الهيئة التى فصلت فيها أولا . وفي هذه الحالة لا يجوز لأحد من القضاة الذين اشتركوا في الحكم المنقوض أن يكون عضوا بالهيئة التى تعيد نظر القضية ( المادة ٢٣٢ تحقيق ) .

والمحكمة التى تحال عليها القضية ثانية لها السلطة التامة في نظر الدعوى كما لو كانت تنظرها لأول مرة . أى لها اختصاص المحكمة التى قضت حكمها . وذلك في حدود ما أحالته عليها محكمة النقض أى بالنسبة للأشخاص والجرائم التى تعلق النقض بها . وعلى ذلك قفى الجنايات تعيد المحكمة التحقيق في الجلسة وتسمع مرافعة الخصوم . وفى الجنب يكون لها سلطة المحكمة الاستثنائية الأولى . ففى مثلها لا يمكنها أن تشدد العقوبة المحكوم بها على المتهم ابتداءيا اذا كان هو الذى استأنف وحده . ولكن المحكمة التى تحال اليها القضية حرة في تقديرها

ولا تنقيد بالحكم الذي طعن فيه لأن هذا الحكم قد قضي فأصبح لاغيا . وعلى ذلك فالمحكمة التي أحييت عليها الدعوى لها أن تحكم على المتهم بقوبة أشد مما حكمت به المحكمة التي قضي حكمها ولو كان الطعن بالنقض مرفوعا من المتهم وحده <sup>(١)</sup> . وكما لها تشديد العقوبة لها أيضا زيادة التعويض المدني <sup>(٢)</sup> .

**الطعن بالنقض ثانية :** الحكم الصادر من المحكمة التي أحييت إليها الدعوى يجوز أن يطعن فيه أيضا بطريق النقض بناء على سبب من أسباب النقض السابقة الذكر . وإنما في هذه المرة تحكم محكمة النقض بنفسها في جميع الأحوال أي حتى ولو كان هناك بطلان متعلق بإجراءات جوهرية ( مادة ٢٣٢ تحقيق ) . ففي هذه الحالة لا تعيد المحكمة القضية مرة ثانية بل تنظر الدعوى وتجري التحقيق اللازم فتسمع الشهود مثلا في الجنايات وتفصل بنفسها في الموضوع . وفي هذا يفترق أيضا القانون للمصرى عن القانون الفرنسى .

ويلاحظ أنه لا يكفى سبق الطعن في قضية أمام محكمة النقض لكي تصبح هذه المحكمة مختصة بالفصل في موضوع هذه القضية اذا حصل الطعن فيها مرة ثانية وقبل هذا الطعن . بل يجب فوق ذلك أن يتحقق شرطان أساسيان ( أولا ) أن تكون محكمة النقض قد حكمت في المرة الأولى بنقض الحكم المطعون فيه كما حكمت بذلك في المرة الثانية ( وثانيا ) أن يكون كلا الحكيمين اللذين نقضتهما المحكمة قد فصلا في موضوع الدعوى . واذاً فإن محكمة النقض مهما قدمت لها طعون عن أحكام صدرت في دعاوى فرعية قدمت أثناء نظر دعوى أصلية ، ومهما حكمت بعدم جوازها ، فإن الطعون التي من هذا القبيل

(١) انظر دحلح ، قرة ٣١١ ونفس ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ ( المحاماة س ٢ رقم ١٥٢ ص ٤٥٧ ) وأول يناير سنة ١٩٢٤ ( المحاماة س ٤ رقم ٦١٧ ص ٨٢٣ ) وجناباب بنى سوف في ١٥ مايو سنة ١٩٢١ ( المحاماة س ٨ رقم ٤٧ ص ١٤٧ ) وطنطا الكلية في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢١ ( المحاماة س ٣ رقم ٥٧ ص ٩٠ ) .

(٢) انظر نفس ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٩ ( مجموعة النقض ، ١ رقم ٣٣٩ ص ٣٨٤ ) .

مهما تعددت لا يمكن اعتبارها أساسا لاختصاصها بنظر أصل الموضوع والتزامه بالفصل فيه اذا صدر الحكم في هذا الموضوع من بعد ورفع لها طعن عليه قبلته . بل مادام هذا هو أول حكم صدر في الموضوع فانه لا يكفي لاييجاب هذا الاختصاص والالتزام <sup>(١)</sup> .

**الطعن في أمطام محكمة النقض :** الأصل أن أحكام محكمة النقض لاسبيل للطعن فيها اذ لم ينص القانون على شيء من ذلك . ولكن يرى البعض جواز المعارضة في بعض صور الحكم الذي يصدر من محكمة النقض غاييا . والاشكال لا يثور بالنسبة للنيابة فحضورها واجب في الجلسة . أما بالنسبة لباقي الخصوم فاما أن يكون الطاعن هو الذي تغيب واما أن يكون الغائب من وجه الطعن ضده . فاذا كان الطاعن هو الغائب فلا نزاع في أنه لا محل لمعارضته لأنه يبين في تقريره الأسباب التي يرتكن عليها وفي هذا ما يكفي . أما اذا كان الغائب هو من وجه الطعن ضده فيرى البعض اجازة معارضته في الحكم الصادر اذا لم يكن قد أعلن بالحضور <sup>(٢)</sup> . وعلى هذا الرأي القضاء الفرنسي . ولكن هذا الرأي مشكوك في صحته <sup>(٣)</sup> . فالقانون لم يذكر شيئا عن أى طريق للطعن في أحكام محكمة النقض ، وطرق الطعن استثناء . وأمام صمت القانون كيف نحدد اجراءات المعارضة ومواعيدها ؟

(١) انظر حكما منفصلا لمحكمة النقض في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٢ ( القانون والاقتصاد س ٣ ملحق العدد الثاني رقم ٣٣ ص ٢٧٠ ) .

(٢) دهلبي ، فقرة ٢٧٩ .

(٣) جرائعولان ، ٢ فقرة ٩٤٥ .

## الباب الرابع

### Le pourvoi en revision نظر الدعوى

طلب اعادة نظر الدعوى هو طريق طعن غير اعتيادى فى الحكم النهائى بسبب خطأ موضوعى أى فى تقدير الوقائع . وهذا الطعن يمس الاحترام الواجب للأحكام النهائية ولكن تبرره المدالة فهو وسيلة لاصلاح خطأ القضاء اذا كان ذلك الخطأ جليا تنطق به الظروف بشكل لا يدعو للشك . ولكن نظرا لأن هذا الطعن استثنائى فانه لا يجوز الا فى أحوال معينة نص عليها القانون على سبيل الحصر . وقد تكلم المشرع على طريق الطعن هذا فى المادتين ٢٣٣ و ٢٣٤ تحقيق اللتين نقلهما عن المادتين ٤٤٣ و ٤٤٥ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى . والالتجاء الى هذا الطريق نادر فى العمل ولذلك سنوجز الكلام عليه .

**الوطم الذى يجوز فيها الطعن :** لا يجوز طلب اعادة نظر الدعوى الا فى الأحكام الصادرة بالادانة <sup>(١)</sup> . ونصوص القانون عامة ولذا فيمكن أن يقال ان الطعن جائز سواء كانت الأحكام صادرة فى مخالفات أو فى جنح أو فى جنابات . ويرى الأستاذ جرانمولان قصر هذا الطريق على الأحكام فى الجنح والجنايات فقط <sup>(٢)</sup> .

ويشترط فى هذه الأحكام أن تكون نهائية ، وانما لا يشترط أن تكون صادرة من الدرجة النهائية . فيصح طلب اعادة نظر الحكم الابتدائى مادام قد أصبح نهائيا لقوات مواعيد الطعن فيه . وهذا بعكس الحال فى النقض فانه لا يجوز الا فى أحكام الدرجة النهائية .

(١) بعض القوانين تميز الطعن حق فى حالة البراءة كالفانون الألمانى ( مادة ٤٠٢ ) والفانون النمساوى مادة ٣٥٥ .

(٢) جرانمولان ، ٢ فقرة ٩٧٦ .

**الأحوال التي يجوز فيها طلب إعادة النظر :** وطبقا للمادتين ٢٣٣ و ٢٣٤ يجوز طلب إعادة النظر في الأحوال الآتية :

١ — إذا صدر حكمان على شخص أو أكثر أسند فيهما لكل شخص الفعل المسند للآخر وكان بينهما تناقض بحيث يستنتج من أحدهما دليل على براءة المحكوم عليه .

فالمفروض اذن صدور حكمين متناقضين على شخصين في واقعة واحدة . ولذلك حكم بأن مجرد اعتراف شخص غير المحكوم عليه بأنه هو المرتكب للجريمة لا يكون سببا للطعن وإنما اذا ثبتت حجة هذا الاعتراف وأدت الى الحكم على المعترف فيكون ذلك سببا لاعادة النظر <sup>(١)</sup> فالتناقض بين حكمين هو الذي يبرر إلغاءها وطرح النزاع على محكمة جديدة (مادة ٢٣٣) <sup>(٢)</sup> . ومثل ذلك أن يحكم على شخص لقتله عددا حيوانا لا آخر ثم يحكم على شخص آخر لقتله نفس هذا الحيوان ولم يكن المحكوم عليهما فاعلين أصليين أو شريكين في جريمة واحدة .

٢ — اذا حكم على متهم في جريمة قتل ثم وجد المدعى قتلته حيا . والنص العربي للمادة ٢٣٤ يفهم منه أن الحكم لا بد أن يكون صادرا في « جناية قتل » ولكن النص الفرنسي عام يستعمل كلمة homicide . ويفهم من ذلك أن الطعن

(١) نفس ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٩ (المجموعة س ١١ ص ٥٠) .

(٢) حكمت محكمة جنابات في قضية حضوريا بالنسبة لبعض التهمين وغايبا بالنسبة للبعض الآخر بالإدانة والقباع لثبوت التهمة . وبإعادة محاكمة الغائب حكمت ببراءته للشك في وقوع الجريمة ، وطلعت النيابة في الحكمين بناء على المادة ٢٣٣ جنابات . وقالت محكمة النقض ان هذه المادة لا تنطبق لأن الحكمين موضوع الطعن لم يقضيا معا بالقباع على شخصين أو أكثر عن محل واحد بحيث ينتج من أحد الحكمين دليل على براءة الآخر لعدم عمله في الجريمة التي تهمرت ثبوتها عليه بل كل ما جاء في الحكم الثاني من مخالفة للأول أن رأى في نظر التهمة الموجبة لمن كان غائبا عدم إمكان الجزم بحقيقتها والشك فيها . فقد أصبح كل من الحكمين نهائيا واجب الاحترام (نفس ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ القضية رقم ١٧١١ س ٤١ قضائية ، القضاء الجنائي ، ٢ مادة ٢٣٣ رقم ٤٢) .

جائز أيا كان نوع القتل سواء كان قتلا عمدا أو قتلا باهمال وهذا هو المقول لأن الحكمة واحدة<sup>(١)</sup>. ولا يشترط أن يظل المجنى عليه للزعم حيا الى حين الطعن ونظره .

٣ - اذا حكم على واحد أو أكثر من شهود الاثبات بسبب شهادة الزور بشرط أن يتبين للمحكمة المطعون أمامها (محكمة النقض) أن شهادة الزور أثرت على فكرة القضاة . والنص قاصر على شهادة الزور فلا يقاس عليها حالة الحكم بناء على أوراق يحكم بتزويرها بعد ذلك .

ويجب أن يكون الحكم على شاهد الزور نهائيا وأن يصدر بعد الحكم في القضية التي شهد فيها . لأنه اذا حكم عليه لشهادة الزور في أثناء نظر القضية فالحكم لا يتأثر طبعاً بتلك الشهادة .

**لمن من الطعن :** هذا الطعن جائز للنياية ولو أن الحكم صادر بالادانة لأنه من مصلحة المدالة تصحيح خطأ القضاء القاضح ، وجائز أيضا للتمهم . واذا مات المحكوم عليه تقوم مقامه ورثته أو وكيل تعينه محكمة النقض بناء على طلب يقدم لها ( مادة ٢٣٣ )<sup>(٢)</sup> .

. ويشترط أن يرث الشخص بالفعل في تركة المحكوم عليه بل يكفي أن يكون من بين الورثة ولو حجبته غيره . فكل الورثة سواء في هذا الحق ولا تفضيل بين من اختص منهم بمحصة في التركة ومن لم يختص .

**إجراءات الطعن :** يقدم طلب إعادة نظر الدعوى الى محكمة النقض (المادة ٢٣٣ تحقيق والمادة ٤٩ من قانون انشاء محكمة النقض الصادر سنة ١٩٣١) فتفصل في قبول أو عدم قبول الطلب المقدم لها .

ولم يقيد القانون هذا الطعن بميعاد بل نص على أنه جائز « في أى وقت » كما أنه لم يبين له وضعا خاصا وعلى ذلك يجوز أن يحصل بتقرير في قلم الكتاب

(١) انظر جرائعولان ، ٢ ، فقرة ٩٧٢ .

(٢) انظر نفس ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ( مجموعة النقض ، ٢ رقم ١٠٤ ص ١٠٦ ) .

كما يجوز أن يحصل مريضة تقدم الى محكمة النقض .

**الآثار التي تترتب على الطلب :** يترتب على مجرد تقديم الطلب إيقاف التنفيذ . وكان الواجب أن يحمل هذا الأثر متوقفا على الحكم بقبول الطلب لاعلى مجرد تقديم الطلب ، منعا لسوء استعمال الحق ولكن على كل حال يجب أن يكون الطلب جديا .

وتفصل المحكمة في الطلب اما برفضه واما بقبوله والفاء الحكم المطعون فيه . واذا قضت بقبوله ، وذلك بعد التحقيق اللازم ، تحيل القضية على محكمة تعيينها في حكمها . ومع كل قلها أن تقضى في الموضوع بلا حاجة الى احوالة الدعوى وذلك في حالة ما اذا وجد القليل للزعم حيا .

والمحكمة التي تحال عليها الدعوى تكون من درجة المحكمة المطعون في حكمها . ففي الجنايات تحال الدعوى على محكمة جنائيات وفي الجنح المحكوم فيها ابتدائيا تحال على محكمة جزئية وفي المحكوم فيها استثنافيا على محكمة استثنافية . هذا هو المعقول ولو لم تنص المادة عليه .

والمحكمة التي تحال عليها الدعوى تصبح لها كل السلطة كما لو كانت تنظر القضية لأول مرة وتحكم بالبراءة أو الادانة كما يتراءى لها . وفي حالة الحكم ببراءة الشخص السابق الحكم عليه لا يترتب له تعويض قبل الحكومة عن ذلك الخطأ الذي وقع فيه القضاء .



## ملحق

صدر أخيراً مرسوم بقانون رقم ١٨ سنة ١٩٣٥ بتعديل المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات ونص على ما يأتي : —

« مادة ١ — تلغى الفقرة الثانية من المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات الأهلئ وتستبدل بها الأحكام الآتية :

ومع ذلك فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها اذا كانت الدعوى موجبة ضد شخص من الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أحد رجال الضبط لجرئة وقعت منه بسبب تأدية وظيفته .

فاذا رأت النيابة أن لا محل لرفع الدعوى أو اذا أصدرت أمراً بالحفظ وجب عليها اعلان قرارها الى المدعى بالحقوق المدنية . وله الحق فى رفع الأمر الى المحكمة الابتدائية فى أودة مشورتها فى الثمانية الأيام التالية لتاريخ هذا الاعلان أو بعد انقضاء ثلاثة شهور من تاريخ تقديم الشكوى للفصل فيما اذا كانت الدعوى ترفع أو لا ترفع . ويحصل هذا الطعن بتقرير فى قلم الكتاب مع ايداع كفالة قدرها عشرة جنيهات مصرية ما لم يكن المدعى بالحقوق المدنية قد أعفى من الرسوم القضائية بقرار تصدره على وجه الاستثناء أودة المشورة بناء على طلب المدعى ، وتصادر الكفالة اذا صدر القرار بعدم قبول الطعن أو برفضه .

فاذا رأت أودة المشورة رفع الدعوى وجب على النيابة أن ترفضها فوراً الى المحكمة المختصة أو رأت أن لا وجه لرفضها فيكون قرارها غير قابل للطعن » .

وقد أُرقت بمشروع القانون عند تقديمه لمجلس الوزراء مذكرة ايضاحية هالك نصها : —

« وضع القانون نمرة ٢٣ سنة ١٩٢٩ لآخراج الجنف والمخالفات التى تقع من

الموظفين من المساعدة العامة التي تميز للدعى بالحق المدني رفع دعوى مباشرة الى المحكمة ، وتسوية تلك الجناح بالجنايات في أنها لا ترفع الاعلى يد النيابة . وقصد بذلك الى منع العبث بشكوى الموظفين والعمل على الكيد لهم والانتقاص من هيبته . اذ تبين من احصاءات الأربع سنين السابقة على ذلك القانون أن الشكاوى غير الصحيحة أو الثابتة تبلغ ثلاثة أرباع المجموع فقد كان المحكوم فيه بالبراءة من القضايا التي رفضت على الموظفين ثلاثة أمثال ما حكم فيه بالادانة .

وقد يرى بعضهم أن حق المدعى المدني في رفع الدعوى مباشرة انما قرر لتمكين الأفراد من الرقابة على النيابة اذا سكنت عن القيام بواجبها أو تراخت فيه وفي هذا الرأي نظر اذا قورنت مواد الجناح بمواد الجنايات . وقد يكون الأدنى الى الحق أن يعتبر حكم المادة ٥٢ من قانون تحقيق الجنايات من قبيل التيسير على النيابة حتى لا يقع على عاتقها وحدها رفع الدعوى في طائفة كثيرة العدد من الدعاوى الثانوية التافهة ، وأنه ان يكن في استعمال الرخصة التي تقررها تلك المادة رقابة على عمل النيابة فهذه الرقابة نتيجة لا سبب .

ومها يكن من هذا قد رؤى من المصلحة أن يمكن للأفراد من التظلم على سكوت النيابة عن رفع الدعوى في مواد الجناح والمخالفات الواقعة من الموظفين سواء كان هذا السكوت لكثرة عملها أم لأنها لا ترى محلا لرفع الدعوى بحيث يمكن للدعى بالحق المدني أن يصل الى ساحة المحكمة لتفصل فيما يراه حقا صحيحا .

على أنه اتقاء للعبث في الشكوى والاسراف في رفع الدعاوى الباطلة مما دلت عليه الاحصاءات رؤى أن لا يطلق الحق للدعى المدني كما كان الحال قبل سنة ١٩٢٩ في رفع الدعوى مباشرة الى المحكمة التي تفصل فيها بل يكون وصوله اليها بطريق الطعن في قرار النيابة بالحفظ أمام المحكمة منعقدة بهيئة أودة مشورة . فاذا تبين لهذه أن هناك محلا لرفع الدعوى أو بصارة أخرى أن من الممكن أن

تقضى محكمة الموضوع فى الأمر بإدانة الموظف أذنت برفع الدعوى وفى هذه الحالة يجب على النيابة أن تتولى ذلك بنفسها . وإذا تبين أن لوجه لرفع الدعوى أصدرت قرارا بذلك وختم الأمر فأصبح لاسبيل لطرح الدعوى أمام محكمة الموضوع . فمهمتها أشبه بمهمة قاضى الاحالة فى الجنائيات .

ولاشك فى أن هذه الطريقة تجمع الى التيسير التام على أصحاب الحقوق ضمانه الكف من عبث العابثين ومن كيد من یرى الى الغض من كرامة الموظفين بالباطل ، وتبقى ساحات المحاكم من دعاوى لاغنى فيها ولا خیر منها .

ولتحقيق فائدة هذه الطريقة يجب أن يعلم المدعى بتصرف النيابة فى حينه لذلك يجب ابلاغه ذلك فى الوقت المناسب بأن تكلف النيابة باعلانه بقرارها فيكون له فى التمانية الأيام التالية لذلك الاعلان رفع الأمر الى أودة المشورة .

وقد يوقع أن لا تصدر النيابة قرارا بالحفظ وأن تكون الشكوى أهملت مجرد اهمال أو حفظت اداريا ، وفى هذه الحالة يجوز للمدعى بالحق المدنى أن يرفع الأمر الى أودة المشورة اذا اقضى على تقديم شكواه ثلاثة أشهر .

وقد يخشى بحق أن يسرف المدعون بالحق المدنى فى الالتجاء الى أودة المشورة اسرافهم فى الماضى فى التجاهلهم الى محكمة الموضوع . لذلك وجب أن يقام حاجز دون ذلك الاسراف لا يكون فيه عنت أو قسوة . وقد رؤى أن خير حاجز فى هذا السبيل هو تكليف المدعى بالحق المدنى بأن يدفع عند تقرير الطعن فى تصرف النيابة كفالة قدرها عشرة جنيهات يكون حكمها حكم الكفالة التى تدفع عند التقرير بالطعن فى حكم محكمة النقض والابرار أى أنها تصدر عند تقرير عدم قبول الطعن أو رفضه . وحتى لا يكون فى هذا التكليف شدة رؤى أن يجاز الفقير عن دفع المبلغ المذكور وله رفع طلب معافاة الى أودة المشورة نفسها بدلا من رفضه الى لجنة المعافاة .

والواقع أن عمل هذه اللجنة من حيث تقدير احتمال كسب الدعوى لا يختلف عن عمل أودة المشورة وهى تنظر فيها اذا كان ثمت وجه لرفع الدعوى .

ولذلك يحسن أن يوحد العملان في هيئة واحدة اتقاء للتضارب واقتصادا للوقت وتخفيفا عن القضاء .

وقد قصر استعمال الطريقة المتقدم بيانها على الجناح والمخالفات التي تقع من الموظفين بسبب تأدية وظائفهم فاذا لم يكن بين الجريمة والوظيفة أى صلة أو سبب اتبعت القاعدة العامة من جواز رفع الدعوى مباشرة الى محكمة الموضوع .»

---

## المراجع العامة الأساسية

Dalloz — Répertoire pratique.

De Hults (E.) — Du pourvoi en cassation et de la révision en droit pénal égyptien, 1899.

Garraud (R.) — Traité théorique et pratique d'instruction criminelle et de procédure pénale, 6 vol., 1907-1929.

Grandmoulin (J.) — La procédure pénale égyptienne, 2 vol. 1910.

Hélie (F.) — Traité de l'instruction criminelle, 8 vol., 2ème édition.

Laborde (A.) — Cours de droit criminel.

Le Poittevin (G.) — Code d'instruction criminelle, 2 vol., 1911-1926.

Mazeaud (H. et L.) — Traité théorique et pratique de la responsabilité civile délictuelle et contractuelle, 2ème édition, 2 vol.

Planiol (M.) et G. Ripert avec P. Esmein — Traité pratique de droit civil français, 6 (obligations).

Roux (J. A.) — Cours de droit criminel, vol., 2, 1927.

Vidal (G.) et Magnol — Cours de droit criminel, 1928.

أحمد نشأت بك — شرح قانون تحقيق الجنايات ، الجزء الأول ( طبعة ثانية سنة ١٩٢٩ ) والثاني سنة ١٩٢٧ .

جندي عبد الملك بك — ١ — مجموعة المبادئ الجنائية ، ٢ — الموسوعة الجنائية ، الجزء الأول سنة ١٩٣١ والثاني سنة ١٩٣٢ .

حسن نشأت باشا — شرح قانون تحقيق الجنايات ، الجزء الأول .

على زكي العرابي بك — ١ — القضاء الجنائي ، الجزء الثاني سنة ١٩٢٦ .

٢ — المبادئ الأساسية للتحقيقات والاجراءات الجنائية ، الجزء

الأول ( الطبعة الثانية ) والثاني سنة ١٩٢٢ .

على فهمي أفندي ومحمود عمر أفندي — مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض والابرام في المواد الجنائية ، الجزء الأول لها سوية سنة ١٩٣٣ والجزء الثاني لمحمود عمر أفندي سنة ١٩٣٤ .

المجلات القانونية المختلفة عربية وفرنسية .

وفضلا عن هذا فهناك مراجع عديدة في المواضيع الخاصة أشير إليها في موضعها .

---

## بيان الرموز

---

المجموعة	=	المجموعة الرسمية
تحقيق	=	قانون تحقيق الجنايات
جنايات	=	قانون تشكيل محاكم الجنايات
ع	=	قانون العقوبات
لائحة	=	لائحة ترتيب المحاكم الأهلية
مجموعة النقض	=	مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض والابرام في المواد الجنائية لمضى أفندي ومحمود عمر أفندي
الموسوعة	=	الموسوعة الجنائية لجندي بك عبد الملك
النشرة	=	النشرة القانونية للنيابة العمومية

---

## فهرس تحليلي

صفحة

٢

تمهيد

### الكتاب الأول

الدعوى العمومية والدعوى المدنية

#### الباب الأول

الدعوى العمومية

٩ الفصل الأول - المدعى . . . . .

تحريك الدعوى واستعمالها .

١٠ المبحث الأول - نظام النيابة واختصاصها : تعيين أعضاء النيابة .

١٠ اختصاصات أعضاء النيابة .

١٥ المبحث الثاني - خصائص النيابة العمومية : ١ - التبعية

التدرجية - حرية الأعضاء في الجلسة - ٢ - عدم التجزئة -

٣ - الاستقلال - علاقة النيابة بالقضاء - علاقة النيابة بالإدارة -

٤ - عدم المسؤولية - مخاصمة أعضاء النيابة - هل يجوز رد أعضاء

النيابة ؟ - قابلية أعضاء النيابة للعزل .

٣٠ المبحث الثالث - حرية النيابة في استعمال الدعوى العمومية . .

٣٢ الفرع الأول - الأحوال التي يجب فيها الاذن . . . . .

٣٢ ١ - دعوى الزنا : لا بد من شكوى - شروط الشكوى -

الأسباب الخاصة التي تدفع بها دعوى الزنا - تنازل الزوج المعنى



محنة

- عليه - سبق ارتكاب الزوج جريمة الزنا - رضاء الزوج مقدما -  
 معصير الشريك - وفاة الزوجة - الشريك المتزوج أو الشريكة  
 المتزوجة - أدلة الاثبات .
- ٢ - الأولاد المتشردون . . . . . ٥١
- ٣ - جرائم الموظفين : موظفو الجمارك - باقى الموظفين . . . ٥٢
- ٤ - الحصانة البرلمانية : مدى الحصانة - أنواع الجرائم - فترة  
 الحصانة - اجراءات رفضها . ٥٤
- الفرع الثانى - الأحوال التى يجوز فيها تحريك الدعوى من  
 آخرين . ٥٧
- ١ - حق المحاكم فى تحريك الدعوى : المحاكم المدنية - المحاكم  
 الجنائية . ٥٧
- ٢ - حق المدعى المدنى فى تحريك الدعوى مباشرة : الجرائم  
 التى ترتكب خارج القطر - قانون حماية الموظفين - الاجراءات -  
 شروط تحريك الدعوى العمومية بواسطة المدعى المدنى - ما يترتب  
 على تحريك الدعوى - هل للمدعى المدنى أن يحرك الدعوى أمام  
 سلطة التحقيق ؟ . ٥٩
- الفصل الثانى - المدعى عليه . . . . . ٧٢
- الفصل الثالث - موانع رفع الدعوى وأسباب انقضائها : الموانع  
 المؤقتة - الموانع المؤبدة . ٧٧
- أسباب سقوط الدعوى العمومية بمد قياها . . . . . ٧٩
- المبحث الأول - الصلح فى الحوادث : متى يجوز الصلح -  
 كيفية الصلح - أثر الصلح . ٧٩

مصحفة

- ٨١ المبحث الثانى — الفروع عن الجريمة : آثاره — من حيث الدعوى العمومية — من حيث الدعوى المدنية .
- ٨٣ المبحث الثالث — وفاة المتهم : وفاة الجانى والمصادرة — وفاة الفاعل أو الشريك .
- ٨٧ المبحث الرابع — التقادم : المدة المسقطه للدعوى — كيفية احتساب المدة — تأثير الظروف الخفيفة أو المشددة على طبيعة الجرائم — بدء سريان المدة — الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة — جرائم العادة — الجريمة المكررة — انقطاع المدة وإيقافها — أثر التقادم .

## الباب الثانى

### الدعوى المدنية

- ١٠٨ تمهيد : لا بد من ضرر — الضرر — علاقة السببية . . . . .
- ١١٦ الفصل الاول — للدعى : أهلية المدعى المدنى — شخصية الضرر — الشخص المعنوى — انتقال الدعوى المدنية — حالة الضرر الذى يصيب المال — الضرر الذى يصيب الجسم — الضرر الأدبى — القذف فى حق المتوفى .
- ١٢٤ الفصل الثانى — المدعى عليه : أهلية المدعى عليه — تعدد المدعى عليهم — انتقال التزام الجانى أو المسئول مدنيا .
- ١٢٨ الفصل الثالث — خيار المدعى بالحق المدنى . . . . .
- ١٢٨ المبحث الأول — مدى خيار المدعى بالحق المدنى . . . . .

مصحفة

- ١٣٩ الفرع الأول — تبعية الدعوى المدنية للدعوى العمومية أمام المحاكم الجنائية : استثناءات - ١ - حالة الحكم بالبراءة - ٢ - حالة الطعن في الأحكام من المدعى المدني وحده - ٣ - حالة سقوط الدعوى العمومية لسبب عرض بعد رفعها .
- ١٣٧ الفرع الثاني — سقوط حق المدعى المدني في الخيار . . . . .
- ١٤١ المبحث الثاني — استعمال المدعى حقه في الخيار . . . . .
- ١٤١ الفرع الأول — الالتجاء الى الطريق الجنائي : الى أى وقت يجوز الادعاء بحق مدنى ؟ - الاجراءات - آثار الادعاء مدنيا - تنازل المدعى عن دعواه .
- ١٤٦ الفرع الثاني — الالتجاء الى الطريق المدني . . . . .
- ١٤٩ «فصل الرابع» - موضوع الدعوى المدنية : الرد - التمييز - المصاريف - التمييز المدني والدية .

## الكتاب الثانى

### التحقيق الابتدائى

### الباب الأول

#### الضبطية القضائية

- ١٥٧ الضبطية الادارية والضبطية القضائية - واجبات مأمورى الضبطية القضائية .
- ١٦١ «فصل الأول» - سلطة مأمورى الضبطية القضائية فى حالة التحقيق :  
١ - حالة التلبس - متى تعتبر الجريمة فى حالة تلبس - أثر

صفحة

التلبس - ٢ - حالة الانتداب للتحقيق - ٣ - الانتداب لحكمة المركز.

١٧٠ **الفصل الثاني** - سلطة مأموري الضبطية القضائية في غير أحوال التحقيق .

١٧١ فقرة عامة على اصلاح الضبطية القضائية . . . . .

## الباب الثاني

التحقيق بواسطة النيابة

١٧٣ تمهيد

١٧٦ **الفصل الأول** - خصائص التحقيق بواسطة النيابة : تدوين التحقيق - العلانية وحضور المحصوم وكلائهم - الاطلاع على التحقيق .

١٨٠ **الفصل الثاني** - اجراءات التحقيق

١٨١ **المبحث الأول** - الاجراءات التي ترمي الى جمع الأدلة . . . . .

١٨١ ١ - الانتقال الى محل الواقعة والمعاينة . . . . .

١٨٢ ٢ - سماع شهادة الشهود : استدعاء الشهود - حلف المبين - الشهادة على سبيل الاستدلال - كيفية الشهادة - الامتناع عن الشهادة - الاعفاء من الشهادة .

١٨٦ ٣ - انتداب الخبراء . . . . .

١٨٧ ٤ - التفتيش : المحال التي تقتض - اجراءات التفتيش - وقت التفتيش - محضر التفتيش - ضبط المنقولات والأوراق - ضبط المراسلات بين المتهم والحامي - ضبط الرسائل لدى مصلحة البريد والتلغرافات - التفتيش الباطل .

١٩٥ . . . . . استجواب المتهم

محيطة

- المبحث الثاني - الاجراءات الاحتياطية ضد المتهم . . . . . ١٩٦
- ١ - التكليف بالحضور . . . . . ١٩٦
- ٢ - الأمر بالضبط والاحضار . . . . . ١٩٦
- ٣ - الحبس الاحتياطي : تطور التشريع في مصر - لمن سلطة الحبس الاحتياطي - احتياطات المشرع في الحبس الاحتياطي - استجواب المتهم - المعارضة وسماع الأقوال - شكل أمر الحبس وتنفيذه - نظام الحبس الاحتياطي - خصم الحبس الاحتياطي - الافراج والضمان - تقدير الضمان المالي وتخصيصه - الافراج بحكم القانون - إلغاء أمر الافراج . ١٩٨
- الفصل الثالث - تصرف النيابة بعد التحقيق . . . . . ٢١٠
- المبحث الاول - حفظ الدعوى : أنواع الحفظ - ممن يصدر أمر الحفظ - شكل أمر الحفظ . ٢١٠
- الآثار التي تترتب على أمر الحفظ . . . . . ٢١٣
- الفرع الاول - منع النيابة من العودة الى الدعوى العمومية . ٢١٦
- الفرع الثاني - أثر أمر الحفظ على المدعى بالحق المدني . . . ٢٢٠
- المبحث الثاني - الاحالة على المحكمة . . . . . ٢٢٣
- قاضى الاحالة : مدى سلطة قاضى الاحالة - من حيث السلطة في الجلسة - من حيث الدعوى - الاجراءات - سماع الخصوم - الحبس الاحتياطي - تقدير الوقائع . ٢٢٤
- قرارات قاضى الاحالة . . . . . ٢٣١
- ١ - القرار باعادة القضية للنياية : التعارض بين قرار قاضى الاحالة وحكم محكمة الجناح بعدم الاختصاص - سلطة النيابة بد حكم ٢٣٢

صفحة

- المحكمة بضم الاختصاص .
- ٢ - القرار بأن لاوجه لاقامة الدعوى . . . . . ٢٣٥
- ٣ - الأمر بالاحالة : البيانات التي تذكر في أمر الاحالة -  
تخصيص أمر الاحالة - احالة اللجنة على محكمة الجنايات - اجراءات  
خاصة عند الأمر بالاحالة . ٢٣٧
- الظمن في قرارات قاضي الاحالة السابقة : الظمن خطأ في تقدير  
الوقائع - الظمن خطأ في القانون - اجتماع الخطأ في القانون  
والخطأ في الوقائع . ٢٤٣
- ٤ - القرار بالتجنيع : الجنايات التي يجوز فيها التجنيع - لمن  
سلطة التجنيع - الظمن في قرار التجنيع - سلطة محكمة الجنح . ٢٥٠
- ملحق الفصل الثالث** - التحقيق بواسطة قاضي التحقيق :  
انتدابه - الاستثناء عن القاضي الجزئي - الافراج والمعارضة -  
الدفع الفرعية - الاحالة على المحكمة - الظمن في قرارات قاضي  
التحقيق . ٢٥٦

## الكتاب الثالث

### الحاكمة

### الباب الأول

#### الاختصاص

- الفصل الأول** - أنواع الاختصاص . . . . . ٢٦١
- المبحث الأول** - الاختصاص من حيث الشخص . . . ٢٦١
- المبحث الثاني** - الاختصاص من حيث النوع . . . ٢٦٥

مجلة

- ٢٦٥ الفرع الأول — المحاكم العادية : أنواع المحاكم الجنائية — محاكم الجنائيات — المحاكم الجزئية — محاكم المراكز — المحاكم الابتدائية — محكمة النقض والابرار — الاختصاص فى الدعوى المدنية .
- ٢٦٩ الفرع الثانى — الجهات الاستثنائية : المحاكم المختلطة — الجهات الاستثنائية الأخرى .
- ٢٧٩ المبحث الثالث — الاختصاص من حيث المكان : محل وقوع الجريمة — محل إقامة المتهم — محل ضبط المتهم .
- ٢٨١ الفصل الثانى — عدم الاختصاص والدفع به . . . . .
- ٢٨٦ الفصل الثالث — امتداد الاختصاص . . . . .
- ٢٨٦ المبحث الأول — عدم التجزئة والارتباط . . . . .
- ٢٩٠ المبحث الثانى — المسائل الفرعية : المسائل المدنية — مسائل الأحوال الشخصية .
- ٢٩٤ الفصل الرابع — النزاع على الاختصاص . . . . .

## الباب الثانى

### تولى المحكمة نظر الدعوى

- ٢٩٨ الفصل الأول — الاحالة على المحكمة : التكليف بالحضور — ميعاد الحضور — بطلان التكليف بالحضور — قبول المتهم المحاكمة .
- ٣٠٢ تشكيل المحكمة : سبق ابداء رأى فى الدعوى — الحظر من النظام العام .
- ٣٠٨ الفصل الثانى — الاثبات : عموميات — تطور الاثبات وطرائقه — مذهب القانون المصرى — استثناءات — عبء الاثبات .

مصحفة

- ٣١٤ المبحث الأول — الاستجواب والاعتراف : استجواب المتهم —  
القانون المصرى — قوة الاعتراف — اعتراف متهم على متهم .
- ٣١٩ المبحث الثانى — الشهادة أو البينة : ممن يدعى الشهود — كيفية  
ومواعيد استدعاء الشهود — واجب الشهود — المحرمون والمنوعون  
من أداء الشهادة — شكل الشهادة — رفض المحكمة سماع الشهود  
— قواعد خاصة بمحكمة الجنايات — تقدير الشهادة .
- ٣٣٤ المبحث الثالث — الدليل الكتابى : الأوراق العرفية — الأوراق  
الرسمية — المحاضر .
- ٣٣٩ المبحث الرابع — الخبراء : رد الخبراء — حلف اليمين — هل تسرى  
أحكام الخبرة فى المرافعات المدنية فى المسائل الجنائية ؟
- ٣٤٢ المبحث الخامس — القرائن . . . . .
- ٣٤٢ المبحث السادس — الانتقال لمحل الواقعة . . . . .
- ٣٤٥ الفصل الثالث — التحقيق والاجراءات فى الجلسة . . . . .
- ٣٤٥ المبحث الأول — خصائص التحقيق فى دور المحاكمة : علنية  
التحقيق — شفوية التحقيق — حضور الخصوم .
- ٣٤٨ المبحث الثانى — الاجراءات فى الجلسة — النظام فى الجلسة .
- ٣٤٩ الفرع الأول — الاجراءات فى التحالفات والجنح . . . . .
- ٣٥١ الفرع الثانى — محاكم الجنايات واجراءاتها : تشكيلها — مواعيد  
انقضاءها — الاجراءات فى الجلسة — محاكمة المتهم غيايبا — حكم  
محكمة الجنايات غيايبا فى جنحة — الحكم بالتعويض .



مجيدة

٣٦٠

حق محكمة الجنائيات في تحريك الدعوى أو حق التصدي : الحال في  
فرنسا - القانون المصرى - مدى الرقابة الخولة للمحاكم - لمن  
هذا الحق اليوم ؟ - اجراءات استعمال هذا الحق .

٣٧٠

الفصل الرابع - المهمة والوصف القانونى . . . . .

٣٨١

الفصل الخامس - الأحكام : شروط صحة الحكم - الشروط التى  
تتقدم الحكم - ما يشتمل عليه الحكم - منطوق الحكم - أسباب  
الحكم - بيانات أخرى - النطق بالحكم - تحرير الحكم وختمه .

## الكتاب الرابع

### طرق الطعن فى الأحكام

#### الباب الأول

##### المعارضة

٤٠٢

تمهيد . . . . .

٤٠٣

الفصل الأول - الأحكام القابلة للمعارضة - متى يعتبر الحكم  
غيايبا - من الذى له حق المعارضة .

٤٠٧

الفصل الثانى - ميعاد المعارضة وشكلها . . . . .

٤١١

الفصل الثالث - آثار المعارضة - الادعاء بحق مدنى - الحكم  
باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

#### الباب الثانى

##### الاستئناف

٤١٧

تمهيد . . . . .

مجيدة

٤١٨ الفصل الأول — من الذى له حق الاستئناف: ١- فى المحاكمات - ٢- فى الجنح .

٤٢٢ الفصل الثانى — الأحكام الجائز استئنافها . . . . .

٤٢٤ الفصل الثالث — مواعيد الاستئناف وشكله : المواعيد - فوات الميعاد - الاستئناف الفرعى - شكل الاستئناف .

٤٣٢ الفصل الرابع — آثار الاستئناف . . . . .

٤٣٢ المبحث الأول — أثر الاستئناف من حيث إيقاف التنفيذ : القاعدة - الاستثناءات .

٤٣٦ المبحث الثانى — طرح القضية أمام المحكمة الاستئنافية : الوقائع التى تفصل فيها المحكمة الاستئنافية - القيود الخاصة بالاستئناف - استئناف المتهم - استئناف النيابة - استئناف المدعى المدنى - استئناف المسئول عن حقوق مدنية - تعدد الخصوم المستأنفين .

٤٤٨ المبحث الثالث — حق التصدى . . . . .

٤٥٠ الفصل الخامس — الاجراءات والتحقيق فى دور الاستئناف : الاجراءات قبل الجلسة - الاجراءات فى الجلسة .

٤٥٤ الفصل السادس — الحكم الاستئنافى . . . . .

### الباب الثالث

### الطعن بطريق النقض

٤٥٧ تمهيد . . . . .

٤٥٩ الفصل الاول — الأحكام التى يجوز فيها الطعن بطريق النقض .

مصحفة

٤٦٨ . . . . . الفصل الثاني — من الذى له حق الطعن . . . . .

٤٧٧ الفصل الثالث — أحوال النقض : ١ - كون الواقعة لا يعاقب عليها - ٢ - الخطأ فى تطبيق القانون - ٣ - بطلان الاجراءات المهمة .

٤٨٣ الفصل الرابع — اجراءات الطعن : ١ - التقرير فى قلم الكتاب - ٢ - تقديم كفالة - ٣ - أسباب النقض .

٤٩٢ الفصل الخامس — آثار الطعن بطريق النقض : ايقاف تنفيذ الحكم بالاعدام - طرح النظر فى الحكم أمام المحكمة - التنازل عن الطعن - الاجراءات قبل الجلسة - الاجراءات فى الجلسة .

٤٩٦ الفصل السادس — الحكم فى الطعن - الحكم برفض الطعن - الحكم بقبول الطعن - الطعن بالنقض ثانية - الطعن فى أحكام محكمة النقض .

## الباب الرابع

طلب اعادة نظر الدعوى

٥٠١ . . . . . الأحكام التى يجوز فيها الطعن

٥٠٢ . . . . . الأحوال التى يجوز فيها طلب اعادة النظر

٥٠٣ . . . . . لمن حق الطعن

٥٠٣ . . . . . اجراءات الطعن

٥٠٤ . . . . . الآثار التى تترتب على الطلب

## ملحق

٥٠٥ القانون رقم ١٨ سنة ١٩٣٥ الخاص بتعديل المادة ٢/٥٢ تحقيق .











Bibliotheca Alexandrina



0588525